

ركتور السيد الحسيني

علم الاجتماع السياسي

المفاهيم والقضايا



دار المعارف



الكتاب الرابع والثلاثون
سلسلة علم الاجتماع المعاصر

علم الاجتماع السياسي

المفاهيم والقضايا

دكتور السيد محسني

استاذ علم الاجتماع
كلية الاداب - جامعة عين شمس

الطبعة الثالثة

١٩٨٤



دار المعارف

الطبعة الأولى : ١٩٨٠

الطبعة الثانية : ١٩٨١

الطبعة الثالثة : ١٩٨٤

الناشر : دار المعارف ١١١٩ كورنيش النيل — القاهرة — ج.م.ع

الى

هبة الحسينى

محتويات الكتاب

صفحة

٥

مقدمة :

١٧	الفصل الأول : المجتمع والسياسة والعلم •
٨١	الفصل الثاني : الطبقة والنظام السياسي •
١٤٥	الفصل الثالث : الصفوة وبناء القوة •
١٩٩	الفصل الرابع : الحراك والتغير السياسي •
٢٤٣	الفصل الخامس : البيروقراطية والسلطة •
٢٩٩	الفصل السادس : الحركات الاجتماعية والسياسة •
٣٥٥	الفصل السابع : الثورة والعنف
٤٠٣	قائمة ببليوجرافية :
٤٠٥	أولا : باللغة العربية •
٤١٥	ثانيا : باللغة الانجليزية •

مقدمة

بدأ العلماء الاجتماعيون خلال السنوات الأخيرة يظهر اهتماما كبيرا بدراسة الاطار الاجتماعى للقضايا والمشكلات السياسية . وهناك عوامل عديدة تبرر مثل هذا الاهتمام . فلقد اتضح للعلماء الاجتماعيين — بعده عدة عقود من الجهد العلمى المتواصل — أن من العسير تفتيت الواقع الاجتماعى والنظر اليه على أنه مجرد مجموعة من الأجزاء . ان من الصعب تفسير ظاهرة أو حادثة سياسية ككشوب ثورة أو تشكيل حزب سياسى أو سيطرة صفوة على مقاليد الحكم دون أن نأخذ فى الاعتبار الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحيطة بذلك . كذلك فان مثل هذا التفسير يزداد صعوبة اذا ما تجاهلنا التطورات التاريخية التى من خلالها يمكن فهم الظواهر السياسية . ان الاطار التاريخى للأحداث السياسية هو الذى يمكننا من التعرف على كيفية نشأة هذه الأحداث والتطورات التى خضعت لها . وعلى الرغم من استمرار النظرة التخصصية لكل من علمى الاجتماع والسياسة ، الا أن السنوات الأخيرة قد شهدت مزيدا من التداخل بينهما ، كان أحد ثماره ظهور علم الاجتماع السياسى كحلقة وصل تربط بين العلمين . فاذا كان البعض يميل الى تعريف علم السياسة بأنه دراسة السلطة أو نظم الحكم ، واذا كان البعض الآخر يفضل النظر الى علم الاجتماع على أنه دراسة العلاقات الاجتماعية أو التفاعل الاجتماعى ، فان علم الاجتماع السياسى هو ذلك الفرع الذى يهتم بابرار وتأكيد السياق الاجتماعى للظواهر السياسية . ولقد حقق علم الاجتماع السياسى نجاحا كبيرا خلال السنوات الأخيرة سواء على مستوى الموضوعات التى يتناولها بالدراسة ، أو مناهج البحث المستخدمة فيه . وبرغم الاستقلال النسبى الذى حققه هذا العلم ، الا أنه لايزال يعتمد اعتمادا أساسيا على نماذج التحليل النظرى والمناهج العلمية التى يستعين بها كل من علمى الاجتماع والسياسة .

وإذا ما عدنا الى تاريخ العلمين وجدنا تدعيما فكريا لما نذهب اليه .
 فالعلماء السياسيون ظلوا لفترة طويلة يؤكدون أهمية علم الاجتماع بالنسبة
 للدراسات السياسية . يؤكد ذلك التأثير المباشر الذى مارسه النظريات
 الكبرى فى علم الاجتماع (أمثال نظريات ماركس وفيير وموسكا وباريتو
 وميشيلز) على التحليلات السياسية التاريخية والمعاصرة على السواء . ولقد
 أصبح من البديهيات المألوفة الآن أنه ما من نسق أو نظام سياسى يعمل فى
 فراغ ، وأن الدراسات السوسيولوجية هى وحدها القادرة على فهم الاطار
 الذى توجد فيه النظم السياسية وكيفية أدائها لوظائفها . وربما استطعنا
 تفسير ذلك فى ضوء الدراسات المقارنة التى بدأ علماء الاجتماع السياسى
 يجرونها على نطاق واسع بهدف تقديم أعمق وأشمل فهم ممكن للظواهر
 والأحداث التاريخية . وليس من الصعب علينا تحديد مجالات اهتمام علم
 الاجتماع السياسى . فهو يدرس ضمن ما يدرس موضوعات وقضايا ومشكلات
 كالصفوة السياسية ، والبيروقراطية ، والسلطة ، والشرعية ، والنظام
 السياسى ، والثورة والعنف ، والديموقراطية ، والحزب السياسى ... الخ^(١) .
 ومع أن هذه الموضوعات ليست بعيدة عن اهتمام كل من علمى الاجتماع
 والسياسة ، الا أن علم الاجتماع السياسى قد استطاع تطوير أساليب
 دراسته وتنقيح مناهجه وأدواته ، بحيث أصبح قادرا على طرح المشكلات
 القديمة الكلاسيكية بأسلوب حديث عصى ، واضعا فى اعتباره العوامل
 والظروف البنائية والثقافية (التاريخية والمعاصرة) المؤثرة على الظواهر
 السياسية .

وعلى الرغم من الاهتمام القديم بدراسة الاطار الاجتماعى والثقافى
 للظواهر السياسية ، الا أن جهود علماء الاجتماع خلال القرن التاسع عشر
 تمثل علامة جديدة على الطريق . وربما كان كارل ماركس Marx من
 أبرز العلماء الاجتماعيين اسهاما فى تطور علم الاجتماع السياسى ، حيث
 صاغ نظرية فى الحتمية التاريخية مستندة الى الصراع المادى بين القوى
 الاجتماعية المتصارعة ، ذاهبا الى أن النتيجة النهائية لمثل هذا الصراع تتمثل

(1) See Mackenzie, W., Politics and Social Science, London, 1967.

في ظهور مجتمع يخلو تماما من الطبقات • ولقد خضعت نظرية ماركس لانتقادات عديدة بعضها يتعلق باعتبارات نظرية ، والبعض الآخر يتصل باعتبارات تنموية ، لكن ذلك لا يقلل من أهمية الاسهام الذي قدمه لعلم الاجتماع السياسي • ويكفي في هذا المجال استعراض بعض المفاهيم الشائعة الآن في التحليلات السياسية (كالصراع الطبقي ، والوعى الطبقي ، والاغتراب ، والطبقة) لندرك التأثير الهائل الذي مارسه فكر ماركس على علم الاجتماع السياسي ^(٣) • وفي مجال المنهج يمكن أن نلمس انعكاسات واضحة • فالاشتراكية العلمية كمنهج علمي صارم لاتزال تمثل نقطة انطلاق هامة لكثير من التحليلات السياسية ، فضلا عن أنها تمارس تأثيرا غير مباشر على الدراسات التي ترفض النظرية الماركسية ذاتها •

ويعد ماكس فيبر Weber واحدا من أبرز العلماء الاجتماعيين اسهاما في ارساء معالم علم الاجتماع السياسي • والواقع أن أهمية فيبر لا تعود فقط الى كونه أبرز ناقدى نظرية ماركس ، بل أنها تعود أيضا الى قدرته على صياغة كثير من المفاهيم ذات الأهمية البالغة بالنسبة لهذا العلم • ونستطيع أن نلمس تأثير فيبر اذا ما تأملنا دراساته عن العلاقة بين الدين والاقتصاد ، وتريفاته للطبقة والمكانة ، فضلا عن اسهاماته البارزة في دراسة البيروقراطية والسلطة • ومن ذلك يبدو واضحا أن فيبر قد تناول كثيرا من مشكلات وقضايا علم الاجتماع السياسي • ففي مقال شهير له نجده يعرف السياسة « بأنها الكفاح من أجل المشاركة في السلطة أو الفضل من أجل توزيع السلطة سواء على المستوى الدولي أو مستوى الجماعات داخل الدولة الواحدة ^(٣) » • وفي موضع لاحق نجد فيبر يعرف الدولة بأنها «جهاز انساني يستطيع احتكار الاستخدام الشرعى للقوة داخل منطقة جغرافية معينة» ^(٤) •

(2) Bramson, E., The Political Context of Sociology, Princeton, 1961. Chap. 1.

(3) Weber, M., «Politics as a Vocation», in From Max Weber : Essays in Sociology, translated and edited by Gerth, H., H., and C. Wright Mills. London, 1948, p. 78.

(4) Ibid, p. 88.

ومن ذلك يتضح أن غير قد أبدى اهتماما كبيرا بظاهرة ممارسة السلطة وما يتطلبه ذلك من شرعية وولاء ، فضلا عن أن التعريفات التي قدمها في هذا المجال لاتزال تمثل حتى الآن نقطة انطلاق بالنسبة للدارسين المعاصرين .

وعلى الرغم من الاسهامات الهامة التي قدمها ماركس وفير ل علم الاجتماع السياسى ، الا أننا لا نستطيع تجاهل جهود علماء آخرين في هذا المجال . وربما استطعنا الاشارة الى بعض أعمال هؤلاء العلماء ، خاصة وانها لاتزال تمارس تأثيرا كبيرا حتى الآن . ومن بين هؤلاء أليكس دى توكفيل Alex de Tocqueville . ففى مؤلفه « النظام القديم والثورة » نجده يذهب الى أن الثورة الفرنسية لم تسفر عن ظهور بناء اجتماعى مناقض تماما لذلك الذى كان قائما قبل نشوبها ، وأن الاستمرارية البنائية كانت أمرا حتميا . أما والتر باجوت Baghot فقد تناول العلاقة بين الثقافة والشخصية ، فضلا عن العلاقة بين النظم السياسية والسلوك الانسانى (٥) . وفى كتاب « الدستور الانجليزى » نجد باجوت يسعى لتحديد الطابع القومى لعدد من الدول ، موضحا أن النظم السياسية الانجليزية قد تشكلت وتكونت من خلال التفاعلات الاجتماعية النوعية السائدة فى انجلترا . وأخيرا نجد باجوت فى مؤلفه « الطبيعة والسياسة » يطبق مفهوم التطور فى دراسة نشأة وتطور المجتمعات ، مؤكدا الدور الذى تلعبه المحاكاة فى هذا المجال (٦) . ولقد حاول جبرائيل تارد Tarde دراسة الجوانب السياسية لعملية المحاكاة ، مثبرا بذلك عددا من القضايا الهامة فى علم الاجتماع السياسى ، لعل أهمها أن النظام السياسى فى أى مجتمع من المجتمعات يرتبط ارتباطا وثيقا ببنائه . كذلك نجده يبرز الآثار الاجتماعية الناجمة عن استخدام أساليب الاتصال الحديثة،

(5) Lichtenberger, The Development of Sociological Theory, 1953, pp. 279-284.

(٦) لمزيد من التفصيل انظر : نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، طبيعتها وتطورها ، ترجمة الدكتور محمود عودة ومحمد الجوهري والسيد الصيغى ومحمد على محمد ، دار المعارف ، ١٩٧٧ ، ص ص ١٠٠ - ١٠٢ .

ممهدا بذلك الطريق لظهور نظريات حديثة تتناول علاقة الفرد بأساليب الاتصال الجماهيرى ، ثم مدى تأثير ذلك كله على السلوك السياسى . وغضلا عما سبق نجد تارد يبرز أهمية الصفوات السياسية فى المجتمع ، والدور الذى تلعبه فى نشر الأفكار بين أفراد المجتمع .

أما علماء الصفوة فقد أسهموا اسهاما بارزا فى نشأة علم الاجتماع السياسى وتطوره . فلقد حاول كل من باريتو Pareto وموسكا Mosca تفنيد النظرية الماركسية من خلال التسليم بضرورة وجود طبقة أو صفوة حاكمة ^(٧) . بيد أن الرجلين ذهبا بعد ذلك الى أن الصفوة لا تدين — بالضرورة — فى وجودها لتفوق أو سيطرة اقتصادية ، وأن التغير الاجتماعى والتحول السياسى يحدثان من خلال مفهوم دورة الصفوة ، ذلك المفهوم الذى لا يستند الى دعائم اقتصادية قوية . ولسوف نناقش فى مواضع مختلفة من هذا الكتاب مدى أهمية الاسهامات التى قدمها هذان العالمان فى مجال التحليلات السياسية للمناء الاجتماعى . غير أن ما يعيننا هنا هو الاشارة الى الدور الذى لعبه مفهوم الصفوة فى علم الاجتماع من حيث قدرته على فهم طبيعة الأحزاب السياسية المعاصرة ، وجماعات المصالح ، فضلا عن عملية اتخاذ القرارات . وفى مجال دراسة الأحزاب السياسية نجد عالين بارزين كان لهما تأثير بالغ هما : أوستروجورسكى Ostrogorski وروبرت ميشيلز Michels ^(٨) . غلقد درس هذان العالمان التطور التنظيمى للأحزاب السياسية وتوصلا فى نهاية الأمر الى نتائج متشابهة أهمها ، أن مثل هذه الأحزاب تخضع لسيطرة جماعة صغيرة من النشطاء ، وأن الرقابة الشعبية على النشاطات السياسية صعبة ان لم تكن مستحيلة . ومنذ مطلع القرن العشرين زاد الاهتمام بدراسة الأحزاب السياسية والممارسات الديمقراطية بوجه عام . وفى سنة ١٩٢٨ نشر ستيفورت رايس Rice مؤلفا بعنوان «المناهج الكمية فى علم السياسة» ،

(7) See Pareto, V., *The Mind and Society*, London, 1935; Mosca, G., *The Ruling Class*, London, 1939.

(8) Ostrogorski, M., *Democracy and the Organization of Political Parties*, London, 1961, Michels, R., *Political Parties : A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy*, London, 1957.

حاول فيه تتبع اتجاهات التصويت للأحزاب السياسية في الولايات المتحدة وعلاقة هذه الاتجاهات بعدد من المتغيرات الاجتماعية . ولقد شجع ذلك بعض العلماء على دراسة العلاقة بين الشخصية والسياسة من زوايا عديدة كالتصويت والتعصب والتسلطية ، مما دعم الاهتمام بدراسة الأسس الثقافية للسلوك السياسى . ومن بين المؤلفات التي ظهرت في هذا المجال مؤلف ألوند Almond وغيره Verba بعنوان « الثقافة المدنية » ، وكذلك مؤلف سيمور ليبست Lipset بعنوان « الإنسان السياسى » . وهما سبق يبدو واضحا أن الكتابات المبكرة في علم الاجتماع السياسى كانت تميل الى تناول السلوك السياسى في اطار كلى شامل . بيد أن هذا الموقف لم يدم طويلا ^(٩) . اذ سرعان ما بدأ العلماء المعاصرون يهتمون بدراسة المواقف السياسية الجزئية ، عاون على ذلك التقدم الذى طرأ على مناهج البحث الحديثة وعلى الأخص في مجال القياس والاحصاء .

ومن خلال مناقشتنا السابقة يتضح أن علم الاجتماع السياسى يستند في دراسته لعدد من المناهج الملائمة للشواهد الواقعية التى يعنى بتحليلها . ومن بين هذه المناهج يمكننا الإشارة الى المنهج التاريخى كما استخدمه كارل ماركس في دراسة الطبقة الاجتماعية ، وماكس فيبر في دراسة السلطة . أما المنهج المقارن فانه يميل الى دراسة الظواهر السياسية في سياقات اجتماعية مختلفة أو أزمنة متباعدة بهدف التعرف على العوامل التى تتحكم في نشأتها وتطوراتها . ومن الأمثلة على ذلك دراسات ميشيلز وأوستروجورسكى للأحزاب السياسية . ولاشك أن هذين المنهجين قد أسهما اسهاما كبيرا في تطور دراسات علم الاجتماع السياسى ، كما ساعدا على ظهور مناهج أخرى وان كانت أقل كفاءة ورواجا . من ذلك المنهج النظامى الذى يعتمد على تحليل الجوانب القانونية والنظامية للأجهزة السياسية المختلفة . وأحد الانتقادات التى توجه الى هذا المنهج تركيزه الشديد على المظاهر أو الجوانب الرسمية

(9) See Almond, G., Verba, S., The Civic Culture, Princeton, N. J., 1963, Lipset, S., Political Man, Garden City, New York, 1966.

للنظام السياسى ، وتجاهله للممارسات الفعلية السائدة فيه • ان السلوك السياسى يتم فى اطار نظم معينة بحيث يصعب علينا فهم دور كل منها دون أن نقف على التفاعل بينهما • وعلى التقيض من المنهج النظامى نجد المنهج السلوكى يعتمد على الفرد بوصفه وحدة أساسية للتحليل ، ساعيا للفصل بين الشواهد الواقعية والقيم الخاصة التى قد تؤثر على تحليلات الدارسين ^(١٠) • ولاشك أن النزعة السلوكية قد ساعدت علماء الاجتماع السياسى على تقديم دراسات على درجة عالية من الدقة المنهجية • بيد أنها تجاهلت المبعدين التاريخى والبنائى مما حصرها (أى الدراسات) فى اطار محدود للغاية • والملاحظ أن الدراسات السلوكية فى علم الاجتماع السياسى قد اهتمت باستخدام المناهج الكمية بما فى ذلك المسوح الاحصائية واستطلاعات الرأى العام • وتستند هذه الدراسات فى أغلب الأحيان الى أساليب احصائية متطورة وعلى الأخص الارتباطات واختبارات الدلالة • غير أن العلاقة الموجبة أو السالبة بين متغيرين لا تعنى — بالضرورة — وجود علاقة سببية بينهما ، اذ قد تتدخل متغيرات وسيطة تحدد طبيعة هذه العلاقة • وعلى ذلك فإن أهم ما يشير اليه معامل الارتباط بين متغيرين هو أنه يمثل مؤشرا على احتمال وجود العلاقة وضرورة التعرف على طبيعتها •

ويميل علماء الاجتماع السياسى المعاصرون الى تنويع مصادر البيانات الواقعية المتعلقة بالظواهر التى يدرسونها • فعلى سبيل المثال نجدهم يجرون مسوحا سياسية مكثفة كالاستفتاءات الدورية التى تجرى على عينات محددة من المبحوثين فضلا عن الملاحظات المباشرة وغير المباشرة التى يسجلونها • والمؤكد أن الاستتار كأداة منهجية قد حقق لعلماء الاجتماع السياسى فوائد عديدة من حيث قدرته على فهم دوافع واتجاهات الأفراد ، كما برهن على أهميته فى اختبار مدى صدق بعض النظريات الاجتماعية عند تطبيقها فى المجالات السياسية • كذلك فإن منهج دراسة الحالة قد مكن الباحثين من

(10) Janowitz, M., «Political Sociology», in the International Encyclopedia of Social Science, New York, 1968, vol. 21, pp. 298-307.

الحصول على بيانات متعمقة تتعلق بديناميات العملية السياسية ^(١١) . ومن الطبيعي أن تستند هذه الدراسات الواقعية الى نظريات ونماذج لتكون بمثابة موجهات للعمل الميداني وتفسير النتائج . ويبدو ذلك واضحا اذا ما علمنا أن « النظرية » تعد وسيلة لتنظيم معلوماتنا حول قضية أو مشكلة معينة .

وتعد نظرية الأنساق من أكثر النظريات ذيوعا وانتشارا في علم الاجتماع السياسي المعاصر وعلى الأخص في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية . وتتطلب هذه النظرية من النظر الى المجتمع باعتباره نسقا مؤلفا من مجموعة من الانساق الفرعية ، وإن فهم هذا المجتمع يتطلب تحليل العلاقات المتبادلة بين هذه الانساق باعتبار أنها تتمتع بقدر كبير من التوازن ^(١٢) . ويعد تالكوت بارسونز Parsons واحدا من أبرز ممثلي نظرية الانساق ، حيث بسط في مؤلفه « النسق الاجتماعي » The Social System العناصر الضرورية التي يتألف منها النسق والعلاقات المتبادلة بين أجزائه ^(١٣) . وبالإضافة الى بارسونز نجد بعض علماء الاجتماع من أمثال روبرت ميرتون Merton وكنجزلي دافير Davis يطورون ما يعرف الآن « بالاتجاه الوظيفي » ، وهو اتجاه يعتمد في جانب كبير منه على فكرة النسق الاجتماعي .

ولقد اعتمدت الوظيفية كنزعة فكرية على وجهة نظر بارسونز الذاهبة الى أن النسق يميل الى تحقيق أهداف معينة ، وأن كل ضروب السلوك موجبة لخدمتها . وكنتيجة لذلك ظهر الاتجاه البنائي الوظيفي الذي يؤكد فكرة النسق في ضوء قدرة الأجزاء المكونة له على أداء وظائفها . ولاشك أن هذا الاتجاه قد تمكن من القضاء على كثير من المشكلات والقضايا وعلى الأخص في المجال السياسي ، كما برهن على أهمية الفهم المتكامل للواقع

(11) Lipset, S., «Political Sociology», in Merton, R., Brown, L. and Cottrell, L. Jr., (eds.), Sociology Today, New York, 1959, pp. 81-114.

(12) Wiseman, H., Political System : Some Sociological Approaches, London, Routledge and Kegan, 1966, pp. 1-16.

(13) Parsons, T., The Social System, Glencoe, Illinois, 1951.

الاجتماعى • بيد أن هذا الاتجاه مايزال يعاني من مشكلات نظرية ومنهجية عديدة أهمها اغفاله لقضايا الصراع والتغير وتوزيع السلطة ^(١٤) • ومن التطورات النظرية الهامة في علم الاجتماع السياسى دراسات داغيد ايستون Easton عن الأنساق السياسية ^(١٥) ، التى حاول فيها توضيح مبررات استمرار الانساق وأسباب التغيرات التى تطرأ عليها ، مستخدماً بعض المفاهيم الهامة كالمدخلات inputs والمخرجات outputs والتغذية المضادة feedback • ولقد أدت دراسات ايستون الى ظهور أحدث الاتجاهات فى علم الاجتماع السياسى وهو اتجاه تحليل النظم System analysis الذى يمثل امتداداً للاتجاه البنائى الوظيفى ولكن فى صورة أكثر تعقيداً وشمولاً •

وتكتسب مناقشتنا السابقة أهميتها من كونها مقدمة لدراسة فى علم الاجتماع السياسى ، هى موضوع هذا الكتاب • ولقد آثرنا ألا يكون هذا المؤلف تقليدياً من حيث طريقة العرض وأسلوب التناول • اذ تعمدنا اختيار مجموعة من القضايا الأساسية فى علم الاجتماع السياسى ، ثم ناقشناها فى ضوء منظور تاريخى - بنائى نقدى يربط الفكر بالواقع • ولسوف يجد القارئ التزاماً واضحاً بهذا المنظور فى كل المناقشات التى عقدناها فى هذا الكتاب • ولقد اختص الفصل الأول بمناقشة الطبقة والنظام السياسى ملقياً الضوء على العلاقة التى تربط بين البناء الطبقي والايديولوجية السياسية فى سياقات مختلفة • أما الفصل الثانى فيركز على قطاع محدد من البناء الطبقي هو الصفوة فيعرض لمعانيها المختلفة والنظريات التى حاولت تفسيرها • ثم يناقش فى نهاية الأمر الصفوة فى كل من الدول المتقدمة والنامية • أما الفصل الثالث فقد خصصناه لتناول الحراك والتغير السياسى ، باعتبار أن الحراك يمثل الجانب الدينامى للبناء الطبقي وأنه يرتبط أوثق الارتباط بالتغير السياسى • وفى الفصل الرابع ننقل الى دراسة البيروقراطية والسلطة

(١٤) لمزيد من التفصيل انظر : السيد الحسينى ، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٨ ، الفصل الثانى .
(١٥) Easton, D., Political System, A Framework For Political Analysis, New York, 1953.

نضعز لأهم نظريات علم الاجتماع السياسى التى تناولت هذين المفهومين .
بالإضافة الى مضامينهما السياسية كما يتبدى ذلك فى مفتظف النظم
الاجتماعية والاقتصادية . أما الفصل الخامس فيناقش الحركات الاجتماعية
والسياسية وهى أحد الموضوعات الهامة فى علم الاجتماع السياسى المعاصر .
ولقد عرضنا لمختلف صور الحركات الاجتماعية موضحين علاقتها بالبناء
السياسى وقدرتها على أحداث تغيرات بنيائية . وفى الفصل السادس والأخير
نجد مناقشة شاملة لمفهومى الثورة والصف . ولقد دفعنا ذلك لمقد مناقشات
لبعض نظريات الثورة وكذلك مفتظف صور العنف التى يشهدها عالمنا المعاصر .
وتستند هذه المناقشات الى أمثلة حية من واقع أهم الثورات التى شهدها
القرنان الأخيران .

وفى ختام هذه المقدمة أجد نفسى مدينا لزملائى وأصدقائى الذين
تمهدونى بالتشجيع وتقديم يد العون والمساعدة من أجل انجاز هذا الكتاب .
وأخص بالذكر زملائى مجموعة علم الاجتماع المعاصر الذى يعد هذا الكتاب
واحدا ضمن سلسلتها . كما أتوجه بالشكر الى زملائى فى قسم الاجتماع
بكلية الآداب بجامعة عين شمس . فلولاء العلاقات الأخوية التى ربطتنى بهم
لسنوات طويلة ما استطعت انجاز الكتاب على النحو الذى يبدو عليه .
وفى النهاية لا أستطيع أن أطل نفسى من الاعتراف بفضل الدور الكبير
الذى قامت به زوجتى خلال مراحل العمل بهذا الكتاب . لقد كان لتشجيعهما
الدائم وحشما المستمر أكبر الأثر فى مواصلة الكتابة فى موضوع من أكثر
الموضوعات أهمية ودقة وحساسية . الى كل هؤلاء أتقدم بخالص الشكر
وعظيم الامتنان .

المسيد الذهني

أكتوبر ١٩٧٩

الفصل الأول

المجتمع والسياسة والعلم

على الرغم من صعوبة الوصول الى تعريف دقيق لعلم السياسة ، الا أن هناك ميلا للنظر اليه على أنه الدراسة المنظمة لأساليب الحكم . وفي كثير من الأحيان قد يضيق نطاق هذا التعريف بحيث يصبح موضوع هذا العلم دراسة الدولة ومؤسساتها المختلفة وكيفية أدائها لوظائفها . وإذا كان من اليسير في بعض الأحيان التمييز بين علم السياسة من ناحية والفلسفة السياسية من ناحية أخرى ، الا أن الحدود الفاصلة بينهما قد تختفى اذا ما تبنى الباحث نظرة شمولية في تناولة للقضايا السياسية . ولكي نوضح ذلك نجد من الضروري الإشارة الى اهتمامات كل من علم السياسة والفلسفة السياسية . فالفلسفة السياسية تهتم أساسا بدراسة الأفكار السياسية مع التأكيد على بعدها الزمني . أما علم السياسة فانه يدرس النظم السياسية بهدف الوصول الى مبادئها العامة مستعينا قدر الامكان بشواهد كمية وكيفية . ومعنى ذلك أن الفلسفة السياسية تلجأ الى تأمل الأفكار والقيم السياسية كالحق والحرية والعدالة ، وتأثير حولها تساؤلات تتعلق بشرعيتها وملاءمتها للطبيعة الانسانية . أما علم السياسة فانه يسعى من خلال استخدامه للمناهج العلمية الى الوصول الى تعميمات تحكم انتظام عناصر الحياة السياسية بما فيها من نظم وأنماط سلوكية ⁽¹⁾ . على أن هذا الاختلاف الواضح بين هذين الباحثين قد يتلاشى على المستوى الواقعي . ذلك أن عالم السياسة قد يلجأ في بعض الأحيان الى الاعتماد على مسلمات غير محققة ، كما أنه قد يجد نفسه

(1) Latham, E., «Political Science», Encyclopaedia Britannica, London, vol. 14, 1981, pp. 702-707.

مضطرا الى استخدام حدسه على نحو يجعله قريبا جدا من الفيلسوف السياسى عند ممارسة تأملاته . وربما شجع ذلك بعض الدارسين على القول بأن علم السياسة يعتمد فى كثير من الأحيان على أحكام قيمة وأخلاقية تجعله وثيق الصلة بالفلسفة السياسية ، فضلا عن أن علم السياسة لا يستطيع ادعاء الموضوعية المطلقة عند مناقشة قضايا حساسة كالإيديولوجيا والأحزاب السياسية والصراع الطبقي ^(١) . وإذا كنا فى هذا الفصل نهدف فى نهاية الأمر الى التعرف على ظروف نشأة وتطور علم الاجتماع السياسى وتنوع وتعدد اهتماماته ، فإننا نجد من الضرورى هنا الإطلاع من علم السياسة بهدف الوقوف على ملامحه الأساسية والتأثيرات المختلفة التى خضع لها ، فضلا عن أهم القضايا والموضوعات التى اهتم بدراستها . وقبل أن نشرع فى أداء هذه المهمة يتعين علينا الإشارة الى أن النطاق الزمنى لمعالجتنا سينحصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين . ذلك أن علم السياسة قد حقق أعظم انجازاته النظرية والمنهجية خلال تلك الفترة . ولا ينطبق ذلك فقط على علم السياسة بل ينطبق بنفس الدرجة على علم الاجتماع السياسى الذى يشكل المحور الأساسى لهذا الكتاب .

(١)

تعود نشأة علم السياسة بمعناه الحديث الى بدايات القرن التاسع عشر ، حينما اشتدت رغبة بعض الفلاسفة والمفكرين فى إقامة علم اجتماعى قادر على دراسة المجتمع الإنسانى باستخدام أدوات منهجية محايدة قدر الامكان . ولاشك أن الانجازات الهامة التى حققتها العلوم الطبيعية (وعلى

(١) للتعرف على الأبعاد المختلفة لهذه القضية انظر :

Lipset, S; Political Man : The Social Bases of Politics, Garden City. N. Y: Doubleday, 1960; Lasswell, H; Kaplan, A; Power and Society : A Framework for Political Inquiry, Yale law School Studies, Vol. 2. New Haven Univ. Press. 1950; Runciman, W; Social Science and Political Theory. Cambridge Univ. Press. 1968, Lane, R; Political Ideology. New York : Free Press, 1968.

الأخص الغزفاء والأحياء والرياضة) كان لها تأثيرا بالغا في هذا المجال (١) .
 إذ سعت العلوم الاجتماعية الى اصطناع بعض الأدوات المنهجية الشائعة
 في العلوم الطبيعية كالملاحظة المباشرة والتجربة غير المباشرة . وربما كانت
 كتابات سان سيمون Saint - Simon هي البداية الحقيقية لاقامة علم
 سياسي مستند الى دعائم وضعية . ففى سنة ١٨١٣ ذهب هذا المفكر
 الاشتراكي الى أن الأخلاق والسياسة يمكن أن يخضعا لمعايير العلم الوضعي
 الذي يعتمد على شواهد واقعية « محايدة » . وبعد ذلك بوقت قصير تعاون
 سان سيمون مع أوجيست كونت Comte في اخراج مؤلف شهير بعنوان
 « خطة للعمليات العلمية الضرورية لاعادة تنظيم المجتمع » (١٨٢٢) ،
 وهو المؤلف الذي ذهب فيه الى أن السياسة هي ضرب من الغزفاء الاجتماعية
 التي تهدف الى الوصول الى القوانين الثابتة التي تحكم التقدم الانساني .
 ولقد أسفر تعاون الرجلين عن صياغة قانون المراحل الثلاثة الذي يشير الى
 أن المعرفة عبر طورها قد مرت من المرحلة الدينية الى المرحلة الميتافيزيقية
 وصولا الى المرحلة الوضعية . ومن الواضح أن العلاقة بين علم السياسة
 وعلم الاجتماع كانت بالغة القوة منذ مطلع القرن التاسع عشر ومع الجهود
 الأولى لاقامة العلمين . واذا كان علم السياسة قد أعلن منذ البداية اهتمامه
 الأساسى باقامة نظرية في الدولة ، الا أنه قد ارتبط ارتباطا مباشرا بعلم
 الاجتماع من خلال هدفهما النهائي المعلن وهو الاسهام في تحقيق الاصلاح

(١) للتعرف على الظروف المادية والفكرية المصاحبة لنشأة العلوم الاجتماعية
 منذ بداية القرن التاسع عشر : انظر : محمود عوده ، علم الاجتماع بين الرومانسية
 والراديكالية ، القاهرة ، مكتبة سميد رافت ، ١٩٧٦ ، السيد الحسيني ، نحو
 نظرية اجتماعية نقدية ، مطابع سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٨١ ، أحمد زايد ،
 علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية ، دار المعارف ، القاهرة ،
 ١٩٨١ ، على ليله ، النظرية الاجتماعية المعاصرة : دراسة لعلاقة الانسان
 بالمجتمع ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ ، محمد على محمد ، تاريخ علم
 الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ . نيقولا تيماشيف ،
 نظرية علم الاجتماع ، ترجمة محمود عوده وآخرون ، دار المعارف ، القاهرة ،
 الطبعة السابعة ، ١٩٨١ .

الاجتماعى وبناء مجتمع جديد لا يعرف الانقسامات والمراعات التى أدت وصاحبت الثورة الفرنسية^(١) . ولقد ذهب كونت الى أن الظواهر الاجتماعية يجب أن تخضع للتحليل العلمى عن طريق استخدام الملاحظة والتجربة والتجريد ، وأن ذلك ينطبق أيضا على الظواهر والأحداث السياسية . ومع ذلك فإن كونت لم يذهب الى حد التطبيق الحرفى لمناهج العلوم الطبيعية فى دراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية .

وإذا ما تأملنا محاولات علماء السياسة تفسير نشأة الدولة خلال القرن التاسع عشر ، لاحظنا أنهم قد خضعوا لمؤثرات هامة مصدرها التيارات الفكرية الجديدة التى كانت قد ظهرت وانتشرت منذ ذلك الحين^(٢) . وأحد أسباب ذلك أن علم السياسة يتناول موضوعات وقضايا وثيقة الصلة بعلوم اجتماعية أخرى . ويمكننا الإشارة فى هذا المجال الى جمبلوفتش Gumplowicz الذى حاول إقامة علم اجتماع مستند الى أفكار كونت ومعتمد فى نفس الوقت على الدارونية الاجتماعية والأنثروبولوجيا . اذ يعتقد جمبلوفتش أن العشيرة الصغيرة هى أقدم أشكال الحياة الاجتماعية التى ما لبثت أن تطورت الى وحدات أكبر حجما ، وأن هذا التطور قد تم من خلال الصراع الذى كان ينشب بين الجماعات المستقلة . وفى نهاية الأمر ظهرت الدولة فى شكل وحدة سياسية أكبر قائمة على استخدام القوة

(١) لمزيد من التفصيل انظر :

Bramson, L; The Political Context of Sociology, Princeton University Press, 1961; Pierre, A; Saint-Simon, London, 1969; Nisbet, R; The Sociological Tradition, New York, Basic Books, 1966; also Tradition and Revolt : Historical and Sociological Essays, New York, Random House, 1968; Strasser, H; The Normative Structure of Sociology, London Routledge and Kegan Paul, 1976.

(2) Morton, F; «On the Evolution of Social Stratification and the States», in Diamond, S; (ed.) Culture in History : Essays in Honor of Paul Radin, New York : Colombia Univ. Press, 1962 pp. 713-731.

وممارسة القهر • أما باريتو Pareto الذي يعد من مفكرى القرن التاسع عشر (على الرغم من أنه قد عاش جانبا من القرن العشرين) فقد دافس عن استخدام الاتجاه المنطقى — التجريبي فى دراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية • ومع أن اسهام باريتو يدخل فى نطاق علم الاجتماع السياسى بدرجة أكبر من علم السياسة ، إلا أن أهميته بالنسبة للآخر تكمن فى تأكيدده لأهمية المعتقدات والاتجاهات والآراء والمواقف فى تشكيل الحياة الاجتماعية ، مما كان له أكبر الأثر على علماء السياسة خلال القرن العشرين ، وعلى الأخص الذين يعتقدون أن علم النفس هو أوثق العلوم الاجتماعية قربا لعلم السياسة • كذلك فإن باريتو بتأكيدده لفكرة « النسق » كأداة لتحليل المجتمع قد أرسى اتجاهها قويا داخل علم السياسة وعلى الأخص بعد الحرب العالمية الثانية ، وهو الاتجاه الذى ينظر الى الواقع السياسى فى ضوء مفاهيم التكافل والاستقرار والتوازن ^(١) •

على أن علم السياسة قد خضع أيضا خلال فترة نشأته لتأثير الدراسات القانونية • فمذ القرن السادس عشر تأكدت الصلة بين الدولة والقانون بفضل نظرية السيادة التى صاغها الفيلسوف السياسى الفرنسى بودان Bodin • وتذهب هذه النظرية الى أن الدولة بحاجة الى سلطة قادرة على سن القوانين المنظمة للحياة الاجتماعية والسياسية • ولقد أدت نظرية بودان الى ظهور مجموعة من النظريات القانونية تتناول الدولة من حيث نشأتها ووظائفها وتطورها • ولقد تأثر الفكر السياسى الألماني خلال القرن التاسع عشر تأثيرا كبيرا بنظرية السيادة كما صاغها بودان ، حيث استخدمت كتبرير قانونى للأطوار القيدالى الذى كان قد بدأ يظهر الى حيز الوجود منذ ذلك الحين • وعلى الرغم من أن نظرية السيادة قد استخدمت

(1) Dahl, R; Modern Political Analysis, Englewood Cliffs, N. J. : Prentice - Hall, 1968. Chap. 2; also Brecht, A; Political Theory : The Foundations of Twentieth - century Political Thought, Princeton Univ. Press, 1963.

في ألمانيا قبل سبعينيات القرن التاسع عشر لتدعيم السلطات المطلقة للحكام .
 إلا أن التطورات المادية والفكرية التي شهدتها ألمانيا بعد ذلك قد أدت إلى
 ظهور أفكار سياسية كان من نتيجتها الفصل والموازنة بين السلطة المركزية
 من ناحية ، والسلطات المحلية من ناحية أخرى . ولاشك أن كتابات
 جورج فيتز Waitz وماكس سيدل Seydel حول قضية السيادة كان
 لها أكبر الأثر في هذا المجال . وفي فرنسا مارست النظريات القانونية التي
 تتناول الدولة تأثيرا بالغا على علم السياسة ، خاصة وأن هذا العلم كان
 أحد مجالات الدراسة القانونية هناك . وربما اختلف الأمر في بريطانيا .
 فبإنشاء كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في سنة ١٨٩٥ ، أصبح
 علم السياسة أقرب إلى الدراسات الاجتماعية منه إلى الدراسات القانونية .
 ولقد تدعم ذلك في وقت لاحق بإنشاء قسم السياسة في جامعة أكسفورد
 في سنة ١٩١٢ .

وفي الولايات المتحدة الأمريكية ظهر علم السياسة في أواخر القرن
 التاسع عشر وفي غمرة الحماس الشديد لتطوير العلوم الاجتماعية كرد فعل
 أو نتيجة للتقدم الهائل الذي بدأت العلوم الطبيعية تحرز به منذ ذلك
 الحين ^(١) . والواقع أن الكتابات السياسية التي ظهرت في الولايات المتحدة
 خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر قد أبدت تأثيرا واضحا بالفكر
 السياسي الألماني المتصل بنظرية الدولة ، وإن كنا نلمس في نفس الوقت
 حرصا من جانب المفكرين السياسيين الأمريكيين على فصل علم السياسة
 عن كل من التاريخ والفلسفة الأخلاقية والاقتصاد السياسي . وإذا ما تأملنا
 كتابات الرعيل الأول من علماء السياسة الأمريكيين أمثال وودرو ويلسون
 Wilson وفرانك جودنو Goodnow ، نلمس وعيا شديدا بالاتجاهات
 الفكرية الجديدة آنئذ وعلى الأخص النظريات التطورية . وربما كان آرثر
 بنتلي Bentley من أبرز العلماء السياسيين الأمريكيين الأوائل الذين قدموا

(1) Latham, E; «Political Science», op. cit; p. 703, also, Bottomore, T; Political Sociology, Hutchinson, Co; London, 1979. The Introduction.

إسهامات نظرية ومنهجية ما لبثت أن أحدثت تأثيرات هائلة على علم السياسة في الولايات المتحدة وعلى الأخص فيما بين الثلاثينيات والخمسينيات من القرن الحالي . وعلى الرغم من أن تأثير بينتلي على الفكر السياسي الأمريكي لم يكن مباشرا وفوريا ^(١) ، إلا أن القضايا النظرية والمنهجية التي أثارها في وقت مبكر كان لها صدى كبيرا على علم السياسة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية . لقد رفض بينتلي التصورات الميتافيزيقية والأحكام القيميّة ، ذاهبا الى ضرورة اعتماد علم السياسة على الشواهد الواقعية التي يمكن ملاحظتها وعلى نحو ما تفعل العلوم الطبيعية عند دراسة موضوعاتها . كذلك أكد بينتلي أن مفهوم « الجماعة » يجب أن يكون المفهوم الأساسي في علم السياسة . وبذلك نجد - بفضل تأثير بينتلي - مفهوم « الدولة » يحتل مكانة ضئيلة داخل الدراسات السياسية الأمريكية . وفضلا عن ذلك ذهب بينتلي الى أن الإدارة السياسية للمجتمع يجب أن تعتمد على النشاطات السياسية التي يمارسها الأفراد وعلى الأخص في مجالات التشريع والإدارة ^(٢) . وربما كانت هذه الفكرة أشد أفكار بينتلي تأثيرا على علم السياسة في الولايات المتحدة وعلى الأخص منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

على أن علم السياسة في الولايات المتحدة ما لبث أن شهد انتعاشا واضحا منذ عشرينيات القرن العشرين بسبب جهود « مدرسة شيكاغو » . أما رائد هذه المدرسة فهو شارلز ميريام Merriam الذي نشر في سنة ١٩٢٥ كتابا ذات الصيت بعنوان « الجوانب الجديدة للسياسة » ^(٣) .

(١) خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار تاريخ نشر كتابه الهام « عملية الحكم » في سنة ١٩٠٨ . ويلاحظ أن هذا الكتاب قد أعيد نشره في سنة ١٩٤٩ .

(2) Crick, B; The American Science of Politics, New York, 1966: also Storing, H; (ed.) Essays on the Scientific Study of Politics, New York. 1971.

(٣) كما نشر ميريام في سنة ١٩٢٩ كتابا لا يقل أهمية عن كتابه الأول هو « نحو نظرة أوثق للسياسة الحضرية » ، حيث أعيد نشره في سنة ١٩٧١ . انظر :

Merriam, C. A; More Intimate View of Urban Politics, N. Y., 1971

وفي هذا الكتاب يطالب ميريام بضرورة تطوير الأساليب المنهجية المتبعة في التحليل السياسي باستخدام البيانات الإحصائية ، والأدوات القياسية ، والملاحظات المباشرة . وبسبب تأثر ميريام بعلم النفس ، نجده يذهب الى أن علم السياسة يجب أن يجعل من مفهوم « الاتجاه » مفهوما أساسيا عند تحليل العمليات السياسية . والواقع أن كل ما أشار اليه ميريام لم يكن جديدا تماما . غفى سنة ١٩٠٨ كان جراهام والاس Wallas — وهو مفكر سياسى انجليزى — قد أشار في كتابه « الطبيعة الانسانية في علم السياسة » ، الى ضرورة اعتماد علم السياسة على المناهج الكمية والمعطيات السيكولوجية التى تشكل في نهاية الأمر « الطبيعة الانسانية » . كذلك فان والتر ليمان Lippmann كان قد أوضح في كتابه الشهير « الرأى العام » الذى نشر لأول مرة في سنة ١٩٢٢ ضرورة اعتماد علم السياسة على البيانات الإحصائية المتاحة والمفاهيم السيكولوجية الشائعة في تلك الفترة . وربما اعتبرنا هارولد لازويل Lasswell من أشهر علماء السياسة الأمريكيين حرصا على تدعيم العلاقة بين علم السياسة وعلم النفس . ويبدو ذلك أوضح ما يكون في مؤلفيه « الأمراض النفسية والسياسية » (١٩٣٠) ، و « القوة والشخصية » (١٩٤٨) ، وان كنا نلمس في الأخير تأثرا واضحا بمفاهيم التحليل النفسى الفرويدية ^(١) . ومع ذلك كله فان تشارلز ميريام قد اكتسب أهمية خاصة بالنسبة لتطوير علم السياسة في الولايات المتحدة نتيجة لدراسته الامبيريقية الرائدة التى تناول فيها أسباب عدم الاقبال على التصويت في الانتخابات العامة ، مستخدما في ذلك أسلوب المسح بالعينة الذى ما لبث أن انشر وذاع في الدراسات السياسية الأمريكية . وأحد نتائج المترتبة على هذه الدراسة زيادة الاهتمام بالسلوك السياسى وعلى الأخص

(1) Lasswell, H; Psychopathology and Politics, New York, 1930, 1960; also Lasswell, H; Power and Personality, New York, Norton, 1948.

كذلك يمكننا التعرف على موقع هذه الكتابات داخل التطور التاريخى لعلم السياسة اذا ما رجعنا الى :

Runciman, W; Social Sciences and Political Theory op. cit.

في مجالى التصويت وصنع القرار • وعلى الرغم من أن علماء مدرسة شيكاغو قد أعلنوا مرارا حرصهم على تخليص علم السياسة من الأحكام القمعية واصباح الطابع الوضعى عليه ، إلا أنهم من خلال كتاباتهم قد كشفوا عن تبنيهم لقيم النظام الديمقراطي الغربى ، بل ودفاعهم عنها ما استطاعوا الى ذلك سبيلا •

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية بدأ علم السياسة في الولايات المتحدة يتجاوز القضايا السياسية التقليدية المتصلة بالبناء السياسى الرسمى والقواعد السياسية الرسمية ، ليهتم بالديناميات والعمليات السياسية • ومن بين الموضوعات الهامة التى فرضت نفسها على علماء السياسة الأمريكين منذ ذلك الحين : الجماعات الضاغطة ، وأساليب صنع القرارات ، والممارسات الديمقراطية فى المواقع السياسية المختلفة ، والبناءات الداخلية للأحزاب السياسية وعلاقتها بالجمهور ، والمتغيرات المتصلة بالسلوك الانتخابى ، والأبعاد السياسية للجماعات العرقية المختلفة • والنظرة العابرة لهذه الموضوعات تشير الى أن علم السياسة فى الولايات المتحدة قد بدأ خلال السنوات الأخيرة يتحول من الاهتمام بالجوانب الرسمية والقانونية والدستورية الى الاهتمام بقضايا سلوكية وواقعية ، ومن الاهتمام بالمشكلات السياسية التقليدية الكبرى الى الاهتمام بالموضوعات المحدودة النطاق زمانيا ومكانيا •

ومع أن علم السياسة فى الولايات المتحدة قد خضع لمؤثرات فكرية عديدة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، إلا أن خضوعه للفرقة السلوكية كان عاملا حاسما فى تحديد اهتماماته النظرية والمنهجية اللاحقة (١) • وهناك عوامل عديدة تفسر لنا هذا الموقف • من ذلك التأثير الذى مارسه

(١) لمزيد من التفصيل حول تآثر العلوم الاجتماعية بوجه عام بالنزعة السلوكية انظر : السيد الحسينى ، نحو نظرية اجتماعية نقدية ، مطابع سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٨١ وعلى الأخص الفصل الأول • وانظر أيضا : Crick, B; The American Science of Politics, op. cit; pp. 110 - 142.

علماء مدرسة شيكاغو من خلال حرصهم على توثيق الصلة بين علم السياسة وعلم النفس ، وشغل عدد كبير من علماء السياسة لوظائف سياسية مرموقة خلال فترة الحرب العالمية الثانية ، وتشجيع المؤسسات الكبرى على إجراء دراسات امبيريقية تتناول مختلف جوانب السلوك السياسى ، فضلا عن التقدم الذى تحقق فى مجال مناهج البحث الاجتماعى وعلى الأخص المسوح الاجتماعية . لقد أسهمت كل هذه العوامل فى تعميق احساس علماء السياسة الأمريكين بأن علمهم هو علم وضعى سلوكى ينتمى الى العلوم الاجتماعية والسلوكية بأكثر مما ينتمى الى العلوم القانونية والفقهية (١) .

(٢)

إذا كنا قد تعرفنا على ظروف نشأة علم السياسة ، فاننا نستطيع الآن مناقشة قضاياها النظرية وأساليبه المنهجية . لقد ظلت دراسة الحياة السياسية منذ الحضارة الاغريقية حتى القرن التاسع عشر تقتصر الى التماسك والاتساق بسبب تعدد وتنوع اهتمامات الفلاسفة السياسيين . وربما كان ذلك أحد الأسباب التى دفعت بعض الدارسين المعاصرين الى القول بأن علم السياسة مايزال حتى منتصف القرن العشرين يبحث عن هويته وشخصيته المستقلة ، وأن ذلك يضعف من امكانية توثيق علاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى كعلم الاجتماع والانثروبولوجيا الاجتماعية وعلم النفس (٢) . ومع ذلك فيبدو لى أن هذا الحكم فيه قدر كبير من القسوة وانكار للجهود الكبيرة التى بذلها علماء السياسة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . إذ أننا لو تأملنا كتابات الفلاسفة الاجتماعيين الأوائل . سوف نجد أنهم قد تناولوا قضايا تدخل الآن فى صميم علم السياسة

(1) Eulow, H; The Behavioral Persuation in Politics, New York, 1966, p. 86.

(2) Easton, D; «Political Science», in International Encyclopedia of the Social Sciences, Vol. 12, The Macmillan Company & The Free Press, New York, 1972, pp. 282.

المعاصر • وبسبب التاريخ الطويل للتأمل الفلسفى والسياسى ، نجد علم السياسة يبدو وكأنه مؤلف من مجموعة من الأفكار والتصورات المتجاورة — لا المترابطة — والمتصلة فى نهاية الأمر بالنظم والممارسات السياسية •

وخلال العقود الأخيرة بذل علماء السياسة جهودا كبيرة لتحديد نطاق علمهم وتطوير القضايا والمفاهيم الأساسية التى يستند إليها • وبسبب ارتباط النشاط السياسى بالبناء الاجتماعى ، نجد علماء السياسة يعبرون عن اتجاهين فكريين عند التمييز بين ما هو سياسى وما هو اجتماعى • أما الاتجاه الأول فيطلق عليه الاتجاه النظامى أو المؤسسى حيث يزداد الاهتمام هنا بالمؤسسات الحكومية والسياسية • وفى إطار هذا الاتجاه تحتل قضية الدولة أهمية خاصة فى الدراسات السياسية ، سواء من حيث نشأتها أو من حيث الوظائف التى تؤديها • غير أن هذا الاتجاه النظامى ما لبث أن تعرض لانتقادات عديدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بسبب عجزه عن فهم ديناميات السلوك السياسى وتجاهله لكثير من القضايا والموضوعات التى أغرغها التطور السياسى الحديث • وفضلا عن ذلك فإن الاتجاه النظامى لم يستطع التوصل الى تمييز قاطع بين المؤسسات الحكومية أو السياسية من ناحية ، وبقيّة مؤسسات المجتمع من ناحية أخرى ^(١) • وربما لهذا السبب وجدنا مصطلح « النسق السياسى » يفرض وجوده على علم السياسة منذ خمسينيات هذا القرن بهدف كسر « الجمود المؤسسى » المفروض على الدراسات السياسية • ذلك أن مفهوم « النسق السياسى » يتميز بمرونة كبيرة تسمح له باستيعاب النشاطات والممارسات السياسية المختلفة ^(٢) •

أما الاتجاه الثانى الذى استخدمه علماء السياسة المعاصرون لتحديد

(1) Truman, D; The Governmental Process : Political Interests and Public Opinion, New York : Knopf, 1968.

(٢) انظر : Easton, D; A System Analysis of Political Life, Wiley, 1960.

نطاق علمهم فهو اتجاه وظيفي ظهر كرد فعل لعجز الاتجاه النظامي عن فهم الديناميات السياسية . ويذهب هذا الاتجاه الوظيفي الى أن علم السياسة يجب أن يهتم بدراسة مختلف أنماط السلوك السياسي والجهود التي يبذلها الأفراد (وكذلك الجماعات) من أجل ممارسة السلطة السياسية . وعلى الرغم من أن هذا التهديد لمجال علم السياسة يعود الى القرن التاسع عشر ، إلا أنه قد لقي قبولا كبيرا منذ منتصف القرن العشرين . ويستند هذا الاتجاه الوظيفي الى فكرة أولية هي ، أن مهمة عالم السياسة تتمثل في الكشف عن الوظائف السياسية في المجتمع على نحو يمكنه في نهاية الأمر من الوصول الى تعميم أو حكم عام . ومعنى ذلك أن هذا الاتجاه الوظيفي — على عكس الاتجاه النظامي — لا يعنى كثيرا بدراسة الاطار التاريخي والسياق البنائي للنظم السياسية ، ذلك أنه يعتمد اعتمادا أساسيا على تحليل النشاطات السياسية كما تبدو في الواقع الفعلي وبغض النظر عن طبيعة الوحدات البنائية سواء كانت مجتمعات قبلية أو أمم حديثة أو مؤسسات دولية .

والمحقق أن هذا الاتجاه الوظيفي قد ظهر كرد فعل لاتجاه أقدم يميل الى اعتبار الدولة موضوعا أساسيا للبحث في علم السياسة . ولقد انتشر هذا الاتجاه الأخير — على نحو ما أوضحنا في موضع سابق — في البلاد الناطقة باللغة الألمانية . وأحد نتائج ذلك ربط علم السياسة بالجوانب القانونية والدستورية البالغة الصورية . وفي نهاية القرن التاسع عشر ظهرت كتابات مفكرين أمثال جمبلوفتش Gumplowicz وراتسنهورف Ratzenhofer وأوبنهايمر Oppenheimer ، حيث نجدهم جميعا يذهبون الى أن جوهر العلاقات السياسية هو الصراع بين الجماعات والطبقات المختلفة . وتمثل هذه الكتابات نقطة تحول هامة في مسار علم السياسة ، حيث بدأت علاقة هذا العلم بالعلوم القانونية تضعف تدريجيا بينما تزداد صلته بعلم الاجتماع قوة ووثوقا . ولم يبدأ هذا الاتجاه في الظهور في الولايات المتحدة الا في فترة متأخرة نسبيا . فخلال الثلاثينيات

ذهب مفكرون سياسيون أمثال كاتلين Catlin وميريام Merriam الى أن موضوع علم السياسة هو دراسة علاقات القوة (١) .

ولاشك ان انتشار استخدام مفهوم القوة في علم السياسة خلال العقود الأخيرة قد أسهم في اضعاف الاتجاه النظامي ، وأدخل بالتالى كوكبة من المصطلحات والمفاهيم التى لم تكن مألوفة من قبل . لقد بدأ علماء السياسة يهتمون بدراسة علاقات القوة على مستويات مختلفة : الأفراد ، والجماعات والتنظيمات البيروقراطية ، والمجتمعات المحلية ، والأمم (٢) . وعلى الرغم من أن مفهوم القوة قد فتح آفاقا جديدة للبحث في علم السياسة ، الا أنه برغم شيوع استخدامه مايزال يمانى من النعوض الشديد . والواقع أن مفهوم القوة لا يستطيع بمفرده تشكيل محور اهتمام علم السياسة ، ذلك لأن التفاعل السياسى لا يعنى فقط سيطرة طرف وخضوع طرف آخر ، بل يعنى أيضا وجود أشكال عديدة من العلاقات السياسية بين التحالف والائتلاف والاستقطاب . ومع ان القوة تشكل عنصرا أساسيا من عناصر التفاعل السياسى ، الا أن هناك أبعادا أخرى يصعب تجاهلها عند محاولة فهم العملية السياسية . وإذا كنا قد أوضحنا عجز مفهوم القوة عن استيعاب كل أنماط العلاقات السياسية ، فإننا نجد هذا المفهوم — في نفس الوقت — يغطى مجالا أوسع من مجال البحث في علم السياسة . فعلاقات القوة ليست مقدورة فقط على علاقة الحاكم بالمحكوم ، بل يمكن أن تنطبق أيضا على

(١) انظر حول هذا الموضوع :

Lasswell, H; Kaplan, A; Power and Society . A Framework for Political Inquiry : Yale University Press, 1950; March, J; «The Power of Powers» in Easton, D; (ed.) Varieties of Political Theory, Englewood Cliffs, N. J. : Prentice - Hall, 1960, pp. 39 - 70.

(٢) انظر تحليلا جيدا لمفهوم القوة في علم الاجتماع السياسى سواء من حيث أسسه النظرى أو تطبيقاته الإمبريقية في : اسماعيل على سعد ، نظرية القوة : بحث في علم الاجتماع السياسى ، مطبعة شريف ، الاسكندرية ، ١٩٧٨ ، وانظر أيضا :

March, J; The Power of Power, op. cit; pp. 39 - 70.

مختلف مجالات الحياة الاجتماعية : الأسرة ، والطبقات الاجتماعية ، والتنظيمات البيروقراطية . ومعنى ذلك أن انطباق مفهوم القوة على هذه المجالات يعنى أنها يمكن أن تدخل في نطاق دراسة علم السياسة ، وهو الأمر الذى قد يفقد هذا العلم حدوده المعرفية المستقرة ^(١) .

ولقد دفعت هذه الاعتبارات بعض علماء السياسة الى تطوير اتجاه نظرى جديد يهدف الى مواجهة غموض مفهوم القوة ، ويسعى فى نفس الوقت الى الكشف عن علاقات السيطرة والخضوع فى المجال السياسى . ويخلق على هذا الاتجاه نظرية صنع القرار التى ما لبثت أن حققت ذبوعا كبيرا منذ مطلع خمسينيات القرن العشرين ^(٢) . ويحتل مفهوم القوة مكانة خاصة فى اطار نظرية صنع القرار ، مما أدى الى ظهور كتابات وفيرة تحاول تفسير الحياة السياسية فى ضوء طبيعة العلاقات التى تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر فى اتخاذ القرارات السياسية المؤثرة على حركة المجتمع واتجاهاته . وهكذا تحول مفهوم القوة ليصبح مجرد أداة تحليلية يمكن من خلالها فهم عملية صنع القرار السياسى . وواقع الأمر أن نظرية صنع القرار قد غدت نموذجا تصوريا أساسيا فى علم السياسة وعلى الأخص فى الولايات المتحدة الأمريكية . وبسبب انتشارها الواسع أصبح من الصعب تحديد أكثر العلماء السياسيين أسهاما فى تطويرها . وتعود نشأة نظرية صنع القرار الى كتابات المفكر السياسى الألماني كارل شميت Schmitt

(١) سنناقش هذه القضية تفصيلا فى موضع لاحق من هذا الفصل . ومع ذلك يمكن الرجوع للاستزادة الى :

Pizzorro, A; (ed.) Political Sociology : Harmondsworth : Penguin Books.

1971.

(٢) عالجت باستفاضة ابعاد نظرية صنع القرار فى مجال التنظيمات البيروقراطية . انظر السيد الحسينى ، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم . دار المعارف ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٣ ، الفصل الثالث ، وانظر أيضا محمد على محمد ، علم اجتماع التنظيم ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ . وللتعرف على أصول هذه النظرية انظر :

Simon, H; Administrative Behavior, N. Y; 1961; and his Models of Man, N. Y; 1957.

خلال الفترة اللاحقة على الحرب العالمية الأولى ، وهى الفترة التى خلت من اتخاذ قرارات سياسية حاسمة . ومع أن كتابات شميت لم تحدث تأثيرا أكاديميا فوريا على علم السياسة ، إلا أن علماء نظرية التنظيم فى الولايات المتحدة ما لبثوا أن طوروا نظرية صنع القرار خلال الأربعينيات ، ثم انتقلت فى وقت لاحق الى علم السياسة ^(١) . وتستند نظرية صنع القرار الى مسلمة بسيطة هى ، أن القرار السليم هو ذلك الذى يعتمد على معطيات واضحة يمكن فى ضوءها تحديد البدائل والنتائج . وكلما كانت هذه المعطيات دقيقة وموضوعية ، أمكن استخدام قرار سياسى على درجة عالية من الرشد والمقولية ^(٢) . وبسبب وضوح أبعاد نظرية صنع القرار ، انتشر استخدامها فى المجالات الاقتصادية والسياسية والتنظيمية والنفسية حتى تحولت الى نظرية عامة فى العلوم الاجتماعية . ومع ذلك كله فإن هذه النظرية لا تخلو من نقاط ضعف أساسية على الأقل بالنسبة لعلم السياسة .

غشى — شأنها شأن مفهوم القوة — لا تصف وصفا جامعا مانعا الظواهر السياسية . ذلك أن عملية صنع القرار ليست مقصورة على المجال السياسى ، بل يمكن أن نلمسها فى مجالات عديدة كالأسر والشركات ونقابات العمال . ومعنى ذلك أن القول بأن علم السياسة يهتم بدراسة أساليب صنع القرارات لا يميز بينه وبين العلوم الاجتماعية الأخرى التى تهتم أيضا بدراسة نفس هذه الأساليب فى مجالاتها البحثية . صحيح أن تبنى نظرية صنع القرار قد يساعدنا على فهم العمليات السياسية فى أى مجتمع .

(١) استخدمت النظرية فى مجالات عديدة من علم السياسة كالتصويت والرأى العام . ويمكننا أن نجد عرضا لهذا الاستخدام فى :
Downs, A; An Economic Theory of Democracy, New York : Harper, 1957.

(٢) يعد مجال العلاقات الدولية من أهم المجالات السياسية التى حظيت باستخدام وتطبيق صنع القرار . ويمكننا الإشارة الى مؤلفين كلاسيكيين .
انظر :

Richard, S; et al; Decision - Making as an Approach to the Study of International Politics : Princeton University, 1961; Snyder, R; et al (eds). Foreign Policy Decision - Making : 'An Approach to the Study of International Politics, New York : Free Press, 1967.

لكنه لن يمكننا من التمييز بين القرارات السياسية والقرارات الأخرى ذات الطبيعة غير السياسية •

ومن خلال مناقشاتنا السابقة يتضح لنا أن محاولات كل من النظاميين والوظيفيين لم تنجح في تحديد مجال البحث في علم السياسة • غالتأكيد على الجوانب القانونية والرسمية عند النظاميين يؤدي الى تجاهل مختلف جوانب التفاعل السياسي ، كما أن اهتمام الوظيفيين بعمليات صنع القرار وممارسة القوة لم يساعد في نهاية الأمر على تحديد القضايا النوعية التي يعنى بها علم السياسة • غير أن هذه المحاولات قد نجحت برغم ذلك كله في طرح كثير من الموضوعات والمشكلات السياسية التي يجب أن يهتم بها هذا العلم • وفي مواجهة ذلك كله برز مفهوم النسق السياسي كمفهوم محوري يستطيع أن يعبر عن اهتمامات علم السياسة • ويشير مفهوم النسق السياسي الى مجموعة التفاعلات السائدة في أية وحدة سياسية مع ابراز وتأكيد العلاقات المتبادلة بين أطرافها • وفي اطار هذا النسق السياسي تدخل عناصر ومكونات كثيرة كالدولة والقوة وصنع القرار • وربما كان ايستون Easton من أبرز العلماء السياسيين حرصا على توضيح مفهوم النسق السياسي ، حيث يعرفه بأنه « مجموعة التفاعلات التي من خلالها تتوزع السلطة وتتخذ القرارات الأساسية في أى مجتمع من المجتمعات » (١) •

(٣)

وبسبب أهمية مفهوم النسق السياسي وشيوع استخدامه على نطاق واسع من جانب علماء السياسة المعاصرين ، نجد من الضروري تحديد

(١). عرض ايستون لتصوراته حول النسق السيلسي في مؤلفين شهيرين هما :

A Framework For Political Analysis. Englewood Cliffs, N. J. : Prentice - Hall, 1965; also A Systems Analysis of Political Life, New York : Wiley, 1965.

أبعاده النظرية وأسس المنهجية وقدرته على فهم الواقع السياسى ومدى
إسهامه فى تحديد اهتمامات علم السياسة • وأول ما يمكن أن يقال هنا أن
تحليل الأنساق السياسية يسعى منذ البداية الى وضع الحدود التى تميز
اهتمامات علم السياسة عن اهتمامات العلوم الاجتماعية الأخرى وذلك
من خلال الكشف عن عناصر الواقع السياسى وعلاقتها المتبادلة ^(١) • ومع
أن الفكر السياسى قد شهد محاولات مبكرة سعت الى التمييز بين مجال
البحث فى علم السياسة ومجالات البحث فى العلوم الاجتماعية الأخرى ،
إلا أن المحاولات الحديثة التى يبذلها أصحاب نظرية النسق السياسى
المعاصرين تتميز بقدر كبير من الوعى الذاتى ، فضلا عن استخدام مكثف
للاساليب المنهجية الحديثة •

ويميل أصحاب نظرية « النسق » الى اعتبار المجتمع وحدة كلية
تعمل فى اطار نطاق أوسع هو البيئة ^(٢) • وتشكل هذه الوحدة الكلية نسقا
لأنها تتألف من مجموعة متساندة من العناصر والمتغيرات • وطبقا لهذه
النظرية يفترض وجود حدود للنسق تفصله عن البيئة التى يوجد فيها ،
كما أنه يميل — بطبيعته — الى تحقيق ضرب من التوازن الداخلى ، بحيث
يمكن من استعادة تكامله فى حالة تعرضه لتهديدات من داخل حدوده أو من
خارجها • وغضلا عن ذلك يميل النسق الى اتخاذ طابع بنائى يتصف بقدر
كبير من الاستمرارية والدوام • ومع ذلك فإن هذا الطابع البنائى يسمح

(١) نجد تعبيرا دقيقا وواضحا عن هذه الفكرة فى مقال الموند • انظر :

Almond, G; «Comparative Political Systems», Journal of Politics,
18 : 391 - 409; also Almond, G; and Powell, G; Comparative Politics :
A Developmental Approach, Boston : Little, 1969.

(٢) للتعرف على مزيد من التفصيل حول ابعاد هذه النظرية انظر : السيد
الحسينى ، نحو نظرية اجتماعية نقدية ، مرجع سابق ، الفصل الرابع ، وكذلك
على ليله ، البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع والانثروبولوجيا : المفاهيم والقضايا ،
دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ ، جى روشيه ، علم الاجتماع الأمريكى : دراسة
لأعمال تالكوت بارسونز ، ترجمة محمد الجوهري واحمد زايد ، دار المعارف ،
القاهرة ، ١٩٧١ •

بوجود تباين داخلي مصدره وجود أنساق فرعية (كالنسق الاقتصادي ، والنسق السياسى ، ونسق التدرج الاجتماعى) تسهم فى تحقيق الهدف العام للنسق الأساسى . تلك هى الخطوط العامة لنظرية « النسق » التى تأثرت عبر مسيرتها التاريخية بكتابات مفكرين ينتمون الى علوم مختلفة كالاقتصاد والاحياء والطبيعة والهندسة ^(١) . وعلى الرغم من أن علماء الاقتصاد قد استخدموا فكرة النسق منذ وقت مبكر وطبقوها على مختلف العمليات الاقتصادية باستخدام الأساليب الرياضية المتطورة ، الا أن علماء السياسة قد ترددوا طويلا قبل الاقدام على استخدام هذه الفكرة . وربما كان أحد أسباب ذلك صعوبة تطبيق النماذج النظرية على السلوك السياسى . بيد أن الموقف ما لبث أن تغير منذ خمسينيات هذا القرن حين بدأ علماء السياسة يقبلون على استخدام بعض النماذج الاقتصادية فى دراسة ظواهر سياسية ^(٢) . ولا نستطيع أن نفعل هنا الدور الذى لعبه دارسو التنظيمات البيروقراطية فى ادخال مفهوم النسق الى علم السياسة . فبسبب الصلة التاريخية القوية بين الادارة العمامة وعلم السياسة ، أصبح من المألوف بالنسبة لعلماء السياسة استخدام بعض المفاهيم النسقية (كالدخالات والمخرجات والتكامل والموارد) فى تحليلاتهم السياسية ^(٣) .

(١) ومع ذلك يمكننا الإشارة الى مؤلف كانون Cannon بعنوان « حكمة البدن » الذى صدر فى سنة ١٩٣٢ وكتابات بيرتالانفى Bertalanffy حول استخدام نظرية النسق فى علم الاحياء . يضاف الى ذلك كتابات بارسونز Parsons وهومانز Homans وروثلسبرجر Roethlisberger وديكسون من علماء الاجتماع . لقد كان لكتابات هؤلاء العلماء تأثيرا مباشرا على علماء السياسة الذين تبنوا مفهوم النسق السياسى .

(٢) نشير هنا الى بعض المحاولات الكلاسيكية الهامة . انظر :

Downs, A; An Economic Theory of Democracy, op. cit; Black, D; The Theory of Committees and Elections, Cambridge Univ. Press, 1958; Riker, W; The Theory of Political Coalition, New Haven : Yale Univ. Press, 1962.

(٣) من اشهر علماء التنظيم تأثيرا على علماء السياسة شستر بيرنارد Bernard وهيربرت سيمون Simon .

ويبدى أنصار نظرية « النسق » اهتماما كبيرا بتحديد البناء الداخلى للانساق السياسية • ويشير مفهوم البناء هنا الى أنماط القوة والسلطة التى تتميز علاقات الحكام بالمحكومين ، وهى علاقات تتصف بقسدر معين من الاستمرارية والدوام ، وبالتالي يمكن وصفها وتحديد أبعادها ^(١) • ويمثل مفهوم « الدور » وحدة التحليل الأساسية التى يمكن الاعتماد عليها فى دراسة علاقات القوة ، وهو مفهوم تطور فى نطاق دراسات علم النفس الاجتماعى ، ثم ما لبث أن انتقل وانتشر استخدامه فى علم الاجتماع • ومع أن مفهوم الدور يستخدم بمعان مختلفة ، إلا أنه يشير عموما الى المعايير المحددة للسلوك فى سياق اجتماعى معين • وحينما يستخدم علماء نظرية « النسق » مفهوم الدور فى المجال السياسى ، فانهم يقصدون دراسة الأدوار السياسية المتصلة بعملية اتخاذ القرارات المتصلة بالقضايا الاجتماعية والسياسية الهامة ، ثم أساليب تنفيذها • وواقع الأمر أن النسق السياسى بهذا المعنى هو مجموعة الأدوار السياسية التى يقوم بها الفاعلون فى اطار بناء سياسى يحدد العلاقات بين الحكام والمحكومين •

ولكى يتمكن علماء السياسة من تحديد معالم البناء السياسى ، نجدهم يستخدمون مجموعة من المفاهيم والأدوات التصورية • ومن بين هذه المفاهيم نجد مفهوم توزيع القوة (سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات) يحتل أهمية خاصة • بيد أن هذا المفهوم قد تعرض لانتقادات عديدة من جانب بعض الدارسين ، خاصة وأنه لا يتلاءم كثيرا مع أغراض الدراسة المقارنة بسبب عجزه عن إبراز الاختلافات بين الأنساق السياسية وتأكيد المبالغ فيه لوجوه الشبه بينها • وقد يلجأ بعض علماء السياسة عند تحديد معالم

(١) انظر لمزيد من التفصيل فاروق يوسف نصر ، القوة السياسية : اقتراب واقعى من الظاهرة السياسية ، مكتبة عين شمس ، ١٩٧٩ ، حيث نجد اهتماما ملحوظا بمفهوم القوة السياسية كمفهوم محورى فى علم الاجتماع السياسى ، كما نجد تحليلا للأسس الاقتصادية للقوة السياسية •

البناء السياسى الى مجموعة من المتغيرات المتقابلة « كمتغيرات النمط »^(١) التى صاغها تالكوت باسونز Parsons ، أو الأبعاد الأساسية التى صاغها ألووند Almond والمتمثلة فى درجة التباين ، ووضوح النسق ، واستقرار الأدوار السياسية ، وتوزيع القوة ، واستبدال الأدوار^(٢) . ومع أن أصحاب نظرية « النسق » من علماء السياسة قد انشغلوا طويلا بتحديد معالم البناء السياسى ، إلا أنهم ما لبثوا أن أبدوا مؤخرا اهتماما كبيرا « بحدود » هذا البناء . والمقصود بهذه « الحدود » تلك المعالم التى تفصل أو تميز التنظيم السياسى عن البيئة التى يوجد فيها . وإذا ما تم هذا التمييز فإن علماء السياسة يستطيعون حينئذ تحديد « المدخلات » و « المخرجات » فى ضوء المعطيات النسقية والبيئية . على أننى أعتقد أن ما ذهب اليه أنصار نظرية « النسق » ينطوى على تعقيد نظرى لا مبرر له . إذ أننا لسنا بحاجة الى وضع الحدود بين التنظيم السياسى وبيئته لكى نتعرف على العلاقات المتبادلة بينهما ، فضلا عن أن ما قد يعد أحد « المدخلات » فى نظر بعض الدارسين قد يعد أحد « المخرجات » بالنسبة للبعض الآخر . فعلى سبيل المثال نجد أيسرتون Easton يذهب الى أن « مدخلات » المجتمع بالنسبة للتنظيم السياسى تتمثل فى عنصرين أساسيين هما : التأييد والمتطلبات ، بينما يؤكد ألووند Almond وكوليمان Coleman أن هذه « المدخلات » هى « التنشئة

(١) متغيرات النمط عند بارسونز هى بمثابة نموذج مثالى يضم خمسة أزواج من البدائل هى : العمومية فى مقابل الخصوصية ، والاداء فى مقابل النوعية ، والتخصيص فى مقابل الانتشار ، والمصلحة الجمعية فى مقابل المصلحة الذاتية ، والحياد الوجدانى فى مقابل الوجدانية . ولقد ناقشت هذه البدائل مناقشة نقدية فى سياق آخر . انظر السيد الحسينى ، التنمية والتخلف : دراسة تاريخية بنائية ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٢ ، ص ٤٢ - ٤٩ .

(٢) عرض ألووند هذه الأبعاد فى موضعين مختلفين . انظر :

Almond, G; Comparative Political Systems, Journal of Politics, 18 : 391-409; also his Comparative Politics : A Developmental Approach, op. cit.

السياسية» ، « والتعبئة » ، « وتداخل المصالح » ، « والاتصال السياسي » ^(١) .

ولقد صاحب الاهتمام بتحديد معالم البناء السياسي اهتمام مواز بدراسة دينامياته ووظائفه . والواقع أن علماء السياسة المعاصرين قد بذلوا جهداً ضخماً من أجل التعرف على الدور الذي تلعبه النظم والمؤسسات السياسية في مجتمعات مختلفة . وأحد الدواخل التي اعتمد عليها علماء السياسة لتحقيق ذلك يتمثل في دراسة العلاقة بين المؤسسات السياسية من ناحية والمجتمع من ناحية أخرى ، وذلك في ضوء البناء الكلي للقوة وأساليب توزيعها . وبالإضافة إلى ذلك نجد محاولات نظرية تسعى إلى دراسة أساليب استقرار وتغير الأنساق السياسية باستخدام بعض المفاهيم التحليلية كالتمشيد والمشاركة والصراع والمنافسة ^(٢) . وهنا نجد تأثيراً واضحاً بالنزعة البنائية الوظيفية في علم الاجتماع بما تنطوي عليه من ميول محافظة . ولهذا السبب نجد مفاهيم بارسونز Parsons الشهيرة (تحقيق الأهداف ، والموازنة ، وصيانة النسق ، واحتواء التوترات) تحتل مكانة خاصة في كتابات أصحاب نظرية « النسق » من علماء السياسة ، مما جعلها عرضة لانتقادات عديدة .

ويمكننا توجيه انتقادات عديدة لنظرية « النسق » في علم السياسة 'استناداً إلى اعتبارات منهجية وأيديولوجية ^(٣) . فعلى الصعيد

(١) انظر : Easton, A; «An Approach to the Analysis of Political Systems, World Politics, 9 : 383 - 400; also Almond, G; Coleman, J; (eds.) The Politics of Developing Areas, op. cit.

(2) Mitchell, W; «Political Systems», in International Encyclopedia of the Social Science, vol. 15, Macmillan and Free Press, 1972, pp. 473-479

(٣) عرضت لوجهات نظري النقدية حول فكرة النسق في موضع آخر . لذلك سأكتفي هنا بمناقشة تطبيق هذه الفكرة في علم السياسة . انظر السيد الحسيني ، نحو نظرية اجتماعية نقدية ، مرجع سابق ، الفصل الرابع ، وانظر أيضاً أحمد زايد ، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

المنهجى تواجه نظرية النسق فى علم السياسة مشكلات يصعب حلها • ذلك أنها (أى النظرية) تطرح قضايا يصعب دراستها امبيريقيا • وفى الحالات التى يمكن فيها. تطويع هذه القضايا للاختبار الواقعى ، نجد النظرية تسلم بحتمية وجود النسق السياسى فى صورة مجموعة من الأجزاء المتساندة . وهو الأمر الذى يتعارض مع الواقع الفعلى فى بعض الأحيان • بعبارة أخرى فان مكونات النسق السياسى لا تشكل دائما عناصر متكاملة خالصة من التعارض والتناقض • كذلك فان التساند بين مكونات النسق السياسى هو تساند نسبى يجب أن يخضع للبحث الواقعى قبل أن نسلم بوجوده تسلپيا مطلقا • وفضلا عما سبق تعرض مفهوم التوازن — الذى تستند اليه فكرة النسق السياسى — لانتقادات امبيريقية وايدىولوجية • من ذلك صعوبة التحقق من حالة « توازن » النسق السياسى ^(١) • بل ان بعض النقاد يذهبون الى حد رفض مقولة « النسق » أصلا بسبب عدم قدرتها على التعبير عن الواقع الفعلى • ولقد ترتب على هذه الانتقادات تحفظ من جانب بعض علماء السياسة عند استخدام مقولة التوازن فى تحليلاتهم السياسية • ويدفعنا ذلك الى القول بأنه على الرغم من الانتقادات العديدة التى وجهت لنظرية « النسق » كما استخدمت فى علم السياسة ، الا أنها ما تزال أكثر الاتجاهات النظرية شيوعا وعلى الأخص فى الولايات المتحدة الأمريكية • ونستطيع بعد ذلك أن نميز الآن بين اتجاهين فرعيين فى إطار نظرية النسق السياسى : الاتجاه الأول هو الاتجاه البنائى الوظيفى الذى يشجع استخدامه فى علم الاجتماع والدراسات السياسية المقارنة والذى تأثر فى نشأته بالمائلات العضوية • أما الاتجاه الثانى فهو اتجاه رياضى تعود أصوله الى علم الاقتصاد والدراسات المعنية بالعلاقات الدولية • وإذا كان أصحاب الاتجاه الأول قد استطاعوا اجراء دراسات مكثفة تناولت

(١) وان كنا مع ذلك نجد علماء الاقتصاد يحرزون تقدما اكبر من علماء السياسة فى استخدام فكرة النسق ، وذلك بسبب قابلية الظواهر الاقتصادية للقياس الكمى .

أنساقا سياسية مختلفة تنتمي الى ثقافات متباينة ، فان أصحاب الاتجاه الثانى قد تمكنوا من صياغة نماذج مجردة تتناول مشكلات وقضايا سياسية محدودة النطاق • وعلى الرغم من تحفظاتنا المنهجية والايديولوجية على الاتجاه الأول ، الا أنه ينطوى على مزايا هائلة بالنسبة للتحليل السياسى • وربما لهذا السبب حقق هذا الاتجاه ومايزال يحقق ذيوعا وانتشارا فى مناطق عديدة من عالمنا المعاصر •

(٤)

على أننى أعتقد ان نمو الدراسات السياسية المقارنة يعد من أبرز علامات تطور علم السياسة منذ مطلع خمسينيات القرن العشرين (١) • ويكفينا الإشارة هنا الى انجازات مبحث سياسى هام يطلق عليه « السياسة المقارنة » • ويعكس هذا المبحث الاهتمام الحديث المتزايد بمقارنة الانساق والنظم السياسية فى مناطق مختلفة من العالم وذلك فى ضوء البيانات والمعلومات الوفيرة التى أصبحت متاحة الآن أكثر من أى وقت مضى • وعلى الرغم من أن بعض علماء السياسة يذهبون الى حد اعتبار « السياسة المقارنة » مبحثا مستقلا من مباحث علم السياسة ، الا أننى أعتقد أنه يشكل مجرد تيار فكرى حقق شهرته وذيوعه بفضل انفتاح العلوم الاجتماعية الغربية على ثقافات دول العالم الثالث والرغبة فى الافادة من المعلومات المتراكمة حولها • وبسبب أهمية هذا التيار الفكرى فى علم السياسة ، أجد من الضرورى هنا معالجة جذور الدراسات السياسية

(١) ويكفى لتوضيح ذلك الإشارة الى أن طبعات دائرة معارف العلوم الاجتماعية الصادرة فيما بين سنتى ١٩٣٠ و ١٩٣٥ لم تتضمن اية اشارة الى قضية مقارنة النظم السياسية تحت اى موضوع من الموضوعات السياسية التى تناولتها • لتوضيح ذلك انظر :

Almond, G; «Comparative Politics» in International Encyclopedia of the Social Sciences, op. cit, vol. 12, p. 331.

المقارنة والعوامل المختلفة التى أدت الى نموها وازدهارها خلال العقود
الثلث الماضية .

إن أى تأهيل للدراسة المقارنة للنظم السياسية يجب ان يصل
تاريخيا الى كتابات أرسطو . فلو قدم هذا الفيلسوف الاغريقى تصنيفا
للنظم السياسية ظل يخطئ بقبول بعض علماء السياسة لأكثر من ألفى
عام^(١) . ولست أقصد بذلك الدفاع عن التصنيف الذى قدمه أرسطو بقدر
ما أهدف الى توضيح كيف ان هذا الفيلسوف قد طرح منذ وقت مبكر امكانية
الدراسة المقارنة للنظم السياسية . ومن أسف أن نجد النظرية السياسية
الغربية منذ عصر التنوير ترفض التصورات النسبية الواسعة التى طرحها
أرسطو وتميل الى تبني نظرة خطية ضيقة للتاريخ السياسى بعامة والنظم
السياسية بخاصة . ويبدو ذلك أوضح ما يكون فى الكتابات السياسية
الانجليزية والفرنسية والأمريكية ، حيث نجد دفاعا مطلقا عن الديمقراطية
بوصفها أفضل أشكال الحكم ملائمة لكل من القانون الطبيعى والعقد
الاجتماعى^(٢) . لقد أصبحت الديمقراطية فى نظر هذه الكتابات قدرا
محتما ومصيرا يصعب تفاديه . ويكفى فى هذا المجال الاشارة الى كتاب
توكفيل Tocqueville الشهير « الديمقراطية فى أمريكا » (١٨٣٥) الذى أكد
فيه اعتقاده بأن السياسة الديمقراطية هى أمل المستقبل ، وأن أمريكا هى
الموتقة الصالحة التى تنصهر فى اطارها كل الممارسات الديمقراطية . أما
أوستروجورسكى Ostrogorski فجدد ذهب فى كتابه « الديمقراطية وتنظيم

(١) من الطريف أن نجد روبرت دال Dahl وهو عالم سياسة معاصر يبدى
ثائرا واضحا بتصنيف أرسطو . انظر :

Dahl, R; Modern Political Analysis, Englewood Cliffs. N. J. : Prentice
Hall, 1963.

(٢) يمكننا أن نجد معالجة لهذه القضية من زاوية معرفية وابدولوجية فى :
محمود عوده ، « نشأة علم الاجتماع : دراسة فى سوسيولوجيا المعرفة » ، فى
دراسات فى علم الاجتماع والانثروبولوجيا ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

الأحزاب السياسية « الى أن الديمقراطية سوف تزداد قوة وعمقا في كل من بريطانيا والولايات المتحدة ، على الرغم من تحفظاته العديدة المتمثلة في سيطرة الصفوات السياسية وخضوع الديمقراطية للمعوقات البروقراطية . وما يعنينا هنا هو الإشارة الى أن توكفيل وأوستروجرورسكى قد أبديا اهتماما واضحا بإمكانية الدراسة المقارنة للنظم السياسية ذات الطابع الديمقراطي من ناحية ، والكشف عن طبيعة النظم السياسية غير الديمقراطية من ناحية أخرى .

وعلى الرغم من أن الفكر السياسى الغربى لا يعدم وجود محاولات فكرية مناهضة للديموقراطية الغربية المبكرة^(١) ، الا أن النظرية السياسية الغربية قد بدأت منذ مطلع الربع الثانى من القرن العشرين — ومن خلال المؤسسات البحثية والجامعية الناشئة — في الدفاع عن طبيعة النظم السياسية القائمة . ويكفى في هذا المجال الإشارة الى طبيعة المقررات الدراسية التى ظهرت في مجال العلوم السياسية في ذلك الحين ، حيث دارت حول طبيعة النظم الدستورية والسياسية والادارية الغربية النابعة من الروح الديمقراطية . لقد تناولت معظم الكتابات السياسية في الولايات المتحدة منذ عشرينيات القرن العشرين طبيعة النظام السياسى الأمريكى وحاولت الوصول الى أحكام عامة بالاستناد الى الخبرة السياسية الأمريكية وحدها . وقد نستثنى من ذلك بعض الكتابات الأمريكية النادرة التى ظهرت

(١) نشير في هذا المجال الى كتاب ودر ولسون Wilson « الدولة » (١٨٨٩) الذى عبر فيه عن بعض تحفظاته حول التجربة الديمقراطية الأمريكية . كما نشير الى كتاب برايس Bryce « الديمقراطيات الحديثة » (١٩٢١) الذى سلم فيه بأن الديمقراطية هى انسب اشكال الحكم ، وان لم تكن تخلو من صعوب واقعية . انظر :

Heckscher, G; The Study of Comparative Government and Politics, London : Allen & Unwin, 1966.

خلال عقد الثلاثينيات وحاولت وضع أساس مقارن لعلم السياسة ^(١) . ومع ذلك فخلد ظلت هذه الكتابات تدور في فلك النظم السياسية الديمقراطية الغربية ؛ بمعنى أنها لم تذهب الى حد مقارنة هذه النظم بغيرها من النظم السياسية . تلك هى معالم الفكر السياسى المقارن فى الولايات المتحدة حتى مطلع الحرب العالمية الثانية : تتمركز حول التجربة الديمقراطية الأمريكية ، وتجاهل للنظم السياسية الأخرى فى مختلف أنحاء العالم . وترويج وتبشير بالمثل الديمقراطية الجديدة بوصفها خلاصا من النظم السياسية الفردية والديكتاتورية والشمولية .

على أننى أميل الى الاعتقاد بأن التحولات والأحداث التى شهدها العالم منذ مطلع ثلاثينيات القرن العشرين كانت مسببا فى زيادة اهتمام علماء السياسة بمقارنة النظم السياسية . ومن بين هذه التحولات والأحداث ظهور الفاشية فى ايطاليا خلال العشرينيات ، والنازية فى ألمانيا خلال الثلاثينيات ، ثم قبل ذلك نجاح الثورة الروسية فى سنة ١٩١٧ . لقد فرضت النظم السياسية التى أفرزتها هذه التحولات والأحداث على علماء السياسة ضرورة الاهتمام بالأنساق السياسية التى تختلف فى أسسها وتوجهاتها عن النظام السياسى الغربى المستند الى الديمقراطية النيابية . وهناك عامل آخر لا يقل عن العوامل السابقة أهمية بالنسبة لتطور النظرية السياسية الغربية ، وأعنى به حصول الدول النامية على استقلالها السياسى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ^(٢) ، وظهور معتقدات سياسية جديدة كالقومية

(١) أتصد بذلك على وجه التحديد كتاب هيرمان فاينر *Finer* بعنوان « النظرية والممارسة فى الحكومات الحديثة » (١٩٣٢) وكتاب كارل فريدريك *Friedrich* بعنوان « الحكومة الدستورية والديموقراطية » (١٩٣٧) ، حيث نجد فيهما تأثرا واضحا بفكرة نسبية النظم السياسية التى كان تد اثارا اليها أرسطو قبل ألفى عام .

(٢) يمكننا أن نجد معالجة جيدة لهذا الموضوع فى :

Bottomore, T; *Political Sociology*, Hutchinson. University Library. London, Chap. 5. [The Formation of New Nations : Nationalism and Development].

والاستراتيجية والاحياء الدينى • نفى دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية نجد أحداث وظواهر سياسية تعبر عن خصوصية التطور الاجتماعى — الاقتصادى ، مما دفع علماء السياسة الغربيين الى تأمل تجارب هذه الدول فى المجال السياسى ^(١) • وهناك بعد ذلك عوامل معرفية ساعدت على دفع الاهتمام بمقارنة النظم السياسية • من ذلك وفرة المعلومات التى تتناول الأنساق السياسية فى مختلف أنحاء العالم ، وتطور مناهج وأدوات البحث فى علم السياسة ، وظهور نظريات أنثروبولوجية وسيكولوجية حول الثقافة والشخصية كان لها أكبر الأثر فى تدعيم التحليلات السياسية • يضاف الى ذلك كله ما أسفر عنه علم الاجتماع من مفاهيم وأدوات تحليلية بالغة الأهمية أسهمت فى اكساب التحليل السياسى بعدا اجتماعيا بنائيا بعد أن ظل أسيرا لمفرقة قانونية دستورية رسمية •

وربما كان عقد الخمسينيات من هذا القرن حاسما فى تطور الدراسات السياسية المقارنة • فخلاله توجه عدد كبير من علماء السياسة الأمريكين والأوربيين الشباب الى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، حيث أجروا مجموعة من الدراسات السياسية الوصفية التى لا تقل فى دقتها وشمولها وعمقها عن تلك التى تناولت النظم السياسية الغربية (الأمريكية والأوروبية) • وهكذا نجد علماء السياسة المعنونة بالنظم الغربية يواجهون تحديا جديدا مصدره جيل الشباب الذين اكتسبوا خبرات واسعة من خلال احتكاكهم وتعرفهم على الواقع السياسى بأبعاده المختلفة فى مجتمعات العالم الثالث •

(١) عولجت هذه النقطة فى مؤلفات عديدة • انظر على سبيل المثال :

Eckstein, H; Apter, D; (eds.) Comparative Politics : A Reader, New York. Free Press, 1969; Kahin, G; et al; «Comparative Politics of Non-Western Countries.» American Political Science Review, 49 : 1022- 1041; Rustow, D; «New Horizons for Comparative Politics» World Politics, 9 : 530 - 549; Shils, E; Political Development of the New States : The Hague : Mouton, 1966.

واقع الأمر ان هؤلاء العلماء الشباب قد تبينوا في دراساتهم السياسية العقلية تصورات ومناهج أنثروبولوجية وسوسيولوجية كثيرا ما افترضتها دراسات الرعيل الأول من علماء السياسة الذين ركروا اهتمامهم على المجتمعات الغربية ^(١) . لقد كشف هؤلاء العلماء عن خصوصية البناء السياسى فى مجتمعات العالم الثالث سواء فيما يتعلق بالمؤسسات البرلمانية أو التنظيمات البيروقراطية أو الأحزاب السياسية أو جماعات المصالح ، مما ألقى فى نهاية الأمر الشكوك حول كثير من المسلمات التى تضمنتها النظرية السياسية الغربية حتى ذلك الحين .

والمتتبع للتحليلات السياسية المقارنة التى ظهرت منذ عقد الخمسينيات من هذا القرن يلحظ تأثرها الواضح بثلاثة تيارات فكرية : التيار السلوكى ، وتيار الثقافة والشخصية ، والتيار السوسيولوجى . أما التيار السلوكى فقد تدعم فى مجال الدراسة السياسية المقارنة بسبب طغيان التحليلات الأمريكية التى تناولت السلوك الانتخابى بعمامة والتصويت السياسى بخاصة . ولا نستطيع أن نفعل فى هذا المجال الدور الذى لعبته « لجنة السلوك السياسى » التابعة « لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية » فى الولايات المتحدة ، حيث نجدها تبذى حرصا بالغيا على استخدام أساليب البحث الغربية فى دراسة الظواهر السياسية فى مجتمعات العالم الثالث . ونتيجة لذلك أصبح من المألوف فى الدراسات السياسية التى تناولت هذه المجتمعات

(١) من بين هؤلاء العلماء الشباب خلال عقد الخمسينيات دافيد أبتر Apter وبليندر Binder ولوسيان باى Pye وغاينر Weiner . ويمكننا الإشارة الى بعض أعمالهم . انظر :

Apter, D; Ghana in Transition, New York 1963. First published in 1955 as The Gold Coast in Transition; Binder, L; Iran : Political Development in a Changing Society, Univ. of California Press, 1965; Pye, L; Politics, Personality and Nation Building : Burma Search for Identity, New Haven : Yale University Press, 1962; Weiner, M; The Politics of Scarcity : Public Pressure and Political Response in India, Univ. of Chicago Press, 1962.

أن نجد مفاهيم ومصطلحات « كالأطار المرجعي » و « العملية السياسية » ، كما نلمس اهتماما بتناول الجوانب غير الرسمية للعمليات السياسية كالأحزاب السياسية ووسائل الاتصال الجماهيري والرأي العام ، فضلا عن استخدام أدوات قياس الرأي العام والاستفتاءات الشائعة في الدراسات الغربية بعامة والأمريكية بخاصة ^(١) . أما تيار الثقافة والشخصية فقد أحدث تأثيره على الدراسات المقارنة عموما منذ وقت مبكر نسبيا كما يبدو ذلك في أعمال لازويل Lasswell وروث بيندكت Benedict ومارجريت ميد Mead ورالف لينتون Linton . وعلى الرغم من أن دراسات هؤلاء العلماء قد ظهرت كرد فعل للمشكلات التي خلقتها الحرب العالمية الثانية في كل من ألمانيا واليابان والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ، إلا أنها تركت تأثيرا قويا على علماء السياسة ، مما دفعهم الى اجراء دراسات مقارنة موازية متأثرين في ذلك بتراث التحليل النفسي والنزعة السلوكية ^(٢) . أما التيار الفكري الثالث الذي أسهم في تدعيم الدراسات السياسية المقارنة فيتمثل في التحليل السوسيولوجي التاريخي بعامة والنظرية السوسيولوجية بخاصة . ويمكننا الإشارة في هذا المجال الى بعض علماء الاجتماع البارزين الذين احتلت كتاباتهم أهمية خاصة بالنسبة لعلماء السياسة المعنيين بالتحليلات المقارنة . من هؤلاء ماكس فيبر Weber وفيرديناند تونيز Tonnies وتالكوت بارسونز Parsons . لقد تأثر أصحاب نظرية النسق

(١) كمثال على ذلك انظر :

Weiner, M; The Politics of Scarcity : Public Pressure and Political Response in India, op. cit; La Palombara, J; Interest Groups in Italian Politics, Princeton Univ. Press, 1964; Truman, D; The Governmental Process : Political Interests and Public Opinion, New York; Knopf, 1962. يبدو هذا التأثير واضحا في دراسات الموند Almond وفيربا Verba

ولويسيان باي Pye . انظر :

Almond, G; and Verba, S; The Civic Culture : Political Attitudes and Democracy in Five Nations, Princeton University Press, 1963; Pye, L; and Vebra, S; (eds.) Political Culture and Political Development, Princeton Univ. Press, 1965.

السياسى تأثرا واضحا بأعمال علماء الاجتماع وعلى الأخص مؤلف تالكويت بارسونز الشهير « النسق الاجتماعى » • كما أن علماء السياسة المعينين بالدراسات الحقلية قد تأثروا أيضا فى أساليب جمع بياناتهم وتنظيمها وتحليلها وتقديرها بما هو سائد فى الدراسات السوسولوجية الميدانية ^(١) •

ان النظرة المتأنية لانجازات الدراسات السياسية المقارنة التى أجريت خلال العقود الثلاث الأخيرة تشير الى ضرورة تبني تصنيفات أكثر ملاءمة للنظم السياسية المعاصرة ؛ تصنيفات تعبر عن تنوع الواقع السياسى فى مختلف مناطق العالم • وواقع الأمر أن التصنيفات التى قدمها كل من أالموند Almond وادوارد شيلز Shils ودال Dahl لم تتمكن بعد من استيعاب مختلف النظم السياسية المعاصرة بسبب تمركزها حول الواقع السياسى الغربى ^(٢) • ان أقصى ما وصلت اليه هذه التصنيفات هو تأكيدها لأهمية التصنيف الأرسطى للنظم السياسية مع تحديثه وتطويره لكى يواجه مطلب التنوع السياسى المعاصر • ويبدو لى أن علماء السياسة وحدهم لا يستطيعون حل مشكلة تصنيف النظم السياسية ، ذلك أنهم بحاجة الى جهود علماء الانثروبولوجيا السياسية والاجتماع السياسى ، والافادة بما يتوصلون اليه فى مجال الدراسات الاجتماعية المقارنة •

وربما كان أحد النتائج الايجابية لنمو الدراسات السياسية المقارنة تبني تصورات نظرية أكثر شمولاً واتساعاً • فلم يعد الاهتمام فى هذه الدراسات مركزاً على قضية بعينها (كالبيروقراطية والحزب السياسى

(١) الأمثلة على ذلك كثيرة • يكفى الإشارة الى أعمال كل من :

Easton, D; A System Analysis of Political Life, op. cit; Deutsch, K; The Nerves of Government : Models of Political Development : An Analytic Study, Boston : Little, 1966.

(٢) توجد هذه التصنيفات فى المصادر التالية :

Almond, G; «Comparative Political Systems», op. cit; Shils, E; Political Development in the New States, op. cit; Dahl, R; Modern Political Analysis, op. cit.

والحركة الاجتماعية) ، بل امتد لقتال النسق السياسى بأسره • وبرغم هذه الخطوة الايجابية فى مجال الدراسة السياسية المقارنة ، الا أن الفهم الكلى للبناء السياسى بحاجة الى جهد نظرى اضافى يجب أن يبذله علماء السياسة بالتعاون مع علماء الاجتماع • كذلك فان الدراسات السياسية المقارنة ماتزال تعاني من وجود هوة تفصل بين التصورات النظرية والشواهد الواقعية • وربما كان أحد أسباب ذلك وجود مجالات بحثية عديدة لم تحظ بنصيبيها الضرورى من الدراسة ، فضلا عن أن الدراسات السياسية المقارنة لم تشمل حتى الآن مناطق كثيرة من عالمنا المعاصر • وهناك بعد ذلك كله أمل نرجو أن يتحقق فى مجال مقارنة النظم السياسية وهو الاهتمام بالنظام الدولى فى ضوء مكوناته السياسية والاقتصادية • ان مقارنة النظم السياسية ليست هدفا نهائيا بقدر ما هى وسيلة تساعدنا على فهم طبيعة النظام العالمى المعاصر والتحولات التى تطرأ عليه من حين لآخر •

(٥)

إذا كنا قد تناولنا حتى الآن اهتمامات علم السياسة وتطورها ، فان الوقت قد حان لمناقشة نشأة علم الاجتماع السياسى وتوضيح قضاياها الأساسية • وبدون الدخول فى تفاصيل نظرية دقيقة ، يمكن القول ان علم الاجتماع السياسى يهتم بدراسة القوة فى اطارها الاجتماعى • ونعنى هنا بالقوة قدرة الفرد أو الجماعة الاجتماعية على فرض مسار معين للأحداث (عن طريق اتخاذ القرارات وتنفيذها) حتى ولو كان ذلك ضد مصالح أطراف أخرى ^(١) • ونحن لا نزعم أن تعريف مفهوم القوة هنا معبرا تماما عن كل الاتجاهات الفكرية التى تناولته ، ولكننا نعتبره بداية لمناقشة ظروف

(١) قد يبدو تعريف علم الاجتماع السياسى هنا بأنه علم دراسة القوة فى اطارها السياسى مرادفا لأحد تعريفات علم السياسة كما اشرنا الى ذلك فى موضع سابق من هذا الفصل • ومع ذلك فان الفرق بين التعريفين سيزداد وضوحا خلال مناقشتنا التالية •

نشأة علم الاجتماع السياسى ^(١) • ان القوة بالمعنى الذى أشرنا اليه تدخل فى صميم مختلف العلاقات الاجتماعية : فى الأسرة والجامعة والنقابة والمصنع والحزب السياسى • ومع ذلك فان علم الاجتماع السياسى لا يهتم بدراسة القوة على هذا المستوى من العلاقات الاجتماعية بقدر ما يعنى بدراسة القوة على مستوى بنائى شامل كالقبيلة والأمة والامبراطورية ، فضلا عن تناول الحركات الاجتماعية والتنظيمات السياسية التى تلعب دورا هاما فى ممارسة القوة على المستوى المجتمعى •

وعلى الرغم من الجهود الضخمة التى بذلها علماء الاجتماع السياسى خلال العقود الأخيرة من أجل تحديد دقيق لنطاق علمهم ، الا أن التفرقة بين علم الاجتماع السياسى وعلم السياسة قد تبدو أمرا صعبا فى كثير من الأحيان الا اذا اعتمدنا على الاهتمامات التقليدية لكل من العلمين • فعلى سبيل المثال نجد علماء السياسة — كما أشرنا فى موضع سابق — يبدون اهتماما خاصا بدراسة أساليب الحكم وأدواته بما فى ذلك العمليات التشريعية والادارية والقانونية دراسة وصفية ^(٢) • وعلى الرغم من اهتمام هؤلاء العلماء بالجانب الرسمى للعمليات السياسية ، الا أن كتاباتهم الحديثة تشير الى اهتمام متزايد بالسياق الاجتماعى — الاقتصادى ، مما جعلهم أكثر قربا الى علم الاجتماع السياسى وأشد بعدا عن علم السياسة بمعناه التقليدى • وربما كان ذلك أحد الأسباب القوية التى دفعت بوتومور Bottomore (وهو عالم اجتماع سياسى) الى القول بأن علم السياسة الحديث لا يختلف فى اهتماماته كثيرا عن علم الاجتماع السياسى ^(٣) •

(1) Lukes, S; Power : A Radical View, Macmillan, London, 1974.

(٢) وان كنا نجد — كما أشرنا — محاولات حديثة فى علم السياسة تولى السياق الاجتماعى للعمليات السياسية أهمية خاصة •

(3) Bottomore, T; Political Sociology, Hutchimson University Press, London, 1979, p. 8.

وواقع الأمر أن مشكلة التفرقة بين علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى هى مشكلة معرفية تعود الى القرن الثامن عشر وقبل ظهور ونمو العلمين كما نعرفهما الآن . فخلال ذلك القرن أسفرت كتابات الموسوعيين والفلاسفة والمؤرخين الاسكتلنديين عن تفرقة واضحة بين « المجتمع المدنى » و « الدولة » ^(١) . على أن هذه التفرقة ما لبثت أن تدعمت فى الفكر السياسى بنمو المجتمع الرأسمالى الذى اكتسب فيه النظام الانتاجى قوة جديدة وسيطرة هائلة . وربما كان ذلك أحد الأسباب التى دفعت بعض المفكرين الى القول بأن « المجتمع المدنى » الذى أشار اليه هيجل Hegel هو تعبير حقيقى عن « المجتمع البرجوازى الجديد » . ولقد ساعد على ذلك ظهور الاقتصاد السياسى كعلم شامل من خلاله يمكن الربط بين عناصر عديدة كالنظام الانتاجى والملكية والعمل والممارسة السياسية . ويمكننا أن نجد أفضل تعبير عن هذه القضايا فى كتاب هيجل الشهير « فلسفة الحق » الذى ذهب فيه الى أن ظهور المجتمع المدنى هو أحد انجازات علمنا المعاصر . بيد أن هيجل قد نظر الى هذا المجتمع من منظور اقتصادى شاع استخدامه فى زمانه . فالمجتمع المدنى فى نظر هيجل هو مجتمع يأخذ بالنظام الاقتصادى الحر الذى يرتبط فيه أفرادہ — بحكم احتياجاتهم المتبادلة — بقواعد قانونية محددة تضمن فى نهاية الأمر المحافظة على أمن الانسان وممتلكاته من ناحية ، والصالح العام من ناحية أخرى ^(٢) . ومع ذلك كله فإن هيجل

(١) عبر عن هذه النقطة كارل ماركس Marx بوضوح حين قال : « لقد انتهيت من دراسائى الى أن العلاقات القانونية واشكال الدولة لا يمكن فهمها فيها مستقلا بالاعتماد على تحليلها تحليلا داخليا . كما انه من الصعب دراستهما فى ضوء ما يطلق عليه التقدم العام للجنس البشرى . ان فهم العلاقات القانونية واشكال الدولة يجب أن يتم فى ضوء تحليل الظروف المادية للحياة .. ان دراسة المجتمع المدنى بالمعنى الذى أشار اليه هيجل Hegel يجب أن تتم فى ضوء قوانين الاقتصاد السياسى » . النص مقتبس من :

Marx, K; Preface to A Contribution to the Critique of Political Economy, London, 1967.

(٢) للتعرف على مزيد من التفاصيل حول آراء هيجل عن المجتمع المدنى

انظر :

Avineri, S; Hegel's Theory of the Modern State. Cambridge Univ. Press, 1972, pp. 141 - 154.

(م) — علم الاجتماع)

يعتقد بأن المجتمع المدني يفرض على الدولة مشكلات معينة يتعين مواجهتها . ومن بين هذه المشكلات زيادة حدة التفاوت الطبقي وما يمكن أن يرتبط بذلك من صراع وتناقض . وليس من الصعب علينا اكتشاف التأثير الذي مارسه هيجل على ماركس في هذا المجال ^(١) . ذلك أن ماركس الذي منح الجدل الهيجلي معنى ماديا قد رفض فكرة استقلال الدولة وقدرتها على حل المصراعات التي تنشأ داخل المجتمع المدني . ان الدولة في نظر ماركس ما هي الا عنصر تابع يدخل في اطار عملية اجتماعية يشكل نمط الانتاج فيها البعد الأساسي .

واذا كان التمييز بين المجتمع المدني والدولة في اطار الفكر الماركسي قد لعب دورا هاما في نشأة علم الاجتماع السياسي ، فاننا نجد تيارا فكريا معارضا ومعاصرا قد أدى نفس الدور ولكن بطريقة مختلفة الى حد ما . ففي منتصف القرن التاسع عشر نجد الكس دي توكفيل Tocqueville يطالب بضرورة اقامة علم سياسي جديد يتناول الظواهر السياسية الجديدة التي شهدها العالم وقتئذ ^(٢) . أما أهم هذه الظواهر — في نظره — فهي انتشار الديمقراطية ، وظهور المجتمع الصناعي الجديد في كل من فرنسا وانجلترا وأمريكا . لقد اهتم توكفيل بالكشف عن الدلالات السياسية لكل من الثورة الديمقراطية والثورة الصناعية ، مع ابراز أهمية الثورة الأولى لما تنطوي عليه من تحولات فكرية واجتماعية . وبغض النظر عن مصادر الحركة الديمقراطية في نظر توكفيل ، الا أنها قد أحدثت آثارا بالغة الأهمية . فلقد أسهمت في تحقيق قدر من المساواة الاجتماعية ، وحطمت المعايير الطبقيّة التقليدية المستندة الى العرق والوراثة ، وجعلت من كل المهن مصدرا للمكافأة والتقدير . والواقع أن اهتمام توكفيل الكبير بالثورة الديمقراطية

(1) Avineri, S; The Social and Political Thought of Karl Marx, Cambridge University Press, London, 1971, Chap. 3.

(2) Alexis de Tocqueville, Democracy in America (1835 - 1840; English translation, Oxford University Press, 1946).

لا يعنى تجاهله للآثار الاجتماعية والسياسية للثورة الصناعية • ان الهدف الأساسى لهذا الفكر السياسى كان يتمثل فى إبراز الدور الذى يلعبه النظام السياسى الديموقراطى فى تشكيل الحياة الاجتماعية مع التسليم بأهمية العوامل الجغرافية والثقافية والتاريخية ^(١) • ومعنى ذلك أن توكفيل قد منح السياسة دورا مستقلا ، معارضا بذلك الماركسية التى تذهب الى أنها (أى السياسة) ما هى الا انعكاس لنمط الانتاج السائد •

ولاشك أن القضايا التى طرحها توكفيل فى منتصف القرن التاسع عشر قد أحدثت تأثيرا بالغا على الفكر السياسى - الاجتماعى حتى مطلع القرن العشرين وعلى الأخص قضية العلاقة بين السياسة والمجتمع ، أو بعبارة أخرى العلاقة بين الصعيد السياسى والنمط الانتاجى • يبدو ذلك بوضوح فى كتابات ماكس فيبر Weber الذى اهتم بقضية الادارة فى المجتمع الرأسمالى أكثر من اهتمامه بقضية نمط الانتاج ، موضحا الدور الذى يمكن أن تلعبه الدولة وما تتميز به التيارات السياسية من استقلال فى بعض المواقف • ولقد عبر روبرت نيسبت Nisbet عن فكر فيبر فى هذا المجال تعبيرا موجزا ومحددا حين قال : « فى كتابات فيبر نلمس المزاج الفكرى لتوكفيل » ^(٢) • وإذا كان فيبر قد مى قضية استقلال القوى السياسية ، فإننا نجد موسكا Mosca وباريتو Pareto يحرصان على الدفاع عنها فى محاولة لتفنيد النظرية الماركسية التى تذهب الى حد التسمية المطلقة للقوى السياسية وخضوعها للنمط الانتاجى • وفى ذلك يقول موسكا : « عرفت كل المجتمعات منذ فجر التاريخ حتى الآن طبقتين : طبقة حاكمة ، وأخرى محكومة • أما الطبقة الحاكمة فهى أقل عددا ، وأكثر قدرة على

(١) يمكننا أن نجد تحليلا جيدا لآراء توكفيل السياسية فى :

Mayer, J. P: (ed.) The Recollections of Alexis de Tocqueville, Harvill Press, 1948; also Zeitlin, I: Liberty, Equality and Revolution in Alexis de Tocqueville, Little, Brown & Co; Boston, 1971, pp. 97 - 120.

(2) Nisbet, R; The Sociological Tradition, Basic Books, New York. 1966, p. 292.

انجاز المهام السياسية ، وأميل الى احتكار القوة وما يرتبط بها من مزايا .
 وفي مقابل ذلك فإن الطبقة المحكومة هي الأكثر عددا ، والأقل تنظيما .
 وبحكم وضعها فهي تخضع لسيطرة الطبقة الحاكمة بمقتضى قواعد
 محددة » ^(١) . أما باريتو فقد نظر الى البناء السياسى فى ضوء طبيعة الحكم
 الذى تمارسه الصفوة السياسية ، تلك الصفوة التى تمثل شرطا ضروريا
 لازما للحياة السياسية فى أى مجتمع من المجتمعات ^(٢) . وإذا كان باريتو -
 كما سنوضح ذلك فى موضع لاحق من هذا الكتاب - قد نظر الى الصفوة
 السياسية فى ضوء السمات السيكولوجية للأفراد ، فإن موسكا قد حاول
 دراسة هذه الصفوات السياسية فى ضوء التغيرات التاريخية التى تطرأ على
 بناءاتها وعلاقة الحكام بالحكومين .

ولقد قصدنا بمناقشتنا للتصورات السياسية المتعارضة التى طرحها
 كل من توكفيل وماركس توضيح قضية أساسية هي ، أن علم الاجتماع
 السياسى قد نشأ فى ظل جدل فكرى دار طويلا حول علاقة المجتمع
 بالدولة . والواقع أن هذا الجدل لم يقتصر على فترة نشأة هذا العلم ، بل
 ظل قائما ومحتدا بعد أن استكمل علامات نضجه . لقد ظل التساؤل
 الأساسى مطروحا : الى أى مدى يتميز الصعيد السياسى باستقلاله عن
 القوى الأخرى بما فى ذلك النظام الانتاجى ؟ أما أكثر الآراء معارضة
 للنظرية الماركسية فهي تلك التى طرحها كارل بوبر Popper حين ذهب الى
 أن الماركسية قد حكمت على الصعيد السياسى بالضعف وعدم الأهمية ،
 حينما سلمت بأن طبيعة النظام السياسى تتحدد فى ضوء عوامل غير

(1) Mosca, G; The Ruling Class, English translation, McGraw - Hill, New York, 1939, p. 50.

(٢) انظر معالجتنا لآراء كل من موسكا وباريتو فى الصفوة السياسية والتى
 ضمناها الفصل الثالث من هذا الكتاب ، وانظر أيضا ت . ب . بوتومور ،
 الصفوة والمجتمع : دراسة فى علم الاجتماع السياسى ، ترجمة محمد الجوهري
 وعلياء شكرى والسيد الحسينى ومحمد على محمد ، دار المعارف ، القاهرة ،
 ١٩٨١ .

سياسية^(١) . وربما كان ذلك هو ما قصده أيضا علماء نظرية الصفوة حينما سلموا بوجود وجوه شبه بين النظم السياسية في مختلف المجتمعات تتمثل أساسا في وجود قلة حاكمة منظمة في مواجهة غالبية محكومة غير منظمة^(٢) ، وأن ذلك يعود اما لأسباب تتصل بجوهر الطبيعة البشرية أو تفاوت قدرات الناس ومهاراتهم . وخلال السنوات الأخيرة ظهرت محاولات ماركسية وأخرى متعاطفة معها حاولت الكشف عن علاقة الصعيد السياسى بغيره من الأصعدة الأخرى (بما في ذلك الصعيد الاقتصادى) . وأحد النتائج المترتبة على ظهور هذه المحاولات إعادة النظر في بعض المقولات الماركسية وعلى الأخص تلك التى تذهب الى أولوية الصعيد الاقتصادى وخضوع الصعيد السياسى له^(٣) . ولاشك أن الكتابات التى تناولت نظرية الدولة في العالم الثالث قد حققت انجازات هامة في هذا المجال . فلقد أوضحت أنه في غيبة هياكل انتاجية متطورة ، وطبقات اجتماعية محددة ، ومشاركة سياسية فعالة ، تكتسب الدولة (التى هي أحد عناصر الصعيد السياسى) أهمية فائقة في تشكيل السياسة والتحكم فيها^(٤) .

(1) Popper, K; The Open Society and Its Enemies, Routledge and Kegan Paul, London, 1966.

(٢) انظر المناقشة القصيرة المركزة لهذه الفكرة عند :

Keller, S; «Elites», in International Encyclopedia of the Social Sciences, The Macmillan Company, The Free Press, New York, 1972, vo. 5, pp. 26 - 29.

(٣) أشهر هذه المحاولات تلك التى قدمها بولانتزاس Poulantzas في مؤلفيه « الطبقة الاجتماعية والسلطة السياسية » و « الدولة والقوة والاشتراكية » . انظر :

Social Class and Political Power, Redwood Burn, London, 1979; also State. Power and Socialism, Redwood Burn, London, 1978.

(٤) من أهم هذه الكتابات :

Alavi, H; «The State in Post-Colonial Societies : Pakistan and Bangladesh», New Left Review, No. 74, July / August, 1972; Hein, W; Stenzel, «The Capitalist State and Underdevelopment in Latin America : The Case of Venezuela», in Goulbourne, H; (ed.) Politics and State in the Third World, The Macmillan Press, London, 1979; also his «Some Problems of Analysis of the political in Backward Capitalist Social Formations». in Ibid; pp. 11-32.

وبالإضافة الى الجدل المحتد حول العلاقة بين السياسة والنظام الانتخابي. هناك حوار متصل بين علماء الاجتماع السياسى حول وظيفة النظم السياسية ذاتها . فالذين يميلون الى تبني الاتجاه البنائى الوظيفى من علماء الاجتماع السياسى ينظرون الى النظام السياسى فى ضوء علاقته التكاملية بالنظم الأخرى باعتباره نسقا فرعيا يؤدي وظيفة ايجابية للنسق الأكبر وهو المجتمع . وفى مواجهة هؤلاء نجد بعض علماء الاجتماع السياسى يحرصون على اظهار ملامح عدم الاستقرار السياسى ويؤكدون احتمالات حدوث تحولات اجتماعية . ولقد خضعت دراسات علم الاجتماع السياسى حتى نهاية خمسينيات القرن العشرين لسيطرة الاتجاه البنائى الوظيفى وعلى الأخص فى الولايات المتحدة ، حيث شاعت النظرة الى المجتمع بوصفه نسقا متكاملا تسود بين أجزائه علاقات التكامل والتساند والتضامن فى ظل قيم عامة مشتركة تكتسب قدرا كبيرا من الشرعية . وفى إطار هذا الاتجاه الفكرى ظهرت مصطلحات سياسية « كالديموقراطية المستقرة » ، و « الشرعية » ، و « والتحديث السياسى » . ويمكننا أن نجد تعبيرا جيدا عن ذلك فى كتاب هنتجتون Huntington الشهير « النظام السياسى فى مجتمعات متغيرة »^(١) الذى ذهب فيه الى أن نظام الحكم هو خير وسيلة للتمييز بين أنماط المجتمعات . واستنادا الى ذلك نجد هنتجتون يميز بين نوعين من المجتمعات : مجتمعات تستند فيها السياسة الى الشرعية والتنظيم والاستقرار والاجماع ، وأخرى تعتمد فيها السياسة على الصراعات العرقية والطبقية والعنف وتشردم الأحزاب السياسية . وليس من الصعب علينا اكتشاف النظرة الوظيفية المحافظة التى تنطوى عليها آراء هنتجتون خاصة فى دفاعها عن الديمقراطية العربية التى ينتمى اليها .

على أن ستينيات القرن العشرين ما لبثت ان شهدت أقول النزعة البنائية الوظيفية المحافظة فى دراسات علم الاجتماع السياسى وخاصة منذ

(1) Huntington, S; Political Order in Changing Societies, New York, 1972.

ظهور الأزمات السياسية والاقتصادية في المجتمعات الصناعية الغربية دون تحقيق نجاح كبير في مواجهتها ^(١) . ونتيجة لذلك بدأ بعض علماء الاجتماع السياسى يبحثون عن بديل نظرى ليس بعيدا تماما عن الفكر الماركسى ، يستطيعون من خلاله تفسير التناقضات التى شهدتها المجتمعات الرأسمالية ، بدلا من التسليم بمقولة « النسق » التى عجزت عن الاسهام فى فهم التحولات الاجتماعية فهما تاريخيا عميقا . وعلى الرغم من أن هذا البديل النظرى م يزال بعيدا تماما عن الاكتمال ، الا أنه يحاول طرح قضايا جديدة فى اطار علم الاجتماع السياسى . من ذلك — مثلا — استبدال فكرة « الاجتماع القيمى » بفكرة « استخدام القوة » ، واستبدال فكرة « التقاء المصالح » بفكرة « التناقض الطبقي » . وباختصار فان هذا البديل النظرى يطرح مفهوم « السيطرة السياسية » كمفهوم محورى فى علم الاجتماع السياسى يستطيع من خلاله تفسير أساليب استخدام القوة فى المجتمعات المعاصرة . ولأنك أن هذا المفهوم ينطوى على قوة تفسيرية هائلة ، خاصة وأنه من الاتساع والوضوح بحيث يسمح للتحليل السياسى باستيعاب بعض التصورات الماركسية الهامة .

(٦)

مضى وقت طويل نسبيا قبل أن يتمكن علم الاجتماع السياسى من تطوير قضاياها الأساسية وأساليبه المنهجية المتميزة . أما سبب ذلك فيعود الى العوامل التى ناقشناها باسهاب فى مواضع سابقة من هذا الفصل . واذما نحينا جانبا النزعات الفكرية المتباينة والمتعارضة داخل علم الاجتماع السياسى ، فاننا نستطيع التمييز بين اتجاهين نظريين يمكن أن يستوعبا معظم التحليلات التى قدمها علماء الاجتماع . أما الاتجاه الأول فيمكن أن نطلق عليه اتجاه البناء الطبقي حيث يهتم بدراسة الظواهر السياسية فى

(١) ناقشت هذه القضية تفصيلا فى : السيد الحسنى ، نحو نظرية اجتماعية نقدية ، مرجع سابق . الفصول الأول والثالث والرابع والخامس .

ضوء دعائهما ومقوماتها التطبيقية • ومعنى ذلك أن هذا الاتجاه ينظر الى علم الاجتماع السياسى بوصفه دراسة للأساس الاجتماعى للقوة السياسية • أما الاتجاه الثانى فيمكن أن نطلق عليه الاتجاه النظامى ، حيث يهتم بالتحليل التنظيمى للجماعات السياسية المختلفة • أى أن هذا الاتجاه يكشف عن الجوانب الرسمية وغير الرسمية للتنظيمات السياسية وتوضيح علاقاتها بالأجهزة البيروقراطية وجماعات المصالح والنظام القانونى ^(١) • والواقع أن محاولة التمييز بين هذين الاتجاهين لا تعنى انعدام الصلة بينهما • إذ كيف يستطيع عالم الاجتماع السياسى دراسة حزب سياسى دون التعرف على الأصول التطبيقية لأعضائه والقطاعات الاجتماعية التى يخاطبها برنامجه • لذلك فإن التمييز بين هذين الاتجاهين هو تمييز من أجل تيسير القنول العلمى للقضايا المعاصرة التى يطرحها علم الاجتماع السياسى •

وتعود جذور هذين الاتجاهين الفكرين الى كتابات كل من كارل ماركس Marx وماكس فيبر Weber • فالى ماركس يعود فضل اكتشاف الأساس الاقتصادى للقوة السياسية • بعبارة أخرى الدور الذى يلعبه نظام الانتاج فى تشكيل الممارسة السياسية • وبهذا المعنى فإن ماركس يعد مؤسساً لاتجاه البناء الطبقي فى دراسة الظواهر السياسية ^(٢) • على أن أهمية ماركس بالنسبة لعلم الاجتماع السياسى لا تقتصر على مجرد تأكيده لارتباط المصالح الاقتصادية بالسلوك السياسى ، بل تتجاوز ذلك بكثير • ان أعظم اسهامات

(١) ورد هذا التصنيف فى :

Janowitz, M; «Political Sociology», in International Encyclopedia of the Social Sciences, The Macmillan Company & The Free Press, New York, Vol. 12, p. 299.

(2) See Marx, K; and Engels, F; Selected Works, vol. 2, Moscow, 1958; Marx, K; The Capital, vol. 1, Moscow, 1958; also Bottomore, T; Karl Marx : Selected Readings in Sociology and Social Philosophy, Penguin Books, London, 1971. (The Introduction).

هذا الرجل بالنسبة لذلك العلم تتمثل - كما يبدو لى - فى نظرتة البنائية الشاملة للمجتمع فى اطار سياق مادية - تاريخى . لقد أكد ماركس فكرة ارتباط النظام السياسى بالبناء الطبقي أكثر من تأكيدة فكرة أولوية العوامل الاقتصادية فى تشكيل العلاقات الاجتماعية . على أن اتجاه البناء الطبقي فى دراسة المظاهر السياسية قد تعرض لانتقادات عديدة سواء من جانب علماء الاجتماع السياسى أو علماء السياسة . اذ يذهب النقاد الى أن تبني منظور البناء الطبقي فى دراسة النظم السياسية من شأنه اختزال الواقع السياسى ، والتقليل من أهمية الدور الذى تلعبه كل من العوامل الثقافية والنظامية . فضلا عن أن منظور البناء الطبقي قد يشكل عقبة تحول دون تطور الدراسات السياسية المقارنة ، ويجعل من المجتمعات الرأسمالية الطبقية وحدها مجالا للبحث السياسى ، ويستبعد - بالتالى - امكانية دراسة مجتمعات العالم الثالث التى لا تعرف تكوينات طبقية متطورة . وفى مواجهة هذه الانتقادات اكتسبت آراء فيير السياسية أهمية خاصة فى علم الاجتماع السياسى ، فضلا عن أن كثيرا من علماء الاجتماع المعاصرين يعتبرونه المؤسس الحقيقى للاتجاه النظامى فى الدراسات السياسية . وعلى الرغم من أن فيير قد انطلق فى تحليلاته السياسية من منطلق مخالف ومناقض تماما لذلك الذى انطلق منه ماركس فى مناقشته لعلاقة السياسة بنمط الانتاج ، الا أن الرجلين يتفقان حول نقطة أساسية هى ، ضرورة تبني نظرة كلية شاملة للبناء الاجتماعى كأساس لأى تحليل سياسى ^(١) . وعلى الرغم من أن فيير قد نظر الى البناء الطبقي (أو التدرج الاجتماعى) فى ضوء مفهومى العلاقات الاقتصادية والمكانة الاجتماعية ، الا أنه ما لبث أن أكد قضية بالغة الأهمية بالنسبة لعلم الاجتماع السياسى وهى ، أن ظهور المجتمع الحديث

(١) عالجت هذه النقطة تفصيلا فى موضع آخر . انظر السيد الحسينى ، التنمية والتخلف : دراسة تاريخية بنائية ، مرجع سابق ، الفصل الأول ، وانظر أيضا :

Birnbaum, N; «Conflicting Interpretations of the Rise of Capitalism : Marx and Weber; British Journal of Sociology, vol. IV, June : 1963, pp. 125 - 141.

قد تم من خلال عملية تاريخية بمقتضاها تم الفصل بين كل من النظم السياسية والاقتصادية ^(١) . ولقد قصد فيبر بذلك الإشارة الى استقلال النظم السياسية وعدم خضوعها خضوعا كليا للنمط الانتاجي أو « البناء الاقتصادي » على حد تعبيره ، وبذلك فانها تصبح موضوعا حقيقيا للبحث السوسيولوجي .

والمتبع لجهود علماء الاجتماع السياسى المعاصرين يلمس تأثرا واضحا بالتصورات النظرية التى طرحها كل من ماركس وغيره ، والتى تجسدت خلال فترة لاحقة فى شكل اتجاهين فكريين متميزين أشرنا اليهما قبل قليل . بيد أن التطورات التى شهدتها المجتمعات المعاصرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قد فرضت على علماء الاجتماع السياسى اجراء بعض التعديلات على التصورات والمفاهيم التى يعتمدون عليها . فأصحاب اتجاه البناء الطبقي أصبحوا يهتمون الآن بدراسة « جماعات المصالح » ، وهى الجماعات التى تتشكل وتناضل من أجل تحقيق أهدافها الخاصة فى مواجهة الجماعات الأخرى . ولا يعنى ذلك أن أصحاب هذا الاتجاه قد تخلوا تماما عن مقولاتهم الطبقيه ، بل يعنى أنهم قد أجروا عليها تعديلات تتلاءم مع الواقع السياسى المعاصر . فالسياسة وان كانت تمثل فى نظرهم انعكاسا للصراع الطبقي ، الا أن دراسة هذا الصراع تتم من خلال جماعات المصالح (الاقتصادية والمهنية والعرقية والدينية) لا من خلال الطبقات . لقد اتسع مفهوم البناء الطبقي ليضم البيروقراطية الحكومية والحزب السياسى بوصفهما مجالين لتكوينات طبقية جديدة . ويوضح لنا ذلك كيف تحولت المقولات الماركسية الكلاسيكية الى مفاهيم محددة تتناول مجالات سياسية

(1) Weber, M; «Class, Status and Party», in Weber, M; From Max Weber : Essays in Sociology, translated and edited by Gerth, H; and Mills, C. Wright, New York, 1946, pp. 180 - 195.

بعينها (١) •

وما يقال عن اتجاه البناء الطبقي يقال أيضا عن الاتجاه النظامي •
 ففي إطار الاتجاه الأخير تطورت نظرية « الضغوط الاجتماعية » التي من خلالها يمكن دراسة الدور الذي تلعبه التنظيمات السياسية (وعلى الأخص الأحزاب) في تخفيف حدة التوترات الاجتماعية • وباستخدام هذه النظرية أمكن دراسة الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية والنقابات العمالية في لحد من الصراع الطبقي داخل المجتمعات الرأسمالية الصناعية • وفي هذا السياق نجد علماء الاجتماع السياسي يبدون اهتماما كبيرا بدراسة العناصر المؤثرة على كفاءة التنظيم السياسي وقدرته على التوسط في حل الصراعات ومواجهة التوترات • وبسبب اتساع نطاق الأحزاب السياسية وتغلغلها في كافة قطاعات المجتمع ، اضطر أصحاب نظرية « الضغوط الاجتماعية » من علماء الاجتماع السياسي الى الاهتمام بقضايا تتصل بتصميم البناء الاجتماعي مما أكسب منظورهم السوسيولوجي مزيدا من الشمول (٢) • ان عالم الاجتماع السياسي الذي يشرع في دراسة حزب سياسي من وجهة نظر نظامية يجد نفسه بعد ذلك في مواجهة حقائق تتصل بالبناء الطبقي يجب أن يتعامل معها بشكل مباشر ، والا تحولت دراسته الى تدريب أكاديمي لا يسهم في فهم السياق الاجتماعي للقوة : الهدف الأساسي لعلم الاجتماع السياسي •

(١) مالت النظرية الاجتماعية المعاصرة الى استخدام المقولات والمفاهيم الماركسية بمعان خاصة عادة ما تكون أضيق نطاقا وأكثر محافظة • من ذلك مفاهيم الطبقة والافتراق والممارسة السياسية والايديولوجيا • انظر معالجتى المستفيضة لهذه القضية في كتابي : نحو نظرية اجتماعية نقدية ، مرجع سابق ، الفصل الثالث ، وانظر ايضا :

Swingewood, A; Marx and Modern Social Theory, The Macmillan Press. London, 1979.

(٢) ربما اعتبرنا روبرت ميشيلز Michels مثالا على علماء الاجتماع السياسي النظاميين الذين تعاملوا مع معطيات مجتمعية واسعة من خلال دراسته للأحزاب الاشتراكية الأوربية قبل الحرب العالمية الأولى • انظر :

Michels, R; Political Parties; A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy, Free Press, New York, 1962.

(٧)

وإذا ما انتقلنا من مجال النظرية في علم الاجتماع السياسى الى مجال البحث الامبيريقى واجهنا تناقضا ظاهرا • فعلى الرغم من أن الجهود النظرية الحديثة في هذا العلم تتسم بالتواضع والدوران في فلك نظريات القرن التاسع عشر التى أشرنا الى جانب منها قبل قليل ، الا أن البحث الامبيريقى في مجال علم الاجتماع السياسى قد نما نموا هائلا في المجتمعات الصناعية الرأسمالية وعلى الأخص منذ نهاية الحرب العالمية الثانية • وإذا ما أردنا تحديدا لاتجاهات هذا البحث ، قلنا انه يدور حول دراسة الأساس الاجتماعى للانقسام السياسى الذى يعبر عن نفسه في شكل تنظيمات سياسية متباينة ، كما يدور بنفس الدرجة حول دعائم الاجماع السياسى أيضا • بعبارة أخرى فان الدراسات السياسية الاميريكية التى يجريها علماء الاجتماع السياسى تهتم بتناول أبعاد الصراع السياسى بقدر ما تهتم بمناقشة دعائم الوفاق أو الائتلاف السياسى • وفى كل الأحوال فان دراسات علماء الاجتماع السياسى تهتم بالأساس الطبقي للظواهر السياسية معتمدة في ذلك على صياغة أساليب قياسية يمكن من خلالها ربط المتغيرات السياسية بمتغيرات طبقية كالمهنة والدخل والتعليم والعرق ^(١) • ويمكننا أن نستشهد على ذلك بدراسات السلوك الانتخابى أو التصويت السياسى ، حيث استطاع علماء الاجتماع السياسى الكشف عن المتغيرات الاجتماعية والطبقية التى تلعب دورا هاما في تحديد ميول المواطنين عند الادلاء بأصواتهم في صناديق الانتخاب • ولا تكاد دولة من دول العالم تعرف نظام تعدد الأحزاب الا ونجد فيها دراسات وغيره تتناول المحددات الاجتماعية للسلوك

(١) لمزيد من التفصيل انظر :

Downs, A; An Economic Theory of Democracy, op. cit; Lipset, S; Political Man : The Social Bases of Politics, Garden City, N. Y.; : Doubleday, 1960; Kornhauser, W; The Politics of Mass Society, Glencoe, Ill. : Free Press, 1966.

الانتخابى • وربما لهذا السبب بالذات نجد علماء الاجتماع السياسى فى مناطق مختلفة من العالم يحرصون على اجراء دراسات تتناول السلوك الانتخابى فى ضوء متغيرات كالمهنة والدخل والتعليم والمكانة والعرق والدين ، كما يقومون باجراء مسح اجتماعية بهدف جمع بيانات حول العضوية فى المنظمات الطوعية ، وتأثير وسائل الاعلام الجماهيرى ، والانتفاء للأحزاب السياسية • ومن الطبيعى أن تشجع مثل هذه الدراسات والمسوح على دراسة المتغيرات الشخصية والسيكولوجية وتأثيرها على السلوك الانتخابى (١) .

وعلى الرغم من أن الدراسات المسحية الهائلة التى أجراها علماء الاجتماع السياسى حول السلوك الانتخابى قد كشفت عن كثير من الأبعاد الاجتماعية المؤثرة على الظواهر السياسية ، إلا أن الأهمية النظرية لهذه الدراسات ماتزال محدودة للغاية • ومن أسباب ذلك صعوبة اجراء دراسات مقارنة بين مختلف الدول نظرا لتباين المتغيرات السياسية وخصوصيتها ، فضلا عن أن المسوح السياسية التى غالبا ما تعتمد على عينات قومية قد تتوصل الى نتائج صادقة بالنسبة للمجتمع ككل ، ولكنها لا تتضمن بيانات تفصيلية يمكن استخدامها فى التعرف على السلوك السياسى لمختلف الجماعات المهنية والاقتصادية والعرقية والدينية • لقد أخفق علماء الاجتماع السياسى الغربيون فى ربط نتائج مسوحهم بقضايا نظرية متصلة بتصميم

(١) الدراسات والمسوح الاجتماعية التى تناولت السلوك الانتخابى لا تكاد تقع تحت حصر . لذلك نكتفى بالإشارة الى بعضها . انظر : Berelson, B; et al; Voting : A Study of Opinion Formation in a Presidential Campaign, University of Chicago Press, 1954; Camprell, A; et al; The Voter Decides, Evanston, Ill. : Row, Peterson, 1954; Lane, R; Political Life. Why People Get involed in Poilitics, Glencoe, Ill. : Free Press, 1965; Lipset, S; et al; «The Psychology of Voting : An Analysis of Political Behavior», in Lindzey, G; (ed.) Handbook of Social Psychology. vol. 2, Cambridge, Mass. : Addison - Wesley, 1962, pp. 1124 - 1175; Lipset, S; Political Man : The Social Bases of Politics, op. cit.

المجتمعات التي يدرسونها ^(١) . ان أقصى ما وصل اليه هؤلاء العلماء هو تفسير نتائج مسحهم في ضوء نظرية « الأغلبية الضئيلة » التي تستند اليها الانتخابات في الديمقراطيات الغربية . وفي ضوء هذه النظرية يميل الصراع الطبقي الى الاختفاء ، وتضيق الفروق بين الطبقة العاملة والطبقة الوسطى ، ويظهر ضرب من التوازن السياسي بين مختلف القوى الاجتماعية والسياسية . والواقع أن نظرية « الأغلبية الضئيلة » تميل الى التركيز على التغيرات التي تطرأ على البناء المهني بدلا من الاهتمام بمناقشة مصادر الصراع السياسي .

وبالإضافة الى دراسات السلوك السياسي نجد دراسات الرأي العام تحتل أهمية خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وعلى الأخص في الولايات المتحدة الأمريكية . وهناك صلة قوية بين دراسات السلوك السياسي ودراسات الرأي العام ، مصدرها الاهتمام العام بقضية المشاركة السياسية ، فضلا عن استخدام المسح كأداة منهجية مشتركة . وتحاول دراسات الرأي العام توسيع نطاق معالجتها بحيث لا تقتصر على مفاهيم البناء الطبقي وحدها . ومعنى ذلك أن هذه الدراسات تسلم بأن الاتجاهات السياسية ليست فقط انعكاسا للبناء الاجتماعي ، ولكنها تتأثر وتتحدد من خلال التنظيمات السياسية ووسائل الاتصال الجماهيري ^(٢) . ومن العوامل الهامة التي أدت الى نمو وإزدهار دراسات الرأي العام انتشار التعليم

(١) كان رايت ميلز Mills قد وجه نقدا عنيفا للدراسات الامبريقية المجردة السائدة في علم الاجتماع الغربي في اوائل الستينيات . ولقد قصد ميلز على وجه التحديد بهذه الدراسات تلك التي تتناول الرأي العام والسلوك الانتخابي . وعلى الرغم من أن هذه الدراسات — في نظره — قد استطاعت حصر متغيرات عديدة مؤثرة على السلوك ، الا انها أخفقت في فهم البناء السياسي للمجتمع الأمريكي ككل . انظر :

Mills, C. Wright; *The Sociological Imagination*, Harmondsworth, Penguin, 1970, Chap. 2.

(2) Key, V. Jr; *Puplic Opinion and American Democracy*, New York : Knopf, 1967.

وسائل الاتصال الجماهيرى وتنوع الايديولوجيات السياسية ، مما دفع الحكومات الحديثة الى حشد الرأى العام من أجل تحقيق مشاركة جماهيرية أوسع فى المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . والواقع أن دراسات الرأى العام قد استطاعت تزويد علم الاجتماع السياسى ببيانات هائلة ما لبثت أن اكتسبت دلالات نظرية هامة بالنسبة لمجالين هامين هما : لسلوك الانتخابى ، والمشاركة السياسية . فلقد استطاعت دراسات الرأى العام التعرف على اتجاهات مختلف قطاعات المجتمع نحو قضايا سياسية عديدة ، كما تمكنت من الكشف عن أكثر هذه القطاعات مشاركة فى المجالات السياسية على وجه الخصوص ^(١) . ويكفى أن نشير فى هذا المجال الى تلك الدراسات التى تناولت ظاهرة السلبية السياسية ، وهى ظاهرة منتشرة بين القطاعات الأدنى تعليماً والأهل دخلاً . وعلى الرغم من أننا نعتقد بوجود تحيز ايديولوجى فى كثير من دراسات المشاركة السياسية ، الا أن القيمة النظرية الأساسية التى تنطوى عليها تتمثل فى تديد تصورات بعض علماء الاجتماع حول الوعى السياسى لدى الانسان العادى فى المجتمع الغربى ، ذلك أن هذا الوعى يخضع لتشكيل المؤسسات الضخمة التى تسيطر عليها صفوات سياسية بالغة القوة ^(٢) .

هذا ويحتل مفهوم الاغتراب أهمية خاصة فى دراسات الرأى العام . وعلى الرغم من تعدد استخدامات هذا المفهوم وغموضه فى كثير من الاحيان ، الا أن دارسى علم الاجتماع السياسى يميلون الى تبنيه فى محاولة لفهم العوامل الاجتماعية والسيكولوجية التى تدفع الأفراد الى الانحياز عن المشاركة السياسية أو الانسحاب منها . وهنا نجد بعض هؤلاء الدارسين

(1) Davis, J; Human Nature in Politics. The Dynamics of Political Behavior, New York : Wiley, 1963; Jacob, H; and Vines, K; (eds.) Politics in the American States : A Comparative Analysis : Boston : Little, 1966

(2) Rokkan, S; «The Comparative Study of Political Participation : Notes Toward a Perspective on Current Research», in Ranney, A; (ed.) Essays on the Behavioral Study of Politics, Urbana : Univ. of Illinois Press, 1966.

يفضلون استخدام مصطلح « السلبية السياسية » الذى قد يشير الى معنى واسع جدا . فهو قد يعنى حالة الاغتراب كما يعنى — بنفس الدرجة — عدم الاهتمام بمتابعة القضايا السياسية والمشاركة فيها . والنظرة المتأمة للدراسات السوسيولوجية التى تناولت الاغتراب السياسى تشير الى أنها لم تتوصل الى فهم عميق لأبعاد هذه الظاهرة على مستوى المجتمع ككل . فأقصى ما وصلت اليه هذه الدراسات هو تأكيد حالة الاغتراب السياسى لدى بعض قطاعات المجتمع العربى كالشباب والزنوج والفقراء عموما ^(١) . ومرة أخرى نلاحظ تحيزا فكريا وايدولوجيا فى هذه الدراسات ، خاصة وأنها تميل الى التركيز على مظاهر الاغتراب السياسى دون الكشف عن أسبابه البنائية الحقيقية . أى ان هذه الدراسات تهتم بتأكيد وجود حالة الاغتراب السياسى لدى جماعة بعينها ، دون أن توضح لنا العوامل والقوى التى أسهمت فى حدوث ذلك . وباختصار فإن هذه الدراسات تهتم بالنتائج أكثر من اهتمامها بالأسباب .

وتمثل الايدولوجيا مجالا بحثيا ناميا فى علم الاجتماع السياسى . والمقصود هنا بالايديولوجيا مجموعة المعتقدات السياسية النشطة الواضحة التى تحدد مجال العمل السياسى ومساره . والايديولوجيا بهذا المعنى تساعد على تشخيص الواقع بقدر ما تسهم فى تحديد الرؤية المستقبلية . وفى ضوء هذا المعنى يمكننا أن نجد فى علم الاجتماع السياسى دراسات

(١) هناك تراث ضخم يتناول المضامين السوسيولوجية والسياسية لفهم الاغتراب . انظر على سبيل المثال :

Seeman, M; «On the Meaning of Alienation», A. S. R, vol. 24, No. 6, 1959, pp. 783-91, Thompson, W; and Horton, J; «Political Alienation as a Force in Political Action», Social Forces, Vol. 38, No. 3, 1960, pp. 190-195; Lowry, R; «The Functions of Alienation in Leadership», Sociology and Social Research, vol. 46, No. 4, 1962, pp. 426-435; Dean, D; «Alienation and Political Apathy», Social Forces, vol. 38, No. 3, 1960, pp. 185 - 89; Michael, A; and Hage, J; «Organizational Alienation : A Comparative Analysis», American Sociological Review, vol. 31, No. 4, 1966, pp. 497-507.

اميريكية وغيره تناولت الايديولوجيات السياسية في دول عديدة ذات نظم سياسية متباينة . وهنا نجد علماء الاجتماع السياسى يبدون اهتماما خاصا بالايديولوجيات السياسية التى ظهرت في دول العالم الثالث منذ حصولها على الاستقلال السياسى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ^(١) . كما نلمس وفرة في الدراسات المعينة بالصفوات السياسية في هذه الدول وتأثير انتشار التعليم ووسائل الاتصال الجماهيرى ونمو المدن على الاتجاهات السياسية عموما ^(٢) . أما في الدول الصناعية الغربية فقد حظيت قضية الايديولوجيا باهتمام عدد كبير من الدارسين سواء على المستوى النظرى أو الاميريكى . ويميل هؤلاء الدارسون الى تأكيد مجموعة من القضايا الهامة . من ذلك انتشار الايديولوجيات السياسية لدى قطاعات اجتماعية عديدة ، ووجود قدر كبير من الاتفاق حول كثير من القضايا الاقتصادية والسياسية . وعلى الرغم من ان بعض علماء الاجتماع السياسى قد روجوا لفكرة « نهاية الايديولوجيا » في المجتمع الغربى بسبب ولوجه مرحلة الرخاء الاقتصادى ، الا أننا نعتقد أن هذه الفكرة لا تخلو من مبالغة . وأفضل دليل على ذلك الحركات الاجتماعية التى شهدتها المجتمعات الغربية منذ مطلع ستينيات هذا القرن . ومن الصعب القول بأن جماعات المتعلمين في هذه المجتمعات لديها توجيهات ايديولوجية واضحة ومحددة . ان ما قد يبدو واضحا في هذا المجال هو أن هذه الجماعات قد تكون لديها تفضيلات حزبية معينة مستندة الى اعتبارات

(١) انظر على سبيل المثال :

Geertz, C; (ed.) Old Societies and New States, London, 1963 (especially article by Apter); Hanna, S; Gardner, G; (eds.) Arab Socialism, London, 1959; Friendlant, W; Rosberg, C; (eds.) African Socialism, London, 1964; Fallers, L; «Populism and Nationalism», Comparative Studies in Society and History, vo. IV, No. 4, July 1964.

(٢) تعد دراسة ليرنر Lerner مثالا كلاسيكيا على ذلك ، انظر :

Lerner, D; The Passing of Traditional Society, New York : The Free Press, 1964.

وانظر ايضا دراسة محمود عوده ، أساليب الاتصال والتغير الاجتماعى : دراسة ميدانية في قرية مصرية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧١ .
(م ٥ — علم الاجتماع)

عملية واجتماعية ، دون أن يعنى ذلك أنها تتميز بتوجهات ايديولوجية قاطعة
الوضوح .

وتميل دراسات الرأى العام والايديولوجيا الى تفسير السلوك
السياسى فى ضوء مجموعة من المتغيرات الاجتماعية والسيكولوجية كالأصول
الاجتماعية ، والدوافع ، والقيم ، والاتجاهات ، فضلا عن تأثير وسائل
الاتصال الجماهيرى . لذلك نجد بعض علماء الاجتماع السياسى يرجعون
لمفهوم « التنشئة السياسية » الذى يشير الى عملية استيعاب الأفراد لنقيم
السياسية . أما المؤسسات التى تتولى هذه التنشئة فهى عديدة فى نظريهم
حيث تبدأ من الأسرة الصغيرة وصولا الى التنظيمات السياسية الضخمة .
ولاشك أن الدراسات التى أجراها علماء الاجتماع السياسى حول موضوع
« التنشئة السياسية » قد دفعت علماء النفس الاجتماعى الى اعادة النظر
فى كثير من المفاهيم المتصلة بالتنشئة الاجتماعية ، وعلى الأخص فيما يتعلق
بالدور الذى يلعبه التعليم والروابط الثانوية فى هذا المجال ^(١) . ومن
العوامل التى دفعت بعض علماء الاجتماع السياسى الى الدفاع عن استخدام
مفهوم « التنشئة السياسية » ما لوحظ فى المجتمعات الصناعية الغربية من
ضعف تأثير وسائل الاتصال الجماهيرى ، وعلى الأخص عندما يتصل الأمر
باحداث تعديلات أساسية على اتجاهات الرأى العام . لذلك بدا مفهوم
« التنشئة السياسية » وكأنه الوسيلة الأساسية التى يمكن من خلالها التأثير
على الرأى العام والميول السياسية وذلك فى المدى البعيد على الأقل .

(١) حول موضوع التنشئة السياسية انظر :

Coleman, J: (ed.) Education and Political Development, Princeton Univ.
Press, 1965. Hyman, H: Political Socialization : A Study in the Psychology
of Political Behavior, Glencoe, Ill. : Free Press, 1959; Almond, G; and
Verba, S; The Civic Culture : Political Attitudes and Democracy in Five
Nations, Princeton Univ. Press, 1963; Inkeles, A; Lerinson, D; «National
Character : The Study of Modal Personality and Sociocultural Systems; in
Lindzey, G; (eds) Handbook of Social Psychology, op. cit; pp. 977 - 1020.

(٨)

وإذا كانت دراسات السلوك السياسى والرأى العام والايديولوجيا قد شهدت ازدهارا كبيرا ، الا أن الدراسات المعنية بالصفوة قد فرضت نفسها فرضا على علماء الاجتماع السياسى المعاصرين وعلى الأخص المهتمين بالأساس الطبقي للسياسة . وربما كان موضوع الصفوة هو المجال البحثى الأساسى الذى التقى عنده أصحاب الاتجاهين الأساسيين فى علم الاجتماع السياسى ، وأعنى بهما « اتجاه البناء الطبقي » و « الاتجاه النظامى » . فالصفوة هى فى نهاية الأمر جزء من بناء طبقي ، كما أنها فى نفس الوقت تتخذ من التنظيمات المختلفة وسيلة لممارسة قوتها السياسية . وغضلا عن ذلك فإن علماء الاجتماع السياسى المعنيين بدراسة بناء القسوة على مستوى المجتمع ككل قدموا اسهامات هامة فى مجال دراسة الصفوة . ولا يعنينا هنا مناقشة نظريات الصفوة ^(١) بقدر ما يعنينا توضيح كيف أنها قد شكلت مجالا للالتقاء الفكرى بين علماء الاجتماع السياسى . ويعود ذلك الى كتابات رائدين من رواد هذا العلم هما : موسكا Mosca وميشيلز Michel ، حيث اهتمما بالكشف عن الملامح البيروقراطية للأحزاب السياسية ^(٢) .

ولقد كان لتطور دراسات التنظيم والبيروقراطية تأثيرا ايجابيا بالغا على نمو الدراسات السياسية المعنية بالصفوات بعامه والأحزاب السياسية بخاصة . وهنا يتعين الإشارة مرة أخرى الى الصدى الهائل الذى أحدثه

(١) يستطيع القارئ أن يتعرف تفصيلا على نظريات الصفوة اذا ما رجع الى الفصل الثالث من كتابنا الحالى ، وانظر ايضا ت . ب . بوتومور ، الصفوة والمجتمع : دراسة فى علم الاجتماع السياسى ، مرجع سابق .
(٢) عبر موسكا عن آرائه فى كتابه « الطبقة الحاكمة » ، كما عبر ميشيلز عن افكاره فى كتابه « الأحزاب السياسية » . انظر :

Mosca, G; The Ruling Class, translated by Kahn, H; New York : McGraw Hill Book Company, 1965; Michels, R; Political Parties, New York : Dover Publications, Inc; 1959.

مؤلف ميشيلز Michels « الأحزاب السياسية » • وأهمية هذا الكتاب بالنسبة لناقشتنا هنا تتمثل في دراسته للأحزاب السياسية بوصفها تنظيمات سياسية ما تلبث أن تخضع — بحكم حاجتها الى وجود قلة حاكمة — لقواعد بيروقراطية تتعارض مع هدفها الأساسى المتمثل في الديمقراطية ^(١) • ولقد بذل علماء الاجتماع السياسى المعاصرون جهدا ضخما في مجال تصنيف الأحزاب السياسية ، كما أجروا دراسات عديدة حول كيفية أداء التنظيمات السياسية لوظائفها ، والدور الذى تلعبه صفواتها في هذا المجال • وإذا كنا قد أشرنا قبل قليل الى التأثير الذى أحدثه مؤلف ميشيلز على دراسات الصفوات والتنظيمات السياسية ، فاننا نستطيع الآن الاشارة الى الدور الهام الذى لعبته الدراسات السياسية الاميريكية التى تمت في جامعة شيكاغو خلال ثلاثينيات القرن العشرين ، وعلى الأخص تلك التى أجراها ميريام Merriam ولازويل Lasswell وكوسنيل ^(٢) Cosnell • فنتيجة لهذه الدراسات المبكرة نجد بعض علماء الاجتماع السياسى المعاصرين لا يكتفون فقط بدراسة الصفوات ، بل يهتمون أيضا بتناول قضايا أخرى كأنماط الأحزاب السياسية وفعاليتها واستقطابها للقادة الجدد ، وقدرتها على طرح البدائل السياسية وحرصها على اقامة علاقات قوية مع البيروقراطية الحكومية • ويتمتع علم الاجتماع السياسى الآن برصيد لا بأس به من الدراسات المتعمقة لأحزاب سياسية مختلفة تنتمى الى دول عديدة ، مما قد يدفع بعض علمائه الى عقد مقارنات بينها ^(٣) •

(١) انظر مناقشتى لنظرية ميشيلز في الفصل الثالث من هذا الكتاب . ويمكن أيضا معرفة تفاصيل هذه النظرية من وجهة نظر تنظيمية بالرجوع الى كتابى النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، مرجع سابق ، الفصل الثانى . (٢) أشرت الى هذه الدراسات تفصيلا في موضع سابق من هذا الفصل . ويعتبر كتاب لازويل « السياسة » نموذجا معبرا عن هذه الدراسات : انظر : Lasswell, H; Politics : Who Gets What, When, How? New York : McGraw-Hill, 1936.

(3) Janowitz, M; «Political Sociology», in International Encyclopedia of the Social Sciences, The Macmillan Company & The Free Press, New York, 1972, vol. 12, pp. 298-307.

وإذا كان علماء الاجتماع السياسى قد تأثروا فى دراساتهم للأحزاب السياسية بنظرية التنظيم والبيروقراطية ، مما دفعهم الى التركيز على الخصائص البنائية الداخلية المميزة لها ، الا أنهم لم يتجاهلوا موقع الأحزاب السياسية داخل البناء الاجتماعى ، والدور الذى تلعبه فى تحقيق توازن اجتماعى - سياسى . هنا نجد بعض علماء الاجتماع السياسى يهتمون بالكشف عن التأثير الذى يمارسه القطاع الاقتصادى - الصناعى على القرارات السياسية ، ويتوصلون الى مجموعة من الافتراضات من بينها - أنه بزيادة تقسيم العمل فى التنظيمات الانتاجية الكبرى تميل ادارتها الى توجيه اهتماماتها الى الاعتبارات الفنية ، مما يدفعها الى منح الاعتبارات السياسية أهمية ثانوية . ويؤيد هؤلاء العلماء افتراضهم هذا بتأكيد انطباع عام مؤداه ، أن الذين يتحكمون فى النشاطات الاقتصادية لا يمتلكون المهارات الأساسية التى تمكنهم من التحكم والسيطرة فى النشاطات الحزبية ، فضلا عن أن انفصال الملكية عن الادارة فى المجتمعات الرأسمالية قد حد من السيطرة السياسية للملاك بسبب شيوع نمط حاملى الأسهم وميل الملكية الى التشتت . لكن ذلك لم يمنع علماء الاجتماع السياسى من الدفاع عن الدور الذى تلعبه نقابات العمال فى المجتمعات الرأسمالية الغربية فى احداث توازن سياسى ، خاصة اذا ما كانت (أى النقابات) تتمتع بقدر كبير من الاستقلال ^(١) . والواقع أننا لا نستطيع أن نقبل الأفكار السابقة دون تحفظ . فمن الصعب التسليم باستقلال المؤسسات فى المجتمعات الرأسمالية الغربية ، حيث أنها تميل الى التداخل والترابط اذا ما كان فى ذلك تحقيقا لمصالحها . ولقد عبر رايت ميلز Mills عن ذلك حين أشار الى أن المجتمع الأمريكى يعرف ما أطلق عليه « المركب العسكرى - الصناعى - الحكومى » . الذى يعبر عن مصالح مؤسسات مختلفة متحالفة برغم استقلالها

(1) Lipset, S: Political Man, op. cit.

الصوري^(١) . كما أن وصف قادة النشاطات الاقتصادية في المجتمع الغربي بالاهتمام بالاعتبارات الفنية والتكنولوجية وتجاهل القضايا والمتغيرات السياسية لا يخلو من مبالغة ، بل هو انتهاك لما يستند اليه الاقتصاد السياسي من مبادئ وأفكار عامة .

وإذا كان علماء الاجتماع السياسي قد اهتموا بالكشف عن التأثير الذي تمارسه المؤسسات الاقتصادية على السياسة ، فإننا نجد اهتماما موازيا بالكشف عن علاقة المؤسسات العسكرية بالأحزاب السياسية بعامه والتوازن السياسي بخاصة . ولقد أوضحت دراسات سوسيولوجية عديدة الامكانيات الهائلة التي تتمتع بها المؤسسات العسكرية في مجتمعات ذات نظم سياسية متباينة وما تحتله من أهمية وأولوية بسبب الوظيفة الأساسية التي تؤديها والمتمثلة في الأمن القومي . ومن الصعب أن نجد مجتمعا معاصرا لا تلعب فيه المؤسسة العسكرية دورا هاما في اتخاذ القرار السياسي أو أحداث توازن بين القوى الاجتماعية المختلفة . غير أن هذا الدور يختلف من مجتمع لآخر . ففي بعض المجتمعات قد تشكل المؤسسة العسكرية مجرد جماعة ضاغطة تسعى الى تحقيق أهداف تتسق مع مصالحها ، وفي مجتمعات أخرى قد تتجاوز المؤسسة العسكرية ذلك لتتحالف مع قوى أخرى من أجل التأثير الحاسم على القرارات المصرية^(٢) . ومن القضايا المستقرة الآن في علم

(١) Mills, C. Wright; The Power Elite, New York, Oxford University Press, 1956; also Miliband, R; «Mills and Politics», in Horowitz, I; (ed.) The New Sociology; Essays in Social Science and Social Theory, Oxford Univ. Press, London, 1964.

(٢) هناك الآن تراث ضخم يتناول الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في مجتمعات مختلفة . انظر :

Janowitz, M; The Military in the Political Development of New Nations, Chicago, 1964; Johnson, J; (ed.) The Role of Military in Underdeveloped Countries, Princeton, 1962; also his; The Military and Society in Latin America, Stanford 1964; Huntington, S; The Soldier and the State, Cambridge, Mass; 1957; Andrzejewski, S; Military Organization and Society, London, 1954.

وانظر ايضا أحمد خضر ، علم الاجتهاد العسكري : التحليل السوسيولوجي لنمط السلطة العسكرية ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠ .

الاجتماع السياسى أن دور المؤسسة العسكرية فى صنع القرار السياسى يصبح حاسما ، كلما كانت المؤسسات السياسية والجماعات الطبقية ضعيفة ومتهالكة . وأوضح مثال على ذلك الدول النامية التى تفتقر — باستثناء عدد قليل منها — الى تنظيمات سياسية مستقرة ومعبرة عن مصالح القوى الاجتماعية الأساسية . هنا قد يبدو دور المؤسسة العسكرية (أو الجيش) بالغ الأهمية عند مواجهة الصراعات التى قد تنشأ بين هذه القوى ، أو عندما تختفى بدائل التغير السياسى المألوفة .

وهناك دلائل متزايدة على ميل علماء الاجتماع السياسى المعاصرين نحو توسيع نطاق دراسة الصفوات . لقد ظلوا لفترة طويلة يهتمون بدراسة الأصول الاجتماعية والطبقية لأفراد الصفوات المختلفة ، فضلا عن التفاعلات التى قد تنشأ بينهم وأنماط السلوك الصادرة عنهم . ومع أن مثل هذه الموضوعات تنطوى على أهمية بالغة بالنسبة للصفوات ، إلا أنها ليست كافية عنى الأقل من وجهة نظر البناء السياسى ^(١) . لذلك نجد الآن دراسات حديثة تميل الى معالجة الصفوات فى ضوء بناء القوة على مستوى المجتمع ككل ، وتكشف بالتالى عن الدور الذى تلعبه فى اتخاذ القرارات الأساسية بما فى ذلك التحالفات التى تتم بينها والصراعات التى تواجهها ^(٢) . وينبغى الإشارة هنا أيضا الى الدراسات التى تناولت — وبشكل مقارن — جماعات

(١) تجدر الإشارة الى أن الدراسات الحديثة المعنية بالأصول الاجتماعية والطبقية للصفوات السياسية على وجه الخصوص تميل الى تأكيد فكرة أساسية هى ، أن الانتهاء الى الصفوات قد أصبح يعتد الآن على الانجاز والمهارات الخاصة أكثر من اعتياده على الأصول الطبقية والعرقية . غير أننا مع ذلك نشك فى مدى صدق هذه الفكرة فى ضوء النتائج التى توصلت اليها الدراسات ذاتها . فانفتاح الصفوات النسبى الذى مكناها من استيعاب جماعات من الطبقة الوسطى ، لا يعنى أن هذه الصفوات قد أصبحت عاجزة عن « إعادة انتاج ذاتها » أو أن عضويتها قد أصبحت محددة بعوامل خارجة عن نطاقها .

(٢) لمزيد من التفصيل انظر أحمد زايد ، البناء السياسى فى الريف المصرى ، مرجع سابق . ويتضمن الكتاب مناقشة نظرية مستفيضة لفكرة الصفوة كما تبدو فى النظرية التعددية ونظرية التبعية .

الضغط المختلفة وعلى الأخص في المجالين الاقتصادي والسياسي • وربما كان رايت ميلز Mills هو أفضل علماء الاجتماع تعبيراً عن هذا الاتجاه الجديد في دراسة الصفوات • غفى مؤلفه « صفوة القوة » ، نجده يكشف عن تحالف الصفوات المختلفة من أجل التحكم في المجتمع الرأسمالي الأمريكي • هنا نجد ميلز لا يكتفى فقط بتحديد موقع الصفوات داخل المجتمع الأمريكي ، بل يكشف عن الأساليب التي تعتمد عليها في تدعيم شرعيتها من خلال تحليل دقيق للامح البناء الاجتماعي • ويكاد يستوعب هذا التحليل موقف الصفوات من أبسط القضايا المحلية المحدودة حتى أعقد القضايا العالمية الكبرى •

وإذا كان ميلز قد نظر إلى الصفوات في ضوء احتكارها للسلطة وحرصها على تزييف وعي الجماهير ، فإننا نجد تياراً معارضاً في علم الاجتماع السياسي ينظر إلى الصفوات في ضوء فكرة التعددية واستقلال المؤسسات السياسية • ونستطيع أن نجد صدى قويا لهذا التيار في كتابات روبرت دال Dahl ، والتاكرت بارسونز Parsons ، ودانيل بيل Bell ، وموريس جانوفتزر Janowitz • هنا نجد في هذه الكتابات دفاعاً قويا عن فكرة تعدد الصفوات وما يرتبط بذلك من أحداث توازن سياسي (١) • ذلك أن الصفوات تلعب دوراً حاسماً في التنسيق بين مختلف مؤسسات المجتمع والتفريق بينها كلما كان ذلك ممكناً • وفي ضوء هذه الفكرة فإن القضية السياسية الأساسية لا تتمثل في احتكار مجموعة قليلة من الأفراد للسلطة كما ذهب ميلز ، بل تتمثل في تكامل الصفوات على نحو يمكنها من اتخاذ قرار سياسي فعال مستند إلى قدر كبير من القبول • وبالإضافة إلى كل ما سبق فإننا نجد لدى علماء الاجتماع

(١) انظر :

Dahl, R; Who Governs? Democracy and Power in an American City, New Haven, Yale Univ. Press, 1963; Bell, D; The End of Ideology : On the Exhaustion of Political Ideas in the Fifties. New York : Collier, 1962.

السياسى المعاصرين حرما على التمييز بين مستويات مختلفة للصفوات : المحلية والقومية والعالمية ، وان كنا نجد هذا الوعى التحليلى ينمو فى غياب نظرة جدلية شمولية . اذ أن جهود هؤلاء العلماء تتجه عموما نحو ابراز علاقات التضامن بين الصفوات بأكثر مما تتجه نحو الكشف عن علاقات الصراع بينها . والواقع أننا لا نستطيع تناول الصفوات تناولا سوسيولوجيا حقيقيا دون الاستعانة بمفاهيم كالاستغلال والتناقض والتحالف والصراع والوعى الطبقي والديموقراطية . وإذا ما ربطنا مثل هذه المفاهيم بالمستويات التحليلية التى أشرنا إليها قبل قليل ، استطعنا التعرف — وبشكل دقيق — عن الدور الحقيقى الذى تلعبه الصفوات على المستويات البنائية المحلية والقومية والعالمية .

(٩) ← مرقه

سيظل الهدف النهائى لعلم الاجتماع السياسى هو دراسة السياق الاجتماعى للقوة السياسية . بيد أن نجاح هذا العلم فى تحقيق هدفه سيظل مرهونا بقدرته على تحليل الوحدات الاجتماعية الكبرى وفهمه لأبعاد التغير السياسى . ان علم الاجتماع السياسى المعاصر يدين بالكثير للمئامه الأوائل الذين أبدوا اهتماما كبيرا بدراسة التغيرات التى طرأت على المجتمعات فى كليتها وشمولها ، والتحولات السياسية التى شهدتها . لقد تبنى هؤلاء العلماء نظرة بنائية لهذه المجتمعات متأثرين فى ذلك بإنجازات علماء الانثروبولوجيا الاجتماعية ، مما أحدث تأثيرا بالغاً على اهتمامات علماء السياسة الذين مالبتوا أن أجروا دراسات سياسية مقارنة أثرت وماتزال تثرى علم السياسة حتى الآن . ان القيمة الحقيقية للدراسات الكلاسيكية التى تدخل الآن فى نطاق علم الاجتماع السياسى تتجاوز ما تتضمنه من بيانات ومعلومات تاريخية . ويكفى فى هذا المجال أن نشير الى دراستين كلاسيكيتين هامتين : الأولى هى تلك التى ضمنها توكفيل Tocqueville مؤلفه « النظام القديم والثورة الفرنسية » (١٨٥٦) ، والثانية تتمثل فى كتاب ثورشتاين فيبلن Veblen « الامبريالية الألمانية والثورة

الصناعية » (١٩١٤) • لقد أوضح الرجلان — كل بطريقته الخاصة — التأثير المتبادل بين النظم السياسية من ناحية والتطور الاجتماعى والاقتصادى من ناحية أخرى • ولم يكن هدفهما الأساسى مجرد اجراء دراسة متعمقة للنظام السياسى فى فرنسا أو ألمانيا ، بل محاولة فهم تأثير التغيرات المجتمعية الكبرى على النظم السياسية وتحليلها تحليلًا مقارنًا (١) •

ويمكننا أن نلمس جذور التحليل السياسى الكلى فى كتابات كارل ماركس Marx وماكس فيبر Weber وامل دور كايم Durkheim وغرديناند تونيز Tonnies ، على الرغم من تباين منطلقاتهم الفكرية والايديولوجية • ومع ذلك فاننا لا نستطيع أن نغفل هنا الاشارة الى عمل مبكر ينطوى على أهمية خاصة بالنسبة لعلم الاجتماع السياسى ، وأعنى به مؤلف توماس Thomas وزنانيكى Znaniecki « الفلاح البولندى فى أوروبا وأمريكا » (١٩١٨ — ١٩٣٠) • وإذا كان عنوان هذا الكتاب لا يعبر بدقة عن الاهتمامات الحقيقية لعلم الاجتماع السياسى ، الا أنه قد قدم برهانا قويا على امكانية تطويع البيانات الواقعية لخدمة أهداف المقارنة • لقد اهتم الباحثان منذ البداية بتقديم وصف دقيق للقيم الثقافية السائدة فى المجتمع البولندى ، لكنهما مالبا أن أخضعها للتحليل الشامل فى ضوء نظرة كلية بنائية استوعبت المجتمع بأسره ابتداء من الأسرة الصغيرة حتى النظام السياسى القائم • وعندما قارن الباحثان بين المجتمع البولندى المتناسك بالمجتمع الأمريكى الذى كان فى طور التكوين خلال فترة الدراسة .

(١) هناك أمثلة معاصرة — وإن كانت أقل عمقا — على هذه الدراسات .

انظر :

Touraine, A; The Post - Industrial Society, Random House, New York, 1971; Bell, D; The Coming of Post - Industrial Society, Basic Books, New York, 1973; Janowitz, M; The Last Half - Century : Societal Change and Politics in America, Chicago Univ. Press, Chicago, 1978; Moore, Barrington, Jr; Social Origins of Dictatorship and Democracy, Allen Lane, 1967.

استطاعا الكشف عن مصير القيم والنظم السياسية التقليدية في ظل مجتمع ناشئ لا يكف عن التغير^(١) . ولقد قصدت بهذا المثال توضيح قدرة النظرة الكلية الشاملة على فهم الظاهرة السياسية في اطارها المجتمعي والتي ما تلبث أن تزداد عمقا اذا ما أخذت في اعتبارها بعدى الزمان والمكان .

على أننى أميل الى الاعتقاد بأن تبني النظرة الكلية في علم الاجتماع السياسى يرجع بالدرجة الأولى الى التطورات التى شهدناها عالمنا المعاصر وعلى الأخص منذ نهاية الحرب العالمية الأولى . ومعنى ذلك أن انتشار هذه النظرة لم يكن امتدادا أو تطورا تلقائيا داخل علم الاجتماع ، بقدر ما هو استجابة لأحداث عالمية فرضت نفسها فرضا . ومن بين هذه الأحداث ظهور الاشتراكية على نطاق واسع في مناطق عديدة من العالم وكما تتجسد في الاتحاد السوفييتى ، ثم التحولات التى شهدتها النظام الرأسمالى ذاته منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص ، وأخيرا حصول المستعمرات على استقلالها السياسى منذ ذلك الحين . ويمكننا أن نضيف الى ذلك عوامل مساعدة منها : ثورة الاتصال ، والصراع الايديولوجى ، وظهور الحركات الاجتماعية . لقد تقلص العالم وأصبح أشبه بقرية كبيرة على حد تعبير ما كلوهان^(٢) . ومن هذه الزاوية يمكننا فهم مضمون كثير من الكتابات السياسية الهامة التى ظهرت منذ أربعينيات القرن العشرين . ففى كتاب جوزيف شومبتر Schumpeter « الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية » (١٩٤٢) نلمس نظرة شاملة وتحليلا منظما واسع النطاق للنظم والمؤسسات الاجتماعية والسياسية التى تستند اليها الرأسمالية . ولقد استطاع شومبتر من خلال مؤلفه هذا طرح كثير من القضايا الواسعة التى ما لبثت أن تحولت من بعده الى محاور

(1) Janowitz, M; «Political Sociology», in *International Encyclopedia of the Social Sciences*, op. cit; p. 304.

(٢) مارشال ملكوهان ، كيف نفهم وسائل الاتصال ، ترجمة خليل صبايت ومحمد الجوهري والسيد الحسينى وسعد لبيب ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

أساسية للبحث في علم الاجتماع السياسي • ومن بين هذه القضايا : تحول نشاط المنظمين الى تنظيمات انتاجية ضخمة ، والدور السلبي الذي يلعبه المثقفون في المجال السياسي في الدول الرأسمالية ، وتقلص نفوذ وهيبة المؤسسات النيابية ^(١) • كذلك نشير الى الدراسة الرائدة التي تناول فيها فرانز نيومان Neumann التنظيم الاجتماعي للحزب النازي والتحولت التي أحدثتها على البناء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الألماني ^(٢) ، والدراسة الهامة التي ناقش فيها بارنجتون مور Moore الدور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للحزب الشيوعي السوفييتي ^(٣) •

وإذا ما أراد علم الاجتماع السياسي أن يستند الى دعائم نظرية وامبريقية أكثر رسوخا ، فإن عليه أن يتخذ موقفا أكثر ايجابية وحيادية من دول العالم الثالث • ونحن لا ننكر المحاولات الهامة التي بذلها علماء الاجتماع السياسي خلال السنوات الأخيرة من أجل فهم البناء السياسي لمجتمعات العالم الثالث والدور الذي تلعبه مؤسساتها السياسية (كالبيروقراطية والمؤسسة العسكرية والهيئات النيابية) في دفع النمو الاقتصادي خطوات الى الامام • فبرغم اكتشاف هذه المحاولات لمجالات بحثية جديدة أضافت أبعادا متعددة لعلم الاجتماع السياسي ، الا أنها (أي المحاولات) ما تزال تتم في ضوء نظرة استشرائية تقوم على التمييز بين ما هو غربي وما هو غير غربي ^(٤) • وفي ضوء هذه النظرة

(١) انظر مناقشتي لأفكار شومبيتر حول الرأسمالية في كتابي التنمية والتخلف ، مرجع سابق ، الفصل الأول •

(2) Neuman, F; Behemoth : The Structure and Practice of National Socialism, 1933 - 1944, New York, 1963.

(3) Moore, Barrington, Jr; Terror and Progress, Havard Univ. Press, 1954.

(٤) احيل القارئ الى كتاب بالغ الاهمية لادوارد سعيد ناقش فيه قضية الاستشراق مناقشة تاريخية مؤسسية • انظر :

Said, E; Orientalism Vintage Books, New York, 1979.

وانظر أيضا السيد الحسيني « عرض نقدي لكتاب ماركس ونهاية الاستشراق » تأليف ب • تيرنر ، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع ، العدد الثالث ، ١٩٨٢ ، دار المعارف ، ص ص ٣٥٠ - ٣٥٧ •

نجد بعض دراسات علم الاجتماع السياسى تتخذ من النظم الغربية (وعلى الأخص الديمقراطية) نقاطا مرجعية يصبح الابتعاد عنها ضربا من الانحراف والاقتراب منها نوعا من السواء .

وخلال السنوات الأخيرة أخذ علماء الاجتماع السياسى يبدون وعيا متزايدا بالتأثير الذى أحدثه الاستعمار على النظم السياسية فى مجتمعات العالم الثالث . وفى هذا المجال نجدهم يقارنون بين النظم السياسية فى دول لم تتعرض لاستعمار أوروبى مباشر كالإيبان وتركيا ، ودول أخرى خضعت لخبرات استعمارية أوروبية متفاوتة . وهناك الآن دراسات محدودة تحاول الكشف عن العلاقة بين كل من طول الخبرة الاستعمارية ، وتاريخ التحرر السياسى ، وقوة المؤسسات السياسية كما هو الحال بالنسبة للتحليلات المقارنة التى تناولت دول أمريكا اللاتينية (التى خضعت للاستعمار منذ نهاية القرن الخامس عشر ، وحصلت على استقلالها خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر ، وتمتلك مؤسسات سياسية مستقرة نسبيا) ودول أفريقيا جنوب الصحراء (التى خضعت للاستعمار فى أواخر القرن التاسع عشر ، وحصلت على استقلالها السياسى منذ منتصف القرن العشرين ، وتعانى من ضعف شديد فى هياكلها السياسية) . وبفضل كثرة وتنوع الدراسات الامبيريقية التى تناولت البناء السياسى فى دول نامية عديدة ، أصبحت الفرصة الآن متاحة لاجراء تحليلات مقارنة يمكن بواسطتها الوصول الى أحكام عامة ^(١) .

وعلى الرغم من نمو الدراسات السياسية المقارنة ، الا أنها تتخذ أشكالا عديدة تبهر عن وجهات نظر متباينة . فعلى سبيل المثال نجد شيلز Shils فى مؤلفه « التنمية السياسية فى الدول الجديدة » يتوصل — وبشكل متعجل — لتصنيف ثنائى لنظم الحكم فى الدول النامية : ففى اما مستندة الى أوليجاركية تقليدية كالأسر المالكة ، أو أوليجاركية

(1) See Bottomore, T; Political Sociology, op. cit, Chap. 5, pp. 99-115

محدثة كالمؤسسة العسكرية . أما ألوند Almond وكوليمان Coleman فيقدمان في كتابهما « السياسة في الدول النامية » تصنيفا مماثلا وإن كان أكثر تعقيدا . غير أنهما قد اعتمدا بعد ذلك على مؤشرات احصائية لتدعيم أفكارهما النظرية . وقد تتخذ الدراسات السياسية المقارنة شكلا آخر حينما تتوصل الى مجموعة من الفروض المرتبطة بمؤسسة سياسية معينة كالليبروقراطية الحكومية أو الحزب السياسى . وأوضح مثال على ذلك دراسة موريس جانوفتزر عن « الجيش والتنمية السياسية في الدول النامية » (١٩٦٤) . غفى هذه الدراسة يكشف صاحبها عن عجز المؤسسة العسكرية (بحكم بنائها التنظيمى وتكوينها الفكرى) عن قيادة النشاط السياسى في دول العالم الثالث ^(١) .

وإذا كنت قد أوضحت قبل قليل ضرورة تخطى دراسات علم الاجتماع السياسى عن نزعتها الاستشراقية وتبنى منظور أكثر حيادية للنظم السياسية في مجتمعات العالم الثالث ، فإننا نؤكد هنا ضرورة الافادة من البيانات والمعلومات التى تتضمنها المسوح والاحصاءات العالمية . على الرغم من عدم دقتها في بعض الأحيان . وبرغم بعض التحيزات الفكرية التى نجدها في كتابات دويتش Deutsch ، إلا أنه قد استطاع الافادة من بعض البيانات الاحصائية في مجال السلوك السياسى . وقدم بذلك مجموعة من الدراسات السياسية المقارنة . وبالمثل نجد ألوند Almond وغيربا Verba يعتمدان على نتائج بعض المسوح بهدف عقد مقارنة بين بعض الدول الأوروبية والمكسيك فيما يتعلق بالمشاركة السياسية ^(٢) .

(١) الدراسات المشار إليها في المتن واردة في :

Shils, E; Political Development in the New States, op. cit; Almond, G; and Coleman, J; (eds) The Politics of the Developing Areas, op. cit.. Janowitz, M; The Military in the Political Development of New States : An Essay in Comparative Analysis, Univ. of Chicago Press, 1964.

(2) Deutsch, K; Nationalism and Social Communication : An Inquiry into the Foundations of Nationality, Cambridge, Mass : MIT. Press, New York, 1956; Almond, G; and Vebra, S; The Civic Culture, op. cit.

وعلى الرغم من التراث الضخم المتوافر الآن حول السلوك السياسي (أو المشاركة السياسية على وجه التحديد) في أقطار عديدة من عالمنا المعاصر، إلا أن النظرة المتأنيبة له تكشف عن ثغرات ضخمة. فعلى سبيل المثال لا نجد تحليلات مقارنة كافية للحركات الاجتماعية التي أصبحت أحد معالم عصرنا الحالي بما في ذلك حركات الشباب والمرأة وحقوق الإنسان. كما أننا نجد ندرة شديدة في الدراسات السياسية المعنية بالحروب والنزاعات الإقليمية وعلى الأخص بين الدول النامية المستقلة حديثاً. يضاف إلى ذلك قلة التحليلات المقارنة للثورات وعلى الأخص تلك التي عرفها العالم الثالث منذ عقد الخمسينيات من هذا القرن. وليس من الصدفة أن يكون علم الاجتماع السياسي متردداً حتى الآن عن ولوج قضايا كالحركات الاجتماعية والثورات والحروب الإقليمية. إن السبب الرئيسي لذلك يبدو كامناً في قصور الاتجاه الفكري الذي اعتمد عليه هذا العلم لفترة طويلة، وأعني به تأكيد فكرة الإجماع السياسي والتهوين من شأن الصراع السياسي. ولسوف يتوقف مستقبل علم الاجتماع السياسي على قدرته على تجاوز منطلقاته الفكرية والأيديولوجية الضيقة، والتخلي عن نزعتة الاستشراقية، وتدعيم الفهم المقارن للبناءات السياسية، وتبني نظرة كلية شمولية تستطيع — بحق — وضع القوة السياسية في سياقها الاجتماعي، وهي المهمة التي من أجلها ظهر علم الاجتماع السياسي إلى حيز الوجود.

الفصل الثاني

الطبقة والنظام السياسي

من الحقائق المقررة أن المفكرين الاجتماعيين والسياسيين قد انشغلوا منذ فترة طويلة بدراسة العلاقة بين الطبقة والنظام السياسي ، حتى أصبحت هذه العلاقة دليلاً قوياً على الصلة الوثيقة التي تربط علم الاجتماع بالسياسة . إذ أن مفهوم الطبقة يعد أحد المفاهيم الاستراتيجية التي تعكس لنا طبيعة البناء الاجتماعي - السياسي في مجتمع ما . فعندما نحاول المقارنة بين البناء الاجتماعي في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، فإن فكرة الطبقة تطرح نفسها بالحاح لأنها قادرة على إبراز وجوه الاختلاف الحقيقية بين البنائين . والواقع أن المفكرين الاجتماعيين والسياسيين مد أدركوا منذ وقت مبكر نسبياً شمولية مفهوم الطبقة وقدرته على التعبير عن كثير من المظاهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . فعلى سبيل المثال نجد أفلاطون يهتم بتحليل المجتمع الذي يعبر فيه نمط التدرج الطبقي عن اختلاف الخصائص الفطرية للأفراد . كذلك نجد أرسطو في مؤلفه « السياسة » يؤكد أن كل المجتمعات تشهد ثلاث طبقات أساسية : الأولى غنية ، والثانية فقيرة ، والثالثة تتوسط الاثنين . ولما كان أرسطو يفضل « وساطة » الأشياء ، فإنه قد اعتبر الطبقة الوسطى أفضل طبقات المجتمع . وبالإضافة إلى ذلك نجد أرسطو يميز داخل المجتمعات بين الأحرار والعبيد ، كما يفرق بين الذين يعملون والذين لا يعملون ⁽¹⁾ . والواقع أن هذا الاهتمام المبكر بدراسة الطبقة يعكس وعياً كبيراً بعلاقتها الوثيقة بالظواهر الاجتماعية . فلو تتبعنا التراث الهائل الذي تناول هذا الموضوع ، وجدنا أن معظم المفكرين قد ركزوا على الجانب السياسي الهام لمفهوم الطبقة ، وهو

(1) Aristotle. Politics, trans. by Benjamin Jowett, New York : Modern Library, 1934, p. 190.

(م ٦ — علم الاجتماع)

— بطبيعة الحال — ليس منفصلا عن الجوانب الاقتصادية والثقافية والقانونية والأخلاقية . ان من الصعب علينا فهم طبيعة الطبقة في مجتمع معين دون فهم نظامه الاقتصادي والسياسي فضلا عن قيمه ومعتقداته ودعائمه القانونية^(٢) . ومن الطبيعي أن تلعب هذه العوامل جميعها دورا هاما في تحديد طبيعة العلاقات الطبقية . واذن غالطت الطبقات الاجتماعية لا تعكس فقط تفاوتها في غرض الحياة بما في ذلك الدخل والتعليم والمهنة ، انها تعكس أيضا النظام السياسي في المجتمع . ومن خلال هذا التصور يمكننا مناقشة التحليلات النظرية الأساسية التي تناولت العلاقة بين الطبقة والنظام السياسي ، على أن ندرس — في موضع لاحق — الشواهد التاريخية والمعاصرة المؤيدة لهذه العلاقة .

(١)

يعد كارل ماركس Marx من أبرز الذين اهتموا بدراسة العلاقة بين الطبقة الاجتماعية والنظام السياسي وذلك في اطار النظرية المادية التاريخية . وعلى الرغم من أن ماركس قد كتب الكثير عن الطبقة ، الا أن وجهات نظره فيها جاءت متناثرة في كثير من مؤلفاته . لذلك فان معالجتنا لمفهوم الطبقة عند ماركس سوف تعتمد على الاشارات العديدة المتضمنة في كتاباته . وأول ما يمكن أن يقال في هذا المجال أن ماركس قد قسم التاريخ الانساني الى عدة مراحل من بينها الحضارات القديمة ، والاقطاع ، والرأسمالية ، وأن كل مرحلة منها تتسم بنمط انتاجي مميز يستند الى وجود بناء طبقي مؤلف من طبقة حاكمة قاهرة ، وأخرى محكومة مضطهدة . أما الصراع بينهما فهو الذي يحدد طبيعة العلاقات بينهما . فالطبقة الحاكمة التي يتحدد وضعها من خلال ملكية وسائل الانتاج تتحكم أيضا — وبطريقة خفية — في الحياة الأخلاقية والفكرية للناس . وهكذا يذهب ماركس الى أن القانون والحكم والفن والأدب والعلم والفلسفة تخدم جميعها مصالح الطبقة الحاكمة .

(2) Lane, D., The End of Inequality, Penguin Books, Harmondsworth, Middlesex. 1971, Introduction.

كذلك يحاول ماركس توضيح الظروف التي من خلالها تحقق الطبقة المسيطرة قوتها . فالمصالح الاقتصادية لهذه الطبقة ترتبط ارتباطا مباشرا بالتقدم التكنولوجي ، وبالتالي زيادة الرفاهية الانسانية ، لكن سعيها لتحقيق هذه المصالح يعزلها عن القوى المعارضة لهذا التقدم التكنولوجي . وحينما تنتصر الطبقة المسيطرة تتحول الى طبقة حاكمة كما حدث بالنسبة للقطاعيين والرأسماليين ، ومن ثم تبدأ في ممارسة أدوار جديدة من بينها معارضة ومقاومة أى تغير من شأنه الحد من سيطرتها ونفوذها ، بحيث تتحول من قوة تقدمية الى جبهة رجعية (٣) .

ولقد حدد ماركس الطبقة الاجتماعية بأنها جماعة من الأشخاص يؤدون نفس العمل في اطار عملية الانتاج . وتختلف الطبقة باختلاف موقعها من عملية الانتاج (٤) . والواقع أن ماركس قد تبني فكرة معينة عن الطبقة كانت مستخدمة على نطاق واسع من قبل المؤرخين والمفكرين الاجتماعيين في الوقت الذي بدأ فيه دراساته السوسيولوجية . ويبدو ذلك واضحا في عبارته الشهيرة ، « ليس لى أى فضل في اكتشاف وجود الطبقات في المجتمع الحديث ، ولا في وجود الصراع بينها . فقبل بكثير استطاع بعض المؤرخين البورجوازيين وصف التطور التاريخي لهذا الصراع بين الطبقات ، كما قام بعض الاقتصاديين البورجوازيين بتشريح الطبقات اقتصاديا (٥) » . ومن القضايا الهامة التي أكدها ماركس أن العمل هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق الانسان لذاته . فالانسان لا يستطيع أن يعيش دون عمل ، كما أنه يستخدم أدوات معينة لضمان مصدر عيشه ، مما يمكنه من الدخول في عملية الانتاج . لذلك فان الانسان مهتم بتطوير أدوات الانتاجية ، لأن ذلك يمكنه من التحكم في الطبيعة وتشكيل التاريخ . واذا كان العمل الانساني يصنع التاريخ ، فان

(3) Marx, K., «Preface to the Critique of Political Economy», in Selected Works, vol. 1. Moscow, 1958.

(4) Barber, B., «Social Stratification», in International Encyclopedia of the Social Sciences, 1968.

(5) Marx, K., Selected Writings in Sociology and Social Philosophy, edited by Bottomere, T., Pubel M., London, 1965.

فهم ظروف الانتاج أمر ضرورى لفهم التاريخ . ان اشباع الحاجات الأساسية للانسان يجعل من العمل حقيقة أساسية من حقائق الحياة الإنسانية ، لكنه — فى نفس الوقت — يخلق حاجات جديدة . وكلما ظهرت حاجات جديدة ، أصبح تطوير أدوات الانتاج مطلباً ملحا ، وتقسيم العمل ضرورة أساسية . ومن هنا يبدأ الفرد فى اتخاذ وضع معين داخل التنظيم الاجتماعى للانتاج مشيراً بذلك الى الطبقة التى ينتمى اليها ^(٦) . وهكذا نجد أن العامل الرئيسى المحدد للطبقة يتمثل فى الطريقة التى من خلالها يتعامل الأفراد مع بعضهم من أجل اشباع حاجاتهم كالطعام والملبس والمأوى . ثم الدخول والتعليم والمهنة . والملاحظ أن دخل أو مهنة الفرد ليست هى العامل المحدد لوضعه الطبقي ، أى موقعه داخل عملية الانتاج .

ويعتقد ماركس أن وضع الانسان داخل عملية الانتاج يمثل بالنسبة له أخطر تجارب حياته التى تحدد معتقداته وأفعاله . ومن ثم فان تجربة الكفاح من أجل ضمان مقومات الحياة تدفع أفراد الطبقة الاجتماعية الواحدة الى الايمان بمعتقدات واحدة والسلوك على نحو مشابه . ومن بين العوامل التى تسهم فى تحقيق ذلك صراع الطبقات على توزيع الموارد والدخول الاقتصادية ، وسهولة الاتصال بين أفراد المجتمع ، واستياء الطبقة الكادحة نتيجة لعجزها عن التحكم فى البناء الاقتصادى . ان هذه العوامل جميعها تسهم فى تشكيل وعى طبقي واحساس عام مشترك بالاشتراك فى أوضاع مادية واحدة . وبغلا عن ذلك أوضح ماركس أن الظروف الاقتصادية الأوروبية قد حولت كثيراً من أقدان الأرض الى عمال صناعيين ، بيد أنهم قد دخلوا بعد ذلك فى صراع مع رأس المال . وفى مواجهة هذا الموقف بدأ العمال يتحدون ويشكلون طبقة قائمة بذاتها . وهكذا نجد ماركس يتوصل الى أن تشكيل الطبقة مرتبط بتكوين مصالح طبقية تعبر عنها . أما الصراع الذى ينشأ بين طبقة وأخرى فهو — فى نظره — صراع سياسى بالدرجة

(6) Marx, K., and Engels, F., The German Ideology, New York International Publishers, 1939, p. 20.

الأولى (٧) .

والواقع أن عداء العمال للطبقة الرأسمالية وللنظام الاقتصادي السائد لا ينشأ فقط نتيجة للصراع من أجل الحصول على مزايا اقتصادية .
 خبالاضافة الى الاستغلال الذى يخضعون له فى ظل النظام الرأسمالى ، فإن العلاقات الاجتماعية التى يعيش فى ظلها العمال تحرمهم من الاشباع السيكولوجى الذى يتحقق نتيجة للعمل بسبب اغتراب العمل عن رأس المال ، ونمط تقسيم العمل فى الصناعة الحديثة الذى نزع من الانسان تلقائيته وحرية . ومن هنا يعتقد ماركس أن اغتراب العمل هو أحد الخصائص الأساسية المميزة للرأسمالية ، وأنه يمثل المصدر الرئيسى للحرمان السيكولوجى الذى يستشعره العمال ، والذى سيؤدى — تدريجيا — الى ثورة بروتيتارية (٨) . وفى هذه النقطة نجد ماركس يقارن بين ظروف العامل فى ظل الرأسمالية الحديثة والظروف التى كان يعيش فيها خلال العصور الوسطى ، حينما كانت الطوائف المهنية تمثل نمطا انتاجيا مميزا . وفى الحالة الأولى اغتد العمال كل الفرص التى تتيح لهم تطبيق معرفتهم وأحكامهم فى عملية الانتاج (٩) .

ومما سبق يبدو واضحا أن الطبقة الاجتماعية عند ماركس ليست مجرد جماعة كبيرة من الناس تشغل نفس الموقع داخل البناء الاقتصادى للمجتمع .
 انها أيضا تتميز بوجود وعى ذاتى كشرط ضرورى لدخولها فى أى نضال سياسى واقتصادى ناجح . وفى نفس الوقت يؤكد ماركس أن الضغوط التى تمارسها الرأسمالية سوف تحدد تطوراتها المقبلة . ومن هنا فان وعى العمال بمصالحهم الطبقيية يبدو أمرا محتما . انه العمال الأساسى فى تشكيل الطبقة الاجتماعية ، وبالتالي اظهر التناقض الذى تنطوى عليه الرأسمالية . وهناك ظرفان رئيسيان يدعمان توقع ماركس : الأول هو تركز العمال فى المدن ،

(7) Marx, K., The Poverty of Philosophy, New York, International Publishers, 1959, pp. 145-146.

(8) Marx, K., Capital, New York : Modern Library, 1954, pp. 396-397.

(9) Ibid. p. 709.

وبالتالى سهولة الاتصال فيما بينهم ، والثانى هو المعاناة التى يستشعرها العمال نتيجة لاغتراب العمل . ولتوضيح هذه النقطة يمكننا أن نستشهد بنظرة ماركس الى الفلاحين . فهم يحتلون نفس الموقع داخل البناء الاقتصادى لمجتمعهم ، لكنهم لا يشتركون فى اتجاهات أو أعمال واحدة . لذلك فهم لا يشكلون طبقة ، لأنهم يعتمدون فى دخولهم الاقتصادية على مساحات زراعية منفصلة يمتلكونها ويفلحونها ، ومن ثم لا يوجد أساس موضوعى للاتصال فيما بينهم . أما فى حالة العمال الصناعيين فان هذا الأساس قائم بالفعل . فهم يتركزون فى مدن صناعية كبيرة ، بحيث يدفعهم العمل الصناعى الى الاحتكاك المباشر الوثيق . وبرغم ذلك نجد ماركس — فى مواضع أخرى — يؤكد أن التنظيم السياسى للطبقة العاملة ، ونمو وعى طبقى بينها ، لا يظهران كنتيجة حتمية لهذه الظروف الموضوعية . انها (أى الظروف الموضوعية) قد تساعد على تطوير الاستياء ، لكنها لا تكفى لقيام ثورة عمالية ^(١٠) . والمؤكد أن ماركس كان يؤمن ايماننا قويا بأن انتصار الطبقة العاملة الجديدة يتوقف على وعيها بموقفها وأهدافها ، وفاعلية تنظيمها السياسى ، ووضعها الاقتصادى الفعلى . لذلك فان من أهم سمات نظرية ماركس فى الطبقة تحليل التفاعل بين الموقف الواقعى للأفراد المشتركين فى عملية الانتاج من ناحية ، والتصورات التى يكونونها عن موقفهم وعن اتجاهات الحركة الاجتماعية والسياسية المتاحة لهم من ناحية أخرى .

هذا وقد أثارت نظرية ماركس فى الطبقة انتقادات عديدة . من ذلك أنها أكدت أهمية العلاقات والصراعات الطبقيّة مفضلة أشكالا أخرى من العلاقات الاجتماعية تنشأ داخل المجتمعات القومية ، مما أدى بها الى التقليل من شأن تأثير القومية والصراع بين الأمم عبر التاريخ البشرى ، خاصة وأن المشاعر القومية فى أوروبا قد قويت الى حد كبير خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر . كذلك يقال أن النظرية الماركسية قد أثبتت كفاءتها فى تفسير العلاقات الطبقيّة داخل المجتمعات الرأسمالية ، لكنها لم تثبت هذه الكفاءة

(10) Marx, K., Engels, F., Manifesto of the Communist Party, New York : International Publishers, 109.

في تحليل أنماط أخرى من التدرج الاجتماعي كما هو الحال بالنسبة للمجتمعات الإقطاعية أو النمط الآسيوي من المجتمعات الذي حدده ماركس نفسه وصور ملامحه في إيجاز شديد^(١١) . ويرتبط هذا النقد بنقد آخر مؤداه أن تنبؤ ماركس بمستقبل الطبقة العاملة في الدول الرأسمالية لم يتحقق . إذ أنه (أي ماركس) كان قد تنبأ بأن الهوة بين البورجوازية والبروليتاريا سوف تزداد اتساعا . بيد أن التطورات اللاحقة تمثل تقييداً لهذا التنبؤ . ذلك أن المجتمعات الصناعية قد عملت على سد هذه الهوة بإجراءات عديدة منها رفع مستوى المعيشة بشكل ملحوظ مما أثر على الأهداف الثورية للطبقة العاملة وحد من خطر قيامها بأية نشاطات سياسية هدفها قلب نظام الحكم . وفضلا عن ذلك فإن المجتمعات الرأسمالية الحديثة تشهد نموا ملحوظا في الطبقة الوسطى ، نموا لا يتسق مع النظرية الماركسية الكلاسيكية . يؤكد ذلك التعديلات العديدة التي أجريت على نظام الأجور والمكافآت لمصلحة الطبقة العاملة ، وتوسيع نطاق الحراك الاجتماعي^(١٢) ، وتلك قضايا سوف نزيدها تفصيلا في موضع لاحق من هذا الفصل .

وإزاء الانتقادات التي تعرضت لها النظرية الماركسية في الطبقة ظهرت وجهات نظر بديلة تحاول وضع أسس ومعايير جديدة يمكن على أساسها دراسة الأشكال المختلفة للتدرج الاجتماعي . ويمد ماكس غيبر من أظهر الذين حاولوا دراسة الطبقة الاجتماعية من منظور مختلف عن منظور ماركس^(١٣) . فهو (أي غيبر) يميز بين التدرج الطبقي الذي أولاه ماركس اهتمامه الأكبر ، والتدرج على أساس الهيئة الاجتماعية أو الاحترام . كما درس توزيع القوة السياسية في المجتمع كظاهرة مستقلة ، وهي التي اعتبرها ماركس نتيجة من نتائج التدرج الطبقي . كذلك يؤكد غيبر أن التدرج على

(١١) ت . ب . بوتومور ، الطبقات في المجتمع الحديث ، ترجمة محمد الجوهري وآخرون ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ٨٦ . صدرت لهذا الكتاب طبعة ثانية من دار الكتب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

(12) Titmuss, R., M., *Income Distribution and Social Change*, London, 1962.

(13) Weber, M., *Essays in Sociology*, translated by Gerth, H., H., and Mills, C. Wright, London, 1946, pp. 180-195.

أساس الهيبة — الذى يسمح بتكوين جماعات مكانة — يرجع فى الأصل الى الجماعات قبل الرأسمالية التى كانت تحظى بالاحترام الاجتماعى كجماعات النبلاء وكبار الموظفين • أما الطبقات الوسطى الجديدة فى المجتمعات الصناعية المتقدمة فتتميز — على الأقل — ببعض هذه الملامح بحيث تتكسب مكانة اجتماعية معينة تعكس خصائصها التعليمية والاقتصادية والثقافية والمهنية • وعلى ذلك فإن وجهة نظر فيرر تقدم رؤية مختلفة للتدرج الاجتماعى تؤكد أن الملكية ليست هى العامل الوحيد لتحديد الطبقة الاجتماعية ، وبالتالى يكون من الأفضل رؤية البناء الطبقي بوصفه جماعات أو شرائح تتميز كل منها بخصائص محددة ، بحيث تكون العلاقات بينها ذات طابع تناغسى لا صراعى • وعلى الرغم من أن تمييز فيرر بين الطبقة والمكانة قد ساعد على دراسة الصور العديدة للتدرج الاجتماعى ، خاصة تلك المتعلقة بالمجتمعات التقليدية ، الا أننا لا نستطيع أن نسلم بالفصل التام بين هذين المفهومين ، خاصة وأن كثيرا من علماء الاجتماع الأمريكيين قد بالغوا فى استقلالية مفهوم المكانة وقدرته على فهم كل أشكال التدرج الطبقي • وربما كانت دراسة لويد وارنر Warner أفضل مثال على ذلك • ففى دراسته للطبقات الاجتماعية فى عدد من المدن الأمريكية نجده يستعين بطريقتين فى تحديد جماعات المكانة : الأولى تقوم على الوعى الذاتى كما يدركه الأفراد ، والثانية تستند الى مؤشرات موضوعية كالمهنة والدخل والتعليم ومنطقة السكن ... الخ • واستنادا الى ذلك يحدد وارنر ست طبقات أساسية هى : العليا — العليا ، والعليا — الدنيا ، والوسطى — العليا ، والوسطى — الدنيا ، والدنيا — العليا ، والدنيا — الدنيا ^(١٤) • وبرغم الحبكة المنهجية التى تتميز بها دراسة وارنر ، الا أنها قد تعرضت لانتقادات عديدة • من ذلك أن الطبقة بدت وكأنها جماعة مهنية تشترك فى بعض الخصائص ، بحيث لا تسهم العناصر الأخرى للطبقة فى تحديد أبعادها ، كما أن الاعتماد الشديد على ادراك الأفراد

(١٤) السيد الحسينى ، عرض وجيز لأهم إسهامات لويد وارنر فى دراسة التدرج الاجتماعى ، المجلة الاجتماعية القومية ، العدد الثالث ، ١٩٦٦ ، ص ص ٩١ — ١١١ .

لأوضاعهم الطبقة فيه تبسيط شديد لقضية معقدة كالطبقة الاجتماعية (١٥).
يضاف الى ذلك أن الدراسة جاءت خالية من أية اشارة للتحويلات التاريخية
التي طرأت على البناء الطبقي موضوع الدراسة .

(٢)

وفي ضوء المناقشات السابقة يمكننا القول ان الطبقة الاجتماعية ترتبط
ارتباطا وثيقا بالنظام السياسى . فتوزيع الدخل والموارد هو أحد العوامل
المؤثرة على الاستقرار السياسى فى أى مجتمع . ونظرا لأن الطبقة المعنية
السيطرة تكون عادة قليلة العدد ، فانها قد تواجه مشاكل كبيرة حينما تحاول
السيطرة والتحكم فى الطبقة الفقيرة الخاضعة الكبيرة العدد . والسؤال الذى
يمكن طرحه فى هذا المجال لا يتعلق بعدم تمرد الفقراء على الأغنياء ، بل
بعدم تكرار هذا التمرد فى مختلف المجتمعات . ومن هذه الزاوية يمكننا
مناقشة بعض الوسائل والأساليب الاجتماعية التى تساعد على استقرار البناء
الطبقي واستمراره فى الوجود . والواقع أن هذه الوسائل تختلف من مجتمع
لآخر . اننا لا نعرف مجتمعا غربيا رأسماليا واحدا استطاع حل مشكلة
التفاوت الطبقي بقدر كبير من الانصاف لمصلحة الطبقة العاملة . وفى نفس
الوقت لم يكن الاتحاد السوفيتى ليحل هذه المشكلة دون احداث تغييرات
بنائية شاملة . وفى كل الأحوال فان كل طبقة حاكمة تسعى الى اكساب نمط
التدرج الشائع طابعا شرعيا ، وتستخدم لذلك الايديولوجية والدعاوى
الملائمة . كذلك يمكن القول ان كل مجتمع يعتمد فى تحقيق الضبط والامثال
على الجمع بين عناصر الاتفاق من ناحية ، وعناصر القهر من ناحية أخرى ،
على الرغم من أن التوازن بين هذين الضربين من العناصر يختلف من مجتمع
لآخر (١٦) . ان معظم المجتمعات الحديثة لا تلجأ عادة الى القهر وحده لضمان
استقرار البناء الطبقي ، لكنها تتبنى وتستخدم وسائل وأساليب — مباشرة

(15) Pfautz, H., W., Duncan, O., «A Critical Evaluation of Warner's Work in Stratification». American Sociological Review, XV, 1950.

(16) Runciman, W. «Class, Status and Power». in Jackson J. (ed.). Social Stratification, Cambridge 1968.

وغير مباشرة — من شأنها الحيلولة دون الجهود الطبقي من ناحية ، وتدعيم النظام السياسى القائم من ناحية أخرى •

ويعد الحراك الاجتماعى أحد الوسائل الهامة المرتبطة بالاستقرار السياسى • غفى كل المجتمعات الصناعية نجد بعض الجماعات تستطيع الانتقال من الطبقة الدنيا الى الطبقة الوسطى أو العليا • ومن الطبيعى أن يختلف مدى انفتاح البناء الطبقي من مجتمع لآخر ، وإن كان البعض يقدر أن حوالى ربع أو ثلث الذين يولدون في أسر الطبقة العاملة في المجتمعات الغربية الحديثة يتمكونون من الانتقال الى الطبقة الوسطى • أما في دول أوروبا الشرقية فإن غرض الترقى الاجتماعى أوسع من ذلك بكثير بسبب الاصلاحات التعليمية البعيدة المدى • وليس من الصعب علينا ادراك الدلالة السياسية للحراك الاجتماعى (١٧) • فبالنسبة للطموحين من أبناء الطبقة الدنيا يمثل الحراك الاجتماعى الوسيلة الوحيدة للانتقال الى الطبقة الوسطى ، مما يسهم في تخفيف حدة التوتر الذى يحدثه التفاوت الطبقي • ان الانتقال الى الطبقة الوسطى يمثل حلا فرديا لمشكلات الشخص الذى ينتمى الى الطبقة الدنيا ، وبالتالي فإنه يميل الى اضعاف الجهود الجماعية الرامية لتحسين ظروف الطبقة الدنيا في مجموعها • ويعتقد البعض أن الحراك الاجتماعى المساعد للعمال من شأنه أن يضعف الأساس السياسى للطبقة الكادحة عن طريق ولوج قيادتها طبقة أعلى • غير أن بعضا آخر يعتقد أن الطبقة العاملة لن تتعرض لمثل هذا الضعف ، لأن عملية الاختيار التعليمى والمهنى قادرة على ترويضها بالمواهب اللازمة • وربما كانت المشكلة الهامة التى تطرح نفسها هنا تتعلق بمعتقدات وأيديولوجيات العمال الذين يحققون حراكا اجتماعيا صاعدا • فثمة شواهد تشير الى أن هؤلاء العمال خاصة الذين يشغلون منهم أوضاعا قيادية يحولون ولاءهم السياسى من اليسار الى اليمين مفتقدين بذلك الروح الاشتراكية • ومن هنا تبدو النتائج السياسية للحراك الاجتماعى واضحة • وفي كل الأحوال فإن الجانب الأكبر من الحراك الاجتماعى

(17) Bauman, Z. «Economic Growth, Social Structure, Elite Formations», International Social Science Journal, N. 2, 1964.

الذى يتحقق في الدول الصناعية المتقدمة يكون من النوع القصير المدى الذى لا يترتب عليه بالضرورة تغير جوهري في الهوية السياسية^(١٨) . ولعل ذلك هو ما دفع البعض الى المطالبة بعدم المبالغة في النتائج السياسية للحراك الاجتماعي الصاعد^(١٩) .

وإذا كان الحراك الاجتماعي الصاعد يستخدم كصمام أمن سياسى ، فإن الحراك الاجتماعي الهابط يثير بدوره تساؤلات سياسية عديدة ، خاصة وأن هناك دراسات عديدة أوضحت أن معدلات الحراك الهابط في كثير من المجتمعات الأوروبية أعلى من معدلات الحراك الصاعد^(٢٠) . ففي بريطانيا لوحظ أن ٤٠٪ من أبناء الطبقة غير اليدوية قد توقعوا هبوطهم الى الطبقة العاملة اليدوية . وللوهلة الأولى فإن عجز الأبناء عن الوصول الى الطبقة التى ينتمى اليها آبائهم يبدو أحد مصادر عدم الاستقرار السياسى . فالذين يولدون في نطاق الطبقة الوسطى ويعتمدون على المزايا التى تتمتع بها هذه الطبقة لا يبدون تعاطفا مع النظام السياسى الذى كان سببا في احباطهم . غير أن هذا الاحباط لا يتخذ — في الغالب — شكل سحق أو تمرد عام . فاقصى ما يمكن أن يصل اليه هو الاحساس بالعداء والرفض للنظام السياسى . وهناك شواهد عديدة تشير الى أن الذين لم يصلوا الى الطبقات التى ينتمى اليها آبائهم لا يغيرون بسهولة ولا هم السياسى لكى يتلاءم مع أوضاعهم الطبقية . ولقد درس وليمسكى Wilensky هذه الظاهرة فأوضح أن الذين هبطوا السلم الاجتماعي في الولايات المتحدة قد لا يستشعرون اليأس ، لأنهم — برغم ذلك — يعتقدون أن البناء الاجتماعي قادر على

(18) Lockwood, D. «Sources of Variation in Working Images of Society», Sociological Review, November, 1969.

(١٩) نستخدم مفهوم الحراك الاجتماعي الصاعد للإشارة الى انتقال الفرد من طبقة أدنى الى طبقة أعلى . ومعيار الانتقال هنا هو مقارنة الطبقة التى ينتمى اليها الفرد عند ميلاده بالطبقة التى ينتمى اليها بالفعل نتيجة عمله . وبنفس الكيفية سوف نستخدم مفهوم الحراك الاجتماعي الهابط . انظر السيد الحسبى ، « معنى الحراك المهنى : تقويم أمبيريقى » المجلة الاجتماعية القومية ، ١٩٦٩ ، ص ١١٤ وما بعدها .

(20) Miller, S. M., «Comparative Social Mobility», Current Sociology. (9), No. 1, 1960.

تزويدهم بفرض الصعود الاجتماعي^(٢١) . وإلى هذه النتيجة توصل سيمور ليبست Lipset وجوردون Gordon في دراستهما عن العمال الصناعيين في مدينة أمريكية . فالذين هبطوا من الطبقة الوسطى الى الطبقة الدنيا أبدوا مقاومة كبيرة في الانضمام للحركة النقابية العمالية اذا ما قورنوا بالذين ولدوا أصلا داخل نطاق الطبقة الدنيا^(٢٢) . وفي بريطانيا لوحظ أن العمال يعتبرون أنفسهم ضمن الطبقة الوسطى ، خاصة اذا ما كان آباؤهم يعملون في وظائف الطبقة الوسطى^(٢٣) .

وإذا كان الحراك الصاعد يرتبط عموما بتحول سياسي من اليسار الى اليمين ، فاننا لا نجد في حالة الحراك الهابط تحولا من اليمين الى اليسار . وهناك تفسيرات عديدة لهذا الموقف . فالشخص الذي يهبط من الطبقة الوسطى الى الطبقة الدنيا يكون أقل قلقا على هويته السياسية من الشخص الذي يصعد من الطبقة الدنيا الى الطبقة الوسطى . فالصعود الاجتماعي يتطلب إعادة تصور الفرد لنفسه واكتساب رموز جديدة ، بينما الهبوط الاجتماعي يؤدي الى مواجهة حادة بين الذات والواقع الاجتماعي ، وهي مواجهة يميل كثير من الناس الى تجنبها أو على الأقل التقليل من تأثيرها . وأحد الأسباب التي تتبع في هذا المجال أن ينظر الشخص الى هبوطه على أنه موقف مؤقت ، وأنه سيتمكن - تدريجيا - من الصعود مرة أخرى . فان غشل في ذلك فباستطاعته تعويض ذلك من خلال النجاح الذي قد يحزره أبنائه في المستقبل . كذلك فان الشخص الذي يهبط من الطبقة الوسطى الى الطبقة الدنيا لا يميل الى قطع علاقاته بأفراد طبقته الأصلية ، لأن ذلك قد يعد اعترافا بانتمائه النهائي للطبقة الدنيا . ولقد أوضحت دراسات عديدة أنه برغم التوترات الاجتماعية التي يحدثها الحراك الهابط ، إلا أن الاتجاهات

(21) Wilensky, H. Edwards H. «The Skidders : Ideological Adjustments of Downward Workers», American Sociological Review, (24), April, 1959.

(22) Lipset, S. Gordon, J., «Mobility and Trade Union Memberships», in Bendix, R. and Lipset, S. Class, Status and Power, Clencoe, 1953.

(23) Runciman, W., Relative Deprivation and Social Justice, London, 1966.

السياسية المصاحبة له لا تشكل خطرا على النظام السياسى ، حيث لوحظ أن الهابطين لا يتحولون الى الاتجاهات اليسارية بقدر ما يزدادون ارتباطا بالاتجاهات اليمينية . وأحد أسباب ذلك أن اندين نشأوا فى أسر الطبقة الوسطى يميلون الى تأكيد القيم الفردية أكثر من تأكيدهم للقيم الجماعية . لكل الموقف — مع ذلك — قد يتخذ شكلا آخر اذا ما ارتبطت المعدلات العالية من الحراك الهابط بميول جماعية قوية تطالب باحداث تغييرات بنائية . حينئذ نكون بصدد حركة اجتماعية يتعين على النظام السياسى مواجهتها .

ومن اليسير فهم كيفية احتواء النظام السياسى للتوترات الناجمة عن الحراك الاجتماعى الهابط ، اذا ما علمنا أن هذا الحراك يتم داخل مسافة اجتماعية محدودة للغاية . فعلى الرغم من أن الهابطين يستشعرون عدم الارتياح بسبب انخفاض مكاناتهم ، الا أن المزايا المادية والاجتماعية التى يفقدونها نتيجة لذلك ليست هائلة . فالحركة من الطبقة الوسطى الدنيا الى الطبقة العاملة ليست حركة واسعة المدى اذا ما قسناها فى ضوء المعايير الاقتصادية والاجتماعية المألوفة . كذلك فاننا لا نجد اختلافات كبيرة بين الطبقتين فيما يتعلق بأنماط الحياة الأسرية ، ومستوى التعليم ، وكيفية قضاء وقت الفراغ وغير ذلك من معايير المكانة الاجتماعية . ومن المتوقع بعد ذلك أن تشهد المجتمعات ذات معدلات الحراك العالية نسبا كبيرة من الأسر تنتمى الى كل من الطبقتين الدنيا والوسطى . وعلى أية حال يمكننا القول أن المجتمعات الصناعية الحديثة تعرف ما يمكن أن نطلق عليه « منطقة عازلة » تتوسط الطبقتين الوسطى والدنيا ، وأن الحراك يتم عبر مسافة اجتماعية محدودة ، بحيث نجد الفرد يدخل هذه المنطقة ويخرج منها . ويبدو أن ذلك هو السبب الرئيسى فى عدم ظهور مشكلات تكيف حادة . ومن الملاحظات الهامة التى سجلتها دراسات الحراك الاجتماعى فى المجتمعات الصناعية أن الأسر التى تتعرض لحراك هابط قد تتمكن من الصعود مرة أخرى ، اما خلال الجيل الحالى أو الجيل التالى ، كما أن أبناء الطبقة العاملة الذين ينتمى أحد أبويهم الى الطبقة الوسطى يكونون أكثر انجازا فى مجال التحصيل التعليمى ، وأن النساء اللائى هبطت مكانتهن بعد الزواج الى الطبقة

الدنيا يلعبن دورا كبيرا في دفع الأبناء نحو الانجاز والتحصيل الدراسي^(٢٤) .
 ومما سبق يبدو واضحا أن قدرة الأسر على الصعود الاجتماعي في الجيل
 التالي لا تؤدي غقط الى زيادة التنقل بين الطبقات ، بل انها تخفف أيضا من
 التوترات التي قد يحدثها الهبوط الاجتماعي^(٢٥) . لكن هذا الموقف قد يختلف
 في حالة الهبوط من مستوى طبقي مرتفع الى مستوى طبقي منخفض . هنا
 قد يكون للحراك نتائج سياسية واضحة . ومع ذلك فان مثل هذا الهبوط
 نادر الحدوث في المجتمعات الصناعية . اذ أن الآباء الذين ينتمون الى الطبقة
 الوسطى العليا يتمكنون عادة من توفير الفرص اللازمة لأبنائهم لكي يلتحقوا
 بمهن قريبة المكانة من مهنتهم . وهذا يعكس لنا حجم التوريث المهنى الذي
 يمكن أن نلمسه في هذه المجتمعات . ومن الحقائق الهامة التي ينبغي تأكيدها
 أن عددا قليلا من أفراد الطبقة الدنيا هو الذي يتمكن من تحقيق حراك
 اجتماعي صاعد . اذ أن أغلب الذين يولدون داخل هذه الطبقة يظلون طيلة
 حياتهم منتمين اليها ، ثم يأتى أبنائهم من بعدهم لينتموا اليها أيضا . وقد
 نتوقع من ذلك أن يكون احساس هؤلاء الأفراد بعدالة النظام الاجتماعي
 احساس ضعيف^(٢٦) . غالباء الاجتماعي لا يتغير بانتقال مجموعة من أفراد
 الطبقة الدنيا الى الطبقة الوسطى . وربما كانت هذه النقطة على وجه
 التحديد هي العامل الأساسى في ظهور الحركات السياسية الراديكالية التي
 تطالب باعادة النظر في البناء الطبقي للمجتمعات الرأسمالية . وعلى الرغم
 من أن الحركات الاشتراكية والماركسية تكتسب قوتها ودعما من خلال
 المستويات الطبقيّة الدنيا ، الا أن التحول والانتماء الى هذه الحركات يعد
 استجابة للاحساس بالحرمان أكثر منه رغبة في تغيير النظام السياسى .

(24) Lipset, S., Bendix, R., Social Mobility in Industrial Society, London, 1959.

(25) Krauss, I. «Sources of Educational Aspirations Among Working Class Youth», American Sociological Review, 29, December, 1964.

(26) Lenski, G. Power and Privilege, New York, 1966, p. 57.

(٣)

في كثير من الأحيان يكون الاستسلام أو القبول هو أحد الاستجابات الشائعة للحرمان . غفى المجتمعات التقليدية البسيطة نجد الأفراد الذين يحتلون مكانات دنيا يعبرون عن مشاعرهم الطبقة في ضوء تصورات قدرية بعيدة عن الاحساس بالاستياء والمواجهة . أما في المجتمعات الصناعية فإن أفراد المستويات الدنيا يكونون أقل استعدادا لقبول حتمية أوضاعهم الطبقة ، وبالتالي يكونون أقل تحمسا للاعتقاد بشرعيتها وعدالتها . ومع ذلك يتعين أن نسجل نقطة أخرى هي ، أنه برغم ظهور الحركات والقيم السياسية التي تتحدى وتعارض الأسس التي يستند اليها البناء الطبقي ، إلا أن ميل الطبقات الدنيا للتكيف مع أوضاعهم هو أحد السمات التي تميزها (٢٧) . فالذين يدركون أنهم يشغلون مكانة متواضعة داخل هذا البناء يحاولون تحديد توقعاتهم وآمالهم في ضوء الامكانات التي تتيحها لهم هذه المكانة . وحينما تنخفض التوقعات ، فإن الاحباط الناجم عن الفشل يكون أخف حدة . ولقد سجلت بعض الدراسات البريطانية أن وعى الجماعات الطبقة الدنيا بمدى التفاوت الطبقي في المجتمع بوجه عام كان وعيا ضعيفا . ولا يعود ذلك الى جهلها بالامتيازات التي تحصل عليها الجماعات الطبقة الوسطى (كالأطباء والمحامين ومديري الشركات) ، بقدر ما يعود الى الاحساس بعدم كفاءة المقارنة وتعقد الموقف برمته (٢٨) . ويبدو أن الأمر الشائع هو لجوء الجماعات الطبقة الى المقارنة بين الدخول المختلفة التي يحققها الأفراد ذوو المكانة الواحدة .

والملاحظ أن النظام التعليمي في كثير من الدول الأوروبية الغربية يلعب

(27) Runciman, W., *Relative Deprivation and Social Justice*, op. cit., p. 112-120.

(28) Feinstein, W., «Income Distribution in the United Kingdom», in Marshal, J., and Ducros, B., (eds.), *The Distribution of National Income*, London, 1968.

دورا هاما في تدعيم البناء الطبقي القائم وتحقيق أهداف النظام السياسي السائد . اذ أن هناك أسسا معينة للاختيار التعليمي تحدد نوعية التعليم الذى يحصل عليه الشخص . وعموما يمكن القول ان قلة قليلة من الطلاب هم الذين يختارون للبرامج التعليمية المكثفة في المدارس الراقية ، بينما تتجه الكتلة الكبيرة منهم الى تعلم المهارات العملية واكتساب المعرفة الأولية في مدارس عادية أو مهنية . وهذان النوعان من المدارس يعدان الطلاب للدخول في مهن مختلفة . فالمدارس الأولى تتيح للطلاب فرصة دخول الوظائف الادارية أو الفنية أو الالتحاق بالجامعة ، بينما تتيح المدارس الأخيرة للطلاب فرصة الحصول على الوظائف اليدوية الروتينية . والنقطة الهامة التى تعنينا هنا هي أن هذه المدارس لا تعلم فقط الطلاب من أجل الحصول على مهن معينة ، ولكنها تحدد أيضا مستويات طموحهم وتوقعاتهم . ومن المتوقع اذن أن تمارس المدارس العادية تأثيرا كبيرا على التلاميذ بحيث تجعل طموحهم قريبا من الفرص المهنية المتاحة أمامهم . ولقد أوضحت بعض الدراسات البريطانية أن الطامح المهنية لدى تلاميذ المدارس العادية تكون عالية جدا خلال التعليم الابتدائي ، ثم ما لبثت أن تهبط هبوطا كبيرا خلال التعليم الثانوى ، بينما أشارت دراسات أخرى أجريت على تلاميذ المدارس الراقية أن طموحهم المهنية التى عبروا عنها من قبل قد ظلت قائمة خلال مرحلة التعليم الثانوى بل وازدادت تدعima (٣٩) . ولا شك أن النظام التعليمي في المجتمعات الغربية يستطيع أن يفسر لنا طبيعة التوقعات بوجه عام . فهناك شواهد واقعية عديدة تؤكد أن النظام التعليمي يستطيع — بشكل مباشر أو غير مباشر — أن يقنع تلاميذ الطبقة الدنيا بالتواضع في طموحهم . وبمرور الوقت يتلقى التلاميذ درسا هاما هو « فن » عدم رؤية تلاميذ الطبقتين الوسطى والعليا حتى لا تسبب المقارنة نوعا من الاحباط . وليس من قبل التبسيط المبالغ فيه أن نؤكد التأثيرات السلبية التى يتركها النظام

(29) Himmelweit, H., Halsey, A., and Oppenheim, «The Views of Adolescents on Some Aspects of the Social Class Structures», British Journal of Sociology (2), June, 1952.

التعليمي في المجتمع الغربي على تلاميذ الطبقة الدنيا سواء ههما يتعلق بنوعية المدارس أو المناهج الدراسية أو الاعداد التعليمي . انه موجه لتدعيم اتجاهات استسلامية وقدرية لدى هؤلاء التلاميذ (٣٠) .

والملاحظ أن الأنظمة التعليمية الغربية لا تسعى جميعها الى توجيه قطاعات معينة من المجتمع نحو شغل أوضاع وظيفية محددة داخل البناء الطبقي . ففي الولايات المتحدة نجد معارضة واضحة لفكرة الاختيار التعليمي المبكر باعتبار أن ذلك يتناقض مع فكرة تكافؤ الفرص . ونتيجة لذلك نجد النظام التعليمي الأمريكي يعتمد اعتمادا أساسيا على فكرة الانجاز الدراسي دون افتراض مسبق بالاختفاق الدراسي الذي يمكن أن يصيب تلاميذ الطبقة الدنيا . وربما كان ذلك أحد أسباب ارتفاع المطامح المهنية والتعليمية عند الطلاب الأمريكيين إذا ما قورنوا بقروائهم البريطانيين . وللوهلة الأولى يبدو نمط التعليم الأمريكي أكثر كفاءة بتشجيعه لنمو المواهب وعدم تأكيدده على الجوانب الطبقية ، لكن المشكلة قد تطفو على السطح حينما يتعلم التلاميذ قصص النجاح الاقتصادي دون أن يمتلكوا الوسائل والمواهب التي تمكنهم من تحقيق ذلك . والواقع أن الآفاق الاجتماعية التي يكونها الشخص لا تتحدد فقط من خلال المدرسة ، ولكن الأسرة والمجتمع المحلي قد يلعبان دورا في هذا المجال لا يمكن تغافله . فثمة شواهد تشير الى أن آباء الطبقة العاملة لا يدعمون دائما المطامح المهنية العالية التي يعبر عنها أبناءهم . وهنا تلعب الخبرات الشخصية للآباء دورا كبيرا ، خاصة إذا ما كانوا قد تعرضوا لاجباطات مهنية أو تعليمية (٣١) . وهذا يعني أن النسق القيمي للطبقة الدنيا قد يشكل عائقا يحول دون تحقيق الأبناء للحراك الصاعد ، ذلك أن الطموح لا ينمو في ظل معتقدات شائعة تؤكد خطر تبني أهداف كبرى . وبرغم كل ما سبق يمكننا تأكيدالمواقف والمشكلات التي قد يخلقها النسق الطبقي في

(30) Jackson, B., and Marsden, D., Education and the Working Class, London, 1962.

(31) Krauss, I., «Sources of Educational Aspirations Among Working Class Youth, op. cit.

(م ٧ — علم الاجتماع)

مجتمع راسمالي غربى كالولايات المتحدة الأمريكية • فلاشك أن الفضل فى تحقيق الحراك الاجتماعى — كما أشارت الى ذلك دراسات عديدة — يرتبط أوثق الارتباط بارتفاع معدلات الجريمة ، والانتحار ، والمرض العقلى ، وجناح الأحداث ، وادمان الخمر ، والمخدرات ؛ وأن ذلك ينتشر بصفة خاصة داخل الطبقة الدنيا ، وذلك بسبب تأكيد المجتمع لضرورة النجاح الاقتصادى واقتتاد الأفراد للوسائل التى تمكنهم من ذلك (٣٢) •

وإذا كان التدرج الطبقي يعتمد على التعليم فى تدعيم استقراره ، فإن اعتماده على الدين فى هذا المجال يبدو واضحا الى حد بعيد • فالمعتقدات الدينية تمثل بالنسبة لأفراد الطبقة الدنيا قدسية وأهمية خاصة ، من حيث أنها تزودهم بنسق بديل من المعانى قادر على تفسير التفاوت الاجتماعى (٣٣) • والواقع أن النظم الدينية تلعب — تقريبا — نفس الدور الذى تلعبه الحركات الثورية من حيث الربط الوثيق بين العناصر الفكرية والمادية فى انجاة • على أن الدين قد يلعب دورا واضحا فى اقناع الناس بقبول حظوظهم الاقتصاديه وعلى الأخص فى المجتمعات التقليدية التى تفتقر الى وجود تنظيم سياسى مركزى ، مما يزيد من ارتباط الأفراد بالنسق القيمى الذى يعد الدين أحد مكوناته • ويبدو أن الاحساس بحدّة التفاوت الاجتماعى قد يخف الى حد ما حينما يضم كل أفراد المجتمع عقيدة أو مذهب دينى واحد • وفى هذه الحالة فإن دور الدين كوسيلة من وسائل الضبط الاجتماعى يصبح حاسما •

والواقع أن علاقة الدين بالطبقة ليست بمثل هذه البساطة فى المجتمعات الصناعيه الغربيه ، وذلك بسبب تعقد البناء الطبقي من ناحية ، وتنوع المذاهب الدينية وتغلغل العلمانية من ناحية أخرى • والملاحظ أن بعض المؤرخين الاجتماعيين قد حاولوا تفسير استقرار البناء الطبقي فى بعض

(32) Cloward, R., and Ohlin, L., *Delinquency and Opportunity*, Glencoe, 1960, pp. 105-107.

(33) Glock, C., and Stark, R., *Religion and Society in Tension*, Rand McNally, 1955, (Chapters 10 & 11).

المجتمعات الأوروبية في ضوء طبيعة المعتقدات الدينية وإيمان الناس بالتعبيرات التي تقدم لهم عند مناقشة قضية التفاوت الطبقي . فعلى سبيل المثال نجد محاولات عديدة لتفسير أسباب الاستقرار السياسي النسبي في المجتمع الانجليزي خلال القرن التاسع عشر ، برغم أنه (أى المجتمع الانجليزي) قد شهد التناقضات الأساسية التي أشعار إليها ماركس في نظريته عن الرأسمالية . وأحد الأسباب التي يقدمها المؤرخون الاجتماعيون لهذا المرقف هو سيطرة الميثودية (وهي حركة دينية اصلاحية ظهرت في بريطانيا في سنة ١٨٢٩) على الطبقة العاملة الانجليزية ، مما جعل المجتمع الانجليزي أكثر استقراراً من المجتمعات الأوروبية الأخرى ^(٣٤) . وعلى الرغم من تأكيد المؤرخين الاجتماعيين لدور هذه الحركة في الاستقرار الطبقي في بريطانيا خلال القرن التاسع عشر . الا أن القضية بأكملها ماتزال موضع جدل شديد . وعلى أية حال فقد اهتم بعض علماء الاجتماع بدراسة العلاقة بين الدين والراييكالية . وأحد النتائج الهامة التي أوضحتها دراساتهم أن الدين في المجتمعات الصناعية يلعب دوراً هاماً في الحد من الاتجاهات السياسية اليسارية أو الراديكالية . ففي دراسة شهيرة لريدنفلت Rydenfelt عن الشيوعية في السويد ، نجده يقارن بين اقليمين متجاورين في شمال السويد يتشابهان في ظروفهما الاقتصادية والطبيعية القاسية ^(٣٥) . ولقد اتضح لريدنفلت أن سكان الاقليم الأول كانوا يبدون تعاطفاً وتأييداً قوياً للحزب الشيوعي ، بينما لم يبد سكان الاقليم الثاني أدنى تأييد لهذا الحزب على الاطلاق . ولقد فسر الباحث ذلك في ضوء حركة الاحياء الديني التي ظهرت خلال القرن التاسع عشر ، ثم نمت في الاقليم الثاني بصفة خاصة ، مما دفعه الى نتيجة هامة هي ؛ أن وجود المذاهب الدينية القوية قد يكون أحد العوامل التي تبعد العمال عن الارتباط

(34) See for example : Elie Halévy, A History of the English People in the Nineteenth Century, London, 1949, Thompson, E., The Making of the English Working Class, London. 1963.

(35) Davidson P., «A Review of Seven Rydenfelt's Communism in Sweden», in Public Opinion Quarterly, Winter, 1954 - 1955.

بالمشيوعية • ويبدو أن ظروف الحياة القاسية في شمال السويد قد خلقت نوعا من ضرورة الانتماء الى الأحزاب السياسية أو التنظيمات الدينية ، كما أن التنافس بينها قد زاد من حدة ارتباط الأفراد بأى منهما • وبالإضافة الى الدراسة السابقة نجد روبرت بلونر Blauner يحاول تفسير غشيل التنظيمات العمالية الراديكالية بجنوب الولايات المتحدة في مواجهة التصورات الدينية عن البناء الطبقي (٣٦) • فلقد شهدت فترة التصنيع السريع في أقصى الجنوب الأمريكي مذاهب دينية كان لها تأثير هائل على الأفراد نتيجة للقلق والتفكك الاجتماعى المصاحبين للتحول من الحياة الريفية الزراعية الى الحياة الحضرية الصناعية • ولقد أوضح بلونر أن الاستعداد الذى أبداه العمال لتبنى الحلول الدينية لمشكلاتهم كان أحد العوامل التى أضعفت النشاطات والتنظيمات النقابية •

والمواقع أن الاهتمام بقضية العلاقة بين الدين والبناء الطبقي لم يكن مقصورا على المؤرخين وعلماء الاجتماع • فلقد اهتم أيضا بعض رجال الدين من أمثال ريتشارد نيبور Niebuhr بالتحقق من قضية الصراع بين الجماعات الدينية والحركات السياسية من أجل السيطرة على عقول أفراد الطبقة الدنيا • ومن النتائج الهامة التى توصل اليها نيبور أنه في حالة تنافس السياسات الدينية مع السياسات الراديكالية ، فإن الأخيرة تحقق نجاحا ملحوظا بسبب ملازمة وواقعية الحلول التى تقدمها لمشكلات الطبقة الدنيا (٣٧) • والملاحظ أن المشاعر الدينية قد تتعرض للضعف بسبب زيادة جاذبية الحركات الاجتماعية الساعية لتحسين الأحوال الراهنة وبطريقة فورية • وتميل الدراسات الواقعية التى تناولت العلاقة بين الراديكالية والدين في الدول الأوروبية الى تأييد وجهة نظر نيبور • فالمسوح الاجتماعية التى أجريت في

(36) Blauner, R., «Industrialization and Labor Response : The Case of the American South», Berkeley Publications in Society and Institutions, Summer, 1958.

(37) Niebuhr, R., The Social Sources of Denominationalism, New York, 1958.

بريطانيا وفرنسا وهولندا تؤكد أن أفراد الطبقة الدنيا أقل ترددا على الكنائس وأضعف تحمسا لوجهات النظر الدينية إذا ما قورنوا بأفراد الطبقة العليا ، وأن مؤيدي الأحزاب الاشتراكية والشيوعية يكونون — في معظم الأحيان — أقل تدبنا إذا ما قورنوا بمؤيدي أحزاب اليمين والوسط (٣٨) . ومع ذلك فلقد أوضحت دراسات أخرى أن الحركات الدينية تحقق نجاحا أكبر في التأثير على الطبقة ، حينما تكون القوة العاملة الصناعية حديثة العهد والتكوين ، وحينما يخلو المجتمع من تنظيمات عمالية راديكالية قوية . وفي كل الأحوال فإن علماء الاجتماع المعاصرين ما يزالون بحاجة الى معرفة الظروف التي قد تدفع أفراد الطبقة الدنيا الى تبني الطول الدينية أو الراديكالية ، وذلك في حالة وجود تنظيمات دينية وسياسية قوية . ومن الصعب التسليم بأن الذين ينجذبون للحركات الدينية يفقدون صلتهم بالحركات السياسية الراديكالية ، كما أن من الصعب القول بأن الأفراد يجدون بالفعل صعوبة في الانتماء المشترك بين هذين النوعين من الحركات . وإذا ما نظرنا الى المجتمعات الاسلامية نجدها لا تشهد مثل هذه العلاقة بين الدين والراديكالية . وهناك أسباب عديدة لذلك ، منها أن الاسلام يمثل في حد ذاته نظرية عامة شاملة احتلت العدالة الاجتماعية فيها مكانا بارزا ، بحيث لا نجد حيزا كبيرا يمكن أن تظهر من خلاله الراديكالية . يضاف الى ذلك أن الحركة العمالية في معظم هذه المجتمعات لا تزال في بدايتها بحيث لا تشكل ظرفا سياسيا ضاغطا .

والواقع أن هناك قدرا من المبالغة في تأكيد الدراسات الحديثة للتعارض القائم بين التنظيمات السياسية والدينية فيما يتعلق بتبني مصالح الطبقة العاملة . إذ قد نجد رجال الدين يتزعمون الحركات الاجتماعية الساعية لتصسين ظروف الطبقة العاملة . ففي جنوب الولايات المتحدة نجد رجال الدين يمثلون الزعامة السياسية للسكان الزنوج ، كما أن الكنيسة تمثل

(38) Glock, C., and Stark, R., *Religion and Society in Tension*, Rand McNally, 1965

النواة التنظيمية لحملات الحقوق المدنية ^(٣٩) . وهذا يعنى أن التنظيمات الدينية ذاتها قد تتخذ طابعا راديكاليا سياسيا في ظل ظروف معينة ، خاصة حينما لا تتوافر أساليب سياسية رسمية للتعبير عن الظلم الاقتصادي . وهناك شواهد عديدة تشير الى أن الكنائس البروتستانتية قد لعبت — في بعض الأحيان — دورا مماثلا نيابة عن الاغريقين وفي مواجهة المستوطنين البيض ، كما أن الاسلام لا يعدم ظهور اتجاهات ومواقف عديدة موجهة لخدمة مصالح الفقراء . وفي ايطاليا نجد دلائل على صدق الفكرة الذاتية الى عدم التعارض الشديد بين الدين والراديكالية . فالعمال يؤيدون بقوة الحزب الشيوعي ، لكنهم يرتبطون في نفس الوقت بكنائسهم ارتباطا قويا . وهنا نجد المسيحية تتسع لتشمل تفسيرات راديكالية سياسية لمصالح الطبقة الدنيا . واذا ما أخذنا في الاعتبار قضية أن الانسان يستطيع أن يبنى معتقدات وقيم متعارضة — على الأقل ظاهريا — فاننا نستطيع أن نزن بدقة أكبر التعميمات التي تتناول العلاقة بين السلوك الديني والانتماء السياسي .

(٤)

ولا يمكن فهم البناء الطبقي في أى مجتمع بمعزل عن الثقافة المرتبطة به . ولاشك أن هذه القضية قد أثارت — ولا تزال — كثيرا من الجدل بين علماء الاجتماع الذين حاولوا دراسة العناصر الثقافية والفكرية المميزة للطبقات المختلفة . فالبعض يذهب الى أن القيم التي تحكم النظم الاجتماعية الأساسية قيم عامة مشتركة بين كل الطبقات الاجتماعية ولكن بدرجات مختلفة من الانتماء والالتزام . والبعض الآخر يؤكد أن القيم تختلف باختلاف الطبقات اختلافا كبيرا ، وبالتالي يصعب التسليم بوجود نظام أخلاقي واحد يحكم المجتمع ^(٤٠) . وحينما حلل انجلز Engels قبل قرن من الزمان البناء الطبقي البريطاني خلال القرن التاسع عشر ، أوضح أن

(39) Ibid. p. 320.

(40) Barber, B., «Social Stratification», in International Encyclopedia of the Social Sciences, London, 1968.

البروليتاريا قد أصبحت منعزلة وبعيدة تماما عن البرجوازية^(٤١) . فهي (أى البروليتاريا) لها مثل وأفكار ومعتقدات ومصالح تميزها عن البرجوازية ، مما يشير الى وجود « أمتين » متباينتين داخل الدولة الواحدة . وعلى الرغم من أن دارسى الطبقة المعاصرين لا يؤكدون وجهة النظر الراديكالية اللينينية ، إلا أن ثمة تأكيدا بوجود التباين الثقافي في البناء الطبقي . وآية ذلك تلك الدراسات العديدة المعنية بحياة الطبقة العاملة في بريطانيا والتي أوضحت غروفا ملحوظة بين أسلوب حياة هذه الطبقة وأسلوب حياة الطبقة الوسطى^(٤٢) . وتميل هذه الدراسات الى استخدام تعبير « الثقافة الفرعية المميزة للطبقة العاملة » ، ذاهبة الى أنها (أى الطبقة العاملة) تمثل قطاعا من المجتمع له قيمه وأنماطه السلوكية المميزة . ويؤيد هذه النقطة هاملتون Hamilton في دراسته عن ألمانيا الغربية ، حيث أوضح أن الطبقتين الوسطى والعاملة تشكلان جماعتين كبيرتين تتميزان بقدر كبير من الاستقلال الثقافي^(٤٣) . وفي الولايات المتحدة نجد ميلر Miller يتوصل الى نتيجة مشابهة وهي أن « قطاعا كبيرا من المجتمع الأمريكي يتبنى نسقا ثقافيا مميزا يعكس بوضوح أحد الخصائص المميزة للطبقة الدنيا »^(٤٤) .

وإذا كان بعض العلماء قد أكدوا اختلاف الثقافات المميزة للطبقات ، فإننا نجد بعضا آخر يميل الى إبراز الوحدة التي ينطوى عليها النسق القيمي في المجتمع وما يترتب على ذلك من وجوه شبه بين الطبقات فيما يتعلق بالثقافة . ويمثل وجهة النظر هذه بوضوح أصحاب الاتجاه الوظيفي في علم

(41) Engels, F., The Conditions of The Working Class in England in 1844, Lodon, 1954, p. 154.

(42) Klein, J., Samples from English Culture, London, 1965.

(43) Hamilton, R., «Affluence and the Worker : The West German Case», American Journal of Sociology, September, 1965, p. 152.

(44) Miller, W., «Lower Class Culture as a Generating Milieu of Gang Delinquency», Journal of Social Issues (14), No. 3, 1958, p. 6.

الاجتماع من أمثال تالكوت بارسونز^(٤٥) Parsons وروبرت ميرتون^(٤٦) Merton الذى ذهب الى أن المصدر الرئيسى للتوترات التى يشهدها المجتمع الحديث يتمثل فى محاولة أفراد الطبقة الدنيا تبنى قيم الطبقة العليا برغم افتقارهم للمؤسسات التى تدعم هذا التبنى . كذلك أوضح ماير Mayer فى تطيله للتدرج الاجتماعى فى الولايات المتحدة أن الطبقة العاملة تتبنى كثيرا من المعتقدات والقيم المميزة للطبقة الوسطى^(٤٧) . وبالمثل نجد علماء السياسة يركزون على مدى الاجماع القيمى السائد فى « الديموقراطيات » المستقرة ، ووصل بهم ذلك الى وصف المجتمعات الغربية الصناعية بالمجتمعات « المنحصرة » تميزا لها عن تلك التى تشهد اختلافا قيميا فى المجال السياسى . والواقع أن وجهة النظر السياسية هذه تطرح قضية الضبط الاجتماعى من زاوية طبقية سياسية ، خاصة اذا ما تعلق الأمر بممارسة الطبقة المسيطرة للقوة من أجل فرض ثقافتها وقيمها على الطبقة الخاضعة . وعلى أية حال فإن فهم هذه القضية المعقدة يتطلب منا دراسة النظام القيمى أو المعيارى المميز لكل طبقة ، ثم تحليل المعانى المختلفة لدى كل منها عن الأساس الواقعى والمادى للتفاوت الاجتماعى . ان الحقائق وحدها لا تزودنا بفهم المعانى . اذ أن الطريقة التى بواسطتها يفسر الشخص عالمه الاجتماعى تتأثر بأنساق المعانى التى يتبناها . ومن هنا يمكننا أن نميز داخل المجتمعات الغربية بين ثلاثة أنساق قيمية هامة : الأول هو النسق القيمى المسيطر الذى يدافع عن حتمية التفاوت الطبقي ويمارس سيطرة واضحة . والثانى هو النسق القيمى الخاضع الذى يؤكد ضرورة تكيف الطبقة العاملة مع حقائق التفاوت الطبقي والخضوع لمعايره . والثالث هو النسق القيمى الراديكالى الذى يمثل تفسيراً معارضا للتفاوت الطبقي ويميل — بصفة عامة — الى خدمة المصالح المعبرة عن الطبقة العاملة .

(45) Parsons, T., The Social System, London, 1951.

(46) Merton, R., Social Theory and Social Structure, Glencoe, 1957.

(47) Mayer, K., Class and society, New York, 1955, p. 41.

ويكتسب مفهوم النسق القيمي المسيطر أهميته من خلال عبارة ماركس المشهورة : « أن أفكار الطبقة الحاكمة هي الأفكار الحاكمة أو المسيطرة في كل عصر من العصور » (٤٨) . وتستند هذه العبارة الى اغتراس موداء ، أن الجماعات التي تحتل الأوضاع المسيطرة تميل باستمرار الى التحكم في الأساليب التي تضمن شرعيتها ووجودها . بعبارة أخرى أن المعاني الاجتماعية والسياسية التي تشيع بين ذوى الأوضاع الاجتماعية المسيطرة تتجه دائما الى الانتشار والتأثير على النسق الاجتماعى ككل . وبالتالي فان القيم المسيطرة في مجتمع ما هي انعكاس لمصالح الطبقة الحاكمة التي تعمل بدورها على تدعيمها وترسيخها واعتبارها المعيار الأساسى للحكم على الأشياء . فالصواب أو الخطأ يمكن أن يتحدد في ضوء طبيعة هذه القيم .

ففى مجال الثقافة — مثلا — نجد الأذواق الموسيقية والأدبية والفنية بوجه عام تتأثر بقيم واتجاهات الطبقة المسيطرة . ونتيجة لذلك نجد الأذواق المعبرة عن الطبقة المسيطرة تعكس الكمال والرقى ، بينما الأذواق المعبرة عن الطبقة الخاضعة تعكس النقص والهبوط . وهناك أمثلة عديدة تعبر عن ذلك بوضوح . فلهجات حديث الطبقة المسيطرة هي دائما اللهجات الصحيحة الراقية ، بينما لهجات الطبقة الخاضعة مليئة بالأخطاء وعدم التزامها بقواعد اللغة (٤٩) . وإذا كان لنا أن نفسر ذلك أمكن القول أن ما يعد شيئا قيميا قد يتحول في بعض المواقف ليصبح شيئا واقعيا بفضل التأثير الذى تمارسه الطبقة المسيطرة .

ولنا أن نتوقع بعد ذلك نتيجة هامة هي ، أنه كلما استطاعت الطبقة الخاضعة استيعاب وتمثل النسق القيمي المعبر عن الطبقة المسيطرة ، قلت فرص الصراع حول التفاوت الاجتماعى القائم . لكننا نلاحظ في نفس الوقت أن هذا الموقف يختلف باختلاف المجتمعات . فاذا كان من الممكن في دولة كالهند أن تتبنى الطوائف الدنيا قيم واتجاهات الطوائف العليا ، فان من

(48) Marx, K., Selected Writings in Sociology and Social Philosophy, edited by Bottomore, T. B., and Rubel, M; London, 1956.

(49) Hoggart, R., The Uses of Literacy, London, 1956.

الصعب على الطبقة العاملة في دولة كبرطانيا أن تتقبل بسهولة قيم واتجاهات الطبقة العليا . وبرغم ذلك غلقد أوضحت دراسات مكينزى McKenzie وسيلفر Silver أن قطاعات كبيرة من الطبقة العاملة البريطانية قد عبرت عن التزامها الأخلاقى نحو كثير من الرموز والقواعد المعبرة عن الطبقة العليا ، وهى رموز وقواعد تميل الى تدعيم البناء القائم ^(٥٠) . والواقع أن من الصعب قبول هذه النقطة دون تحفظ . فالالتزام الأخلاقى الذى أبدته الطبقة العاملة يمكن تفسيره من زوايا عديدة . فهو قد يعد دليلا على وجود اجماع سياسى (بمعنى نظام اجتماعى مقرر خال من المصراعات الاجتماعية المفاجئة) ، وقد يعد دليلا على أن الطبقة المسيطرة قد تمكنت من فرض قيمها وتصوراتها على الطبقة الخاضعة . ان من أبرز الأخطاء الفادحة التى يرتكبها بعض علماء الاجتماع السياسى تأكيدهم للقضية التى مؤداها أن الاجماع السياسى والاجتماعى هو أفضل دليل على وجود مجتمع مثالى أو طبيعى ، مما دفعهم الى اعتبار فرنسا وإيطاليا من « فصيحة » سياسية أدنى بسبب عجز الطبقة المسيطرة عن التحكم الكامل فى ثقافة الطبقة العاملة ^(٥١) .

ويقودنا ذلك الى تناول النسق القيمى الخاضع الذى يعبر عن الطبقة العاملة . وهناك فى الواقع دراسات معاصرة عديدة تناولت الاتجاهات والمعتقدات التى تميز الطبقة العاملة ، أو أن شئنا الدقة « الثقافة الفرعية للطبقة الدنيا » ^(٥٢) . ومن الملامح المميزة لثقافة الطبقة الدنيا فى المجتمعات الغربية الصناعية ميلها للتكيف مع ثقافة الطبقة العليا . ان مجرد تعايش الثقافتين هو أكبر دليل على هذا الطابع التكيفى . فالنسق القيمى الخاضع لا يدعم تصور البناء الاجتماعى فى ضوء تكافؤ الفرص ، كما أنه لا يؤكد

(50) McKenzie, R., and Silver, A., *Angels in Marble*, London, 1968, also Nordlinger, E., *Working Class Theories*, London, 1967.

(51) Waterman, H., *Political Change in Contemporary France*, Columbia, 1969, also, Almond, G., *The Appeals of Communism*, Princeton, 1954.

(52) Klein, J., *Samples from English Culture*, London, 1959.

فكرة الوحدة العضوية لهذا البناء • انه — بدلا من ذلك — ينطلق من وجود التقسيمات والصراعات الاجتماعية كما يتبدى ذلك في كلمتي «هم» و «نحن» • ويعنى ذلك أن هذا النسق القيمي يحاول القاء الشكوك على مدى أخلاقية توزيع الثروة في المجتمع وما يتصل بذلك من تفاوت اجتماعى • ويجب ألا نستنتج من ذلك أن هذا النسق يمثل معارضة فكرية للنظام القائم • انه مجرد وعى طبقي واضح ، أو بتعبير آخر راديكالية سياسية • ولقد بالغ بعض علماء الاجتماع في إبراز الأهمية السياسية لهذا النسق القيمي ، مما دفع دارندورف Dahrendorf الى استخدام تعبيرى الطبقة العاملة « هم » و «نحن» في صياغة نظرية عامة تناولت الصراع الطبقي⁽⁵³⁾ • ومثل هذا يقال عن نيوتن Newton الذى أوضح في دراسة حديثة نسبيا أن ثمة وعيا طبقيًا قويا لدى الطبقة العاملة البريطانية⁽⁵⁴⁾ •

ولقد حاول بعض علماء الاجتماع الكشف عن المضامين السياسية التى ينطوى عليها النسق القيمي الخاضع أو ما أطلقوا عليه في بعض الأحيان « الثقافة الفرعية للطبقة العاملة » • فعلى سبيل المثال نجد هوجارت Hoggart في تحليله للتعبيرات الشائعة لدى الطبقة العاملة يشير الى أن موقف هذه طبقة من السلطة السياسية قد جعلها تستخدم تعبيرات وتراكيب لغوية تعبر عن خضوعها ، خاصة اذا ما كان الأمر متعلقا برجال البوليس وكبار الموظفين • والواقع أن من الصعب قبول وجهة نظر هوجارت اذا ما كان يقصد تأكيد وجود وعى طبقي سياسى • فتضامن الطبقة العاملة لا يعنى — بالضرورة — تنبئها لمنظور طبقي يحدد موقفها من السياسة والمجتمع⁽⁵⁵⁾ • ذلك أن القول بتوافر وعى طبقي لدى العمال يعنى أنهم ملتزمون بوجهة نظر راديكالية أو معارضة تقوم على تغيير بناء المجتمع الرأسمالى لمصلحتهم • ولقد أوضح

(53) Dahrendorf, R., Class and Class Conflict in Industrial Society, London, 1959.

(54) Newton, K., The Sociology of British Communism, London, 1959, p. 160.

(55) Hoggart, R., The Uses of Literacy, London, 1958.

وسترجارد Westergaard أن هناك تناقضا كامنا بين تضامن الطبقة وتضامن المجتمع ، ذلك أن وجود الأخير يؤثر ولاشك على قوة وفعالية الأول (٥٦) . كذلك أوضح وسترجارد كيف أن التفكير القدرى الغيبى يشيع بصفة خاصة لدى الطبقة العاملة في محاولة لتفسير الوضع المتدننى الذى تتخذه داخل البناء الطبقي ، والتكيف مع المجتمع بوجه عام . ولا يتعارض ذلك — بطبيعة الحال — مع الدور الذى تلعبه نقابات العمال ، والذى يهدف عموما الى خدمة مصالح الطبقة العاملة في مواجهة المصالح الرأسمالية . وإذا كانت الحركة النقابية العمالية تمثل تمارضا صريحا للتفكير القدرى أو الغيبى الذى أشار اليه وسترجارد ، فإننا نؤكد حقيقة أخرى هي : أن ممارسة النقابات العمالية لوظائفها داخل المجتمع الرأسمالى تعنى قبولها لمبادئ هذا المجتمع ورغبتها في التكيف معه . وهنا تصبح القضية مجرد الحصول على أكبر كسب ممكن للعمال من خلال عمليات المساومة والتفاوض . لذلك فإن الحركة النقابية في المجتمع الرأسمالى تمثل — بصفة عامة — محاولة تكيفية لحقيقة التفاوت الطبقي (٥٧) . فالمساومات الجماعية التى تقوم بها هذه النقابات لا تتعرض للأسس التى يستند اليها البناء الطبقي ، كما أنها — في حد ذاتها — لا تشكل تهديدا للنظم والمؤسسات التى يستند اليها هذا البناء . لذلك يمكن القول ان الحركة النقابية تعمل على استقرار النظام الرأسمالى الحديث وذلك بالموافقة على القواعد والاجراءات القائمة التى تتولى توزيع الموارد والمصادر . وإذا كانت بعض الدول الرأسمالية قد عبرت في مواقف كثيرة عن حمايتها لنقابات العمال وتقديرها لقادتها ، فإن ذلك يعنى أن استراتيجيه المساومة الجماعية للنقابات لم تعد تشكل خطرا يذكر على امتيازات الطبقة العليا المسيطرة . هذا وقد أبدى لينين Lenin وعيا مبكرا بهذه النقطة حينما قارن بين « الوعى النقابى » و « الوعى الطبقي » ، ذاهبا الى أن الأخير هو

(56) Westergaard, J., «The Withering Away of Class : A Contemporary Myth», in Towards Socialism, London, 1965, pp. 107-108.

(57) Allen, V., Militant Trade Unionism, London, 1966.

القادر على قيادة تحول سياسى واجتماعى حقيقى (٥٨) •

وتدفعنا النقطة الأخيرة الى مناقشة النسق القيمي الراديكالى الذى ينمو ويتبلور من خلال الحزب السياسى الجماهيرى الذى يتبنى مصالح الطبقة الخاضعة • والواقع أن عناصر هذا النسق تشق أهميتها وقوتها من النظرية الماركسية والحركة الاشتراكية بوجه عام • لذلك ليس من الغريب أن يتعارض هذا النسق مع الأسس والنظم التى يستند اليها المجتمع الرأسمالى • واذن فهو يطور وجهة نظر محددة فى النظم الاجتماعى تختلف اختلافا كبيرا عن وجهة النظر التى بسطناها قبل قليل والقائمة على الوعى النقابى • ان النسق القيمي الراديكالى يسمى باستمرار الى توضيح طبيعة التفاوت الطبقي ، ويحاول الكشف عن العلاقة بين المصير الشخصى للانسان والنظام السياسى ككل • ومن أجل ذلك نجده يستخدم عددا من المفاهيم والرموز السياسية حتى لا تتوه الحقائق فى عملية البحث عن السبب والنتيجة • فإذا كان النسق القيمي الخاضع يحدد وعى الانسان بموقعه المحلى المباشر ، وإذا كان النسق القيمي المسيطر يشجع على ظهور وعى ذى طابع قومى ، فإن النسق القيمي الراديكالى يحاول ابراز الوعى الطبقي • ولو تأملنا تاريخ الحركات الاشتراكية الأوروبية ، وجدنا تراثا فكريا هائلا يضم شعارات وتصورات متنوعة تعكس ثقافة سياسية محددة تعبر عن مصالح الطبقة العاملة والأهمية التى تحتلها (٥٩) • والواقع أن هذه الحركات الاشتراكية لا تمثل فقط معارضة جماعية لنظام سياسى معين ، ولكنها تمثل أيضا مصدرا كبيرا للإلهام الفردى • ان ارتباط العامل بالمعتقدات الاشتراكية يمنحه الاحساس بالكرامة الشخصية التى قد لا تمنحها اياه المعتقدات الرأسمالية • فالطبقة المسيطرة تعتبر الانجاز الذى يقدمه العمال البديويون

(58) Lenin, V., «What is to be Done», Collected Works, vol. 1, Part 1, Moscow, 1950.

(59) Glennerster, H., «Democracy and Class», in Lapping, B., and Radice, G., More Power to the People, London, 1968.

ضئلا ، وبالتالي لا يستحق مكانة اجتماعية عالية • أما النسق الاجتماعي الراديكالي فإنه يؤكد أهمية العمل ويمنح العامل مكانة متميزة داخل البناء الطبقي • ومن هنا يمكن القول أن العمال الذين يتبنون القيم الراديكالية لا يملكون فقط وسيلة لتفسير وفهم الوقائع الاجتماعية ، لكنهم مزودون أيضا بكل ما يساعدهم على تحديد هويتهم الاجتماعية • لقد أوضح أوسكار لويس Lewis في دراسة شهيرة له ^(٦٠) أنه حالما تصبح الاشتراكية هي الايديولوجية المسيطرة على المجتمع ، فإنها تمارس تأثيرا ايجابيا على معنويات الطبقة الدنيا • والملاحظ أن لويس قد توصل الى هذه النتيجة بعد دراسته لحى متخلف في كوبا قبل الثورة وبعدها • وفي تحليله للموقف غيما بعد الثورة يقول لويس : « لم يتغير الحى المتخلف بعد الثورة الا تغيرا محددا • ومع أن الفقر قد ظل قائما ، الا أن الاحساس باليأس والسلبية قد ضعف الى حد بعيد • ولقد عبر سكان الحى عن ثقتهم الشديدة في قادتهم ، كما عبروا عن أملهم الكبير في تحقيق مستقبل أفضل • والملاحظ أن الحى قد شهد ظواهر جديدة لم تكن موجودة من قبل • فاجتماعات اللجان السياسية والتعليمية والثقافية لا تنقطع ، وبدا أن احساسا جديدا بالقوة والأهمية قد بدأ يمتلك الناس ، كما تدعم يقينهم بأن الطبقة الدنيا هي أمل الانسانية » ^(٦١) •

لكن هذا الموقف يختلف اختلافا شديدا في المجتمعات الغربية الرأسمالية • اذ يصعب القول بأن الطبقة الدنيا تتمثل تماما بالقيم الراديكالية التي تعبر عن مصالحها • ففي الولايات المتحدة — مثلا — لا نجد حزبا قويا يعبر عن الطبقة العاملة ، مما أدى الى اضعاف التفسيرات الطبقيّة للفتاوت الاجتماعيّة • أما في فرنسا وايطاليا فإننا نجد وعيا طبقيّا سياسيا بسبب حيوية أحزاب الطبقة العاملة وقدرتها على تبني مذاهب سياسية راديكالية • وفي بعض الدول الأوروبية الأخرى التي تسيطر عليها « الديموقراطية الاشتراكية » نجد ميلا قويا لتفريخ الحركة العمالية من

(60) Lewis. O., A Study of Slum Culture, New York, 1968.

(61) Ibid, p. 14.

مضمونها الراديكالى deradicalization • وفى كل الأحوال نجد أن الأحزاب العمالية فى معظم الدول الأوروبية الغربية تمثل مصدرا فكريا هاما للطبقة العاملة من حيث أنها تزودها بتصورات سياسية متطورة من شأنها الاسهام فى تحديد موقعها داخل البناء الاجتماعى (٦٣) • ومع ذلك فإن الأمر قد يبدو أكثر تعقيدا إذا ما ناقشنا مدى تمثيل قيادة الأحزاب العمالية لقاعدتها العريضة ، ثم قدرة النظام السياسى على استقطاب هذه القيادة • ومع تسليمنا بإمكانية حدوث ذلك غلاتزال الأحزاب الجماهيرية الراديكالية تزود أعضائها بأفكار ومفاهيم تختلف عن تلك التى تروج لها القيادة السياسية • فالحزب فى نظر العمال لايزال يمثل الموجه السياسى الذى يمنح الواقع الاجتماعى معنى معينا • ونظرا لافتقاد العمال للمعرفة الضرورية التى تساعدهم على فهم هذا الواقع ، فإن الحزب يكتسب مكانة وأهمية خاصة من هذه الزاوية • وإذا كان بعض الدارسين قد أوضحوا مدى تخطى الأحزاب الاشتراكية عن القيم الراديكالية فى بعض الدول الأوروبية الغربية ، فإن ذلك لا يعنى أن هذه القيم قد فقدت مكانتها داخل الثقافة السياسية • ولسوف تستمر هذه القيم فى تأثيرها على الجماعات المختلفة وعلى الأخص المثقفين • لكن النقطة الحاسمة هنا تتمثل فى العلاقة بين المثقفين والطبقة الدنيا • فمن الحقائق التاريخية المألوفة أن الاشتراكية — كمعتقد سياسى — قد ظهرت وتبلورت بفضل جهود المثقفين الغربيين الذين ارتبطوا بمصالح العمال الصناعيين • ولقد عبر كاوتسكى Kautsky عن ذلك بوضوح حين قال : « ان التقدم العلمى لم يكن من صنع البروليتاريا ، بل من صنع المثقفين البرجوازيين • لقد طور هؤلاء المثقفون الاشتراكية الحديثة ثم احتكوا وتواصلوا مع أكثر العمال تطورا ، أولئك الذين دخلوا بدورهم فى كفاح طبقي حينما أتاحت الظروف الموضوعية ذلك • وهكذا نجد الوعى الاشتراكى قد دخل « قاموس النضال الطبقي العمالى من الخارج ، ولم يظهر من خلال البروليتاريا بطريقة تلقائية » (٦٣) •

(62) Crosland, C., The Future of Socialism, London, 1955.

(63) Lenin, V., Collected Works, op. cit. p. 243.

وإذا ما واصل المثقفون تدعيم القيم الراديكالية ، فمن المحتمل أن تظهر عملية التبعئة السياسية التي أشار إليها كاوتسكى . لكن المشكلة التي تبدو هامة هي أن تأثير المثقفين على العمال لا يتحقق على نحو فعال ما لم تظهر مؤسسات وتنظيمات قوية تربط بينهما . فمن خلال الأحزاب استطاع المثقفون الراديكاليون في أوروبا الغربية خلال القرن التاسع عشر نشر أفكارهم الاشتراكية وممارسة تأثير فكري هام على الطبقة العاملة . ومن المشكوك فيه الآن أن يتمكن هؤلاء المثقفون من أداء هذا الدور بنجاح . وإذا كان بعض المثقفين قد حققوا بعض النجاح في إطار الأحزاب العمالية القائمة ، فإن ذلك يمثل حالات خاصة . ومن العوامل الهامة التي أدت الى ظهور هذا الموقف افتقار الأحزاب العمالية لطابعها الراديكالي ، مما عزل المثقفين عنها كما يبدو ذلك بوضوح بالنسبة لقادة اليسار الجديد في أوروبا الغربية . وقد يحاول بعض المثقفين اقامة علاقات مستقلة مع العمال ، لكنها غالبا ما تكون علاقات هشة قصيرة الأمد . ويجب أن يكون واضحا أن افتقار الأحزاب العمالية لطابعها الراديكالي ليس مرادفا تماما لقبولها التام للتفاوت الطبقي القائم . إذ لا يزال الخلاف قائما بين الطبقة المسيطرة والطبقة الخاضعة حول طبيعة البناء الطبقي في أكثر الدول الرأسمالية تقدما ورخاء .

(٥)

وتظل الايديولوجية السياسية هي العامل الحاسم في تحديد طبيعة البناء الطبقي في أى مجتمع من المجتمعات . غفى كل المجتمعات الصناعية الرأسمالية نجد حركات سياسية تسعى الى احداث تغييرات بنائية لصحة الطبقة العاملة . فباستثناء الولايات المتحدة أدت حركة التصنيع الى ظهور أحزاب اشتراكية أو شيوعية تهدف الى تغيير موازين القوى سواء عن طريق أساليب ثورية أو اجراءات دستورية^(٦٤) . وبرغم ذلك فإن تاريخ الأحزاب الاشتراكية الأوروبية ما هو الا احياء ضعيف لهذه الأهداف الراديكالية المبكرة . يؤكد

(64) Hobsbawn, E., Industry and Empire, Weidenfeld and Nicolson, Penguin, 1969.

المبكرة • يؤكد ذلك التغييرات الدستورية التي طرأت على أحزاب الطبقة العاملة ، وتخليها عن الأساليب الثورية ، ثم تبنيها لسياسة الإصلاح التدريجي التي تتبناها في بعض الأحيان أحزاب الوسط • ان ضعف الطابع الراديكالي في الدول الغربية الرأسمالية يجب ألا يدفعنا الى القول بأن الاختلافات الايديولوجية حول مسألة التفاوت الطبقي لم تعد قائمة بين الأحزاب الاشتراكية والأحزاب البرجوازية • فالأحزاب الأولى (الاشتراكية) لاتزال تحصل على تدعيم قوى من جانب الطبقة العاملة ، كما أنها لاتزال ملتزمة بتحسين الظروف المادية والاجتماعية لهذه الطبقة • ان انكار هذه الحقيقة يعني — ببساطة — قبولنا لفكرة اختفاء التوترات والصراعات الاجتماعية بحيث لا تنال قضية التفاوت الاجتماعي ما تستحقه من الاهتمام والتعبير عنها من خلال المؤسسات السياسية • وربما كان السؤال الهام الذي يطرح نفسه علينا هو : الى أى مدى تمثل الايديولوجية الاشتراكية تحدياً للبناء الطبقي الذي تفرضه الرأسمالية ؟ ان الاجابة على هذا السؤال تعيننا على فهم أفضل لطبيعة العلاقة المركبة بين « الديمقراطية الاشتراكية » الأوروبية من ناحية ، والتفاوت الطبقي من ناحية أخرى (٦٥) •

ان من الحقائق الواضحة أن الايديولوجية الاشتراكية تفرض نفسها على المجتمعات الرأسمالية حينما تتمكن أحزاب الطبقة العاملة من الحصول على السلطة السياسية • ذلك أن الحكومات المركزية الحديثة لديها القدرة على أحداث تغييرات أساسية في البناء الطبقي • ومن ثم تستطيع الحكومة من خلال الممثلين السياسيين للطبقة العاملة اجراء تعديلات على المزايا الاجتماعية والمادية بحيث تجعل توزيعها على أسس أكثر عدلاً ، خاصة اذا ما سيطر هؤلاء الممثلون السياسيون سيطرة كاملة على سياسة الدولة • والواقع أن هذه النقطة تعكس لنا نظرية الانتخابات في المجتمعات الغربية ، وأعنى بها على وجه التحديد نظرية « الصراع الطبقي الديمقراطي » • ومعنى

(65) Lipset, S. «The Changing Class Structure and Contemporary European Politics», Daedalus, 1964, p. 279.

ذلك أن البناء الطبقي يصبح أحد القضايا الهامة التي تتناولها المؤسسات والتظيمات السياسية . فالحكومة السمالية قد تتخذ بعض الاجراءات التي من شأنها تحسين ظروف الطبقة الدنيا ، بينما قد تحجم الحكومة المحافظة أو « الرجعية » عن اتخاذ مثل هذه الاجراءات . وبرغم وضوح هذه الحقيقة ، إلا أننا نجد وجهة نظر أخرى تؤكد أن الاحتياجات أو المتطلبات التي يفرضها النظام التكنولوجي الحديث تؤدي الى ظهور نمط معين من البناء الاجتماعي بغض النظر عن الفلسفة السياسية التي تتبناها الحكومة ^(٦٦) . ويدعم بعض العلماء وجهة النظر هذه بقضية أخرى هي : أن البناء الطبقي يؤدي وظائف هامة من بينها دفع الأفراد نحو الالتحاق بالأوضاع الاجتماعية المختلفة بطريقة على درجة عالية من الفاعلية ^(٦٧) . وبذلك يصبح الموقف السياسي للحكومة بعيدا — الى حد ما — عن موضوع البناء الطبقي . ولقد وجه بعض الماركسيين انتقادات عديدة للديمقراطية الاشتراكية كما تمارس في المجتمعات الغربية . ذلك أن الحكومات العمالية لا تستطيع أن تحدث تغييرات جذرية لمصلحة الطبقة العاملة بسبب عجزها عن مواجهة الطبقة البرجوازية . لكن الديمقراطيين الاشتراكيين يردون على ذلك بأن الحكومات العمالية قد اعتمدت بالفعل تشريعات اجتماعية لمصلحة الطبقة العاملة في مجالات الضرائب والتعليم والاسكان والصحة والعمالة ، مما أدى الى نهوض حقيقي في الوضع الاجتماعي لهذه الطبقة ^(٦٨) .

وازاء الجدل السياسي المحتد حول هذه القضايا ، يمكننا مقارنة البناء الطبقي في المجتمعات الأوروبية ذات الحكومات المحافظة بالبناء الطبقي في المجتمعات الأوروبية ذات الحكومات العمالية . ومن الحقائق السياسية الهامة

(66) Kerr, C. et al, *Industrialism and Industrial Man*, London, 1962.

(67) Davis, K. Moore, W., «Some Principles of Stratification», in Bendix, R. Lipset, S. *Class, Status and Power*. Routledge and Kegan Paul, 1967, pp. 47-52.

(68) Glennerster, H., «Democracy and Class», in Lapping, B. and Radice, G., *More Power to the People*, London, 1968.

أن الأحزاب العمالية أو الديمقراطية الاشتراكية قد أخذت دور المعارضة الرئيسية في البرلمانات الغربية • وهذا يعنى أن عدد حكومات اليمين والوسط كان أكبر من عدد حكومات اليسار خلال هذا القرن • والاستثناء الوحيد لذلك يتمثل في الدول الاسكندنافية وبدرجة أقل بريطانيا • فالحزب الديمقراطي الاشتراكي في السويد ظل يحتكر السلطة السياسية ابتداء من أوائل ثلاثينيات القرن العشرين ، كما أن حزب العمال النرويجي ظل يحكم البلاد خلال العقود الثلاثة الماضية دون انقطاع تقريباً • وفي الدانمرك يعد الحزب الديمقراطي الاشتراكي أكبر الأحزاب في هذه الدولة منذ سنة ١٩٢٤ حينما شكل الحكومة لأول مرة • ومع أن حزب العمال البريطاني لا يماثل الأحزاب السابقة في قدرتها على الاستمرار في الحكم ، إلا أنه قد حكم البلاد لفترة أطول من أية فترة أخرى تولى فيها الحكم أى حزب عمالي أوربي آخر • وإذا ما أردنا التعرف على العلاقة بين التفاوت الطبقي والايديولوجية الاشتراكية ، يمكننا أن نقارن هنا الدول الاسكندنافية وبريطانيا ببقية الدول الأوروبية الغربية • وقد تظهر هنا مشكلة قليلة الأهمية وهى أن الاشتراكيين في بعض الدول الأوروبية قد اشتركوا في بعض الحكومات الائتلافية التى سيطر عليها المحافظون ، لكننا يمكن أن نتوقع في مثل هذا الموقف ضغوطاً سياسية عديدة يمارسها المحافظون على الاشتراكيين • ولقد أوضح رالف ميلباند Miliband هذا الموقف بقوله : « أن الوزراء الديمقراطيين الاشتراكيين قد يستطيعون — بالفعل — تحقيق بعض الانجازات الضئيلة داخل حكومات المحافظين ، لكنهم في نهاية الأمر يقعون في فخ الدفاع عن النظام القائم ومحاولة تبريره » ^(٦٩) • وأياً كان الأمر فإن حسم هذه القضايا يتطلب منا عقد مقارنات أولية بين الدول الأوروبية الديمقراطية الاشتراكية (والى تمثلها الدول الاسكندنافية وبريطانيا) وبقية الدول الأوروبية • ان ذلك يعيننا على فهم أدق لعلاقة البناء الطبقي بالنظام السياسى •

(69) Miliband, R., The State in Capitalist Society, London, 1969, p. 98.

ولعل أول ما يمكن أن يقال في هذا المجال أن الحركة العمالية في المجتمعات الغربية الصناعية قد سعت على الدوام الى تحقيق نوع من العدالة في توزيع الدخل عن طريق فرض نظام ضريبي تصاعدي ، وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية التي تقدم للطبقة الدنيا . ففي بريطانيا اعتبر البعض أن من أهم انجازات الحكومات العمالية بعد الحرب العالمية الثانية ادخالها لنظام الخدمات الاجتماعية والاقتصادية على مستوى قومي . كذلك نجد الديمقراطيين الاشتراكيين في البلاد الاسكندنافية يطبقون نماذج متطورة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والضمان الاجتماعي . ولقد دفع ذلك بعض الدارسين الى اعتبار فكرة « دولة الرفاهية » نموذجا متكاملًا لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية ، خاصة اذا ما صاحب ذلك نوع من اعادة توزيع الدخل عن طريق فرض أنواع مختلفة من الضرائب . تلك هي الأهداف العامة التي تسعى الى تحقيقها الحكومات الاشتراكية في المجتمعات الرأسمالية . ومن الطبيعي أن يثير ذلك نقطة أخرى تتعلق بمدى نجاح هذه الحكومات في القضاء على التفاوت الطبقي الواسع . فبعض الدارسين يذهبون الى أن النظام الرأسمالي — بحكم طبيعته — يتجه نحو تعميق التفاوت الطبقي ، وأنه برغم حرص الحكومات الاشتراكية على الحد من هذا التفاوت ، إلا أنه ما يلبث أن يعود الى الظهور في أشكال جديدة . غير ان بعضا آخر من الدارسين يؤكدون أن القرارات التي تتخذها الحكومات تؤثر تأثيرا فعالا على عملية توزيع الدخل . وللتدليل على ذلك يستشهدون بعملية تدوير الفوارق بين الدخل التي قامت بها الحكومات العمالية في بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية ، على الرغم من الاحتجاجات العديدة التي أبدتها الطبقة الوسطى ^(٧٠) . والواقع أن هذه القضايا قد أثارها جدلا حادا في بريطانيا منذ مطلع خمسينيات هذا القرن . فليد أوضح Titmuss في مؤلف شهير له أن هناك مبالغة في الدور الذي تلعبه

(70) Saville, J., «Labor and Income Redistribution», Miliband, R. and Saville, J., Socialist Register, 1965, London, p. 151.

الضرائب على الدخل في تحقيق العدالة الاجتماعية ^(٧١) . وفي مقابل ذلك نحد وجهة نظر أخرى تؤكد أنه قد تحقق بالفعل قدر ملحوظ من تذويب الفوارق بين الدخل ، وان كان يصعب ادراكه في بعض الأحيان ^(٧٢) . والنقطة التي تستحق المناقشة هنا هي : ما اذا كان ذلك قد تحقق نتيجة للسياسات التي انتهجتها الحكومات الاشتراكية أم أنه قد تحقق نتيجة لعوامل لا علاقة لها بالايديولوجية السياسية ! . اذ أن هناك وجهة نظر شائعة تؤكد أن الميل نحو تذويب الفوارق بين الدخل قد أصبح أحد السمات الهامة المميزة للمجتمعات الصناعية المتقدمة ، وأن هناك عوامل اجتماعية واقتصادية عديدة تسهم في هذا المجال لعل أهمها : اتساع نطاق التعليم والمهارات بين القطاعات العريضة من السكان ، وانخفاض نسبة الدخل الذي يتحقق من الملكية اذا ما قورنت بنسبة الدخل الذي يتحقق من المهنة ^(٧٣) . ومن ذلك يبدو واضحا أن زيادة نصيب العمال من الدخل القومي قد لا يكون نتيجة مباشرة لعملية تذويب الفوارق بين الدخل الفردية بقدر ما يكون أحد النتائج الهامة لاتساع البناء المهني .

ولتوضيح ما سبق يمكن القول ان الضغوط من أجل تذويب الفوارق بين الدخل الفردية في المجتمعات الصناعية الغربية لم يكن نتيجة لسيطرة فلسفة سياسة قائمة على المساواة ، بقدر ما كان نتيجة لاتجاهات صناعية واجتماعية بعيدة المدى . ولقد أيد هذه النقطة عدد كبير من العلماء الاجتماعيين ، حتى أنهم ذهبوا الى أن هناك علاقة حتمية بين تقدم التصنيع وزيادة المساواة في الدخل . لكن هناك بيانات احصائية حديثة تلقي الشكوك حول هذه العلاقة . من ذلك أن مدى تباين الدخل يختلف بين

(71) Titmuss, R., *Income Distribution and Social Change*, London, 1962.

(72) Lipset, S., «The Changing Class Structure and Contemporary European Politics», op. cit. p. 283.

(73) Feinstein, W., «Income Distribution in the U. K.», in Marchal, J. Ducros, B., *The Distribution of National Income*, 1963.

الدول الصناعية اختلافا واضحا ، بحيث يصعب القول ان التصنيع يؤدي بالضرورة الى ظهور شكل محدد للتباين الطبقي . كما أن تذويب الفوارق الطبقيّة لا يرتبط ارتباطا واضحا بالايديولوجية السياسية للحزب الحاكم ، مما يوضح لنا سبب زيادة الفوارق الطبقيّة في بريطانيا والسويد خلال الستينيات من هذا القرن . وهناك دلائل متزايدة تؤكد أن العقد التالي على الحرب العالمية الثانية قد شهد اتجاها ملحوظا نحو إعادة توزيع الدخل في معظم الأقطار الأوروبية الغربية ، وإن كانت الفترة اللاحقة على ذلك قد شهدت اتجاها معاكسا برغم ظهور حكومات عمالية في معظم هذه الأقطار ^(٧٤) ، مما يوحي بالقول بأن تحقيق التوازن الطبقي في أوروبا الغربية كان أحد النتائج المباشرة لظروف الفترة التالية على الحرب العالمية الثانية .

ويدفعنا ذلك الى اثاره قضية أخرى تتعلق بقدرة الأحزاب العمالية أو الاشتراكية في المجتمعات الغربية على إحداث تغييرات هامة في نظام الدخل لصالح الطبقة الدنيا ^(٧٥) . فبعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على الحكم الاشتراكي في السويد ، نجد أن الفوارق بين دخول الطبقة العاملة والطبقة الوسطى لم تقل عن نظيراتها في الدول الغربية الأخرى التي تحكمها حكومات برجوازية . وربما اختلف هذا الموقف في النرويج الى حد ما . فلقد تركت « الديموقراطية الاشتراكية » بصمات قوية على نظام الأجور والمكافآت . أما في بريطانيا فلقد ارتبطت الحكومة العمالية في سنة ١٩٤٥ باتجاهات سياسية قائمة على تحقيق قدر من المساواة الاجتماعية والرفاهية لذوى الدخل الدنيا ، وهي اتجاهات كانت سائدة في معظم الدول الأوروبية الغربية خلال فترة إعادة البناء التي أعقبت الحرب العالمية الثانية . لكن عودة حزب العمال البريطاني الى السلطة خلال الستينيات قد ارتبط باتجاهات معاكسة ، مما يوحي بأن الحكومات

(74) Bruce, M., The Coming of the Welfare State, London, 1965.

(75) Marchal, J. and Ducros, B., (eds), The Distribution of National Income, London, 1963.

الاشتراكية في المجتمعات الرأسمالية لا تستطيع أن تحقق للعمال الشيء الكثير الذى لا تستطيع أن تحققه الحكومات البرجوازية ، وان تقارب الدخول لم يكن نتيجة للايديولوجية السياسية بقدر ما كان نتيجة لتحول اقتصادى واجتماعى بعيد المدى . ومع ذلك فيبدو أن الفارق الوحيد بين الدول الغربية ذات التقاليد « الاشتراكية » والدول الغربية ذات التقاليد « البرجوازية » يتمثل أساسا فى الانفتاح النسبى فى البناء الطبقي . فالديموقراطيون الاشتراكيون يبدون استعدادا أكبر لتوسيع فرص الالتحاق بالأوضاع الاجتماعية الهامة ، بينما لا يبدون مثل هذا الاستعداد اذا ما تعلق الأمر بتحقيق المساواة فى الدخول بالنسبة للأوضاع المختلفة . ويمكننا أن نعتبر الاصلاحات التعليمية فى بريطانيا خطوة فى هذا السبيل ، وهى الاصلاحات التى لقيت معارضة من جانب الجماعات ذات الامتيازات الموروثة بسبب تعرض موقفها للخطر نتيجة لصعود بعض أفراد الطبقة الدنيا الى الأوضاع القيادية .

والملاحظ أن الاجراءات التى اتخذتها الحكومات الديموقراطية الاشتراكية فى الدول الغربية لتقريب الفوارق الطبقيّة كانت تتم فى اطار الخدمات الاجتماعية وفكرة « دولة ارفاهية » . وعلى الرغم من أن قضية « الرفاهية » تعد أحد عناصر الاشتراكية الأوروبية ، إلا أنها (أى الرفاهية) تتم فى اطار نظام اجتماعى وأخلاقي قائم . ولقد أوضح بعض الدارسين أن تحقيق الرفاهية فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة يتم على أسس بعيدة تماما عن مبدأ المساواة . فحصول الطبقة الدنيا على بعض المكاسب والمزايا قد يكون بهدف اضعاف الحركة الراديكالية أو الثورية . ومن هذه الزاوية فإن التكاليف التى قد تدفعها الطبقة العليا لتحقيق ذلك تكون أقل بكثير من خطر الصراعات الطبقيّة ^(٧٦) . كذلك يمكن القول ان الطبقة العليا قد ترحب بتحسين أحوال الطبقة الدنيا لأن ذلك يؤدى الى الكفاية والفعالية . فالعمال الذين يتمتعون بصحة جيدة ، ومسكن ملائم ،

(76) Bruce, M., The Coming of Welfare State, op. cit.

وتعليم مناسب ، قد يكونون أكثر إنتاجا من العمال الذين لا يتمتعون بهذه المزايا ^(٧٧) . وعلى ذلك فإن المكاسب التي تحققها الطبقة العليا نتيجة لذلك تفوق ما تسهم به في تحقيق الرفاهية للطبقة الدنيا . ويقال أيضا أن الانفاق على الخدمات الاجتماعية لا يعنى — بالضرورة — أن الطبقة الدنيا تحقق أفضل افادة منها . فلو دققنا النظر لاحظنا أن محاولة إعادة توزيع الدخل لا تتخذ شكلا رأسيا بقدر ما تتخذ شكلا « أفقيا » . فغالبا ما يخصص جزء من الضرائب التي يدفعها الأعمى أو المتزوج ذو الأسرة الصغيرة الحجم لمساعدة المريض والمسن وذى العائلة الكبيرة الحجم . ولنا أن نستنتج من ذلك أن توزيع الدخل قد لا يتخذ فقط شكلا طبقياً رأسياً ، ولكنه يتخذ أيضا شكلا طبقياً أفقياً . يضاف الى ذلك أن الاستفادة من الخدمات الاجتماعية تتأثر ببعض العوامل الطبقية . فإذا كان متوسط العمر عند كبار الموظفين — كما تشير الى ذلك دراسات عديدة — أعلى من متوسط العمر عند الطبقة العاملة ، فلنا أن نتوقع استفادة الأولين من معاشات التقاعد بدرجة أكبر من الآخرين . ويتسق ذلك كله مع اتجاه عام آخر هو قدرة أفراد الطبقة العليا على الاستفادة — بطرق مختلفة — من المزايا والتسهيلات المتاحة بفضل اتصالاتها الشخصية ، وتمكنها من استيعاب البدائل المعقدة . وإذا ما أخذنا كل هذه الحقائق في الاعتبار ، أمكن القول ان الالتزام بتحقيق « دولة الرفاهية » لم يكن نتيجة لدافع سياسى أو اجتماعى واحد . انه نتيجة لدوافع وعوامل عديدة من بينها الاستخدام الأفضل للقوة البشرية ، والقناعة بنمط معين من توزيع الدخل ، وطبيعة المزايا الاجتماعية التى تحصل عليها الطبقة الوسطى ، فضلا عن مدى التعاطف السياسى والاجتماعى مع الطبقة الدنيا .

(77) Cutright, M., *Income Redistribution : A Cross National Analysis*, Social Forces, December, 1967.

(٦)

هذا وقد استرعت الاتجاهات المحافظة التي طرأت على الأحزاب الاشتراكية الغربية أنظار بعض الدارسين ، وبدا أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على أوضاع الطبقة العاملة هي السبب الرئيسى في ظهور هذه الاتجاهات المحافظة . وتذهب بعض التحليلات السياسية الى أن تغير اتجاهات الأحزاب نحو قضية التفاوت الطبقي عقب الحرب العالمية الثانية كان أحد النتائج المباشرة للتحسن العام الذى طرأ على الظروف المادية للطبقة العاملة . وتستند هذه التحليلات الى فرض أساسى هو : أن الظروف المادية والاجتماعية السيئة للعمل هي التي تدفعهم نحو الراديكالية ، بينما قد يؤدي الاحساس بالأمان الاقتصادي الى زيادة الاهتمام بالأمور الخاصة والابتعاد عن القضايا العامة . وتستطرد هذه التحليلات موضحة هذا الموقف بوجهة نظر أخرى هي : أن أحزاب الطبقة العاملة يجب أن تحدد برامجها وفلسفاتها على نحو يعكس الاتجاهات السياسية والاجتماعية المتغيرة للعمال . بعبارة أخرى فإن افتقاد هذه الأحزاب للروح الراديكالية ما هو الا استجابة لضغوط صادرة من أدنى (٧٨) . وخلال خمسينيات هذا القرن أثارت مناقشات مستفيضة حول موقف أحزاب الطبقة العاملة في أوروبا الغربية ، خاصة بعد الهزائم العديدة التي منيت بها في الانتخابات العامة ، مما دعا بعض الباحثين الى القول بأن وجود الأحزاب الاشتراكية لم يعد ضرورة في مجتمع يستند الى الوفرة الاقتصادية والاستهلاك الوفير ، وأن العمال قد أصبحوا أقل حماسا وتمسكا بالطبقة العاملة بسبب تطلعاتهم الطبقيّة (٧٩) .

والواقع أن هذه التحليلات السياسية تفتقر الى قدر كبير من الصدق . اذ يصعب القول بأن تغير الاتجاهات الاجتماعية والسياسية

(78) Abrams, M., and Rose, R., Must Labour Lose? London 1960. p. 100.

(79) Converse, P., «The Nature of Belief Systems in Mass Republics», in Apter, P., (ed.), Ideology and Discontent, Glencoe, 1964.

للعمال في مجتمع صناعي متقدم هو السبب الرئيسي في افتقار الأحزاب العمالية لطابعها الراديكالي . فإذا كان صحيحا أن زيادة الرخاء الاقتصادي تؤدي الى ظهور اتجاه سياسي محافظ ، فمن المتوقع إذن أن يكون أكثر العمال رخاء هم أبعد العمال عن تأييد الأحزاب الاشتراكية . بيد أن الدراسات الواقعية لا تدعم هذا الافتراض . إذ أوضحت أن تصويت العمال لصالح أحزاب اليسار لم يقل بزيادة دخولهم ، بل أن العمال الذين يتمتعون بمزايا مادية واجتماعية هائلة كانوا يبدون تأييدا أعلى من المتوسط للأحزاب الاشتراكية ^(٨٠) . ومن الأمور التي يسهل ملاحظتها أن هناك استقرارا كبيرا في تدعيم الطبقة العاملة الأوروبية للأحزاب اليسارية . ولقد أوضح ليبست Lipset هذه النقطة بقوله : « أن نظرة عابرة للتاريخ السياسي الأوربي تشير الى أنه لم يحدث قط أن اختفى حزب يساري نتيجة لافتقاده للأصوات الانتخابية العمالية الضرورية ^(٨١) » . ومن الطبيعي أن يدفعا ذلك الى الشك في قضية فقدان الأحزاب الاشتراكية الأوروبية لطابعها الراديكالي ، خاصة إذا ما أخذنا استقرار وثبات التأييد العمالي لها كمؤشر على حيويتها . كما أن ولاء العمال للحزب يعني أن قيادته السياسية تستطيع تعديل بعض الأفكار السياسية حتى يتمكن الحزب من أداء مهامه بفعالية أكبر . والشئ المتوقع بعد ذلك أن الأعضاء يميلون الى الاهتمام بالمبادئ السياسية للحزب كما يعرضها القيادة أكثر مما يميلون الى معارضتها . ومن ذلك يبدو واضحا أن موقف الأحزاب الاشتراكية الغربية يتحدد في ضوء عوامل عديدة أقواها علاقة القيادة بالأعضاء .

وربما كان روبرت ميشيلز Michels من أشد العلماء الاجتماعيين اهتماما بهذه القضايا . فهو يذهب في مؤلفه « الأحزاب السياسية » ^(٨٢)

(80) Goldthorpe, J. et al. *The Affluent Worker : Political Attitudes and Behaviour*, Cambridge, 1968.

(81) Lipset, S., «The Changing Class Structure and Contemporary European Politics», op. cit. p. 280.

(82) Michels, R., *Political Parties*, New York, 1962.

الى أن الأحزاب تفقد طابعها الراديكالى بسبب النمو البيروقراطى .
فحينما تحقق الحركات الاشتراكية نجاحا فى جذب المؤيدين والأعضاء ،
ما تلبث أن تخضع لسيطرة الموظفين المتفرغين ، أى البيروقراطيين الذين
يهتمون بانجاز الأعمال الادارية أكثر من اهتمامهم بالتحول الراديكالى
للمجتمع . كذلك يوضح ميشيلز أن الأحزاب الاشتراكية الأوروبية قد
حققت ثروات ضخمة مكنتها من ممارسة نشاطات تجارية واسعة . ونتيجة
لذلك تسيطر على قادة هذه الأحزاب نظرة سياسية محافظة نحو قضايا
التغير الاجتماعى . والملاحظ أن ميشيلز قد تأثر فى تحليله بما حدث فى
بعض الأحزاب العمالية الأوروبية ، حينما أشار الى اختفاء الروح
الراديكالية بين قادتها ، وتبنى العمال المتفرغين سياسيا لأسلوب حياة
الطبقة الوسطى . وهو يقصد بذلك سيطرة عملية التبرجس *embourgeoisement*
على موظفى وقادة الأحزاب الاشتراكية على السواء . ومع ذلك فلقد
أوضح ميشيلز فى موضع آخر أن القادة الاشتراكيين الذين يأتون من
الطبقة الوسطى يكونون أكثر تمسكا براديكاليتهم من قرائهم الذين يأتون
من الطبقة العاملة ، لأن الأولين لم يحصلوا على أوضاعهم نتيجة لحراك
اجتماعى صاعد ، ولأنهم — كقادة راديكاليين — قد قطعوا صلتهم
بالطبقة الوسطى وارتبطوا سياسيا وايدولوجيا بالطبقة العاملة .

ومن العسير التسليم تماما بأن اختفاء الروح الراديكالية من الأحزاب
العملية كان نتيجة مباشرة لتبرجس قادتها . صحيح أن هناك تغيرات
ملحوظة طرأت على الأصول الطبقيّة لقادة الأحزاب الاشتراكية الأوروبية
(بمعنى أن نسبة كبيرة منهم تأتى من الطبقة الوسطى) ، الا أننا لا نستطيع
اعتبار ذلك سببا لضعف الروح الراديكالية . ومن الشواهد الملموسة التى
تؤكد ذلك أن القادة الاشتراكيين ذوى الأصول الطبقيّة الوسطى هم الذين
أسهموا اسهاما كبيرا فى دفع الحركة العمالية نحو الالتزام بمبادئ وقيم من
شأنها تدعيم وضع البروليتاريا داخل البناء الاجتماعى ^(٨٣) . ومن هذه

(83) Glennerster, H., «Democracy and Class», in Lapping B. and Radice G., More Power to the People. op. cit.

الناحية يمكننا اعتبار تحليل ميشيلز ملائما تماما لتفسير ظروف الحركة الاشتراكية في بداية ظروفها ، حينما كانت تمثل تهديدا قويا ومباشرا للبرجوازية . ولاشك أن ميشيلز قد أصاب حين قال : « اذا ما غيرنا تربة الأرض ، فاننا نضمن بذلك تغيير نوع المحصول » ^(٨٤) . وتبدو هذه العبارة حاسمة للغاية لفهم ضعف الروح الراديكالية التي طرأت على بعض أحزاب الطبقة العاملة الأوربية . فمنذ البداية أوضح ميشيلز أن تبرجز قادة البروليتاريا وبيروقراطية الجهاز الإداري للحزب ظرفان أوليان كافيان لظهور استرخاء سياسي . وفي مرحلة لاحقة يتحول الحزب من مجرد حركة ثورية الى حركة تسمى الى تحقيق الإصلاح الراديكالي من خلال البرلمان . وما أن يقبل الحزب العمالي الدخول في قواعد « اللعبة » البرلمانية حتى يتعرض لمرحلة ضعف أخرى تتمثل في سيطرة قادة الطبقة الوسطى عليه . وهكذا يبدأ الحزب في افتقاد خواصه الثورية بزيادة وسيطرة القادة البرجوازيين عليه ^(٨٥) .

وهناك صعوبات فعلية تواجه الأحزاب العمالية وتعوقها في بعض الأحيان عن تحقيق انتصارات حاسمة في الانتخابات السياسية . فهناك انتماءات دينية معينة لا تتسق تماما مع ارتباط وتوحد العمال مع أهداف الحركة العمالية . وازاء هذه الصعوبة لجأت بعض هذه الأحزاب الى استقطاب صفار الموظفين ، برغم ما أدى اليه ذلك من مشكلات ايديولوجية أثارها الماركسيون داخل هذه الأحزاب ^(٨٦) . فالذين دافعوا عن انضمام صفار الموظفين الى الأحزاب العمالية استندوا الى نقطة أساسية هي ؛ أنهم يشغلون نفس الوضع الطبقي الذي يشغله العمال ، وأن هذه الجماعة (صفار الموظفين) تزداد عددا وكثافة ، وبالتالي يصعب تجاهلها . بيد أن جهود الأحزاب السياسية العمالية في استقطاب صفار الموظفين كان لها نتيجة أولية هي ضعف الروح الراديكالية لهذه الأحزاب . فالوظفون

(84) Michels, R., *Political Parties*, op. cit., p. 298.

(85) Ibid., p. 351.

(86) Lipset, S., «The Changing Class Structure and Contemporary European Politics», op. cit.

لايزالون يعتبرون أن مصالحهم مختلفة عن مصالح العمال • ويترتب على ذلك أن تأييد الأولين للحزب العمالي ينبع من تصور مختلف للمساواة عن تأييد الآخرين له • فالموظف يميل الى قبول ايدولوجية تعبر عن تكافؤ الفرص وتحدد المكافأة على أساس الجدارة ، بينما لا يميل الى قبول ايدولوجية تطلب بالمساواة الكاملة في المكافآت ومساواة المهن اليدوية بالمهن غير اليدوية • وعلى أية حال فلقد تعرضت أحزاب الطبقة العاملة لضغوط عديدة من بينها استقطاب صغار الموظفين • لكننا لا نستطيع القول ان هذه الضغوط قد أسهمت بشكل مباشر في تغيير جوهر المبادئ السياسية التي تبنتها هذه الأحزاب • ويبدو أن ضعف الروح الراديكالية الذي طرأ على بعض الأحزاب العمالية لم يكن نتيجة لتبرجز قاداتها بقدر ما هو نتيجة للتحويلات التي طرأت على البناء الطبقي في المجتمعات الغربية • وربما ساعدتنا هذه النقطة على فهم أفضل لوجهة نظر ميشيلز • فخلال الفترة التي كان يكتب فيها مؤلفه الشهير « الأحزاب السياسية » ، لم يتمكن حزب أوربي اشتراكي واحد من الوصول الى السلطة • أما الآن فلا نجد حزبا اشتراكيا واحدا لم يحصل على السلطة مرة على الأقل سواء بشكل مستقل أو في شكل ائتلاف سياسي •

ومن الطبيعي أن يتخذ قادة الأحزاب العمالية موقفا محددا من النظام السياسي القائم ، طالما أن أحد أهدافها أحداث تعديلات على البناء الاجتماعي تلائم مصالح الطبقة العاملة • ولتحقيق هذه الأهداف نجد هؤلاء القادة يدخلون في علاقات مباشرة ومستمرة مع ممثلي الطبقة البرجوازية بهدف الاتفاق على خطوط عريضة لعملية ممارسة السلطة وتحديد أدق للعلاقات الطبقية • ومن الحقائق المألوفة أن الطبيعة التعددية للمجتمع الرأسمالي الحديث تضمن وجود مصادر عديدة لممارسة السلطة خارج نطاق البرلمان • ولما كانت هذه المصادر تكتسب قوتها ودعمها من الطبقة المسيطرة ، فانها تمارس ضغوطا على الحكومة من أجل تغيير القواعد المنظمة للأجور وتوزيع الدخول • ونظرا لالتزام قادة الأحزاب الاشتراكية بالأساليب البرلمانية ، فانهم يدركون القيود المفروضة على

الحكومات الاشتراكية لتغيير معالم البناء الطبقي ^(٨٧) . وهكذا نجد حكومات الأحزاب العمالية مضطرة الى تبني برامج « معتدلة » ثلاثم — بدرجة ما — مصالح الطبقة المسيطرة ، وتلك حقيقة تفرضها القيود المفروضة على عملية ممارسة السلطة السياسية في المجتمع الغربي . وفي ظل هذا الموقف نجد الحكومات أو الأحزاب الاشتراكية تدافع عن الإصلاحات الاجتماعية ، ولكنها لا تطبق الا تلك الإصلاحات « الواقعية » التي تتفق مع الخطوط العريضة للنظام الرأسمالي الحديث كتقديم الخدمات الاجتماعية للجماعات الطبقة الدنيا . فضلا عن ذلك تميل هذه الأحزاب الى الاعتقاد بأن زيادة الانتاج — وليس تغيير البناء الطبقي — هو الذي يضمن حصول الطبقة العاملة على حقوقها الاقتصادية والاجتماعية . ولقد عبر جالبريث Galbraith عن هذه النقطة بقوله : « ان الضغط من أجل زيادة الانتاج القومي هو البديل الوحيد للضغط من أجل إعادة توزيع الدخل القومي . فزيادة حجم الغلة القومية يمكن أن تحصل الطبقة العاملة على شريحة أكبر دون أن يكون ذلك على حساب الطبقات الأخرى » ^(٨٨) . والواقع أن كل الحكومات تهتم اهتماما خاصا بتحقيق زيادة ملحوظة في مجال الانتاج ، لكن يبدو أن الحكومات الاشتراكية أكثر اهتماما بذلك بسبب التزامها بتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة .

وهناك دلائل عديدة تشير الى أن قضية الأجور تعد واحدة من أعقد القضايا التي تواجه حكومات الطبقة العاملة في الدول الغربية . فهذه الحكومات ملتزمة — من ناحية — بالقواعد الأساسية المنظمة لتوزيع الدخل القومي ، لكنها — من ناحية أخرى — ملتزمة ايديولوجيا بتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للجماعات الطبقة التي تدافع عنها . وتتراد هذه القضية تعقيدا بالنسبة لقادة النقابات العمالية الذين يندمجون في الجهاز الاداري والسياسي للدولة . ولقد أوضح آلين Allen أن قادة النقابات العمالية في بريطانيا قد أصبحوا يساهمون بدور بارز في اللجان الحكومية

(87) Miliband, R., The State in Capitalist Society, op. cit. p. 120.

(88) Galbraith, J., The Affluent Society, London, 1958.

التي تخصص لدراسة قضايا الأجور ، وأن ذلك يوحي بأن هؤلاء القادة يقومون تحت ضغوط عديدة من جانب الحكومة ، مما يعنى أن دفاعهم عن « المصالح القومية » قد أصبح أقوى من دفاعهم عن « المصالح الطبقية » ^(٨٩) . ولاشك أن هذا الموقف هو أحد العوامل الرئيسية التي تهدد فعالية الحركة العمالية في العالم الغربي بأسره . ففى مجتمع طبقى تكون قضية المصلحة « القومية » عرضة للجدل والنقاش . وإذا ما أخذنا قضية توزيع الدخل كمثال يوضح ما نذهب اليه ، قلنا ان الدخل الذى لا يتجه الى الطبقة الماملة سوف يتجه حتما الى الطبقة البرجوازية . ان الحكومات الغربية الآن تحاول استقطاب الحركة العمالية باسراكا في ادارة الدولة ، مما خفف — الى حد ما — من طابعها الراديكالى ، وجعلها أقرب الى تبني وجهة النظر الحكومية القومية من تبني وجهة النظر العمالية الطبقية . ويكاد ينطبق هذا التحليل على الأحزاب الشيوعية الغربية التي تخلت عن كثير من مبادئها الثورية متبينة الطريق الدستوري لاجداث التغير الاجتماعى . ومع ذلك كله فان هذه الأحزاب لم تتخل تماما عن مطلبها الرئيسى وهو تعديل نظام الأجور السائد فى الدول الرأسمالية . وفى هذا المجال نجدها تقدم تصورات أكثر راديكالية من تلك التي تقدمها الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية . ولا نستطيع القول هنا بأن مستقبل الأحزاب الشيوعية فى أوروبا الغربية سيكون مماثلا لمستقبل الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية ، فذلك قضية تحتاج الى مزيد من التأمل . وعند هذا الحد نجد من الضروري الانتقال لمعالجة العلاقة بين الطبقة والنظام السياسى فى الدول الاشتراكية ^(٩٠) .

(٧)

عند دراسة البناء الطبقي فى الدول الاشتراكية يبدو أمامنا تساؤل هام لا يكف عن طلب الجواب هو : الى أى مدى يمكن القول ان الدول الاشتراكية تتميز ببناء طبقى يعكس تفاوتنا اجتماعيا — اقتصاديا مشابها لذلك الذى يميز الدول الرأسمالية ؟ . هناك تراث هائل اهتم بالاجابة على

(89) Allen, V., *Militant Trade Unionism*, London, 1966, p. 51.

(90) Miliband, R., *The State in Capitalist Society*, op. cit. p. 180.

هذا التساؤل بحيث لا يتسع النطاق هنا لمعالجته معالجة تفصيلية ^(٩١) . على أن النظرة الفاحصة لهذا التراث تشير الى أن جانبا كبيرا من الجدل الذى أثير حول طبيعة الطبقة فى المجتمعات الاشتراكية قد اهتم باثارة القضايا السطحية والمشكلات العارضة أكثر من اهتمامه بالذات والأسس التى تمكننا من فهم أفضل لنوعية البناء الطبقي فى هذه المجتمعات . والقضية الأساسية التى تظهر من خلال هذا الجدل هى تلك التى تؤكد أن المجتمع الاشتراكى (ذا النمط السوفييتى) هو مجتمع لا طبقي بالضرورة . ويدعم هذه القضية تياران فكريان متعارضان : الأول يمثل التيار الماركسى المتمتر ، والثانى يمثل التيار الديموقراطى الغربى . فالماركسيون يذهبون الى أن التقسيمات الطبقيّة مرتبطة ارتباطا وثيقا بعلاقات الملكية الخاصة ، وأنه اذا كان المجتمع الاشتراكى لا يعرف الملكية الخاصة للمشروعات الانتاجية ، فان الطبقات لا تعرف طريقها الى الظهور . والواقع أن الماركسيين لا ينكرون وجود اختلافات مادية واجتماعية بين الجماعات المختلفة (كتلك التى توجد بين العمال الصناعيين والمثقفين) ، ولكنهم يذهبون الى أن العلاقات التى تربط بين هذه الجماعات ليست علاقات صراعية قائمة على تناقض ، لأنها تشترك جميعها فى موقف واحد من العملية الانتاجية . وفى مجتمع لا يمنح أى حق قانونى خاص للملاك ، تختفى فيه التناقضات الطبقيّة بين البروليتاريا والبرجوازية . ومن هنا فان التباين الاجتماعى والمادى الذى يظهر فى ظل الاشتراكية لا يؤدى الى ظهور طبقات اجتماعية بقدر ما يؤدى الى ظهور « مستويات اجتماعية غير متناقضة » . فضلا عن ذلك فان الفروق بين هذه المستويات الاجتماعية آخذة فى التناقص بتقدم المجتمع نحو تحقيق الشيوعية الحقيقية . وعلى الرغم من وجود شبه ظاهرى بين نظام الأجور فى كل من المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية ، الا أن الفارق الرئيسى

Dahrendorf, R., Class and Class Conflict in Industrial Society, op. cit, Ossowski, S., Class Structure in the Class Consciousness, London, Routledge, Kegan Paul, 1963.

بينهما يكمن في أن الأخير يمر بمرحلة انتقالية ليصبح جزءاً من نظام اجتماعي جديد ، بينما لا يتميز الأول بذلك ^(٩٢) . ويحاول علماء الاجتماع في دول أوروبا الشرقية توضيح هذه النقطة بابرار السيوالة الاجتماعية التي تتميز بها مجتمعاتهم ، والتي تحول — بالتالي — دون ظهور حدود طبقية واضحة . وهم يعتقدون أيضاً أن التفاوت الاجتماعي قائم بالفعل ، وسيظل قائماً في المستقبل القريب ، لكنه لا يمثل دليلاً على شكل بناء طبقي . انه ظرف مؤقت مرتبط بمرحلة التحول الحالية . وللتدليل على ذلك يؤكدون أن الأجور والامتيازات تشكل متصلاً ، ولا تتخذ شكل حلقات منفصلة مستقلة كما هو الحال في المجتمعات الرأسمالية . بعبارة أخرى فان التوزيع الرأسي للأجور لا يؤدي — بالضرورة — الى تجمع أفقي في الأوضاع الاجتماعية ، ذلك التجمع الذي يمثل أحد معالم البناء الطبقي في المجتمعات الغربية .

أما الديموقراطيون الغربيون فقد قدموا تصوراً آخر لقضية المجتمع اللاتطبيقي . فلقد ذهب ريمون آرون Aron ووليام كورنهاوزر Kornhauser وآخرون الى أن أهم سمة تميز المجتمعات ذات النمط السوفييتي وجود هوة واسعة بين الحزب والجماهير ^(٩٣) . فالفاصل الاجتماعي الذي يفصل بين طاقم الحزب والجماهير غير المنتمية يحول دون ظهور أية تقسيمات أخرى . كما أن القهر الذي يمارسه كل من الحزب والبوليس السري يتغلغل في كافة وجوه الحياة الاجتماعية اليومية بحيث يصبح الخوف من الحزب هو الحقيقة الأساسية التي تشغل اهتمام الانسان . وفي ظل الظروف التي يتعرض فيها الناس لخطر القبض عليهم ، فان المشاعر والأحاسيس الطبقية لا تميل الى الظهور

(92) Ossowski, S., *Class Structure in the Social Consciousness*, op. cit; Gleezerman, «From Class Differentiation to Social Homogeneity», in Hollander, P., (ed.), *American and Soviet Society*, Englewood Cliffs, 1969.

(93) Aron, R., «Social Structure and the Ruling Class», *British Journal of Sociology*, January and March, 1950. Kornhauser, W., *The Politics of Mass Society*, London, 1959.

بسهولة . فالاختلافات الاجتماعية والمهنية والاقتصادية والتعليمية تضعف الى حد كبير في مواجهة القلق المتزايد . ويذهب هؤلاء العلماء الى أن هذا الموقف يتكرر في الدول التي تشهد تفرقة عنصرية عميقة . ففي جنوب أفريقيا وفي أقصى جنوب الولايات المتحدة نجد أن حقيقة التمييز العنصري تحول دون ظهور تقسيمات طبقية واضحة . كذلك يؤكد هؤلاء العلماء أن حرص الحزب الشيوعي على عدم تشكل طبقات اجتماعية انما ينبع من الرغبة في عدم تشكيل أى جماعة أو تنظيم يمكن أن يقاوم أو يعارض سلطة الحزب . وإذا ما استخدمنا تعبير جيمس بيرنهام Burnham قلنا ان الحزب يحول دون تبلور « طبقة ادارية » قد تشكل قوة اجتماعية تهدد مصالحه ^(٩٤) . ويضيف هؤلاء العلماء الى ذلك نقطة أخرى هي ، أن البناء الاجتماعي في المجتمعات الاشتراكية لا يعرف جماعات أو منظمات تتوسط المواطن والدولة . وكنتيجه لذلك تصبح الجماهير منزلة اجتماعيا ، مغتربة نفسيا ، خاضعة سياسيا ^(٩٥) . وفضلا عما سبق يحاول بعض الدارسين الكشف عن الطبيعة المعيارية والثقافية التي تميز المجتمعات الاشتراكية . فبينما تشهد المجتمعات الغربية طبقات اجتماعية مختلفة تعكس تفاوتها ثقافيا ملحوظا ، تشهد المجتمعات الاشتراكية تجانسا ثقافيا الى حد بعيد . ولقد عبر فيلدميسر Feldmesser عن ذلك بقوله : « ان العلاقة بين الأوضاع الرئاسية المختلفة في الدول الاشتراكية لا تعكس تباينا ملحوظا فيما يتعلق بالايديولوجية والثقافة ، وتلك حقيقة لا وجود لها في الدول الرأسمالية » ^(٩٦) .

والواقع أن طبيعة بناء السلطة في كل من المجتمعات الاشتراكية والغربية هي أحد العوامل الهامة التي تسهم في ظهور شكلين متباينين من التفاوت الطبقي في كل منهما . فالسلطة السياسية في المجتمعات الغربية

(94) Burnham, J., *The Managerial Revolution*, Indiana University Press, Penguin, 1945.

(95) Aron, R., «Social Structure and the Ruling Class», op. cit.

(96) Feldmesser, R., «Social Classes and Political Structures», in Black. C., (ed.) *The Transformation of Russian society*, Harvard, 1960.

تتوزع على نحو جماعي بحيث يتحقق قدر من الاستقلال لكل مصدر من مصادرهما . أما في المجتمعات الاشتراكية فإن السلطة تتخذ طابعا شموليا ، بحيث يتولى الحزب كل عمليات صنع القرار وينكر استقلال أى مؤسسة أو نظام اجتماعي . وعلى ذلك يمكننا توقع نمو الطبقات في المجتمعات الأولى ، بينما لا يتحقق ذلك في المجتمعات الثانية . ولقد عبر جولد ثورب Goldthorpe عن ذلك بقوله : « ان التدرج الطبقي والنظام السياسي الشمولي لا يتلاءمان ولا يتسقان مع بعضهما البعض » ^(٩٧) . وأيا كان الأمر فلقد شهدت السنوات الأخيرة هجوما واسع النطاق على كل من النظام الاشتراكي (ذى الطابع السوفييتي) والنظام الرأسمالي ، حيث ذهب البعض الى أنهما يشتركان في خاصية واحدة هي الاستغلال . ذلك أن هناك طبقة متميزة في كل من النظامين تستغل العمال سواء من خلال الملكية القانونية لوسائل الانتاج أو من خلال التحكم السياسي في هذه الوسائل ^(٩٨) . كذلك نجد ديجلاس Djilas يرفض التفرقة الماركسية بين الملكية الانتاجية من ناحية ، والتحكم فيها من ناحية أخرى ؛ ذاهبا الى أن هنالك « طبقة جديدة » من المستغلين قد ظهرت في المجتمع الاشتراكي نتيجة لملكيتها الصورية — وان لم تكن القانونية — لموارد الدولة ^(٩٩) . ويعتقد ديجلاس أن الذين يتحكمون في الملكية ويتمتعون بحق التصرف في السلع والخدمات هم في الحقيقة « ملاكا » . ومن هذه الزاوية يصبح الفارق ضئيلا بين البرجوازية المالكة في المجتمع الرأسمالي و « الطبقة البيروقراطية الجديدة » في المجتمع الاشتراكي . ولقد دافع ديجلاس عن وصفه هذا بقوله ان قادة الحزب الشيوعي يشكلون طبقة لأنهم يدخلون في علاقات عداوية واستغلالية مع أولئك الذين يبيعون لهم قوة عملهم . ولما كان العمال في المجتمع السوفييتي يفتقرون الى المنظمات السياسية والصناعية التي تمكنهم من التحكم في مصادر الانتاج ، فاننا —

(97) Goldthorpe, J., «Social Stratification in Industrial Society» Sociological Review, No. 8, 1964.

(98) Cliff, T., Stalinist Russia : A Marxist Analysis, London, 1956.

(99) Djilas, M., The New Class, London, 1957.

كما يقول ديجلاس — نكون بصدد «رأسمالية دولة» بما يتضمنه هذا التعبير من تفاوت طبقي^(١٠٠).

وفضلا عما سبق نلمس وجهة نظر أخرى تتخذ موقفا محايدا الى حد ما . فلقد أوضح جالبريث Galbraith وكير Kerr وانكلز Inkeles وآخرون أن المجتمعات الصناعية سواء أكانت اشتراكية أم رأسمالية تتجه عموما نحو اتخاذ نمط أو شكل واحد^(١٠١) ، ذلك أن قوى وعوامل التصنيع الجديدة تفرض ضربا من الانتظام على المجتمع أيا كانت ايدولوجيته وتنظيماته السياسية . فالتقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي يؤديان الى ظهور بناء متماثل للأجور في كل من المجتمعات الاشتراكية والرأسمالية . ومثل هذا يقال أيضا عن التنظيم الصناعي ، والنظام التعليمي ، والبناء المهني ، إذ أنها تمثل جميعها ضغوطا من أجل التحديث . وفي ظل هذه الظروف يفقد البناء الطبقي كثيرا من خصائصه الحادة التي كانت تميزه خلال مراحل التصنيع الأولى ، لكن هذا البناء لن يختفى في ظل الرأسمالية أو الاشتراكية^(١٠٢) . تلك هي القضايا الأساسية التي ردها علماء الاجتماع عند تناولهم للبناء الطبقي في المجتمع الاشتراكي . وقد نجد هذه القضايا مطروحة بشكل نهائي أو بشكل يحتمل الجدل والنقاش ، لكن المنطلق الفكري الذي تصاغ من خلاله واحد في كلا الحالين . لذلك نجد من الضروري هنا مناقشة هذه القضايا في ضوء الشواهد الواقعية المتاحة ، تماما كما فعلنا ذلك عند مناقشتنا للبناء الطبقي في المجتمع الرأسمالي . ونحن لا نطمح في حسم كل هذه القضايا ليس فقط بسبب ضيق النطاق هنا ، ولكن أيضا بسبب قلة الشواهد المتاحة . ومع ذلك كله فإن بالامكان مناقشة هذه القضايا مناقشة تحليلية في ضوء ما هو

(100) Ibid. p. 102.

(101) Inkeles, A., «Social Stratification and the Modernization of Russia», in Black, op. cit. Galbraith, J., The New Industrial State, London, 1967; Kerr, C., et al. Industrialism and Industrial Man, Harvard, 1960.

(102) Ibid. pè 209.

متاح لدينا من بيانات ، على أن تكون هذه المناقشة مستندة الى موقف
فكرى محدد .

وإذا ما بدأنا بتناول بناء الأجور في المجتمعات الاشتراكية الأوروبية ،
أمكنا التمييز بين الفترة التالية على نجاح الأحزاب الشيوعية في الاستيلاء
على السلطة من ناحية ، والفترة الحديثة نسبيا التي ارتبطت بالتقدم
الاقتصادي والنمو الصناعي . فالفترة الأولى تمثل « اعادة البناء
الاشتراكي » حيث شهدت سلسلة من الاصلاحات الاجتماعية الأساسية
بهدف تحقيق أكبر قدر من المساواة . ويمكننا أن نلمس ذلك بوضوح في
مجال اعادة توزيع الدخل . ففي الاتحاد السوفيتي — وبعد استيلاء
البولشفيك على السلطة — كادت فوارق الدخل تتلاشى بين العمال
وصغار الموظفين ^(١٠٤) . وفي بولندا ويوغوسلافيا والمجر وتشيكوسلوفاكيا
قامت الأنظمة الجديدة باحداث تغييرات جذرية في مجال الأجور
والدخول . وبالإضافة الى ذلك فلقد حصل العمال اليديويون في هذه الدول
على امتيازات اجتماعية هامة في مجالى الاسكان والطعام ، بينما عانى أفراد
البرجوازية القديمة من الحرمان في كثير من الأحيان . أما الذين كانوا يشغلون
أوضاعا هامة في النظام القديم (ما قبل الثورة) فقد ألحقوا بالوظائف الكتابية
الروتينية وحل محلهم أولئك الذين أبدوا صدقا وإخلاصا ثوريا سواء كان
ذلك قبل حدوث الثورة الشيوعية أو خلال فترة المقاومة السرية ضد الغزو
النازي . وعموما فلقد كانت أصولهم الاجتماعية متواضعة الى حد كبير .
فهم أبناء فلاحين سابقين وعمال صناعيين لديهم ميول فكرية راديكالية .
وفي النهاية نجد القلة التي تمكنت من الاستيلاء على السلطة تحقق حراكا
اجتماعيا صاعدا سريعا من خلال الحزب ، الى أن تمكنت من الحصول على
الأوضاع الادارية والسياسية الهامة ^(١٠٥) .

وخلال هذه الفترة طرأت تغيرات اجتماعية بالغة الأهمية . فلقد

(104) Carr, E., The Bolshevik Revolution, Indiana University Press,
Penguin, 1966.

(105) Crosland, C., The Future of Socialism, Cape, 1956.

تعرض النظام التعليمي لتحولات أساسية حتى يتمكن من خلق جماعات من المثقفين من أبناء العمال والفلاحين الذين تعرضوا خلال النظام القديم لأشكال عديدة من الحرمان . ولقد اقتضى ذلك أحداث تغييرات جذرية على النظام التعليمي وعلى الأخص الجامعات والمعاهد العليا . فخلال الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية كانت الجامعات تخدم أساسا أبناء الطبقتين الوسطى والعليا . ولقد تغير هذا الوضع تماما خلال فترة « إعادة البناء الاشتراكي » بإدخال نظم تعليمية معينة تخدم الطلاب الذين ينتمون الى أسر بروليتارية . ولتحقيق ذلك تم تخصيص نسبة محدودة من الأماكن في الجامعات لأبناء الموظفين ، بينما خصصت النسبة الكبيرة المتبقية من هذه الأماكن لأبناء العمال والفلاحين . ومن هذه الناحية يمكن القول ان التركيب الطبقي لطلاب الجامعات والمعاهد العليا قد تعرض لتحولات أساسية . وفي بعض الدول الاشتراكية فاقت نسبة الطلاب من أبناء العمال اليدويين نسبة قرنائهم من أبناء العمال غير اليدويين ^(١٠٦) . ولعل ذلك كله يعكس لنا الدور الذي لعبته الايديولوجية في أحداث تحولات أساسية على البناء الطبقي بأكمله .

ويبدو أن اجراءات المساواة التي اتخذت في بداية مرحلة إعادة البناء قد تعرضت للتجميد في فترة لاحقة . فلقد ضعف الحماس الشديد نحو المساواة الكاملة في الامتيازات الاجتماعية والمادية ، وان كان ذلك يختلف من دولة اشتراكية لأخرى . ففي الاتحاد السوفييتي كان رد الفعل ازاء اجراءات المساواة أكثر حدة من أية دولة أوربية شرقية أخرى . وفي بداية الثلاثينيات شن ستالين Stalin هجوما عنيفا على مبادئ المساواة الكاملة التي شكلت سياسة الدخول في الاتحاد السوفييتي خلال العقد الأول التالي على حكم البولشفيك ، ذاهبا الى ضرورة تقديم حوافز وامتيازات مادية أكبر للذين يمارسون الأعمال الماهرة بما في ذلك الفئات الجديدة من الاداريين والفنيين . ولقد أوضح ستالين أنه بدون فوارق ملموسة في الدخول فلن يكون هناك دافع لتعلم المهارات اللازمة في مجتمع

(106) Parkin, F., «Class Stratification in Socialist Societies», British Journal of Sociology, December, 1969.

يمر بعملية تصنيع سريعة وواسعة • ونتيجة للأساليب المختلفة التي أدخلها ستالين في مجال الأجور ، بدأ التفاوت في الدخول يظهر بشكل جلى حتى أصبح بالامكان تحديد معالم التدرج الاجتماعى • ولقد استمر هذا الاتجاه طوال الأربعينيات حتى أن التعديلات التي طرأت على ضرائب الدخل قد بدأت تلائم الجماعات ذات الدخول الأعلى • وهذا يعنى — ببساطة — أن الجماعات ذات الدخول العالية لا تستطيع فقط تجميع الثروات خلال حياتها ، ولكنها تستطيع أيضا أن تنقلها الى ورثتها (١٠٧) • وبوفاة ستالين وادانته في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى بدأ الاتجاه نحو التفاوت في الدخول يتخذ وضعاً معاكساً • فلقد ارتفعت الأجور الدنيا كما قلت الهوة التي تفصل بين أجور العمال الذين يعملون في مختلف الوظائف الماهرة • كذلك أدت التعديلات التي طرأت على ضرائب الدخل الى تخفيف العبء على جماعات الدخل الدنيا بجعل هذه الضرائب تصاعدية (١٠٨) • ومرة أخرى نجد الحكومة تتدخل خلال الخمسينيات للحد من التفاوت المتزايد في الدخول ، الى أن تحقق للعمال في أوائل الستينيات أوضاعاً اقتصادية أفضل من ذي قبل •

ولا نستطيع أن نغفل التأثير الذى أحدثه تغير البناء المهنى على قضية تفاوت الدخول في الدول الاشتراكية • فزيادة عدد المؤهلين نتيجة لتحسن الفرص التعليمية ، بدأت ندرة المهارات تقل الى حد بعيد • وفي ظل هذا الموقف ظهرت مبررات اقتصادية قوية لتخفيض أجور العمال المهرة وزيادة أجور العمال غير المهرة • وهنا يبدو أن العوامل التي أدت الى تذبذب الفوارق بين الدخول في الاتحاد السوفييتى ودول أوروبا الشرقية ليست بعيدة عن تلك التي أدت الى ذلك في دول أوروبا الغربية • ومن الظواهر التي يسهل التعرف عليها أن نظام الأجور في كل من دول أوروبا الشرقية والغربية يتحدد طبقاً للمهارة والخبرة الفنية ، وان كان الاقتصاد

(107) Feldmesser, R., «Towards the Classless Society» in Inkeles, A., Geiger, K., (eds), Soviet Society, Englewood Cliffs, 1969.

(108) Kostin, L., Wages in the Soviet Union, Moscow, 1960.

الاشتراكي في أوروبا الشرقية يخضع لعوامل أخرى — بجانب السوق — في تحديد الأجور كطبيعة الجهد العضلي الذي يتطلبه العمل . ومدى ارتباطه بالأولويات الاقتصادية . فالأجور في القطاعات الهامة كالبناء والتشييد أعلى من نظيراتها في القطاعات الأقل إنتاجا كالتجارة والنشاط الاجتماعي ^(١٠٩) . ولقد دفعت هذه الاعتبارات بعض الدارسين الى القول بأن المجتمع الاشتراكي — شأنه في ذلك شأن المجتمع الرأسمالي — يشهد هوة بين المهن اليدوية والمهن غير اليدوية ^(١١٠) . وقد تبدو هذه الهوة واضحة اذا ما أخذنا في الاعتبار التفرقة بين العمال الصناعيين ومديرى المصانع . لكن ذلك يجب ألا يدفعنا الى الاعتقاد بأن نمط التدرج الطبقي في المجتمع الاشتراكي يشترك في بعض الخصائص مع نظيره في المجتمع الرأسمالي . فهناك شواهد عديدة تشير الى أن الدول الأوروبية الشرقية تمنح العمال مزايا مادية واجتماعية تفوق تلك التي تمنحها لصغار الموظفين . لكن النظرة العامة توضح أن صغار الموظفين يحصلون على دخول تتوسط تلك التي يحصل عليها العمال المهرة ، وتلك التي يحصل عليها — العمال غير المهرة . ففي يوغوسلافيا — مثلا — كان دخل العامل الماهر في سنة ١٩٦١ يزيد بنسبة ٢٥٪ عن دخل الموظف الصغير ، بينما كان دخل الأخير أعلى بنسبة ٣٥٪ من دخل العامل غير الماهر ^(١١١) . ولقد حاولت بعض الدراسات منح هذه التفرقة أهمية ودلالة خاصة ، حينما درست الهيبة المهنية في الدول الاشتراكية . من ذلك دراسة ساراباتا Sarapata وفيسولوفسكى Wesolowski التي أوضحت أن الوظائف اليدوية الماهرة في بولندا تتمتع بهيبة اجتماعية أعلى من تلك التي تتمتع بها وظائف صغار

(109) Baykov, A., *The Development of Soviet Economic System : An Essay on the Experience of Planning in the USSR*. Cambridge University Press, 1955.

(110) Goldthorpe, J., «Social Stratification in Industrial Society». op. cit.

(111) Parkin, F., «Market Socialism and Class Structure : Some Aspects of Social Stratification in Yuugoslavia», in Giner, S. and Morton, M. (eds.) *Social Stratification in Europe*, London, 1974.

الموظفين ، وهو عكس ما كان سائدا تماما قبل التحول الاشتراكي (١١٢) .
وفي يوغوسلافيا أيضا أوضحت بعض الدراسات أن العمل اليدوى الماهر
هو العمل المفضل على العمل الكتابى حينما عبر الآباء عن المهن التى
يفضلونها لأبنائهم . ومن خلال الدراسات المختطفة التى تناولت التدرج
المهنى فى دول أوربا الشرقية يمكن القول ان مهن المثقفين (الفنية العليا)
تحتل المكانة العليا ، تليها المهن الماهرة ، فمهن صغار الموظفين ، وأخيرا
المهن اليدوية غير الماهرة .

(٨)

وتحتل جماعات المثقفين مكانة هامة داخل بناء المجتمع الاشتراكى .
وتتضم هذه الجماعات فيما تضم ذوى المهن الفنية العليا كإساتذة الجامعات
والأطباء والمهندسين والفنيين فضلا عن القادة المحليين داخل الحزب
الشيوعى . ولقد أوضحت دراسات عديدة أن الفارق بين الدخول التى
تحصل عليها هذه المهن والدخول التى تحصل عليها المهن اليدوية يفوق
الفارق بين دخول العمال الفنيين ودخول صغار الموظفين . بعبارة أخرى
فإن الدخول التى تحصل عليها جماعات المثقفين (ذوى المهن الفنية العليا)
فى الدول الاشتراكية تفوق بشكل ملحوظ تلك التى تحصل عليها أية جماعة
مهنية أخرى ، مما يوحى بأنها تحتل مكانة هامة داخل البناء الاجتماعى .
وبالإضافة الى المرتبات الأساسية العالية نسبيا التى تتمتع بها جماعات
المثقفين ، فإنها تحصل أيضا على مكافآت اضافية مختلفة وامتيازات أخرى
تعمل جميعها على زيادة التفاوت بينها وبين الجماعات الأخرى . كذلك فإن
جماعات المثقفين تتمتع بتسهيلات وخدمات خاصة كالحصوّل
على مسكن أفضل ، وفرص السفر الى الخارج ، واستخدام السيارات
الحكومية وغير ذلك من امتيازات الوظيفة (١١٣) . ومن غير المحتمل أن تمتد

(112) Sarapata, A. Wesolowski, «The Evaluation of Occupations by
Warsaw Inhabitants», American Journal of Sociology, May, 1961.

(113) Bergson, A., The Structure of Soviet Wages, A Study in Socialist
Economics, Harvard University Press, 1954.

هذه التسهيلات الى الجماعات المهنية الأدنى كما يحدث أحيانا في الدول الأوروبية الغربية . وفي كل الأحوال يمكن القول ان هناك مسافة اجتماعية ملحوظة تفصل ذوى المهن الفنية العليا عن صغار الموظفين في كل من النظامين الاشتراكي والرأسمالى ، وان كنا لا نستطيع اعتبار هذه المهن ضمن الطبقة الوسطى في حالة النظام الاشتراكي .

والمحقق أن الحدود التى تفصل جماعات المثقفين عن بقية الجماعات المهنية تزداد وضوحا وتبلورا اذا ما أخذنا في اعتبارنا العامل السياسى ، وأعنى العضوية في الحزب الشيوعى ، والحصول على الامتيازات المرتبطة بهذه العضوية . ففي معظم دول أوروبا الشرقية تعرضت الأحزاب الشيوعية لعمليات بعيدة المدى ، من بينها الانخفاض التدريجى في نسبة عضوية العمال والفلاحين . فخلال فترة اعادة البناء كانت البروليتاريا تمثل العمود الفقرى لهذه الأحزاب^(١١٤) . لكن هذا الوضع ما لبث أن تغير — الى حد ما — في فترة لاحقة بنمو عدد المثقفين الذين يعملون في المهن الفنية العليا والتحاقهم بهذه الأحزاب ثم قدرتهم على التأثير فيها . ففي يوغوسلافيا كان العمال والفلاحون يشكلون أربعة أخماس العضوية في الحزب خلال سنة ١٩٤٨ ، وما لبثت هذه النسبة أن انخفضت الى النصف في سنة ١٩٥٧ . وتشير البيانات الصادرة عن الحزب في سنة ١٩٦٧ الى استمرار انخفاض نسبة تمثيل العمال والفلاحين في عضوية الحزب وارتفاع نسبة تمثيل المتخصصين الفنيين . والواقع أن التغيرات التى طرأت على البناء المهني للحزب لم تكن فقط نتيجة لتغير نسب الالتحاق به ، ولكنها كانت بسبب الاستقالة والتطهير . ففي سنة ١٩٦٦ وحدها كان أكثر من نصف العمال الذين طهروا من بين العمال الصناعيين ، بينما وصلت نسبة العمال الذين استقالوا طواعية ٥٤٪ . ويمكننا أن نجد نفس هذا الموقف في بولندا . ففي سنة ١٩٥٤ لم تكن تريد نسبة العاملين في المهن غير اليدوية في عضوية الحزب عن ٤٣٪ ، ثم ارتفعت في سنة ١٩٦١ الى ٥٣٪ . كذلك أوضحت دراسة لاحقة أن

(114) Parkin, F., «Class Stratification in Socialist Societies» op. cit.

احتمال التحاق ذوى التعليم العالى بالحزب يزيد عن احتمال التحاق ذوى التعليم الابتدائى به بمعدل ثلاثة أضعاف ، وأن معظم المتفرغين السياسيين فى الحزب هم من المثقفين ذوى المهن الفنية العليا ^(١١٥) . وفى تشيكوسلوفاكيا كان ٦٠٪ من أعضاء الحزب من العمال اليدويين عند بداية الحكم الاشتراكى ، ثم ما لبثت أن انخفضت هذه النسبة الى ٣٦٪ فى سنة ١٩٥٦ . ومثل هذا عن المجر يقال . اذ زادت نسبة ذوى المؤهلات الفنية العليا فى عضوية الحزب زيادة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة . ويصل هذا الاتجاه أقصاه فى الاتحاد السوفيتى ، حيث أوضحت بعض التقديرات أن واحدا من كل ثلاثة من ذوى المهن الفنية العليا هو عضو الآن فى الحزب الشيوعى ^(١١٦) .

وتوضح لنا هذه الشواهد أن المثقفين (ذوى المهن الفنية العليا) فى البلاد الاشتراكية قد ارتبطوا بالأحزاب الشيوعية ارتباطا قويا ، وأن ذلك فى حد ذاته يمثل ظرفا لاكتساب مكانة متميزة داخل البناء الاجتماعى . على أن معظم المزايا التى يحصل عليها المثقفون تتعلق أساسا بمكاناتهم المهنية ، وأنهم بذلك يتماثلون مع قرائنهم فى الدول الغربية . وفضلا عن ذلك فإن التحاق المثقفين فى الدول الاشتراكية بالأحزاب الشيوعية يتيح لهم فرصة الحصول على مزايا اضافية أخرى قد تأخذ فى بعض الأحيان شكلا ماديا ، وقد تأخذ فى أحيان أخرى شكلا أدبيا ^(١١٧) . ومن الأمور المألوفة أن عضو الحزب الذى يحصل على تقارير جيدة قد يجد تسهيلات عديدة ، من بينها الترشيح لوظائف أعلى وأهم . ومن هنا يمكن القول انه بزيادة ارتباط الجماعات المهنية بالحزب ، تزداد فرصهم فى الحصول على مزايا مادية واجتماعية لا ترتبط بالضرورة بتقسيم العمل . وبهذا المعنى فإن المثقفين

(115) Bauman, Z., «Economic Growth, Social Structure, Elite Formation», International Social Science Journal, No. 2, 1964, p. 213.

(116) Lane, D., Politics and Society in the USSR, Weidenfeld and Nicolson, 1970.

(117) Armstrong, J., The Soviet Bureaucrat Elite : A Case Study of the Ukranian Apparatus, Praeger, 1959.

ذوى المهن الفنية العليا في المجتمع الاشتراكي يحصلون على مزايا لا تقل عن تلك التي يحصل عليها قرنائهم في المجتمع الرأسمالي .

وازاء الوضع الاجتماعي والمادى المتميز الذى يتمتع به المثقنون فضلا عن ارتباطاتهم القوية بالأحزاب الشيوعية ، بدأ بعض الدارسين يعتقدون أنهم يشكلون « طبقة مهيمنة » . ولقد رأينا فى موضع سابق كيف أن بعض العلماء قد أرادوا قصر استخدام هذا المفهوم على أولئك الذين يشغلون الأوضاع السياسية الهامة فى الدولة . ومن هؤلاء ميلوفان ديجلاس Djilas الذى عرف « الطبقة الجديدة » بأنها تضم أولئك الذين يتمتعون بالامتيازات الاجتماعية والاقتصادية بفضل اختكاراتهم الادارية (١١٨) . ولقد قصد ديجلاس بذلك أن أولئك الذين يشغلون وظائف حزبية دائمة هم أكثر المنتفعين من النظام السياسى إذا ما قورنوا بأصحاب المهن الفنية العليا والادارية الذين لا تزيد علاقتهم بالحزب عن مجرد العضوية العادية . ومع ذلك فمن الصعب التسليم بهذه التفرقة فى بعض الأحيان . إذ أن التفرغ السياسى للحزب يرتفع بين الحاصلين على مؤهلات تعليمية عليا ، وقد يحدث أن تكون لهم خبرات مهنية سابقة فى بعض المجالات العملية قبل تفرغهم . كذلك فإن العضو المتفرغ apparatchiki قد يغير أحيانا خطه المهنى ويلتحق ببعض الوظائف الادارية البعيدة عن المجال السياسى . ولقد ذهب بعض الباحثين الى أن من الخطأ اعتبار أصحاب المهن الفنية العليا والمتفرغين السياسيين طبقتين مستقلتين ذات مصالح متعارضة ؛ انهما يمثلان وحدة أساسية ذات أهداف واحدة . ومع أن بالامكان التمييز بين هاتين الجماعتين ، إلا أن الاختلافات بينهما ليست أكبر من تلك التى توجد بين الجماعات المختلفة التى تشكل الطبقة المسيطرة فى المجتمع الرأسمالى (١١٩) . وعندما ناقش ديجلاس مفهوم « الطبقة الجديدة » فى الدول الاشتراكية ، كان واعيا

(118) Djilas, M., The New Class, op. cit.

(119) Schapiro, L., The Communist Party of the Soviet Union, Constable, 1960.

بالمكانة المتميزة التي تحققها جماعات المثقفين خارج نطاق الحزب . لذلك نجد
بيدى اهتماما بمقارنة « الطبقة الجديدة » في المجتمع الاشتراكي بالطبقة
« المملكة البرجوازية » في المجتمع الرأسمالي ، ذاهبا الى أن الأولى تمتلك
حقوق الملكية التي تتمتع بها الثانية . فإذا كانت الملكية تتحدد على أساس
سيطرة الانسان على ممتلكات الآخرين (وليس مجرد الحق القانوني في
ذلك) ، فإنه يمكن اعتبار الطبقة المسيطرة في المجتمع الاشتراكي طبقة مملكة .
وبهذا المعنى فإنها تمارس وضعا استغلاليا شأنها في ذلك شأن نظيرتها في
المجتمع الرأسمالي . فكلتاها تحصل على مكانة متميزة داخل المجتمع
بفضل استغلالهما لفائض القيمة الذي تحققه الطبقة الخاضعة (١٢٠) . وإذا
ما استبدلنا التصور القانوني للملكية بالتصور السوسيولوجي لها ، أمكن
القول ان ثمة تماثلا في السيطرة التي تمارسها البرجوازية الكلاسيكية في
المجتمع الرأسمالي ، والطبقة الجديدة في المجتمع الاشتراكي (١٢١) .

ومع ما تنطوي عليه وجهة نظر ديجلاس من جاذبية ، إلا أن من الصعب
التسليم بكل عناصرها . ففي المجتمع الاشتراكي لا يوجد حق قانوني في
توريث الملكية الانتاجية وانتقالها من جيل لآخر . لذلك فإن امتيازات الطبقة
الجديدة تعتمد أساسا على تلك المرتبطة بالوظائف السياسية ، كما أنها
لا تنتقل من الآباء الى الأبناء كما يحدث للممتلكات الخاصة . ان أهم
الخصائص التي تميز البرجوازية وتمنحها طابعها الخاص هو قدرتها على
الاستمرار عبر الزمن بانتقال الملكية والثروة عبر أجيالها ، ثم ظهور خصائص
ثقافية مميزة تعمل على تأكيد ذاتيتها الاجتماعية . ولا نجد نظيرا لهذا
الموقف في المجتمع الاشتراكي ، مما يجعل المقارنة عند هذا الحد غير مجدية .
ومع ذلك فهناك اعتبارات أخرى يمكن الإشارة إليها هنا . من ذلك أن
« الطبقة الجديدة » في المجتمع الاشتراكي قد تتمكن من تزويد أبنائها ببعض
الزايا التي تؤهلهم للحصول على وضع اجتماعي متميز . فإذا ما تمكن أبناء

(120) Djilas, M., op. cit.

(121) Ibid. p. 120.

« الطبقة الجديدة » من الحصول على مؤهلات تعليمية عالية نتيجة لأصولهم الأسرية المتميزة ، فانهم بذلك يكونون قد بدأوا حياتهم بداية قوية شأنهم في ذلك شأن أبناء الطبقة البرجوازية في المجتمع الغربى ، الذين يبدأون حياتهم بالثروات التى تنتقل اليهم من آبائهم . وإذا ما أخذنا بوجهة النظر الاقتصادية الذاهبة الى أن التعليم العالى يشكل استثمارا يدر عائدا عاليا ، فان المقارنة بين الملكية الموروثة والتعليم المكتسب عن طريق الآباء تصبح ملائمة . وأيا كانت المزايا التى تنتقل من الآباء الى الأبناء (سواء كانت ملكية أو تعليم) ، فان الشئ الواضح هو أن الطبقة المسيطرة فى كلا النظامين تتمكن من تزويد أبنائها ببعض الفرص الهامة التى لا تتاح لأبناء الطبقة الخاسمة . وإذا ما تأملنا وجهة نظر ديغلاس فى ضوء هذه الاعتبارات ، سنجد ان معالجته لمفهوم « الطبقة الجديدة » ومقارنتها « بالطبقة البرجوازية » تكتسب مزيدا من القوة . وهناك شواهد عديدة تؤيد ذلك . ففي دول أوروبا الشرقية لوحظ أن أبناء المثقفين ذوى المهن الفنية العليا يحصلون على أعلى الدرجات العلمية ، وأنهم غالبا ما يتمكنون من التفوق على أبناء الطبقة العاملة ، وبالتالي فانهم يلتحقون بهم تشبه مهن آبائهم بحيث يندر أن يعمل أحد منهم فى المهن اليدوية (١٢٣) . وحينما تصبح المؤهلات التعليمية هى شرط الحصول على المهن المتميزة ، فان الطبقة المسيطرة تحاول تدعيم مواقعها بحصول أبنائها على هذه المؤهلات ، خاصة اذا لم تكن هناك سياسات طبقية تعمل على موازنة هذا الموقف لصالح الطبقة (١٢٤) . ولقد كان ذلك هو الحال فى كل البلاد الاشتراكية خلال فترة اعادة البناء حينما كان أبناء البروليتاريا يحصلون على الظروف التى تمكنهم من الحصول على أوضاع اجتماعية متميزة . ومع أن هذا الاتجاه لايزال قائما ، الا أنه قد أصبح أقل صرامة .

(122) Linnemann, H., et al. «Convergence of Economic Systems in East and West», in Bornstein, M. and Fushfeld, D. (eds.), The Soviet Economy, Homewood, Illinois, 1970.

(123) Glezerman, G., «From Class Differentiation to Social Homogeneity» in Hollander, P. (ed.), American and Soviet Society, Englewood Cliffs, 1969.

غنى عن البيان ، بأن المجتمعات النامية تعاني من ثلاث مشكلات أساسية وهي : الأولى ، تختص بتوظيف المعرفة العلمية المتاحة في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية . فبالرغم من انتشار الكثير من دور المعاهد العلمية والبحوث في كثير من هذه المجتمعات ، إلا أننا نلاحظ بسهولة غياب التفكير العلمي في التصدي للكثير من المشكلات التي تواجهها هذه المجتمعات . والمعرفة العلمية ، تعنى ببساطة التجريب والبحث وربط الاسباب بمسبباتها ، هذا الخط من التفكير غائباً تماماً في الكثير من المجتمعات النامية ، وعلى العكس من ذلك ، نجد أن الكثير من المشكلات سواء على المستوى الفردي أو المجتمعي — تحل أو ينظر لها من منظور الخرافات أو التقاليد أو الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . ولهذا تتفاقم المشكلات التقليدية في المجتمعات النامية ، وذلك للجهل بالجذور الحقيقية لها ، أو لتمدد الكثير من ساسة هذه المجتمعات باستثمار هذه المشكلات في الحفاظ على السلطة أطول فترة ممكنة .

أما المشكلة الثانية ، وهي « الهوية التعليمية » ، فمن الملاحظ ، أن هناك « ثنائية تعليمية » في جميع المجتمعات النامية . فهناك اختيار الذي ينادى بتقليد الغرب في خطته الدراسية ، ولهذا أنشأت المدارس الخاصة أو الأجنبية أو حتى الجامعات ، والتي أحضر لها الاساتذة من الخارج للتدريس بها . كذلك ، يطلب عن البرامج الدرامسية « العلمانية » وانجازات الحضارة الغربية . وفي مقابل هذا ، يوجد الاتجاه « المحافظ » أو الحكومي أو الذي يضع خطط متواضعة في حدود الامكانيات المادية المتاحة للتركيز على اعطاء أكبر قدر من المعلومات التقليدية والغربية ، وغالباً ما يقوم بالتدريس في هذا الاتجاه أشخاص يغلب عليهم الاتجاه التقليدي وغالباً يكون تأهيلهم متوسطاً . ومن الطبيعي ، أن يكون خريج الاتجاه الاول معارض في خصائصه ونوعيته ، أي كانت عن خريج الاتجاه الآخر . ومن هنا نجد « ثنائية » في التفكير ، وفي كيفية التصدي لأي مشكلة يعاني منها المجتمع . وفي هذا « الخصام الفكري » تضع

« الهوية التعليمية » للمجتمع ، وتصبح العملية التعليمية في المجتمع أما تابعة لما يجري في الخارج أو مربوطة بالماضى السحيق . وهذا يؤدي فيما بعد الى التخطي الفكري ومن ثم « التطرف » بكافة أشكاله .

أما عن المشكلة الأخيرة التي تعاني منها المجتمعات النامية ، فهي مشكلة الانتشار أو التفشي الرهيب للامية بين سكانها . فبالرغم من ادعاء الكثير من حكومات العالم الثالث بإنشاء العديد من المدارس والجامعات في كل شبر منها ، فإن الامية مازالت هي « السمة القومية » لكافة شعوب العالم الثالث . والامية بشقيها الابجدي والثقافي — تجعل انسان المجتمعات النامية « غائبا » عن « اللحظة التاريخية » التي يعيشها ، ومن ثم فهو غير قادر على متابعة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تمر بها المجتمعات التي يقطنها . وغالبا ، ما يثار العديد من التساؤلات حول جدوى التعليم في عمليات التنمية . ونقول اذا كان الهدف الرئيسي من التنمية هو « الانسان » ، وأن العنصر الرئيسي للتنمية هو «الانسان» أيضا ، فإن هذا معنى ببساطة أن التعليم والتدريب من الوسائل الفعالة والتي لا غنى عنها اذا ما أريد للتنمية أن تحقق أهدافها ، ويكون الانسان قادرا على استيعاب انجازات التنمية . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فالمتعلم في حد ذاته أمر لا جدال فيه ، ولكن ظروف المجتمعات النامية تجعل من الضروري أن تكون هناك خطة قومية للتعليم ترتبط أساسا بالخطة القومية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

ولهذا ، يعد مجال التعليم من أهم المجالات الرئيسية التي تعنى بها السياسة الاجتماعية في المجتمعات النامية . وسوف نحاول في هذا الفصل أن نقوم السياسة في المجتمعات النامية ، وكيفية تطبيقها من أجل توسيع قاعدة التعليم ومحاربة الامية واعداد برامج تدريب تتناسب مع احتياجات القوى العاملة وانتدبة الزراعة والصناعية ، كذلك اعداد برامج خاصة لتعليم الكبار والنساء ، كل هذا من خلال نسق التوقعات التي يضعها المجتمع على العملية التعليمية من أجل تحقيق أهداف التنمية والتحديث .

٢ - المعرفة العلمية ودورها في التنمية في المجتمعات النامية

بالرغم من التخلف الواضح في كثير من المجتمعات النامية ، الا أن هناك اتجاهًا وسفغا متزايدًا نحو التعلم والمعلم . ومن الناحية التطبيقية ، يظهر هذا الشعور نوعًا من التناقض بالنسبة لدور التعليم في المجتمع . فرغم تطلع المجتمع أو الأفراد للمركز الذي يمكن أن يحققه التعليم للفرد ، الا أننا قد نجد نوعًا من المقاومة عند تطبيق هذه المعارف ، رغم أن الظروف في أشد الحاجة إليها . فنلاحظ في بعض المجتمعات النامية ، أن هناك مقاومة لاختراعات التكنولوجيا ، والشئ الملفت للنظر أن هذه المقاومة لا تأتي من جانب القرويين الغير متعلمين ، بل على العكس تأتي من جانب تلك « الصفوة » التي نالت قدرًا من التعليم ، وتخشى من تهديد هذه الاختراعات لأسلوب حياتهم المعتادة . على أية حال ، فإن من أهم الموضوعات التي تشغل بال أي مجتمع هو نوع القيمة التي تمنح للمعرفة وتطبيقاتها من أجل تحقيق الحاجات الانسانية . ومن الواضح . أنه لو أراد أي مجتمع أن يحقق قدرًا من المعرفة الضرورية من أجل التنمية التامة ، فإنه ينبغي أن يكون هناك مناخ اجتماعي ملائمًا لشكلين من النشاط الانساني : الاول : يتمثل في تحقيق قدر من الحرية للتفكير في التقصي والتجريب بالنسبة للأفكار الجديدة ، والثاني ، مشاركة الأفراد ، من كل المستويات التعليمية والاقتصادية في المطالبة بالمزيد من المعرفة والمهارة . ومن الملاحظ عامة أن كلا هذين الشكلين أو أحدهما شائب في كثير من أجزاء العالم . وقد تميل بعض التقاليد والابنية الاقتصادية والنظم السياسية الى كبح الميل للقيام بالمشروعات الفردية والمقدرة على الاختراع . ولا شك ، أن هذه المؤثرات من العوامل الاساسية المعوقة للتنمية الاجتماعية⁽¹⁾ .

ويواجه كل مجتمع بصفة مستمرة مشكلة « الموازنة » بين

(1) Livingston, A., Op. Cit., pp. 8-9.

« المسموحات » التي تعطى للتعبير الفردي و « الالتزامات الاجتماعية » التي تأتى على الفرد باعتباره عضواً في جماعة • وتحل هذه المشكلة مكاناً خاصاً في المجتمعات الناهية • فالحاجة الى المشروعات ملحة في المباديين المهنية والتجارية • وقد يرجع تأخر نمو الأنشطة الخاصة بالمشروعات في كثير من المجتمعات الى العديد من الظروف المقيدة ، ومنها البناء الاجتماعي الذي لا يسمح بالتخير ، والاتجاهات الاجتماعية التقليدية والممارسات ، سواء كانت دينية أو مستمدة من العادات التي لها « القدسية » والتي تحيط أى حافز نحو المعرفة الجديدة وتطبيقها على الحاجات الاقتصادية والاجتماعية الملحة • ويدرك كل من المستشارين الدوليين والقادة المحليين المهتمين ببرامج المساعدة الفنية ، مدى بطء عملية ادخال المفاهيم والاساليب الغير مألوفة للمجتمع الذي يحتم عليه تقبلها اذا ما أراد أن يتقدم ، الا أنهم يعتقدون أن المجتمع قد يعتقد أنه يتقبل لهذه المفاهيم الجديدة قد يهدد تكامله وتوازنه الثقافي • ويمكن ملاحظة هذه المشكلة أيضاً على مستوى التنظيم الاقتصادي والاجتماعي ، فقد هوجمت الدراسات الخاصة بالتخطيط الاجتماعي في بعض المجتمعات الاسلامية على أنها تهديد « علماني » للتقرير الالهي للشئون الانسانية — ولقد تجلت هذه المقاومة للافكار الاجنبية في المعارضة الشديدة لأي معرفة منظمة تقدم لضحايا الفيضان المدمر ، ذلك لأن البرنامج الذي يضعه الانسان بمثابة تحد لارادة الله • كذلك هناك العديد من الأمثلة الخاصة بالمقاومة المسيحية للافكار الجديدة⁽¹⁾ •

ومن ناحية أخرى ، فإن الوضع الاقتصادي في مجتمع ما قد يمثل عائقاً آخر أمام قبول وانتشار المعرفة الجديدة • فالمثال الواضح على ذلك هو مثال المجتمعات الزراعية ، حيث توجد الاقطاعات الزراعية الكبيرة وحيث يعيش الفلاحين على مستوى معيشي منخفض • ففي ظل

(1) Ibid., pp. 9-10.

هذا النظام يثار التساؤل : لمن تكون الافكار الجديدة؟ وفي بعض الحالات الأخرى ، عندما تكون الأرض مقسمة بين العديد من الملاك ، فان اسهام العلم الحديث والاساليب الخاصة بتحسين الانتاج الزراعى تصبح عديمة الجدوى . ولا شك ، أنه تحت هذه الظروف لا يشجع أى دعوى عن قانون للإصلاح الزراعى . أنه فقط عن طريق وجود قوى سياسية واجتماعية يمكن تجديد النظام الزراعى واتاحة الفرص لتطبيق المعرفة العلمية والفنية الحديثة لخدمة المطالب العاجلة للمجتمع . وسواء كان الإصلاح أو الثورة هى العلاج المناسب لهذا المجتمع ، فان هناك تشكك فى أن يسمح الاقتصاد الراهن بادخال الافكار والطرق الجديدة للعمل^(١) .

ومن ناحية أخرى ، فان التوترات المستمرة والتغيرات الدائمة فى مجال القيادة السياسية فى المجتمعات النامية تفرض نوعا من القيود على المبادرات الفردية . فلا يمكن لنا أن نتوقع من قادة هذه المجتمعات أن يسمحوا بمناقشة جماعات سياسية أخرى لهم . كذلك ، فان الآراء التى تتعرض لتقييم الأنشطة الحكومية ، قد ينظر إليها على أنها مصدر تهديد للقيادة القائمة ولاستقرار الدولة . وتختلف الحكومات فى تقبل أو رفض هذه الآراء المعارضة . وسواء استخدمت القيادات السياسية أساليب القهر أو عدم التشجيع لقيام آراء مناهضة لها ، فان السلطة السياسية تحاول الابقاء على «مناخ اجتماعى» معين حيث لا تجد فيه الأفكار الجديدة والتطبيقات المبتكرة أى تشجيع أو ازدهار . ولا شك ، أن هذا يؤدي الى فتائج سيئة بالنسبة للتنمية الاجتماعية على المستوى القومى^(٢) .

ولا يعنى هذا ، بأن المجتمعات النامية لا يمكن بفعل العوامل السابقة أن تحقق التقدم الاجتماعى ، فعلى العكس من ذلك ، يلاحظ أن بعض

(1) Ibid., p. 10.

(2) Ibid., pp. 10-11.

هذه المجتمعات أظهرت قدرة ملحوظة في تقبل الأفكار الجديدة والأساليب المستحدثة وادماجها داخل المجال التعليمي . فخلد حقق بعض طلاب هذه المجتمعات قدرا من المعرفة لم يتحقق لأقرانهم من الدارسين في كثير من المجتمعات الغنية . كذلك ، يلاحظ أن كثير من مناهج التدريب المتخصصة في كثير من هذه المجتمعات تتضمن مجموعة من الأفكار والتطبيقات الحديثة والمستمددة من أجزاء كثيرة من العالم ، في الوقت الذي نجد فيه هذا المزج الشامل للمعرفة غير متوفر في كثير من المجتمعات المتقدمة حيث المتطلبات الأكاديمية التقليدية التي تحد من خبرة الطلاب^(١) .

وقد تسبب هذه المعرفة نوعا من الاضطراب في هذه المجتمعات الفقيرة، حيث أن المؤسسات التعليمية بما تقدمه من برامج نظرية وتدريبية تعطي رغبة في التجريب والتجديد ، إلا أن هذه الرغبة غالباً ما يوقها الإحساس بالخوف وعدم الراحة لدى كثير من السياسيين والاقتصاديين ورجال الدين^(٢) . كل هذا يبين أن مفهوم المعرفة وكيفية استخدامها في أي مجتمع يحدد مجال التنمية التعليمية . هذا بالإضافة إلى العديد من العوامل والمتطلبات الأخرى والتي سوف نعرضها عند مناقشتنا لأشكال ومستويات التعليم المطلوبة في الدول النامية .

٣ - التعليم

ولكن ماهي الخطوات التي يمكن أن تتخذ لتبديل من النسبة العالية للامية المنتشرة في هذه المجتمعات النامية ؟ لقد كشف تقرير الأمم المتحدة أنه في منتصف القرن العشرين . هناك ما يقرب من سبعمائة مليون « أمي » من البالغين (١٥ سنة فأكثر) يمثلون ٢٤٪ من المجموع الكلي من سكان العالم . وإن كانت هذه النسبة قد تضاءلت في السنوات العشر الأخيرة ، فإن عدد الأميين مع ذلك تزايد بمقدار ثلاثون مليون نسمة كل

(1) Ibid., p. 11.

(2) Ibid., pp. 11-12

عام • ومن المعروف ، أن خطة التنمية الناجمة تعتمد الى حد كبير على نوعية الطاقات البشرية المتاحة لها بنفس درجة اعتمادها على رؤوس الاموال • ومن الطبيعي ، اذا كانت هناك نسبة كبيرة من هذه الطاقات لم يتلقى أى تعليم ولم تتلقى أى تدريب حتى تساعد في تحقيق أهداف التنمية ، ففى هذه الحالة ، فان أهداف التخطيط تصبح عرضة لآخطار شديد^(١) •

والمشكلة ليست في ايجاد الطرق المناسبة لتطوير التعليم وتنميته في مجتمع فقير ومتغير ، انما المشكلة تكمن في أن جزءا من ميزانية التعليم ينبغي أن تنفق على الحملات الخاصة بالتوعية التعليمية من أجل توسيع قاعدة التعليم الرسمي • وترداد هذه المشكلة نتيجة لنقص المعرفة الخاصة بأهم الأساليب الفعالة كى يزداد التعليم في هذه المجتمعات • ومن الملاحظ ، أن الميزانية المخصصة للتعليم في المجتمع النامي لا تسمح بالوفاء بمطالب الخطة التعليمية^(٢) • الا أن هذه المشكلة لها أهميتها في مواجهة ظاهرة الامية الواسعة الانتشار ، حيث تعاني هذه المجتمعات من نقص واضح في الميزانية المخصصة للتعليم ، وكذلك ندرة في الاشخاص المؤهلين للقيام بالعملية التعليمية • وهناك أساليب متعددة تستخدم لتقليل الفترة اللازمة للتوسع في تعليم للأشخاص الاميين • وتعطى برامج تنمية

(1) Ibid., p. 12 See also :

Publications of the International Institute for Educational Planning
Paris :

Educational Planning : A Bibliography (1964).

Educational Planning : An Inventory of Major Research Needs
(1965.).

Educational Planning : A Directory of Training and Research
Institutions, 1964).

Problems and Strategies of Educational Planning : Lesons From
Latin America (1965).

(2) Livingstone, A., Op. Cit., pp. 12-13.

المجتمع المحلى الفرصة للتعليم الاولى للذين لم يكن لديهم الفرصة لتلقيه ، كذلك فان برامج التعليم الرسمى يمكن أن توضع على نحو يمكن تنفيذ هذه دون أى زيادة فى النفقات ، مثل تقديم الامكانيات اللازمة لأنواع معينة من تعليم البالغين ، واجراء محاضرات للتدريب على المهارات الاساسية . هذه أمور يكون لها أثر تراكمى ، كما أن استخدام أجهزة الاتصال الجماهيرى مثل الراديو والتلفزيون وغيرها يعطى الوسيلة لنشر التعليم بين البالغين على نطاق واسع وفى فترة زمنية قصيرة . ولاشك ، أن كل هذه الوسائل تسهم فى تقليل نطاق الامية فى هذه المجتمعات (١) .

وهناك مشكلتين مازالتان قائمتين فى الحكومات التى تعاني من انتشار الامية بها : الاولى ، هل يمثل الاتجاه الذى أخذته روسيا وكوبا كاجابة فعالة خاصة بالجهود الخاصة فى تحقيق تعليم عام ؟ وهل البرامج التى توضع لهذا الهدف تستطيع أن تميز بين الشخص الموهوب والشخص العادى دون أن يخلق هذا آثارا سلبية على التقدم الصحى والفكرى للمجتمع ؟ أما عن المشكلة الثانية ، فهى هل يمكن أن يكون هناك حافظا كافيا لى يقوم الافراد الاميين باكتساب المهارة فى القراءة والكتابة دون أن يتضمن هذا الحافز تنقيدا مباشرا على أهميته فى العمل ووقت الفراغ الذى له أهمية بالنسبة لهم . ويلاحظ ، أن بعض أجزاء من العالم لم تعط بعد دليلا على أن هاتين المشكلتين قد أعطيتا الاهتمام المطلوب (٢) .

٤ - أشكال ومستويات التعليم

تشير احصاءات الامم المتحدة عن عام ١٩٦٠ الى أن نسبة الملتحقين

(1) Ibid., p. 13.

(2) Ibid., pp. 13-14. See also :

African Research Monographs, New Educational Media in Action
Cose - Studies for Planners, 1967 (3 Vols.).

Schramm, W., Coombs, P., H., Kahnert, J., and Lyle, J., **The New
Media : Memo to Educational Planners**, Paris : O. E. C. D.

بالمدراس الأولية أقل من ٤٠٪ من عدد السكان الذين في سن التعليم في ٢٣ بلدا أفريقيا و ١٢ بلدا آسيويا . وعن نفس العام ، كانت نسبة المتحقين بالمدراس الثانوية (من ١٥ — ١٦ سنة) أقل من ١٠٪ في ٣٠ بلدا أفريقيا وأقل من ٢٥٪ في ١٦ بلدا آسيويا . ويلاحظ ، أن هناك تحسنا ملحوظا في الفترة من ١٩٥٠ — ١٩٦٠ في نسبة المتحقين بالمدراس والتعليم العالي . ولكن لنا أن نتساءل عن ما هي الأشكال والمستويات التعليمية المطلوبة بصورة ملحة والتي تخدم أهداف التنمية القومية ؟ وهذا يتضمن فحص القرارات الخاصة بالاستثمار الصحيح في التعليم الاولي والثانوي والعالي ؟ ومن ناحية أخرى ، يجب فحص القرارات الخاصة بمدى انتشار البرامج التعليمية التقليدية وما يصرف على الأشكال الجديدة من التدريب الفني المناسب لاهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية . ويلاحظ أنه في بعض المجتمعات نجد اهتماما مبالغ فيه بالموضوعات التقليدية والتي ليس لها القيمة هامشية للتنمية في القرن العشرين . كذلك ، يلاحظ أيضا ، أن هناك اهمالا بالتعليم الفني وأهميته ، وقد يرجع هذا الى الظروف التاريخية والثقافية للمجتمع ككل . وهناك كثير من الدارسين في المجتمعات النامية يعرفون عن الحضارة الغربية وشعرائها وفلاسفتها ، أكثر من معرفتهم بالتاريخ أو الظروف الحاضرة لمجتمعهم^(١) .

وعند تحديد ما يجب أن ينفق على التعليم الاولي أو الثانوي أو العالى ، فإن الحكومات في المجتمعات النامية تختطف قيما بينها ، فقد ترى بعض الحكومات أن مصلحتها يمكن أن تتمثل في قيامها بتزويد جماعة صغيرة فقط في المجتمع بالتعليم الاساسى كاعداد كاف لتحمل مسؤوليات التنمية القومية ، وقد ترى حكومات أخرى ، أن نقص الامكانيات الخاصة بالتعليم الثانوي يعد أخطر مشكلة تعليمية ، وقد ترى مجموعة ثالثة من الحكومات أن التوسع في التعليم العالى يؤدي حتما الى التنمية السريعة .

(1) Livingstone, A., Op. Cit., pp. 14-15.

ما نريد أن نؤكد هنا ، أن الحكومات عندما تضع تأكيداً كبيراً على التنمية التعليمية ، فإن نتائج قراراتها يتمخض عنها مشاكل جديدة داخل المجتمع^(١) . وقد تظهر أحد هذه النتائج المترتبة على التنمية التعليمية في اتساع نطاق توقعات أولئك الذين تعلموا ، وتصبح هذه مشكلة اجتماعية عندما لا يكون المجتمع بقادر على إتاحة الفرصة للعمل أو التعليم العالي . فالذين في أى مرحلة تعليمية يسعون للالتحاق بالمرحلة الأعلى ، كذلك يواجه خريجي الجامعات مشكلة إيجاد العمل المناسب لهم بعد التخرج . وقد يؤدي هذا الى مشكلة أخرى ، وهي وجود أئسكال من المعارضة أو الشعب التي تعبر عن القلق الذي يعاني منه الطلاب بالنسبة لمستقبلهم الغير واضح^(٢) .

وعامة ، فإن ظهور أى جماعة متمهمة في أى مجتمع من شأنها أن تحدث تغيرات في مفهوم الحاجة الاجتماعية والاقتصادية، وسوف تحاول أن تغير بطريقة ثورية الأفكار القديمة عن ما يحتاجه المجتمع من خلال برامج التخطيط . ونؤكد هنا ، أن هذه الضغوط التي تنتج عن السخط الاجتماعي لأى مستوى تعليمي من الامور التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند الخطط ، رغم أنها غالباً ما تهمل في كثير من المجتمعات النامية^(٣) .

٥ - احتياجات القوى العاملة

تتأثر طبيعة البرامج التعليمية بالحاجات المتوقعة للقوى العاملة . ولهذا ، فإنه يجب أن يتقرر تخطيط القوى العاملة ، والتخطيط للتعليم في اطار برامج التنمية القومية ككل . وتكشف المسوح الخاصة بالقوى العاملة عن المطالب التعليمية والاجتماعية المستقبلية . ويتطلب هذا ، أن يتوفر شرطين أساسيين لهذه المسوح : (أ) أن يجري هذه المسوح

(1) Ibid., p. 15.

(2) Ibid., p. 15.

(3) Ibid., pp. 15-16.

أشخاص متخصصين ويعتمدون على الاستجابات الثابتة للمبحوثين •
(ب) أن القرارات حول استخدام القوى العاملة نادرا ما تقوم على أساس عقلاني ، فالحكومات لها أهداف سياسية ، كذلك فإن الأفراد لديهم شعور شخصي قوى بما يردون أن يفعلوه أو يحققوه • ولكن إلى أى حد يمكن للحكومات أن تقلل من أهدافها السياسية من أجل خطة تقدمها لتوزيع القوى العاملة في المستقبل ؟ وإلى أى حد يمكن أن توجه الحكومات المواطنين إلى نوع وأسلوب العمل الذي يعد ضروريا لتحقيق التنمية القومية ؟ يضاف إلى ذلك عملية التغير السريعة والجسدية والتي قد لا يضعها المخطط في الحسبان ، ولهذا يبتعد عن المفهوم الحقيقي لما هو مطلوب بالفعل • ولهذا فإن خبير مسح القوى العاملة يجب أن يأخذ في الاعتبار هذين الاعتبارين في تقدير ما هو قائم وما هو مطلوب وعاجل في المستقبل^(١) •

٦ - المضمون والمناهج التعليمية

ما لا شك فيه ، أن مضمون المناهج التعليمية في المجتمعات النامية هي التي تقف عقبة أمام الخير الاجتماعي وتحقيق التنمية المطلوبة • فالموضوعات التي تعرض في حجرات الدراسة غير حديثة وليست متناسبة مع حاجات المجتمع الملحة • وليس هناك محاولات جادة سواء في المواد الدراسية أو في الكتب المدرسية حول تقديم المعرفة الضرورية والمتطلبية للإنسان المعاصر • أكثر من هذا ، فإن وجود بعض المكتبات الزاخرة بالكتب الحديثة يعد في هذه المجتمعات نوعا من الرغبة في التظاهر بالتحديث ، أكثر منها محاولة جادة لتطبيق هذه المعرفة للاحتياجات العملية

(1) Ibid., pp. 16-18 See also : O.E.C.D., Manpower for Casting in Educational Planning, 1967.,

Harbison and Myers, Education, Manpower and Economic Growth - New York : McGraw Hill, 1964.

Manpower and Education. New York : McGraw Hill 1965.

التي تواجه المجتمع • كذلك يلاحظ أن الأساليب الخاصة بالتدريس تميل إلى التكرار والتفاصيل المملة • ويغلب على العملية التعليمية الجوانب «التحصيلي» أكثر من الجوانب «الابتكاري» • وبالنسبة للطالب الذي في دور التعليم ، فما أن يأمل في النجاح بالحد الأدنى أو حتى الحصول على درجات الرأفة ، أو أن ينحصر جهد الطالب في أعداد تلخيص أو أيجاز للمواد الدراسية والرجوع إلى امتحانات الأعوام السابقة ، أو قد يلجأ الطالب للاجتهد لحفظ ما هو مكتوب دون وجود أى عملية ابتكارية أو ابداعية^(١) •

مثل هذه الانماط التقليدية للتعليم تهدد إلى حد كبير الآمال المعقودة على التنمية في المجتمعات 'نامية' • هالملاحظ ، أن نظم التعليم الحالية في هذه المجتمعات تحافظ على المعارف التقليدية ، وتعمل على أن تكون العلاقة بين المدرس والطالب بمثابة العلاقة بين «المعطي» و «المستقبل» مثل هذه العلاقة لا تنتج إلا المراكز الوسطى • ولهذا ، لابد من الغاء هذه النظم التعليمية إذا أراد لهذا المجتمع أن يحقق التنمية القومية عن طريق القيادة التعليمية^(٢) •

ويدرك الطلاب والمدرسون — خاصة الذين أتتحت لهم الدراسة في الخارج — مدى الأثر الذي يمكن أن تتركه النظم التعليمية التقليدية على اتجاهات واستجابات الطلاب في بيئة أكاديمية غير مأوفة • وتظهر هذه الاختلافات في الكثير من النقاط من أهمها : في ادراك العلاقة بين الطالب والمدرس بطريقة مختلفة عما هو معتاد لديهم ، في الاستجابة لاهداف ونظام الاشراف ، في معرفة كيفية ممارسة الحق في تقدير معارضة المدرس ، في معرفة كتابة مادة علمية ليس عبارة عن تلخيص لكتابات

(1) Livingstone, A., Op. Cit., pp. 18-19.

(2) Ibid., p. 19.

الآخرين ، في ادراك أهمية الكتب وكيفية استخدامها ، وأخيرا في تحديد الهدف النهائي من الدراسة أو التدريب • والمشكلة الرئيسية في العملية التعليمية ترجع على الأقل الى المناهج التعليمية غير المألوفة • فغالبا مايرفض الدارس نوع البرامج الدراسية على أساس أنه مغاير لخبراته الاكاديمية السابقة • ولاشك ، أن جهود الهيئات العالمية والمنظمات الدولية تثير الاهتمامات الخاصة بمطّـب تغيير المناهج التعليمية في المجتمعات النامية • فمُـلـقـد ساعدت هذه الجهود بدرجات متفاوتة في زيادة وإعادة توجيه الطاقات التعليمية في المجتمعات النامية لتكون أكثر خدمة لاهداف التنمية القومية^(١) •

٧ - العلاقة بين « المتعلم » و « الامى »

من المؤثرات الهامة على التخطيط التعليمي في بعض المجتمعات النامية هو اتجاه القادة نحو الازببية غير المتعلمين • وغالبا ما يكون هذا الاتجاه لاشعوريا ، ويحاول بمقتضاه الشخص « المتعلم » السيطرة على الشخص « الجاهل » الذى يؤمن بالخرافات والتقليد • وسواء كان هؤلاء القادة على علم بما كتبه أفلاطون عن المدينة الفاضلة ، فانهم يرون أن غيرهم من البشر قد ولدوا ليأمرؤا ويخدمون • ويشهد تاريخ أوروبا وأمريكا بوجود جماعتين متميزيتين يقومون جنبا الى جنب في مجتمع واحد • أكثر من هذا ، يعتقد هؤلاء القادة أن هؤلاء الاميين ، وهم يمثلون ٩٠% من السكان ، لا يوجد قيمة كبيرة وراء تعليمهم • وهذا الاعتقاد لا يؤدى فقط الى عدم اعطاء الفرصة لزيادة معدلات التعليم بل يعمل أيضا على تأخر انتشار التعليم بالنسبة للشعب ككل^(٢) •

وعامة ، يلاحظ أن المسؤولين عن التخطيط للتعليم في المجتمعات النامية

(1) Ibid., pp. 19-20.

(2) Ibid., pp. 20-21. See Burnet, M., A.B.C. of Literacy
U.N.E.S.C.O., 1965.

يعطون أولوية للبرامج التي يمكن أن تخدم أهداف التنمية القومية • وتهدف هذه البرامج الى تخريج أفراد أكفاء يتحملون مسؤولياتهم في المجتمع المتغير • وقد لا يكون هذا هو هدف الذين يسعون للتعليم العالي ، فالتعلم بالنسبة لهم مجرد « رمز » ، رمز للأمل والتحرر من دائرة الاستسلام واليأس التي أثرت بشكل واضح على جيل آبائهم • هذا يبين بوضوح أن هناك صراعا بين أهداف التعليم عامة وبين اتجاهات بعض الافراد نحو التعلم • ولا شك ، أن هذا الصراع قد يؤدي الى عدم ملائمة المناهج التعليمية والعموض حول أهداف التعلم نفسه • وبالرغم من أن هناك أسباب اقتصادية وسياسية وراء الاحداث التي تنتشرها الجرائد حول تمرد حشود الطلاب ومهاجمتها للمعاهد التعليمية ، كذلك لمحتويات المقررات الدراسية ومهاجمتها للمسؤولين عن التعليم ، إلا أن السبب الرئيسي وراء كل هذا هو الاحباط في الامل لدى هؤلاء ، من جراء البرامج التعليمية التقليدية • على أية حال ، هناك حاجة ملحة في المجتمعات النامية ، وهي إعادة توجيه أهداف التعليم بحيث لا تكون موجهة لخدمة أغراض « الصفوة » المتعلمة من السكان ، مما ينتج معه وجود أغلبية غير متعلمة وغير معدة لتحمل مسؤوليات المتعلمين في المجتمع المتغير⁽¹⁾ •

٨ - أشكال التعليم المطلوب

تدرك كثير من الحكومات أن فاعلية أى برنامج تعليمي يتوقف الى حد كبير على الامكانيات التعليمية الأخرى • كذلك ، فإن التخطيط القومي ينبغي أن يعتمد على أفراد مؤهلين في التخصصات الفنية والمهنية المختلفة • ولاشك ، أن هذه المتطلبات تفرض احتياجات تقع على عاتق الامكانيات الضئيلة لهذه المجتمعات ، كذلك تقع على عاتق قادتها المسؤولة • ويمكن توضيح طبيعة هذه المشكلة بالإشارة الى بعض أشكال التعليم التي

(1) Livingstone, A., Op. Cit., pp. 21-22.

لا غنى عنها كى يتحقق آمال الدولة فى التوسع الاقتصادى والاجتماعى^(١) .

(١) التعليم للتنمية الزراعية

يلاحظ المهتم بشئون المجتمعات النامية ، أن اتجاه حكومات هذه المجتمعات بالقطاع الريفى من الامور المحيرة ، فبالرغم من أن الزراعة هى الانتاج الرئيسى فى هذه المجتمعات ، وأن العمل الزراعى هو المهنة الاساسية لأغلبية السكان ، فإنه غالبا ما يلاحظ اهمال أو تجاهل لمتطلبات الزراعة ، فبينما نجد هناك توسعا فى الصناعات الانتاجية والمشروعات التجارية • وقد يرجع هذا الاهمال ، الى أن بعض القادة أنفسهم ليس لديهم اهتمام بما يحدث للاقتصاد الزراعى • واقصد أشارت بعض الدراسات الى اتجاهات القروى فيما يتصل بأمله فى التغير الزراعى المطلوب^(٢) .

ولاشك ، أن هناك العديد من الاسباب الظاهرة والكامنة وراء الحالة السيئة للزراعة ، وكذلك أوجه العلاج الممكنة ، ورغم ذلك ، فإن التعليم يعد أمرا حيويا وهاما لتحقيق التغير الزراعى المطلوب • فبينما تهتم الحكومات بالحاجة الى تغير بناء الاقتصاد الزراعى وبنامش الطرق الزراعية ، فإن الاهتمام يجب أن يعطى أيضا بالدراسات المتخصصة وبعض البرامج التدريبية المتخصصة التى تسهم فى ايجاد علماء زراعيين واقتصاديين زراعيين • هذ من ناحية ، كما يسهم من ناحية أخرى ، فى ايجاد العمال الزراعيين الذين يعدوا عنصرا أساسيا لأى برنامج فعال فى ميدان التنمية الزراعية • ولهذا نقول ، أن أى جهود حكومية لتدريب متخصصين فى الزراعة لن تتحقق دون أن يكون هناك برنامج للتعليم

(1) Ibid., p. 22.

(2) See : Bailey, F., G., "The Peasant view of the Bad Life,"
The Advancement of Science. Vol. 23 (Dec. 1966) No. 14.

الزراعى للقرويين ، وذلك الى جانب المناهج التى تدرس بالمدارس التى تقدم المعرفة الزراعية فى كل مستوى تعليمى . فما تحتاجه المجتمعات النامية ليس فى اعداد نوابغ قادرة على توسيع حدود المعرفة ، وانما ما تحتاجه هذه المجتمعات هو ايجاد نظام تعليمى قادر على أن يوصل لعقول الناس المعرفة البسيطة الخاصة بالزراعة وعلم الحياة . هذه المعرفة كما يذهب البعض ، قد تجعل العائد الزراعى يصل الى ضعفين أو ثلاثة أو أربعة أمثاله⁽¹⁾ .

ب) التعليم للتنمية الصناعية

تتطلب خطة التوسع الصناعى فى الكثير من المجتمات النامية أن يكون هناك برنامج لاعداد الافراد للقيام بالوظائف الجديدة : التوجيه التكنولوجى ، الادارة ، الاشراف على العمال ، تنفيذ خطط العمل ، الاعمال الصناعية التى لا تتطلب مهارة معينة . وغالبا ما يكون النظام التعليمى التقليدى فى هذه المجتمعات لا يتضمن من المواد الا القليل ، مما له صلة بمستويات المراكز العليا فى العمل الصناعى . فالاعمال الصناعية البسيطة يؤديها افراد مهاجرون من المناطق الريفية - كما أن حكومات هذه المجتمعات لا يتوفر لديها الا القليل من الخبرة أو الطاقات التعليمية التى يمكن أن تقيم بها عملا صناعيا . بالاضافة الى ذلك ، فان بعض الاتجاهات الاجتماعية حول « قيمة » و « مكانة » بعض المهن قد يزيد من هذه المشكلة . فأنقد وجد أحد مستشارى التدريب التابعين لمنظمة العمل الدولية ، والمكلف بوضع برامج تدريبية للعمال المشتغلين فى الصناعة فى أحد المجتمعات النامية، صعوبة كبرى فى اقناع العمال بحضور البرامج رغم أن الاجر الذى سوف يحصلون عليه بعد انتهاء فترة التدريب سيكون

(1) See : Balogh, T., *Land Tenure, Education and Development in Latin America, Problems and Strategies of Educational Planning. Lessons from Latin America*. U.N.E.S.C.O, International and Institute for Educational Planning, 1965.

أغلى من ذلك الذى يتقاضاه كثير من الموظفين • ولقد وجد هذا المستشار أن العمال لن يقبلوا هذا العمل لأن ممارسته سوف تقلل من شأنهم حتى لو حقق لهم أجورا مرتفعة^(١) •

وتواجه الحكومات التى تعمل على تدريب الافراد اللازمين للصناعة فى المجتمعات النامية ، تواجه مسئولية مواجهة أوجه النقص فى النظم التعليمية وتحويل القرويين من أتباع المهن الزراعية الى نظام العمل الصناعى المتسم بالانتظام طوال السنة، كذلك تواجه بمشكلة اقناع الافراد فى كل مستويات العمل الصناعى بأن عملهم الذى يؤدونه له آثار اجتماعية ايجابية ، وكذلك مزايا اقتصادية • والواقع ، أن عملية الانجذاب للعمل الصناعة يتم بطريقة تلقائية نظرا للحصول على أجر منتظم وعلى دخل أكبر مما كان يتقاضاه الفرد من قبل ذلك من مهن أخرى • ولاشك أن هذا يمثل الخطوة الاولى نحو نجاح المشروع الاقتصادى • غبالإضافة الى ذلك ، فإن النمو الاقتصادى يعتمد على نوع البرامج التعليمية المقدمة والفرص التدريبية المتاحة أمام أكبر قدر من المهن الصناعية والتجارية • ولقد أشار تقرير الامم المتحدة عام ١٩٥٤ ، ١٩٥٨ الى أهمية الدور الذى يلعبه التدريب على الادارة فى تحقيق التنمية الصناعية • فالادارة الناجحة ، كما تشير هذه التقارير ، « تتطلب أكثر من مجرد القدرة التنظيمية الفطرية بل المهارة المهنية • فالعمليات الصناعية الحديثة تتطلب فهما ذكيا للمكتشفات العلمية ، كما أن التنظيم التجارى الحديث يتطلب دراية بأمور الاقتصاديات والتحويل والمحاسبة ... الخ • ولاشك أنه ليس هناك أى طريق سهل لمقابلة تلك المتطلبات ، اذ هى تستلزم فى الواقع وجود تعليم عام ومعرفة فنية • أن نجاح الرجل الذى يجلس فى قمة التنظيم الادارى يرجع الى حد كبير الى قدرته فى اختيار الافراد المطلوبين للوظائف المتوسطة فى الهيكل التنظيمى • اذ ينبغى أن يكونوا متمتعين

(1) Livingstone, A., Op. Cit., p. 24.

بالتدريب والخبرة اللازمة لتحمل المسؤوليات الكبرى التى سوف تقابلهم
فى المستقبل القريب» (١) .

ج) التدريب فى الإدارة

تمشيا مع التأكيد على التدريب الإدارى ، فإن اهتماما متزايدا الآن
يعطى للدور الخطير الذى يمكن أن تسهم به كل أشكال الإدارة فى التنمية
القومية مثل الخدمة العامة، الصناعات المؤممة والخاصة ، تنظيم الخدمات
المهنية — وحتى وقت حديث ، فإن معظم المجتمعات النامية كانت تضع
العراقيل أمام أنساق الخدمة المدنية الموجودة فيها والتى وجدت وتتقدم
أهداف الأوضاع السياسية والاقتصادية . وقد تقاوم هذه الأنساق
البيروقراطية المحاولات المبذولة للاخذ بالافكار والتطبيقات الجديدة .
وتحاول الحكومات فى المجتمعات النامية القيام ببناء أشكال جديدة من
المشروعات العامة ومؤسسات حكومية أو شبه حكومية والتى تتطلب توفر
أشخاص مؤهلين تأهيلا خاصا لضمان نجاحها . وتعانى أى صناعة، خاصة
فى المجتمعات النامية ، من عدم وجود الأشخاص المدربين لمباشرة الاعمال
اللازمة لها وكذلك عدم وجود الإداريين المدربين على ممارسة الإدارة (٢) .

ولقد أدركت الحكومات فى المجتمعات النامية طبيعة العجز الإدارى
وما ينبغى أن يفعل بشأنه : ومن أجل توفر التسهيلات التدريبية اللازمة
لإدارى ومديرى المشروعات المستقبلية فى هذه المجتمعات ، ولهذا، أنشأت
معاهد الإدارة العامة وفرق من المتخصصين الإداريين ومدارس لإدارة
الاعمال كما قامت الجامعات بتدريس مناهج خاصة عن إدارة الاعمال

(1) Ibid., pp. 24-25. See also, U. N. Some Problems in the
Organization and Administration of Public Enterprise in the Industrial
Field. (U. N.) New York : (Sales No. 1954, ii, Hi), U.N. Management
of Industrial Enterprise in Underdeveloped Countries. U.N. New York
(Sales No. 58, ii, B 5), 1958.

(2) Livingstone, A., Op. Cit., p. 25.

والادارة العامة ، كما وضعت برامج تدريبية قصيرة المدى في ميدان الخدمات العامة والصناعات الخاصة • ولأنك ، أن هذا شكلا من أشكال التعليم العالي المتخصص الذى تسمى وتلتزم به معظم هذه المجتمعات^(١) •

د) تعليم الكبار

تشير الادلة الواضحة في بعض المجتمعات النامية الى اسهام برامج تعليم الكبار للكثير من لم تتاح لهم فرصة تلقى التعليم الاولى • وفي بعض الاحيان ، تنحصر هذه البرامج الخاصة بتعليم الكبار عن طريق وسائل الثقافة المتنوعة ، وفي حالات أخرى ، فان هذه البرامج تعطى الخطوات الاولى في أى مهنة • ويلاحظ أن هناك عشرات الملايين في بعض المجتمعات النامية ممن لم يتلقوا أى نوع من التعليم ، ولهذا فهم « أميون » وقد لا يحقق أى نوع من برامج تعليم الكبار والمكلفة في أماكن أخرى ، أى فائدة تذكر • وبالرغم من هذا ، فان هذه الاغلبية الامية تشكل رأس المال البشرى والتي من خلالها يجب أن تحدد الكثير من المجتمعات مستقبلها^(٢) •

ولقد بذلت في الآونة الاخيرة الجهود التتامية من قبل العديد من الحكومات وبعض المنظمات الدولية خاصة اليونسكو UNESCO نحو وضع المناهج التي من خلالها يمكن مواجهة الاسهام المجدد في التنمية القومية والذي يقوم به الافراد غير المتعلمين وغير المهرة • ومن الطبيعي أن يكون هناك بعض الانجازات والكثير من أوجه الفشل عند محاولات التغلب على الامية واعادة تشكيل القدرات المفقودة والقدرات الغير متعلمة • ويخلص لنا تقرير اليونسكو عن التدريب على القيام بالعملية التعليمية بعض جوانب هذه المشكلة • فكما يشير التقرير أنه في

(1) Ibid., pp. 25-26.

(2) Ibid., p. 26.

الخمسينات من هذا القرن ، كان هناك في ٣٢ دولة أكثر من ٤١٣ مليون-
انسان أمي لم يلتحق منهم سوى ١٠٪ في البرامج المعدة لتعليمهم وتلبية
حاجاتهم^(١) . ويقع على عاتق برامج تنمية المجتمع المحلي للكشف عن
اهتمامات الافراد واستغلال امكانياتهم في الخدمات المعدة لخدمة أغراض
المجتمع المحلي . وتقوم بعض الشركات الصناعية النشطة بوضع أشكال
بسيطة من التدريب المهني لأولئك الذين الذين لا يعرفون القراءة أو
الكتابة . ولاشك ، أن التقدم في المجتمعات ذات الدخل المنخفض مرتبط
في كثير من الاحيان بقدرتها على توضيح الاهداف الخاصة بالتنمية
للقدرات الغير مستفاد بها في القطاع الكبير من السكان^(٢) .

هـ) تعليم المرأة

نقد تحقق للذين كافحوا وقاموا بالمظاهرات من أجل تحرير المرأة في
نهاية القرنين التاسع عشر وبدايات القرن العشرين من أن يشهدوا نجاح
حركة تحرير المرأة في تحقيق — على الأقل جزئيا — أهدافها . وبالرغم
من المعركة النهائية لم تنتهى بعد،ذلك لأن البناء الاجتماعى والاقتصادى
الحالى لا يساعد على تحقيق المساواة في الحقوق . وبالرغم أنه في معظم
المجتمعات قد اطلقت المنيحة الاولى لدعوة تحرير المرأة ، الا أنه في
القليل من هذه المجتمعات يمكن أن نقول أنه تحقق الكثير من الانجازات .
فمازالت هناك القوانين الغير عادلة و «التابو» الثقافى والدينى،والبرامج
التعليمية الغير متساوية بالنسبة للجنسين،(الحدود العامة للفرص المتاحة
للجنسين—كل هذا وغيره من القيود المفروضة على حرية المرأةوالتي تعوقها
في كثير من المجتمعات النامية لتحقيق قدرتها الذاتية الاجتماعية . وكما
يشير تقرير الامم المتحدة ، بأنه في خلال ١٩٦٠ كانت نسبة الفتيات
للحقوق بالمدارس الاولى في ١٢ بلدا لا تزيد عن ٣٠٪، وأنه في ٢٠ بلدا

(1) See : UNESCO, World Literacy at mid-Century :

A Statistical Study. Paris : (UNESCO,) 1967.

(2) Livingstone, A., Op. Cit., pp. 26-27.

أخرى لم تزيد نسبة المتحقات فيها بالمدارس الثانوية عن نفس النسبة السابقة؛ كذلك وجد أن نسبة المتحقات بالتعليم العالى فى ٢٥ بلداً أخرى لا تزيد عن النسبة السابقة^(١) . ولا شك ، أن هذا يعكس بوضوح النقص الخطير فى الطاقات التى كان يمكن أن تكون فعالة فى مجتمع نامى . . وفى الكثير من المجتمعات — كما يحدث الآن — فإن أحد التغيرات الرئيسية التى يجب أن تتحقق فى التخطيط التعليمى وهو أن برامج التعليم — سواء فى المدارس أو الجامعات يجب أن يسوى فى تحقيق أهدافه بين الذكور والإناث . وغنى عن البيان ، بأن المشاركة الكاملة للمرأة فى مجال العمل فى المجتمع ، مرهون بالعديد من العوامل ، فإن عدم إتاحة الفرصة التعليمية المتساوية أمامها ، سوف يجعلها عاجزة عن مواجهة العديد من المعطيات التى تعطىها ، من المساهمة فى شؤون مجتمعاتها^(٢) .

(و) التعليم من أجل المعرفة التعليمية والتكنولوجية

إن أهمية وتقدير الانجازات الحديثة فى العلم والتكنولوجيا بالنسبة لتلبية حاجات المجتمعات النامية ، هو أمر تحيطه الكثير من الصعوبات وأوجه الغموض . فبالرغم من ذلك التراكم الهائل من المعرفة الفنية والعلمية فى خبرات المجتمعات الحديثة ، فإن هناك العديد من الاسئلة حول من يستطيع أن يقرر ما هو المناسب لأغراض التنمية من خبرة المجتمعات الأخرى ؟ وما هى المعايير التى يمكن استخدامها للتوصل الى هذه القرارات ؟ وحتى لو توصلنا الى الإجابة على هذه الاسئلة فكيف يمكننا أن نستخدم هذه القرارات دخل الظروف الاقتصادية والثقافية للمجتمعات ذات الدخل المنخفض ؟ الحق أن هذه المسائل الهامة والخاصة بنقل العلم والتكنولوجيا قد نوقشت فى سلسلة من التقارير التى صدرت من المؤتمر الذى عقدته الأمم المتحدة والخاص بتطبيق العلم والتكنولوجيا لخدمة

(1) See : U.N. Report on the World Social Situation. Op. Cit.,

(2) Livingstone A., Op. Cit., p. 27.

• المجتمعات النامية^(١)

كذلك هناك العديد من التساؤلات الأخرى حول ما إذا كان اهتمامات العلماء والفنيين لاسهاماتهم في بعض المجتمعات ، هل تكون فعالة نحو تحديد ماتحتاجة المجتمعات النامية من المعرفة والتكنولوجيا؟ وكيف لو أن العلماء والفنيين اكتشفوا التحديات الكبرى في اكتشاف جبهات المعرفة ، خكيف لهؤلاء العلماء والفنيين أن يتفاعلوا مع مواقف العمل والتي قد يجدوا أنفسهم منفصلين عن الارتباط المباشر مع التطورات المتقدمة في ميدان مهنتهم ؟ وكذلك يثار السؤال حول هل يمكن للعمل الذي يقومون به أن يفعل شيئاً لزيادة معرفتهم أو يثرى خبراتهم المهنية ؟ وكـم من العلماء والفنيين يحتاج اليه المجتمع ؟ وكـم من العلماء يمكن للمجتمع أن يتولى الانفاق عليهم ؟ ان الاجابة على هذه الاسئلة تعتمد على قدر من التوضيح الخاص بطبيعة المعرفة المحتاج اليها في المجتمعات النامية والوسائل التي يمكن عن طريقها استدماج هذه المعرفة في الظروف الخاصة للمجتمع • والقرارات النهائية حول هذه المتطلبات القومية سوف تحدد بدرجة كبيرة نوعية المواد الدراسية في كل مستويات التعليم^(٢) •

ز) برنامج التعليم الرسمي

انه عند تحديد النسبة التي تعطى للاستثمار العلمي لكل من التعليم الاولى والثانوى والعالى ، فان على الحكومات أن تؤكد على حاجاتها التعليمية في محتوى برامج الخطة القومية • وبالرغم من أن هذا من الامور الواضحة ، إلا أن الحقيقة تشير الى القرارات الخاصة بالاولوية التعليمية نادرا ما تعطى اعتبارا للاهداف التخطيطية بعيدة المدى •

(1) See : United Nations Conference on : **The Application of Science and Technology for the Benefit Less Developed Areas**. Geneva, 1967.

(2) Livingstone, A., **Op. Cit.**, See also : **World of Opportunities Science and Technology for Development**. New York : U. N., 1963.

ويلاحظ أن الانجازات التعليمية تسير بخطى بطيئة في المجتمعات الفقيرة ، وقد يرجع هذا ليس فقط لندرة الامكانيات ، بل أيضا بسبب القرارات الغضاضة التي تمليها بعض الضغوط والتي تعبر عن مصالح خاصة . وطالما كانت هناك درجة كبيرة من الانفصال والعزلة في تقرير الاولويات التعليمية ، فان عملية القرار سوف تتميز بعدم الوضوح . وعندما تحل الاهتمامات السياسية مكان التقارير الموضوعية للحاجة التعليمية ، فليس هناك أمل في تحقيق أى برنامج تعليمي متكامل⁽¹⁾ .

ح) التعليم من اجل اهداف محددة

ومن الأمور وثيقة الصلة بمشكلة أولويات القرارات عند التخطيط للتعليم الرسمي ، الاتجاه الذى ينادى بأن المجتمعات النامية يجب أن تقبل أن يقوم العمال المدربين تدريباً محدوداً بالقيام بالمهام التى يقوم بها فى المجتمعات الأخرى أفراد مؤهلين تأهيلاً عالياً . ويؤكد هذا الاتجاه بأن الموقف الحرج الذى تمر به هذه المجتمعات النامية ، يتطلب تدريب العمال تدريباً سريعاً ، خاصة فى الظروف التى تكون فيها الامكانيات والطاقت المتاحة محدودة بحيث لا تسمح الا بتدريب أعداد صغيرة من الأشخاص تدريباً متكاملاً ، كذلك فان العمل المطلوب انجازه يمكن أن يتم بكفاءة من قبل أشخاص تلقوا تدريباً محدوداً . والحق ، أن هذا الاتجاه يقابل بمقاومة شديدة من قبل العديد من الحكومات . فبالإضافة الى الاسباب المهنية والفنية التى ترفض الاتجاه السابق ، هناك سبباً آخر متمثل فى الشعور والكرامة الوطنية . فهل يتوقع أن تواصل المجتمعات النامية خططها بأشخاص نصف مدربين ، ولقد نشب صراع فى آخر المؤتمرات الدولية الحديثة بين ممثلى أوروبا الغربية والذين يصرون على أهمية الاهداف التعليمية المحددة فى المجتمعات النامية ، وبين ممثلين من بعض المجتمعات التى ترغب بشدة أى محاولات لتحقيق أى توافق مع الاتجاه السابق ، ولعل السبب الرئيسى وراء هذا هو تلك الحساسية

(1) Livingstone, A., Op. Cit., p. 29.

المتعلقة بموضوع الكرامة القومية في المجتمعات التي تعاني من ندرة في
الامكانيات⁽¹⁾ .

وكما هو الحال بالنسبة لكل قطاعات التخطيط المختلفة ، فانه من
الصعوبة أن نحدد في البرنامج التعليمي عدد الافراد المدربين تدريجيا
كاملا - والذين يحتاج اليهم في المجتمعات النامية ، كذلك عدد الافراد
الذين تلقوا تدريجا جزئيا - والذين يمكن أن يستخدموا بفاعلية في خطة
التنمية في هذه المجتمعات . واو كان استثمار التعليم في جانب التدريب
الجزئي ، فمأى المخاطرة في تكرار تجربة بعض البلاد حيث لم يتمكن
العمال - الذين لم يتلقوا تدريجا كافيا - من انجاز الاعمال التي طلبت
منهم وذلك اما بسبب عدم توفر المهارة الكافية أو بسبب عدم توفر
المشرفين ذو الكفاءة العالية . ومن الامور الغير معقولة أن تحاول معظم
المجتمعات ذات الدخل المنخفض أن تعد بسرعة الامكانيات المطلوبة
لتدريب أعداد كبيرة من الاشخاص تدريجا عاليا⁽²⁾ .

ويلاحظ ، أن هناك بدايات جديدة قد بدأت تظهر في بعض المجتمعات
وهي غالبا من خلال خطط تدريبية تقوم بها هيئات الامم المتحدة وبعض
المنظمات الدولية ، وتتمثل هذه البدايات في اقامة العديد من البرامج
التدريبية، والتي ليس لها مقابل في المجتمعات المتقدمة ، والتي تهدف الى
اعداد العمال للقيام بدقة بوظائف محددة في بعض المجالات المهنية . ولعل
خير مثال لذلك، ماحدث في مجال الرغاهية الاجتماعية، حيث أعطى برنامجا
محدودا لاعداد المستخدمين في الحكومة اعدادا يؤهلهم للفهم الشامل
لمسؤولياتهم ، أكثر مما هو متضمن في الممارسات الادارية التقليدية ، ولم
يكن الهدف من هذا البرنامج تخريج اخصائيين اجتماعيين متطوعين
أو مهنيين ، ولكن هذا البرنامج يوجه أساسا لموظفي الحكومة للقيام

(1) Ibid., pp. 29-30.

(2) Ibid., p. 30.

بالاعمال التطوعية وخاصة عندما لا يكون هناك 'لا أعداد قليلة من الاخصائيين الاجتماعيين للقيام بهذا الدور ، كذلك أعدت برامج مماثلة في ميادين أخرى — مثل الطب والتعليم ، والقانون للارتفاع بمستوى المشتغلين فيها وتأهيلهم لتحمل المسؤوليات التي كانت تسند فيما سبق لأولئك الذين تلقوا تعليما مهنيا كاملا^(١) .

ولم تهدف هذه البرامج التدريبية الى تخريج أشخاص متخصصين في الطب أو التعليم أو الهندسة أو المحاماة ، بل هدفها الرئيسي هو تخريج مساعدين مهنيين والذين يحدد لهم أدوارا معينة ، وكان برنامج تدريبهم موجها أساسا لاعدادهم للقيام بالادوار المحددة لهم . ولا بد أن يتبع هذا النوع من التدريب — اعدادا للأشخاص المتخصصين تفعضا عاليا ، وذلك للإشراف الدقيق على أولئك المساعدين المهنيين . ولا شك ، أن هذه البرامج التدريبية سوف تساعد على اعداد الكثير من الأشخاص القادرين على المساهمة في تنمية الخدمات المهنية والفنية في المجتمعات النامية^(٢) .

ط) تأهيل المدرس

ليس هناك مجتمعا — في أى مكان في العالم — يدعى أنه لديه الاعداد الوفيرة من المدرسين سواء من حيث العدد أو النوعية التي يحتاج اليها . والحق ، أنه في كثير من المجتمعات ذات الدخل المنخفض ، يلاحظ أن النقص في عدد المدرسين هو الذى يمنع الملايين من الاطفال من تلقى أى نوع من التعليم . فبالإضافة الى كل المشكلات الخاصة بتدبير الاعتمادات المالية اللازمة ، والاولويات التي تعطى للتنمية التعليمية ، واستعداد الحكومة في المجتمع الناهى لتدريب العديد من المدرسين سنويا ، ومنهم أجرا عاليا ، فان هذه المجتمعات تعاني من مشكلة إضافية وهي إعادة تدريب

(1) Ibid.,

(2) Ibid., p. 31.

المدرس الذى سبق أن درب وتم تعيينه : ففى تيار التنمية الذى يصيب كثافة أرجاء المجتمع، نجد أن المدرس قد يجد فرصا جذابة للعمل فى أماكن أخرى تحقق له عائداً أكبر ومكانة أفضل ... ومن بين المضغلات التى تواجه لتوسع التعليمى فى المجتمعات النامية ، هى أن كل الفرص المتاحة للمدرسين تعطىهم الانطباع بأن عملهم فى التدريس ليس فقط هروبا من المهن الغير هامة ، بل أنه الطريق الوحيد لأمهن لممارسة المهن المرغوب فيها . وقد يكون الموقف أكثر سوء فى بعض المجتمعات النامية ، حيث تمارس الحكومة سياسة من شأنها اعاقبة المدرس من ممارسة وظائف مهنية أخرى (١) .

ولا يعنى هذا اليأس ، بل تلاحظ أن هناك تزايدا بالنسبة للحكومات بما يتعلق بأهمية رأس المال البشرى — فى سائر مجالات التخطيط التنموى . فلدت أصبحت الحكومات واعية لأهمية فترة والطريقة التى يتعلم بها الاطفال والشباب ، كذلك أصبحت هذه الحكومات مدركة لأهمية الدور والمسئولية التى يقوم بها المدرس فى المجتمع . وهناك علامات مشجعة فى هذا الاتجاه حيث نجد فى كثير من المجتمعات النامية أن هناك تغيرا نحو نوعية وطريقة التعليم اللازمة لتحقيق أهداف التخطيط المنشود (٢) .

وهناك اعتبار آخر متصل بدور المدرسين فى المجتمعات النامية . فهناك الكثير من الانتقادات حول الانفاق المسرف فى العملية التعليمية على ما يسمى بالتجهيزات الحديثة والمعقدة خاصة فى المجتمعات التى يعانى الكثير من أطفالها من الامية ، ويعانى المدرسين من انخفاض الاجور . حقيقة بقدر تكون هذه التجهيزات أو غالبا ماتكون غير ملائمة مع احتياجات التعليم فى هذه المجتمعات النامية ، وفى أحيان أخرى ، قد تكون هذه

(1) Ibid., p. 31.

(2) Ibid., pp. 31-32.

عائقتهم الكثير من المسؤوليات • ولا شك أن برامج تدريب المدرسين من شأنها أن تبين بشكل واضح أن استخدام الوسائل الفنية — والبعض منها يمكن تصميمه وتنفيذه بسهولة — يمكن أن تساعد على انتشار وظيفة المدرس أبعد من الاعتماد على وسيلة العلاقة المباشرة (وجهاً لوجه مع التلاميذ) والتي تصد من دائرة تأثيره • ويعد استخدام مثل هذه الوسائل التعليمية مطلباً أساسياً في المنهجية التعليمية حتى يمكن مواجهة مشكلة تعليم العديد من الأطفال باستخدام عدد محدود من المدرسين^(١) •

أما عن إدارة السياسة التعليمية فسانه يلاحظ، أن رجل الإدارة التعليمية يقوم بالعديد من المسؤوليات في كثير من المجتمعات النامية ، لدرجة أن هذا يجعل من الصعوبة التفرقة بين رجل الإدارة التعليمية والمختصين بوضع السياسة الاجتماعية • والحق ، أنه ليس هناك حد فاصل بين الوظائف الإدارية والسياسة في أي مكان • وقد يقف رجل الإدارة التعليمية بين تيارين من التأثيرات ، كل منها يشكل خطورة على مستقبل التعليم : فمن ناحية فإن المعلمين أنفسهم غالباً ما يثقون في قدرتهم على الترتيب والتخطيط لعملهم ، ومن ناحية أخرى ، فإن رجل الإدارة غالباً ما يواجه بالمطالبة العامة بالتعليم الذي يحقق أسرع عائد مادي • ونظراً لأن مستقبل التعليم مازال متسماً ، فإن قرارات رجل الإدارة التعليمية تمثل الخطوات الأولى نحو تحديد للسياسة التعليمية ، ولاشك ، أن هذه مسؤولية بالغة الأهمية • ولهذا ، فإن تدريب رجال الإدارة العامة على أن يكونوا جماعة خاصة من رجال الإدارة التعليمية ، شأن هذا سوف

٩ - خاتمة

والخلاصة ، أن التعليم من البواعث القوية للتغير الاجتماعي والذي يعد مطلباً ضرورياً ملازماً للتنمية • ولكن الناس إما أن تقاوم التغير أو التجهيزات أمور ذات قيمة في تسهيل مهمة المدرسين اللذين يقع على

(1) Ibid., p. 32.

(2) Ibid., p. 33.

تريد أن تحقق شيئاً من وراءه لا يتفق مع ما وضع البرامج التعليمية من أجله . والتعلم كذلك يمكنه أن يقدم لنا تنوع المعرفة والمطلوبات الخاصة بالمهارات والتي تمكن الفرد من ممارسة الدور الذي يحق له الكرامة والرضا المهني في مجتمعه . ونظراً لأن المتعلم يمكن أن يمد الأفراد بالعديد من الفرص المتساوية ، كذلك الحرية في الحراك المهني ، والقدرة على استغلال الأفراد لمواهبهم فإن التعميم من هذا المنطق يعد عاملاً قوياً في التنمية الاقتصادية ، فهو يعمل على إمدادنا «بدرع» من الأفكار والمهارات اللازمة لخلق مجتمع حديث. هذا هو المفهوم المقبول للأهداف والانجازات الممكنة للتعليم . ومن الملاحظ أن أهداف التعليم في بعض الأوقات ، وفي بعض الأماكن وبدرجات مختلفة ، تكون من الممكن تحقيقها ، وفي أماكن أخرى ، فإن الانظمة المعوقة وجهل الإنسان تعمل على إعاقة تحقيق الأهداف التعليمية . ولا يعني هذا ، الاستسلام للأمر الواقع والوقوف عاجزين أمام هذه المشكلات . ومن الأمور المسلم بها ، أنه في التخطيط التعليمي - كما هو الحال في سائر مجالات التخطيط الأخرى - نجد مجالاً محدوداً لتحقيق أهداف التعليم طالما أن هناك المتحمسين الذين يكدون أنفسهم والاتجاهات السلبية والانظمة الاجتماعية غير العادلة . كل هذه الأمور تعيش معنا وتعمل على إعاقة أى تخطيط أو برامج تعليمية . ولهذا يجب أن ينبعث من هذه الاعتبارات كلها برنامجاً تعليمياً للأجيال الجديدة⁽¹⁾ .

ان الدول النامية في حاجة ماسة لمراجعة سياستها التعليمية حتى يتسنى لها إعداد الكوادر الفنية اللازمة والمطلوبة لتحقيق أهداف التنمية . فالتعليم والتدريس يجب أن يكونا في خدمة القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المجتمعات النامية . فالحاجة ماسة ، إذن ، لمراجعة شاملة لكل برامج ومواد البرامج التعليمية وطرق التدريس . فالتحصيل والتلقين يخلقان إنساناً غير فعال وغير قادر على المشاركة واتخاذ القرار .

(1) Ibid., pp. 33-43.

الفصل الثامن

العمالة

العمالة

- ١ - مقدمة
- ٢ - أهداف السياسة الخاصة بالعمالة
 - أ (العمالة الكاملة
 - ب) العمالة المنتجة
 - ج) حرية اختيار الوظائف والمهن
- ٣ - أهداف العمالة ومعدل التنمية الاقتصادية
- ٤ - المبادئ العامة لسياسة العمالة
 - أ (سياسة استخدام القوى البشرية
 - ب) تنمية الطاقات البشرية
- ٥ - سياسات العمالة في الدول النامية
 - أ (المشكلات العاجلة وطويلة الامد
 - ب) دور أهداف العمالة في تخطيط التنمية
 - ج) سياسة العمالة والتغيرات في الهياكل الاقتصادية
- ٦ - خاتمة

وإذا كانت مناقشاتنا السابقة قد كشفت عن بعض وجوه الشبه بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي فيما يتعلق بقضية الأجور ، فإن ذلك يجب ألا يدفعنا الى تجاهل الاختلافات الأساسية بين النظامين . ولتوضيح ذلك يمكننا تناول ظاهرة الحراك الاجتماعي الصاعد في الدول الاشتراكية . فعلى الرغم من أن أبناء الجماعات المتميزة يحصلون على بعض التسهيلات التي تمكنهم من تحقيق حراك اجتماعي صاعد ، إلا أن أبناء العمال والفلاحين لديهم أيضا فرص عديدة لاحتراز التقدم الاجتماعي . فزيادة أعداد المهن الفنية العليا في دول أوروبا الشرقية لم تتح لأبناء المثقفين فقط الالتحاق بهذه المهن ، بل أيضا لأبناء الفلاحين والعمال . بعبارة أخرى فإن « الطبقة الجديدة » (إذا ما استخدمنا تعبير ديجلاس) لم تصبح جماعة اجتماعية مغلقة ترفض أن ينتمى اليها أبناء « الطبقات الأولى » . وهناك شواهد متنوعة تؤكد أن وصول أبناء العمال والفلاحين الى المهن الفنية العليا قد أصبح ظاهرة مألوفة الى حد كبير . فلقد كشفت دراسة مجرية عن أن ٧٧٪ من الذين يشغلون وظائف ادارية وفنية عليا كانت أصولهم برولينتارية . كذلك أوضحت نفس الدراسة أن ٥٣٪ من الأطباء والعلماء والمهندسين قد أتوا من أسر الطبقة العاملة ، وأن هذه النسبة تعد مؤشرا هاما على فعالية الاصلاحات التعليمية (١٢٤) . وفي يوغوسلافيا نجد موقفاً مشابها . فلقد أوضح تعداد سنة ١٩٦٠ أن ٦١٪ من الذين يشغلون أوضاعا ادارية هامة قد أتوا من أسر عمالية ، وأن كان من المحتمل هنا أن نجد العوامل السياسية تلعب دورا رئيسيا في تشكيل هذه النسبة ، خاصة وأنها تضم المتفرغين السياسيين في الحزب الشيوعي (١٢٥) .

وربما كانت القضية الهامة التي يمكن أن تثار هنا تتعلق بمدى انفتاح البناء الطبقي في الدول الاشتراكية على المدى البعيد . ذلك أن ارتفاع

(124) Wesolowski, W., *The Nations of strata and Class in Socialist Society*, in Bêteille (ed.), *Social Inequality*, Penguin Books, 1970.

(127) Milic, V., «General Trends in Social Mobility in Yugoslavia». *Acta Sociologica*, Nos 1/2, 1965.

معدلات الحراك الاجتماعي في هذه الدول تعود لاعتمادات سياسية وايدولوجية بقدر ما تعود لاعتمادات بنائية لعل أبرزها النمو السريع في المهن الفنية العليا • وهنا نجد تساؤلا هاما يفرض نفسه علينا وهو : هل سيسمح أفراد الطبقة الجديدة لأبناء الطبقة العاملة بالحصول على أوضاع قيادية استنادا لاعتمادات ايدولوجية ؟ ان المستقبل هو الذي سيحدد الاجابة على هذا التساؤل • والواقع أننا لا نستطيع أن نحسم هنا كثيرا من القضايا المتعلقة بمستقبل المجتمعات الاشتراكية ، على الرغم من أن ذلك يساعدنا على فهم أفضل لعملية التفاوت الاجتماعي •

الفصل الثالث

الصفوة وبناء القوة

يعد مفهوم الصفوة Elite أحد المفاهيم المحورية في الكتابات الاجتماعية والسياسية المعاصرة . وعلى الرغم من حداثة النسبية لاستخدامه ، إلا أن معناه قد تردد في الفكر الاجتماعي منذ زمن بعيد . فم منذ ظهور الاهتمام بدراسة طبيعة المجتمع الانساني ، وهناك تساؤلات عديدة حول طبيعة الجماعة الحاكمة وعلاقتها بالجمهير ، ونوعية النظام السياسي وقدرته على التعبير عن الارادات الجمعية ، فضلا عن معنى المساواة السياسية وعلاقتها بالبناء الطبقي . ان باستطاعة أى متتبع للفكر الاجتماعي والسياسي منذ ظهوره أن يجد اجابات عديدة ومتباينة على هذه التساؤلات ابتداء من أفلاطون وأرسطو مروراً بماركس Marx وباريتو Pareto ، وصولاً الى رايت ميلز Mills ودال Dahl . ومن الطبيعي أن تختلف معالجة العلماء الاجتماعيين لهذا المفهوم باختلاف الفترة الزمنية التي ينتمون اليها ، وباختلاف المنطلقات الفكرية التي ينطلقون منها . ولسوف نجد هؤلاء العلماء يستخدمون مفاهيم مختلفة للتعبير عن وجود جماعة أو جماعات تتحكم في القرارات الأساسية وممارسة السلطات على نطاق واسع كالطبقة الحاكمة ، والصفوة السياسية ، والقلّة المسيطرة . وعلى الرغم من وجود اختلاف ملحوظ بين المعاني التي تشير اليها هذه المفاهيم ، إلا أن القضية المشتركة هي وجود قلّة مسيطرة تتحكم في القرارات السياسية والاقتصادية ، وغالبية خاضعة لهذه القرارات ، وذلك برغم الأساليب الديموقراطية الهادفة الى التعبير عن الارادات الجمعية ⁽¹⁾ . لكننا نلاحظ — مع ذلك — تضارباً شديداً في مواقف العلماء الاجتماعيين من حتمية وجود الصفوة واستمرارها كأسلوب للحكم . فالبعض يؤكد أن مفهوم الصفوة مرتبط بوجود بناء طبقي استغلالى

(1) Cole, G., Studies in Class Structure, London, Routledge and Kegan Paul, 1955, Chap. V.

يفرز — بالضرورة — جماعات أو طبقات حاكمة ، وبالتالي فإن وجود الصفوة في مجتمع معين مرتبط بطبيعة بناء هذا المجتمع . والبعض الآخر يؤكد أن ظهور الصفوة مطلب حتمي يفرضه التباين الاجتماعي وضرورة التنسيق بين النشاطات المختلفة ، فضلا عن بعض الاعتبارات السيكولوجية التي تتمثل في القدرات الخاصة التي يتمتع بها من يحتلون أوضاع الصفوة^(٢) . ولسوف نتناول في هذا الفصل أهم النظريات الاجتماعية والسياسية التي حاولت فهم طبيعة الصفوة وعلاقتها بالبناء الاجتماعي ، موضحين تأثير المنطلقات الأيديولوجية على هذه النظريات ، مستشهدين — قدر الامكان — بالشواهد الواقعية في تقييمها .

(١)

من الصعب فهم نظريات الصفوة في علم الاجتماع الغربي دون توضيح مفهوم « الطبقة الحاكمة » عند كارل ماركس Marx ، ذلك أن هذه النظريات — كما أكدنا ذلك في دراسة سابقة^(٣) — تمثل استجابة أو رد فعل طبيعي لنظريته العامة في المجتمع الانساني . ولقد أوضح ماركس أنه باستثناء المجتمعات البدائية ، نجد التاريخ الانساني بمراحله المختلفة يشهد طبقتين : الأولى حاكمة تملك الوسائل الأساسية للإنتاج وتمتد سيطرتها على المجالات العسكرية والثقافية والاجتماعية ، والثانية محكومة لا تملك سوى قوة عملها ؛ وأن هناك صراعا دائما بين هاتين الطبقتين (السادة والعبيد ، كبار ملاك الأرض والاقنان ، البرجوازية والبروليتاريا) . غير أن ماركس قد اهتم اهتماما خاصا بتحليل موقف الطبقة الحاكمة في المجتمع الرأسمالي ، ذاهبا الى أن وجود هذه الطبقة مرتبط بوجود التقسيمات الطبقيّة النابعة من الرأسمالية ، وأن اختفاء هذا المجتمع الرأسمالي هو أمر حتمي تقرضه

(2) Butler, D., The Study of Political Behaviour, Hutchinson University Library. 1958. p. 58.

(٣) انظر مقدمتنا للترجمة العربية لكتاب ت.ب.ب. بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، دراسة في علم الاجتماع السياسي ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة ، ١٩٧٢ ص ٥ — ٣٠ . صدرت للكتاب طبعة ثانية عن دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

طبيعة القوانين التي تحكمه وهي : فائض القيمة ، وتراكم رؤوس الاموال ، والامتار المطلق ^(٤) . ان كل هذه القوانين تسهم في انهيار الرأسمالية وتدمير الوعي الطبقي للبروليتاريا ، بما يؤدي في نهاية الأمر الى ظهور مجتمع شيوعي خال تماما من الطبقات . ومن ذلك يبدو واضحا أن الطبقة الحاكمة عند ماركس تكتسب سيطرتها من خلال تحكمها في وسائل الانتاج ، وأن ذلك يؤدي الى تشكيل النظم الاجتماعية والسياسية والثقافية بطابع خاص يتلاءم مع أوضاعها ^(٥) / وفي ضوء هذه النقطة نجد ماركس يؤكد أن المجتمع الشيوعي هو — بالضرورة — مجتمع لا طبقي يمارس فيه الناس سيطرة كاملة على أقدارهم ويتحررون من طغيان أجهزة وأشياء صنعوها بأنفسهم مثل الدولة ، والبيروقراطية ، ورأس المال ، والتكنولوجيا . ويسدو ذلك واضحا في مؤلفه « الايديولوجية الألمانية » German Ideology حيث يقول : « ان العلاقة الجماعية التي كان يدخل فيها أفراد الطبقة ، والتي تتحدد طبقا لمصالحهم المشتركة المعارضة لمصالح طرف ثالث ، مثل هذه العلاقة كانت تخلق مجتمعا ينتمي اليه الأفراد بوصفهم أفرادا عاديين ، وأن هذا الوضع يظل قائما طالما ظلت أوضاعهم الطبقيّة هذه قائمة . وفي هذه العلاقة لم يكن الافراد يشاركون بوصفهم أفرادا ، بل بوصفهم أعضاء في طبقة . أما في مجتمع البروليتاريا الثورية (حيث تسيطر الطبقة العاملة على ظروف وجودها ووجود بقية أفراد المجتمع) فإن هذا الموقف ينعكس تماما ، ذلك لأن الافراد سيشاركون في صنع هذا المجتمع بوصفهم أفرادا . وباتحاد هؤلاء الافراد تظهر الى حيز الوجود الظروف المهيئة للتطور الحر والنشاط الخلاق للأفراد ، وهي ظروف تركت قبل ذلك للصدفة ، ثم اكتسبت بعد ذلك وجودا مستقلا فرض نفسه على الناس فضا ^(٦) » . ومن ذلك نجد أن

(4) Avineri, S., The Social and Political Thought of Karl Marx, Cambridge University Press, London, 1968.

(5) Marx, K. and Engels, Manifesto of the Communist Party, Foreign Languages House, Moscow, 1957.

(6) Marx, K., The German Ideology, Lawrence and Wishart, 1965.

ماركس يؤكد ضرورة تحرير الانسان من سيطرة الحكومة والادارة ، اللتين تتخذان وضعاً متسلطاً على الافراد ، بحيث يتمكن من المشاركة الكاملة في اتخاذ القرارات ذات الاهمية الاجتماعية العامة /

ولقد ترك مفهوم « الطبقة الحاكمة » عند ماركس تأثيراً هائلاً على الفكر الاجتماعي الغربي خلال القرن التاسع عشر ، بحيث نستطيع القول ان كل المحاولات النظرية التي عالجت فكرة الصفوة كانت بمثابة نقد لنظرية ماركس بعامة ومفهوم الطبقة الحاكمة بخاصة . فلقد سعى بعض علماء الاجتماع خلال القرن التاسع عشر — وعلى نحو ما سنرى بعد قليل — الى صياغة نظريات سياسية ذات طابع « علمي » خالص ^(٧) . وفي سعيهم هذا نجدهم يحاولون اقامة علم سياسي جديد يقوم على « الموضوعية » ، والتحرر من « الاعتبارات الاخلاقية » ، والتخلص من التأثير الطائفي لمفهوم الايديولوجية . ومعنى ذلك أن هذا العلم سوف يتفادي — في نظرهم — الأخطاء العديدة التي ارتكبتها الماركسية عندما خلطت بين العلموايديولوجية في دراسة ظاهرة كالصفوة السياسية . وهكذا نجد موسكا Mosca في تناوله لمفهوم « الطبقة الحاكمة » يحرص حرصاً شديداً على إبراز النجاح الذي أحرزته العلوم الطبيعية في تفسير ظواهرها وأخفاق العلوم الاجتماعية في أداء هذه المهمة في مجال ظواهرها . لذلك نجده في الفصل الأول من مؤلفه « الطبقة الحاكمة » ^(٨) يعقد مناقشة مستفيضة تناول فيها المناهج الملائمة للعلوم السياسية بوجه عام ، ذاهبا الى أن المفكرين السياسيين قد حصروا مهمتهم في تقديم توصيات وتصورات ، ولم ينشغلوا اطلاقاً بالتوصل الى الأسس والدعائم التي تقوم عليها النظم السياسية ذاتها . ولقد دافع موسكا عن وجهة نظره الى حد القول بأن علماء السياسة السابقين (بما فيهم ماركس) قد افتقدوا المعرفة التاريخية التي هي متاحة لنا الآن ، فضلا عن

(7) Runciman, W., Social Sciences and Political Theory : Cambridge University Press, 1971, pp. 22-42.

(8) Mosca, G., The Ruling Class, New York. McGraw-Hill, 1939, p. 45.

أنهم لم يستطيعوا — استنادا الى القدر من المعرفة الذي كان متاحا لديهم — أن يصوغوا ويتناولوا الظواهر السياسية تناولا موضوعيا ^(٩) . ويمكننا أن نلمس هذا الاتجاه عند باريتو Pareto حينما تناول فكرة « الطبقة الحاكمة » عند ماركس . فهو يقول : « لا يعيننا على الاطلاق صدق دين أو عقيدة معينة ، كما أننا نرفض مناقشة ما اذا كانت حقيقة معينة عادلة أم ظالمة ، أخلاقية أم غير أخلاقية » . ومن الواضح هنا أن باريتو يرفض أى التزام خلقى فى دراسة الصفوة ، بل ويعتبر أن أكبر الاخطاء الكامنة فى نظرية ماركس هو تأكيدها للجوانب الاخلاقية .

والواقع أن الانتقادات التى وجهت لمفهوم ماركس عن « الطبقة الحاكمة » قد تبدو أكثر وضوحا اذا ما وضعناها فى سياق التيارات الفكرية التى كانت سائدة فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . فمعظم هذه التيارات كانت تميل الى الدفاع عن ايديولوجية تحمى المصالح السياسية للطبقة الوسطى بوجه عام ^(١٠) . فموسكا — مثلا — لم يذهب فقط الى أن سيطرة الصفوة ضرورية أو حتمية فى أى مجتمع من المجتمعات ، بل ذهب أيضا الى أن الصفوة يجب أن تتألف — أساسا — من أفراد الطبقة الوسطى ، وأن المواهب والمزايا التى تتمتع بها هذه الطبقة تضمن لها سيطرة دائمة . ومن هنا يمكن القول ان موسكا قد سعى الى ابراز الوسائل التى من خلالها تتمكن الصفوة من الاستمرار فى أوضاعها المتميزة . وفضلا عن ذلك فان كتابات موسكا — فى مجموعها — تتضمن دفاعا حارا عن الحكم النيابى الذى كان سائدا فى أوروبا خلال القرن التاسع عشر ، ذلك الحكم الذى شهد سيطرة كاملة للطبقة الوسطى فى البرلمانات والاحزاب السياسية بفضل ذكائها السياسى وقدرتها على التكيف مع الضغوط التى خضعت لها من جانب القوى الاجتماعية والاقتصادية الأخرى . والواقع أن كتابات موسكا وباريتو — التى كانت بمثابة نقد مباشر لنظرية ماركس — قد شكلت سندا قويا للطبقة الوسطى فى أوروبا بعامة وإيطاليا بخاصة . بيد أن هذه

(٩) Ibid. p. 41.

(10) Sereno, R., The Rulers : Theory of the Ruling Class, Harper & Row, 1968, p. 20.

الطبقة ظلت في نفس الوقت خاضعة لتهديد قوى من جانب الطبقة العاملة التي حققت وقتئذ وعيا سياسيا شديدا وقدرًا كبيرًا من التنظيم^(١١) . وإزاء هذا الموقف سعى موسكا وباريتو إلى تقديم ضمان قوى للطبقة الوسطى بأن مجرى التاريخ سيكون بالتأكيد لصالحهم . ولقد كان هذا الضمان عاجلا وضروريا لأن الطبقة العاملة حينئذ كانت قد وجدت في الاشتراكية الماركسية ايدولوجية علمية ونظرية شاملة تفسر كل العلاقات الطبقيّة التي عرفتھا المجتمعات الانسانية . والمحقق أن نظرية ماركس لم تواجه بنظرية شاملة مقابلة . ذلك لأن ماركس قد حدد موقع القيادة السياسية ، ودور الطبقة العاملة والمنظمات النيابية ، وموقف الجماهير بشكل عام .

ويبدو صدی النظرية الماركسية أوضح ما يكون في نظريات الصفوة التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين والتي سنعرض لها بالتفصيل بعد قليل . فلقد بذل باريتو وموسكا جهودا مستميتة للكشف عن «زيف» التحليل الماركسي ، وتقديم نسق فكري بديل عنها ، حتى تصبح الماركسية بعد ذلك — في نظرهما — مجرد ايدولوجية وهمية خالية من أي سمة « علمية »^(١٢) . وأحد أسباب ذلك أن ماركس قد هاجم بشدة كل الاساطير الليبرالية المتعلقة بالنظم السياسية في المجتمعات الحديثة . وهو في ذلك يرى أن السياسيين والاقتصاديين والفلاسفة البرجوازيين قد تصوروا أن تحليلاتهم للنظم والمثاليات التي دافعوا عنها ، تحليلات تتصف بالصدق العام ، بينما هي في حقيقة الامر موجهة لخدمة مصالح الطبقة الحاكمة . ومع أن علماء الصفوة الكلاسيكيين قد وافقوا ماركس على بعض ما ذهب اليه ، الا أنهم افترقوا عنه حينما ذهب الى أن الازواج القائمة ما هي مثير أو منه يدفع الطبقة العاملة الى القيام بعمل ثوري . ولقد كان قصدهم بهذا الافتراق منح الطبقة الوسطى سندا

(11) Runciman, W., Social Sciences and Political Theory, op. cit.

(12) Zeitlin, J., Ideology and the Development of Sociological Theory, Prentice-Hall, Inc. Englewood Cliffs, 1968, Chap. 13.

ودعما ، ثم مهاجمة الماركسية على أسس أكثر صلابة • فباريتو — مثلا — يذهب الى أن الماركسية لم تقم تفرقة بين ما هو واقعي وما هو قيمي ، وأن النظرية العلمية — متفقا في ذلك مع ماركس — يجب أن تقود الى عمل تطبيقي • غير أن باريتو هنا قد عالج العلاقة بين النظرية والتطبيق على نحو يختلف أشد الاختلاف عن معالجة ماركس ، مما دفع باريتو الى القول بأن الجانب العلمي للماركسية لم يكن ملائما لكي تكتسب مزيدا من الاتباع • فالماركسية — كما يقول باريتو — يجب أن تفهم بوصفها تبريرا وانعكاسا ملائما للوقت الذي ظهرت فيه • وأنها — شأن أى معتقد — ما هى الا تعبير عن غرائز انسانية عامة •

وهكذا نجد علماء الصفوة الكلاسيكيين يعارضون تفسير ماركس المادى للتاريخ • ويكاد يجمع هؤلاء العلماء على أن سياسة المجتمع ليست انعكاسا مباشرا للبناء الطبقي • فبناء القوة في المجتمع عند باريتو وموسكا يتحدد أساسا وفقا لطابع قدرات قيادته السياسية • بعبارة أخرى فان المهارة السياسية هى التى تحدد من الذى سيحكم والى أى اتجاه سيتغير ميزان القوة ^(١٣) • أما ماركس فيذهب — على النقيض من ذلك — الى أن القائد السياسى ما هو الا تعبير عن الطبقة الاقتصادية المسيطرة • والواقع أن علماء الصفوة الكلاسيكيين لا ينكرون تماما أهمية العوامل الاقتصادية ، ولكنهم يصرون على أن الوضع السياسى للصفوة يمكن أن يحدث تأثيرا أو تعديلا على القوى الاقتصادية • وفضلا عن كل ما سبق نجد تعارضا ملحوظا بين ماركس وعلماء الصفوة الكلاسيكيين فيما يتعلق بتفسير ما يمكن أن يطلق عليه « بالتوترات الاجتماعية » • فماركس يرد هذه التوترات الى الصراع بين الطبقة التى تملك وسائل الانتاج السائدة والتى تحكم بالتالى ، والطبقة أو الطبقات المحكومة التى يفرض عليها وضعها الاقتصادى اتخاذ موقف معادى من الطبقة الحاكمة • أما علماء الصفوة فيردون هذه التوترات الى

(١٣) السيد الحسينى ، مقدمة كتاب ت.ب. بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، الترجمة العربية ، المرجع السابق ، ص ٢٠ •

الصراع الذى قد ينشأ بين الصفوة السياسية القائمة وأية صفوة منافسة أخرى تظهر لمنافستها فى الاخذ بمقاليد القوة ^(١٤) . ومما سبق يتضح أن التأثير الاساسى الذى أحدثته نظرية ماركس كان ظهور نظريات منافسة سعت الى انقاذ القادة السياسيين من وضع يتصف بالخضوع والاستسلام لعوامل خارجية . وإذا ما حاولنا تحديد الانتقادات الاساسية التى وجهها علماء الصفوة الكلاسيكيون الى الماركسية ، أمكننا الإشارة الى أنهم قد سعوا الى وصف نظرية ماركس بأنها ايديولوجية محدودة النطاق زمانيا ، وأنها لذلك لا يمكن أن تكون علما للمجتمع وموجها للعمل وهو ما سعت الماركسية الى تحقيقه . ثم أنهم قد عارضوا تنبؤ ماركس بوجود مجتمع لا طبقي قائم على المساواة المطلقة ، وأنه لا يوجد أى مبرر لما ذهب اليه ماركس من أن البناء الطبقي فى المجتمع حتمى . فضلا عن ذلك كله نجدهم يتحدثون وجهة النظر الماركسية القائلة بأن العوامل الاقتصادية هى بمثابة القوى المحددة للتاريخ والرابطة التى توحد بين المجتمعات ^(١٥) .

(٢)

وتدفعنا هذه المناقشات الى تحليل الكتابات الكلاسيكية التى تناولت الصفوة بمعانيها المختلفة . وعلى الفور يبدو أمامنا غلغريدو باريتو Pareto واحدا من أظهر علماء الاجتماع اهتماما بمفهوم الصفوة . والواقع أن من الصعب فهم وجهة نظر باريتو حول هذا المفهوم دون الإشارة الى نسقه الفكرى العام ، ذلك النسق الذى يمثل فى خطوطه العريضة نقدا وهما للنظرية الماركسية . فلقد ذهب باريتو الى أن سلوك الانسان عموما يتصف باللامنطقية ، لكنه لم يوضح تماما الظروف التى تسهم فى ذلك . ويكاد باريتو يقصر السلوك المنطقى الرشيد على المجالات الاقتصادية والعلمية ،

(14) Bachrach, P., The Theory of Democratic Elitism : A Critique, little, Brown, 1967.

(15) Keller, S., Beyond the Ruling Class : Strategic Elites in Modern Society, Random House, 1963.

ثم يستبعد أية صفة منطقية على أى سلوك آخر . واستنادا الى ذلك نجد
 يستخدم مفهومين هامين هما : « العواطف » sentiments و « الرواسب »
 residues التي تشير الى « الثوابت » في مجال السلوك الانساني . ويؤكد
 باريتو بعد ذلك أن الافعال الاجتماعية برغم تنوعها واختلافها تصدر عن
 دوافع ثابتة ، وأن الانسان يميل باستمرار الى منح هذه الافعال تفسيرات
 وتبريرات معينة ، تلك التي أطلق عليها المشتقات derivations (بمعنى أنها
 مشتقة من العواطف) . غير أن باريتو لم يوضح لنا تماما كيف تحدد
 الثوابت (أو الرواسب) أنماط السلوك المختلفة على نحو محدد ، وان كان
 قد حدد ست فئات أساسية من الرواسب كل منها تضم عددا من الفئات
 الفرعية . وهذه الفئات هي : أولا : غزيرة التكامل وتعنى القدرة على الربط
 بين الاشياء . ثانيا : رواسب استمرار التجمعات ودوامها ويشير الى
 المحافظة على بناء العلاقات الاجتماعية القائمة . ثالثا : راسب ظهور العواطف
 أو تجليها في أفعال خارجية ويدخل في نطاقها صياغة التبريرات العقلية أو
 التعبير عن الذات . رابعا : راسب الألفة الاجتماعية أو الدافع نحو تكوين
 مجتمعات وفرض سلوك محدد . خامسا : راسب التكامل الشخصي وهو
 يعمل على إتيان أفعال تعمل على استعادة التكامل اذا ما طرأ عليه تغيير مثل
 الافعال التي تعتبر مصدرا للقانون الجنائي . سادسا : الراسب الجنسي .
 ومن الملاحظ أن هذه الرواسب تتداخل مع بعضها في الحياة الاجتماعية بنسب
 مختلفة . فتحقيق التكامل بين راسبى التوازن واستمرار الجماعات — مثلا —
 يعمل على ايجاد قوى مركبة ذات أهمية اجتماعية كبيرة ترتبط بعواطف
 واضحة وقوية من النوع الذى يمكن أن نطلق عليه مصطلحا غامضا هو
 « مثال العدالة » (١٦) . أما تحليل باريتو للمشتقات فكان أقل تفصيلا ووضوحا
 من معالجته للرواسب . فالمشتقات هي تجليات أو مظاهر سطحية ، أو

(16) Henderson, L., Pareto's Sociology, A Physiologist Interpretation, Harper, Row, 1953, p. 40 ff.

وانظر أيضا مناقشة شاملة لفكر باريتو الاجتماعى فى : تيمتيف ،
 نظرية علم الاجتماع ، ترجمة محمود عودة وآخرين ، دار المعارف ، القاهرة ،
 ١٩٧٧ ، ص ٢٢٨ — ٢٥١ .

بعبارة أخرى هي تفسيرات لقوى كامنة في الحياة الاجتماعية • وبعد أن نظر باريثو في البداية للمشتقات من منظور يعكس الطابع الذاتي لهذه التفسيرات، لخص أربع فئات أساسية من المشتقات هي : أولا : مشتقات التأكيد التي تؤكد الواقع والمواظف • ثانيا : مشتقات السلطة سواء تعلقت بالافراد أو الجماعات أو العادات أو القوة الالهية • ثالثا : المشتقات المتصلة بالمواظف والمبادئ العامة (والتي تعمل كذلك على المحافظة عليها) • وأخيرا مشتقات خاصة بالبراهين اللفظية مثل الاستعارات الأدبية والمأثلة

وفي ضوء هذه المفاهيم التحليلية يمكننا تناول مفهوم الصفوة عند باريثو وأول ما يمكن أن يقال في هذا المجال أنه (أى باريثو) قد استخدم تعبير التباين الاجتماعي للإشارة الى حقيقة اختلاف الناس فيما يتعلق بخصائصهم الفيزيائية والاخلاقية الفكرية ، بحيث نجد بعضا منهم يتفوق على الآخرين فيما يتعلق بهذه الخصائص ^(١٧) • ولقد استخدم باريثو مفهوم الصفوة للإشارة الى « التفوق » في مجالات الذكاء ، والطابع ، والمهارة ، والقدرة ، والقوة • الخ • وعلى الرغم من أنه قد اعترف بإمكانية حصول بعض الافراد على لقب « صفوة » دون امتلاكهم للصفات التي تؤهلهم لذلك ، إلا أنه قد أكد — في نفس الوقت — القضية الداهية الى أن الذين يتميزون بخصائص الصفوة سوف يشكلون — بالضرورة — صفوة مقبلة • ويذهب باريثو الى أن بالامكان قياس درجات التفوق أو الامتياز في كل مجالات النشاط الانساني : « ففى مجالى البغاء والسرقة ، وفى مجالى القانون والطب ، يمكن تحديد درجات الافراد ابتداء من صفر حتى عشر درجات • فالذى يحصل على الدرجة العاشرة يكون قد وصل الى أقصى درجات التفوق فى مجاله • أما الذى لا يحصل على درجة عالية فيكون اما ضعيف العقل أو أن لديه صفات يمكن أن تتجلى فى نشاط انساني آخر » • ويؤكد باريثو وجهة نظره قائلا : « لم يكن نابليون مجنوناً أو شخصا عاديا كملابن البشر • لقد كان يتمتع بخصائص نادرة » ^(١٨) • وعلى ذلك فان

(17) Ginsberg, M., «The Sociology of Pareto», in Reason and Unreason in Society, London, Longmans, Green and Co., 1947.

(18) Ibid, p. 211.

الصفوة تتألف من أولئك الذين يحصلون على أعلى الدرجات في مجالات نشاطهم . ولقد ميز باريتو بين نوعين من الصفوات : صفوة حاكمة وهى التى تمارس الحكم بشكل مباشر أو غير مباشر ، و صفوة غير حاكمة وهى تتمتع بالصفات المميزة للصفوة الاولى ولكنها لا تمارس الحكم . وتشكل هاتان الصفوتان الطبقة العليا فى المجتمع . أما بقية أفراد المجتمع فيشكلون — فى نظر باريتو — اللاصفوة ، وهم لا يمثلون وزنا سياسيا كبيرا . وفى كتاباته المستفيضة نجده يستخدم هاتين الفئتين للإشارة الى وجود قلة حاكمة بحكم خصائصها وصفاتها ، وغالبية محكومة بحكم افتقادها للمؤهلات الشخصية التى تمكنها من ممارسة السلطة .

ويعتقد باريتو أن الراسب الأول (التكامل والقدرة على الربط بين الاشياء) يسيطر على الطبقة العليا . بينما يحكم الراسب الثانى (استمرار التجمعات ودوامها) الطبقة الدنيا فى المجتمع . بعبارة أخرى فان الراسب الثانى يفقد قوته تدريجيا لدى الطبقة العليا بحكم سيطرته على الطبقة الدنيا . ومن هذه الزاوية نجد باريتو ينظر الى التاريخ على أنه مقبرة الارستقراطيات ، بمعنى أن الصفوة الحاكمة تميل الى افتقاد العناصر الكمية والكيفية التى تمكنها من الاستمرار فى القبض على مقاليد القوة نتيجة لضعف راسب التكامل لديها ونموه لدى الصفوة غير الحاكمة . وتتمكن النصفوة الحاكمة من الاستمرار فى الوجود ليس فقط بنمو عددها ، ولكن أيضا بصعود أفراد من الطبقة الحاكمة تنهار تلقائيا ويتدهور المجتمع نتيجة لذلك . ويعتقد باريتو أن استقطاب العناصر المتفوقة من الطبقة الدنيا وربطها بالصفوة الحاكمة يحول دون حدوث ثورات واضطرابات سياسية^(١٩) . والواقع أن باريتو قد استند فى تحليله هذا الى قضية أساسية هى : أن المجتمعات تتمكن — عموما — من الاستمرار فى الوجود بسبب قوة التعاطف المرتبطة براسب الألفة الاجتماعية . فغريزة التجمع تعمل على ربط الناس

(19) Keller, S., Beyond the Ruling Class : Strategic Elites in Modern Society, op. cit.

ببعضهم البعض • لذلك فان قدرة المجتمع على التكامل تتوقف على قوة المشاعر الاجتماعية بين أفراد • ويقدر ما تنتشر وتشتد هذه العواطف بين الافراد بقدر ما يميل المجتمع الى الاستقرار والتوازن • بعبارة أخرى فانه كلما زاد راسب الألفة الاجتماعية قوة ، زاد الامتثال الاجتماعي • ويؤكد باريتو ذلك بقوله : « ان كل المجتمعات متباينة فيما يتعلق بمدى الرواسب • فالرغبة في تحقيق الامتثال قد تكون قوية عند بعض الافراد ، وقد تكون ضعيفة عند البعض الآخر » • ثم يحاول الربط بين هذه الفكرة ووجهة نظره في الصفوة ، ذاهبا الى أنها (أى الصفوة) هي القادرة على تحديد المصلحة الاجتماعية ، وأن على بقية أفراد المجتمع المحافظة على النظام الاجتماعي حتى تتمكن الصفوة من أداء مهامها • وعلى الرغم من لباقة باريتو في صياغة وجهة نظره هذه ، الا أنها تعنى — في مضمونها — أن الجماهير لا تستطيع بمفردها تحديد مصالحها وأهدافها (٢٠) •

وفي كتابات باريتو نجد معالجة مستفيضة لقضية لجوء الصفوة الى القوة في حالة تعرضها للخطر • فالصفوة الحاكمة التي تفشل في مواجهة القوة بالقوة قد تجد نفسها بعيدة عن السلطة حينما تتمكن صفوة غير حاكمة من الاطاحة بها • وعندما تتردد الصفوة الحاكمة في استخدام القوة والقهر وتلجأ الى المناورة والخداع للمحافظة على وضعها ، فانها بذلك تكون قد حولت السلطة من أيدي « الأسود » الى أيدي « الثعالب » ، مما يعنى ظهور أفراد داخل الصفوة الحاكمة يتمتعون بالقدرة على الايهام والتضليل واستغلال الفرص المتاحة • وحينما يظهر تباين بين الافراد فيما يتعلق بالرواسب ، فان ذلك يمثل — من وجهة نظر باريتو — طرفا ملائما للثورة • وهذا يعنى أن نظرية الثورة عنده تستند الى الرواسب والعواطف ، مؤكدا ذلك بقوله : « سوف يتمكن الذين لم يتخلوا عن استخدام القوة من الانتصار على أولئك الذين تخلوا عن هذه العادة » • والواقع أن باريتو قد كرر مرارا فكرته الداهية الى أن الصفوة الحاكمة تستطيع تحقيق أهدافها بفعالية حينما تجهل الجماهير

(20) Stark, W., «In Search of The True Pareto», British Journal of Sociology, vol. 14, 1963, pp. 25 ff.

الديناميات التي تحكمها • وهذا يعنى أن الجماهير يجب أن تكون بعيدة تماما عن كيفية وصول الصفوات الى الحكم والصراع الداخلى الذى قد ينشأ بينها (٢١) •

والواقع أن معالجة باريتو لمفهوم الصفوة قد تعرضت لانتقادات عديدة • من ذلك تبنيه للتغير السيكولوجى لظهور الصفوة وتدهورها ، وتأكيد له نمط الشخصية الملائم للدخول فى مراتبها ، فضلا عن أنه لم يحاول الجمع والتأليف بين كل الامثلة المتاحة للتوصل الى نظرية أكثر شمولاً وعمقا • إذ أن الامثلة التاريخية التى اعتمد عليها كانت مستقاة من السياسة الإيطالية المعاصرة وتاريخ روما القديمة • كذلك فإن باريتو لم يقدم لنا حلا لكيفية ظهور وسقوط الجماعات الاجتماعية ، وكيفية ارتباط هاتين العمليتين فيما بينهما • فلقد ذهب الى أنه اذا كانت الصفوة الحاكمة مفتوحة نسبيا للنبيهاء من المستويات الدنيا ، فستكون لدى هذه الصفوة فرصة أفضل فى الاستمرار • وعلى العكس من ذلك فإن احلال صفوة قائمة بصفوة أخرى يعنى فشل دورة الافراد المكونين للصفوة الاولى • وكتيجة لذلك نجد باريتو يذهب الى أن الثورات تحدث فى المستويات العليا من المجتمع ، سواء حدثت هذه التراكبات نتيجة لاتجاه دور الطبقة الحاكمة نحو الهبوط ، أو لاسباب أخرى مثل ظهور عناصر الانهيار فى الرواسب التى تسند الاحتفاظ بالقوة ، أو أخيرا نتيجة للخوف من استخدام القوة • وفى نفس الوقت الذى تبدو فيه عناصر الضعف واضحة لدى المستويات العليا ، نجد عناصر التفوق تنمو لدى المستويات الدنيا من المجتمع ، تمتلكه بذلك الرواسب الملائمة لممارسة وظائف الحكم والاستعداد الكافى لممارسة القوة • والواقع أن كتابات باريتو فى هذا الموضوع لا تخلو من شواهد تاريخية هامة تدعم القضايا التى ذهب اليها ، سواء فيما يتعلق بدراسته المقارنة للثورات أو المجتمعات ، تلك المقارنات التى قصد بها توضيح الفروق الهامة فى مدى دورة الافراد بين الصفوة والجماهير (٢٢) •

(21) Aron, R., «Social Structure and the Ruling Class» British Journal of Sociology, I (1) , March, 1950, pp. 6-16.

(٢٢) ت.ب. بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، المرجع السابق ، ص ٥٩ •

(٣)

أما موسكا Mosca فقد نظر الى مفهوم الصفوة من زاوية مختلفة الى حد ما • فهو يؤكد أن كل المجتمعات الانسانية عبر تاريخها قد انقسمت الى طبقة حاكمة قليلة العدد ، وطبقات محكومة كثيرة العدد • وعلى الرغم من أن هذه الفكرة قديمة قدم الفكر السياسى ، الا أن موسكا قد أكد أن سان سيمون Saint-Simon قد بلورها وطورها • فحينما يحقق المجتمع قدراً من التطور والنمو ، يتعين على طبقة خاصة أو أقلية منظمة تولى مهمة التوجيه السياسى بالمعنى الواسع لهذا المصطلح (أى التوجيه فى المجالات الادارية والعسكرية والدينية والاقتصادية والاخلاقية) (٣) • والواقع أن سان سيمون لم يؤكد فقط فكرة الضرورة الحتمية لظهور الطبقة الحاكمة ، ولكنه أوضح أيضا ضرورة تمتع هذه الطبقة بكل الاستعدادات والقدرات اللازمة للقيادة الاجتماعية فى زمن معين وفى حضارة معينة • وفى موضع آخر نجد موسكا يبدى تأثراً واضحاً بأفكار سان سيمون حينما أوضح أن النظام الديموقراطى يتطلب وجود أقلية منظمة برغم استناد هذا النظام الى ارادة عامة • ومن ذلك يبدو واضحاً أن موسكا يسلم بأن الطبقة الحاكمة حقيقة واقعة فى كل المجتمعات بما فى ذلك الديموقراطية منها ، مما يعنى تعارضاً صريحاً مع النظرية الماركسية • اذ أن ماركس قد أكد أن تاريخ كل المجتمعات الانسانية حتى الآن هو تاريخ الصراع بين الطبقات • وفى موضع لاحق من « المنشور الشيوعى » يؤكد ماركس أن المجتمع البرجوازى الحديث قد خلق طبقات جديدة ، وأساليب جديدة للقهر ، وأشكال جديدة للصراع • ولو كان ماركس قد اكتفى بذلك لما اختلفت نظريته كثيراً عن نظرية موسكا ، ولكنه (أى ماركس) قد ذهب بعد ذلك الى أن الطبقات (بما فى ذلك الطبقات الحاكمة) والصراع الطبقي يتحددان فى ضوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية ، وأن القضاء على هذه الظروف سوف يؤدى الى ظهور مجتمع لا مكان فيه للطبقة

الحاكمة • أما موسكا فقد أكد — مناقضا ماركس — أن التاريخ لا يزودنا الا بأساس غير واقعي لهذه الظروف الاجتماعية والاقتصادية ، طالما أن القانون السيكولوجي هو الذى يحدد الطبيعة الحقيقية للإنسان • وعلى ذلك فإن كل ما ينطبق على المجتمعات التى ظهرت حتى الآن سوف يظل قائما فى مجتمعات المستقبل • وبهذه الطريقة نجد موسكا يقاب النظرية الماركسية ويحولها الى نظرية محافظة بعد تجريدها من طابعها الثورى ، ثم نجده بعد ذلك يؤكد أن الطبقة الحاكمة تمثل خاصية من خصائص المجتمعات الانسانية ، وأنها سوف تظل تشهد الطبقتين الاساسيتين : الحاكمة والمحكومة (٢٤) .

ويسلم موسكا بأن الجماهير تستطيع ممارسة الضغوط على الحكام • وتنشأ هذه الضغوط نتيجة لاستياء الجماهير من بعض السياسات التى ينفذها الحكام (٢٥) • وقد يؤدي هذا الموقف الى الاطاحة بالطبقة الحاكمة • وفى هذه الحالة تظهر الى حيز الوجود طبقة حاكمة من بين الجماهير تتبنى سياسة جديدة أكثر تلاؤما مع مصالح الشعب • ويعتقد موسكا أن قوة الطبقة الحاكمة تنبع من أنها تشكل «أقلية منظمة» فى مواجهة «أغلبية غير منظمة» ، كما أن افتقاد الاغلبية للتنظيم يجعل كل فرد فيها ضعيفا فى مواجهة الاقلية المنظمة • ان الاقلية بحكم قلة عددها تستطيع أن تحقق ما لا تستطيع الاغلبية تحقيقه ، خاصة اذا ما كان الامر متعلقا بالتفاهم المتبادل والعمل المشترك • ويتوصل موسكا من ذلك الى نتيجة هامة هى : « أنه كلما كبر المجتمع السياسى ، قلت نسبة الاقلية الحاكمة بالنسبة للاغلبية المحكومة ، وبالتالي ضحفت فرص الاخيرة فى القيام بنشاط معاد للأولى » (٢٦) • ثم نجده يؤكد فى موضع لاحق أن ثمة قانونا اجتماعيا كامنا فى طبيعة الانسان ، بمقتضاه يتحول ممثلو الشعب — سواء كانوا معينين أو منتخبين — من خدم الى سادة • فحينما يعينون أو ينتخبون للدفاع عن المصالح العامة للمجتمع ككل ، فانهم يتبنون حينئذ مصالحهم الخاصة ، ويكون ذلك أساسا قويا

(24) Meisel, J., The Myth of the Ruling Class, Ann Arbor : The University of Michigan Press, 1962.

(25) Mosca, G., The Ruling Class, op. cit. p. 50.

(26) Ibid. p. 53.

لتشكيل أقلية مهيمنة قوية • والواقع أن الأقلية الحاكمة لا تكتسب قوتها من طبيعة تنظيمها فقط ، بل أيضا من خصائصها المادية والفكرية والأخلاقية التي تتميز بها عن الأغلبية المحكومة • ويذهب موسكا بعد ذلك الى أن القانون السيكولوجي الاساسي الذي يجبر الناس على النضال من أجل التفوق يؤدي في النهاية الى ظهور القلة الحاكمة ، تلك التي تتحكم — بفضل قدرتها التنظيمية وخصائصها الفردية — في القوى الاجتماعية المختلفة • اذ أن التحكم في أى قوة اجتماعية (كالجيش والاقتصاد والسياسة والادارة والدين والاخلاق) يؤدي الى تداعى التحكم في القوى الاخرى (٢٧) • وفي كل المجتمعات — بما في ذلك المجتمعات الديمقراطية النيابية — يستطيع الاغنياء ممارسة التأثير الاجتماعى على الهيئات والمؤسسات بدرجة أكبر من الفقراء • ولقد شهد التاريخ مجتمعات كانت السيطرة الدينية فيها تؤدي الى مزيد من القوة الاقتصادية والسياسية ، وفي مجتمعات أخرى ارتبطت المعرفة العلمية المتخصصة بنفوذ سياسى هام (٢٨) •

ولقد اتخذ موسكا موقفا معارضا من الدارونية الاجتماعية بخاصة ، والنظريات العنصرية بعامه ، حينما أكد أهمية الاساس الاجتماعى والثقافى « لتفوق » الارستقراطيات المختلفة والطبقات الحاكمة عبر التاريخ • فالخصائص الفريدة التي تتمتع بها لا تعود الى عوامل فطرية مكتسبة بقدر ما تعود الى عوامل اجتماعية • ومعنى ذلك أن هناك عوامل عديدة تسهم في ظهور الخصائص الفردية التي يتمتع بها بعض الافراد كالوضع الاجتماعى والتقاليد الاسرية والعادات الطبقية (٢٩) • ومع أن موسكا قد رفض فكرة التفوق العنصرى لافراد الطبقة الحاكمة ، الا أنه — في نفس الوقت — قد رفض النتائج المترتبة على النقطة التي أشار اليها ، والمتعلقة بتأثير العوامل الاجتماعية على تفوق أفراد الطبقة الحاكمة • فهو لم يبد استعدادا للتسليم بأن الخصائص السيكولوجية للأفراد يمكن أن تتغير بتغير الظروف والنظم

(27) Ibid. p. 55.

(28) Ibid. p. 57.

(29) Ibid. p. 63.

الاجتماعية ، مؤكداً أن النظم القائمة برغم تأثرها بالظروف الاجتماعية والثقافية ، الا أنها تمثل نتاجاً للطبيعة الاساسية الثابتة للانسان ^(٣٠) . ومن خلال هذه الفكرة حاول موسكا الدفاع عن نظريته ، ذاهباً الى أن الناس — في ظل كل الظروف — يناضلون من أجل التفوق ، وأن ذلك يؤدي في نهاية الامر الى تقسيم المجتمعات الانسانية الى اقليات حاكمة وجماهير محكومة .

وعلى الرغم من أن الطبقة الحاكمة تستطيع ممارسة القوة لتدعيم أوضاعها ، الا أنها لا تلجأ لذلك الا في حالة الضرورة القصوى . وفي كل الاحوال فان الطبقة الحاكمة تحاول ضمان استقرار الحكم عن طريق تأييد الجماهير لها . ويتم ذلك بمقتضى صيغة سياسية معينة ^(٣١) ، تحاول من خلالها الطبقة الحاكمة تبرير ممارستها الفعلية للسلطة بالاستناد الى أية مبادئ أخلاقية عامة ^(٣٢) . ويذهب موسكا الى أن الصيغة السياسية ليست مجرد اختراع يمكن بواسطته خداع الجماهير واجبارها على الطاعة ، انها تمثل أساساً اجتماعياً هاماً ، بدونها لا تتمكن المجتمعات من الاستمرار في الوجود . ومعنى ذلك أن الصيغة السياسية مفهوم واسع يشمل القيم والمعتقدات والعادات التي تتشكل خلال تاريخ المجتمع ، بحيث تحتل أهمية خاصة في نظر الأفراد ، مما يدفع الطبقة الحاكمة الى تبنيها والاعتماد عليها في اكساب حكمها طابعاً شرعياً . ويؤكد موسكا وجهة نظره هذه بقوله : « ان القومية تمثل صيغة سياسية ملائمة في العصر الحديث . فالانسان يشعر ويعتقد ويحب ويكره في ضوء البيئة التي يعيش فيها . وخلال فترات زمنية سابقة كان الحق الالهى للملوك هو الصيغة السياسية الملائمة » ^(٣٣) . ومعنى ذلك أن الصيغ السياسية تتغير بتغير الظروف الاجتماعية والتاريخية . كذلك نجد

(30) Ibid. p. 82.

(٣١) يقترب مفهوم « الصيغة السياسية » عند موسكا من مفاهيم سياسية أخرى مثل « ايدولوجية الطبقة الحاكمة » عند ماركس ، و « الشرعية » عند فيبر ، و « الاسطورة » عند سوريل و « المشتتات » عند باريتو . انظر :
Meisel, J., The Myth of the Ruling Class, op. cit. p. 62.

(32) Mosca, G., The Ruling Class, op. cit. p. 62.

(33) Ibid. p. 73.

موسكا يؤكد ضرورة تعبير الصيغة السياسية عن ثقافة المحكومين • اذ أن الاخفاق في تحقيق ذلك قد يؤدي الى صراعات وتناقضات تهدد بقاء المجتمع • ومعنى ذلك أن مبادئ الصيغة السياسية يجب أن تكون معبرة عن أفكار ومشاعر القطاعات العريضة من المجتمع^(٣٤) • أن ذلك يمثل ضمانا لاستقرار الحكم حتى وإن بدت عليه بعض مظاهر الفساد والقمع •

وفضلا عما سبق نجد موسكا يولى اهتماما ملحوظا بعملية اجتماعية أخرى هي ظهور « أقلية موجهة داخل الطبقات الدنيا تتخذ موقفا معاديا من الطبقة الحاكمة »^(٣٥) • فالأقلية الموجهة تعتبر دولة داخل الدولة وتمارس تأثيرا كبيرا على الجماهير يفوق ذلك الذى تمارسه الطبقة الحاكمة الشرعية • وكلما ازدادت الطبقات عزلة عن بعضها البعض ، وانتشر الاستياء بين الطبقات الدنيا ، ازداد حماس الأقلية الموجهة للاطاحة بالحكومة الشرعية القائمة • والنتيجة المترتبة على ذلك ظهور طبقة حاكمة جديدة تحل محل الطبقة الحاكمة القديمة دون أن تشارك في ذلك الجماهير مشاركة فعلية • ومن ذلك يبدو أن نمو التفاوت الثقافى بين الطبقات وما يترتب عليه من عزلة ثقافية بينها قد يضعف من موقف الطبقات العليا ، مما يجعلها — فى نهاية الامر — تفقد قواتها الرادعة وتلجأ الى الاستسلام • ومن الواضح أن ثمة تشابها واضحا بين وجهتى نظر موسكا وباريتو ، وإن كان الاول قد أكد أن مصير الطبقة الحاكمة يتوقف على حيوييتها وحكمتها وقدرتها السياسية • ومن ذلك يتضح أن الطبقة الحاكمة — فى نظر موسكا — تمثل حقيقة واقعة دائمة ، وأن محاولة الغائها تبدو ضربا من العبث •

ومن الصعب فهم وجهة نظر موسكا فى الطبقة الحاكمة دون توضيح منطلقاته الفكرية والمؤثرات المختلفة التى خضع لها • وأول ما يمكن أن يقال هنا أن موسكا قد تبنى القصورات الليبرالية فى تحليلاته السياسية ، ذاهبا الى أن المبدأ الليبرالى أكثر فائدة ونفعا من المبدأ الاوتوقراطى^(٣٦) • والسبب

(34) Ibid. p. 107.

(35) Ibid. p. 116.

(36) Ibid. p. 406.

الرئيسي في ذلك هو أن المبادئ الليبرالية تعتمد - أساسا - على الاتفاق بين غالبية المواطنين . ولم يخف موسكا اعجابه بنموذج « دولة المدينة » الذي تناوله أرسطو ، كما أبدى حماسه الشديد للنظام الانجليزي قبل ادخال الاقتراع العام ، وهو النظام الذي دافع عنه مونتسكيو دفاعا حارا . وتتخذ الليبرالية موقفا وسطا بين نظامين أساسيين هما : الارستقراطية والديموقراطية . فهي (أى الليبرالية) تسمح لهذين النظامين بالوجود والتعايش في حالة توازن . والواقع أن دفاع موسكا عن الليبرالية انما ينشأ من قدرتها على تحقيق التوازن الاجتماعي وتمكين المجتمعات الانسانية من التقدم . وبرغم ذلك كله نجد موسكا يوافق الماركسيين على أن الصراع الطبقي هو القوة الاساسية المحركة للتقدم والتطور حيث يقول : « ان الصراع بين الذين يشغلون أوضاع القمة والذين يولدون في القاع ولكنهم يطمحون في الصعود الاجتماعي ، سيظل العامل الرئيسي الذي يدفع الافراد الى توسيع آفاقهم والبحث عن وسائل جديدة لتقدم الحضارة الانسانية »⁽³⁷⁾ . ويكشف هذا النص عن سمة أساسية تميز فكر موسكا وهي محاولة التوفيق بين المذاهب السياسية المختلفة . فلقد أبدى اعجابه بمونتسكيو ، لكنه عارض روسو في نفس الوقت . اذ أن الاول (مونتسكيو) قد أكد أهمية الاعتدال مما يعد أساسا هاما لاستقرار النظام السياسي . أما الثاني فقد دافع عن السيادة الشعبية والمساواة المطلقة ، لكنه - في نفس الوقت - قد أكد ضرورة وجود الطبقة الحاكمة . وفضلا عما سبق فلقد دافع موسكا عن تصنيف أرسطو الشهير لنظم الحكم (الملكية والارستقراطية والديموقراطية) ذاهبا الى أنه من أفضل ابتكارات العقل الانساني . وتكن عبقرية أرسطو في توصله الى تصنيف سياسي لايزال يحظى بالقبول العام بين العلماء الاجتماعيين ، على الرغم من أن الدارسين المحدثين قد كشفوا عن عدم اكتمال هذا التصنيف وعجزه عن التمييز بين النظم السياسية المختلفة⁽³⁸⁾ . ومن الافكار الهامة التي أكدها أرسطو أن استقرار أى تنظيم سياسي يتوقف على وجود مستويات اجتماعية وسيطة كبيرة ومستقلة بحيث تتوسط المستويات

(37) Ibid. p. 416.

(38) Meisel, J., The Myth of the Ruling Class, op. cit. p. 210.

الاجتماعية العليا والدنيا • وحتى يتم ذلك لابد من تحقيق الاعتدال في الملكية • ونستطيع أن نجد صدق هذه الفكرة في نظرية موسكا حينما ذهب الى أن انهيار الأوضاع الاقتصادية للمستويات الاجتماعية الوسطى ، انما هو علامة على أن النظام النيابي الحديث قد وصل الى أسوأ مراحل ، كما أنه (أى موسكا) يبدي اعجابه بوجهة نظر أرسطو الذاهبة الى عدم السماح لأفراد الطبقة العاملة بالحصول على الوظائف العامة ، وأن تحسين أحوال الفقراء يجب ألا يكون على حساب المساس بالملكية الخاصة للأغنياء • ومن بين الاجراءات التي تسهم في تحسين أحوال الفقراء — في نظر موسكا — تحديد ساعات العمل ، والتأمين ضد الشيفوخة والمرض والبطالة ، وفرض قيود على تشغيل النساء والاطفال • ولقد كان موسكا واعيا كل الوعي بأن هذه الاجراءات تسهم في تحقيق الاستقرار السياسي • اذ أن تحسين أحوال الطبقة العاملة يجعلها أقل عرضة للجوء الى العنف والتمرد ، مما يمكن النظام السياسي من الاستمرار في الوجود ⁽³⁹⁾ • ومن ذلك يبدو واضحا أن موسكا قد بذل جهودا مستميتة لكي يفرق بين نظريته ونظرية ماركس عن طريق تأكيد قصور التفسير الاقتصادي للتاريخ ، وابرار الدور الذي تلعبه الافكار في احداث التعبير الاجتماعي • والواقع أن موقف موسكا من هذه النقطة لا يختلف كثيرا عن موقف ماكس فيبر ، خاصة فيما يتعلق برفض التفسير الاقتصادي للتاريخ ⁽⁴⁰⁾ • ومع ذلك فان موسكا يبدو وكأنه أقل إستعدادا من فيبر في اقرار تأثير فكر ماركس عليه ، وهذا يعود في حقيقة الامر الى أن موسكا قد أظهر عداوته للحركة العمالية وللأشتركية بوجه عام •

(39) Mosca, G., *The Ruling Class*, op. cit. p. 472.

(40) Salomon, A., «German Sociology», in Gurvitch, G. Moore, W. *Twentieth Century Sociology*, New York : Philosophical Library, 1945, p. 596.

(٤)

وباستطاعتنا أن نجد معالجة مختلفة لفكرة الصفوة وعلاقتها بالجماهير في مؤلف روبرت ميشيلز Michels الشهير « الاحزاب السياسية » (٤١) Political Parties . وفي هذا المؤلف نجد تقنيـدا لتفسير ماركس للتاريخ ، ودفاعا عن تفسير بديل يقوم على التعدد . ذلك أن الاشياء تتحدد من خلال قوى مختلفة ذات طبيعة متباينة . وعلى الرغم من أن ميشيلز قد أقر أهمية العوامل الاقتصادية في احداث التغير الاجتماعى متفقا في ذلك مع ماركس ، الا أنه (أى ميشيلز) قد أوضح أن هناك عوامل وقوى عديدة تحدد مصير الديمقراطية والاشتراكية . وتتمثل هذه العوامل في طبيعة الانسان ، ونوعية الصراع السياسى ، فضلا عن شكل التنظيم . وبالإضافة الى ذلك يعتقد ميشيلز أن ماركس لم يتنبه بالقدر الكافى الى ظاهرة هامة هي ، أن الديمقراطية تؤدى الى الاوليجاركية ، ذلك أن التنظيمات قد تنشأ نشأة ديموقراطية قائمة على المساواة ، ثم تتحول بمرور الوقت الى تنظيمات خاضعة لحكم قلة من الافراد يتحكمون في مواردها لخدمة أغراضهم الخاصة . ولكي يدلـك ميشيلز على هذه القضية نجده يقدم وصفا تفصيليا للأحزاب الاشتراكية الديمقراطية فى أوروبا ، حيث أوضح أنه ليس من الغريب أن تكون الاحزاب المحافظة ذات طابع أرسقراطى وأوليجاركى ، طالما أنها لا تلتزم التزاما واضحا بمصالح الجماهير . أما اذا كانت الاحزاب الاشتراكية الثورية قائمة على نفس مبادئ الاحزاب المحافظة ، فان ذلك يعنى أن ثمة اتجاهات أوليجاركية تنتشر فى أى تنظيم سياسى يسعى الى تحقيق أهداف محددة (٤٢) . ومعنى ذلك أن هناك صفوات معينة تميل الى التحكم فى التنظيمات السياسية متعددة بذلك عن تحقيق الديمقراطية الحقيقية .

ويحاول ميشيلز تفسير ظهور الاتجاهات الاوليجاركية فى التنظيمات السياسية ، ذاهبا الى أن ثمة ميولا انسانية فطرية تدفع الانسان لنقل

(41) Michels, R., Political Parties, New York : Dover Publications, Inc., 1959.

(42) Ibid. p. 11.

ممتلكاته الى ورثته الشرعيين ، كما تدفعه أيضا الى نقل السلطة السياسية التي يتمتع بها الى أبنائه من بعده . وعلى الرغم من أن ميشيلز قد عزا هذه الظاهرة الى غرائز كامنّة في الجنس البشري ، إلا أنه قد أكد أن هذه الغرائز تنمو وتتدعم من خلال النظام الاقتصادي المستند الى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج^(٤٣) ، والواقع أن ميشيلز لم يوضح لنا ما اذا كانت الامتيازات المادية والسياسية تعتبر نتاجا للنظام الاجتماعي — الاقتصادي أم أنها نتيجة للاتجاهات السيكولوجية الثابتة عند الانسان ، خاصة وأنه قد أقر بصعوبة تحقيق الديمقراطية المثالية في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية القائمة .

والحق أن ميشيلز قد بنى فكرته عن حتمية الاوليجاركية في ضوء تصور للطبيعة الانسانية مناقض تماما لتصور ماركس لها . فهو (أي ميشيلز) يؤكد أن لدى الانسان ميلا طبيعيا للقبض على مقاليد السلطة ، وما أن يحصل عليها حتى يسعى الى تدعيمها ما استطاع الى ذلك سبيلا . واستنادا الى هذا الافتراض السيكولوجي توصل ميشيلز الى استنتاج هام هو ، أن الديمقراطية تتطلب وجود التنظيم ، ذلك الذي يؤدي بدوره الى الاوليجاركية ، مؤكدا أن هذا الاستنتاج يرقى الى مرحلة القانون السوسيولوجي^(٤٤) . ومن الواضح أن ميشيلز هنا قد عارض ماركس معارضة واضحة ، ذلك أن الأخير قد أكد مرارا أن ما يبدو قانونا في ظل ظروف اجتماعية معينة (كالقيم والنظم الرأسمالية) يجب ألا يعتبر قانونا في ظل كل الظروف . بمعنى أنه من الخطأ التسليم بأن القانون الاجتماعي يتصف بالعمومية والصدق والاستقلال عن ارادة الناس في ظل ظروف معينة .

ولاشك أن ميشيلز قد عرض من الشواهد التاريخية القدر الكافي للبرهنة على « صدق القانون الحديدي للاوليجاركية » ، مما مكّنه من تقديم تحليل سوسيولوجي رائع لمشكلة الديمقراطية بعامّة والقلة الحاكمة بخاصة . وبرغم ذلك فإن دراسة ميشيلز تستند الى مفاهيم سيكولوجية واضحة . فهو

(43) Ibid. p. 12.

(44) Easton, The Comparative Study of Elites (Hoover Institute Studies Series B : Elites, No. 1, Standford; 1952.

يسلم بأن الناس لا يستطيعون حكم أنفسهم ، وأن السيطرة على حشد كبير أيسر بكثير من السيطرة على عدد قليل من المستمعين . إذ أن سلوك الحشد يخضع للانفعالات والعواطف . كذلك فإن هناك مشكلة هامة تتعلق بديموقراطية اتخاذ القرارات في التنظيمات الكبيرة الحجم . فإذا كانت الديموقراطية تعنى الاشراك المباشر لكل الناس في حل المشكلات واتخاذ القرارات ، فإنها تكون مستحيلة بهذا المعنى . ولو طبقنا ذلك على الأحزاب السياسية الكبرى ، سنجد من الصعب عليها اشراك كل الاعضاء في اتخاذ كثير من القرارات . وحينما ينشأ التنظيم وينمو عند حجم معين ، يصبح تقسيم العمل مطلباً أساسياً حتى تتعقد الوظائف وتبدأ معالم البيروقراطية في الظهور الى حيز الوجود (بما في ذلك بناء السلطة والمكافآت والاتصال ... الخ) . وفي المراحل الاولى من نشأة التنظيمات — وعلى الاخص الديموقراطية والاشتركية منها — ينشأ تعاون وتنسيق بين الوظائف والاورضاع المختلفة ، حيث تسود روح المساواة ، فيصبح الرئيس — كما يقول ميشيلز — خادماً الجماهير^(٤٥) . وفي بداية الامر يبدو الطابع الديموقراطي للتنظيم واضحاً من خلال سيطرة روح الزمالة والمساواة . بيد أن هذه الروح تنتشر فقط في التنظيمات الصغيرة الحجم نسبياً . فبنمو التنظيم يصبح هذا الشكل من الديموقراطية عسير التحقيق . وبالإضافة الى قضية الحجم هناك متغيرات أخرى تعوق تطبيق الديموقراطية . ففي اطار تقسيم العمل تزداد المهام والادوار تعقيداً ، كما تتطلب تدريباً ومعرفة فنية متخصصة^(٤٦) . ذلك أن تباين الوظائف يعنى التخصص ، كما أن التخصص يعنى — بدوره — الخبرة الفنية . ومن النتائج المترتبة على ذلك كله أن نجد الذين انتخبوا لخدمة مصالح المجاهير يسعون الى تحقيق مصالحهم الخاصة . وهكذا تتحول الديموقراطية داخل التنظيم البيروقراطي الى أوليغاركية . ويعتقد ميشيلز أن كل تنظيم يشهد بالضرورة اتجاهات بيروقراطية وأوليغاركية بسبب نمو حجمه ، وتعدد وظائفه ، وتخصص أعماله . ويبدأ قادة التنظيم

(45) Ibid. p. 27.

(46) Ibid. p. 28.

في تأكيد أهمية الخبرة الفنية ، ثم يستخدمونها كوسيلة لطبع سلطاتهم بطابع شرعى ، ثم يتكون في نهاية الامر انطباع عام لدى العاملين بأن القادة هم أكفأ العناصر القادرة على ادارة التنظيم •

ويحاول ميشيلز الدفاع عن نظريته بابرار سلبية الجماهير خلال النشاطات السياسية • وتبدو هذه السلبية واضحة في عدم المواظبة على حضور الاجتماعات السياسية العادية ، وترك ادارتها للموظفين المتفرغين • ذلك أن العامل — بطبيعته — مستغرق في عمله بحيث يجد المشاركة السياسية عبئا ثقيلا عليه • ومن النتائج المترتبة على ذلك ظهور القادة بمظهر الأبطال القادرين على صنع أشياء يعجز الأشخاص العاديون عن أدائها • والواقع أن الجماهير — في نظر ميشيلز — لا تتصف فقط بالسلبية السياسية ، بل أيضا بعدم الكفاءة السياسية ، حتى أنها تميل باستمرار الى تفويض من يتولى نيابة عنها المهام السياسية المختلفة حتى ولو كانت مؤهلاته وقدراته محدودة للغاية • ومن الشواهد التي يستخدمها ميشيلز للتدليل على ذلك أن بيرنشتاين Bernstein — وهو مفكر اشتراكي بارز — قد ظل شخصية مجهولة بين العمال والموظفين بسبب افتقاده لموهبة الخطابة والتوجيه السياسى المباشر • وهناك عوامل أخرى تسهم في زيادة سلبية الجماهير وتفقو القادة • من ذلك البناء العمرى للأحزاب والنفقات الاشتراكية • فالغالبية العظمى من الاعضاء تقع في الفئة العمرية الشابة (فيما بين ٢٥ و ٣٩ سنة) • ومن المعروف أن الشباب في هذه المرحلة يميلون الى الاستمتاع بأوقات فراغهم ، والبحث عن وسائل وأساليب تمكنهم من تحسين أوضاعهم الاجتماعية ، مما قد يؤدي الى عزوفهم عن الالتحاق بنقابات العمال^(٤٧) • فضلا عن ذلك يبرز ميشيلز عاملا آخر يسهم في تهميق الهوة بين الجماهير والقادة • ذلك أن زعماء الاحزاب السياسية في كثير من الدول يأتون من الطبقة الوسطى ، وبالتالي فهم يتمتعون بتفوق ثقافى أو فكرى منذ البداية^(٤٨) • وهكذا نجد ميشيلز يبذل

(47) Ibid. p. 81-82.

(48) Ibid. p. 86.

جهدا جبارا للبرهنة على صحة افتراضه القائل بأن الجماهير عاجزة عن ممارسة النشاطات السياسية الفعالة ، وأن هذا الموقف يشكل أساسا قويا لاكتساب القادة للقوة التي يتمتعون بها . وبالإضافة الى ذلك فإن المعرفة الفنية التي يمتلكها القادة تؤدي الى ظهور الأوليغاركية ، طالما أن الجماهير تسلم أمورها لهؤلاء القادة مما يؤدي في نهاية الامر الى اختفاء المبادئ الديمقراطية .

وبرغم الأهمية الثابتة التي تتميز بها تحليل ميشيلز ، إلا أنه لا يخلو من الخلط والعموض . فإذا كان يعنى ضرورة الحاجة الى وجود نوع معين من القيادة ، فإنه لم يميز بين القيادة (كما هو الحال في قيادة فرقة موسيقية) والأوليغاركية (بمعنى تحكم فئة من الافراد وفرض سيطرتهم على المجتمع ككل)^(٤٩) . والواقع أن فشل ميشيلز في التمييز بين هذين النمطين من القيادة يعود الى تسليمه المسبق بأن أية قيادة (حتى ولو كانت ديمقراطية) لابد وأن تتحول في النهاية الى أوليغاركية . ففى حالة قيادة الفرقة الموسيقية بذلت محاولات عديدة للمعرف دون قادة موسيقيين ، لكن تقدم فن الموسيقى جعل من القائد الموسيقى ضرورة فنية . والواقع أن الحكم على هذا القائد لا يتم في ضوء ديمقراطيته أو أوتوقراطيته بقدر ما يتم في ضوء النتائج الجمالية التي يحققها بقيادة الفرقة الموسيقية . والمحقق أن ميشيلز لم يقدم لنا معايير موضوعية يمكن على أساسها تحديد الأوليغاركية . بعبارة أخرى لم يوضح لنا النقطة التي يتحول عندها الفرد من مجرد قائد الى أوليغاركي . وفي بعض المواضع كان ميشيلز يستخدم مصطلح الأوليغاركية للإشارة الى طول فترة القيادة واستقرارها ، وفي مواضع أخرى كان يستخدم المصطلح للإشارة الى « الارستقراطية » التي تتمتع بالمواهب وتمتلك الخبرات الفنية والتي تتفصل بالتالى عن الجماهير . ويدلل ميشيلز على ذلك بقوله : « ان التخصص يخلق السلطة . فإذا كان المريض يطيع الطبيب بسبب الماهية بطبيعة الجسم الانسانى وعلاج

(49) Keller, S., Beyond the Ruling Class, op. cit.

الامراض التي تصيبه ، فان المريض السياسى - بالمثل - يطبع القادة السياسيين الذين يتمتعون بالكفاءة السياسية التي لا يتمتع بها الافراد العاديون»^(٥٠) . والمؤكد أن هذه المائلة لم تكن لتخدم الاهداف التي سعى اليها ميشيلز . فهو لم يكن يقصد مجرد التدليل على أن التخصص يؤدي الى السلطة ، وانما كان يقصد - في المحل الاول - تأكيد حتمية سوء استغلال القوة والسلطة مما يؤدي الى اهدار الروح الديموقراطية . اذ أن الذين يقبضون على مقاليد الحكم بهدف خدمة المصالح العامة ، سرعان ما يتحولون الى خدمة مصالحهم الشخصية . وخلال عملية التحول هذه تظهر الاوليجاركية الى حيز الوجود كنمط من أنماط القيادة .

وفضلا عما سبق نجد ميشيلز يؤكد أن الجماهير لا تثور بطريقة تلقائية ، أى بدون قيادة موجهة . وفي حالة الثورة تظهر عناصر قيادية من داخل الجماهير تحاول القبض على مقاليد الحكم باسم الشعب ، ثم ما تلبث أن تتحول الى طبقة مقفلة ممتدة بذلك عن الجماهير التي مكنتها من الحصول على السلطة . وفي المواقف غير الثورية تتعرض القيادات الموهوبة لاغراءات عديدة ، من بينها الحصول على وظائف قيادية داخل الحركة العمالية . ويبدو من تحليل ميشيلز أن العمال والموظفين لا يستطيعون بمفردهم تشكيل قوة جديدة قادرة على التعبير عن المعارضة التي قد تبديها الجماهير^(٥١) . إذ أن الصراع الحقيقي لا يحدث بين الجماهير والقيادة ، بل بين القيادة الرسمية والقيادة غير الرسمية التي تحاول الحصول على السلطة . وأيا كانت نتيجة هذا الصراع ، فان القيادة الاولى لا تفقد تماما سيطرتها وقوتها ، مما يعنى تعارضا صريحا مع نظرية باريتو في « دورة الصفوة » . يضاف الى ذلك أن ميشيلز قد أوضح أن اللامركزية ليست عاملا موقعا للاوليجاركية . فهي (أى اللامركزية) لا تؤدي الى مزيد من الحرية ، وحصول العمال والموظفين على سلطة اصدار القرارات .

(50) Michels, Political Parties, op. cit. p. 89.

(51) Ibid, p. 161.

وفي كل مجال من مجالات النشاط الانساني يحاول القائد الضعيف الحصول على مزيد من السلطة ، مما يعنى التحول نحو الاوليجاركية • ومن الطبيعي ألا تتعارض السلطة التى يتمتع بها القادة المحليون مع السلطة التى تتمتع بها القيادة المركزية ، لان الاخيرة مطلقة ولا تقبل التحدى^(٥٢) • وأسباب ذلك — فى نظر ميشيلز — ليست اجتماعية فقط (الحاجة الى التنظيم ولسبية الجماهير) ، ولكنها نفسية أيضا (سعى القادة للحصول على السلطة فضلا عن خصائص الطبيعة البشرية) •

وليس من الصعب علينا اكتشاف تأثير الماركسية على ميشيلز • ففى مؤلفه « الاحزاب السياسية » نجد معالجة لمفاهيم الطبقات ، والصراع الطبقي ، والوعى الطبقي • ومن القضايا الهامة التى أكدها ميشيلز فى هذا المجال أن الصراع الطبقي لا يتحدد فقط فى ضوء ظروف القهر ، بل أيضا فى ضوء الوعى بهذه الظروف^(٥٣) • ثم يوضح بعد ذلك أن البرجوازية قد لعبت الدور الرئيسى فى نمو وعى طبقي بروتيتارى • فلكى تدافع البرجوازية عن نفسها فى مواجهة الارستقراطية المعارضة للنمو الصناعى ، بدأت فى حشد البروليتاريا وزودتها بسلح هام هو الوعى السياسى والخبرة الفنية ، ذلك السلح الذى قد يستخدم ضد البرجوازية ذاتها • وبالإضافة الى ذلك فهناك بعض المثقفين البرجوازيين الذين استطاعوا — لاسباب عديدة — الانفصال على طبقتهم الاصلية والارتباط بالعمال والموظفين من أجل خدمة أهداف جماهيرية • ويصف ميشيلز هؤلاء المثقفين بأنهم مجموعة من العلماء حاولوا توظيف العلم لخدمة الطبقة العاملة ، مما أدى الى حركة اشتراكية • ثم يقول فى موضع آخر : « ان البروليتارى يسلك سلوكا منطقيا حينما ينضم الى حزب طبقي ، وحينما يعى بأن النضال ضد البرجوازية — بمختلف درجاتها — هو السبيل الوحيد لاقامة نظام اجتماعى لا تصبغ فيه المعرفة والصحة والملكية حكرا على قلة قليلة من الناس »^(٥٤) •

--- (52) Ibid. p. 205. ---

(53) Ibid. p. 236.

(54) Ibid. p. 247.

والواقع أن ماركس لم يتوقع أن انضم المثقفين البرجوازيين إلى الحركة الاشتراكية وشغلهم للأوضاع القيادية فيها يمكن أن يؤدي إلى تغيرات أساسية عليها من بينها نمو عملية « التبرجس » داخل أحزاب الطبقة العاملة . وعلى الرغم من أن ماركس كان واعيا بوجود مستويات متباينة داخل الطبقة العاملة ، إلا أنه قد مال إلى تجاهل الصراعات التي يمكن أن تنشأ بينها . ومن المفارقات الطريفة هنا أن ميشيلز قد أوضح أن الحركة الاشتراكية قد أفرزت « برجوازيات صغيرة » ، وأن قيادات جديدة قد بدأت تظهر ، ثم ظهرت عوامل وظروف (اجتماعية ونفسية) أدت إلى ابتعادها عن الجماهير وتحولها إلى أوليجاركيات متحكمة ، مما يمثل — في نظر ميشيلز — انتهاكا للكرامة الاشتراكية . والواقع أن الميل نحو الأوليجاركية هو خاصية أساسية من خصائص التنظيمات السياسية حتى ولو كانت القيادة منتخبة ومعبرة تعبيرا أصيلا عن الجماهير . ويبدو ذلك واضحا في عبارته الشهيرة : « إذا قلنا تنظيمًا ، قلنا أوليجاركية » (٥٥) .

ولاشك أن ميشيلز قد قصد بدراسته إبراز بعض العوامل الاجتماعية والنفسية التي تحول دون تحقيق الديمقراطية ، لكنه تبنى منظورا واحديا أدى به في نهاية الأمر إلى التعبير عن الديمقراطية بطريقة تشاؤمية . فلقد استخدم تعبير « القانون الحديدي » لكي يبالغ في شأن الصعوبات والعقبات التي تحول دون إقامة حكم ديمقراطي ، وإن كان لم يستبعد إمكانية تحقيق هذا الحكم . وهنا نجد ميشيلز يؤكد ضرورة بذل مزيد من الجهود للحد من نمو الاتجاهات الأوليجاركية في التنظيمات السياسية . ومن الإجراءات التي تسهم في ذلك حرية البحث والاستقصاء ، وتوجيه النقد وممارسة الرقابة ، فضلا عن توسيع نطاق التعليم ، لأنه يمثل أحد وسائل الضبط والمراقبة . وعلى الرغم من أن تحقيق الديمقراطية المثالية أمر مستحيل التحقيق ، إلا أن هذه الإجراءات تضمن — على الأقل — الحد الأدنى من الديمقراطية .

(٥)

هذا وقد تركت النظريات الكلاسيكية في الصفوة تأثيرا بالغاً على العلماء الاجتماعيين والمحدثين المعنيين بدراسة البناء الطبقي . فاذا كان موسكا وميشيلز وباريتو قد سموا الى تفنيد النظرية الماركسية في « الطبقة الحاكمة » ، واذا كان الماركسيون - بدورهم - قد رفضوا نظرية الصفوة بوصفها تعبيراً عن ايديولوجية برجوازية ، فاننا نجد جيمس بيرنهام Burnham يحاول المزاوجة بين النظريتين . ولقد عرض بيرنهام أفكاره في مؤلف شهير بعنوان « الثورة الادارية » ^(٥٦) *Managerial Revolution* . والقضية الاساسية التي ينهض عليها هذا الكتاب هي ، أن النظام الرأسمالي في تدهور مستمر ، وأنه سيتحول - تدريجياً - الى مجتمع تسيطر عليه صفوة ادارية تتولى شئونه الاقتصادية والسياسية . ولقد لجأ بيرنهام الى كتابات علماء الصفوة فاستعان بها في صياغة فروضه الاساسية . وأهم هذه الفروض أن السياسة ما هي الا كفاح وصراع بين الجماعات من أجل الحصول على القوة ، وأن الجماعة الصغيرة في كل المجتمعات هي التي تتولى - حتماً - اتخاذ القرارات الاساسية ^(٥٧) . وبفضلا عن ذلك نجد بيرنهام يستعين بكتابات علماء الصفوة الكلاسيكيين في تحليل وتفسير مجرى التغير الاجتماعي . فمصدر هذا التغير يكمن في بناء الصفوة ذاتها أو استبدالها بصفوة أخرى .

ويبدو متأثر بيرنهام بالنظرية الماركسية أوضح ما يكون في فهمه وتفسيره للأسس التي تستند اليها الصفوة . فتحكمها في وسائل الانتاج هو الذي يمنحها الوضع المسيطر في أى مجتمع . وفي ذلك يقول بيرنهام : « اذا أردنا أن نبعث عن الطبقة الحاكمة فعلياً أن نبعث عن الطبقة التي تحصل على أعلى الدخل » ^(٥٨) . وتتخذ السلطة عند بيرنهام - شأنه شأن

(56) Burnham, J., *The Managerial Revolution*, London, Putman, Co, 1943.

(57) Ibid. p. 59.

(58) Ibid. p. 27.

علماء الصفوة الكلاسيكيين والماركسيين — طلبا تراكيبا • فالتحكم في وسائل الانتاج يصاحبه بالضرورة قوة اقتصادية وسياسية واجتماعية • ومن ذلك يبدو واضحا أنه على الرغم من أن تفسير بيرنهام للتغير الطبقي يعد تفسيراً ماركسياً ، إلا أنه عاد الى علماء الصفوة وأخذ منهم الفكرة القائلة بأن هذا التغير سيؤدي بالضرورة الى ظهور طبقة حاكمة جديدة • ويحاول بيرنهام بعد ذلك تشخيص الازمة التي تمر بها الرأسمالية المعاصرة ، تلك الازمة التي تتمثل في أن « ملاك » القوى الانتاجية (أى الرأسماليين) يزدادون انفصالاً عن العمليات الانتاجية • وكنتيجة لذلك سيجد الملاك الرأسماليون أنفسهم في موقف أشبه « بطبقة الاغنياء » التي تنفق أرباحها دون أن تسهم في عملية الانتاج • وسيتيح ذلك — بالتالى — للطبقة الادارية السيطرة على القوى الانتاجية (٥٩) •

ولقد ذهب بيرنهام الى أننا نعيش مرحلة تحول من نموذج معين للمجتمعات الى نموذج آخر ، أى من المجتمع الرأسمالى (الذى يتميز بأسلوب خاص للانتاج يسيطر عليه أصحاب المصانع والبنوك ، ووجود نظام خاص للمعتقدات والايديولوجيات) الى نموذج آخر للمجتمع أطلق عليه « المجتمع الادارى » • وقبل أن يفسر بيرنهام عملية التحول الى هذا المجتمع ، ناقش النظرية الماركسية ، موضحاً أن الثورة الروسية لم تحقق بعد مجتمعا اشتراكيا ، وأنه فى معظم المجتمعات الصناعية المتقدمة لم تكن هناك أية ثورات بروليتارية ، وأن الحالات البسيطة التي ظهرت فيها مثل هذه الثورات لم تكن ناجحة كما هو الحال بالنسبة لألمانيا فى عام ١٩١٨ • كذلك تضمنت نظرية بيرنهام تحليلاً لدور المديرين ، موضحاً أنهم سيشكلون صفوة حاكمة • ولقد فرق بين فئتين من المديرين : الاولى تشمل العلماء والمتخصصين فى التكنولوجيا ومديرى عملية الانتاج والقائمين على تنظيمها ،

(٥٩) عبر ثورشتاين نيبلن عن هذه الفكرة فى مؤلف له بعنوان « نظرية طبقة الاميل » انظر :

Veblen, T., The Theory of the Leisure Class, Macmillan, 1899 republished Mentor Books, 1953.

أما الثانية فتتضمن المديرين بالمعنى الدقيق للكلمة الذين يشغلون قمة الأوضاع الإدارية . ويعتمد تحليل بيرنهام لدور المديرين في المجتمع على الفكرة القائلة بأن المجتمعات الصناعية الحديثة قد شهدت انفصالا كبيرا بين ملكية الصناعة وإدارتها . ومع أن هذه الفكرة قد ترددت في كتابات ماركس ، إلا أن بيرنهام يحاول أن يكسبها دلالة معينة ، حيث يؤكد أن المديرين قد اكتسبوا ما هو أكثر من القوة الاقتصادية التي تعد من الناحية الرسمية في حوزة الملاك الرأسماليين للصناعة ، ومن ثم فإنهم يكتسبون قوة تشكيل البناء الاجتماعي ككل . ولقد دعم نظريته بمحاولة الكشف عن أن الايديولوجية الفردية للرأسمالية قد تلاشت لتحل محلها ايديولوجية ادارية . ويبدو أن دفاع بيرنهام الشديد عن « الثورة الادارية » قد جعله يتجاهل بعض التطورات الحديثة . فثمة رابطة وثيقة بين الملاك ومديرى الصناعة في مجالات عديدة . فالملاحظ أن المديرين غالبا ما يكونوا من بين الملاك ، بمعنى أن لهم حصصا في أسهم الشركات التي يعملون فيها . وحتى اذا ما افترضنا أن المديرين ليسوا من كبار أصحاب الاسهم في شركاتهم ، فإنهم غالبا ما ينتمون الى الطبقة الوسطى العليا . وفضلا عن ذلك فان تعيين المديرين غالبا ما يكون من بين الطبقات العليا في المجتمع . وهكذا يبدو واضحا أن كبار المديرين وذوى الملكية يرتبطون بروابط وثيقة بحيث يؤلفون جماعة متماسكة الى حد ما ^(٦٠) . ولا يختلف الامر عن ذلك كثيرا فيما يتعلق بالمستويات الادارية الوسطى والدنيا ، ذلك أن النطاق الاجتماعي الذي يتم التمييز منه لهذه الوظائف ليس شديد الاتساع . وفي ضوء هذه الظروف يصعب القول بوجود ثورة ادارية وشيكة الحدوث كما يذهب بيرنهام .

أما رابت ميلز ^{Mills} فيتفق مع بيرنهام على أن مكانة الصفوة وبناءها لا يتوقفان على مواهب الافراد أو خصائصهم السيكولوجية ،

ولكنهما يتحددان في ضوء البناء الاجتماعى — الاقتصادى لمجتمع معين . وإذا كان بيرنهام قد وجد أن القوة فى المجتمع تؤدي الى ظهور تحكم فى وسائل الانتاج ، فإن ميلز قد وجد أن هذه القوة تؤدي الى ظهور منظمات كبيرة الحجم كالمؤسسات العسكرية ، والشركات الكبرى ، والهيئات السياسية . والصفوة عند ميلز هى نتاج للطابع النظامى الذى يسيطر سيطرة كاملة على المجتمع الحديث ، وبالتالي فإن القوة تميل الى اتخاذ طابع نظامى عام . ويؤدي هذا الموقف الى ظهور منظمات تحتل أهمية محورية فى المجتمع ، وأن هذه المنظمات تشكل فى مجموعها الأوضاع القيادية فى البناء الاجتماعى^(٦١) . ويشكل قادة المنظمات والمؤسسات المختلفة صفوة قوة على مستوى قومى ، بحيث تنشأ بينهم صلات وروابط وثيقة . ويذهب ميلز الى أن مثل هذه الروابط تكون فى أوج قوتها حينما « يتبادل الافراد فيما بينهم الوظائف العليا المثلثة لقطاعات المجتمع المختلفة »^(٦٢) . ويكشف ميلز بعد ذلك عن أن السلطة فى المنظمات الأمريكية قد أصبحت مركزة فى يد القلة المتحكم فيها ، وأن حصول هذه القلة على السلطة يعد فى نظرها « صنعا للتاريخ »^(٦٣) ، أى القدرة على تغيير مجرى نشاط عدد كبير من الافراد على نحو معين . ويعتقد ميلز أن قوة « صنع التاريخ » التى تتمتع بها الصفوة كافية لتغيير الوضع القائم ، أى أن تضع العلاقات الاجتماعية القائمة موضع تساؤل ، وأن تقيم — استنادا الى ذلك — بناء اجتماعيا من نوع جديد .

والملاحظ أن ميلز قد عرف « صفوة القوة » بنفس الطريقة تقريبا التى عرف بها باريتو « أصفوة الحاكمة » . فهو يقول « يمكن تعريف صفوة القوة بأنها تضم أولئك الذين يشغلون الأوضاع القيادية »^(٦٤) .

(61) Mills, C. Wright, The Power Elite, Oxford University Press, New York, 1962.

(62) Ibid. p. 288.

(63) Ibid. pp. 20 - 25 and the Sociological Imagination, Oxford University Press, Inc. 1959, p. 40.

(64) Mills, C. Wright, The Power Elite, op. cit. p. 23.

بيد أن تحليلاته النظرية التي أسسها على هذا التعريف لم تكن مقنعة في عدد من الوجوه . فلقد ميز منذ البداية بين ثلاث صفوات أساسية في الولايات المتحدة الأمريكية هي : رؤساء الشركات ، والقادة السياسيين ، وأخيرا القادة العسكريين ، ثم وجد نفسه بعد ذلك مضطرا لمواصلة البحث عما إذا كانت هذه الجماعات الثلاثة تشكل — مجتمعة — صفوة قوة واحدة . فإذا كان ذلك صحيحا ، فما هي اذن القوى التي توحد بينها ؟ وأحد الاجابات الممكنة على هذا السؤال هي ، أن هذه الجماعات تشكل بالفعل صفوة واحدة ، لأنها تمثل طبقة عليا يتعين أن نطلق عليها «طبقة حاكمة»⁽⁶⁵⁾ . وبرغم مذهب اليه ميلز من أن غالبية أعضاء هذه الصفوات قد أتوا بالفعل من طبقة عليا مرموقة اجتماعيا ، الا أنه لم يؤكد أن هذه الطبقة العليا تحكم المجتمع من خلال الصفوات المختلفة . وحينما عاود الاهتمام بهذه المشكلة في موضع آخر من مؤلفه ، لم يفعل سوى أن رفض التصور الماركسي للطبقة الحاكمة . ولقد سبق لميلز أن رفض وجهة النظر القائلة بأن هناك رقابة شعبية على صفوة القوة ، تلك الرقابة التي تتم من خلال عملية التصويت ، كما سبق أن أكد فكرة وحدة الصفوة وتجانس أصولها الاجتماعية . وهي أمور تشير الى اتحاد الطبقة الحاكمة . بيد أن الصياغة التي قدمها ميلز كانت غامضة وغير مقنعة . إذ أنها لا تعدو أن تكون إشارة الى « التداخل المعقد بين القوى الاقتصادية والعسكرية والسياسية » ، والذي سعى من خلاله الى تفسير الصراع الدولي الذي كانت الولايات المتحدة طرفا من أطرافه . ولكي يدلل ميلز على ترابط الصفوات الثلاث (الاقتصادية والسياسية والعسكرية) في الولايات المتحدة ، نجده يحاول الكشف عن تماثل أفراد هذه الصفوات فيما يتعلق بأصولهم الاجتماعية ، موضحا العلاقات الشخصية والاسرية بينهم . وإذا كان ميلز قد رفض فكرة تشبيه الجماعة بالطبقة الحاكمة ، فإنه قد وجد نفسه — حينئذ — عاجزا عن تقديم تفسير مقنع للتضامن بين أفراد الصفوة ، فضلا عن أنه

(65) Ibid. p. 59.

باستبعاده لفكرة الطبقة الحاكمة قد وجد نفسه مضطرا أيضا لاستبعاد الطبقات التي تأخذ موقفا معارضا من هذه الطبقة (٦٦) .

ولقد انمكست وجهات نظر ميلز على تحليله لبناء المجتمع الأمريكي ، ذلك التحليل الذي يتصف بقدر كبير من التشاؤم . فهو يذهب الى أن هذا المجتمع قد تحول الى جماعات صغيرة مستقلة تمارس تأثيرا كبيرا في عملية اتخاذ القرارات السياسية . ومعنى ذلك أن الصفوة هي التي تتخذ القرارات المصرية مبقية الجماهير في حالة سكون وهذوء ، مستعينة لتحقيق ذلك بمدح الجماهير وخداعها والتفنن في الترويح عنها . وفضلا عن ذلك كشف ميلز عن الفساد المتفشى داخل الصفوة ذاتها ، وهو فساد يعود الى الحالة التي لا تكون فيها الجماهير منظمة تنظيما دقيقا يسمح لها باتخاذ القرارات الملائمة فضلا عن سيطرة قيمة جمع المال . والملاحظ أن تحليل ميلز للتغيرات التاريخية التي طرأت على بناء القوة في المجتمع الأمريكي كان تحليلا تشاؤميا الى حد بعيد ، خاصة حينما ناقش الملامح العامة للسياسة الحديثة ، ذلك أنه (أى ميلز) لم يقدم لنا مخرجا من الموقف الذي شخصه وأدانه . ومع ذلك فيبدو أنه — متفقا في ذلك مع باريتو وموسكا — يؤمن بالقضية الزاهية الى أنه برغم الطابع الديموقراطي الذي تتسم به المجتمعات الحديثة ، إلا أنها خاضعة — في حقيقة الامر — لحكم الصفوة ، وأنه برغم المزايا التي صاحبها مجتمعا كالولايات المتحدة ، فإن التطورات المختلفة قد أدت الى ظهور صفوة حاكمة لم يسبق لقوتها مثيل في أى مجتمع انساني حتى الآن (٦٧) /

ومن منظور مختلف درس بيرن Pirenne مشكلة دورة الصفوة في مقال له بعنوان « مراحل التاريخ الاجتماعى للرأسمالية » ، ذاهبا الى أن كل مرحلة مميزة من مراحل تطور الرأسمالية كانت تتميز بسيطرة طبقة مختلفة من الرأسماليين . فبحوث التغير في النمو الاقتصادى ، يحدث انقطاع في الاستمرار ، ذلك أن الرأسماليين الذين ظلوا يسيطرون على

(٦٦) ت.ب. بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(٦٧) Mills, C. Wright, The Power Elite, op. cit. p. 304.

الاقتصاد حتى تلك النقطة التي سبقت الانقطاع قد أصبحوا عاجزين عن مواعاة أنفسهم مع الظروف التي نتجت عن الحاجات التي لم تكن معروفة قبل انقطاع الاستثمار ، وهي ظروف تقتضى ظهور وسائل جديدة لاتباعهم . وما يليق هؤلاء الرأسماليون أن يعلنوا تقاعدهم ، ساعين الى اتخاذ وضع الارستقراطية حتى يستطيعوا المشاركة في ادارة شؤون المجتمع والاسهام فقط بتقديم رأس المال . وتظهر بعد ذلك فئة من الناس تتصف بالجسارة والاقدام على انجاز المشروعات لكى تحل محل فئة الرأسماليين القدامى^(٦٨) . ولقد ميز بيرن بين ثلاث فترات أساسية حدثت فيها مثل هذه التحولات هي : ظهور تجار المدن ابتداء من القرن الحادى عشر ، ونمو التجارة الدولية في القرن السادس عشر ، وأخيرا الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر . ويمكننا الاشارة بعد ذلك الى تحليل شومبيتر Schumpeter لفكرة دورة الصفوة ، وهو تحليل يشبه في خطوطه العريضة ذلك الذى قدمه بيرن . فلقد اهتم شومبيتر بدراسة العوامل الفردية والاجتماعية المؤثرة على دورة الصفوة^(٦٩) . فعند معالجته لحركة الاسر عبر الطبقات نجده يذهب الى أن عملية الصعود الاجتماعى تتأثر - اذا ما نحينا عملية الصدفة جانبا - بنشاط الفرد وذكائه ، كما تتأثر بالظروف الاجتماعية مثل انفتاح الطبقة العليا ، وفرص القيام بمشروعات في ميادين جديدة من النشاط الاقتصادى . كذلك نجد شومبيتر عند معالجته لظهور وانهيار الطبقات ككل يمنح خصائص الافراد وزنا معيناً ، ولكنه يؤكد أن التأثير الاعظم في هذا المجال يأتي عن طريق التغيرات البنائية المؤثرة على وظائف جماعات الصفوة . ومن الواضح أن شومبيتر يتفق مع بيرن على أن الجماعات الاجتماعية قد تتشكل في المجتمع نتيجة لتغيرات اقتصادية أو سياسية ، وأن مثل هذه الجماعات قد تزيد بالتالى من تأثيرها الاجتماعى الى المدى الذى تزداد فيه حيوية النشاطات التى تمارسها بالنسبة للمجتمع ككل ، وأن هذه النشاطات قد تؤدي الى احداث تغييرات في النظام السياسى وفى البناء

(٦٨) انظر ت.ب. بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، المرجع السابق ،

ص ٦٤ .

(69) Schumpeter J., Imperialism and Social Classes, Oxford, Basil Blackwell, 1951.

الاجتماعي ككل . كذلك يلاحظ أن الرجلين قد اهتمتا بظهور وانحياز الجماعات الاجتماعية وعلى الاخص تلك التي تلعب أدوارا اقتصادية هامة ، مما يكشف عن تأثير ملحوظ بنظرية ماركس في الطبقات . ويبدو هذا التأثير واضحا بصفة خاصة حينما فضلا مصطلح « الطبقة » على مصطلح « الصفوة » لوصف هذه الجماعات وتقديم نموذج تصوري للمجتمع ، فيه تسود امكانية التباين البنائي والتاريخي للطبقة اذا ما قورنت بالتفرقة العامة الجامدة التي تميز بين الصفوة الحاكمة والجمهير .

(٦)

وفي ضوء الاعتبارات السابقة يمكننا مناقشة الصفوات في المجتمعات الغربية الصناعية . ويعد ماركس — على نحو ما أشرنا في موضع سابق — من أبرز الذين عالجوا هذه القضية . فهو يؤكد أن « الطبقة الحاكمة » في المجتمع الرأسمالي هي الطبقة التي تملك أساليب الانتاج وتحكم فيها ، والتي تملك — بالتالي — القوة الاقتصادية التي تمكنها من استخدام الدولة كوسيلة للسيطرة على المجتمع . وعلى النقيض من وجهة نظر ماركس نجد أصحاب النظريات الديمقراطية الليبرالية يرفضون وجود طبقة « رأسمالية » بالمعنى الذي يقصده ماركس ، ذلك أن القوة الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي تميل الى الانتشار والتفتت ، بحيث لا تتاح لها الفرصة للتركز في طبقة معينة . لذلك فان الطابع الجماعي للقوة الاقتصادية — وبالتالي القوة السياسية — هو السمة المميزة للمجتمعات الغربية الصناعية . ويعد ألكس دي توكفيل De Tocqueville من أشهر ممثلي النظريات الديمقراطية الليبرالية . ففي مقدمة كتابه « الديمقراطية في أمريكا » Democracy in America يقول : « لقد كتبت مؤلفي هذا ولدى انطباع قوى بأن المساواة في المجتمعات الغربية هي حقيقة آتية لا ريب فيها ، برغم ما قد يواجهها من عقبات » (٧٠) . ومنذ أن نشر مؤلف دي توكفيل ، ونحن نشهد

(70) De Tocqueville, A., Democracy in America, Doubleday, Garden City, N. Y. 1955. The Introduction.

سيلا من الكتابات التي تؤكد فكرة اتجاه المجتمعات الغربية الرأسمالية نحو المساواة وتكافؤ الفرص ، حتى أن أحد علماء السياسة المعاصرين قد ذهب إلى حد القول « بأن المساواة في الديمقراطيات العربية egalitarianism تمثل الخلاص الاجتماعي والسياسي لشعوب غرب أوروبا » (٧١) . كذلك ذهب مفكرون آخرون إلى أن روح المساواة التي بدأت تنتشر في مختلف أرجاء العالم الغربي ، إنما تعود إلى عوامل عديدة كالصنيع ، والضغط الشعبي ، والنظم الديمقراطية ، مما شجع أحد علماء الاجتماع على القول بأن فترة ما بعد خمسينيات القرن العشرين تمثل حقبة « نهاية الأيديولوجية » ، واختفاء مرحلة الاستقطاب الطبقي بسبب الامتيازات العديدة التي حصلت عليها الطبقة العاملة الصناعية (٧٢) . بيد أن هناك وجهات نظر معارضة لتلك التي تؤكد انتشار روح المساواة في المجتمعات الغربية . فلقد أوضح تيتموس Titmuss في دراسة شهيرة له أن من الصعب القول بأن ثمة قوى فعلية تسهم في تحقيق مزيد من المساواة الاقتصادية في بريطانيا ابتداء من سنة ١٩٣٨ ، بل أن هناك قوى مضادة تعمل على ظهور اتجاه عكسي (٧٣) . وفي الولايات المتحدة نجد تأييدا لهذه الفكرة ، حيث ذهب كولكو Kolko إلى أنه ليست هناك شواهد تشير إلى الاتجاه نحو مزيد من المساواة في الدخول خلال الفترة فيما بين سنتي ١٩١٠ و ١٩٥٩ (٧٤) . وهناك بيانات إحصائية تؤكد هذه الأفكار . ففي سنة ١٩٦٠ اتضح أن ١٪ من السكان البريطانيين يملكون ٤٢٪ من مجموع الثروات الخاصة . وفي الولايات المتحدة (في سنة ١٩٥٣) اتضح أن ٢٪ من مجموع الأسر الأمريكية تملك

(71) Meisel, J. H., *The Myth of the Ruling Class : Gaetano Mosca and the Elite*, London, 1962, p. 6.

(72) Saville, J. «Labour and Income Redistribution», *The Socialist Register*, 1965.

(73) Titmuss, R., *Income Distribution and Social Change*, London, 1965, p. 198.

(74) Kolko, G., *Wealth and Power in America*, London, 1962, p. 13.

٣٩٪ من مجموع الثروات الخاصة (٧٥) • والملاحظ أن علماء الاجتماع الذين يؤكدون انتشار مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص انما يستندون في ذلك الى ما يطلق عليه « ثورة الاستهلاك » في المجتمعات الغربية ، تلك الثورة التي مكنت أفراد الطبقة العاملة من الحصول على رموز مكانة الطبقة الوسطى • بيد أن من الصعب التسليم بصدق هذه الفكرة تسليما كاملا ، ذلك أن الفروق الطبقية (الكمية والكيفية) لاتزال قائمة في مجالات عديدة ليس أقلها الاستهلاك ، كما أن الحصول على السلع والخدمات لا يعنى أن ثمة تغيرا قد طرأ على العلاقة بين العمل ورأس المال •

والمحقق أن الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة تضم طبقة اجتماعية صغيرة العدد (أو صفوة) تحصل على نسبة ملحوظة من الدخل القومي وتتمتع بالامتيازات المختلفة التي تتيحها لها الملكية الخاصة • ومع ذلك يذهب بعض الدارسين الى أن الملكية الخاصة قد بدأت تفقد جانبا من أهميتها في هذه الدول بسبب القيود القانونية والاجتماعية والسياسية المفروضة عليها ، فضلا عن الاتجاه المتزايد نحو الفصل بين الملكية الخاصة وإدارتها ، ذلك أن إدارة المشروعات الخاصة قد أصبحت من نصيب فئة من المديرين المتفرغين • ومعنى ذلك ان الملكية الخاصة وان كانت تتيح فرصة الحصول على امتيازات معينة ، الا أنها لا تشكل وحدها العنصر الحاسم المحدد للسلطة الاقتصادية أو السياسية • ويبدو أن هذه الاعتبارات هي التي دفعت بعض العلماء الى القول بأن المجتمعات الرأسمالية الصناعية لم تشهد بعد « طبقة حاكمة » تعتمد اعتمادا أساسيا على ملكية وسائل الانتاج • والواقع أن الجماعات الادارية تشكل عنصرا هاما داخل المجتمع الرأسمالى • فلقد أشار ماركس قبل قرن من الزمان الى امكانية ظهور قيادات ادارية قوية في ظل مجتمع رأسمالى قائم على المشروعات الصناعية والتجارية الضخمة ، وان مثل هذه القيادات سوف تتولى إدارة رؤوس الاموال بحيث يتحول الرأسماليون بمرور الوقت الى مجرد أشخاص يمتلكون مقادير هائلة من

الثروة^(٧٦) • بيد أن ماركس كان يشير الى عملية لاتزال في بداياتها المبكرة • ففى فترة لاحقة — وعلى الاخص خلال القرن العشرين — ظهر انفصال واضح بين الملكية والادارة خاصة بالنسبة للمشروعات الكبيرة الحجم • وفى الولايات المتحدة لوحظ ظهور اتجاه مواز يتمثل فى السيطرة الاقتصادية المتزايدة التى تمارسها بعض العائلات الامريكية • فمن بين خمسمائة شركة أمريكية ضخمة ، كان أكثر من مائة منها تخضع لسيطرة فرد واحد أو مجموعة من الافراد ينتمون الى عائلة واحدة^(٧٧) • كذلك أوضحت بعض الدراسات الحديثة أن كثيرا من مديري الشركات والمؤسسات الكبرى فى الولايات المتحدة لم يحصلوا على أوضاعهم من خلال الملكية ، ولكن من خلال التعيين والاستقطاب ، مما يعنى أن الاتجاه نحو انفصال الملكية عن الادارة هو اتجاه مستمر وفى خط صاعد • وعلى الرغم مما يذهب اليه البعض من أن العنصر الادارى قد أصبح مستقلا الى حد كبير عن الملكية ، وأن المشروعات الكبرى قد أصبحت تعتمد أساسا على أعداد هائلة من حملة الاسهم ، على الرغم من ذلك كله فإن الواقع العملى يشير الى أن هناك قلة حاكمة تسيطر تماما على هذه المشروعات وتوجهها لخدمة مصالحها الخاصة • ومن هذه الزاوية يمكن القول ان هذه الصفوة الادارية تشكل جماعة اجتماعية — اقتصادية لها خصائصها ودوافعها ومصلحتها التى تميزها وتبناها عن مصالح الملاك •

ولقد أوضحت دراسات عديدة أجريت على المجتمعات الغربية أن نسبة ملحوظة من أفراد الصفوة الادارية تنتمى الى أصول اجتماعية معينة تتمثل بجلاء فى المهن الفنية العليا • بيد أن هذه الدراسات لا تعكس بدقة ديناميات الالتحاق بوظائف الصفوة الادارية فى هذه المجتمعات • فالواقع أن الالتحاق بأوضاع الصفوة عموما يتم فى ضوء قواعد وراثية واضحة • إذ أن فرص

(76) See Strachey, J., Contemporary Capitalism, London, 1956, pp. 150 - 151.

(77) Berle, A., The XXth Century Capitalist Revolution, London, 1960. p. 180.

أفراد الطبقة الدنيا في الوصول الى الطبقتين الوسطى والعليا تبدو ضئيلة للغاية . ولقد أشار ويسترجارد Westergaard في مقال له^(٧٨) الى أن جانبا كبيرا من حركة الأفراد بين الطبقات تتم في حدود اجتماعية ضيقة كالانتقال من المهن اليدوية الى المهن غير اليدوية ، وأن هذا الانتقال لا يصاحبه بالضرورة تغير أساسى في نظام توزيع الدخول . وتشير البيانات المنشورة حتى سنة ١٩٦٠ الى أن نسبة أبناء العمال اليدويين الذين استطاعوا أن يحققوا ما أطلق عليه ميلر Miller « بالقفزة الكبرى » نحو المهن الفنية العليا لا تتعدى ٥٪ في أوروبا الغربية ، و ٨٪ في الولايات المتحدة^(٧٩) . كذلك لوحظ أن انتشار الطامع الادارى للتنظيمات الحديثة قد لعب دورا كبيرا في تحديد فرص الحراك الاجتماعى بالنسبة لأفراد الطبقة الدنيا . إذ أن الوظائف الادارية العليا تتطلب — بادئ ذي بدء — مؤهلات تعليمية لا يستطيع الحصول عليها الا أفراد الطبقتين الوسطى والعليا . ولقد لاحظ أندرسون Anderson أن هناك اتجاها متزايدا نحو عدم تكافؤ الفرص في مجال التعليم العالى في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة^(٨٠) . كذلك أكد بيندكس Bendix أن معظم طلاب الجامعات الامريكية ينتمون الى رجال الاعمال ، وكبار المزارعين ، وذوى المهن الفنية العليا^(٨١) . ويبدو أن التعليم العالى في الولايات المتحدة يتطلب امكانيات وتسهيلات لا تقدر عليها الا أسر الطبقتين الوسطى والعليا ، وان كان ذلك لا يتعارض — بطبيعة الحال — مع الاتجاه المتزايد نحو زيادة نسبة أبناء الطبقة الدنيا في مراحل التعليم العالى . وهناك دراسات عديدة تشير الى أن المؤهلات التعليمية

(78) Wesergaard, J., «The Withering Away of Class : A Contemporary Myth». in Anderson, P. Blackburn, R. (eds.). Towards Socialism. London, 1965. p. 89.

(79) Miller, S. M., «Comparative Social Mobility», in Current Sociology, New York, 1960, vol. 9.

(80) Anderson, C., «The Social Status of University Students in Relation to the Type of Economy : an International Comparison», in Transactions of the Third World Congress of Sociology, 1956, vol. 5, pp. 51-52.

(81) Bendix, R. Lipset, S., Social Mobility in Industrial Society, p. 94.

لا تكفى وحدها لتحقيق الحراك الاجتماعى السريع ، وأن هناك عوامل طبقية وعرقية وأسرية تلعب فى هذا المجال دورا لا يمكن تجاهله .

هذا وقد ظهرت مناقشات عديدة حول الدور السياسى لكبار الرأسماليين فى الدول الصناعية الغربية ، وتأثير ذلك على طبيعة بناء القوة فيها . فلقد أشار كارل كاوتسكى Kautsky الى أن الطبقة الرأسمالية تسيطر على المجتمع الغربى لكنها لا تحكمه ^(٨٢) . ولقد لغت هذه العبارة أنظار كثير من العلماء الاجتماعيين ، مما حدا ببعضهم الى جمع الشواهد المتناثرة عن بدايات الرأسمالية فى المدن الايطالية للتعرف على الدور المسيطر الذى مارسه كبار رجال الاعمال آنئذ ^(٨٣) . وبرغم ظهور صراعات مبكرة بين الطبقة الرأسمالية والجهاز السياسى للدولة : الا أن هذه الطبقة قد استطاعت — بمرور الوقت — ممارسة تأثيرات سياسية متزايدة ، بدت أوضح ما تكون فى تمثيل كبار الرأسماليين فى الاجهزة السياسية التنفيذية . وبرغم الانجازات العديدة التى حققتها الطبقة الرأسمالية فى الدول الصناعية الغربية ، الا أن بعض المفكرين الاجتماعيين يميلون الى التقليل من أهمية التوجيه السياسى لهذه الطبقة . فعلى سبيل المثال نجد ماكس فيبر Weber يعتقد أن كبار رجال الصناعة لا يمتلكون الوقت ولا يتمتعون بالمهارات التى تمكنهم من دخول الحياة السياسية ^(٨٤) . كما أشار شومبيتر Schumpeter الى نقطة معادلة حينما أكد أن الرأسمالى يميل بحكم تكوينه الشخصى الى خلق عالم خاص به قد يغنيه عن الدخول فى عالم السياسة ^(٨٥) . وهناك شواهد تشير الى أن رجال الاعمال يميلون الى تأكيد حقيقة اعتمادهم عن الشؤون السياسية . بيد أن الواقع العملى يشير الى غير ذلك تماما . اذ

(82) Kautsky, K., The Social Revolution, London. 1947, p. 13

(83) Cox, O., The Foundations of Capitalism, New York, 1959.

(84) Bendix, R., Max Weber, An Intellectual Portrait, New York, 1960.

(85) Schumpeter, J., Capitalism, Socialism and Democracy, 1950, pp. 137-38.

أن القوة الاقتصادية تميل باستمرار الى تدعيم نفسها بقوة سياسية موازية . ففي الولايات المتحدة لوحظ أن رجال الاعمال كانوا يشكلون أكبر جماعة مهنية ممثلة في الحكومات الامريكية في الفترة فيما بين سنتي ١٨٨٩ و ١٩٤٩ . فمن بين العدد الكلي للوزارة خلال هذه الفترة ، كان أكثر من ٦٠٪ منهم من رجال الاعمال ^(٨٦) . كذلك لوحظ خلال فترة حكم ايزنهاور (بين سنتي ١٩٥٣ و ١٩٦١) أن عدد رجال الاعمال من الوزراء كان كبيرا نسبيا ^(٨٧) . وفي بريطانيا اتضح أن عدد رجال الاعمال في الوزارات فيما بين سنتي ١٨٨٦ و ١٩٥٠ كان يصل الى الثلث بما في ذلك رؤساء الوزارات .

والواقع أن الحكومة ليست هي المجال الوحيد الذي يلعب فيه رجال الاعمال دورا هاما ، فهم يمارسون أيضا تأثيرا هاما في المجال الادارى . ففي فرنسا — مثلا — لوحظ وجود تحالف كبير بين رجال الاعمال وكبار الموظفين الحكوميين ^(٨٨) . ذلك أن نشاطات رجال الاعمال ليست بمعزل عن النشاطات الحكومية . ولعل ذلك يوضح لنا زيف القضية المذهبية الى أن رجال الاعمال لا يمارسون سيطرة كبيرة على الحكومة والادارة والاقتصاد . ان الدور الذي يؤديه رجال الاعمال من خلال مناصبهم السياسية لا يتعلق فقط بالدفاع عن مصالحهم داخل الدولة ، بقدر ما يتعلق بالاسهام في تحديد خطوطها السياسية والايديولوجية . ومن هنا نجدهم يقدمون تصوراتهم الخاصة عن بعض القضايا الهامة « كالمصلحة القومية » ، « والنمو الاقتصادي » ، « والحرية السياسية » . وبرغم ذلك كله فان هناك من يذهب الى أن الصفوة الاقتصادية في المجتمعات الصناعية الحديثة لا تشكل طبقة متماسكة ، خاصة اذا ما قارناها بتلك التي سيطرت على المجتمعات الاوربية خلال القرن الثامن عشر . وفي ضوء هذه النقطة يفسر البعض التباعد بين رجال الاعمال وكبار موظفي الدولة في ضوء الامتيازات المتباينة التي يحققها كل منهم ، برغم انتمائهم جميعا الى الطبقتين الوسطى

(86) Laswell, H. et al. The Comparative Study of Elites, N. Y., 1952.

(87) Mills, C. W., The Power Elite, New York, 1954, pp. 232 ff.

(88) Schonfield, Modern Capitalism, London, 1959, p. 128.

والعليا^(٨٩) . وهناك دراسات عديدة تناولت الاصول الاجتماعية للصفوة الادارية في المجتمعات الصناعية الغربية . فعلى سبيل المثال أوضح مينود Mynoud أن كبار موظفي الدولة في فرنسا ينتمون في الاصل اما الى الطبقة الوسطى — العليا أو الطبقة العليا — العليا ، وأن ذلك ينطبق أيضا على كبار قادة الجيش والقضاة . كذلك لوحظ في بريطانيا أن كبار الموظفين المدنيين يحصلون عادة على تعليم متميز وينتمون الى أصول طبقية عليا^(٩٠) . وفي الولايات المتحدة أوضح بعض الدارسين وجود اتجاهات مماثلة لتلك التي توجد في فرنسا وبريطانيا . فلقد أشار ماتيبوس Matthews الى أن الذين يتحكمون في القرارات الاساسية في الولايات المتحدة ينتمون الى أسر أصحاب المهن الفنية العليا وكبار الملاك ، وأن نسبة قليلة منهم تنتمي الى أسر الطبقة العاملة وصغار الموظفين^(٩١) . أما رايت ميلز Mills فلقد أوضح أن كبار ضباط الجيش في الولايات المتحدة ينتمون عموما الى أسر الطبقة الوسطى العليا ، وأن نسبة ضئيلة منهم هي التي تنتمي الى الطبقة العاملة^(٩٢) . وفيما يتعلق بألمانيا فلقد أشار رالف دارندورف Dahrendorf الى أنه برغم انهيار الاحتكار القديم الذي كانت تمارسه طبقة النبلاء ، فان جماعات الصفوة في ألمانيا أصبحت تتألف منذ سنة ١٩١٨ من أفراد ينتمون — بشكل أو بآخر — الى الطبقتين الوسطى والعليا^(٩٣) . وهناك عوامل عديدة تشجع على ظهور هذه الاتجاهات . من ذلك أن الذين يتحكمون في الاختيار للوظائف المدنية الكبرى ينتمون الى الطبقتين الوسطى والعليا سواء أكان

(89) Goodwin, A. (ed.) *The European Nobility in the 18th Century*, London, 1953.

(90) Kelsall, R., *The Higher Civil Servants in Britain*, London, 1955.

(91) Matthews, D., *The Social Background of Political Decision Makers*, New York, 1954, pp. 23-24.

(92) Mills, C. Wright, *The Power Elite*, op. cit. p. 1952.
Weber

(93) Dahrendorf, R., *Society and Democracy in Germany*, London, 1969, p. 228.

ذلك من خلال الاصل الاجتماعي أو من خلال النجاح المهني ، وأنهم بذلك يكونون صورة معينة لأسلوب تفكير وسلوك كبار الموظفين والقادة العسكريين . ولقد أشار ماكس فيبر Weber الى أن تصور ونمو البيروقراطية يؤدي الى الحد من الامتيازات الطبقية ، وذلك من خلال الاعتماد على المعايير الموضوعية في التعيين والترقية والمكافأة^(٩٤) . لكن يبدو — مع ذلك — أن البيروقراطية تعبر في نهاية الامر عن طبيعة البناء الطبقي الذي يميز المجتمع بوجه عام .

ولاشك أن هناك تغيرات عديدة طرأت على بناء الصفوات في الدول الصناعية الغربية خلال العقود الاخيرة . فهناك محاولات تسعى الى اتاحة الفرصة أمام أبناء الطبقة العاملة للدخول في الوظائف المدنية الرئيسية . بيد أن هذا الاتجاه لا يعبر عن اتجاه ديموقراطي حقيقي ، بقدر ما يعبر عن اتجاه برجوازي يتبناه الصاعدون من أفراد الطبقة العاملة الى قمة الهرم الإداري . فحينما يحصل هؤلاء الافراد على الوظائف الادارية العليا ، فانهم يتكاملون شيئاً فشيئاً مع الصفوة الادارية ، وبالتالي يكتسبون كل الرموز المعبرة عن انتمائهم الجديد . ومن الطبيعي ألا تضعف هذه العملية بناء الصفوة الادارية ككل ، بل ان عكس ذلك هو الصحيح . ذلك أن احساس أفراد الصفوة بالانفتاح والتكافؤ يقوى من اعتقادهم بأن حصولهم على أوضاعهم انما تم في ضوء معايير الكفاءة والجدارة . ان دخول أعداد محدودة من أفراد الطبقة الدنيا الى الصفوات المختلفة في الدول الصناعية من شأنه تدعيم المعتقدات السياسية الشائعة التي أهمها الديموقراطية والمساواة والحراك الاجتماعي . بيد أن انتشار هذه المعتقدات وسيطرتها لا يعنى أنها تجد تطبيقاً واقعياً حقيقياً .

(٧)

وخلال السنوات الاخيرة ظهر اهتمام ملحوظ بدراسة دور الصفوات

(94) Weber, M., The Theory of Social and Economic Organization, New York, 1974, p. 340.

في الدول النامية • ولقد اتخذ هذا الاهتمام أشكالاً عديدة تبدأ بالخصائص العامة المميزة للصفوات ، لتنتهي بموقفها من عمليات التنمية والتحديث • وهناك مبررات قوية لدراسة الصفوات في الدول النامية ، لعل أهمها ذلك التحول الذي طرأ على هذه الدول بحصولها على الاستقلال ، وظهور صفوات جديدة حلت محل الصفوات القديمة في إدارة الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية • ويميل بعض الدارسين الى اعتبار الصفوات الجديدة بمثابة الوريث الشرعي للصفوات القديمة التي كانت قائمة في الدول النامية خلال الحقبة الاستعمارية • ويبدو أن الظروف التي تمر بها الدول النامية تشكل مجالا خصبا لدراسة العوامل المؤدية الى ظهور الصفوات وعلاقتها بالجمهير ، فضلا عن الدور الذي تلعبه في مجالات التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي • ومع التسليم بأن هناك اختلافات كبيرة بين الدول النامية فيما يتعلق بالموارد الطبيعية والبشرية والموقع الجغرافي والظروف التاريخية ، الا أن ذلك لا يمنع من الوصول الى بعض الاحكام العامة المتعلقة بقضية الصفوة في الدول النامية (٩٥) •

وعلى الرغم من اختلاف العلماء الاجتماعيين حول تصنيف الصفوات المختلفة في الدول النامية ، الا أن هناك اتفاقا على وجود مجموعة من الصفوات يبدو أنها شائعة في معظم الدول النامية • من ذلك الطبقة الوسطى والمثقفون الثوريون ، والقادة الوطنيون • وهناك في الواقع صفوات أخرى توجد في بعض الدول النامية كالصفوة ذات الصلة بالجماعة الحاكمة (وتضم كبار ملاك الارض أو الارستقراطية التجارية) • والواقع أن الدور الذي تلعبه هذه الصفوة محدود دائما بمصالحها الخاصة واستمرار الاوضاع

(٩٥) خلال السنوات الأخيرة ظهرت دراسات عديدة تناول طبيعة جماعات الصفوة في الدول النامية من زوايا مختلفة • انظر على سبيل المثال : Shils, E., «The Intellectuals in the Political Development of the New States», in Finkle, J. and Gable, R. W. Political Development and Social Change, New York, 1971, pp. 249-276, Pye, L. «Armies in the Process of Political Modernization, in Finkle, J. and Gable, R. Ibid. pp. 277-283, Riggs, F. «Bureaucrats and Political Development», in Ibid, pp. 331 ff.

القائمة • ولقد أحدثت هذه الصفوة بعض التعديلات الطفيفة كتشجيع فرص الحراك الاجتماعي لبعض الجماعات • بيد أن ذلك لا يستطيع وحده تحقيق الاحتياجات الجماهيرية المتمثلة في النمو الاقتصادي السريع ، وارتفاع مستويات المعيشة ، وتحقيق عدالة التوزيع في الدخول الاقتصادية والخدمات الاجتماعية •

وتنتج كثير من الدول النامية الى تدعيم الطبقة الوسطى وتوسيع نطاقها بزيادة فرص الحراك الاجتماعي اليها • وهناك مبررات قوية تدعو الى ذلك • فلقد تشكلت الطبقة الوسطى في الدول النامية خلال الفترة الاستعمارية نتيجة للنظم التعليمية والادارية التي أدخلتها القوى الاوربية الى هذه الدول • كذلك فلقد حققت الصفوة المتعلمة سيطرة كبيرة على الطبقة الوسطى بسبب ضعف طبقة رجال الاعمال وانخفاض معدل النمو الاقتصادي^(٩٦) • ومع ذلك فاننا نلاحظ في بعض دول أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط تشكل طبقة من رجال الاعمال تنتمي - بشكل أو بآخر - للطبقة الوسطى ، مما منحها (أى الطبقة الوسطى) قوة سياسية اضافية • وفي داخل الطبقة الوسطى نجد جماعة كبار موظفي الحكومة الذين يتولون الاشراف على كثير من النشاطات التنفيذية خاصة في ظل ظروف التخطيط الاقتصادي والاجتماعي • ويحاول بعض العلماء تشبيه موقف الصفوة الادارية في الدول النامية الآن بموقف أصحاب المشروعات الرأسمالية في الدول الغربية خلال القرن التاسع عشر ، وذلك من حيث القدرة على التوجيه وممارسة التأثير السياسي^(٩٧) •

ويميل بعض الدارسين الى عقد مقارنة بين جماعات الصفوة القديمة والجديدة في الدول النامية ، استنادا الى موقفها من التنمية الاقتصادية

(٩٦) ت.ب. بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، المرجع السابق ، ص ١١٥ .
 (٩٥) Matossian, M., Ideologies of Delayed Industrialization, in Finkle, J. and Gable, R. Ibid., pp. 101-112.

والتغير الثقافي • فلقد أشار الجوهري في دراسة له (٩٨) الى أن الدول النامية وهي تسعى الى تحقيق استقلالها السياسى ونموها الاقتصادى قد شهدت تكون طبقة جديدة تضم فيما تضم المدرسين ، والموظفين الاداريين ، والاطباء ، والمهندسين الزراعيين ، وصغار الضباط ؛ وأن أفراد هذه الطبقة قد تلقوا تعليمهم فى الخارج أو على أيدي خبراء ومستشارين أجانب داخل الوطن • ويمكن اعتبار أبناء تلك الطبقة الجديدة — على الأقل من الناحية العددية البحتة — أقوى دعاة التقدم ومجنديه والمتطلعين الى التفكير الثقافى والتحديث بصفة عامة • ومن الطبيعى أن يجد أبناء جماعة الصفوة القديمة طريقهم الى هذه الطبقة الفكرية الجديدة ، خاصة فى المراحل الاولى من عملية التنمية • بيد أن انتماءاتهم الطبقية الاصلية قد تحول بينهم وبين تبنيهم للقيم والاتجاهات المرتبطة بالتحديث • لذلك قد تقتصر حياتهم على الاندفاع نحو الاستهلاك باسراف أو الاقتصار على المشاركة الروتينية المحافظة فى النشاط السياسى العام • أما أفراد وجماعات الصفوة الجديدة فانهم يتبنون قيما واتجاهات مختلفة الى حد ما • فالذين لم يصلوا منهم الى احتلال مواقع مؤثرة على سلم السلطة يميلون الى عدم الامتثال لبناء السلطة القائم ، بل ويعملون على تعديله وتغييره • وفى بعض الاحيان لا يفكرون فى تحقيق ذلك بالطرق الاصلاحية ، وانما يتجهون الى الاساليب الثورية • وعند هذا الحد يبدأ حدوث صدام حاد فى المصالح وخلاف ايديولوجى بين جماعات الصفوة القديمة وجماعات الصفوة الجديدة • اذ تتحول الصفوة الجديدة الى أداة لتحريك عمليات التنمية الاجتماعية وتنشيط الحراك الاجتماعى على نطاق واسع • ومعنى ذلك أن الصفوة الجديدة تستمد مبررات وجودها من وظيفة التحديث التى تضطلع بها فى

(٩٨) محمد الجوهري ، البناء الطبقي فى الدول النامية ، فى السيد الحسينى وآخرون ، دراسات فى التنمية الاجتماعية ، المرجع السابق .

المجتمع ، ومن كونها تمثل مصدرا دائما للتطور ولو بصورة شكلية على الأهل .

وهناك اهتمام حديث بدراسة البناء الاجتماعي للصفوات في الدول النامية في محاولة للتعرف على أصولها الاجتماعية . وهنا نجد بعض الدارسين يتوصلون الى استنتاجات متعجلة حول المواقف السياسية المقبلة لهذه الصفوات . بيد أن مؤلفي كتاب « التركيب الطبقي للبلدان النامية » يؤكدون صعوبة التوصل الى أحكام صادقة في هذا المجال . فالملاحظ أن الجانب الأكبر من مثقفي الدول النامية ينتمون الى فئات غنية ، كما أن الوسط الاجتماعي الواحد في الدول النامية قد يفرز أشخاصا يتبنون الماركسية ويدافعون عنها ، كما قد يفرز زعماء لمنظمات رجعية عاتية (٩٩) . ويميل بعض الدارسين الى القول بأن الصفوة السياسية في الدول النامية ترتبط ارتباطا قويا بالقادة الوطنيين والمثقفين الثوريين . ففى معظم الدول الآسيوية والافريقية لعب المثقفون دورا بارزا في الصراع ضد الحكم الاستعماري . وفي دراسة عن الصفوات الاندونيسية الجديدة التي اتصلت بالمرحلة الاولى من حركة الاستقلال ، لوحظ انتشار المبادئ الراديكالية بين طلاب الجامعات ، والاثار العميق الذي أحدثه المثقفون ذوو العقليات السياسية . كما كشفت هذه الدراسة أيضا عن أن الاندونيسيين المتعلمين يشكلون غالبية المشاركين ذوي الكفاءة في الحركات المعادية للاستعمار (١٠٠) . وفي نيجيريا حلت صفوة جديدة من الذين أتموا تعليمهم في الغرب محل الصفوة القديمة التي كانت تتألف من العائلات التقليدية الحاكمة بعد تطور حركة الاستقلال (١٠١) . ولقد أشار هودجكن Hodgkin في دراسة له الى أن

(٩٩) مقتبس من المرجع السابق ، ص ٢٧١ .

(١٠٠) Niel, W. V., The Modern Indonesian Elite, London, 1965.

(١٠١) Smythe, H. and Smythe, M., The New Nigerian Elite, London, 1965.

الصفوات السياسية الافريقية تتألف — الى حد كبير — من الطبقات الوسطى الجديدة وبخاصة القطاعات المتعلمة منها . ففي المجلس الحكومي بغانا ، لوحظ بعد انتخابات عام ١٩٥٤ أن ٢٩٪ من الاعضاء كانوا من بين المدرسين و ١٧٪ من الكتبة والمحامين و ١٧٪ من الذين يزاولون أعمالا حرة . أما بالنسبة لاعضاء المجلس التشريعى للمقاطعات التسعة التى كانت تدخل ضمن القسم الغربى الفرنسى من أفريقيا ، فقد لوحظ بعد انتخابات عام ١٩٥٧ أن ٢٢٪ كانوا من المدرسين و ٢٧٪ من موظفى الحكومة و ٢٠٪ من المشتغلين بالمهن الحرة (١٠٣) .

هذا وقد خضعت المعتقدات السياسية للصفوات فى الدول النامية لاهتمام كبير خلال السنوات الماضية . فلقد أشار ريمون آرون الى الماركسية كمقيدة سياسية تتبناها بعض القطاعات المثقفة فى الدول النامية كمدخل للتنمية والتحديث (١٠٤) . وهنا تبدو الماركسية عقيدة تقرر بوضوح الاهداف أو الغايات التى يتعين تحقيقها ، وتقدم تبريرا أخلاقيا للصفوة الحاكمة ولسياستها . كذلك فإن الماركسية تأخذ صورة المذهب التقدمى القائم على المساواة ، كما أنها تمثل فى الوقت ذاته نظرية للتصنيع السريع . غير أن فشل الدول النامية فى تشكيل أحزاب سياسية ثورية ، فضلا عن الانتقادات التى أثرت ضد الماركسية ذاتها ، قد حالا دون تبني كثير من المثقفين لهذه العقيدة كمدخل حتمى للتغيير الاجتماعى والاقتصادى . لذلك نجد فكرة القومية أو الوطنية تمثل بديلا لكثير من مثقفى الدول النامية . ففي أفريقيا — مثلا — تختلط النزعة الوطنية بالمذاهب الاشتراكية من جهة ، وبالأفكار الخاصة بحركة الشعوب الافريقية التى تشترك فى مشروعات فعلية لاتحاد فيدرالى من جهة أخرى . وفى معظم دول آسيا نجد النزعة الوطنية تأخذ طابعا اشتراكيا واضحا ، كما أننا نجد هذه النزعة ترتبط فى مجتمعات

(102) Ibid. p. 25.

(103) Aron, R., «Social Structure and the Ruling Class», British Journal of Sociology, I (2), 1950, p. 155.

الشرق الاوسط ارتباطا قويا بالاشتراكية بسبب معارضتها للمصالح
الاجنبية .

وبالاضافة الى الصفوة المثقفة هناك أيضا صفوة رجال الاعمال .
وعلى الرغم من أن الحجم العددي لهذه الصفوة صغير نسبيا في الدول النامية،
الا أنها قد بدأت مؤخرا تمارس تأثيرات مختلفة الاشكال . والملاحظ أن
صفوة رجال الاعمال في هذه الدول تضم جماعات عديدة من بينها أبناء
أصحاب السلطة التقليدية الذين يتميزون بمقدر أكبر من المرونة والاستعداد
للتكيف ، ويملكون كمية كافية من رؤوس الاموال . كذلك نجد بعض
الجماعات والفئات الهامشية في بعض الدول النامية تشكل صفوات تجارية
كما هو الحال بالنسبة للبنانيين في أمريكا اللاتينية ، والعرب والهنود في
أفريقيا جنوب الصحراء ، والصينيين في جنوب شرق آسيا . ولقد كان أبناء
هذه الجماعات يمارسون بعض الحرف ، ولم يتكاملوا الا بشكل جزئي فقط
مع المجتمعات التي يعيشون فيها ، ومن ثم لم تكن تقيدهم أو تكبت حركتهم
المعيير والقيم التقليدية السائدة فيها ، كما كانوا أكثر انفتاحا على المؤثرات
الاجنبية وأكثر استعدادا لاقامة علاقات مع الخارج^(١٠٤) . ويمكن أن نضيف
الى الفئتين السابقتين فئة جديدة تضم بعض أقارب وأصدقاء أصحاب
السلطة الجدد وأتباعهم السياسيين الذين يستفيدون أعظم الفائدة من
علاقاتهم بتلك الفئة . ومن الواضح أن هذه الفئة الجديدة من أصحاب
الاعمال الوطنيين تختلف بصفة عامة عن نظيرتها في الغرب التي قادت عملية
التنمية وذلك من حيث الاستعداد لتكوين رأس المال المستقل ، والاقدام
على المخاطر الاقتصادية ، والارتباط بأهداف الاستقلال الاقتصادي
الوطني . ولعل ذلك يجعلنا نذهب الى أن ظاهرة عدم تكافؤ توزيع الدخل
والارباح العالية في الدول النامية لا تؤدي بالضرورة الى تكوين رؤوس
أموال جديدة ، ومن ثم لا تسهم في التنمية الاقتصادية حتى في صورتها

(104) See for example Geerts, C., *Peddlers and Princes*, New York, 1966.

الرأسمالية وعلى نحو ما شهدته أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر^(١٠٥)، ولقد أوضح فرانز فانون Fanon في مؤلفه «معذبوا الأرض»^(١٠٦) أنه إذا كانت البرجوازية الوطنية في أوروبا هي التي حققت الوحدات القومية فيها ، فإن البرجوازية الوطنية في الدول النامية لا تهتم إلا بمصالحها الخاصة ، ولا تستطيع أن توظف هذه المصالح في خدمة بناء مجتمع جديد . بل أن فانون قد أكد بجلء أن البرجوازية الوطنية في البلاد الأفريقية التي استقلت حديثا ، قد أيقظت الخلافات الإقليمية والمنازعات القبلية وفتتت الوحدة القومية من أجل الحفاظ على مصالحها . ويستنتج فانون من ذلك حقيقة أساسية هي ، أن الوحدة الأفريقية لا يمكن أن تتحقق إلا باندفاع الشعوب . وأذن فعلى الدول المتخلفة أن تثب فوق المرحلة البرجوازية ، وأن تكون هذه الوثبة متجهة — بالتأكيد — نحو الاشتراكية^(١٠٧) .

وأخيرا فإن رجال الجيش في الدول النامية يشكلون صفوة متميزة^(١٠٨) . وتلعب هذه الصفوة دورا حاسما في المجتمعات المستقلة حديثا التي لا تزال فيها النظم السياسية في طور التشكيل ، مما يتيح لضباط الجيش فرصة كبيرة لممارسة التأثير السياسى . والواقع أن تدخل الجيش في الشؤون السياسية يعتمد على عوامل عديدة منها : التقاليد التي تلقنها ضباط الجيش ، وأصولهم الاجتماعية ، ونطاق تأثيرهم في الفرق العسكرية الخاضعة لسلطاتهم ، فضلا عن طبيعة علاقاتهم بالسياسين . وهناك اتفاق ملحوظ بين العلماء الاجتماعيين على أن الجيوش الحديثة في الدول النامية تشكل قنوات أساسية للحراك الاجتماعى الصاعد . ففي المجتمعات التي يتاح فيها التعليم العالى للطبقة الوسطى يمثل الجيش مجالا لتكوين صفوة

(١٠٥) انظر محمد الجوهري ، المرجع السابق .

(106) Fanon, F., *The Wretched of the Earth*, Penguin Books, 1970.

(107) Ibid. p. 190.

(108) Pye, L., «Armies in the Process of Political Modernization, in Finkle, J. Gable, R., *Political Development and Social Change*, New York, 1971, pp. 277-283.

جديدة ينتمى أعضاؤها الى الطبقات الوسطى في المجتمع ، وهى غالبا ما ترتبط بالطبقة العاملة والفلاحين وتنشغل بالصراع من أجل السيطرة السياسية^(١٠٩) . ففى مصر وسوريا والعراق حدثت ثورات بزعامة ضباط من الجيش ينتمون أساسا للطبقتين الوسطى والدنيا . وفى أمريكا اللاتينية أيضا اتخذ التدخل العسكرى في مجال السياسة شكلا جديدا خلال القرن الحالى . ولم يكن نموذج هذا التدخل هو نموذج الزعيم الذى ينتمى الى الطبقة العليا من ملاك الارض ، ويستولى على القوة عن طريق صراع حزبي ، بل ظهرت ثورات شعبية قادها صفار الضباط . ولقد أوضحت احدى الدراسات التى تناولت هذه الظاهرة في بعض دول أمريكا اللاتينية أن نموذج الثورة قد تغير تغيرا ملحوظا في الربع الثانى من القرن العشرين . فصغار الضباط الذين أجبست مطامعهم ، أقاموا حركة عامة مع الجماعات الشعبية الصاعدة، واستطاعوا أن يتعاونوا معها في اسقاط النظام القديم بالقوة المسلحة^(١١٠) .

وتستمد الجيوش في الدول النامية أهميتها باعتبارها رمزا من رموز الاستقلال الوطنى . فمع التقدم الهائل في تكنولوجيا الاسلحة ، وضعف الأحلاف الموجودة بين الدول الكبرى ، وارتفاع مكانة الدول النامية على الصعيد العالمى ، بدت بشكل واضح ضرورة رفع المستوى الثقافى والفنى لضباط الجيش . ولهذا السبب أرسلت كثير من الدول النامية بعثات من طلابها للتدريب والتعليم في الدول الغربية أو الشرقية (طبقا لمصدر التسليح الذى تعتمد عليه الدولة النامية) ، كما استقدمت خبراء ومدربين من تلك الدول المتقدمة لتوصيل العلم الحديث الى قاعدة أعرض من العسكريين فيها . ويضطر بعض ضباط الجيش في الدول النامية الى تدعيم مكانتهم بالارتباط بتيارات سياسية أو فكرية ، مما قد يدفعهم الى ممارسة نشاطات سياسية متنوعة . وهذا يدفعنا الى القول بأن الدور الذى تؤديه الجيوش في الدول

(109) Johnson, J. (ed.), The Role of the Military in Underdeveloped Countries, Princeton University Press, 1962.

(110) Liuxen, E., Arms and Politics in Latin America, London, 1962.

النامية متنوع أشد التنوع ويتوقف على عوامل عديدة • ففي بعض هذه الدول يمثل الجيش مؤسسة وطنية وحيدة قادرة على تجاوز الروابط العائلية والقبلية والعشائرية والدينية • وفي البعض الآخر نجد الجيش بالنسبة للفلاحين الأميين يمثل فرصة فريدة للاحتكاك بالعالم الخارجى وتدعيم الاحساس بالذات • كذلك فان الجيش فى الدول النامية يمثل حلقة الوصل بين المجتمع المتخلف والتكنولوجيا الحديثة • اذ أن هذه الدول قد تتسامح فى قبول تخلف المستوى الثقافى أو الخدمات الصحية أو الاجتماعية ، لكنها تحرص كل الحرص على تدعيم قواتها العسكرية وتوفير أحدث الامكانيات لها (١١١) • وبالإضافة الى ذلك كله فان هناك انجازات محددة يحدتها الجيش فى جنوده والعاملين به • ففي تنظيماته يلمس القروى المجند — لأول مرة فى حياته — أساليب التنظيم العصرى ، وقواعد الانضباط ، وبفضله يمكن المساهمة بدور فعال فى محو أمية قطاع المجندين الذين يمثلون — فى تعاقبهم وفى ظل نظام التجنيد الاجبارى — قطاعا لا يستهان به من الثروة البشرية للدولة (١١٢) •

وتشير الشواهد التاريخية الى أن الجيوش فى بعض الدول النامية قد تؤدي أدوارا مزدوجة • فبعض منها يميل الى تأييد الحركات الاشتراكية والثورات القومية التقدمية ، والبعض الآخر يعمل على حماية النظم الرجعية المحافظة أو حتى الاطاحة بالنظم الاشتراكية الوطنية • ويمكننا أن نستشهد على ذلك بما حدث فى أمريكا اللاتينية خلال الستينيات من هذا القرن وما يحدث الآن فى أفريقيا • ومعنى ذلك أن الجيوش فى الدول النامية قد تلعب دورا حاسما فى تحريك الأحداث السياسية ، لكنها قد تلعب فى نفس الوقت دورا آخر يتمثل فى تعويق التنمية الاقتصادية والتغير الثقافى • ونتيجة

(١١١) التركيب الطبقي للبلدان النامية ، تاليف عدد من العلماء السوفييت ، ترجمة داود حيدر ومصطفى الدباس ، منشورات وزارة الثقافة ، الجمهورية العربية السورية ، دمشق ، ١٩٧٢ ، ص ٤١٢ — ٤١٣ •

(١١٢) Johnson, J; (ed.) The Role of the Military in Underdeveloped Countries, op. cit.

لذلك أصبح من المشكلات الملحة التي تواجه هذه الدول ضرورة ترشييد القوات المسلحة والحد من تدخلها في الشؤون السياسية ، والا تحولت الى العام تهدد النظم السياسية . وهناك محاولات عديدة يبذلها بعض الحكام للاستفادة من القوات المسلحة في خدمة بعض مشروعات التنمية . ويبرر ذلك الانفاق الهائل الذي يوجه الى هذه القوات . بيد أن النجاح الذي أحرزته هذه المحاولات لايزال ضئيلا بسبب بعض التصورات الايديولوجية لدى بعض المستويات القيادية العليا التي ترى أن الكرامة العسكرية تتعارض والاستغلال بالأعمال اليدوية ذات النفع الاجتماعي العام . ففي الأرجنتين — مثلا — حاول قادة الجيش استخدام القوات المسلحة في بعض المشروعات المدنية كتشق الطرق وبناء الجسور ، لكنهم ما لبثوا أن واجهوا مقاومة من جانب صغار الضباط بدعوى أن ذلك ينال من كرامة الجندي ويضعف من مكانة المثل العليا العسكرية .

الفصل الرابع

الحراك والتغير السياسى

يحتل مفهوم الطبقة مكانا بارزا فى الدراسات السياسية • فعلى سبيل المثال نجد أرسطو Aristotle يميز بين المجتمعات المستقرة وغير المستقرة طبقا لموقع الجماعات المختلفة من بناء القوة ^(١) ، ثم يحدد أنماط النظم السياسية فى ضوء الطبقات الاجتماعية المسيطرة • ومن بعد أرسطو ظهرت تحليلات سياسية عديدة حاولت الربط بين البناء الاجتماعى والسلطة السياسية بهدف التوصل الى فهم مقارن للبناءات السياسية • وفى هذا السياق يمكن اعتبار نظرية ماركس Marx مثالا حيا على الربط بين الطبقة الاجتماعية كما تحددتها وسائل الانتاج من ناحية ، والسلطة السياسية من ناحية أخرى • ذلك أن الطبقة عند ماركس ليست مفهوما استاتيكيًا بقدر ما هى تجسيد للتغير الاجتماعى والسياسى • والواقع أننا لا نهتم هنا بدراسة الطبقة الاجتماعية فى حد ذاتها ، فمثل هذه الدراسة أصبحت متاحة بوفرة فى التراث السوسيولوجى المعاصر • ان ما يعنينا هنا على وجه التحديد هو علاقة الطبقة بالتحويلات التى تطرأ على توزيع القوة فى المجتمع • ولقد شهدت المجتمعات الصناعية الحديثة تغيرات هامة فى بناءاتها ، مما أدى الى اثاره تساؤلات عديدة تتعلق بطبيعة القيم التى تربط البناء السياسى بالأفراد • ومنذ بداية القرن التاسع عشر نجد علماء الاجتماع فى كل من بريطانيا وفرنسا يؤكدون أن الحراك الاجتماعى وما صاحبه من قيم هو أحد العوامل الهامة المفسرة للتصنيع فضلا عن الاصلاحات التى شهدها النظم السياسية • ولقد عبر عن ذلك ادموند بيركه Burke قائلا : « ان الانسان الحديث لا يعيش غالبا فى المكان الذى يولد فيه ، كما أن لديه الحرية

(1) Aristotle, Politics, Trans, Benjamin Jowett, Clarendon Press, Oxford, 1931.

في استخدام ملكاته وقدراته » • ولو تأملنا كتابات العلماء السياسيين ابتداء من دى توكفيل De Tocqueville حتى ليبست Lipset ، وجدنا تأكيدا ملحوظا للدور الذى لعبه الحراك الاجتماعى داخل الحياة السياسية في المجتمعات الغربية^(٣) •

وطالما أننا نهتم في هذا الفصل بدراسة العلاقة بين الحراك الاجتماعى والتغير السياسى ، فان تركيزنا سينصب على حالات التحول السياسى التى تخضع لها المجتمعات وما يرتبط بذلك من تغير في القوة السياسية المتباينة التى تتمتع بها الجماعات المختلفة • ولقد عبر بيتريم سوروكين Sorokin قبل نصف قرن من الزمان عن أهمية مثل هذه الدراسة قائلا : « أصبحت التحولات السياسية خلال هذا العصر أوسع مدى وأبعد عمقا • ففى كثير من المجتمعات الغربية يستطيع أفراد من الطبقة الدنيا الوصول الى مرتبة الأرستقراطية السياسية • بل ان هناك تغيرا ملحوظا طرأ على الوضع النسبى للطبقات داخل الهرم الاجتماعى »^(٣) • وخلال خمسينيات هذا القرن أجريت دراسات عديدة بهدف التعرف على مدى تغير الاتجاهات السياسية للجماعات التى حققت حراكا اجتماعيا صاعدا • ومن الامثلة البارزة على ذلك انخفاض نسبة أصوات العمال لحزب العمال البريطانى بسبب زيادة الرفاهية واتساع نطاق الحراك الاجتماعى من الطبقة الدنيا الى الطبقة الوسطى^(٤) • وأيا كان الأمر فان قضية العلاقة بين الحراك الاجتماعى والاتجاهات السياسية لاتزال تثير جدلا حادا حتى اليوم برغم كثرة الدراسات في هذا المجال • ومن الواضح أن هذه القضية تنطوى على أهمية أكاديمية بقدر ما تنطوى على أهمية تطبيقية • وقبل أن نتمقق في هذه التفاصيل نجد من الضروري

(2) See for example, Lipset, S., Bendix R., Social Mobility in Industrial Society, Heinemann, London, 1959.

(3) Sorokin, P., Social and Cultural Mobility, Free Press, Harmondsworth Middlesex, 1960.

(4) Abrams, M. Rose, R., Must Labour Lose, Penguin Books, Harmondsworth, Middlesex, 1960.

العودة الى التراث السوسيولوجي الكلاسيكي لتعرف على المضمون السياسى للحراك الاجتماعى ، ثم نناقش بعد ذلك أبعاد العلاقة المعقدة بين الحراك والتغير السياسى .

(١)

من الحقائق المقررة أن النظريات الكلاسيكية التى تناولت الحراك والتغير السياسى قد ظهرت فى أواخر القرن التاسع عشر ، وأن الشواهد التاريخية التى استندت اليها هذه النظريات تتعلق أساسا بالتحويلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى أحدثتها الثورة الصناعية من ناحية ، والثورة الفرنسية من ناحية أخرى . وفى كل هذه النظريات نجد تأكيدا شديدا لتحول المجتمعات الأوروبية من مرحلة الاقطاع الى مرحلة الرأسمالية ، واتخذ ذلك تعبيرات شتى . من ذلك الانتقال من المجتمع القروى التقليدى الى المجتمع الحضرى الحديث ، والتحول من السلطة التقليدية الى السلطة القانونية الرشيدة ، وظهور الاغتراب والفردية فى المدن الصناعية الضخمة . ومن الطبيعى أن يحتل مفهوم الحراك الاجتماعى مكانه هامة داخل هذه النظريات والتصورات . اذ نجد اهتماما بتناول الجماعات الصاعدة التى احتلت مكانا جديدا داخل البناء الطبقي والجماعات الهابطة التى لم تستطع الصمود فى مواجهة التغيرات الجديدة الحاسمة^(٥) . وبدون الدخول فى تفاصيل الاسهامات التى قدمها علماء الاجتماع خلال القرن التاسع عشر ، فاننا نجدهم يهتمون بتسجيل التغيرات التى طرأت على البناء الطبقي فى المجتمعات الأوروبية منذ ظهور الثورة الصناعية . فلقد اخفت الطبقات القديمة وظهرت طبقات جديدة ، كما تغير النظام السياسى مؤديا بذلك الى ظهور مزيد من المركزية . ولقد اهتم دى توكنبيل De Tocqueville بمعالجة هذه النقطة ذاهبا الى أن الثورة الصناعية فى بريطانيا قد أدت الى

(5) Nisbet, R., The Sociological Tradition, Routledge and Kegan Paul, London, 1967,

ظهور طبقة دنيا جديدة طالبت بمركزية السلطة من أجل حمايتها من السلطة المحلية التي تمارسها الطبقة العليا • وبمرور الوقت انعكس هذا الموقف فأصبحت الطبقة الدنيا هي التي تسعى الى تحقيق الاستقلال الذاتي والطبقة العليا تصر على تدعيم المركزية^(٦) • ولقد مثل القرن التاسع عشر فترة انتقال هامة في المجتمعات الأوروبية • فالطبقات العليا ظلت تكافح من أجل تدعيم اللامركزية وتقوية الارستقراطية • غير أن زيادة الحراك الاجتماعي وما صاحبها من مرونة شديدة في البناء الطبقي قد حالا دون تحقيق أهداف الطبقات العليا • وفي ذلك الوقت لم تعد القضايا المثارة متعلقة بظهور الصفوات السياسية وانهارها ، بقدر ما كانت متعلقة بطبيعة التنظيم السياسي وموقع الجماهير فيه • وربما اختلفت الصورة بعض الشيء في الولايات المتحدة اذا ما قورنت بالمجتمعات الأوروبية • ففي الاولى كان الحراك أكثر شيوعا ، مما دعا توكفيل الى وصف المجتمع الأمريكي بالقوة والحيوية ، وان افتقد الافراد الحرية والمبادأة^(٧) • والواقع أن دى توكفيل قد اعتمد في تحليلاته للنتائج السياسية للحراك الاجتماعي على ملاحظاته للعمليات الثقافية في ثلاث دول مالوفة له تماما هي : انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة ، وكان يهدف بذلك الى البرهنة على أن الديمقراطيات الصناعية قد أدت الى فقدان الأفراد لحياتهم الشخصية •

أما تحليل ماركس Marx لهذه القضايا فقد تم على أسس مختلفة ، وانتهى الى نتائج مناقضة لتلك التي توصل اليها دى توكفيل • فهو (أى ماركس) يعتقد أن التحول الى المجتمع الصناعي (الرأسمالى) قد أدى الى تغير في أسلوب الانتاج ، وتلك نقطة تفوق في مضمونها النقطة التي أكدها دى توكفيل والخاصة بظهور الديمقراطية • ولقد أدى تغير أساليب الانتاج وتراكم رأس المال الى الاسراع بتحول المجتمع الأوربي من النظام الاقطاعي

(6) Tocqueville, A., *Democracy in America*, Doubleday, Garden City, N. Y. 1955, p. 298.

(7) Ibid. p. 585.

الزراعى الى النظام الرأسمالى الصناعى^(٨) . ومن هنا نجد ماركس يذهب الى أن المجتمع الرأسمالى الصناعى هو فى نهاية الامر نتاج لتغير أساليب الانتاج ، وأن أفراد هذا المجتمع يرتبطون فيما بينهم بروابط قوامها المصلحة الخاصة . ومعنى ذلك أن ماركس قد نظر الى قضية الحراك الاجتماعى فى ضوء تقسيم العمل الذى فرضته الرأسمالية . والملاحظ أن ماركس فى دراسته للتباين الطبقي لم يهتم بمسألة الدخول قدر اهتمامه بمسألة العلاقات الانتاجية . فهو يشير الى ثلاث طبقات محددة هى : كبار ملاك الارض ، والرأسماليين ، والعمال المأجورين . واذا كان الوصول الى الطبقة الأولى (كبار ملاك الأرض) صعبا ، فان دخول الطبقة الثانية (الرأسماليين) ممكن بالحصول على رأس المال . وعندما تناول ماركس الطبقة البرجوازية الصغيرة ، أوضح المخاطر التى تتهددها نتيجة للنفوذ الذى يمارسه أصحاب المشروعات الكبيرة بما يمتلكونه من تكنولوجيا متقدمة ومعرفة فنية متطورة^(٩) . ومن النتائج المترتبة على استخدام التكنولوجيا الجديدة نمو الثروات وظهور طبقات جديدة معتمدة على الرأسماليين . والواقع أن ماركس هنا لا يهتم بقضية الحراك الاجتماعى فى حد ذاتها قدر اهتمامه بالعلاقات الانتاجية والايديولوجية التى تحكم كلا من الرأسماليين والعمال . بمباراة أخرى فاذا كان الحراك يعنى انتقال العامل من عمل يدوى الى عمل فنى ، فان ذلك لا يعدو أن يكون أحد النتائج العديدة المترتبة على علاقة العامل بالانتاج .

ولقد أفاض ماركس فى تحليل الآثار السياسية لهذه العمليات الاقتصادية ، فأوضح ضرورة ظهور صراعات بين كبار ملاك الأرض والرأسماليين ، بل وبين الرأسماليين أنفسهم حول مدى استخدام التكنولوجيا المتقدمة واعادة توزيع الارض الزراعية . وتمثل هذه الصراعات السمة الأساسية للتغير السياسى ، ذلك التغير الذى ينجم عن تغير أساليب

(8) Marx, K., Selected Writings in Sociology and Social Philosophy, edited and introduced by Bottomore, T. B. and Rubel, M., Penguin Books, Harmondsworth, Middlesex, 1963. p. 233.

(9) Ibid. pp. 195-196.

الانتاج . فإذا كان التجار قد حلوا محل كبار ملاك الارض ، فان الرأسماليين الصناعيين سوف يلعبون نفس الدور الذى لعبه التجار من قبل . وبوصول النظام الرأسمالى الى قمة ازدهاره وقوته ، تبدأ الطبقة العاملة فى اتخاذ وضع جديد بنشوب ثورة البروليتاريا . وهكذا نجد التاريخ السياسى — فى نظر ماركس — يبدو وكأنه مستند الى حراك جماعى أو طبقى ، ذلك الحراك الذى هو أحد نتائج التغير الاقتصادى البعيد المدى . وعندما حل ماركس موقف الطبقة الحاكمة الرأسمالية ، ذهب الى أنها تميل الى تدعيم سيطرتها من خلال التحكم فى الأجهزة الحكومية وممارسة الاستغلال الاقتصادى ، ثم فرض ايدىولوجيتها على العمال بقبولهم للقيم التى ينهض عليها المجتمع الرأسمالى . وإذا كانت الرأسمالية تسعى الى ايجاد فروق موضوعية بين قطاعات أو مستويات المجتمع ، فانها تحاول — فى نفس الوقت — تدعيم ايدىولوجية تقوم على تقدير العمل الشاق ، واحترام النظام ، وتقديس تراكم رأس المال . اذ أن ذلك يمكن أفراد الطبقات الدنيا من الوصول الى الطبقات الأعلى . وهنا تبدو أهمية « فكرة » الحراك ، لأنها تعكس « وهم التقدم » ، بمعنى أن يعتقد أفراد الطبقة الدنيا بإمكانية ارتفاعهم الى الطبقات الأعلى دون امتلاكهم للوسائل والأساليب التى تمكنهم من ذلك ، فضلا عن أن طبيعة البناء الطبقي فى المجتمع الرأسمالى لا يسمح الا لعدد محدود من الأفراد بالانتقال من الطبقة الدنيا الى الطبقة العليا⁽¹⁰⁾ . وفى كتابات ماركس عن قضية الحراك الاجتماعى (وان لم يستخدم المصطلح) نجد تأكيدا للتناقض بين ايدىولوجية الرأسمالية بما تؤكده من نجاح وانجاز، والظروف الموضوعية للعمال بما تنطوى عليه من اغتراب واخفاق . وفصلا عن ذلك نجد ماركس يحاول فهم النظام السياسى فى ضوء العلاقات الطبقيّة السائدة فى المجتمع . فنمو جهاز الدولة ليس فقط مجرد نتيجة لتطور الرأسمالية ، انه أيضا علامة على ضعف السلطة التى تتمتع بها الطبقات

(10) Lefebvre, L., The Sociology of Marx, Allen Lane, The Penguin Press, London, 1968, Chap. 5.

الاجتماعية المختلفة • فالطبقة القوية اقتصاديا (كالرأسماليين في إنجلترا خلال القرن التاسع عشر) تكون حاجتها الى جهاز الدولة أقل اذا ما قورنت بالطبقة الضعيفة اقتصاديا (كالفلاحين في فرنسا فيما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر) • ومعنى ذلك أن الطبقة الأخيرة تكون بحاجة الى جهاز الدولة للتعبير عن مصالحها ، لأنها لا تستطيع التعبير عنها ^(١١) • والواقع أن ماركس لم يهتم اهتماما خاصا بديناميات التنظيم السياسى • فلو قبلنا تحليله للأسس الاجتماعية للتطور السياسى ، فستكون نظريته بحاجة الى فهم دقيق وشامل للأساليب المختلفة التى يتبعها السياسيون والبيروقراطيون فى ممارسة السلطة والتحكم فى المجتمعات •

ويمكننا أن نجد صدق قويا لهذه الأفكار فى كتابات ماكس فيبر Weber وباريتو Pareto وموسكا Mosca • فعلى سبيل المثال نجد فيبر يؤكد أن السياسة لا تستند مباشرة الى المصلحة الاقتصادية ، وان كان مفهوم المكانة يلعب دورا هاما فى هذا المجال • ويشير مفهوم المكانة — كما يستخدمه فيبر — الى فرص الحياة المتاحة أمام كل جماعة اجتماعية ، وهى فرص متفاوتة باختلاف الجماعات • ومعنى ذلك أن المكانة تشير — بصفة عامة — الى أسلوب الحياة المميز لكل جماعة من الجماعات ^(١٢) • ويحتل مفهوم المكانة أهمية خاصة فى دراسة الحراك الاجتماعى • ومن الممكن تحديد الحراك الذى يحققه الشخص اما من خلال التغيرات المهنية أو من خلال المكانة أو من خلال الوصول السياسى • وبذلك نجد فيبر يميز بين كل من الحراك المهنى ، وحراك المكانة ، وأخيرا الحراك السياسى ^(١٣) • فالشخص الذى يحقق

(11) Marx, K; «The Eighteenth Brumaire of Louis Napoleon», in Marx and Engels, Selected Works, Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1950, p. 303.

(12) Gerth, H. and Mills, C. W., (eds.), From Max Weber, Routledge and Kegan Paul, London, p. 186.

(١٣) لزيد من التفصيل انظر : السيد الحسينى ، معنى الحراك المهنى : تقويم امبيريقى ، المجلة الاجتماعية للجمعية ، ١٩٦٩ •

حراكا مهنيا قد يحصل على وظيفة تتمتع بسلطة أكبر ودخل أعلى • لكن ذلك لا يتحقق على الدوام ، اذ قد يصبح العامل زعيما سياسيا بسبب انتمائه الى الطبقة الكادحة • والواقع أن التحليل السياسى للحراك الاجتماعى لا يتطلب منا معرفة عدد الذين ينتقلون من طبقة لأخرى بقدر ما يتطلب معرفة كيفية تحديد السلطة وتوزيعها على مختلف الجماعات • بعبارة أخرى فان تحليل العلاقة بين الحراك والتغير السياسى يفرض علينا اقامة تصور متكامل عن النظام السياسى ذاته من حيث درجة المركزية فيه ، ومدى تغلغل البيروقراطية بداخله ، فضلا عن قضية الشرعية السياسية • ولقد كان فيير واعيا كل الوعى بهذه القضايا مما دفعه الى تصنيف النظم السياسية الى ثلاث فئات : الأولى تعتمد على التقاليد ، والثانية تستند الى الالهام ، والثالثة تنهض على القانون الوضعى • وعندما حلك فيير هذه النظم السياسية ، أشار الى الحراك الاجتماعى موضحا أنه لا يشكل العامل الأساسى فى تحول النظام السياسى كما ذهب الى ذلك بيركه Burke ، كما أن المجتمعات لا تتحول ببساطة من النظم الاقطاعية الارستقراطية الى النظم الرأسمالية الاوليجاركية كما ذهب ماركس • ان تحول المجتمعات وتغيرها يتوقف — كما يذهب فيير — على عملية الترشيد القانونى والاقتصادى ، فضلا عن العلاقة بين التنظيمات السياسية والعوامل الاقتصادية والايكولوجية المختلفة •

ومن الصعب فهم الحراك الاجتماعى دون فهم القيم المرتبطة به • وهنا نجد حوارا طويلا بين فيير وماركس • فلقد ذهب الأول الى أن التغيرات التى تطرأ على القيم لا تتحدد أساسا فى ضوء النشاطات الاقتصادية والعلاقات الانتاجية ، بل ان هناك تفاعلا متبادلا بينهما • والواقع أن فيير قد توصل الى هذه الفكرة فى معرض دراسته للعلاقة بين القيم الدينية والنشاطات الاقتصادية ، حيث أوضح أنه برغم ارتباط بعض القيم بظهور الرأسمالية فى العالم الغربى ، الا أن هذا الارتباط يقل فى مناطق أخرى • ولكي يبرهن فيير على ذلك حاول عزل القيم المرتبطة بالرأسمالية ، ثم درس كيفية نشأتها وتطورها ، الى أن وصل الى أن ثمة توازيا بين القيم الدينية (كما تتمثل فى البروتستانتية) والنشاطات الاقتصادية (كما تتبدى فى

الرأسمالية) (١٤) • والمحقق أن مناقشة فيير للعلاقة بين الدين والنشاط الاقتصادي ، فضلا عن تحليله لظاهرة البيروقراطية ، كان لهما أكبر الأثر في تطوير الدراسات السوسولوجية المعنية بالحراك الاجتماعي • إذ أن فهم النتائج السياسية للحراك تتطلب دراسة البناء الاجتماعي والثقافة وتحليل التفاعل المتبادل بينهما •

وبالإضافة الى الاسهامات التي قدمها ماركس وفيير ، نجد دوركايم Durkheim يهتم بدراسة العوامل المؤدية الى انهيار « النظام القديم » وظهور مجتمع صناعي قائم على تقسيم العمل والتخصص • ويحاول دوركايم في مؤلفه « تقسيم العمل الاجتماعي » The Division of Labour in Society « والانتحار » Suicide مناقشة عوامل التضامن الاجتماعي ، مؤكدا أن المجتمعات الصناعية الحديثة تعتمد على التضامن العضوي القائم على التباين الاجتماعي ، بينما تعتمد المجتمعات البدائية على التضامن الآلي القائم على التشابه الاجتماعي (١٥) • غير أننا نجد دوركايم في مؤلفه « الانتحار » يحاول إبراز الآثار التي أحدثتها الروح الرأسمالية على معدلات الانتحار ، موضحا كيفية تأثر معدلات الانتحار بالعوامل الثقافية الناجمة عن تغلغل النظام الرأسمالي في المجتمعات الأوروبية • وهو في ذلك يقول : « ان الانتحار ظاهرة لها وجود فعلي في كل المجتمعات ، وان كانت معدلاته تزداد بوضوح في المجتمعات البروتستانتية الصناعية الحضرية » • ويحاول دوركايم بعد ذلك تفسير هذا الموقف في ضوء مفهوم « الأنومي » Anomie الذي قصد به عموما حالة فقدان المعايير وضوابط السلوك •

هذا وقد اهتم علماء الاجتماع خلال القرن التاسع عشر بدراسة تأثير الحراك الاجتماعي على التنظيمات السياسية • فعلى سبيل المثال نجد

(14) Bendix, R., Max Weber, an Intellectual Portrait, Heinemann, London, 1960. Aron, R., Main Currents in Sociological Theory, vol. 2 Weidenfeld and Nicolson, London, 1967.

(15) See Durkheim, E., Division of Labour in Society, Free Press, New York, 1947, and Suicide, Free Press, New York 1951.

دى توكفيل De Tocqueville يذهب الى أن الانقلابات التي شهدتها أمريكا وفرنسا قد أدت الى زيادة تركيز السلطة ، لكنه يعتقد — متفقاً في ذلك مع فيير — أن هذا التركيز قد بدأ في الظهور ابتداءً من العصور الوسطى متمثلاً في ضعف الاستقلال الذاتي للوحدات المحلية كالطوائف والاقطاعيات والعائلات . كذلك يذهب دى توكفيل الى أن فكرة المساواة كانت تمثل الدعامة الرئيسية التي استندت اليها اللامركزية ، تلك الدعامة التي ما لبثت أن تحولت الى طغيان سياسى يمارسه الرأى العام . لذلك « فإن الشرط الوحيد الضروري لنجاح مركزية السلطة في مجتمع ديموقراطى هو حب المساواة »^(١٦) . وهذا يعنى — من وجهة نظر دى توكفيل — أن تعمل الدولة على الاطاحة بمنافسيها ، بأن تقبض على مقاليد السلطة ، ثم تحول نظم المجتمع الى مؤسسات ديموقراطية . ومن النتائج المترتبة على ذلك الحراك الداخلى ، فضلاً عن ازدياد درجة مركزية السلطة . ففي الجيش — مثلاً — قد يؤدى استبدال المعايير الديموقراطية بالمعايير الارستقراطية في اختيار الضابط الى زيادة الضغط من أجل شن الحروب ، ذلك أن الضباط ذوى النشأة الارستقراطية ليسوا بحاجة الى مغامرات عسكرية لاكتساب مكانة أعلى ، بينما فى الجيش الديموقراطى نجد فكرة « التقدم الشخصى » فكرة عامة تشغل اهتمام غالبية الضباط . ولعل ذلك يوضح لنا كيف أن دى توكفيل كان من أوائل العلماء الاجتماعيين الذين أشاروا الى الجيش كوسيلة للحراك الاجتماعى . وفضلاً عما سبق نجد دى توكفيل يتناول البيروقراطية بوصفها أداة للتحكم والسيطرة . بيد أننا نجد فيير وميشيلز يتناولان هذه النقطة من منظور أوسع . ذلك أنه (أى دى توكفيل) يعتقد أن الحكم الديموقراطى قد لا يؤدى الى تكافؤ الفرص داخل النظام السياسى ، بقدر ما يؤدى الى ظهور أرستقراطية جديدة ذات تأثير قوى . أما فيير فيؤكد أن ثمة تعارضاً بين الديموقراطية والبيروقراطية داخل المجتمعات الصناعية ، وإن كان يعتقد

(16) De Tocqueville, A., *Democracy in America*, op. cit. p. 302.

— في نفس الوقت — أن البيروقراطية هي قمة الرشد القانوني^(١٧) . ويحاول ميشيلز تطوير بعض أفكار دى توكفيل وغير بدراسة ظاهرة الاوليجاركية في التنظيمات البيروقراطية وعلى الأخص السياسية منها ، ذاهبا الى أن التنظيم البيروقراطي يميل — عادة — للاتجاه نحو الاوليجاركية لأنه ينقسم الى قلة حاكمة وغالبية محكومة . وبينما هذا التنظيم ينتج الديمقراطية الى الانهيار . والواقع أن تأكيد ميشيلز لفكرة الاوليجاركية قد أثار تساؤلات عديدة حول كيفية الالتحاق بالصفوة السياسية . مما دعا باريتو Pareto الى التمييز بين الصفوة الحاكمة والصفوة غير الحاكمة^(١٨) . ومع أن تحليله قد انصب على الصفوة الحاكمة ، الا أنه قد أوضح أن كل المجتمعات تشهد صفوات تتمتع بالمواهب النادرة والقدرات الخاصة . أما التغيير الذي قد يطرأ على الصفوة فيحدث نتيجة لظهور جماعات تتمتع بالمواهب النادرة والقدرات الخاصة . وقد يحدث ان يتمكن بعض أفراد الطبقة الدنيا من الصعود الى الطبقة العليا أو حلول جماعة بأكملها (أو طبقة) محل جماعة أخرى . وتحدث الثورات بسبب افتقاد الطبقة العليا لخصائصها الفريدة ، وتمتع الطبقة الدنيا بخصائص تمكنها من القبض على مقاليد السلطة . والواقع أن باريتو قد تناول فكرة الحراك السياسى ، وان كانت أفكاره قد خضعت لتصورات سيكولوجية قوية . كذلك نجد موسكا Mosca يقدم تحليلا سوسيولوجيا للعوامل البيئية والبنائية التي تحكم خصائص الصفوة وسلوكها ، ذاهبا الى أن دورة الصفوة تتوقف — أساسا — على توافر فرص الحراك المساعد وامكانية ظهور جماعات جديدة تستطيع منافسة الطبقة الحاكمة . ونتيجة لدورة الصفوة تحدث تغيرات اجتماعية واسعة تشمل فيما تشمل النظم الاقتصادية والسياسية والدينية والأخلاقية .

(17) Gerth, H., and Mills, C. W., (eds.), From Max Weber, op. cit. p. 96.

(١٨) لمزيد من التفصيل انظر الفصل الثالث من الكتاب والذي خصصناه لدراسة الصفوة ، وانظر ايضا : ت . ب . بوتومور ، الصفوة والجمتمع ، ترجمة الدكتور محمد الجوهري وزملائه ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ . الطبعة الثانية .

والمحقق أن معظم علماء الاجتماع خلال القرن التاسع عشر قد تناولوا — صراحة أو ضمنا — طبيعة العلاقة بين الحراك الاجتماعى والتغير السياسى • فهم يتفقون على أن ثمة أحداثا عميقة طرأت في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر وتركت تأثيرا عميقا على البناءات السياسية في المجتمعات الأوروبية الصناعية • ومن أهم التغيرات التي طرأت في هذا المجال زيادة المرونة الطبقيّة • لقد أدى نمو التجارة وازدهار الصناعة الى ظهور جماعات اجتماعية جديدة ارتبطت فيما بينها بعلاقات تؤكد قيم النجاح الاقتصادي المرتبط بالنظام الرأسمالى (١٩) • بيد أن البناء الطبقي الجديد قد أدى الى ظهور أشكال جديدة من السلطة تتلاءم مع درجة التعقيد البنائى الذى وصلت اليه المجتمعات الغربية • وبرغم التأكيد المتزايد لأهمية الديمقراطية في هذه المجتمعات ، إلا أن نظمها السياسية قد بدأت تستند الى التسلسل الرئاسى وحكم القلة ، وان كانت — مع ذلك — تؤكد قيم النجاح الاقتصادي والسياسى • ولنا أن نتوقع وجود اختلافات ملحوظة في معالجة رواد علم الاجتماع لهذه القضايا بسبب تباين المنطلقات الايديولوجية لكل منهم وتفاوت الفترات الزمنية التى كتبوا خلالها دراساتهم •

(٢)

ان دراسة التغير السياسى فى أى مجتمع من المجتمعات تتطلب فهما عميقا لعملية الحراك الاجتماعى ؛ ذلك أن هذه العملية تؤدى الى نتائج بنائية وثقافية هامة ، فضلا عن أنها مرتبطة بقيم اجتماعية محورية لعل أهمها المساواة أو الحرية • كذلك فان النمو البنائى الذى طرأ على المجتمعات الحديثة قد أدى الى ظهور تنظيمات سياسية تمارس تأثيرا كبيرا على امكانية الانتقال من طبقة لأخرى ، بل ان هذه التنظيمات ذاتها قد أصبحت وسيلة من وسائل الحراك الاجتماعى • ومن الطبيعى أن يؤدى النمو البنائى الى تغيرات

(19) Nisbet, R., The Sociological Tradition, Routledge and Kegan Paul, London, 1967.

هامة في البناء الطبقي • فما تلبث الفئات المهنية التقليدية أن تتعرض للانحيار لتظهر فئات مهنية جديدة تتلاءم مع الأوضاع الجديدة • وهنا تبدو أهمية دراسة الحراك الاجتماعي • إذ أنها تمكننا من الحصول على صورة واقعية للتغيرات المهنية والاقتصادية فضلا عن تلك التي تصيب العلاقات الاجتماعية • ولا يستطيع عالم الاجتماع أن يؤدي مهامه بنجاح في هذا المجال الا اذا تبنى منهجا تاريخيا مقارنا ، من خلاله يستطيع فهم التغيرات الاجتماعية والسياسية المتفاوتة والتوصل الى استنتاجات وأحكام عامة تحكم حركة المجتمعات •

ولاشك أن علم الاجتماع يدين بالكثير لماركس وفيبر ، ذلك أنهم قد تبنيوا منهجا واضحا لتحليل النظم الاجتماعية المتغيرة كالقانون ، والبيروقراطية والاحزاب السياسية • ولم تكن محاولتهما — برغم تباين منطلقاتها — بمعزل عن البناء الاجتماعي والجذور التاريخية لهذه النظم • وما يقال عنهما يمكن أن يقال أيضا عن دوركايم • ففي مؤلفه « تقسيم العمل الاجتماعي » حاول البرهنة على أن التصنيع يؤدي الى زيادة التخصص ، وهي قضية مشابهة لتلك التي أشار اليها فيبر في معرض دراسته عن البيروقراطية • والشيء الجدير بالذكر هنا أن معالجات ماركس وفيبر ودوركايم للقضايا المتخصصة لم تكن بمعزل عن البناء الاجتماعي والظروف التاريخية التي مرت بها المجتمعات ^(٢٠) • وربما كان موقف علماء الاجتماع خلال القرن التاسع عشر مختلفا الى حد كبير عن موقف علماء الاجتماع المحدثين فيما يتعلق بنطاق المعالجة ^(٢١) • فالآخرون يميلون — بوجه عام — الى تناول قضايا جزئية ويركزون على دراسة قطاعات أو مجالات اجتماعية بعينها • ويميل علماء السياسة المعاصرون الى تحديد ثلاثة مجالات أساسية للدراسة في هذا

(20) Giddenes, A., Capitalism and the Development of Sociological Theory, London, 1971.

(٢١) السيد الحسيني ، نحو نظرية اجتماعية نقدية ، مطابع سجل العرب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ ، وعلى الأخص الفصل الأول •

العلم : الأول هو الثقافة بمعنى دراسة القيم والمثل والمعتقدات في المجتمعات وكما تتبدى في العلاقات الاجتماعية . أما المجال الثانى فهو الوظيفة حيث تشير الى المهام التى تؤديها النظم المختلفة على نحو يدعم التضامن الاجتماعى فى نهاية الامر . وأخيرا فان المجال الثالث يتمثل فى العملية التى تتعلق بالوسائل التى من خلالها تؤدى الوظائف السياسية دورها .

وفى ضوء هذه المفاهيم الوظيفية نجد دراسات سوسيولوجية عديدة تحاول تناول النظم السياسية فى ضوء فكرة تباين الأدوار أو التعقيد البنائى بوجه عام . ومن الواضح أن هذه الدراسات قد انطلقت من مفاهيم تالکوت بارسونز Parsons البنائية الوظيفية والتى طورها من بعده عدد من علماء الاجتماع المعاصرين أمثال نيل سملسر Smelser وأيزنشتات Eisenstadt وألموند Almond (٢٣) . والقضية المشتركة التى حاول هؤلاء العلماء ابرازها هى أن هناك علاقة وثيقة بين البناء الاجتماعى والتغير السياسى . وربما كانت دراسات نيل سملسر Smelser من أبرز الدراسات تعبيرا عن هذه العلاقة (٢٣) . فلقد حاول عزل الجوانب التكنولوجية والاقتصادية والايكولوجية المصاحبة للتطور الاجتماعى ، ذاهبا الى أن هذه الجوانب تصاحب عملية التحول الشامل بما فى ذلك الانتقال من المناطق الريفية الى المراكز الحضرية . وفى ضوء هذه النقطة نجد سملسر يحدد ثلاثة عناصر بنائية تلعب دورا هاما فى تطور المجتمعات الحديثة . الأول هو التباين البنائى structural differentiation بمعنى تشكل مجموعة من الوحدات الاجتماعية الأكثر استقلالا وتخصصا ، والثانى التكامل integration وهى العملية التى من خلالها يكتب

(٢٢) انظر على سبيل المثال :

Eisenstadt, S., *The Political Systems of Empires*, Free Press, N. Y. 1963, Marsh, R., *Comparative Sociology*, Harcourt, Brace and World, N. Y., 1967, Almond, G. and Bingham Powell, *Comparative Politics : A Developmental Approach*, Boston, 1966.

(23) Smelser, N. «Mechanics of Change and Adjustments to Change», in Hoselitz, B., and Moore, W. (eds.), *Industrialization and Society*, UNESCO, Paris, 1963, pp. 49-74.

البناء الاجتماعي شكلا جديدا بعد تعرض بعض أجزائه للانحيار • أما العنصر الثالث فهو الخلل الاجتماعي Social disturbances الذي يتبدى في تفاوت سرعة تغير مختلف جوانب البناء الاجتماعي • وبهذا يصبح التباين عند سملسر ضربا من التطور من مجرد بناء متعدد الوظائف الى بناء أكثر تعقيدا وتطورا وتخصصا •

وتكمن أهمية نموذج التباين البنائي في قدرته على اثاره تساؤلات تتعلق بتصنيف المجتمعات المختلفة ، فضلا عن أنه يمثل في حد ذاته اطارا لتحليل الحراك الاجتماعي • فكلما ازداد المجتمع تباينا ، ازدادت الطبقات الاجتماعية فيه ، مما يفرض دراسة الحراك الاجتماعي • ولقد حاول كولمان Coleman وألموند Almond تحليل التباين البنائي الذي تنطوى عليه السياسة ، فذهب الى أن ثمة علاقة وثيقة بينهما ⁽²⁴⁾ • إذ أن النظم السياسية المعاصرة تتميز بعناصر وأجهزة عديدة ومعقدة كالسلطات التشريعية والتنفيذية فضلا عن المحاكم والأجهزة الانتخابية ووسائل الاتصال الجماهيرى وجماعات المصالح وتلعب هذه العناصر والأجهزة وظائف محددة في خدمة النظام السياسى ككل ، وبالتالي يمكن تحديد مدى وطبيعة الدور الذى تؤديه هذه العناصر والأجهزة • ويحاول ألموند الدفاع عن وجهة نظره ، ذاهبا الى أنه يهدف الى مقارنة النظم السياسية في ضوء الوظائف التى تؤديها لا في ضوء البناء الرسمى الذى تتخذه • والواقع أن تصنيف كولمان وألموند قد استند أساسا الى الخبرة السياسية التاريخية للمجتمعات الغربية ، مما يعنى عدم قدرته على وصف النشاطات السياسية المتنوعة في المجتمعات غير الغربية • وعلى الرغم من أن الرجلين قد أظهرنا وعيا كبيرا بهذه المشكلة ، الا أنهما لم يقدمنا علاجا لها في كتاباتهما اللاحقة •

(24) «Introduction» to Almond, G. and Coleman, J., (eds.), The Politics of the Developing Areas, Princeton, University Press, Princeton, 1960, p. 18.

وفي ضوء التحليل السابق يمكننا تصور امكانيات العلاقة بين الحراك الاجتماعي والنظام السياسي . فلهذه الأولى يبدو لنا أن الحكومات والمؤسسات السياسية تتخذ مواقف متفاوتة فيما يتعلق بتشجيع الحراك الاجتماعي أو الحد منه . كذلك فانه يبدو أن الحراك الاجتماعي يؤثر تأثيرا ملحوظا على السلوك السياسي اذا ما حللنا ذلك في ضوء نظرة بنائية شاملة . ولقد أوضح جينو جيرمانى Germani امكان دراسة الحراك الاجتماعي في ضوء ثلاثة مستويات : الأول يتعلق بالخصائص الفردية الطبيعية للأفراد الذين يحققون حراكا ، والثاني يرتبط بالمتغيرات السيكولوجية — الاجتماعية الوسيطة كالاشباع والاحباط ، والتثقيف ، والتوحد ، والتكيف الشخصي . أما المستوى الثالث فيتمثل في المتغيرات البنائية العامة كالنظام الطبقي ومستوى النمو الاقتصادي وطبيعة النظام السياسي^(٢٥) . والواقع أن التمييز بين هذه المستويات التحليلية قد ساعد كثيرا من الدارسين على تناول الأبعاد المختلفة والمتباينة لظاهرة الحراك الاجتماعي . وتتطلب وجهة نظر جيرمانى تحديد نمط الحراك الاجتماعي من حيث أبعاده ومعدلاته وخصائصه ، وهو ما نجده على وجه التحديد في الدراسات المعنية بالحراك المهني^(٢٦) . وعلى الرغم من أن كثيرا من الدارسين يسلّمون بالتفرقة التي أقامها فيبر بين الطبقة والمكانة والسلطة في دراساتهم للحراك الاجتماعي ، إلا أننا نجدهم — في نفس الوقت — يميلون الى استخدام محكات أو معايير عديدة كالتعليم ، والدين ، والعرق ، والدخل ، والمهنة ، والانتماء السياسي ، والجنس ، والعمر^(٢٧) . وفي ضوء ما سبق يمكن دراسة الحراك على مستويين هما :

(25) Germani, G., «Social and Political Consequences of Mobility», in Smelser, N. and Lipset, S. (eds.) Social Structure and Mobility in Economic Development, Routledge and Kegan Paul, London, 1966, pp. 364-394.

(26) Duncan, O., D., «Methodological Issues in the Analysis of Social Mobility», in Smelser, N. and Lipset, S; (eds.), Ibid, pp. 51-97.

(27) Lipset, S. and Bendix, R.. Social Mobility in Industrial Society, Heinemann, London, 1959.

الفرد والمجتمع • ومعنى ذلك أن التحليل قد يتناول حركة الأفراد داخل البناء الطبقي ، ثم تأثير هذه الحركة على البناء الاجتماعي • ان من العسير فهم الانتقال من مستوى اجتماعى الى مستوى آخر دون أن نأخذ في الاعتبار طبيعة البناء الاجتماعي والعناصر الثقافية التي تحدد طلبه •

وعلى الرغم من أن مناقشة العلاقة بين الحراك الاجتماعي والنظام السياسى تتطلب توافر بيانات متعلقة بمعدلاته وأبعاده ، الا أن هناك متغيرات أخرى لا يمكن تجاهلها • فلقد أشار جيرمانى الى المتغيرات الثقافية وأهمها ، نظرة الناس الى الحراك ، والضغوط الثقافية المختلفة التي تؤثر على هذه النظرة • وفى هذا المجال يمكن الإشارة الى بعض المتغيرات الفرعية كمدى توحد أو ارتباط الافراد بجماعة أو طبقة معينة ، ومدى تأثير الخبرات الاجتماعية الثقافية على انتماءاتهم الطبقية والاجتماعية ، وأخيرا مدى قدرة الأفراد على التكيف مع المواقف الجديدة التي يفرضها تحقيق الحراك الاجتماعي • وليس من الصعب علينا الكشف عن مدى تأثير جيرمانى بالمفاهيم النظرية الكلاسيكية في علم الاجتماع كمفهوم « الأنومى Anomie » عند دوركايم ، و « الوعى الطبقي » عند ماركس ، ومفهوم « الجماعة المرجعية » عند ميرتون Merton (٢٨) • ان استشعار الفرد الانشباع أو الاحباط يتوقف على أمور عديدة من بينها : نوعية مطامحه ، وجماعاته المرجعية ، وامكانية وجود تعارض بين المطامح وامكانية تحقيقها • وبزيادة معدلات الانتحار ترتفع المطامح الجديدة وتتعرض الجماعات المرجعية للتغيير والتبديل • ويعتبر دافيد ماكيلاند Mc Clelland من أبرز الذين حاولوا ربط الطموح بالنجاح في اطار القيم الثقافية ، حيث سعى الى ابراز الخصائص المميزة للنجاح الذى أطلق عليه مصطلح « الانجاز » (٢٩) • على أن نقطة الضعف الأساسية في هذا الاتجاه تكمن في عدم اهتمامه بالدراسة المقارنة للحراك الاجتماعي بين

(28) Merton, R., Social Theory and Social Structure, Free, Press New 1961.

(29) Mc Clelland, D., The Achieving Society, John Wiley, New York, 1957, pp. 262-280.

المجتمعات ، الا اذا استثنينا تلك التي تتميز بمعدلات حراك عالية . والمؤكد أن جيرمانى Germani قد نظر الى قضية الحراك الاجتماعى من منظور سوسيولوجى أوسع . فلقد أوضح أن من الصعب فهم الحراك الاجتماعى دون أن نأخذ فى الاعتبار نمط التصديت فى المجتمع ، ومستوى النمو الاقتصادى ، وطبيعة البناء الطبقي^(٣٠) . ومن الطبيعى أن يحتل البناء الطبقي مكانة متميزة ، لأنه يحدد نسبة عدد السكان فى كل مستوى طبقي داخل المجتمع . واذا أخذنا بالتفرقة الشائعة بين المجتمعات « التقليدية » Traditional والمجتمعات « الحديثة » Modern ، قلنا ان الاستقطاب الطبقي يميل الى الانتشار فى الأولى . بينما نجد البناء الطبقي فى الثانية أكثر انفتاحا ، بحيث يتيح مزيدا من الفرص لتحقيق الحراك الاجتماعى . وواقع الأمر أنه ليس هناك مجتمع معاصر يشهد هذين النمطين من البناء الطبقي فى صورتها الخالصة . ففى معظم الاحيان تختلط الحدود المميزة بينهما ، بحيث نجد المجتمع الواحد يشهد قدرا من الاستقطاب الطبقي والمرونة الطبقي فى آن واحد . فضلا عن ذلك فان من العسير فهم ظاهرة الحراك الاجتماعى دون فهم الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية (التاريخية والمعاصرة) التى يمر بها المجتمع^(٣١) . ففى دولة نامية تحاول تطبيق التكنولوجيا الحديثة قد يحتل الفنيون ذوو المهارات العالية مكانة متميزة قد لا يحصل عليها قرناؤهم فى دولة نامية لا تولى التكنولوجيا الحديثة أهمية كبيرة . كذلك فان معدل النمو الاقتصادى يلعب دورا هاما فى تحديد فرص ومعدلات الحراك الاجتماعى . ففى الدولة الصناعية التى تتعرض لكساد اقتصادى تقل أعداد الوظائف الجديدة المتاحة ، وبالتالي تنخفض معدلات الحراك الاجتماعى . وهكذا يبدو واضحا أن من الصعب

(30) Germani, G. «Social and Political Consequences of Mobility», in Smelser, N. and Lipset, S., (eds.), op. cit. pp. 364 ff.

(٣١) يمكننا أن نجد تأكيدا لهذه النقطة فى معظم المقالات والدراسات

الواردة فى :

Beteille, A., Social Inequality, Penguin Books, Harmondsworth, Middlesex, 1969.

الاعتماد على المتغيرات السيكولوجية وحدها في دراسة ظاهرة اجتماعية كالحراك • إذ أن تحليلها وفهمها والتنبؤ بها يتطلب النظر إليها من منظور أوسع لا يأخذ في اعتباره الأبعاد الفردية فقط ، بل أيضا الاعتبارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية سواء على المستوى القومي أو العالمى •

(٣)

ويبدو أن هناك اتفاقا عاما في التراث السوسيولوجى على أن الحراك الاجتماعى يه دأحد المؤشرات الهامة الدالة على حدوث التغير الاجتماعى • فلقد استخدم علماء الاجتماع الكلاسيكيون — على نحو ما رأينا — مفهوم الحراك الاجتماعى في دراسة التحول الأوروبى من الاقطاع الى الرأسمالية • كما نجد الآن بعض علماء الاجتماع المعاصرين يحاولون تطبيق هذا المفهوم على الدول النامية ، وإن كانوا يهدفون بذلك الى دراسة قضايا مختلفة • ومن بين القضايا التى اهتم بها هؤلاء العلماء ظهور فئة العمال الصناعيين وتشكل ونمو الطبقة الوسطى • والملاحظ أن دراسة هذه القضايا قد تم في اطار اجتماعى — سياسى شامل يضع في اعتباره الظروف العالمية والقومية التى تمر بها الدول النامية • إذ أن من الصعب فهم ظهور فئة العمال الصناعيين دون التعرف على معدل النمو الصناعى والانماط التى يتخذها ؛ فضلا عن اتجاهات الهجرة الريفية الحضرية ، ثم دراسة الوعى الطبقي أو المهنى الذى يميز الجماعات العمالية وموقفها من الجماعات الطبقيّة الأخرى في المجتمع •

وهناك مبررات قوية للاهتمام بدراسة الحراك الاجتماعى الذى يحققه العمال الصناعيون (٣) • فالحراك الاجتماعى الصاعد يبدأ عادة من مستوى الطبقة العاملة ، وإن كان ذلك يبدو أوضح ما يكون في الدول الصناعية المتقدمة إذا ما قورنت بالدول النامية • وفي علم الاجتماع السياسى نجد

(32) Lipset S; and Bendix, R; Social Mobility in Industrial Society, Routledge & Kegan Paul, London, 1971.

تأييدا كبيرا للفرقة الشائعة بين القطاعات الحضرية الحديثة والقطاعات الريفية التقليدية ، وهي تفرقة تبدو أكثر انطباقا على الدول النامية . ومن هنا يبدو الحراك — كما تشير الى ذلك بعض الدراسات — وكأنه انتقال من القطاعات التقليدية الى القطاعات الحديثة . فلقد أكد عالم الاجتماع الأرجنتيني جينوجيرمانى Germani أهمية مفهوم التباين البنائى فى دراسة الحراك الاجتماعى ، كما أيدته فى ذلك عالم الاجتماع الفرنسى ألان تورين Touraine (٣٣) . ويمكننا تحديد المصادر الفكرية التى انطلق منها جيرمانى فى تحليله للحراك الاجتماعى الذى يحققه العمال الصناعيون فى الدول النامية . فلقد أشار مرارا الى أهمية النظرية البنائية فى التغير الاجتماعى وقدرتها على تتبع نمو الطبقة العاملة الصناعية طبقا لمؤشرات التحديث ، كما أوضح فى مواضيع مختلفة أهمية التحليل الماركسى فى دراسة تطور الوعى الطبقي الثورى . وفى النهاية نجد أنه يشير الى أهمية نظريات التنظيم ، وعلى الأخص نظرية روبرت ميشيلز Michels فى الديمقراطية التنظيمية . وبالإضافة الى هذه النظريات نجد جيرمانى يشير الى عدد من المتغيرات الهامة فى دراسة موقف الطبقة العاملة من بينها : طبيعة النظم الاقتصادية والسياسية ، وظروف العمل ، وبرامج الضمان الاجتماعى ، والنشاطات الترويحية ، ومشروعات تنمية المجتمعات المحلية ، واتجاهات الهجرة الريفية — الحضرية . وهو يعتقد بعد ذلك أن دراسة الحراك الاجتماعى تتطلب أخذ هذه المتغيرات فى الاعتبار حتى يمكن تحقيق فهم أفضل لهذه الظاهرة .

والواقع أن دراسة الجوانب السياسية للعمل فى الدول النامية تتطلب وضع الجماعات الصناعية فى اطار البناء الاجتماعى الشامل ، ثم دراسة كيفية تأثير ذلك على اتجاهاتها السياسية . وعلى الرغم من أن التحليل الذى قدمه جيرمانى يتناول — أساسا — مجتمعات أمريكا اللاتينية ، إلا أن الاطار

(33) Germani, G. «Social Change and Inter-group Conflict», in Horowitz, I. L., (ed), The New Sociology, Oxford University Press, New York, 1964.

النظري الذي انطلق منه جدير بالتطبيق على مجتمعات نامية أخرى ذات ظروف نوعية مختلفة. ويعتقد جيرمانى أن ريف الدولة النامية يمثل القطاعات ذات البناء التقليدى (كالمجتمعات المحلية ، والمهن الهامشية البعيدة عن سوق العمل ، والمواقف الثقافية المستندة الى المكانة المكتسبة الموروثة) • أما المجتمع الصناعى الذى يتمثل فى المدينة فيتميز — كما يقول جيرمانى — بدرجة عالية من المشاركة الجماهيرية فى معظم النشاطات الاجتماعية • ويتم الانتقال من المجتمع التقليدى الى المجتمع الحديث من خلال ثلاث عمليات هى التخلّى ، والتحول ، وأخيرا التكامل ⁽³⁴⁾ • أما التخلّى فيعنى التخلص من البناء التقليدى ، بما فى ذلك أساليب الحياة والتفكير التى اعتاد الناس عليها لفترات طويلة • أما التحول فيشير الى عملية مشاركة الناس فى التجديدات والمستحدثات وظهور اتجاهات متميزة لديهم • وأخيرا فان التكامل يتطلب توحيد الناس مع أساليب الحياة الحديثة باكتساب الملامح والرموز التى تمكنهم من المشاركة فى هذه الحياة ⁽³⁵⁾ • على أن هذه العمليات الثلاث لا تسير فى تتابع منتظم على نحو ما تصور جيرمانى • فمن الممكن أن تتخللها صراعات عديدة نتيجة لعدم اتساق المطامح والاتجاهات والدوافع مع أنماط السلوك المتوقعة • وعلى الرغم من أن بعض الجماعات قد تحقق قدرا معينا من التكامل مع النظم السائدة فى المدينة ، الا أن هناك جماعات أخرى قد لا تتمكن من تحقيق هذا القدر من التكامل • ومعنى ذلك أنه يتحتم النظر الى الجماعات فى ضوء قدراتها المتباينة على الدخول فى عمليات التخلّى والتحول والتكامل •

وفى ضوء الاطار النظري الذى قدمه جيرمانى يمكن تقسيم الطبقة انعاملة الى ثلاث جماعات متميزة : الأولى تضم العمال الموسمين غير المهرة الذين يحصلون على أجور منخفضة • والملاحظ أن هؤلاء العمال يفتقدون الى الأمان المهني ولا يرتبطون بالعمل الصناعى الحضرى ارتباطا قويا ، كما أن

(34) Ibid. p. 394.

(35) Ibid. p. 356.

قيمتهم تعبر تماما عن القطاعات التقليدية (القرى) التي أتوا منها ، وبالتالي فهم لا يتكاملون مع القطاعات الحديثة التي يعيشون فيها مؤقتا (المدن)^(٣٦) . أما الجماعة الثانية فتضم العمال الذين يتمتعون بقدر معين من الأمان والمشاركة في القطاعات الحديثة (على الرغم من أن وظائفهم ليست آمنة بالقدر الكافي) ، كما أن القيم المميزة لأفراد هذه الجماعة نابعة أساسا من المجتمع الصناعي ، وإن كانت فرص الحراك الاجتماعي المتاحة لهم تكاد تكون منعدمة . ويحقق أفراد هذه الجماعة قدرا ضئيلا من التكامل مع المجتمع الحديث بسبب عدم امتلاكهم للسلطة اللازمة لتدعيم كيانهم ومصالحهم . أما الجماعة الثالثة والأخيرة فتضم العمال ذوي الوظائف المأمونة الذين يتميزون بأسلوب حياة يتسق تماما مع المجتمع الحضري — الصناعي ، بحيث تكاد تنعدم فرص التناقض بينهم وبين متطلبات هذا المجتمع . وفي داخل هذه الجماعة يعتبر الحراك المهني أو الاقتصادي (من خلال الدخل) من العلامات الأساسية على الانجاز . والواقع أن العلاقة بين هذه الجماعات الثلاث تتوقف على عوامل عديدة من بينها : معدل النمو الاقتصادي ، والتحضر ، وإمكانية الحصول على الوظائف ، ونوعية الاستثمارات السائدة ، وطبيعة العوامل الثقافية المميزة للمجتمع .

والنظرة الفاحصة لأطار جيرمانى تشير الى أنه يستند الى ثلاث نقاط أساسية هي : التغير البنائى (التباين المؤدى الى إعادة التكامل) ، والتوجيه القيمي (التحول من العزو والخصوصية الى الانجاز والعمومية) ، وأخيرا الصراع بين مواقف الحياة . أما التأثير الذى يمارسه العمل الصناعى على الاتجاهات السياسية فيتوقف على مدى نمو وانتشار القطاع الصناعى — الحضري . وطبقا للتصنيف الذى قدمه جيرمانى يمكننا أن نتوقع موقفا ينمو فيه التصنيع نموا ملحوظا بحيث يؤدى الى تحول المهن التقليدية الزراعية

(٣٦) يمكننا أن نجد تحليلا رائعا لهذه النقطة في : —

Frank, A., «Instability and Integration in Urban Latin America», in Frank, A. Latin America : Underdevelopment or Revolution, New York, Monthly Review Press, 1969, pp. 276-287.

الى مهن حضرية صناعية • وعلى الرغم من أن معوقات التغير الاقتصادية قد تكون شديدة الى المدى الذى تشكل فيه تهديدا خطيرا له ، إلا أن الاندفاع الاقتصادية قد تكون من القوة بحيث تتمكن من ايجاد تنظيمات صناعية مرنة قادرة على التكيف مع المواقف الجديدة كما هو الحال بالنسبة لانجلترا والولايات المتحدة^(٣٧) • ففى هاتين الدولتين عبرت الحركات العمالية فى بداية ظهور التصنيع عن بعض الاحتياجات بسبب تأثير التكنولوجيا الجديدة على مستوى المهارة اليدوية ، لكن هذه الاحتجاجات ما لبثت أن ثلاثت نتيجة لنمو قوة العمل الصناعية المتزايدة والمزايا الفعلية التى حققتها نتيجة لتبنى أساليب تكنولوجية حديثة • أما الدول التى لم تشهد منذ البداية دفعة تصنيع قوية كفرنسا وإيطاليا والاتحاد السوفيتى فقد شهدت معارضة قوية لبرامج التصنيع الجديدة ، مما أدى الى ظهور حركات عمالية مناهضة للنظام السياسى ككل • وفى كلتا هاتين الحاليتين نجد الحركات العمالية — كما تمثل فى نقابات العمال — تحاول حماية أفراد الطبقة العاملة ككل من الآثار انجانبية التى تحدثها التكنولوجيا عن طريق التثقيف المهنى ، واكتساب المهارات الجديدة ، والقدرة على التكيف مع المواقف الجديدة •

ولقد حاول جيرمانى بعد ذلك تطبيق اطاره النظرى على الحركات العمالية فى أمريكا اللاتينية ، فأوضح أن الجماعات الحضرية الهامشية (التى تضم ذوى الدخول الضئيلة والمهارات المنخفضة والعمال الموسمين) لا تشكل تنظيما محددا ، وبالتالي فهى لا تستطيع القيام بأية اجتماعات بهدف تحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية • بيد أن جيرمانى قد أوضح فى موضع آخر أن هذه الجماعات قد انضمت الى جانب الفلاحين خلال الثورة المكسيكية فى سنة ١٩١٠ • وفى الأرجنتين لوحظ أن بيرون قد حاول تدعيم نظامه السياسى عندما تجاهل الطبقات الحضرية والريفية المستقرة من أجل

(37) Moore, W; and Arnold, F; (eds); Labor Commitment and Social Change, Social Science Research Council, New York, 1960.

مواجهة احتياجات البروليتارية الحضرية^(٣٨) . وفي معظم دول أمريكا اللاتينية نجد العمال المهرة يشكلون جماعة ذات وعى سياسى كبير ، حيث يرتبط عدد كبير منهم بالأحزاب السياسية ، ومن ثم تتاح لهم فرص ممارسة الضغوط من أجل رفع أجورهم وتحسين ظروف عملهم . وعلى الرغم من أن الشواهد المؤيدة لهذه القضية ضئيلة نسبيا ، إلا أننا لا نستطيع المبالغة في مدى راديكالية هؤلاء العمال^(٣٩) . ففى معظم الدول النامية (ومنها دول أمريكا اللاتينية) يشكل العمال الصناعيون نسبة مئوية محدودة بالنسبة لمجموع قوة العمل^(٤٠) . وتزداد هذه النسبة المئوية انخفاضا فيما يتعلق بالعمال الدائمين الذين يتمتعون بأمان وظيفى كبير وامتيازات مهنية عالية . وإذا ما افترضنا أن هؤلاء العمال يؤيدون بالفعل الأحزاب الثورية ، فإن اهتمامهم يكون منصبا — في نفس الوقت — على زيادة أجورهم وتأمين حياتهم المهنية، تماما كما يفعل العمال المهرة في الدول الصناعية المتقدمة .

ولقد حاول آلان تورين Touraine الاستفادة من الاطار النظرى الذى صاغه جيرمانى في دراسة الحركات الاجتماعية العمالية مستخدما ثلاثة مفاهيم أساسية هى : الدفاع ، والمعارضة ، والشمولية ، ثم ربط هذه المفاهيم بنظريات ثلاثة تتناول الحراك الاجتماعى ، والقومية ، والعلاقات الطبقيّة . واستنادا الى ذلك صنف تورين المواقف السياسية في أمريكا اللاتينية الى ثلاثة : الأول هو التمرد الشعبى الموجه لمعارضة السيطرة الاستعمارية والامبريالية من أجل تحقيق الاستقلال السياسى والاقتصادى . أما الموقف الثانى فهو قيام البرجوازية الوطنية أو الدولة بحشد الموارد القومية عن طريقت إتاحة مزيد من الفرص لتحقيق الحراك الاجتماعى . وهنا تصبح

(38) Claudio Veliz, *Obstacles to Change in Latin America*, Oxford University Press, London, 1965.

(39) Moore, W; and Arnold, F; (eds); *Labor Commitment and Social Change*, op. cit.

(٤٠) يمكننا أن نجد شواهد إحصائية معبرة عن ذلك في دراسة محمد الجوهري ، البناء الطبقي في الدول النامية في : السيد الحسيني وآخرين ، دراست في التنمية الاجتماعية ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٧ .

الوحدة القومية هي القضية الأساسية ، ومن ثم تتخذ الاعتبارات القومية مكانة متميزة . أما الموقف الثالث فهو ذلك الذى يخضع فيه المجتمع لسيطرة المشكلات التى يفرضها الاقتصاد الصناعى ، والتى تتمثل فى وجود قطاعات تقليدية تحول دون انطلاقة التحديث . وتصبح الحركات الاجتماعية فى هذه الحالة محور اهتمام قومى ، لأن القضية لا تتعلق فقط بقطاع العمال بقدر ما تتعلق بالمجتمع ككل . ومعنى ذلك أن الحركة الاجتماعية فى هذه الحالة تكون موجهة ضد البرجوازية فى المدينة والقرية على السواء . والملاحظ أن محاولة تورين قد سعت الى ربط بعض عناصر نظرية جيرمانى فى التفسير الاجتماعى والصراع الجماعى بمحاولته الخاصة لتطوير نظرية فى الوعى الطبقي . وخلال هذه المحاولة نجده يقوم بعدة دراسات بهدف تأكيد مدى صدق أفكاره ومفاهيمه .

وفى السنوات الأخيرة ظهرت تحليلات ماركسية لموقف الطبقة العاملة الصناعية فى دول أمريكا اللاتينية . وعلى الرغم من أن هناك تعارضاً ظاهراً بين هذه التحليلات والاطار النظرى الذى قدمه جيرمانى ، الا أننا نلمس تشابهاً فيما يتعلق بتناول بعض المفاهيم . فعلى سبيل المثال نجد أوكتايفو ايانى Ianni يؤكد أن الجوانب البنائية للرأسمالية البرازيلية تمثل العامل المحدد لسلوك العمال . اذ أن الطبقة العاملة تعيش فى ظل نظام سياسى يعمل على الحيلولة دون ظهور توترات أساسية . أما البرجوازية الصناعية فهى تمثل فى هذا النظام وسيلة هامة لفهم العلاقات السياسية والصناعية . وعلى الرغم من أن ايانى قد ميز بين القطاعات المختلفة التى تتألف منها الطبقة العاملة الصناعية ، الا أنه اعتقد أن التطور الرأسمالى هو العامل الهام الذى يسهم فى تحديد النتيجة النهائية لأى تفاعل اجتماعى ، وأن هذا الموقف سيظل قائماً طالما استمرت البرجوازية فى احتلالها وضعا متميزاً . ويذهب ايانى بعد ذلك الى أنه بتطور البناء الرأسمالى فى البرازيل تظهر علامات جديدة من بينها : انخفاض معدلات الحراك الاجتماعى ، واستنفاد البرجوازية الصناعية لامكانياتها وقدراتها على التحكم فى الجماعات الأخرى . وإلى جانب تحليل ايانى نجد تحليلات أخرى حاولت الكشف عن المواقف الثورية التى يخضع

لها العمال الحضريون في أمريكا اللاتينية • من ذلك تحليل سيمو Simao الذى أوضح فيه أن القادمين الجدد الى المدينة يميلون الى تبنى وجهات نظر اصلاحية ، بينما يتبنى الحضريون المتكاملون مع أسلوب الحياة الحضرية وجهات نظر راديكالية أو ثورية • ومع ذلك فان وجهة نظر سيمو لا تستطيع تفسير استمرار الاتجاهات الراديكالية لدى العمال الصناعيين الحضريين • ولقد أوضح تورين Touraine أن الحركة الاجتماعية التى يمثلها العمال قد تتخذ اتجاها ثوريا حينما تكون موجهة — وبطريقة تلقائية — نحو السلطة الشخصية فى المصانع الخاصة ، ونحو النظام الرأسمالى الذى لا يستطيع ضمان تحقيق التقدم الاقتصادى • بيد أن ذلك يتوقف بدوره على طبيعة التشريعات الاجتماعية التى قد تقرها الحكومات عندما تتعرض لأزمات بين العمال والرأسماليين • لذلك فان القرارات التى تتخذها الحكومات فى هذا المجال تلعب دورا كبيرا فى تحديد نوعية النشاطات التى يمكن أن تمارسها نقابات العمال ، وكذلك طبيعة النشاطات الثورية التى قد يقوم بها العمال • والملاحظ أن الظروف التى تحكم نشأة الحركات العمالية تؤثر — الى حد ما — على طابعها فيما بعد ، وان كان ذلك لا يعنى — بطبيعة الحال — استبعاد الطابع الثورى عن هذه الحركات • ولقد أوضح هنرى لاندسبيرجر Landsberger فى دراسة له عن قادة الحركات العمالية فى دول أمريكا اللاتينية أنهم (أى القادة) قد افتقدوا عموما الروح الثورية^(٤١) • والى هذه النتيجة أيضا توصل روبرت باين Payne فى دراسة له عن قادة الحركة العمالية فى بيرو^(٤٢) •

(٤)

ولا يمكن فهم العلاقة بين الحراك والبناء السياسى دون التعرف على مستوى التطور الاقتصادى والاجتماعى والثقافى لأى مجتمع من المجتمعات •

(41) Landsberger, «The Labour Elite : Is It Revolutionary?» in Lipset, S. and Solari, A., *Elites in Latin America*, Oxford University Press, London, 1966.

(42) Payne, R; *Labor and Politics in Peru*, Yale University Press, New Haven, 1965.

ففى الدول النامية - مثلا - يتمثل الحراك الاجتماعى فى ظهور جماعات اجتماعية جديدة تتبنى قيما واتجاهات تعكس مطالبها وتطلعاتها . وفى الدول الصناعية المتقدمة يصبح الحراك الاجتماعى جزءا من عملية شاملة هى التباين الاجتماعى ، وبذلك تصبح العلاقة بين الحراك والبناء السياسى علاقة معقدة الى حد بعيد . ومن هنا يمكن القول ان الحراك الاجتماعى يعد عاملا أساسيا من العوامل التى تسهم فى احداث تغييرات سلبية . والواقع أن هذه القضية قد أثارت جدلا شديدا فى الفكر السوسيولوجى المعاصر ، لأنها ترتبط أوثق الارتباط بالنتائج المحتملة التى يحدثها الحراك الاجتماعى وعلى الأخص فى المجال السياسى . وهنا يمكننا التمييز بين وجهتى نظر أسسيتين فى علم الاجتماع الغربى . الأولى يمثلها بارسونز Parsons وبعض تلاميذه من أمثال نيل سملسر Smelser وأيزنشتات Eisenstadt وتستند الى نموذج التباين - التوازن differentiation - equilibrium الذى يعكس عموما جوانب التكامل والاتساق داخل النسق الاجتماعى^(٤٣) . أما وجهة النظر الثانية فيمثلها دارندورف Dahrendorf وتقوم على نموذج الصراع البنائى structural conflict . وهو نموذج يمنح الصراع أهمية فى احداث التغير الاجتماعى ، لكنه يؤكد فى النهاية استمرار البناء مع احداث بعض التعديلات الطفيفة عليه^(٤٤) . ولقد أسهم نموذج التباين - التوازن فى تحديد العلاقات المتبادلة بين البناءات الاجتماعية والسياسية على مختلف المستويات ، كما قدم محاولات تصنيفية للجماعات الاجتماعية فى اطار عملية التباين . غير أن المشكلة الحقيقية فى هذا النموذج أنه نظر الى الحراك الاجتماعى فى ضوء مفهوم الدور وليس فى ضوء مفهوم البناء . فزيادة معدل الحراك الاجتماعى فى مجتمع معين تعنى - بالضرورة - حدوث تغييرات فى البناء بقدر ما تعنى تغيرات معينة فى الأدوار . ومن وجهة النظر

(43) Parsons, T; The Social System, The Free Press, New York, 1951.

(44) Dahrendorf, R; Class and Class Conflict in Industrial Society, Routledge and Kegan Paul, London, 1959.

السوسيولوجية يحتل مفهوم البناء مكانة أعم وأشمل من مفهوم الدور . وعلى أية حال فإن علماء الاجتماع السياسى الذين تأثروا بهذا النموذج قد حاولوا فهم العلاقة بين تغير البناء الاجتماعى نتيجة للتصنيع والنمو الاقتصادى من ناحية ، والسلوك السياسى من ناحية أخرى . ومن الطبيعى أن تختلف هذه العلاقة من مجتمع لآخر باختلاف مستوى النمو الاقتصادى ، ومدى الوعى السياسى ، وطبيعة البناء الاجتماعى . فبتقدم حركة التصنيع تزداد الأدوار الاجتماعية تعقداً ويصبح الحراك الاجتماعى أمراً ضرورياً تفرضه التحولات الشاملة التى يتعرض لها المجتمع . كما أن الحراك الاجتماعى فى حد ذاته يصبح متوقفاً على عوامل عديدة منها : التعليم ، والمهنة ، والدين ، والعرق ، والمشاركة السياسية . ومن الملامح المميزة للمجتمعات الصناعية الحديثة أن العلاقة بين هذه العوامل ليست علاقة ايجابية متسقة بالضرورة . فقد يحقق الشخص درجة عالية على سلم الدخل ، لكنه لا يزال فى مكانة دنيا بالنظر الى العرق أو المشاركة السياسية . والملاحظ أن التغيرات المتلاحقة التى تطرأ على البناء المهنى والنظام الاقتصادى قد تؤدى الى مضاعفات تجعل من تحليل عملية الحراك الاجتماعى مسألة بالغة الصعوبة .

ولقد اهتم بعض علماء الاجتماع بتناول فكرة التباين أو التفاوت فى أبعاد المكانة الاجتماعية والتأثيرات المختلفة التى تحدثها على الفرد والجماعة على السواء . فلقد ذهب جيرارد لينسكى Lenski الى أن نسق المكانة فى كل مجتمع يتضمن عدداً من الأبعاد (كالمهنة والدخل والعرق والتعليم والمشاركة السياسية) ، وأن الارتفاع فى أحد الأبعاد لابد وأن يوازيه ارتفاع فى الأبعاد الأخرى . ففى دراسة الاقليات العنصرية التى حققت حراكاً فى مجال الدخل ، لوحظ أن أفرادها لم يتمكنوا من التكيف مع المجتمع ككل ، وأنهم كانوا يعانون من اللوم الذاتى ، لأنهم لم يلقوا الاعتراف بما حققوه فى بعد واحد من أبعاد المكانة⁽⁴⁵⁾ . وفى دراسة أخرى أجراها

(45) Lenski, G; «Status Crystallization : A Non Vertical Dimension of Social Status», American Sociological Review, 19, 1954, pp. 405-413.

بولك Bohike اتضح أن عددا كبيرا من أسر الطبقة العاملة قد ارتفعت مؤخرا داخل السلم الاقتصادي الى وضع مساو أو يفوق في بعض الاحيان أسر الطبقة الوسطى . وحينما أصبحت هذه الأسر « الجديدة » ضمن الطبقة الوسطى وداخلة في نطاقها ، فانها قد أفرزت أعدادا كبيرة من الأحداث الجانحين ، وهو وضع نادر الحدوث بين أسر الطبقة الوسطى « القديمة » . ويعتقد بولك أن هذا الموقف الشاذ قد نتج - ولو جزئيا - من خلال ما أسماه « بعدم اتساق التدرج » الذي نتج عن حدوث حراك صاعد أو هابط في بعد واحد من أبعاد التدرج دون حدوث حراك مواز أو مصاحب في أبعاد التدرج الاخرى ^(٤٦) .

وخلال العقود الثلاث الماضية أجريت دراسات عديدة تناولت العلاقة بين الحراك الاجتماعي وبعض الظواهر الاجتماعية والسياسية والنفسية . فلقد ذهب بعض الدارسين الى أن هناك علاقة قوية بين الحراك والتعصب . ففي دراسة أجراها برونو بيتلهيم Bettelheim وموريس جانوفتر ^(٤٧) Janowitz اتضح لهما أن الحراك الهابط المفاجيء يمكن أن يؤدي الى اجابات ما تلبث أن تجد متفلسا لها في العداوة العنصرية . كما أوضحا أن الحراك « البطيء » يسمح بوجود « فترة تكيف » تتحول خلالها الاجابات المتراكمة الى قنوات اجتماعية مقبولة . والى هذه النتيجة انتهى أيضا جرين بلوم Greenblum وبييرلين Pearlman حيث أوضحا أن الحراك (الصاعد والهابط) يؤدي الى زيادة التعصب ^(٤٨) . وبرغم الشواهد المتزايدة التي تميل الى تأكيد العلاقة بين الحراك والتعصب ، إلا أن هناك دراسات حديثة أخرى

(46) Bohike, R, «Social Mobility, Stratification Inconsistency and Middle Class Delinquency», Social Problems, 8, 1961, pp. 351-363.

(47) Bettelheim, B, and Janowitz, M., Dynamics of Prejudice, New York, Harpers, 1950.

(48) Grenblum, J, and Pearlman, L. «Vertical Mobility and Prejudice : A Socio-Psychological Analysis, in Bendix, R, and Lipset, S; Class, Status and Power, Routledge and Kegan Paul, London, 1966.

تميل الى اتخاذ موقف حذر في تفسير هذه العلاقة • نفى دراسة قام بها مارتن ترو Trow كشف فيها عن عدم وجود ارتباط بين التسلطية والحراك الاجتماعي ، كما أوضح ميلفين تيومين Tumin أنه ليس ثمة علاقة بين الحراك المهني الصاعد والعزلة^(٤٩) • وفي دراسة حديثة أخرى تناولت العلاقة بين الحراك الاجتماعي والتدين واتجاهات الطلبة نحو العلاقات الجنسية التي تتم قبل الزواج ، اتضح أن الطلبة الذين حققوا حراكا اجتماعيا صاعدا كانوا أكثر تحفظا من الذين لم يحققوا مثل هذا الحراك^(٥٠) •

وفي مجال العلاقات الاجتماعية أوضحت بعض الدراسات أن الحراك الاجتماعي قد يؤدي الى اضعاف الجماعات الأولية وعلى الأخص الأسرة • فلقد أشار لويد وارنر Warner الى أن الحراك الاجتماعي يمارس ضغوطا على الأسرة لكي تتواءم مع أساليب الحياة الجديدة^(٥١) • كما أوضح روث Ruth وبيك Beck أن الحراك الاجتماعي يرتبط بعدم الاستقرار الأسري ، وأن الأسرة التي لا تستطيع التكيف مع المواقف الجديدة قد تظل أسيرة أسلوب الحياة القديم الذي اعتادت عليه^(٥٢) • ومن الدراسات الشهيرة في هذا المجال تلك التي أجراها ليتواك Litwak • فلقد حاول اختبار الفرض الذي صاغه بارسونز Parsons بشأن العلاقة العكسية بين الأسرة الممتدة والحراك الاجتماعي • ومعنى ذلك أن الأسرة الممتدة لا تتلاءم — بحكم طبيعتها الجمعية — مع متطلبات الحراك • ولقد أقر ليتواك الفرض الذي صاغه بارسونز ، لكنه أجرى تعديلا على مفهوم « الأسرة الممتدة » ، ذاهبا

(49) Tumin, M; «Readiness and Resistance to Desegregation : A Social Portrait of Hard Core», Social Forces, 36, 1958, p. 261.

(50) Lindenfeld, F. «A Note on Social Mobility, Religiosity and Student's Attitudes Toward Premarital Sexual Relations», American Sociological Review, 25, 1960. pp. 81-84.

(51) Warner, L., American Life, Chicago : University of Chicago Press, 1953.

(52) Roth, J. and Peck, R. «Social Class and Social Mobility Factors Related to Marital Adjustement». American Sociological Review, 16, 1951, pp. 478-91.

الى أن الاسرة الممتدة « التقليدية » قد لا تتلاءم مع الحراك الاجتماعى .
 بينما قد تكون الاسرة الممتدة « المعدلة » عاملا مشجعا على الحراك الصاعد .
 ومن النتائج الاخرى التى انتهت اليها لتواك أن وجهة نظر بارسونز لا تنطبق
 الا على المراحل الاولى من التصنيع . ففى هذه الفترة بالذات تتأثر علاقات
 الاسرة الممتدة الى حد كبير بالاسرة الريفية التى تستند الى التقارب الجغرافى
 والمهنى . وفى ظل هذه الظروف تؤدى الالتزامات الجمعية التى يفرضها
 هذا النمط من الاسرة الى الحد من الحراك الاجتماعى^(٥٣) .

وإذا ما تناولنا العلاقة بين الحراك والنشاط السياسى ، وجدنا دراسات
 عديدة تشير الى العلاقة الموجبة بينهما . فلقد أوضح بيتربلاو Blau أن
 الأشخاص الذين يحققون حراكا صاعدا يكشفون عن مشاركة سياسية
 واضحة^(٥٤) . ومع ذلك فهناك شواهد مقابلة تشير الى أن العلاقة بين الحراك
 والنشاط السياسى ليست ايجابية بالضرورة ، حيث أشار ليبست Lipset
 وجوردن Gordon الى أن العضوية النقابية ليست فعلا اختياريا بالنسبة
 للعمال ، وأن خبرة الحراك الصاعد أو الهابط قد تحد من درجة النشاط
 النقابى . وفيما يتعلق بتأثير الحراك على السلوك السياسى ، أوضحت
 دراسة ماكوبى Macoby أن الذين يحققون حراكا صاعدا يميلون الى
 اعتناق وتبنى السلوك السائد فى الجماعة التى تحركوا اليها . كذلك أوضحت
 دراسة ليبست Lipset وبيندكس Bendix أن أبناء الطبقة الوسطى الذين
 يحققون حراكا صاعدا فى الولايات المتحدة يتبنون اتجاهات سياسية
 محافظة ، بينما يتبنى قراؤهم فى ألمانيا وفنلند والنرويج والسويد
 اتجاهات سياسية راديكالية^(٥٥) . وبغض النظر عن مدى صحة نتائج هذه

(53) Litwak, E. «Occupational Mobility and Extended Family Cohesion», American Sociological Review, 25, 1960, pp. 9-21.

(54) Blau, P. «Social Mobility and Interpersonal Relations», American Sociological Review, 21, 1956, pp. 290-295.

(55) Lipset, S. and Bendix, Social Mobility in Industrial Society, Routledge and Regan Paul, London, 1959.

الدراسات ، فان القضية الهامة هي أن الحراك الاجتماعي يرتبط على نحو ما بالنشاط والاتجاهات السياسية .

(٥)

ومن الطبيعي أن يؤثر النمو الاقتصادي ومصاحباته في الدول الغربية على طابع الحراك الاجتماعي والاتجاهات والقيم المرتبطة به . وخلال السنوات الاخيرة ظهرت كتابات سوسيولوجية عديدة حاولت فهم موقف الطبقة العاملة في ظل « اقتصاد الوفرة » الذي أصبح يميز المجتمعات الصناعية المتقدمة . ففي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كان البناء الطبقي في هذه المجتمعات مرتبطا بأشكال معينة من السلوك السياسي . ومن خلال الاحزاب السياسية ونقابات العمال والجماعات المضاعطة اتخذ الانتماء الطبقي طابعا معينا بغض النظر عن الظروف النوعية التي شهدتها المجتمعات الصناعية . ففي بريطانيا مثلا كانت نقابات العمال - الى جانب حزب العمل - تعبر عن العمال المهرة وغير المهرة . وفي فرنسا وإيطاليا كانت الاحزاب الاشتراكية والشيوعية تلعب نفس الدور . وفي كل هذه الدول كانت نسبة كبيرة من العمال الصناعيين تمنح أصواتها للأحزاب المحافظة . وبتغير بناء الصناعة في هذه الدول ، ظهرت نقابات جديدة . ولقد اتخذت هذه النقابات مواقف سياسية جديدة مختلفة تمام الاختلاف عن تلك التي اتخذتها النقابات القديمة ؛ مما حدا ببعض العلماء الى القول بأن النقابات في المجتمع الرأسمالي قد أصبحت تمثل اطارا جديدا من الحقوق^(٥٦) . على أن التسليم الكامل بهذه النقطة لا يخلو من مبالغة . ففي بعض الدول الأوروبية الغربية لاتزال العضوية النقابية ضئيلة نسبيا ، كما أن الدول الغربية ذات النقابات العمالية القوية كفرنسا وإيطاليا قد أصبحت تتبنى

(56) Tannenbaum, The True Society, Jonathan Cape, London, 1964, p. 141.

سياسات صناعية تقوم على حل الصراعات بطريقة روتينية • أما الاضرابات الشاملة التي قد تنشأ فهي لا تعدو أن تكون احتجاجات منظمة للتأثير على النظام السياسى • ومن هنا تبدو صحة عبارة دانييل بيل Bell القائلة بأن « العمل فى المجتمع الأمريكى قد فقد خاصيته الايديولوجية » (٥٧) • ويبدو أن ذلك ينطبق أيضا على المجتمعات الاوربية ، حيث نجد الاضرابات غير الرسمية تمثل استجابات لضغوط محلية أكثر مما تعكس تعبيراً عن الرغبة فى أحداث تغيير سياسى شامل •

وهناك شواهد سياسية عديدة تدعم القضايا السابقة • فإذا ما استبعدنا فترات الانكماش الاقتصادى فى الدول الغربية الرأسمالية ، لاحظنا أن نسبة مئوية معينة من العمال (تدور حول الثلث) تصوت لصالح الاحزاب المحافظة • أما النسبة المئوية المتبقية (الثلثين) فتصوت لصالح الاحزاب الاشتراكية أو الراديكالية عموما • وعلى الرغم من أن هذا الموقف قد يتغير تغيرا طفيفا من فترة لأخرى ، إلا أنه يمثل نمطا عاما فى معظم الدول الغربية الرأسمالية ، وإن كانت نسبة العمال فى بريطانيا والنرويج الذين يصوتون لصالح الأحزاب العمالية عالية نسبيا إذا ما قورنت ببقية الدول الاوربية (٥٨) • وهناك شواهد تشير الى أن الصراع السياسى يتحدد طبقا لبعدين : الأول هو العلاقة بين العمال وأصحاب رؤوس الاموال ، والثانى هو حجم العمال ذوى الاصول الريفية أو الحضرية • ففي المجتمعات التى تزداد فيها نسبة العمال الريفيين ، نجد أن النسبة الكلية للذين يصوتون لصالح الاحزاب اليسارية منخفضة نسبيا ، وبالتالي تزداد فرص الانقسامات السياسية • ومن هنا يبدو واضحا أن الانتماء السياسى للعمال يتأثر بعوامل عديدة من بينها : طبيعة النقابات ، وبناء الاحزاب السياسية ، فضلا عن الاصول الريفية والحضرية ، والعوامل الطبقيّة •

(57) Bell, D., The End of Ideology, Collier - Macmillan, New York, 1961, p. 218.

(58) Alford, R, McKenzie R, and Silver, R, (eds), Party Systems and Voter Alignments, Free Press, New York, 1967.

وفي ضوء الظروف التي شهدتها الطبقة العاملة الأوروبية يمكننا أن نفهم الاهتمام المتزايد الذي نلمسه في السنوات الأخيرة من خلال الدراسات العديدة التي حاولت تحليل الموقف السياسي لهذه الطبقة آراء التطورات الاقتصادية التي تشهدها المجتمعات الغربية ^(٥٩) . فلقد أوضحت هذه الدراسات أن الرخاء الاقتصادي الذي تحقق للعمال الصناعيين قد أدى بهم إلى تحويل ولائهم السياسي من أحزاب اليسار إلى أحزاب الوسط أو اليمين . والواقع أننا لا نستطيع أن نقبل ببساطة هذا التفسير الذي ينطوي على بساطة شديدة . إذ أننا لو قبلناه لوجدنا صعوبة في تفسير تأييد بعض أصحاب العمل وذوى المهن الفنية العليا لأحزاب اليسار . ومن هنا يبدو أن تفسير السلوك السياسي للطبقة العاملة لا يمكن أن يتم فقط في ضوء الاعتبارات الاقتصادية الخالصة ، بل يجب أن يتم أيضا في ضوء الاعتبارات المجتمعية والطبقية . كذلك فإن درجة انفتاح المجتمع ككل تعد عاملا هاما في تحديد العلاقة بين الرخاء الاقتصادي والتصويت . ولقد أوضح ليبست Lipset وروكان Rokkan أن انفتاح البناء الاجتماعي يعد أحد الخصائص المميزة للولايات المتحدة . « فالعمال الأمريكيون لا يسرعون فقط في الادلاء بأصواتهم إذا ما قورنوا بزملائهم الأوروبيين ، ولكنهم أيضا أشد ارتباطا بالنظام الاجتماعي — السياسي الذي يؤكد قيم المساواة والانجاز بسبب تحسن فرص التعليم وزيادة معدلات الحراك الاجتماعي الصاعد » ^(٦٠) . وفي إطار مثل هذا النظام يمكننا أن ننظر إلى زيادة رخاء العمال على أنه أحد نتائج عملية الحراك .

وبرغم كل ما سبق فإن الدراسات البريطانية والفرنسية قد أوضحت أن الرخاء الاقتصادي الذي تحقق للطبقة العاملة لم يرتبط بالتحول إلى الأحزاب السياسية الأقل راديكالية . كما أن هناك شواهد تشير إلى أن

(59) Abrams, M. Rose, R., *Must Labour Lose?* Penguin Books, Harmondsworth, Middlesex, 1960.

(60) Lipset, S., and Rokkan, S., (eds), *Party Systems and Voter Alignments*. Fress Press, New York, 1967.

زيادة رخاء العمال قد يصلحها ميل للارتباط بالأحزاب اليسارية • بيد أن هذا التفسير يحتاج الى تحديد دقيق للظروف التى يعيش فى ظلها العمال •

ففى دراسة مقارنة لمواقف العمل فى الولايات المتحدة الأمريكية توصل روبرت بلونر Blauner الى أن اتجاهات العمال نحو العمل تتأثر بنمط التكنولوجيا الصناعية والتنظيم البيروقراطى (٦١) ، وأن هناك أربعة نماذج أساسية للتكنولوجيا يستخدمها العمال هى : تكنولوجيا الحرفة ، وتكنولوجيا الآلة ، وتكنولوجيا خط التجميع ، وتكنولوجيا التسيير الذاتى • ومن المتوقع كما أشار الى ذلك تورين Touraine فى دراسته على مصانع شركة رينو الفرنسية أن الاتجاهات السياسية للعمال تختلف باختلاف نمط التكنولوجيا •

اذ أن الضغوط التكنولوجية وما يصاحبها من ضغوط اقتصادية قد تفرص على العمال الصناعيين تبنى مواقف سياسية تتسجم مع أهداف الأحزاب العمالية • ومعنى ذلك كله أن ظروف العمل الصناعى تلعب دورا هاما فى تشكيل الاتجاهات السياسية للعمال ، وإن كان ارتفاع الدخل لا يعنى — بالضرورة — زيادة التصويت لصالح الأحزاب غير الراديكالية • واذن فهناك عوامل أخرى يمكن أن تسهم فى تشكيل هذه الظاهرة كالأمان الوظيفى ، والظروف الفيزيائية للعمل ، ومدى تأثير النشاط النقابى ، ومرونة البناء الطبقي ، وفرص الحراك الاجتماعى ، والعلاقة بين العمال وأصحاب العمل •

وهناك شواهد تؤيد وجود هذا الموقف فى بريطانيا • ففى دراسة أجراها لكوود Lockwood وآخرون على منطقة صناعية بالقرب من مدينة لندن ، اتضح أن السلوك السياسى للعمال لا يرتبط ارتباطا كاملا برخائهم الاقتصادى • اذ أن الانتماء السياسى للعمال لم يتغير تغيرا ملحوظا بزيادة دخولهم وارتفاع مستوى استهلاكهم وامتلاكهم للمساكن (٦٢) • وباختصار فلقد أوضحت الدراسات المعنية بالعلاقة بين رخاء العمال وسلوكهم السياسى

(61) Blauner, R., *Alienation and Freedom*, University of Chicago Press, Chicago, 1964.

(62) Lockwood, D., et al. *The Affluent Worker*, Cambridge University Press, Cambridge, 1965.

أنهم يميلون الى تبني مواقف الطبقة الوسطى في هذا المجال بسبب قدرتهم النسبية على السيطرة على ظروف العمل ، وأنهم لا يميلون تلقائيا الى تغيير انتماءاتهم السياسية بتحسن ظروفهم الاقتصادية •

وعلى الرغم من أن الحراك الاجتماعي الذي تحققه الطبقة العاملة يؤثر تأثيرا قويا على طابع النظام السياسي ، إلا أن الحراك الذي تحققه الصفوات السياسية والمهنية الأخرى يمارس تأثيرا لا يقل قوة^(٦٢) • ومن القضايا السوسيولوجية الشائعة أن التباين الاجتماعي يؤدي الى ظهور نظام سياسى أكثر تخصصا وتنوعا ، مما قد يساعد على تبلور الاتجاه نحو المركزية بسبب احتكار الحكومة لعملية التنسيق بين الهيئات والمنظمات المختلفة • وهذا يعنى أن هناك فرصا عديدة لتحقيق الحراك في مجالات الوظائف المدنية والسياسية بوجه عام • فعلى مستوى قمة النظام السياسى نجد الاحزاب تلعب دورا هاما في اختيار القادة السياسيين • ويمكننا أن نميز في هذا المجال بين طائفتين من شاغلي الوظائف السياسية : الأولى تضم المتخصصين القادرين على توجيه الأعمال الحكومية الهامة ، والثانية تضم السياسيين الذين يتمتعون بقدر كبير من الثقة من جانب الافراد العامين • ومن خلال الواقع الذى تشهده المجتمعات الرأسمالية المعاصرة يمكن القول ان هناك جماعات مهنية عديدة تشغل هذه الوظائف كرجال البنوك ، والمديرين ، وضباط الجيش ، والاطباء ، والمدرسين ، والمحامين ، والسياسيين المتفرغين ، والصحفيين ، وقادة النقابات والاحزاب السياسية • وفي بعض المجتمعات الأوروبية نجد رجال الأعمال وأصحاب المزارع يلعبون دورا سياسيا واضحا ، وان كان هذا الدور يتحدد — الى حد كبير — من خلال مكانة القطاعات الاقتصادية التى يحتلونها • كذلك فان العمال الصناعيين والزراعيين لهم تمثيل محدود في البرلمانات ، ما لم تكن هناك أساليب رسمية لتمثيلهم بنسب ملائمة وذلك من خلال النقابات والاحزاب السياسية •

(62) Almond, G. et al., Comparative Politics : A Developmental Approach, Boston, 1966.

على أن أهم صور الحراك السياسى هو ذلك الذى يتم من خلال الاحزاب . اذ من خلالها (الاحزاب) يتم ترشيح الاشخاص لشغل الوظائف السياسية القيادية . ففى بريطانيا وفرنسا وألمانيا نجد أن أعضاء الاحزاب الاشتراكية يكتسبون فى نفس الوقت عضوية نقابية . ومن الطبيعى أن تعمل عضوية الحزب والنقابة — فى آن واحد — على تدعيم الموقف السياسى للفرد ، وان كان ذلك يتوقف بطبيعة الحال على امكانية الاستفادة من هذه العضوية المزدوجة . ففرص الحراك السياسى تكون أكبر بالنسبة لذوى المهن الفنية العليا اذا ما قورنوا بالعمال الصناعيين^(٦٤) . وبالإضافة الى ذلك يميل علماء الاجتماع عند دراسة ظاهرة الحراك الى التمييز بين المستويين السياسيين المحلى والقومى . ففى الانظمة التى تشهد منافسة قوية على المناسب الهامة ، نجد اهتماما كبيرا بتدعيم السلطة المحلية حتى يمكن التعبير عن المصالح السياسية المختلفة . والملاحظ أن كلا من المستويين القومى والمحلى يتألف من جماعات تمارس العمل السياسى ، وان كانت الجماعات المبررة عن المستوى المحلى عادة ما تكون أكثر تعبيرا عن الطبقات الاجتماعية المختلفة وأشد ارتباطاً بالقضايا الشعبية^(٦٥) .

وإذا كنا قد أوضحنا أن زيادة التخصص تؤدي الى تطور النظام السياسى وبالتالي اتساع فرص الحراك السياسى ، فان ذلك لا يعنى — بالضرورة — أن الصفوة التى تقبض على مقاليد السلطة تعبر بوضوح عن حقيقة التخصص . ذلك أن التخصص يبدو واضحا من خلال التنظيمات البيروقراطية ، وأن الالتحاق بالوظائف السياسية العليا يتوقف على عوامل أخرى منها : بناء الاحزاب السياسية ، وطبيعة الجماعات الضاغطة ، وأساليب الالتحاق بالوظائف السياسية بوجه عام . وفى الأنظمة التى تلعب فيها الاحزاب دورا مسيطرا ، نجد ان فرص الحراك الصاعد تكون أكبر وذلك

(64) Blondel, J., Voters, Parties and Leaders, Penguin Books, Harmondsworth, Middlesex, 1963.

(65) Dahl, R., Who Governs? Yale University Press, New Haven, 1961.

إذا ما قورنت بالانظمة التي يمارس فيها القادة السياسيون حرية التصرف في اختيار زملائهم • ففي الاتحاد السوفييتي وعلى الاخص بعد تولي ستالين مقاليد السلطة ، كان المكتب السياسي مؤلفا أساسا من العمال والفلاحين الذين صعدوا الى القمة من خلال أجهزة الحزب ، وان كان هذا الاتجاه قد ضعف بعض الشيء خلال السنوات الاخيرة ^(٦٦) • وعلى النقيض من ذلك نجد حكومات كيندي وجونسون وكارتر تعتمد اعتمادا أساسيا على ذوي المهن الفنية العليا والمثقفين ورجال الاعمال ، حيث نجد عددا كبيرا منهم لا يتمتع برصيد سياسي كبير • ولا يعنى ذلك عدم وجود جماعات ضاغطة في الاتحاد السوفييتي تلعب دورا في اختيار الوزراء • إذ أن الجيش والحزب يمارسان في هذا المجال تأثيرا لا يمكن تجاهله • وباستثناء التأثير الذي يمارسه الجيش ، فان السلطة الحقيقية في الاختيار للوظائف السياسية تكمن في أجهزة الحزب وذلك بسبب سيطرتها على الصناعة والتجارة والزراعة ، وهي سيطرة لا تتحقق في تنظيم سياسي بعينه في الولايات المتحدة • ولقد شجعت هذه الشواهد ميلوفان ديجلاس Djilas على القول بأن الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية قد شهدت ظهور « طبقة حاكمة » جديدة ^(٦٧) • ومع ذلك فيجب أن نضع وجهة نظر ديجلاس في إطار أوسع • فعلى الرغم من أن جماعة كبار الموظفين قد ازدادت حجما ، وحصلت على مزيد من الامتيازات ، الا أن قوة الحزب لم تتأثر الا في أضيق الحدود • فلا يزال الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية يلعب الدور الأساسي في توجيه السياسة العامة واتخاذ القرارات الأساسية • وربما كان الاعتراض السوفييتي على برنامج الإصلاح الذي تبنته الحكومة التشيكوسلوفاكية في سنة ١٩٦٨ مستندا الى ضرورة احترام الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها الحزب الشيوعي السوفييتي • لذلك فان عبارة

(66) Schueffer, G., «The Politburo», in Lasswell, H. and Lerner. D. (eds). World Revolutionary Elites, The MIT. Press, Cambridge, Mass, 1966, pp. 97-178.

(76) Djilas, M., The New Class, Thames and Hudson, London, 1957.

ديجلاس تبدو أكثر صدقا إذا ما كان يقصد بالطبقة الجديدة جماعة البيروقراطيين الذين بدأوا منذ منتصف الخمسينيات في طمس المبادئ الديمقراطية التي يستند إليها الحزب الشيوعي. ويشكل هؤلاء البيروقراطيون صفوة سياسية حاكمة بالفعل • إن ما يبدو واضحا في هذا المجال هو أن النمو الاقتصادي السريع الذي حققه الاتحاد السوفييتي بعد الثورة قد أدى إلى ظهور جماعات كبيرة تمكنت من تحقيق حراك الاجتماعي مساعد، فضلا عن أن أوضاع هذه الجماعات كانت تتوقف على مدى الوحدة والاستقرار التي تتمتع بهما الحكومة • وبمرور الوقت طرأت تغيرات هامة على نظام التدرج الاجتماعي في الاتحاد السوفييتي بفعل عدد من المتغيرات السياسية والاجتماعية، وذلك على النقيض من دول أوروبا الشرقية التي ظلت محافظة على نظامها التدرجي برغم ما تشهده من متغيرات عرقية ودينية وطبئية • ولاشك أن زيادة نسبة ذوى المهن الفنية العليا داخل أجهزة الدول والمشروعات الصناعية قد خلق بعض التوترات بين البيروقراطيين داخل الحزب من ناحية، والمتخصصين من ناحية أخرى^(٦٨).

(٦)

والملاحظ أن جانبا كبيرا من الكتابات التي تناولت العلاقة بين الحراك الاجتماعي والتغير السياسي يمثل ملاحظات أو انطباعات أو استنتاجات عامة إلى حد بعيد • فإذا ما عدنا إلى التراث الكلاسيكي في علم الاجتماع، وجدنا كتابات دي توكفيل De Tocqueville وفيبر Weber وماركس Marx لا تعدو أن تكون وجهات نظر محددة في إطار نظريات اجتماعية عامة • ومثل هذا يقال عن الكتابات السوسيولوجية الحديثة • فلقد رأينا كيف أن التحليلات التي قدمها جيرمانى Germani وتورين Touraine للعلاقة بين التنمية السياسية والحراك الاجتماعي كانت أقرب ما تكون إلى

(68) B'ack. C. (ed.), The Transformation of Russian Society, Harvard University Press, Cambridge, Mass. 1960.

ملاحظات مجردة مشتقة من نظريات بالغة العمومية • وعلى مستوى البحوث الواقعية نلاحظ موقفاً مماثلاً • فالجدل الحديث الذى أثر فى بريطانيا مؤخراً حول دور الطبقة العاملة الجديدة كاد يقتصر على بعد واحد من أبعاد عملية الحراك الاجتماعى بحيث لا نجد تناولاً واضحاً للدور الذى يمكن أن يلعبه التغير السياسى فى هذا المجال • وإذا كان لعلم السياسة أن يفيد شيئاً من دراسة الحراك الاجتماعى • فإن الامر يتطلب تطوير أساس مقارن لختلف أشكال البناء الاجتماعى ؛ اذ بدون هذا الأساس تظل الشواهد الواقعية فى مستوى الانطباعات العامة التى تفتقد التحديد والوضوح والتماسك •

وهناك محاولات تصنيفية عديدة لختلف أنماط البناء الاجتماعى استندت الى أسس ومعايير متباينة • فعلى سبيل المثال نجد تصنيفات تعتمد على العناصر الاقتصادية التكنولوجية بما فى ذلك التنظيمات الصناعية والتجارية • وهناك تصنيفات أخرى تستند الى التباين فى المكانة وما يرتبط بذلك من علاقات شخصية • وأخيراً هناك تصنيفات تنهض على جوانب نظامية تؤثر على كيفية تباين الأدوار وتكاملها فى اطار بناء اجتماعى شامل • وفى كل هذه التصنيفات نجد تأكيداً للدور الذى تلعبه الجوانب التاريخية والثقافية فى احداث التغير الاجتماعى • ولقد أوضح نيل سملسر Smelser فى دراسة له عن الثورة الصناعية فى بريطانيا أن التباين الاجتماعى المتزايد يحتل أهمية خاصة اذا ما أدى الى احداث تفكك فى أساليب حياة القطاعات العريضة من السكان^(٦٩) • والمشكلة الاساسية التى تفرض نفسها هنا هى محاولة عزل العوامل الاقتصادية والتكنولوجية والديموجرافية والثقافية المؤدية الى التغير الاجتماعى • ففى المجتمعات التى لا تزال حديثة العهد بالتصنيع ، نلمس ثلاث عمليات تؤثر معا على نظام التدرج الاجتماعى هى : ظهور جماعات اجتماعية جديدة تحقق حراكاً صاعداً ، وتحول العمال اليدويين

(69) Smelser, N., Social Change in the Industrial Revolution, Routledge and Kegan Paul, London, 1959.

من المهن الزراعية الى المهن الصناعية ، وأخيراً الحراك الهابط للصفوات القديمة . أما في المجتمعات الصناعية المتقدمة فقد تختلف أسبقية هذه العمليات في الحدوث . ففي بريطانيا — مثلاً — اختفت الصفوات القديمة وظهرت الطبقة الوسطى الجديدة في وقت واحد ، بحيث يصعب تحديد أسبقية حدوث أى منها . كذلك لوحظ أن الصفوات التقليدية قد تحولت في فترة لاحقة الى ممارسة النشاطات التجارية والصناعية . وإذا كانت الثورة الصناعية في أوروبا الغربية قد أدت الى تحول أعداد كبيرة من السكان من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية ، إلا أن ذلك قد ارتبط بحدوث تغيرات سياسية هامة من أبرزها ظهور صفوات جديدة ، فضلاً عن النمو الهائل في المشروعات الصناعية والتجارية . ومن الحقائق الاقتصادية المألوفة أن النمو الصناعى الذى لا يواكبه حركات سكانية ملائمة قد يؤدي الى عواقب وخيمة ، إلا اذا استثنينا بعض الحالات ككندا وأستراليا ، اللتان تمكنتا من مواجهة هذه المشكلة بمرونة بالغة . ويمكننا أن نلمس في الدول النامية الآن موقفاً عكسياً لذلك . فالسكان يتحركون بمعدلات عالية من الريف الى المدن ، بينما لا تظهر صفوات جديدة بسبب محافظة الصفوات القديمة على أوضاعها . وإذا كانت الصفوات القديمة في الولايات المتحدة قد رفضت التكيف مع الظروف والمواقف الجديدة ، إلا أن الحرب الأهلية وما أعقبها من تنمية صناعية ، قد عجلت بظهور صفوات جديدة ، مما شكل ضغطاً كبيراً على الصفوات القديمة للتكيف مع الحياة الصناعية^(٧٠) .

إن التحليل السوسيولوجي المقارن للحياة السياسية يتطلب منذ البداية تصنيف الانساق السياسية طبقاً لدرجة السيطرة التي تمارسها . وهذا يعنى أيضاً محاولة التعرف على مدى استمرار هذه الانساق وعلاقتها بالأيديولوجيات المختلفة بما في ذلك القيم والاتجاهات والرموز الاجتماعية . وأعتقد أن هذا المدخل في دراسة الانساق السياسية يمكن أن يكون أكثر

(70) Moore, Barrington, Jr., *Social Origins of Dictatorship and Democracy*, Allen Lane, The Penguin Press, London, 1966.

فائدة ونفعل من تلك المقولات البالغة التجويد التي توصل اليها تالكوت
بارسونز Parsons والتي أطلق عليها « متغيرات النمط » *Pattern variables* •
كذلك فإن من القضايا الهامة في دراسة العلاقة بين السياسة والبناء الاجتماعي
محلولة تفسير القيم والتغيرات التي تطرأ عليها • ولو انطلقنا من هذا
المنظور فسنجد أن ما يطلق عليه « اجماعا » أو « اتفاقا » ما هو الا محصلة
علاقات السيطرة والخضوع بين قطاعات المجتمع المختلفة • ومثل هذه
العلاقات هي التي تمنح الممارسات السياسية الشائعة طابعا شرعيا • وفي
ضوء هذا الفهم يصعب التسليم بالثنائيات الجامدة التي قدمها علماء
الاجتماع الوظيفيون في دراستهم للأنساق السياسية • وقد يكون صحيحا
في بعض المواقف المثالية أن يتحقق التوازن الكامل بين مختلف قطاعات
المجتمع ، لكنه من الصحيح أيضا - وكما أكد جيرمانى Germani - أن مثل
هذا التوازن لا يمكن أن يتحقق الا اذا تمكنت القوى المسيطرة من فرض
ثقافتها وشرعيتها على القوى الخاضعة^(٧١) • واذا ما قبلنا هذه الافكار كبداية
لتكوين اطار تصوري لدراسة العلاقة بين السلطة السياسية والتطبيقات
الاجتماعية ، فإن دراسة الحراك والتغير السياسى يمكن أن تتخذ شكلا أكثر
تماما • ذلك أن الحراك الاجتماعي يكتسب أهميته السياسية حينما يشير
الى الحركة الاجتماعية الصاعدة والهابطة للجماعات المختلفة ، تلك الحركة
التي تؤثر على النظم السياسى وما يستند اليه من سلطة وشرعية • وفي
بعض الدول النامية - وعلى الأخص تلك التي لا يعتمد نظامها السياسى على
تفويض واسع للسلطة - نجد الجماعات الصغيرة التي تحقق حراكا اجتماعيا
صاعدا تؤثر تأثيرا واضحا على عملية الاستقرار السياسى • أما في الاتحاد
السوفييتى ودول أوروبا الشرقية فاننا نجد البيروقراطية السياسية تمارس
سيطرة واسعة على النشاطات الاقتصادية والثقافية والسياسية ، بحيث
تصبح هذه البيروقراطية هي الوسيلة الاساسية لتحقيق الحراك الاجتماعي •

(71) Germani, G. «Social Change and Inter-group Conflicts» in Horowitz,
I. L. (ed), The New Sociology, Oxford University Press, New York, 1964.

لذلك فإن ظهور الجماعات المهنية التي تتعارض خبراتها الفنية مع خبرات البيروقراطيين السياسيين قد يؤدي الى حدوث تغيرات على طبيعة النظام انسياسي على نحو ما حدث في تشيكوسلوفاكيا في سنة ١٩٦٨ ، وفي المجر خلال الفترة فيما بين سنتي ١٩٥٥ و ١٩٥٨ .

والواقع أن الأهمية التي يحتلها الحراك الاجتماعي بالنسبة للتغيير السياسي لا تتمثل في كونه (أي الحراك) أحد المؤشرات الدالة على تحدي النظام السياسي ، بقدر ما تتمثل في ظهور توحيدات وانتماءات سياسية جديدة من شأنها التأثير على طبيعة البناء الاجتماعي ككل . وربما كان ذلك أحد الاسباب التي جعلت دي توكفيل De Tocqueville يبدى إعجابه بانفتاح المجتمع الأمريكي وقدرته على التكيف مع الجماعات الاجتماعية الصاعدة اذا ما قورن بالمجتمع الفرنسي التقليدي قبل الثورة^(٧٢) . ولقد أوضحت أحداث الثورة الفرنسية أن الجماعات الصاعدة قد أظهرت تحديا قويا للنظام الاجتماعي القائم . والمؤكد أن النتائج السياسية للحراك الاجتماعي في دولة كالولايات المتحدة تختلف عنها في دول أخرى كفرنسا وبريطانيا . ففي الولايات المتحدة يميل الحراك الى اتخاذ طابع فردي برغم انخفاض معدلاته . وفي ضوء هذه النقطة يمكن القول ان الولايات المتحدة تستطيع التحكم في النتائج السياسية للحراك بدرجة أكبر من فرنسا . وربما أمكن تفسير هذا الموقف في ضوء بناء القوة في المجتمعات الأوربية والتقاليد العمالية الراسخة بما تمثله من نقابات قوية^(٧٣) . ويبدو أن الحركات الاجتماعية في الولايات المتحدة تمثل أفضل ظرف ممكن لتحقيق الحراك الاجتماعي . فبظهور حركة الزنوج بدا ممكنا تحقيق الصعود الاجتماعي على نحو جماعي وذلك في مواجهة معارضة اليمين الرامية الى الحد من

(72) De Tocqueville, A., *Democracy in America*, op. cit.

(73) Lockwood, D., «Social Integration and System Integration», in G. K. Zollschan and Hirsh, W. (eds.) *Explorations in Social Change*, Routledge and Kegan Paul, London, 1964, pp. 244-256.

الفرص المهنية المتاحة للزنوج • وعلى الرغم من أن هذا الموقف لا يشكل اتجاها راديكاليا في السياسة الامريكية ، الا أنه يشير الى فرص تحقيق الحراك الاجتماعى على مستوى جماعى • وبنفس الكيفية يمكننا النظر الى نتائج الحراك فى دول أوروبا الغربية • ففى هذه الدول حصل العمال على مكاسب ومزايا اجتماعية كبيرة ، بحيث أصبح الحديث عن الحراك ضربا من اللغو • ويبدو أن قضية الحراك (وعلى الاخص فى ألمانيا وانجلترا) قد أصبحت أقل القضايا اثارة للخلاف والجدل وعلى الاخص بين الأحزاب السياسية المختلفة • ولعل ذلك يوضح لنا كيف أن بناء القوة فى المجتمع يؤثر تأثيرا بالغا على فرص الحراك ومعدلاته • ولا يستطيع علم الاجتماع السياسى أن يحقق التقدم المنشود فى هذا المجال الا اذا انطلق من الفهم البنائى التاريخى الشامل لعلاقة مركبة كتلك التى تربط الحراك الاجتماعى بالتغير السياسى •

الفصل الخامس

البيروقراطية والسلطة

من الحقائق التاريخية أن كلمة « بيروقراطية » ألمانية الاصل ، لكنها ما لبثت ان انتقلت الى اللغة الانجليزية بفضل الاتصال الفكرى الاوروبى . وعلى الرغم من أن القواميس الانجليزية قد ظلت مترددة لفترة طويلة قبل استخدام هذه الكلمة ، الا أن جون ستيوارت ميل Mill قد وجد نفسه مدفوعا لمعالجة ظاهرة البيروقراطية فى مؤلفه «مبادئ الاقتصاد السياسى» (١٨٤٨) . ففى هذا المؤلف نجده يعارض تركيز وتكديس الخبرات والمهارات وصبغها بطابع بيروقراطى ، حتى أنه قد اعتبر البيروقراطية أحد أسباب شلل الحياة السياسية . ثم نجده بعد ذلك فى مؤلف آخر يطور وجهة نظره حينما ميز بين أسلوبين من الحكم : الأول نيابى ، والثانى بيروقراطى ، على الرغم من أن الاخير قد يتخذ شكلا ملكيا أو أرستقراطيا . ذلك أن الاعمال الحكومية قد أصبحت من اختصاص حكام محترفين ، وهذا هو جوهر البيروقراطية . واذن فالنظام البيروقراطى يعمل على تجميع الخبرات ، وتنمية المعرفة العملية ، وصقل مهارات الاشخاص ؛ لكنه (أى النظام البيروقراطى) يتعرض للضعف بسبب الروتين وقتل روح المبادرة^(١) . وعلى الرغم من أن ميل لم يكتب فى موضوع البيروقراطية باسهاب كبير ، الا أن وجهات نظره كانت موحية الى حد بعيد . فلقد أثار قضية العلاقة بين البيروقراطية والديموقراطية ، وهى قضية ما تزال تثير كثيرا من الجدل حتى الآن ، كما ناقش أيضا السيطرة البيروقراطية على المجتمعات ، مما دفع باجوت Bagehot — فى وقت لاحق — الى الإشارة الى النجاح المحدود الذى يمكن أن تحققه البيروقراطية . إذ أنها تعتمد على الروتين ولا تتيج

(1) Mill, J. S., Considerations on Representative Government, Parker, London, 1962.

الفرصة للمرونة عند مواجهة المواقف الجديدة • لكن ذلك لايعنى أن باجوت كان معارضا للمعرفة الفنية التى قد تتيحها البيروقراطية للفرد ، بل انه كان واعيا بأخطار الاندماج فى الروتين • لذلك نجده يذهب الى أن أفضل اجراء يتيح النظام السياسى الانجليزى هو تغيير الوزراء على نحو لا يمكنهم من الارتباط بسلوك جامد^(٢) • فالوزراء الجدد — فى رأيه — أشد حساسية للرأى العام ، وأكثر قدرة على التكيف مع العمليات الادارية •

والواقع أن تنوع الخبرات السياسية فى دول أوروبا الغربية قد لعب دورا فى تحديد المعنى المبكر لمفهوم البيروقراطية • فثمة تباين واضح بين التصورين الانجليزى والألمانى مصدره اختلاف طبيعة النظام الادارى والأسس التى يستند اليها • ففى ألمانيا كانت الدولة تدار بطريقة مركزية بواسطة موظفين متخصصين يمارسون أعمالهم فى ضوء نظريات ادارية معينة • لذلك كانت الكتابات الألمانية التى تناولت البيروقراطية فى أوائل القرن التاسع عشر تحمل طابعا فنيا وترتبط أوثق الارتباط بالجوانب القانونية • وربما كان فون شتاين Von Stein من أبرز الذين عبروا عن هذه النقطة حين قال : « ان من أعظم الانجازات الألمانية التوصل الى علم متكامل يتناول الدولة ، وهو الشئ الذى تفتقده بريطانيا وفرنسا على السواء »^(٣) • وحتى نستطيع فهم الظروف التى شكلت تفكير شتاين يجدر الإشارة الى أن فكرة البيروقراطية فى ألمانيا كانت مرتبطة بالتغيرات العنيفة التى طرأت على النظريات والممارسات الادارية بعد هزيمة نابليون لبروسيا فى سنة ١٨٠٦ • ولقد عرفت ألمانيا فى أوائل القرن التاسع عشر جماعات استشارية مؤلفة من كبار الموظفين تقدم المشورة للحكام فى بعض المسائل الاقتصادية والسياسية والقانونية ، بحيث كانت القرارات الصادرة بعد ذلك تعبر عن الارادة الجمعية للحكام وكبار الموظفين •

(2) Bagehot, The English Constitution, London, 1963, p. 197.

(3) Johnson, H C., «Concept of Bureaucracy in Cameralism», Political Science Quarterly, vol. 79, 1964, pp. 376-402.

ولاشك أن فون مول Mohl قد خطى خطوة الى الأمام في تصويره لمفهوم البيروقراطية • فهو لم ينظر اليها على أنها مجرد صورة من صور الادارة أو الحكم ، لكنه حاول تحليل بعض أبعادها ، فأوضح التعقيدات المرتبطة بها ، وتركيزها على الشكل دون المحتوى • ومن الطبيعي أن تثير وجهات نظر مول بعض المفكرين الاجتماعيين من أمثال لوبلاى Leploy الذى ربط البيروقراطية بالطبقة الوسطى من الموظفين ووصفها بأنها أقوى مشجع على تهرب صغار الموظفين من مواجهة المواقف وتحمل المسئولية ، وأنجح وسيلة لقمع روح المبادرة والابتكار • والواقع أن لوبلاى قد اهتم في معالجته بالبناء التنظيمى أكثر من اهتمامه بالمفاهيم القانونية الادارية ، أى أنه وجه تحليله لدراسة المساواة لاقانونية الادارة ، مما أتاح الفرصة لظهور دراسات لاحقة ، حاولت المقارنة بين الاساليب الحكومية في الادارة والاساليب التى تنتهجها المشروعات الاقتصادية الخاصة •

ومما سبق يتضح أن بداية القرن التاسع عشر قد شهدت ثلاثة تصورات محددة للبيروقراطية • الأول ينظر اليها بوصفها أسلوبا في الحكم والادارة يمكن مقارنتها بالملكية والديموقراطية والاستقرائية • والثانى يركز على شكل معين من البيروقراطية ساد خلال القرن التاسع عشر وعلى الاخص في ألمانيا • أما التصور الثالث والاخير فيميل الى ابراز مخاطر البيروقراطية كاسلوب ادارى • وعلى الرغم من أن علماء القرن العشرين قد تجاهلوا — الى حد كبير — هذه التصورات المبكرة للبيروقراطية ، الا أنها لاتزال تمارس تأثيرا كبيرا عليهم^(٤) • ويكفى ان هذه التصورات قد أدركت وجهى البيروقراطية (الكفاءة الادارية في مقابل القصور الادارى) • ومن الملاحظات الشائعة في الكتابات الحديثة أنها تميل الى ربط مفهوم البيروقراطية بالانجازات التى قدمها موسكا Mosca وميشيلز Michels وفيدر Weber ، متجاهلة البدايات الحقيقية لهذا المفهوم والمعانى المختلفة التى اتخذها •

(4) Laski, H., «Bureaucracy», Encyclopaedia of the Social Sciences, Vol. 3, Macmillan, New York, 1935, pp. 70-74.

ويبدو أن السبب الرئيسي في ذلك هو أن معظم الكتاب الأوائل الذين تناولوا البيروقراطية — باستثناء ميل — لم يقدموا أنساقاً فكرية متكاملة ، بحيث بدت وجهات نظرهم أقرب ما تكون إلى التأمل منها إلى التحليل العلمي . ومن هنا يمكننا أن نفهم سر القوة التي تمتع بها تصور هيجل وماركس للبيروقراطية ، على الرغم من أنهما لم يفردا لها معالجة خاصة شاملة . وربما دفعنا ذلك إلى تحليل أهم الاسهامات الكلاسيكية التي تناولت البيروقراطية .

(١)

يعد موسكا Mosca واحداً من علماء القرن التاسع عشر الذين أسهموا اسهاماً مباشراً في تحديد معنى البيروقراطية وعلى الاخص في مؤلفه الشهير « الطبقة الحاكمة » (٥) . ولقد بسط موسكا وجهات نظره من خلال نقده لتصنيفات نظم الحكم المختلفة حيث يقول : « اذا ما تناولنا تصنيفات نظم الحكم التي ظهرت منذ أرسطو ، فسوف نجد أنها تدور حول ثلاث : الديموقراطية ، والارستقراطية ، والملكية ؛ وهي نظم لم تعد كافية الآن لوصف الواقع السياسى المعقد » . وفي فترة لاحقة قال موسكا : « ان هناك ضعفاً ظاهراً في تصنيف نظم الحكم هو أنه يستند إلى ملاحظة موقف أو ظرف معين خلال تطور الكائنات السياسية ، وأنه يركز على الاختلافات الشكلية بين نظم الحكم أكثر مما يركز على الاختلافات الجوهرية بينها » (٦) . والواقع أن أكثر ما شغل موسكا هو التوصل إلى أساس لتصنيف نظم الحكم لا يستند فقط إلى مفهوم السلطة ، بل يحاول أيضاً توجيه الاهتمام لواقع العمليات السياسية . أما جوهر هذا الواقع — في نظره — فهو القوة . وفي

(5) Mosca, G., The Ruling Class, McGraw-Hill, New York, 1939.

(6) Meisel, J. H., The Myth of the Ruling Class, University of Michigan, Ann Arbor, 1956.

ذلك يقول : « ففى كل المجتمعات المتطورة التى عرفت أشكالاً معينة من الحكم نجد الطبقة الحاكمة تمثل قلة قليلة فى مواجهة غالبية لا تشارك فى الحكم بقدر ما تخضع له . ويمكننا أن نطلق على هذه الغالبية الطبقة المحكومة »^(٧) . والمؤكد أن هذه العبارات كانت الأساس الذى نهض عليه تصنيف موسكا لنظم الحكم .

ولقد ميز موسكا بين شكلين أساسيين من أشكال الحكم : الأول انقطاعى ، والثانى بيروقراطى^(٨) . ففى الدولة القطاعية تكون الطبقة الحاكمة بسيطة فى تركيبها ، حيث يستطيع أى فرد فيها ممارسة المهام الاقتصادية والقضائية والإدارية والعسكرية ، كما يستطيع ممارسة سلطة مباشرة وشخصية على أفراد الطبقة المحكومة . أما فى الدولة البيروقراطية فإن هذه المهام منفصلة عن بعضها البعض وتصبح من اختصاص قطاعات معينة من الطبقة الحاكمة . وهناك نقطتان هامتان أشار إليهما موسكا وأحدثا تأثيراً هاماً على رأى العام الأوروبى خلال القرن التاسع عشر : الأولى هى تأكيد أن حتمية ظهور حكم الأقلية يتعارض أساساً مع أى نظرية تتناول الديمقراطية . أما النقطة الثانية فهى أن الموظفين العموميين لا يشكلون فقط جزءاً من الطبقة الحاكمة ، ولكنهم يمثلون أبرز سمة تميز الدولة الحديثة^(٩) . ولم يكن موسكا يعتقد أن الطبقة الحاكمة تشكل وحدة متجانسة متكاملة ، لأنه قد رفض القضية الماركسية الذاهبة إلى أن هناك تشابهاً فى مصالح الذين يشغلون وضعا طبقياً متماثلاً . لذلك نجده يبدل جهداً كبيراً لتوضيح تباين الطبقة الحاكمة . لكنه حينما يجد أن البيروقراطية تحتكر الثروة والقوة العسكرية ، فإنه يشير إلى وجود « طغيان بيروقراطى » مستند إلى وجود أوليغاركية قوية تبسط نفوذها على كل قطاعات الحياة

(7) Mosca, G., The Ruling Class, op. cit. pp. cit. p. 40.

(8) Meisel, J. H., The Myth of the Ruling Class, op. cit.

(9) Ibid. p. 230.

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية^(١٠) . والواقع أن العناصر الفكرية التي قدمها موسكا لم تكن جديدة تماما ، لكن ربطه بينها هو الذي منحها شيئا من الجدية والطرافة ، بحيث استطاع أن يجد للبيروقراطية مكانا هاما في نظرية سياسية شاملة . ومن الشواهد المؤيدة لذلك أن النظام السياسي الذي دافع موسكا عنه لم يكن يختلف كثيرا عن ذلك الذي أيده جون ستيوارت ميل Mill . ولا يمكن أن نفسر أهمية نظرية موسكا في ضوء مدى اختلافها عن نظريات مفكرى القرن التاسع عشر ، بل في ضوء قدرتها على الوصول الى نتائج متماثلة مع استخدام تحليل مختلف . وفضلا عن ذلك فإن مفهوم البيروقراطية في نظرية موسكا لم يكن واضحا الى حد بعيد ، حتى أنه لم يشعر بالحاجة الى تقديم تعريف له . بعبارة أخرى فإن المفهوم — في نظره — كان يشير الى مجرد وجود مجموعة من الموظفين العموميين . وحينما ناقش موسكا الدولة البيروقراطية ؛ أشار الى بعض الخصائص كالتخصص والمركزية ، وان كان قد ركز بصفة أساسية على خاصية وجود موظفين مأجورين يؤدون الخدمات العامة^(١١) . والملاحظ أن موسكا قد أراد بمناقشته للبيروقراطية ادخالها في اطار نظرية سياسية منظمة . بعبارة أخرى فإنه سعى الى وضع مفهوم البيروقراطية في اطار جديد .

ويبدو أن ميشيلز Michels قد خطا خطوة أبعد من موسكا في دراسته عن « الأحزاب السياسية »^(١٢) . ففي هذا المؤلف نجده يؤكد أن البيروقراطية قد أصبحت ظاهرة ضرورية في الدول الحديثة . ومن هذا المنطلق فإن الطبقات المسيطرة سياسيا تستطيع تدعيم أوضاعها ، بينما تسمى الطبقات

(١٠) وتأكيدا لهذا الموقف نجد موسكا يطالب بأن تكون الطبيعة النيابية هي الميزة للأجهزة البيروقراطية . فمن خلال الانتخابات يمكن الحيلولة دون الطفيلان البيروقراطي . وبهذه الطريقة يمكن القول أن الطبقة الحاكمة هي انعكاس لمصالح متباعدة داخل المجتمع .

(11) Michels, R., Political Parties : A Sociological Study of the Oligarchic Tendencies of Modern Democracy, New York, 1962.

(12) Ibid., p. 260.

الوسطى غير الآمنة الى البحث عن عمل داخل الدولة • وعلى ذلك فتفسير ظهور البيروقراطية لا يحتاج الى تحليل سياسى للدولة • والواقع أن ميشيلز قد اهتم اهتماما خاصا بعلاقة البيروقراطية بالديموقراطية ، حيث درس عددا من الاحزاب الاشتراكية ونقابات العمال فى أوربا فيما قبل الحرب العالمية الاولى ، ثم قدم قانونا شهيرا أطلق عليه « القانون الحديدي للأوليغاركية »^(١٣) Iron law of Oligarchy • ولكى يزيد ميشيلز هذه القضية وضوحا درس بصفة خاصة البناء الداخلى للحزب الاشتراكى الالمانى الذى كان من أكثر الاحزاب قربا الى المبادئ الديمقراطية وقتئذ ، واتضح له أن هذا الحزب كان بحكم بنائه أيضا حزبا أوليغاركيا تسيطر عليه أقلية صغيرة العدد • ومن خلال هذه النتيجة قدم ميشيلز استنتاجا مؤداه ؛ أن كل التنظيمات البيروقراطية الكبيرة الحجم تشهد نموا كبيرا فى جهازها الإدارى ، نموا يستبعد تحقيق ديموقراطية داخلية حقيقية ، برغم ما تعتقه هذه التنظيمات من ايديولوجيات تؤكد المساواة وتكافؤ الفرص والديموقراطية^(١٤) •

ويعتقد ميشيلز أن الديمقراطية الحقيقية مطلب عسير التحقيق فى التنظيمات البيروقراطية الكبيرة^(١٥) ، خاصة اذا ما كانت هذه الديمقراطية تعنى مشاركة كل الافراد فى العمل السياسى المتعلق باصدار القرارات • اذ أن مثل هذه المشاركة مستحيلة فنيا ، لأن كثيرا من الافراد ينتمون الى

(١٣) هو قانون « حيدى » لأنه يتحقق فى الواقع دائما وبلا استثناء ، و « أوليغاركى » لأن حكم الأقلية فيه هو الحكم المفروض •

(١٤) يمكننا أن نجد معالجة مستفيضة لاسهامات ميشيلز فى : السيد الحسينى ، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ص ٦٣ — ٦٧ • وكذلك محمد على محمد ، علم اجتماع التنظيم ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة ، ١٩٧٣ •

(١٥) ويؤكد ميشيلز فى كتابه أن نمو التنظيمات البيروقراطية يؤدى الى ضرورة ظهور ضبط مركزى يمارسه جهاز إدارى • كما أكد فى موضع آخر أن صعوبة تحقيق الديمقراطية ترجع ايضا الى فشل التنظيم فى اكتشاف الوسائل التى تضمن تمثيل الآراء المعبرة عن مجموع الافراد • انظر :

Michels, R. Political Parties, op. cit. Passim.

طبقتى العمال وصغار الموظفين ، فضلا عن أن كثيرا من مشكلات البيروقراطية تنطوى على تعقيد يفرض ضرورة وجود معرفة متخصصة وتدريب فنى لا يتوافران لدى هؤلاء العمال والموظفين . ويقابل ذلك موقف قادة التنظيمات البيروقراطية . فبحكم موقفهم هذا يتحكمون فى قنوات الاتصال وما يرتبط بها من سلطة وقوة ، مما يدعم فى النهاية أوضاعهم ويزيدها رسوخا واستقرارا . وما يلبث هؤلاء القادة أن يكتسبوا من خلال ممارستهم لوظائفهم معرفة متخصصة ومهارات سياسية تبعدهم بالتدرج عن المشكلات الحقيقية لتنظيماتهم ، وتشجعهم على السعى لتحقيق مصالحهم وأهدافهم الخاصة ، تلك المصالح التى تتمثل فى المحافظة على الأوضاع التى يشغلونها . وهكذا يحدث تحول عن الأهداف الديموقراطية ، فتقل رغبة القادة فى الإقدام على النشاطات الثورية خشية غضب الحكومة وتعريض التنظيم للخطر ، وبذلك يعمد التنظيم الى أداء وظائفه فى هدوء وسكينة ، فيفقد ثورته ويصبح محافظا^(١٦) . ومن ذلك يبدو واضحا أن ميشيلز قد نظر الى البيروقراطية بوصفها وسيلة للسيطرة السياسية ، وأداة تستخدمها قلة

(١٦) حاول بعض الدارسين المحدثين التحقق من صدق القانون الحديدى للاوليجاركية الذى قدمه روبرت ميشيلز ، فأجروا عددا من الدراسات على أنماط مختلفة من التنظيمات البيروقراطية ، كشفوا فيها عن تحقق جزئى لهذا القانون ، كما اظهروا الحاجة الى إجراء بعض التعديلات عليه . ومن الدراسات الشهيرة فى هذا المجال تلك التى قام بها سيمور ليبست Lipset وآخرون على نقابة أمريكية . ولقد افترض الباحثون أن النظام الديموقراطى الذى كان سائدا فى النقابة يعارض ويقاوم « القانون الحديدى للاوليجاركية » . ومن ناحية أخرى نجد سلزنيك Selznick فى دراسته عن منظمة التنىسى فالى T.V.A. يحاول اختبار مدى صدق مفهوم استبدال الأهداف عند ميشيلز ، فأوضح أن برنامج الإصلاح الذى تكلفت المنظمة بتنفيذه فى المنظمة قد لى معارضة شديدة من القوى ذات النفوذ ، مما يفرض عليها (أى المنظمة) استقطاب هذه القوى واحتوائها وإشراكها فى رسم سياسة المنظمة ، بحيث تضمن هذه القوى بعد ذلك التعبير عن مصالحها فى المنظمة ، مما أدى الى تعديل الأهداف الأصلية للمنظمة ، وهى الأهداف التى أنشأت فى الأصل لتحقيقها . انظر :

Lipset, S., et al. Union Democracy, Glencoe, Ill. 1946, and Selznick, P: TVA and the Grass Roots, Berkeley, University of California Press, 1949.

حاكمة • لذلك يسعى أفراد هذه القلة الى ابعاد السلطة عن مصدرها الشرعى لتكون فى يدهم أداة لخدمة مصالحهم الخاصة • وعلى هذا النحو يصبح الطابع البيروقراطى للتنظيم نتاجا حتميا لديناميات التى تحدث فيه •

ومع أن كتابات ميشيلز تكشف عن نظرة ثاقبة لديناميات البيروقراطية، إلا أنها لا تخلو من حتمية واضحة • فالبيروقراطية — فى نظره — لا تعدو أن تكون مجموعة من الموظفين والعمال الذين يتقاضون أجرا لقاء عملهم ويخضعون لسيطرة رؤسائهم وقادتهم ، وأن الاوليجاركية هى المصير المحتوم الذى ستتنتهى اليه البيروقراطية • ومن الطبيعى أن يحول هذه التصور دون امكانية تنوع البيروقراطية وتباينها عبر الزمان والمكان • وقد يكون صحيحا أن وجهة نظر ميشيلز قد تساعد الدارس على الكشف عن بناء القوة فى التنظيمات البيروقراطية ، لكنها قد لا تعينه كثيرا على فهم خصوصية المواقع البيروقراطى • وربما استشهدنا على ذلك بمعالجته لمشكلة الديمقراطية فى المجتمع ككل • فقد تنبأ قبل حدوث الثورة الروسية بسقوط الديمقراطية الاشتراكية ، وأوضح أن الثورة ستتحول بعد ذلك لتصبح « ديكتاتورية يمارسها أولئك القادة المهرة الذين بلغوا من المهارة درجة افترعوا بها صولجان القوة والسيطرة فى ظل كلمة براقع هى الاشتراكية » (١٧) • بل لقد ذهب ميشيلز الى أبعد من ذلك حين قال : « ان التاريخ يخبرنا أن الحركات الديمقراطية ما هى الا موجات متعاقبة تتحطم دائما على نفس الصخرة ، لكنها — مع ذلك — ما تثبت أن تعود الى الظهور من جديد » ، وأن « المثاليات الديمقراطية تفقد نقاوتها وطهارتها وقديسيتها حينما تنتشر وتسد » (١٨) •

(٢)

والمحقق أن مفهوم البيروقراطية يدين بالكثير لمأكس فيبر Weber • فلقد تناوله فى ضوء مفاهيم أخرى من بينها السلطة التى تعنى — فى نظره —

(17) Ibid. p. 19.

(18) Ibid. p. 371.

« احتمال أن تطيع جماعة معينة من الناس الاوامر المحددة التي تصدر من مصدر معين »^(١٩) . كما استخدم فيير مفهوم الشرعية للإشارة الى « اعتراف الافراد بحق الرؤساء في اصدار أوامر لرؤسيتهم »^(٢٠) . وعلى ذلك فان ممارسة السلطة تتطلب وجود قدر من الشرعية تبدو واضحة في امثال الافراد لسلطة الرؤساء . كذلك أوضح فيير أن علاقات السلطة تنمو في الجماعات الكبيرة الحجم ، لأن قيم الجماعة هي وحدها التي تستطيع أن تمنح ممارسة الضبط الاجتماعي طابعا شرعيا ، وأن معايير الجماعة وحدها هي السند الذي يدعم الامثال . واستنادا الى ذلك ميز فيير بين ثلاثة أنماط للسلطة هي : السلطة الروحية المستندة الى الالهام Charismatic ، والسلطة التقليدية Traditional ، والسلطة القانونية الرشيدة Legal-rational

ويستند النمط الاول من السلطة الى وجود قائد ملهم يتمتع بخاصية أو خصائص نادرة يصبح بمقتضاها قائدا أو زعيما^(٢١) . وقد يظهر معه أو من بعده أعوان وأتباع يؤمنون بشخصيته ويعملون بمقتضى تعاليمه . وعادة ما يقومون بدور الوسيط بين هذا الزعيم الملهم والجمهير . وطبقا لذلك يوجد نماذج لهؤلاء الزعماء في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية . ففي الدين يوجد الأنبياء ، وفي الحرب يوجد الأبطال ، وفي السياسة يوجد الزعماء السياسيون . ولقد أوضح فيير كيف أن السلطة الروحية تمثل قوة ثورية ترفض القيم التقليدية وتهدد النظم المستقرة ، وكيف أن الايمان القوى بقدرات وخصائص الزعيم يؤدي الى الاستخفاف بالنظام وعدم الالتزام بالقواعد التي قد لا تعبر عن الهام هذا الزعيم . وكنتيجة لذلك كله يواجه المجتمع ظروفا فريدة في حالة وفاة القائد ، حيث يضطر أتباعه وأعوانه الى التخلي عن صراعاتهم من أجل تدعيم ما أرساه الزعيم الملهم . وهنا

(19) Weber, M., The Theory of Social and Economic Organization, Henderson, A., Parsons, T., (trans) (eds), Free Press, 1947, p. 152.

(20) Ibid. p. 155.

(٢١) لمناقشة تفصيلية انظر : السيد الحسيني ، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، المرجع السابق ، ص ص ٤٤ — ٦٣ .

يظهر مطلب التنظيم كضرورة ملحة يفرضها الفراغ الذى تركه • ومن الممكن أن يتفكك المجتمع نتيجة الصراع حول خلافة الزعيم ، ما لم تكن هناك اجراءات منظمة تحدد انتقال الزعامة الى وريث شرعى • أما النمط الثانى من أنماط السلطة — وهو السلطة التقليدية — فيستند الى قدسية التقاليد والايمان بخلود الماضى • ويمقتضى ذلك ينظر الناس الى النظام الاجتماعى القائم بوصفه نظاما مقدسا وخالدا وغير قابل للانتهاك • ولقد استشهد فيبر على وجود نمط السلطة التقليدية بتصور الحق الإلهى للملوك ، والملكيات المطلقة ، موضحا كيف أن السلطة التقليدية تسعى باستمرار الى اقرار النظام الاجتماعى القائم واستمراره ، وأنها بذلك تواجه صعوبات حينما تجدد نفسها ازاء تغير اجتماعى (٣٢) •

ويستند النمط الثالث والآخر من أنماط السلطة الى الايمان بسيادة القانون وصوابه • ومن الطبيعى أن تفترض هذه السلطة وجود مجموعة رسمية مستقرة من المعايير الاجتماعية تتولى تنظيم السلوك تنظيما رشيديا ، بحيث يتمكن هذا السلوك من تحقيق أهداف محددة • وأذن فالطاعة فى هذا النمط من السلطة لا تكون لشخص بعينه ، وانما لمجموعة من المبادئ الموضوعية تفرض اتباع التوجيهات والأوامر التى يصدرها الرئيس بغض النظر عن شخصية هذا الرئيس • فضلا عن ذلك فهناك اجراءات واضحة تتبع لكى يشغل الرئيس وضعه الاجتماعى كالتعيين والانتخاب • ويذهب فيبر الى أن السلطة القانونية تمثل النمط الشائع فى التنظيمات البيروقراطية الحديثة وعلى الاخص الحكومية منها • ويستخدم فيبر بعد ذلك مصطلح البيروقراطية للإشارة الى الجهاز الادارى القائم فى هذه التنظيمات ، ذاهبا الى أن أهم ما يميز هذه التنظيمات هو وجود قواعد محددة موضوعية تحدد بطريقة رشيده التسلسل الرئاسى لهذا الجهاز ، بالإضافة الى ما تنظمه من حقوق وواجبات • ومن السمات الأساسية الأخرى التى اعتمد عليها فيبر فى تحديده لخصائص التنظيمات المستندة الى السلطة القانونية ، فصل

الادارة عن الملكية • فموارد التنظيم ليست ملكا لأفرادها ، كما أن وظائفه لا تباع ولا تورث ، ولا يمكن أن تضاف الى الملكية الخاصة (٢٣) •

والواقع أن ماكس فيبر قد درس ظاهرة البيروقراطية من منظور واسع ، وأثار بذلك قضايا كبرى تتعلق بالديموقراطية والرأسمالية والحرية • فهو يذهب في غير موضع الى أنه برغم وجود التنظيمات البيروقراطية في بعض المجتمعات القديمة ، الا أنها لم تحقق نموا ملحوظا الا بظهور الدولة الحديثة ، وأن هذه التنظيمات قد غزت المجالات الدينية والتربوية والاقتصادية في عالمنا المعاصر • ولقد أدى ذلك الى ظهور المركزية والقواعد الرشيدة التي تهدف الى تحقيق أقصى درجات الفعالية ، مما فرض قيودا حادة على حرية الفرد وتلقائيته ، وما يرتبط بذلك من ضيق أفقه وعدم قدرته على فهم الأدوار التي يقوم بها في علاقتها بالتنظيم البيروقراطي ككل • كذلك أوضح فيبر أن هناك علاقة قوية بين الرأسمالية والبيروقراطية • فبدون الأخيرة لم تكن تستطيع الأولى أن تحقق التقدم الذي أحرزته في العالم الغربي • لكن المشكلة التي قد تبدو واضحة هنا هي ؛ أن الرأسمالية الغربية بوصفها نظاما اقتصاديا قد ارتبطت ارتباطا وثيقا بالديموقراطية ، تلك الديموقراطية التي تضاربت — الى حد ما — مع النمو البيروقراطي • وغضلا عن ذلك فلقد حدد فيبر موقفه من الحركات الاشتراكية التي حدثت في زمانه ، وأوضح أن خطورة هذه الحركات تكمن فيما تؤدي اليه من سيطرة التنظيمات البيروقراطية الحكومية ، تلك التنظيمات التي تشجع على ظهور نظام مركزي يهدد الحرية الفردية (٢٤) •

ومن خلال القضايا والمفاهيم التي استند اليها فيبر يمكننا تناول

(23) Gerth, H. and Mills, C., Wright (eds.), From Max Weber; Essays in Sociology, New York, 1961, pp. 221-224.

(٢٤) عرض فيبر النموذج المثالي للتنظيم البيروقراطي في الموضوعين التاليين :

Gerth H., and Mills, C. Wright, op. cit., pp. 196-204. and Weber. M., Theory of . . op. cit., pp. 329-336.

النموذج المثالي للتنظيم البيروقراطي الذي قدمه • يقول فيبر^(٢٥) : «تتوزع نشاطات ووظائف التنظيم البيروقراطي على الازواح الاجتماعية بوصفها نشاطات ووظائف رسمية • وهذا يعنى أن ثمة تقسيم عمل محدد وواضح بين الازواح الاجتماعية يسمح بوجود درجة عالية من التخصص ، ذلك التخصص الذى يزيد من الخبرة والمعرفة الفنية بين أفراد التنظيم البيروقراطي سواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر • ثم تنظم هذه الازواح الاجتماعية بعد ذلك فى شكل بناء تسلسلى رئاسى يعبر عن السلطة، حيث يتخذ هذا البناء — فى صورته الطبيعية — شكلا هرميا ، فيه يكون كل رئيس مسئولا عن أعمال مرؤسيه مسئولية محددة بوضوح • وهذا بدوره يقتضى توافر نسق مستقر نسبيا من القواعد واللوائح التى تحكم وتنظم قرارات الفرد وأعماله • فضلا عن ذلك فان هذه القواعد واللوائح قد وجدت فى الاصل لى تطبق على الحالات الخاصة ، ولكى تضمن انتظام أداء نشاطات التنظيم ، بحيث تصبح الى جانب بناء السلطة قادرة على التنسيق بين النشاطات والعمليات المختلفة التى يؤديها أفراد التنظيم ، فضلا عن أنهما — مما — يتيح استمرار أداء هذه النشاطات بغض النظر عن التغيرات التى تطرأ على التنظيم من حيث تغير أفرادها • ومن شأن ذلك كله ان يمنح التنظيم قدرا من الاستقرار • ومن المتوقع فى ظل هذه الظروف أن يتخذ أعضاء التنظيم اتجاها لا شخصيا أو موضوعيا فى علاقاتهم بقرنائهم وعملاتهم ، كما أنه من المتوقع أيضا أن يتخلوا عن كل الاعتبارات الشخصية، وأن يحققوا الانفصال العاطفى الكامل بينهم وبين عملاتهم • وهذا بدوره يضمن ألا تؤثر المشاعر الشخصية على الاحكام والقرارات الرشيدة التى يصدرها أعضاء التنظيم خلال تأديتهم لوظائفهم • ولكى يتحقق ذلك يختبب العمل فى التنظيم نمطا مهنيا يتخذه كل عامل ويسعى الى الاستقرار فيه طيلة حياته ، كما أن الالتحاق بالتنظيم يخضع لمؤهلات فنية يتعين الحصول عليها ، ولا يخضع للانتماءات السياسية أو الاصول الاسرية ، تلك التى تلعب دورا واضحا فى التحاق الافراد بالتنظيمات التقليدية • وعادة ما يتم التحقق

من هذه المؤهلات عن طريق الاختبار أو الامتحان أو الشهادات التعليمية ذاتها • ويكون لهذه المؤهلات بعد ذلك دور واضح في خلق تجانس طبقي بين الموظفين • وفضلا عن ذلك فإن الموظفين يعينون ولا ينتخبون ، ولذلك فإن حياتهم المهنية تعتمد على الرؤساء أكثر مما تعتمد على الجمهور المشكل للتنظيم • وبعد فترة أولية من العمل في التنظيم يرتبط الموظف ارتباطا كاملا بالوضع الاجتماعي الذي يشغله ، ويحمى حينئذ من الفصل التعسفي • أما المكافأة التي يحصل عليها مقابل عمله فتتخذ شكل مرتب منتظم يستمر حتى بعد تقاعده حينما يتحول الى معاش • وأخيرا فإن التقدم المهني يتحدد اما وفقا لأقدمية الشخص أو انجازه أو كلاهما » •

تلك هي الخصائص والسمات التي ضمنها فيبر نموذج المآلى ، وهي خصائص وسمات تزيد من فرصة اتخاذ قرارات رشيدة ، فضلا عن أنها تزيد من الكفاية الادارية التي هي الهدف الاسمى للتنظيم البيروقراطى • والواقع أننا نستطيع بالاضافة الى ذلك أن نلمس عنصرا مشتركا بين هذه الخصائص هو وجود نسق من الضبط مستند الى قواعد رشيدة ، قواعد تحاول تحديد أبعاد بناء التنظيم البيروقراطى وتنظيم نشاطاته على أساس من المعرفة الفنية بغية تحقيق أعلى درجات الكفاية • ولقد لخص ذلك فيبر حين قال : « الادارة البيروقراطية هي في الاصل ممارسة للضبط على أساس المعرفة ، وأن هذه السمة هي التي تجعلها رشيدة على وجه التحديد » (٣٦) • ومن خلال هذه العبارة نستنتج أن ما يحدد درجة البيروقراطية هو طبيعة ونوعية القواعد التنظيمية ، لا مجرد وجودها أو عدم وجودها • ذلك لأن الادارة الاقطاعية — كما أوضح فيبر في موضع آخر — تستخدم أيضا قواعد لكي تنظم وتضبط نشاطاتها ، وهذا ما يحدث أيضا في نمط السلطة التقليدية ، وان كان بشكل مختلف الى حد ما (٣٧) • واذا فالخاصية التي تميز التنظيم البيروقراطى هي أن قواعده مستندة أساسا الى معرفة فنية وتقدير رشيد ،

(26) Weber, M., Theory of . . op. cit. p. 311.

(27) Ibid. p. 322.

وهى خاصة يجب أن تحتل اهتماما خاصا عند دراسة الخصائص والسمات المثالية التى تضمناها نموذج فيير .

ولا شك أن نظرية فيير فى البيروقراطية تحتل مكانة خاصة فى علم الاجتماع السياسى . ومع أن هذه النظرية تتضمن أفكارا عديدة لم يكن فيير أول من توصل اليها ، إلا أن جديتها تتمثل فى ذلك التأليف الرائع بين وجهات النظر المختلفة . ومن النقاط التى ما تزال تثير جدلا حتى الآن اهمال فيير لمشكلة المعوقات البيروقراطية (اذا كان لنا أن نستخدم هذا المصطلح الحديث) ، مخالفا بذلك كثيرا من علماء القرن التاسع عشر الذين انشغلوا بقضية الكفاية الادارية . والواقع أن من الصعب فهم الانجاز الذى قدمه فيير دون الاشارة الى المؤثرات الفكرية التى خضع لها . وأول هذه المؤثرات يتمثل فى النظرية الادارية الألمانية التى كانت سائدة خلال القرن التاسع عشر . فلقد كان فيير ملما بأبعاد هذه النظرية بحكم تكوينه الأكاديمى ، كما تأثر بالتصور الشائع الذاهب الى أن الادارة الفعالة هى الهدف الأسمى للدولة . كذلك يمكننا القول ان فيير قد تأثر بروبرت ميشيلز ، على الرغم من كتابات الأول قد ظهرت قبل كتابات الأخير بعامين تقريبا (٢٨) . والمؤكد أن كتابات ميشيلز تكشف عن علاقة واضحة بالتراث السوسيولوجى خلال القرن التاسع عشر . فلم يكن يقصد تناول الدور الذى تلعبه جماعات الموظفين والتأثير الذى تحدثه فى المجتمع ، بقدر ما قصد الكشف عن التضارب القائم بين البيروقراطية بما تتضمنه من طاعة ونظام ، والديموقراطية بما تعنيه من حرية ومبادأة . وعلى أية حال فيبدو أن فيير قد اتخذ موقفا مختلفا عن موقف ميشيلز بتركيزه على الخصائص النموذجية للبيروقراطية . وحينما فعل ذلك فإنه قد كشف عن تأثير مباشر أو غير مباشر بوجهة نظر ميشيلز . لكن يظل صحيحا — مع ذلك — أن فيير قد أراد استخدام مصطلح

(٢٨) من المعروف ان فيير كانت تربطه صلات قوية بميشيلز . ففى كثير من المؤثرات والمقالات الشخصية كان الرجلان يتبادلان الحديث فى كثير من الموضوعات الأكاديمية . كذلك فإن فيير قد نشر بعض كتاباته عن الديموقراطية بعد سنة ١٩٠٩ وهو تاريخ صدور كتاب ميشيلز « الاحزاب السياسية » .

البيروقراطية للتعبير عن واقع معين سعى ميشيلز الى دراسته أيضا • ولم يكن فيبر حريصا على اداة البيروقراطية بقدر ما كان حريصا على اظهار فعاليتها من حيث أنها أسلوب ادارى رشيد (٢٩) •

وليس من الصعب علينا بعد ذلك أن نكتشف عن التأثير الذي أحدثته ماركس على فيبر • ويبدو أنه (أى فيبر) لم يتأثر مباشرة بكتابات ماركس عن البيروقراطية قدر تأثره بنظريته الشاملة وعلى الأخص وجهة نظره في الاغتراب التي انعكست بشكل واضح على تصور فيبر لقضية الترشيد وعلاقته بالحرية الانسانية • وفيما يتعلق بنمطى السلطة التقليدية والسلطة القانونية نجد فيبر يتأثر تأثرا واضحا بمفكر اجتماعى ألمانى هو شمولر Schmolter ، الذى ذهب الى أن كل مجتمع يتألف من ثلاثة قطاعات : القائد ، والطاغم الادارى ، والجمهير • ويتوقف التطور الاجتماعى على زيادة التباين والتفاوت بين هذه القطاعات^(٣٠) • ففيما يتعلق بالطاغم الادارى الذى يقوم بمعاونة القائد نجد شمولر يميز بين أربعة مراحل في تطوره • الأولى تمثل المجتمعات البدائية التى لا تعرف تباينا في الأدوار الاجتماعية • أما المرحلتان الثانية والثالثة فتتداخلان زمانيا • ففي الأولى ينشأ جهاز ادارى تشغل وظائفه عن طريق الوراثة كما هو الحال في المجتمعات الاقطاعية ، وفي الثانية تكون الوظائف قصيرة الأجل ويكون شغلها بالانتخاب على نحو ما كان شائعا في اليونان القديمة • وفي المرحلة الرابعة والأخيرة ينشأ بناء مهنى بحيث يتخذ الموظف خطأ مهنيا معينا يستمر فيه طيلة حياته العملية • والملاحظ أن خصائص هذه المرحلة الأخيرة تشبه الى حد كبير ما قصده فيبر بالسلطة القانونية الرشيدة • وفضلا عن ذلك نجد شمولر يشير الى بعض الخصائص البيروقراطية كتسلسل الأوضاع الاجتماعية ، والعلاقات التعاقدية بين الأفراد والتنظيمات البيروقراطية ، مؤكدا أنه بفضل

(29) Bendix, R., Max Weber, An Intellectual Portrait, London, 1960.

(30) Laski, H., «Bureaucracy», in Encyclopaedia of the Social Sciences, op. cit.

هذه الخصائص استطاعت المجتمعات الحديثة تحقيق تقدم ملحوظ في مختلف المجالات . وبرغم ذلك كله فلقد كان شمولر واعيا كل الوعي بالمخاطر المترتبة على التغلغل البيروقراطي في المجتمعات الأوروبية (٣١) . فهو يؤكد أن البيروقراطية — بطبيعتها — تتطلب وجود جهاز ضخم يضمن مراقبة أعمال الموظفين حتى يمكن تفادي الأخطاء التي يرتكبونها . ومن ذلك يبدو واضحا أن شمولر قد أدرك — في وقت مبكر نسبيا — ذلك « الجانب الآخر » من البيروقراطية المتعلق بالانحرافات السلوكية وتعدد الإجراءات وتقييد حرية التصرف .

والمحقق أن شمولر قد تناول معظم القضايا الأساسية التي تناولها فيبير . غير أن أهم ما يميز معالجة الأخير دقتها وفنيتها وقدرتها على الربط بين مختلف أبعاد الظاهرة البيروقراطية . وربما كان ذلك أحد أسباب شهرة نظرية فيبير في البيروقراطية . فبعد مرور أكثر من خمسين عاما على ظهور كتاب « الاقتصاد والمجتمع » لا تزال هذه النظرية مصدر الهام كبير للمدارسين المحدثين . ويكفي أن نستعرض التراث النظري والامبريقي الهائل في مجال البيروقراطية لنرى كيف أنه يمثل حوارا مع نظرية ماكس فيبير (٣٢) . وأعتقد أن أحد أسباب ذلك هو موقف فيبير نفسه من النمو البيروقراطي الحديث . فهو — من ناحية — يبدى إعجابه بهذا الانجاز الفكري الهائل ، لكنه — من ناحية أخرى — يبدى قلقه من تأثير هذا النمو على قدرات الانسان وطاقاته . وبالإضافة الى هذا الموقف فإن مفهوم البيروقراطية — كما تصوره فيبير — لا يزال يثير كثيرا من التساؤلات حول مدى صدقه وتعبيره عن الواقع ، فضلا عن الاتساق الداخلي لهذا المفهوم .

(31) Ibid. p. 320.

(32) Biau, P., and Scott. R., Formal Organization, Routledge and Kegan Paul, London, 1963.

(٣)

ولست أريد الدخول في مناقشة تفصيلية لكل الانتقادات التي وجهت الى نظرية فيير في البيروقراطية ؛ اذ بالامكان التعرف عليها في مؤلف متخصص^(٣٣) . ان ما يعنينا هنا على وجه التحديد هو تقييم هذه النظرية بما تتضمنه من جوانب قوة وضعف في ضوء التراث المعاصر في البيروقراطية . ومن أبسط الانتقادات التي وجهت الى فيير أنه باستخدام كلمة البيروقراطية قد أحدث خلطاً شديداً بين المفاهيم . فهو يستخدم كلمتي « بيروقراطية » و « بيروقراطي » للإشارة الى البناء الطبيعي الذي يميز الادارة الحديثة . ومثل هذا الاستخدام يتعارض — أساساً — مع الاستخدام الشائع لهاتين الكلمتين والمرتبطة بسيطرة الروتين وتعدد الاجراءات وغير ذلك من المظاهر المرضية . لذلك فان فيير قد ارتكب خطأ في التعبير عن ظاهرة البيروقراطية بهذا المصطلح^(٣٤) . لكن يبدو — مع ذلك — أن فيير كان مضطراً لاستخدام هذا المصطلح على الرغم من تناقضه مع المعنى الشائع له . والمعيار الذي يمكن أن نستند اليه في هذا المجال هو المضمون الذي قصده ، وأعنى به « البيروقراطية الرشيدة » .

ومن أقوى التعليقات التي تناولت نظرية فيير تلك التي ضمنها روبرت ميرتون Merton مقالته القصير « البناء البيروقراطي والشخصية »^(٣٥) . فلقد أوضح ميرتون أن التأكيد على دقة وثبات السلوك في التنظيم البيروقراطي قد يؤدي الى عواقب وخيمة . فالقواعد — التي أنشئت في الأصل لتكون بمثابة وسائل لتحقيق أهداف معينة — قد تصبح أهدافاً في حد ذاتها . كما

(٣٣) السيد الحسيني ، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، المرجع السابق .

(34) Strauss, E., The Ruling Servants, Allen and Unwin, London, 1961, pp. 40-41.

(35) Merton, R. «Bureaucratic Structure and Personality», in Merton, R. et al. (eds) Reader in Bureaucracy, The Free Press, Glencoe, Ill, p.

أن التسلسل الرئاسي الذي تستند اليه البيروقراطية قد يدفع الفرد الى اكتساب السمات التي تؤكد فيه روح الامتثال والطاعة وعدم القدرة على التصرف . كذلك فان خضوع الموظفين لظروف عمل واحدة قد يخلق لديهم احساسا أو تضامنا جماعيا من شأنه أن يتعارض مع التغيرات الضرورية التي تريد البيروقراطية إحداثها . ان ما يريد ميرتون تأكيده هنا هو أن البناء الذي يعتبر رشيدا في نظر فيبر قد يؤدي الى ظهور نتائج غير متوقعة ومعمقة وظيفيا . لذلك نجده (أى ميرتون) يعيد الى الأذهان وجهة النظر السابقة على فيبر والتي كانت تستخدم البيروقراطية للإشارة الى عدم الفاعلية . ولقد أشار فيليب سلزنيك Selznick الى شيء قريب من ذلك حينما ركز اهتمامه على الاقسام الداخلية في التنظيم البيروقراطي ، موضحا كيف أن الوحدات الفرعية تتبنى أهدافا خاصة تتعارض وتتعارض مع الأهداف العامة للتنظيم (٣٦) . ويتفق ميرتون مع سلزنيك في نقطة هامة هي عدم اتساق العناصر التي يتألف منها مفهوم البيروقراطية الرشيدة كما تصوره فيبر . فالرجلان يؤكدان أن الوصف أو التحديد الرسمي للبناء التنظيمي ليس كافيا لمعرفة السلوك الفعلي للبيروقراطيين . فالموظف كائن اجتماعي أعمق بكثير من النصوص القانونية التي يطبقها ، كما أن له مصالحه ومخاوفه وتحيزاته . وفي هذا المجال نجد ميرتون وسلزنيك يتأثران بنتائج كثير من بحوث علم الاجتماع الصناعي التي أجريت خلال ثلاثينيات هذا القرن في الولايات المتحدة ، والتي أوضحت بجلاء أهمية العمليات الجماعية غير الرسمية وتأثيرها على الروح المعنوية والانتاجية في الصناعة (٣٧) .

ومن زاوية أخرى حاول بارسونز Parsons تقييم النموذج المثالي للبيروقراطية موضحا مدى اتساقه الداخلي ، حيث لفت الانتظار الى أن فيبر قد عرف الطاقم الإداري في ضوء الخبرة الفنية من ناحية ، والحق في اصدار

(36) Selznick, P., «An Approach to the Theory of Bureaucracy», American Sociological Review, vol. 8, 1943, pp. 47-54.

(٣٧) يمكننا أن نجد تناولا شاملا لهذه النقطة في :
Friedman, Industrial Society, The Free Press, Glencoe, Ill, 1955.

الامور من ناحية أخرى . ومثل هذا التعريف قد يعنى أن هناك صراعا داخل التنظيم البيروقراطى ، طالما أنه من المستحيل على الذين يحتلون قمة التسلسل الرئاسى الإدارى أن يكونوا فى نفس الوقت مصدر الخبرة الفنية والاستشارة . والمشكلة التى تنشأ هنا بالنسبة لأفراد التنظيم تتعلق بمصدر السلطة . هل هى سلطة الذين لهم الحق الإدارى فى إصدار الاوامر أم سلطة الذين لديهم معرفة فنية أكبر ؟ ولقد حاول ألفن جولدنر Gouldner مناقشة هذه النقطة فى ضوء دراسة أجراها على مصنع أمريكى ، فأوضح أن ثمة تناقضا كامنا فى النموذج المثالى يتمثل على وجه الخصوص بين خاصيتين أساسيتين هما : التسلسل الرئاسى . والمعرفة الفنية ؛ أى بين الإدارة القائمة على الخبرة الفنية ، وتلك المستندة الى النظام والانضباط . وحينما تتوافر هاتان الخاصيتان فى تنظيم بيروقراطى واحد ، فإنه يصعب عليه أن يؤدي نشاطاته فى انسجام واستقرار ، ذلك لأن فرص حدوث الصراع سوف تكون كبيرة ^(٣٨) . ومعنى ذلك أن بعض خصائص النموذج قد لا تؤدي بالضرورة الى الكفاية والفعالية عندما تهبط الى مستوى الواقع أو تقترب منه . ولقد ميز جولدنر بين نوعين من القواعد البيروقراطية : الأولى يتصف بالطابع الجزائى أو العقابى ، وهى قواعد تدعم بذاتها وتمنح نفسها طابعا شرعيا دون أن يكون هناك اتفاق أو اجماع عليها من جانب كل الأطراف المعنية . أما النوع الثانى من القواعد فيتمثل بالطابع التمثيلى representative . وتظهر هذه القواعد بعد أن يتم الاتفاق عليها ، ذلك أنها تتأسس بطريقة ديموقراطية وتستند الى تأييد جماعى من جانب الإدارة والعمال ^(٣٩) . ولقد أوضح جولدنر أن التنظيم البيروقراطى الذى يسود فيه النوع الثانى من القواعد (التمثيلى) يستطيع أن يتجنب — بسهولة — الصراع الذى قد ينشأ

(38) Gouldner, A., Patterns of Industrial Bureaucracy, Glencoe, III.

1954.

(٣٩) أشار جولدنر الى نوع ثالث من القواعد البيروقراطية أطلق عليه القواعد المزيفة ، وهى مزيفة لأنها مفروضة على التنظيم من هيئة خارجية ، ولكنها ما تلبث أن تلقى معارضة من جانب المديرين والعمال على السواء .

Ibid. pp. 182-187.

فيه ، كما أن الانحراف عن هذه القواعد لا يرجع الى تعمد أو إهمال بقدر ما يرجع الى الجهل بهذه القواعد وعدم الإلمام بها . ولهذا يلجأ التنظيم البيروقراطي المستند لهذا النوع من القواعد الى تدريب العاملين فيه وتزويدهم بالمعارف المتخصصة ، بدلا من توقيع الجزاءات عليهم .

وهذا وقد ثار جدل طويل حول علاقة البيروقراطية بالثقافة . فهناك شواهد متزايدة تشير الى أن فعالية القواعد البيروقراطية مرتبطة بنظرة الأفراد اليها واقتناعهم بأهميتها . ففي دراسة شهيرة أجراها بيندكس^(٤٠) Bendix أوضح أن من الصعب الحكم على فعالية أى تنظيم بيروقراطي دون أن نأخذ في الاعتبار القواعد الرسمية واتجاهات الافراد نحوها . إذ أن كل القواعد البيروقراطية يجب أن تنطبق على حالات معينة ، بحيث يتعين على الموظف أن يصدر حكما على انطباق الحالات على القواعد . وحينما يفعل ذلك فإنه يخضع لضغوط معينة تجبره على الالتزام الحرفي بتطبيق القواعد ، مما يقلل من فرص المبادأة . وعلى أية حال فلقد سعى بعض الدارسين الى توضيح حقيقة هامة مؤداها ، أن هناك عوامل أخرى — غير القواعد البيروقراطية — تحدد سلوك الموظفين في أداء أعمالهم ، وأنهم يتعرضون لمواقف معينة يتعين عليهم أن يتخذوا قرارات شخصية بصدددها . واذن فالقضية لا تتعلق فقط بتطبيق الموظفين للقواعد على الحالات المختلفة ، وإنما تتعلق أيضا بالاحساس بالمسئولية كما يقول كارل فريدريك^(٤١) Friedrich . والى هذه النقطة ذهب كوربوز Corpuz حين أشار الى أن الاحساس بالمسئولية ينبع من ارتباط الموظفين بقيم واتجاهات توجد خارج نطاق الجهاز الإداري . كذلك نجد بيتربلاو Blau يتوصل الى نتائج مشابهة عند مناقشته لمفهوم الادارة الرشيدة ، حيث يؤكد أنه في بيئة متغيرة فإن تحقيق الأهداف التنظيمية يتوقف على التغير الذي يمكن أن يطرأ على البناء

(40) Bendix, R., Higher Civil Servants in American Society, University of Colorado Studies, Boulder, Colorado, 1949.

(41) Friedrich, K., «Some Observations on Weber's Analysis of Bureaucracy», in Merton, R., Reader in Bureaucracy, op. cit. pp. 27-33.

البيروقراطي . وعلى ذلك فإنه يصعب تحقيق الفعالية يربط الموظف بمجموعة من القواعد الجامدة . والوسيلة الوحيدة والممكنة لتحقيق الفعالية — في نظر بلاو — هي ربط الموظف بالأهداف العامة للتنظيم البيروقراطي وإدراكه المستمر للتغيرات المحتملة ^(٤٢) . واستنادا إلى شواهد واقعية ذهب ستينشكومب Stinchcombe إلى أن المعايير المهنية التي تحكم صناعة البناء والتشييد في الولايات المتحدة تسهم بالفعل في ظهور أداء أفضل للعمل ، وأن كثيرا من هذه المعايير لا تتفق مع تصور فيبر عن الإدارة الرشيدة كاستمرار الإدارة ، والتسلسل الرأسي ، والملفات ^(٤٣) .

ويمكننا أن نجد تدعيما اضافيا للانتقادات السابقة اذا ما تناولنا الدراسات التي أجريت على البيروقراطيات في مجتمعات غير غربية . ففي دراسة لى على مصنعين مصريين . اتضح أن القيم الثقافية والاخلاقية تلعب دورا واضحا في انجاز الأعمال الادارية والفنية ، وأن الإدارة في المصانع المصرية لاتعرف التمييز الواضح بين الاداريين والاستشاريين ، وإن كانت مع ذلك تشهد — بطبيعة الحال — كثيرا من العناصر البيروقراطية التي أشار إليها فيبر . كذلك أوضحت دراستنا أن قضايا علاقات القوة والتغير والصراع تمثل مدخلا هاما لدراسة الديناميات البيروقراطية . ففي أحد المصنعين كانت العناصر البيروقراطية تتغير إلى حد بعيد بفعل الضغوط التكنولوجية والسياسية والاقتصادية التي صاحبت التحول من الاعتماد على دول الكتلة الشرقية إلى دول الكتلة الغربية في الخمسينيات ^(٤٤) . كذلك أوضح برثيوس Presthus أن مفهوم البيروقراطية عند فيبر قد جملة يتوصل إلى افتراضات عن الدوافع الانسانية لا وجود لها في المجتمعات غير الغربية . ففي المصانع التركية لم تكن الحوافز الاقتصادية والمادية تؤدي نفس الوظيفة التي تؤديها

(42) Blau, P., The Dynamics of Bureaucracy, University of Chicago Press, Chicago, 1955, p. 201.

(43) Stinchcombe, A., «Bureaucratic and Craft Administration of Production : A Comparative Study», Administrative Science Quarterly, col. 4, 1959, pp. 168-187.

(44) El-Husseni, S; Organizational Dynamics : A Comparative Analysis of Industrial Egyptian Organizations : Die Dritte Welt, May, 1976.

في المصانع الغربية^(٤٥) . وبنفس الكيفية نجد لابلومبارا La Palombara
يبدى اعتقاده بأن الدول النامية قد تجد الأساليب الإدارية المتبعة في روسيا
والصين أفضل من تلك المتبعة في العالم العربي^(٤٦) .

وفضلا عما سبق نجد بعض الدارسين المعاصرين يناقشون قضية ارتباط
البيروقراطية بالترشيد ويشيرون تساؤلات عديدة . فلقند أشرار جولدنر
Gouldner الى أنه لو سلمنا بأن البيروقراطية — كما تصورها فيبر — مرتبطة
بالترشيد ، فليس هناك ما يمنع من ارتباط الترشيدي بنظم إدارية أخرى^(٤٧) .
كذلك أوضح كونستاس Constav أن فيبر قد سلم — دون مبرر — بأن
الطاقم الإداري الذي يخدم القائد الملهم سوف يتحول الى بيروقراطية
رشيدة^(٤٨) . كما أن بابيس Pibes قد رفض تفسير فيبر للثورة الروسية في
سنة ١٩٥٥ . ذاهبا الى أنه (أي فيبر) قد بالغ في قدرة البيروقراطية
القيصرية على فهم احتمالات الثورة والتنبؤ بها . ويميل بعض الباحثين
المعاصرين الى تصعيد حملة الهجوم على تصور فيبر للبيروقراطية الرشيدة .
فعلى سبيل المثال نجد كرييل Creei يؤكد أن هذه البيروقراطية ليست ظاهرة
حديثة ، وأن معظم خصائص النموذج المثالي قد تحققت في الصين قبل الميلاد
بقرنين من الزمان . وبغض النظر عن خاصية الترشيدي ، فإن بعض العلماء
المحدثين يميلون الى الاعتقاد بأن فيبر قد بالغ في وصف العالم الحديث
بالطابع الإداري البيروقراطي . كما نجد مورو بيرجر Berger في دراسته
عن البيروقراطية المصرية الحديثة ، وبيك Beck في دراسته عن البيروقراطية

(54) Presthus, R., «Weberian V. Welfare Bureaucracy in Traditional Society», Administrative Science Quarterly, vol. 6, 1961, pp. 1-24.

(46) La Palombara, J. (ed.) Bureaucracy and Political Development, Princeton University Press, Princeton, 1963.

(47) Gouldner, A., «Metaphysical Pathos and the Theory of Bureaucracy», American Journal of Sociology, vol. 49, 1955, pp. 496-507.

(48) Constav, H. «Max Weber's Two Conception of Bureaucracy», American Journal of Sociology, vol. 1957, pp. 400-409.

في دول أوروبا الشرقية ، يؤكدان أن الإدارة في هذه الدول لا تسير وفقا للنموذج المثالي الذي تصوره غير^(٤٩) .

ولقد دفعت هذه الانتقادات بعض الدارسين الى تجنب النظرة الجامدة للنموذج المثالي للبيروقراطية ، والسعى لاجراء دراسات واقعية بهدف الكشف عن أهم الخصائص التي تميز النظم الادارية المعاصرة . ففى مقال لفريدريك Friedrich نجده يقارن بين الاجهزة الادارية المركزية في إنجلترا وفرنسا وبروسيا والمستعمرات الامريكية والولايات المتحدة ، ثم يتوصل الى أن هناك ست خصائص مشتركة بين هذه الاجهزة هي : مركزية الاشراف ، وتباين الوظائف ، ومؤهلات الوظيفة ، والموضوعية ، والدقة ، والاستمرارية ، وأخيرا السرية . ولقد توصل فريدريك من ذلك الى أن هذه الخصائص تشكل مكونات مفهوم البيروقراطية^(٥٠) . ومنذ أن نشر هذا المقال بدأت الدراسات الواقعية الحديثة تنظر الى خصائص البيروقراطية بوصفها متغيرات أو أبعاد . فتسلسل السلطة — مثلا — قد يوجد بدرجات متباينة في مختلف التنظيمات البيروقراطية ، وقد يرتبط أو لا يرتبط بخصائص أخرى كنظام الملفات . والنتيجة الاساسية التي خلصت اليها هذه الدراسات هي أنه بدلا من النظر الى مفهوم البيروقراطية بوصفه مفهوما شاملا عاما ، فان بالإمكان تحليله الى مجموعة من الأبعاد ، ثم دراستها دراسة مستقلة^(٥١) . والملاحظ أن معظم هذه الانتقادات قد انصبت على الجوانب المنهجية للنموذج المثالي . فلقد أوضح بيتر بلاو Blau وريشارد سكوت Scott أن « القراءة المتأنية لغير تشير الى أنه قد وصف العناصر « بالبيروقراطية » في ضوء تحقيقها

(49) Berger, M., *Bureaucracy and Society in Modern Egypt*, Princeton, Princeton University Press, 1957, and Beck, C., «Bureaucracy and Political Development in Eastern Europe», in La Palombara, (ed), *Bureaucracy and Political Development*, op. cit.

(50) Friedrich, K., «Some Observations on Weber's Analysis of Bureaucracy», op. cit.

(51) Hall, R., «The Concept of Bureaucracy : An Empirical Assessment», *American Journal of Sociology*, pp. 1963, pp. 32-40.

للفعالية الادارية» (٥٢) . واذن فتحقيق البيروقراطية للفعالية الادارية هو
محك « الكمال » المتجسد في النموذج المثالي .

وفضلا عن هذه الانتقادات المنهجية تعرض مفهوم السلطة عند فييسر
لانتقادات عديدة . فلقد ذكر ايتزيونى Etzioni أن كثيرا ما يظهر في
التنظيمات البيروقراطية زعماء ملهمون يشبهون الى حد بعيد أولئك الذين
يظهرون في نمط السلطة الروحية ، ولكنهم — في هذه الحالة — يسمون الى
منح التنظيم طابعا شرعيا واستقرارا . وفضلا عن ذلك فان تمييز فييسر بين
أنماط السلطة الثلاثة فيه قدر من التسفس . فالتاريخ يشهد على وجود
تنظيمات بيروقراطية توافرت فيها الأنماط الثلاث في وقت واحد كما هو
الحال في التنظيمات البيروقراطية التي كانت موجودة في مصر الفرعونية .
ولم يكتفى ايتزيونى بهذا المثل التاريخي ، فذهب الى أن التنظيم البيروقراطي
الواحد قد يتحول من نمط السلطة الروحية الى نمط السلطة البيروقراطية
نتيجة لبعض الظروف . فالسلطة البيروقراطية تسيطر على الجيش في أوقات
السلم بينما تظهر السلطة الروحية بوضوح وقت الحرب ، حيث تملب
الزعامة والقيادة الشخصية دورا بارزا ، وحيث تستبدل الاتصالات المدونة
باتصالات شفوية . وحيث ينتهي الفصل بين الحياة الشخصية والحياة
التنظيمية . وأخيرا أوضح ايتزيونى أن ظهور القادة الملهمين ليس مقصورا
على الأوضاع التنظيمية العليا ، ولكنه يمكن أن يتحقق أيضا على مستوى
بعض الأوضاع التنظيمية العادية (٥٣) .

والمواقع أن الانتقادات والملاحظات التي وجهت للنموذج المثالي للتنظيم
البيروقراطي لم تقلل من أهميته بوصفه أداة منهجية تعين على فهم الواقع
الملموس . ذلك لأن فييسر لم يقدم النموذج بطريقة توحى للبعض باستخدامه
استخداما حرفيا جامدا . وآية ذلك ما نلاحظه من تفاوت ومرونة في كتابات

(52) Blau, P. and Scoot, R. Formal Organizations. op. cit.

(53) Etzioni, A., Modern Organizations, Prentice-Hall, Inc. Englewood.
Cliffs, New Jersey, 1964, pp. 56-57.

فيير المنهجية ، والمنهج الذي استخدمه بالفعل في تحليلاته التاريخية • ولقد أوضح مارتنديل Martindale هذه النقطة بجلاء ، حينما أشار الى أن فيير لم يكن يقارن الظواهر المثالية بالظواهر الواقعية لكي يكشف عن مدى الابتعاد والقرب بينها ، ولكنه كان يستخدم النموذج المثالي بوصفه أداة للمقارنة التاريخية بين موقفين واقعيين أو أكثر ^(٥٤) • وفيما يتعلق بالبعد الايديولوجي لمفهوم البيروقراطية عند فيير نجد أنه أكد في غير موضع عمومية البيروقراطية • اذ لم يعد صراع الطبقات هو مدخل دراسة المجتمع ، بل التسليم بضرورة وأهمية التنظيمات البيروقراطية بوصفها أكفأ الوسائل لتحقيق الاهداف المجتمعية • ولم يعد الاستغلال الطبقي هو محور الاهتمام ، بل الاستغلال التنظيمي المتمثل في البيروقراطيات الكبيرة الحجم وسيطرتها على الفرد والمجتمع • لكن يبدو — مع ذلك — أن البعد الايديولوجي للبيروقراطية أعمق من ذلك بكثير ، مما يدفعنا الى عقد مناقشة مستفيضة لعلاقة البيروقراطية بالايديولوجية • ومع أن المعتقدات السياسية المختلفة قد اتخذت مواقف متباينة من البيروقراطية ، الا أننا نجد ضرورة للتركيز على موقف الماركسية منها •

(٤)

لعلنا قد لاحظنا أن فيير قد سعى الى عزل فكرة البيروقراطية عن مضمونها السياسي • لكن ذلك لا يعني أن البيروقراطية قد فقدت جاذبيتها السياسية وارتباطها الوثيق بالايديولوجية • فلقد أبدى بعض الدارسين اهتماما كبيرا بالدعائم الايديولوجية للبيروقراطية • والواقع أن هذا الاهتمام له ما يبرره ، ذلك أن الايديولوجيات التي تصاغ من أجل دفع الناس نحو العمل لا تتضمن فقط جوانب انفعالية • ان أحد السمات الاساسية التي تميز الايديولوجيات المعاصرة استنادها الى نظرة شاملة تتناول طبيعة الانسان

(54) Martindale, D., «Sociological Theory and the Ideal Types», in Gross, L. (ed.), Symposium on Sociological Theory, New York, 1959, p. 88.

والمجتمع والكون • كذلك فإن من الأمور الصعبة على أى عالم اجتماعى أن يستبعد تماما الأساس الايديولوجى لأى قضية يدرسها • ومن الحقائق المألوفة الآن أن الايديولوجيات المعاصرة (كالماركسية) تحاول سد الهوة بين التفكير الايديولوجى والممارسة العملية وعلى الأخص فيما يتعلق بالمنطلقات الفكرية • لذلك ليس غريبا أن نجد القادة السياسيين يعلنون تبنيهم للحقائق العلمية الاكاديمية ، فى الوقت الذى يحاول فيه الاكاديميون ادراك الاهداف السياسية لدراساتهم • وفى ضوء هذه الافكار يمكننا تناول التصور الماركسى للبيروقراطية بوصفه تصورا مقابلا لذلك الذى قدمه فيبر •

ولعل أول ما يمكن أن يقال فى هذا المجال ان ماركس لم يخصص دراسة متكاملة لتناول ظاهرة البيروقراطية ، وان كنا نستطيع التعرف على تصوره لها من خلال نسقه الفكرى العام • ولقد كان نقد ماركس لفلسفة هيغل Hegel أول مناسبة قدم فيها تصوره للبيروقراطية • ذلك أن هيغل كان قد ذهب الى أن الدولة تمثل التعبير النهائى عن المصالح العامة ، وأنها بذلك تتميز عن المصالح المنفصلة والمستقلة لأفراد المجتمع المدنى • وعلى ذلك فإن مهمة الاجهزة التنفيذية اتخاذ القرارات التى تصدد طبيعة هذه المصلحة العامة • ولما كان أى فرد لا يستطيع — بحكم طبيعته — أن يتخذ قرارات بشأن المصلحة العامة ، فإن الموظفين الذين تلقوا تعليما كافيا يستطيعون اتخاذ هذه القرارات خاصة اذا ما تخلوا عن مصالحهم وأهوائهم الشخصية • ولقد حدد هيغل بعد ذلك عاملين رئيسيين لضمان عدم تجاوز قرارات الموظفين حدود المصلحة العامة : الأول هو تسلسل السلطة ، والثانى هو استقلال الهيئات والمجتمعات المحلية التى تعبر عن المصالح الخاصة للجماعات المختلفة • والى جانب هذين العاملين أكد هيغل أن قيم واتجاهات الموظفين أنفسهم تتضمن عناصر تؤكد العدالة والغيرية • إذ أن هؤلاء الموظفين يشكلون الجزء الأهم من الطبقة الوسطى ، تلك التى تمنح الامانة والذكاء قيمة كبيرة ⁽⁵⁵⁾ •

(55) Hegel, G. W., Hegel's Philosophy of Right, translated by T. M. Knox, Oxford University Press, London, 1942.

والواقع أن نقد ماركس لأفكار هيجل عن البيروقراطية كان نقداً مريراً^(٥٦) . فلقد أوضح أن ما قاله هيجل لا يستحق أن يوصف بالتحليل الفلسفي . انه لا يعدو أن يكون تكراراً للنصوص القانونية البروسية . والملاحظ أن ماركس كان يستخدم كلمة « البيروقراطية » باستخفاف شديد . فهي — عنده — تشير الى كل عناصر تسلسل السلطة التي حددها هيجل بما في ذلك الهيئات الاستشارية ، وهي أيضاً تعنى النظام الإداري ذاته فضلاً عن الموظفين الذين يطبقون هذا النظام . وفي بعض الأحيان كان ماركس يركز على دراسة الموظفين مطلقاً عليهم مصطلح « البيروقراطيين » ، كما نجده يبدى اعتراضه على الطريقة التي تناول بها هيجل علاقة الدولة بالمجتمع . إذ أنه (أى هيجل) قد أكد الانفصال الواضح بين الدولة والمجتمع ، بحيث تعبر الدولة عن المصالح العامة ، بينما يتشكل المجتمع من المصالح الخاصة ، ثم يعود التآلف بينهما من خلال نظام تسلسل السلطة ، واستقلال الهيئات ، والجماعات المختلفة ، والأخلاق السائدة بين الموظفين . وتبدو هذه الصورة مشوهة وغامضة الى حد كبير في نظر ماركس . فالتعارض النظري بين المصالح العامة والمصالح الخاصة هو تعارض وهمي يستخدمه البيروقراطيون لخدمة أوضاعهم الشخصية . ويتفق ماركس مع هيجل على أن البيروقراطيين يمثلون العمود الرئيسي للطبقة الوسطى^(٥٧) ، لكنه يعود بعد ذلك فيبتسأل عن طبيعة التنظيم الذي يمكن أن يعتمد على التوازن بين المصالح المتعارضة التي يمثلها الموظفون من ناحية ، والجماعات ذات الامتيازات الخاصة من ناحية أخرى . وينتهي ماركس من ذلك الى نقطة

(56) See Marx, K., Basic Writings on Politics and Philosophy, edited by L. S. Feuer, Doubleday New York, 1959.

(٥٧) ولقد أوضح ماركس في مواضع أخرى أن التنظيمات البيروقراطية لا تشكل طبقة اجتماعية ، وأن كان وجودها مرتبط بتقسيم المجتمع الى طبقات . وأذن فهذه التنظيمات لا تعدو أن تكون أداة من خلالها مارس الطبقة الحاكمة سيطرتها واستغلالها للطبقات الأخرى ، كما أن مستقبل هذه التنظيمات ومصالحها مرتبط أوثق الارتباط بالطبقة الحاكمة والدولة اللتان يبران بدورها وجودها . انظر : السيد الحسيني ، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، المرجع السابق ، ص ٣٨ .

هامة هي ؛ أن السلطة التنفيذية قد تعبر عن كل الناس ، لكن ذلك لن يحدث إلا اذا أصبحت المصلحة الخاصة هي مصلحة المجتمع ، وهو موقف عسير التحقيق •

والواقع أن نظرية ماركس في الدولة تتضمن اشارات عديدة لموقفه المحدد من البيروقراطية • ففى مؤلفه « الايديولوجية الألمانية » German Ideology نجده يؤكد أنه على الرغم من استقلال الدولة ، الا أنها فى حقيقتها تنظيم تبنيى البرجوازية لضمان ملكيتها ومصالحها (٥٨) • وفى المنشور الشيوعى نجده ينظر الى القوة السياسية على أنها « مجرد قوة منظمة لطبقة واحدة من أجل قهر طبقة أخرى » (٩٥) • ثم يحاول فى « نقده لبرنامج جوتا » الكشف عن ضحالة الافكار الاشتراكية التى لم تظن الى أن المجتمع القائم كان أساسا لدولة قائمة من قبل ، ولم تفهم أن الدولة لم تكن الوحدة المستقلة التى تمتلك دعائمها الفكرية والاخلاقية والتحريرية • ولقد ظل ماركس يهاجم بعنف الليبراليين والفوضيين والاشتراكيين لانهم اعتقدوا أن اصلاح الدولة أو الغائها يمكن أن يمثل بداية لعهد جديد • وطالما أن الدولة تعتمد على بناء طبقى ، فان الثورة التى يمكن أن تسحق هذا البناء هى القدرة على احداث تغيير سياسى حقيقى • ومع أن موقف ماركس من البيروقراطية كان محددا تماما فى كتاباته ، الا أن هذا الموقف كان فى نفس الوقت انعكاسا لظروف البيروقراطية الاوربية بعامة والألمانية بخاصة • ففى مؤلفه « الايديولوجية الألمانية » نجده يدرك أن البيروقراطية قد نمت فى ألمانيا واكتسبت استقلالا كبيرا بسبب عدم قدرة أى جماعة أو تنظيم على السيطرة على الجماعات أو التنظيمات الاخرى • كما أوضح أن المرحلة الانتقالية فى ألمانيا قد طالت أكثر مما ينبغى ، وأن البيروقراطية لا تزال

(58) Marx, K., The German Ideology, Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1965.

(59) Marx, K. Engels, F., Manifesto of the Communist Party, Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1964.

تخدم مصالح البرجوازية (٦٠) . وفي موضع آخر نجد ماركس يوضح أن صغار الفلاحين في فرنسا يمثلون مجالا ملائما لنمو البيروقراطية . فبدون وجود أجهزة تربطهم بالحكومة تكون الظروف ملائمة تماما لتدخل سلطة الدولة . ولقد اضطر لويس بوناپرت Louis Bonaparte الى احداث اصلاحات اجتماعية حتى يتمكن نظامه السياسي من الصمود ، لكن هذه الاصلاحات لم تكن تمثل الا ضمانا للبرجوازية .

وعلى الرغم من أن ماركس كان واعيا كل الوعي بوجود البيروقراطية في مجتمعات مختلفة وأنها تخدم طبقات اجتماعية متباينة ، الا أنه أثر الابتعاد عن تقديم تحليل أكثر عمقا لهذه الظاهرة . وتفسير هذا الموقف يسير . فهو يرى أن البيروقراطية لن تمثل مشكلة بعد حدوث ثورة البروليتاريا ، حيث يؤكد في « المنشور الشيوعي » أن كل عناصر قوة الدولة في المجتمع الرأسمالي (كالمواصلات ، ورأس المال ، والمعارات ... الخ) سوف تفقد سحرها السياسي في المجتمع الشيوعي . كما أن بالامكان — في ظل هذا المجتمع — أن يكون الالتحاق بالمناصب الادارية قائما على الانتخاب ، وأن المنتخبين سوف يتحملون المسؤولية الكاملة في ادارة المجتمع الشيوعي (٦١) . ومن ذلك يبدو واضحا خطأ الفكرة القائلة بأن ماركس قد أهمل دراسة ظاهرة البيروقراطية لأنه لم يستطع التنبؤ بالتطورات التي شهدها العالم خلال القرن العشرين . ولقد تعرض ماركس بالفعل لانتقادات بعض معاصريه من أمثال باكونين Bakunin الذي ذهب الى أن كل دولة تعتمد — بالضرورة — على نوع من المركزية العسكرية والبيروقراطية ؛ وأن ماركس قد أهمل احتمال ممكن الحدوث وهو أن تتحكم قلة من العمال في بقية الجماهير في ظل دولة مركزية قوية (٦٢) . بل ان كارل ويتفوجل Wittfogel قد أوضح

(60) Marx, K. Engels, F., German Ideology, op. cit. pp. 238-209.

(61) Maximoff, G. P. (ed.), The Political Philosophy of Bakunin : Scientific Anarchism, The Free Press, Glencoe, III, 1953.

(62) Avineri S., The Social and Political Thought of Karl Marx, 1958, p. 51.

كيف أن دراسة ماركس للمجتمعات الشرقية قد اتصفت بالتشويه بسبب رفضه الاعتراف بأن البيروقراطية تشكل الطبقة الحاكمة حينما تتوافر كل عناصر القوة للدولة .

وأيا كان الامر فان البنىء الواضح هو أن ماركس قد اضطر الى وضع مشكلة البيروقراطية في اطار نظريته عن صراع الطبقات . وحينما فعل ذلك نظر الى التنظيمات البيروقراطية بوصفها شكلاً أو صورة من صور الاغتراب، ذلك المفهوم الذي احتل مكانة أساسية في فكر ماركس ، والذي استخدمه للإشارة الى افلات القوى الاجتماعية من سيطرة الانسان لكي تحقق بعد ذلك وجوداً مستقلاً عنه ، ثم تتحول بعد ذلك لتصبح ضد مصلحة الانسان الذي هو خالقها . ولقد طبق ماركس هذا المفهوم على التنظيمات البيروقراطية ، حيث ذهب الى أنه ما أن تحقق هذه التنظيمات استقلالها وقوتها ، حتى يشعر الناس بقوتها السحرية التي تتمتع بها ، وأنها برغم ما تؤديه من تنظيم في الحياة الاجتماعية ، الا أنها ما تلبث أن تصبح خارجة عن نطاق سيطرتهم وفهمهم ، لأنها تتخذ شكلاً من أشكال التقديس يقابل ما يستثمرة الناس من ضعف . وهذا ما يبدو واضحاً فيما يخلقه العاملون في التنظيمات البيروقراطية من أساطير خاصة ورموز تسم أوضاعهم بطابع أسطوري . وفجلاً عن ذلك فانهم يميلون الى افتقاد القدرة على المبادأة والتخيل الخلاق ، وتحمل أعباء المسؤولية ، فضلاً عما يحدث بينهم من صراعات من أجل الترقية والتقدم وما يرتبط بذلك من تعلق طفيف بالرموز والمكئنة والهيبة (٦٢) .

والمؤكد أن تصور ماركس للبيروقراطية قد خلق مشكلة مزدوجة للذين تبنا أفكاره من بعده . اذ أن هذا التصور لا يشكل — في حد ذاته — موجهاً لكيفية تنظيم الحزب الثوري بعد اقامة المجتمع الاشتراكي . كما أن اقامة الدولة الاشتراكية قد يؤدي الى ظهور ملامح النظام الاداري السائد في

(٦٢) السيد الحسيني ، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، المرجع السابق ، ص ٤٠ .

المجتمع البرجوازي ، وتلك مشكلة ليس من اليسير الوصول الى تفسير نظري لها . ولقد واجه لينين Lenin هذه المشكلة المزدوجة محاولا حلها ، ولكنه في كل مرحلة كان يواجه بمعارضة شديدة . ان أحد الاسهامات البارزة التي قدمها لينين قدرته على تشكيل التنظيم واقامة بناء نظري قادر على تفسيره . فهو يعتقد أن التنظيم الرشيد شرط ضروري للقبض على مقاليد السلطة وتدعيم المراحل الاولى للمجتمع الاشتراكي (٦٣) . ومن الطبيعي أن يكون تصور ماركس للبيروقراطية قد سبب بعض الحيرة للينين حينما حاول معالجة هذه الظاهرة . فقبل ثورة ١٩١٧ حاول لينين في مناسبات عديدة ازالة المضامين السيئة للبيروقراطية . ففي سنة ١٩٠٤ أكد أن الحزب الثوري يجب أن يستند الى قواعد « بيروقراطية » رسمية ، كما أطلق على البيروقراطية « المبدأ التنظيمي » الذي تستند اليه الحركة الديموقراطية الاشتراكية الثورية (٦٤) . ويبدو أن موقف لينين هذا كان نتيجة طبيعية للخلاف حول الأساليب التكتيكية الذي ظهر في مؤتمر الحزب في سنة ١٩٠٣ بين جماعة لينين التي أطلق عليها منذ ذلك الوقت البولشفيك ، والجماعة المعارضة التي أخذت اسم المينشفيك . غير أن اصرار لينين على القواعد والنظام لم يكن مستندا تماما الى اعتبارات تكتيكية . فلقد أوضح بيرنشتاين Bernstein أن الخطر الاكبر الكامن في الثورة هو ظهور البيروقراطية ، مؤكدا بعض الجوانب التي أشار اليها ماركس وأهمها ضرورة الحكم الذاتي (٦٥) . كذلك نجد روزا لوكسمبورج Rosa Luxemburg تهاجم لينين مباشرة فنتهمه بمحاولة اخضاع الحركة العمالية الناشئة لصفوة فكرية تحت غطاء بيروقراطي (٦٦) . ولقد ظلت روزا على موقفها هذا حتى بعد قيام الثورة الروسية ، فهاجمت

(63) Lenin, V. «The State and Revolution», in Collected Works, vol. 25, Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1964.

(64) Anderson, T., Masters of Russian Marxism, Appleton-Century Crofts, New York, 1963.

(65) Cole, G., History of Socialist Thought, Macmillan, London, 1963.

(66) Luxemburg, R., «Leninism or Marxism», in the Russian Revolution and Leninism and Marxism, edited by Wolfe, B. London, 191, p. 906.

سلب حرية الحديث والحوار ، وعدم وجود انتخابات ، والماء التمثيل الحر .
ومن زاوية أخرى هاجم كارل كاوتسكي Kautsky أفكار لينين . فلقد قبل
حتمية التنظيم البيروقراطي ، لكنه أراد يعيد توجيه جهاز الدولة نحو
خدمة مصالح العمال (٦٧) .

ولقد حاول لينين في مؤلفه « الدولة والثورة » الرد على هذه
الانتقادات . فهو يؤكد — من ناحية — ضرورة سحق الجهاز الإداري القديم
للدولة ، لكنه — من ناحية أخرى — يصر على ضرورة وجود ضبط مركزي
قوي ، وديكتاتورية بروتيتارية تستطيع قيادة الحركة الثورية . والنقطة التي
حرص على إبرازها هي أن الشكل الجديد للدولة بعد الثورة يختلف تماما عن
الشكل السابق عليها . ففي الدولة الاشتراكية توجد حكومة ، لكن ادارتها
هي من اختصاص البروليتاريا المسلحة ، كما أنها تستند الى نظم نيابية
لكنها ليست مماثلة للبرلمانات الغربية (٦٨) .

ولكى يفرق لينين بين موقفه وموقف كاوتسكي اضطر لتوضيح فكرته
عن البيروقراطية ، حيث أوضح أن كاوتسكي قد أخفق في فهم نقطة هامة هي
أنه اذا كانت التنظيمات الحديثة تتطلب الدقة والنظام ، فليس من الضروري
أن يتحقق ذلك عن طريق موظفين معينين يمتلكون السلطة والامتيازات .
وهكذا نجد لينين يفصل مبادئ التنظيمية عن فكرة البيروقراطية ، ثم يربط
امكانية تحقيقها بوجود جهاز اداري بروتيتاري جديد . ويبدو أن موقفه
لينين هذا قد استند — على نحو ما — الى كتابات ماركس عن كوميون باريس
في سنة ١٨٧١ . ففي هذا الكوميون كان ممثلو العمال ينتخبون ، وكانت
الأجور التي يحصلون عليها لا تزيد عن الأجور التي يحصل عليها العمال .
وباختصار كان هناك اشراف جماعي يمارسه كل الناس ، بحيث قد يصبح
الشخص « بيروقراطيا » لفترة معينة دون أن يتحول الى اكتساب

(67) Ibid, «The Russian Revolution», p. 102.

(68) Lenin, V., «The State and Revolution», op. cit. pp. 486-487.

البيروقراطية كخاصية سلوكية (٦٩) •

وجبنا اضطر لينين الى تفسير ظهور بعض ملامح البيروقراطية في الاجهزة الثورية ، كان يشير الى الفساد الذى أحدثته الرأسمالية قبل الثورة • لذ أن بقايا البيروقراطية قد ظلت قائمة بعد اختفاء البرجوازية (٧٠) • على أن هذا التفسير قد اكتسب أهمية كبيرة بعد الثورة ، خاصة بعد أن ظهر استياء بعض الجماعات من استمرار العناصر البيروقراطية داخل النظام الجديد • وفى ظل الازمة التى نجمت مباشرة بعد نشوب الثورة ، لم يكن البرنامج الذى قدمه لينين عن الادارة البروليتارية يبدو واقعيا • ففى مؤتمر الحزب التاسع الذى عقد فى سنة ١٩٢٠ ظهرت انتقادات عديدة « للمركزية البيروقراطية » (٧١) • وفى المؤتمر العاشر للحزب طالب العمال ببرنامج للإصلاح يقوم على طرد العناصر غير البروليتارية من الادارة ، وإنتخاب الأفراد الذين يشغلون الوظائف الادارية ، وكبح جماح البيروقراطية داخل الحزب (٧٢) • وفى مواجهة ذلك كان على لينين أن يقر بأن الجهاز الادارى القديم لم يتحطم تماما ، مما دفعه فى المؤتمر الحادى عشر للحزب الى الاعتراف بعدم فعالية الادارة السوفيتية ، وأن ذلك لا يعود الى نقص فى مبادئ التنظيمية بقدر ما يعود الى بقايا النظام القديم أو « الثورة المضادة » على حد تعبيره • فالبيروقراطية نظام ادارى له جذور عميقة فى مجتمع ما قبل الثورة بحيث يصعب القضاء عليه فى فترة قصيرة (٧٣) • والمحقق أن ستالين Stalin قد استجاب لهذه الحقائق • ففى سنة ١٩٢٥ نجده يعترف بأن هناك خطرا يتهدد الحزب الشيوعى وهو افتقاد سيطرته على أجهزة

(69) Ibid. p. 481.

(70) Ibid. pp. 486-487.

(71) Daniels, R., The Conscience of the Revolution : Communist Opposition in Soviet Russia, Harvard University Press, Cambridge, Mass, 1960, pp. 115-118.

(72) Anderson, T., Masters of Russian Marxism, op. cit. pp. 179-188.

(73) Meyer, A., Leninism, Harvard University Press, Cambridge, Mass, 1957.

البؤلة ، مما دفعه الى المطالبة في المؤتمر السادس عشر للحزب الذي عقد في خفة ١٩٣٠ بضرورة خلق نمط جديد للبيروقراطية الشيوعي الذي يتبنى مختلف وأهدافه الطبقة العاملة • وخلال الاربعينيات استمرت الحملة البوليتية على الاتجاهاات البيروقراطية دون جدوى ، وبدا التفسير الوحيد المقبول لذلك هو أن البقايا البرجوازية هي السبب الرئيسي للمشكلات التي واجهتها الادارة السوفيتية (٧٤) •

وربما كان ليون تروتسكي Trotsky من أبرز الذين انتقدوا نمو البيروقراطية في الاتحاد السوفيتي • ففي سنة ١٩٢٤ هاجم الجهاز الإداري للحزب الشيوعي ، ذاهبا الى أن اللينينية قد أصبحت قانونا مقدسا ، مما يحول دون المبادأة ويعوق الشجاعة الايديولوجية • ولقد أطلق تروتسكي مصطلح البيروقراطية على الجهاز الإداري المتميز الذي ظهر في الاتحاد السوفيتي ، موضحا كيف أن الموظفين الروس قد بدأوا يقيمون نظاما للمكانات الاجتماعية مشابهة لذلك الذي يوجد في المجتمعات الغربية ، وأنهم قد بدأوا يستغلون الدولة لخدمة مصالحهم الشخصية • والفاوق الوحيد بين ما يحدث في المجتمع السوفيتي وما يحدث في المجتمع الغربي — في نظر تروتسكي — هو أن البيروقراطية السوفيتية تتبنى التقاليد البرجوازية دون وجود برجوازية وطنية (٧٥) • ويقودنا هذا النقد الى تساؤل يتعلق بصميم النظرية الماركسية وهو : الى أى مدى تشكل مثل هذه البيروقراطية طبقة حاكمة ؟ فعلى الرغم من أن تروتسكي قد أقر بأن البيروقراطية تتحكم في وسائل الانتاج ، الا أنه قد اعترف — في نفس الوقت — بأنها تفتقد السمة الاساسية والميزة للطبقة ألا وهي الملكية • وعلى ذلك تصبح البيروقراطية أشبه ما تكون بجماعة اجتماعية متطفلة على المجتمع الاشتراكي •

ويمكننا أن نجد صدق لافكار تروتسكي في بعض الكتابات الحديثة

(74) Cole, G., History of Socialist Thought, op. cit. p. 112.

(75) Trotsky, L., The Revolution Betrayed, Doubleday, New York, 1959.

نسبياً . فلقد أوضح برونو ريزي Rizzi أن هناك طبقة جديدة قد ظهرت إلى حيز الوجود في الاتحاد السوفيتي ، ظلما أن البيروقراطية — بما تحصل عليه من مرتبات عالية — قد أصبحت المالك الوحيد لفائض القيمة الذي يحققه العمال . ويرهن ريزي على وجود هذه الطبقة الجديدة بتأكيد السمة المميزة للمجتمع السوفيتي والتي أطلق عليها « الجماعة البيروقراطية » (٧٦) . ويبدو أن ريزي قد أخذ هذا المصطلح من شاختمان Schachtman الذي رفض فكرة أن يكون الاتحاد السوفيتي دولة اشتراكية أو رأسمالية (٧٧) . ولقد عارض الأخير القضية الذاهبة إلى أن المجتمعات الحديثة تميل إلى الاتجاه نحو شكل ادأري واحد ، مما يوحي بأنه يتخذ موقفا مستقلا عن ذلك الذي اتخذته ريزي . ولقد ذهب شاختمان إلى أن الولايات المتحدة والدول الفاشية (كإيطاليا وإيطاليا) تخضع جميعها لسيطرة جماعات من المتخصصين والفنيين . كذلك أوضح أن كل المجتمعات المتقدمة تنتج نحو مصير واحد ، وأن الماركسيين كانوا يقدون أنفسهم حينما اعتقدوا أن بإمكان البروليتاريا القبض على مقاليد السلطة دون خلق بيروقراطية . ومع ذلك فلقد كان ريزي يعتقد أن المهارة التي يتمتع بها البيروقراطيون يمكن أن تسهم في النهوض بالظروف المادية للحياة ، حينما تضيق الهوة بينهم وبين الطبقة العاملة . ولا شك أن تأكيد ريزي وشاختمان لدور المعرفة المتخصصة في الإدارة والاقتصاد بعكس أحد الملامح المميزة للقرن العشرين .

ومن أقوى الانتقادات التي وجهت إلى التصور الماركسي للبيروقراطية تلك التي ضمنها ميلوفان ديجلاس Djilas مؤلفه « الطبقة الجديدة » (٧٨) The New Class . والواقع أن أهمية هذا الكتاب لا تعود إلى كون مؤلفه

(76) Rizzi, B., The Bureaucratization of the World, London, 1939.

(77) Schachtman. M., The Bureaucratic Revolution, Donald Press.

(78) Djilas, M., The New Class, Thames and Hudson, London 1957.

New York, 1962.

ويكاد يدور مضمون هذا الكتاب حول المعضلة التي واجهتها الماركسية .
(كخطرية وممارسة) عند تناول البيروقراطية .

فإنها سابقا للرئيس اليوغسلافي وأنه قد قضى في السجن سبع سنوات ، بقدر ما تعود الى الالهية النظرية التي ينطوى عليها والتي مال البعض الى تبناها . ففى مواضع كثيرة يمدى ديجلاس ابتعادا ملحوظا عن المنطلقات الماركسية ، ذاهبا الى أن الدولة الشيوعية تخضع لسيطرة الحزب ، والحزب يذوره ما هو الابدوقراطية ، والبيروقراطية عبارة عن طبقة طالما أنها تستغل الملكية الدولة وتتصرف فيها . لكن البيروقراطية تعتمد بالإضافة الى ذلك على عاملين هامين : الأول هو القوة ، والثانى هو المعتقدات الايديولوجية الجامدة . والبيروقراطية بحاجة الى هذين العاملين لضمان سيطرتها . والمؤكد أن مجرد هجوم ديجلاس على البيروقراطية لم يكن الشيء الذى أنهى مستقبله السياسى . ففى سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ قاد تيتو حملات واسعة ضد النظام السوفيتى متهما ستالين بميوله البيروقراطية . وكنتيجة لذلك نجده يعمل على تنفيذ برنامج يضمن تحقيق اللامركزية ، وتوسيع نطاق الاشراف على كل مستويات اللجان الشعبية . لكن يبدو — مع ذلك — أنه لم تكن هناك أية اختلافات كبيرة بين التصورين السوفيتى واليوغسلافى للبيروقراطية على نحو ما أوضح لابيننا ^(٧٩) Lapenna . ففى كلتا الدولتين كان الاهتمام منصبا على وسائل معالجة الميول البيروقراطية التى ظهرت نتيجة للممارسات الاشتراكية ، وان كانت الاجراءات المستخدمة لتحقيق ذلك فى الدولتين قد اختلفت الى حد ما .

ويبدو أن هذا الموقف المتباين من البيروقراطية قد انتقل الى الصين . فنادما ما كان يندد ماوتسى تونج بالبيروقراطية والراسمالية ، حتى أن كثيرا من خطباته وكتايباته لم تخل من الهجوم على ما أطلق عليهم « البيروقراطيين الراسماليين » ^(٨٠) . كذلك أشعار ماو الى أخطار البيروقراطية فى الحزب الشيوعى ، وأن كان قد حذر من الخلل بين بيروقراطية الثورة المضادة ،

(79) Lapenna, I., State and law : Soviet and Yugoslav Theory, The Antioch Press, Yellow Springs, Ohio, 1944.

(80) Mao Tse-tung, The Thoughts of Chairman Mao-Tse-Tung, Anthong Gibbs, London, 1967.

والشكك الثورى الذى يتخذه الحزب ، وفى كوبا نجد كاسترو Castro يهاجم البيروقراطيين الاشتراكيين ، وان كان ريليه ديمون Demont قد أشار فى دراسة له الى أن القادة الكوبيين يعتبرون الاتجاهات البيروقراطية أمراضا سحرية لا يعرفون لها أسبابا ^(٨١) . أما جيفارا Guevara فلقد انتقد من قضية البيروقراطية موقفا رومانسيا بعض الشيء ، حيث اعتبرها — شأن غيرها من القضايا التفصيلية — أمورا كمية لا تنطوى فى حد ذاتها على أهمية كبيرة ^(٨٢) .

وخلال السنوات العشر الأخيرة بدأ مفهوم البيروقراطية يحتل مكانة متميزة داخل اتجاه اليسار الجديد فى علم الاجتماع ، وهو اتجاه يتأثر — بدرجة ما — بالمنطلقات الماركسية . فلقد أشار ليختهايم Lichtheim الى أن أحداث المجر فى سنة ١٩٥٦ قد أدت بالماركسيين الى تأكيد أن البيروقراطية هى المشكلة الاساسية التى تواجه المجتمع الجديد ^(٨٣) . وخلال أحداث الطلاب فى فرنسا فى سنة ١٩٦٨ كانت شعاراتهم تطالب بأن الاشتراكية هى رفض لكل صور البيروقراطية بما تتضمنه من توجيه مركزى وتدعيم للسلطة ^(٨٤) . لكن يبدو — مع ذلك — أن تصور الطلاب الفرنسيين للبيروقراطية كان أكثر شمولاً من التصور الماركسى الكلاسيكى لها . فهى تشير — فى نظرهم — الى تسلسل السلطة ، والتخصص ، والاعتراق . ومن الواضح أن المعنى الذى قصده الطلاب بالبيروقراطية قد تأثر بعلم الاجتماع الحديث قدر تأثره بفكر ماركس . ويبدو أن هناك تغيرات طرأت على الاتجاه اليسارى الجديد خلال السنوات القليلة الاخيرة . فهناك شواهد تشير الى أن بعض مفكرى هذا الاتجاه قد بدأوا يتفادون المواجهة الكاملة

(81) Demont R., *Lands Alive*, The Merlin Press. London 1965.

(٨٢) انظر تحليلا مقارنا للبيروقراطية والثورة فى :

Draper, T., *Castroism, Theory and Practice*, 1965, pp. 192-197.

(83) Lichtheim, G., *Marxism in Modern France*, Columbia University Press, New York, 1966.

(84) Sauvageot, J., Geismar, A. Cohen-Bendit, D., *The Student Revolt*, Panther Books, London, 1968, p. 66.

مع مشكلة البيروقراطية • ففي فرنسا والولايات المتحدة بدأ الطلاب يوجهون اتهاماتهم الى البناء التنظيمي أكثر مما يوجهونها الى البناء الطبقي (٨٥) • غير أن أهم ما يفتقده هذا الاتجاه هو الإطار النظري الواضح والمتناسك الذي يمكنهم من رؤية مشكلة البيروقراطية من زاوية أكثر شمولاً ونفساً • ولا نستطيع في حقيقة الأمر التكهّن بما إذا كانت هذه الصياغات الأيديولوجية تستطيع إيجاد أشكال سياسية جديدة • لكن الشيء الذي يبدو واضحاً أن مشكلة البيروقراطية كانت سبباً في ظهور خلافات فكرية واضحة: خلافات بين البولشفيك والمينشفيك ، بين تروتسكي ولينين ، بين ستالين وتيتو ، وأخيراً بين تيتو وديجلاس •

(٥)

وعلى الرغم من أن علماء القرن التاسع عشر قد تركوا لنا تصورات هامة عن البيروقراطية ، إلا أن علماء القرن العشرين قد أخفقوا في الوصول الى معنى أو تعريف محدد لها • ولا شك أن ذلك يضعنا في موقف صعب ، خاصة إذا ما أردنا تصنيف المعاني الحديثة للبيروقراطية (٨٦) • ومع ذلك فبالإمكان معالجة المفهوم طبقاً للقضايا والنظريات العامة المرتبطة به • فإذا ما نظرنا الى مفهوم البيروقراطية ، وجدناه مرتبطاً بالنظريات التي تؤكد نمو المهن ، وتباين الوظائف الاجتماعية ، واغتراب الإنسان عن العمل ، ونمو الاتجاهات الأوليغارشية ، فضلاً عن عملية الترشيح • كما نجد مرتبطاً أيضاً بنظريات أكثر تحديداً تتناول القواعد وتسلسل السلطة والاتصال والمشاركة واتخاذ القرارات في مختلف التنظيمات • ومن المتوقع ألا نجد اتساقاً في معنى مفهوم البيروقراطية بالنسبة لهذه النظريات • فإذا كنا نجد بعض هذه النظريات تنظر الى البيروقراطية على أنها سلطة الموظفين ، إلا أنها تختلف

(85) Jacobs, P. Landan, S. (eds.), The New Radicals, Penguin Books, Harmondsworth, Middlesex, 1966.

(٨٦) انظر الدراسات المختلفة الواردة في :

Merton, R. et al., (eds), Reader in Bureaucracy, op. cit.

بعد ذلك حول ما اذا كان نمو هذه السلطة أمرا متوقعا في المجتمعات الصناعية . كذلك نجد نظريات توافق على أن نمو القواعد الرسمية قد يعوق الاتصالات الحرة ، لكنها تختلف بعد ذلك حول ما اذا كانت هذه القواعد الرسمية تمثل البيروقراطية . ولا يعنى ذلك — بطبيعة الحال — القول بأن اختيار الدارسين للمفهوم لا يرتبط بطبيعة النظريات الاجتماعية التي يقدمونها . انه يعنى — على وجه التحديد — وجود خلاقات حادة حول استخدام هذا المعنى مما قد يعوقنا عن التوصل الى استنتاجات عامة . وقد يكون من اليسير علينا هنا أن نعرض لمئات التعريفات الحديثة التي تناولت البيروقراطية ، لكن ذلك لن يؤدي الى تدعيم البحث في هذا الموضوع بقدر ما يؤدي الى تشتيته وغموضه . ومن هنا تبدو الحاجة ماسة لمناقشة المعاني الأساسية السائدة لمفهوم البيروقراطية ، بحيث تبدو لنا في نهاية الامر وجوه الاتفاق والاختلاف بينها .

ومن المعاني الشائعة للبيروقراطية أنها تمثل تنظيما رشيدا . ويستمد هذا المعنى أهميته من وجهة نظر فيبر . وكنتيجة لذلك نجد بعض الدارسين يحاولون الكشف عن العلاقة بين فكرة الترشيح كما عبر عنها فيبر ، والخصائص المعينة التي يتضمنها النموذج المثالي للبيروقراطية . ومن النتائج المألوفة الآن أنه ليست هناك علاقة ضرورية بين هذه الخصائص من ناحية ، والترشيح من ناحية أخرى . ويمثل هذا الاتجاه بيتر بلاو Blau الذي أوضح « أن فيبر قد نظر الى البيروقراطية بوصفها وسيلة اجتماعية لتحقيق أقصى درجات الفعالية ، وبوصفها شكلا للتنظيم الاجتماعي يتميز بخصائص معينة » (٨٧) . وفي موضع آخر يذهب بلاو الى أن من المفضل تعريف البيروقراطية بأنها « تنظيم يؤدي الى زيادة الفعالية الادارية » (٨٨) . كذلك نجد فرانسيس Francis وستون Stone يذهبان الى أن « مفهوم البيروقراطية يشير — من الناحية الفنية — الى ذلك الشكل من التنظيم الذي

(87) Blau, P., The Dynamics of Bureaucracy, rev. edn, 1963, p. 251.

(88) Ibid. p. 60.

يتمثل على تحقيق الفعالية والاستقرار» (٨٩) . ويبدو أن هذا التعريف قبيح . اكتسب شهرة وذبوعا خلال السنوات الأخيرة . وللاستشهاد على ذلك يمكننا الإشارة الى تعريف ليونارد Leonard الذى قصد بالبيروقراطية ذلك « التنسيق الرشيد والواضح للنشاطات الموجهة نحو تحقيق أهداف التنظيم » (٩٠) . وأحد نتائج ذلك أن عالم الاجتماع قد أصبح مقتنعا بأن تصوره عن البيروقراطية قد أصبح مناقضا تماما للتصور الشعبى عنها ، ذلك الذى يربطها بعدم الكفاءة الادارية . ولتبرير ذلك يضطر عالم الاجتماع لتوضيح الجوانب القيمة التى ينطوى عليها التصور الشعبى ، ثم يؤكد أن تصوره هو التصور « الفنى » أو « الحيادى » ، الى أن يترك القارئ يستنتج أن الاحكام المتعلقة بعدم الفعالية الادارية هى أحكام قيمة ، وأن الأحكام المتعلقة بالفعالية متحررة من القيمة ، أو بتعبير آخر موضوعية .

ومن الأمور الطريفة التى تستحق التسجيل هنا أن كثيرا من علماء الإدارة قد تبنوا هذا التصور السوسيولوجى للبيروقراطية (٩١) . فلقد أكد هيربرت سيمون Simon الجوانب المعيارية لفكرة الترشيح ، مشيرا الى أن من الصعب تبني أى إجراء إدارى دون أخذ الفعالية التنظيمية فى الاعتبار (٩٢) . غير أن هناك مبررات عديدة تدفع الى الشك فى امكان دراسة الترشيح دراسة موضوعية . فما يعد رشيدا فى موقف معين قد لا يعد رشيدا فى موقف آخر ، وبالتالي تنشأ مشكلة ايديولوجية ومنهجية قد يجد بعض العلماء تجاوزها عن طريق التقليل من شأنها أو تجاهلها . وربما كان بيترو بلاو Blau من العلماء القلائل الذين اهتموا بهذه النقطة . ففى مؤلفه « ديناميات البيروقراطية » Dynamics of Bureaucracy يذهب الى أن

(89) Francis, and Stone, R., Service and Procedure in Bureaucracy, op. cit. p. 3.

(90) Leonard, P., Sociology in Social Work, Routledge and Kegan Paul, London, 1966.

(91) Stewart, R., The Reality of Management, Heinemann, London, 1963.

(92) Simon, H., Administrative Behavior, Macmillan, New York, 1957.

بالإمكان التفكير على مدى رشد الإدارة في ضوء قدرتها على التصديق المستقر
للأهداف التنظيمية (٩٣) ، ويقودنا ذلك إلى مناقشة المطلق الذي في ضوءه
يجب أن يناقش عالم الاجتماع أي نظام اجتماعي . فعنالم الاجتماع
القانوني مثلا لا يهتم بتطوير القواعد القانونية في حد ذاتها ، ولا يعرف
القانون بأنه ذلك الذي يتفق مع مبادئ العدالة ؛ انه بدلا من ذلك يقضي
موقفا خارجيا ثم يدرس تلك المواقف التي يطبق فيها الناس القواعد
القانونية ، ويمكننا أن نجد نظيرا لهذا الموقف في دراسة البيروقراطية ، فثمة
فارق كبير بين البيروقراطية بوصفها « تنظيميا رشيدا » ، وبين البيروقراطية
بوصفها تنظيما يطبق فيه الناس معايير الترشيد على أفعالهم وتصرفاتهم (٩٤) .

وفي مقابل التصور السابق نجد تصورا مناقضا يؤكد عدم فعالية
البيروقراطية . ولعلنا قد لاحظنا أن تصور البيروقراطية بوصفها تنظيما
رشيدا قد شاع في ألمانيا داخل الصفوة الأكاديمية خلال القرن التاسع عشر ،
وبدا ذلك واضحا في كثير من الكتابات التي أشرنا إليها من قبل . وكرد فعل
لذلك ظهر التصور الذي يؤكد عدم فعالية البيروقراطية ، وهو تصور يستند
إلى الفكرة الشائعة لدى الرجل العادي عن الممارسات البيروقراطية . والواقع
أن التراث الاجتماعي لم يعرف محاولات فكرية منظمة عبرت بوضوح عن
هذا التصور . فعلى سبيل المثال نجد مارشال ديموك Dimock يستخدم
مصطلح البيروقراطية كتنقيض للحبوية الإدارية ؛ أي أن البيروقراطية — في
نظره — هي تعبير مركب عن عدم المرونة والصورية (٩٥) . ويرجع ديموك
ذلك إلى مجموعة من العوامل منها : الحجم التنظيمي ، وتنوع القواعد
التنظيمية ، والانطواء الجماعي . ولقد أيد ستروس Strauss وجهة نظر
ديموك ، ذاهبا إلى أن كلمة البيروقراطية تشير إلى كل جوانب النقص في بناء

(93) Blau, P., *Dynamics of Bureaucracy*, op. cit. p. 201.

(94) Albrow, M. «The Study of Organization : Objectivity or Bias ?
Penguin Social Scial Sciences Survey, 1968.

(95) Dimock, M., *Administrative Vitality*, Routledge and Kegan Paul,
Lôndôn, 1960.

الأنظمة ووظائفها • فهي تؤدي إلى كبح المبادأة ، وتجهيد الجهد والبطالة ، وتقلصت العمليات دون مبرر (٩٦) • وبالإضافة إلى ذلك أشار ميرتون Meriton — على نحو ما رأينا في موضع سليلق — إلى أن مفهوم البيروقراطية يستبعد العمليات غير الرسمية وغير المتوقعة • وربما كان كروزيه Crozier من أكثر الذين حاولوا الكشف عن عدم فعالية البيروقراطية مستندا في ذلك إلى دراسة عقلية • فلقد أوضح أن الأفراد قد يستخدمون القواعد التنظيمية لخدمة مصالحهم وامتيازاتهم ، وأن تدعيم هذه المصالح والامتيازات من شأنه أن يصيب التنظيم بالجمود ، وتثبيت الأوضاع الراهنة ، مما لا يتلاءم مع احتياجات المشروعات الحديثة القائمة على التكنولوجيا المتقدمة (٩٧) • ويبدو أن كروزيه قد أراد في دراسته هذه التعبير عن عدم رضائه عن أوضاع البيروقراطية الفرنسية وكشف جوانب القصور فيها ، وهو ما يبدو واضحا في التعميمات التي توصل إليها •

وهناك تصور ثالث مستقل — إلى حد ما — عن التصورين السابقين ، ينظر إلى البيروقراطية بوصفها تعبيرا عن حكم الموظفين • وكان هذا التصور هو الشائع في الفكر الاجتماعي خلال القرن الثامن عشر على نحو ما رأينا ، لكنه ما لبث أن فقد أهميته وذيوعه خلال القرن العشرين • وأحد أسباب ذلك الانجازات الحديثة التي تحققت في مجال تصنيف النظم السياسية ، والأهمية التي اكتسبها مفهوم الديمقراطية بوصفه مفهوما شاملا يستوعب أشكالاً جديدة من صور الحكم ، فضلا عن أن تركيز بعض علماء الاجتماع على الديمقراطية بوصفها تنظيما رشيدا قد جعلهم يستبعدون الطابع أو البعد السياسى لها • يضاف إلى ذلك موقف الماركسية الرافض للبيروقراطية بوصفها شكلا سياسيا • بيد أن ذلك لم يمنع بعض العلماء من تبني المفهوم

(٩٦) Strauss, E., The Ruling Servants, Allen and Unwin, London, 1961, p. 41.

(٩٧) Crozier, M., The Bureaucratic Phenomenon, Tavistock, London, 1964.

الاصلى الكلاسيكى للبيروقراطية . فعلى سبيل المثال نجد هارولد لاسكى Laski يذهب الى أن مصطلح البيروقراطية يستخدم للإشارة الى « نظام للحكم فيه يمارس الموظفون الاشراف والتوجيه والسلطة على نحو قد يهدد حرية المواطنين العاديين »^(٩٨) ، ثم يحاول اقتراح الحلول اللازمة للتغلب على الآثار السلبية والجانبية للبيروقراطية . والى هذه النتيجة توصل هيرمان فاينر Finer حيث أكد أن البيروقراطية — فى كل الاحوال — هي حكم الموظفين ، وأيده فى ذلك شارب Sharp الذى عرفها بأنها « ممارسة الاداريين الفنيين للسلطة » ، مما دفع وارنوت Warnotte الى القول بأن « التأثير المترايد الذى يمارسه الموظفون يشكل ظاهرة ذات أهمية سيوسولوجية بحيث نجد من الضروري تخصيص مصطلح البيروقراطية للتعبير عنها »^(٩٩) .

ويبدو أن الصعوبة الاساسية التى يواجهها هذا التصور هي عدم ارتباطه الواضح بالنظرية السياسية العامة وعجزه عن الدخول فى التصنيفات السياسية التى تظهر بين الحين والآخر . فالقانون الحديدى للأولييجاركية عند ميشيلز يبدو وكأنه ينكر تعددية النظم السياسية ، فضلا عن أنه يمالج تأثير الموظفين بطريقة ثابتة خطية تنكر أية احتمالات أخرى . ولو تأملنا التراث الاجتماعى الحديث الذى يؤكد هذا التصور ، وجدناه يدور حول التسليم بنظرية ميشيلز أو تعديل بعض جوانبها على أحسن تقدير . ولم تعد القضية الهامة الآن تتعلق بمبدأ امتلاك الموظفين للسلطة بقدر ما تتعلق بمدى هذه السلطة وتأثيرها . وهذا يعنى — ببساطة — أن هناك جماعات أخرى تشارك الموظفين ممارسة السلطة والتأثير على الآخرين . وفى محاولة للاستجابة لهذه النقطة نجد أرنولد برخت Brecht يعرف البيروقراطية بأنها حكم الموظفين ، لكنه يميز بعد ذلك بين معنيين للسلطة : الاول يتمثل فى الحق القانونى لاصدار

١. (98) Laski, H. «Bureaucracy», Encyclopaedia of the Social Sciences, vol. 3, Macmillan, New York, 1930, pp. 70-74.

٢. (99) Cohen, H., The Demons of Bureaucracy, Iowa State University Press, Ames, Iowa, 1965.

الاورامر» والثاني يتمثل في ضمان انجاز شيء معين^(١٠٠) . كذلك نجد كارل ويتفوجل Wittfogel في دراسته الكلاسيكية عن «الاستبداد الشرقي»^(١٠١) Oriental Despotism يدرس التأثير البيروقراطي من منظور أكثر شمولاً . ولقد أوضح مدى قصور تحليل ماركس للنمط الآسيوي من المجتمعات ، مؤكداً أن البناء الطبقي للامبراطوريات التاريخية (كالصين) كان يعتمد في المحل الاول على علاقة الناس بالجهاز الاداري للدولة ، وأن الموظفين كانوا يشكلون قلب هذا الجهاز . ويمكننا أن نشير بعد ذلك الى تصنيف سياسي هام احتلت فيه البيروقراطية وضعا متميزا . ففي كتاب « القوة والمجتمع »^(١٠٢) حدد لازويل Lasswell وكابلان Kaplan عددا من أشكال الحكم السائدة في المجتمعات أهمها : البيروقراطية (أى الحكم الذى يشكل فيه الموظفون الصنف الاساسية) ، والارستقراطية ، والديموقراطية ، والبلوتوقراطية ، والتكنوقراطية . وعلى الرغم من أن هذه المحاولة التصنيفية تفتقر الى أساس واقعي ، الا أنها تشكل خطوة الى الامام نحو تصور البيروقراطية بوصفها تعبيرا عن حكم الموظفين . ولقد دفعت هذه المحاولة مينود Meynaud الى تخصيص مؤلف حديث لدراسة التكنوقراطية ، موضحا كيف أن البيروقراطيين الفنيين قد أصبحوا يمارسون دورا كبيرا في عملية صنع القرار السياسى في الدول الصناعية الغربية^(١٠٣) .

ومن الممكن النظر الى البيروقراطية بوصفها تنظيما يعكس بناء السلطة في المجتمع . ومن هذه الزاوية يمكن القول ان البيروقراطي أو الموظف يمتلك مصادر قوة كافية للتأثير على سياسة المجتمع . ولقد كان فيبر واضحا حين ذهب الى أن الادارة تعنى ممارسة السلطة ، وأن من السهل التمييز بين فرد

(100) Brecht, A. «How Bureaucracies Develop and Function», in *Annals of the American Academy of Political and Sciences*, vol. 292, 1954.

(101) Wittfogel, K., *Oriental Despotism*, Yale University Press, New Haven, 1959.

(102) Lasswell, H. Kaplan, A., *Power and Society : A Framework for Political Enquiry*, Yale University Press, New Haven, 1950.

(103) Meynaud, J., *Technocracy*, Faber and Faber, London, 1968.

ميجور الاوامر ، وآخر لا يملك الا طاعتها . كذلك كان غير دقيقا حين اوضح ان البيروقراطية تتطلب توافر مؤهلات موضوعية ملائمة لمن يشغلون الوظائف ، وكذلك تفرغا كاملا للموظفين ، فضلا عن الفصل الواضح بين مواردهم الخاصة وموارد التنظيم (ويتميز حديث الفصل بين الملكية والإدارة) . واذا ما توافرت هذه الخصائص ، أصبح بالإمكان — كما يقول غير — التعرف على نمط توزيع السلطة ، وبالتالي تحليل البناء الكلى للبيروقراطية . وهكذا يمكننا الانتقال من تحليل البيروقراطية « كنسق فبري » الى تحليلها « كنسق كلى » . والواقع أن هذه الافكار قد ترددت كثيرا في الكتابات البوسولوجية المعنية بهذا الموضوع بحيث يصعب علينا تحديد عالم معين أو مجموعة من العلماء لهم الفضل في ترويجها ونشرها . لقد أصبح من المؤلف الآن استخدام مصطلحي التنظيم والبيروقراطية كمترادفين . وعلى أية حال فان الذين يستخدمون هذين المصطلحين بمعنى واحد لا يحاولون الاعتماد كثيرا على التعديلات التي طرأت على مفهوم غير للبيروقراطية . فعلى سبيل المثال نجد تالكوت بارسونز Parsons يقول : « ان الخاصية البنائية المميزة للمجتمعات الحديثة تتمثل في وجود تنظيمات كبيرة الحجم نسبيا تؤدي وظائف محددة ، وهي ما نطلق عليها بيروقراطيات » (١٠٤) . كذلك يذهب هينيمان Hyneman الى أن « البيروقراطية كمفهوم مجرد ما هي الا تنظيم كبير ، وكل تنظيم كبير ما هو الا بيروقراطية » (١٠٥) . وبالمثل نجد برثيوس Presthus يؤكد أن « التنظيم الكبير » و « البناء البيروقراطي » تعبيران مترادفان (١٠٦) . وأخيرا نجد ايتزيوني Etzioni يذهب الى أن هناك مرادفات عديدة لمصطلح « التنظيم » ،

(104) Parsons, T., Structure and Process in Modern Societies, The Free Press, Glencoe, Ill, 1960.

(105) Hyenman, C., Bureaucracy in Democracy, Harper, New York 1950.

(106) Prethus, R., The Organizational Society, Knopf, New York 1962.

من بينها « البيروقراطية » ، وهو مصطلح عرضه لسوء الفهم (١٠٧) . ويبدو أن أتريني كان يقصد بذلك المضامين الشعبية السيئة التي ربطها الناس بكلمة البيروقراطية ، كما كان يقصد أيضا اصرار مجموعة من العلماء على أن أي بيروقراطية يجب أن تتطبق تماما مع النموذج المثالي الذي حدده فيبر . ويميل بعض الباحثين الى النظر الى التنظيم على أنه وحدة اجتماعية تسمى الى تحقيق أهداف محددة ، كما يحاول البعض الآخر توسيع نطاق مفهوم التنظيم وقصر مجال دراستهم على التنظيمات الحديثة المعقدة الكبيرة الحجم . ويعبر فيرل هيدى Heady عن هذا الاتجاه قائلا : « ان البيروقراطية شكل من أشكال التنظيم ، ولكن ليس من الضروري أن يكون كل تنظيم بيروقراطي » (١٠٨) .

هذا ولا تزال هناك اختلافات كبيرة بين علماء الاجتماع حول تحديد عناصر البيروقراطية ، حتى يمكن القول ان قوائم هذه العناصر تكاد تصل الى عدد الذين درسوا هذه الظاهرة . فعلى سبيل المثال نجد بريوس Presthus يحدد العناصر التالية للبيروقراطية : الحجم ، والتخصص ، وتسلسل السلطة ، وبناء المكانة ، والليجارية ، والترشيد ، والفعالية (١٠٩) . كذلك نجد وارين بennis يشير الى مجموعة أخرى من العناصر هي : تسلسل الاوامر ، والقواعد ، وتقسيم العمل ، والاختيار طبقا للكفاءة الشخصية ، والموضوعية . لكن هيدى Heady يفتزل القائمة ذاهبا الى أن هناك اتفاقا على العناصر الثلاث التالية : تسلسل السلطة ، والتباين أو التخصص ، والمؤهلات أو الكفاءة (١١٠) . والملاحظ أن تأكيد هيدى لنقطة الاتفاق هنا تعكس اهتماما شائعا الآن بين علماء الاجتماع وهو محاولة

(107) Etzioni, A., Modern Organizations, Prentice-Hall, Englewood Cliffs, N. J. 1964.

(108) Heady, F., Public Administration : A Comparative Perspective, Prentice-Hall, Englewood Cliffs, N. J. 1966.

(109) Presthus, R., Organizational Society, op. cit.

(110) Bennis, W., «The Coming Death of Bureaucracy», in Behavior in Organizations, edited by Athos. A. Coffey R. Prentice-Hall, 1968, p. 256.

التغلب على الاختلاف الواسع بين العناصر المختلفة للبيروقراطية كما تبدو في الدراسات المختلفة^(١١١)، وما تزال هناك فرص عديدة في هذا المجال للوصول الى تحديد دقيق لعناصر البيروقراطية ، لكن المشكلة التي قد تظهر هي أن مجرد السعى للوصول الى تعريف شامل قد يؤدي — كما حدث في مناسبات عديدة — الى ظهور عدد لا حصر له من العناصر ، مما يؤدي الى مشكلات فنية لم يعد يتحملها مفهوم البيروقراطية •

وهناك محاولات نظرية قليلة — لكنها مؤثرة — تسمى الى معالجة المجتمع ودراسته بوصفه « بيروقراطية » • ومثل هذه المحاولات تسمى الى اكساب مفهوم البيروقراطية نفس الاهمية التي تحتلها المفاهيم السياسية الشائعة كالديمقراطية والشيوعية والرأسمالية والاشتراكية • وطالما أن بالامكان وصف المجتمع والحكم بالديمقراطية ، فان بالامكان أيضا وصفهما بالبيروقراطية • والواقع أن هذه المحاولات التصنيفية العامة للمجتمعات تعود أساسا الى الفكر الاجتماعي خلال القرن التاسع عشر • وعلى الرغم من أن مفهوم البيروقراطية لم يحتل مكانة هامة في الفكر الماركسي ، الا أن بعض العلماء من أمثال ريزي وديجلاس قد أشاروا الى مفهوم المجتمع البيروقراطي • ومن بين معارضي الماركسية نجد موسكا Mosca يناقش فكرة المجتمع بوصفه « بيروقراطية » كبيرة الحجم على نحو ما رأينا في موضع سابق • ومن الاسهامات الهامة التي ظهرت في هذا المجال تلك التي قدمها جيمس بيرنهام Burnham في مؤلفه الذائع الصيت « الثورة الادارية »^(١١٢) The Managerial Revolution • فلقد أوضح الدور الذي تلعبه الجماعات الادارية في المجال الاقتصادي ، مؤكدا أنه ليس هناك فارقا كبيرا بينها وبين الموظفين السياسيين • « فحينما نقول إن المديرين يشكلون الطبقة الحاكمة ، فاننا نعني بيروقراطية الدولة » • والمحقق أن موسكا وبيرنهام قد قصدا بالمجتمعات البيروقراطية تلك التي تخضع لحكم

(111) Heady, F., Public Administration, op. cit.

(112) Burnham, J. The Managerial Revolution, Penguin Books, Harmondsworth, Middlesex, 1962.

البيروقراطيين ، لا تلك التي تتعرض لنمو بيروقراطي ، والفارق كبير بين المعنيين . فلقد رأينا أن ويتفوجل كان يقصد بالمجتمع البيروقراطي ذلك الذي تخضع فيه الغالبية الغالبة من سكانه لسيطرة طبقة بيروقراطية حاكمة ، بينما رأينا ديجلاس يحلل التفاوت الاجتماعي الواضح داخل طبقة البروليتاريا في ظل بناء بيروقراطي سوفياتي .

وهناك اشارات ثاقبة في هذا المجال ضمنها كارل مانهايم Mannheim مؤلفه « الحرية والقوة والتخطيط الديموقراطي » (١١٢) . فالتغيرات التي طرأت على البناء الاجتماعي خلال القرن العشرين قد أدت الى الحد من التناقض بين الدولة والمجتمع . اذ ساد لفترة طويلة اعتقاد مؤداه ، أن ثمة تقابلا بين الدولة بوصفها تعبيرا عن البيروقراطية ، والمجتمع بوصفه مجموعة من التنظيمات والجماعات . ولقد أوضح مانهايم أن هذه الازدواجية قد فقدت معناها وأهميتها . فلم يعد هناك فارق كبير بين التنظيمات الخاصة والعامة فيما يتعلق بالقوة ، وأساليب الالتحاق ، والاهمية العامة ، وأنماط شخصية الافراد . لقد اختلطت وتداخلت المجالات بحيث أصبحت المسؤولية العامة تعبيرا نهائيا عن مختلف قطاعات المجتمع . ويمكننا أن نجد تأييدا جزئيا لهذه القضايا حتى من جانب أولئك الذين يركزون على دراسة البناء الداخلي للبيروقراطية أو التنظيم . فعلى سبيل المثال نجد كروزييه Crozier يؤكد أن الثقافة البيروقراطية في فرنسا هي انعكاس لمؤثرات اجتماعية شاملة (١١٣) . كذلك نجد بريثوس Presthus يعبر عن موقف قريب من ذلك بقوله : « ان التنظيمات هي بمثابة خلايا المجتمع » (١١٤) . ولا شك أن هذه الافكار قد ساعدت على ظهور اهتمام حديث بالنمو البيروقراطي في المجتمع bureaucratization . وعلى الرغم من أن هناك خلاف ملحوظ بين

(112) Mannheim, K, Freedom, Power and Democratic Planning, Routledge & Kegan Paul, London, 1961.

(113) Crozier, M., The Bureaucratic Phenomenon, op. cit.

(114) Presthus, The Organizational Society, op. cit.

العلماء الاجتماعيين حول العناصر التي يمكن أن نحدد على أساسها هذا النمو ، ومستوى الوحدة الاجتماعية التي يمكن أن نصفها به ، إلا أن ذلك لا يمنعنا من الإشارة الى المحاولات القليلة التي بذلت لتوضيح النمو البيروقراطي على مستوى المجتمع . ففي العشرينيات من هذا القرن كان العلماء يناقشون النمو البيروقراطي في المصنع (بمعنى ادخال الادارة الحديثة وزيادة عدد الطاقم الإداري) لكن تأثير هذا النمو يتعدى المصنع ليشمل المجتمع ككل الذي يزود المصنع بعماله وعامله . وحتى اذا ما اعتبرنا المصنع تنظيما بيروقراطيا محدودا ، فان مجرد زيادة حجمه يعد مؤشرا على نمو بيروقراطي في المجتمع ككل ^(١١٥) .

(٦)

وترتبط المناقشات السابقة بقضية هامة هي علاقة البيروقراطية بالديموقراطية . فلقد رأينا أن أحد دوافع الاهتمام الكلاسيكي بالبيروقراطية كان يتمثل في تحديد الموقع الصحيح الذي يجب أن يحتله الموظف داخل نظام الحكم . وأحد نتائج ذلك ظهور اتجاه فكري يؤكد التعارض الصريح بين المبادئ التي تستند اليها البيروقراطية (كالامثال والطاعة) والمبادئ التي تستند اليها الديموقراطية (كحرية التعبير وتكافؤ الفرص) . بيد أن طرح المشكلة على هذا النحو قد يؤدي الى الدخول في تحليلات قيمية متشعبة . والواقع أن الفكر الاجتماعي خلال القرن التاسع عشر كان واضحا تماما عند معالجة هذه المشكلة . فلقد سعى فيير وموسكا الى تخليص العلم الاجتماعي من الجدل الايديولوجي واكتسابه المعايير « العلمية » التي كانت سائدة وقتئذ كالحياد الاخلاقي والموضوعية ^(١١٦) . وبرغم الجهود الهائلة التي بذلت لتوضيح مشكلة البيروقراطية وتحديد أبعادها ، إلا أن الدارسين

(115) Eisenstadt, S., «Bureaucracy and Bureaucratization», Current Sociology, vol. 7, 1958, p. 111.

(116) See Cole, G; Studies in Class Structure, London, Routledge & Kegan Paul, 1955.

المعاصرين — والمواطنين العاديين أيضا — ما يزالون يثيرون هذه المشكلة بهدف تشخيص أفضل لها • ومن الطريف أن نجد المعانى الكلاسيكية للبيروقراطية ما تزال مستخدمة حتى الآن في كثير من الدراسات المعاصرة • فعلى سبيل المثال نجد هيرمان فاينر ^{Finer} يستعرض الاتهامات التي وجهت الى البيروقراطية خلال تاريخها ، موضحا أن الاتهام الوحيد الذي يستند الى منطلق واضح هو ذلك الموجه الى سوء استخدام الموظفين الحكوميين لسلطاتهم ^(١١٧) • وعلى الرغم من كثرة المـعالجات الحديثة للعلاقة بين البيروقراطية والديموقراطية ، الا أن هذه المعالجات تنطلق من فروض محدودة النطاق لا تصل بأى حال من الاحوال الى الفروض الواسعة التي قدمها ماكس فيبر • لقد عالج فيبر هذه العلاقة في ضوء خيال واسع لا نجد له نظيرا في علم الاجتماع الحديث •

والواقع أن دارسى البيروقراطية يهتمون بدراسة الديموقراطية قدر اهتمام دارسى الديموقراطية بتناول البيروقراطية • وهذا يعكس تطورا فكريا حديثا فرضته اعتبارات عديدة من بينها تشابك المشكلات السياسية وتنوعها ، بحيث يصعب فهم أبعاد أى مشكلة دون فهم أبعاد المشكلات الأخرى • وربما أيد ذلك شبكة المفاهيم السياسية التي تترخر بها الكتابات الحديثة • فضلا عن ذلك نجد الظروف الاجتماعية التي مرت بها المجتمعات الحديثة قد فرضت بعض الاعتبارات النظرية على دارسى الديموقراطية بحيث بات واضحا أن اغفال ظاهرة البيروقراطية قد يؤدي الى مشكلات فعلية • فاذا كان الحكم الديموقراطى بصورته التقليدية ممكن التطبيق في مجتمع صغير ، فانه يصعب تطبيقه في مجتمع كبير دون أن نأخذ البيروقراطية في الاعتبار • واذا كانت النظرية السياسية خلال القرن التاسع عشر قد اهتمت اهتماما كبيرا بمسألة الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في الدولة الديموقراطية ، الا أنها لم تهتم بنفس القدر بتحديد

(117) Finer, H., «Critics of Bureaucracy». Political Science Quarterly, Vol. 60, 145, p. 105.

موقع أو وضع الموظف داخل هذا الاطار . لقد افترضت النظرية السياسية أن الموظف ما هو الا أداة أو وسيلة تستخدمها أجهزة الدولة المختلفة . ولم يطرأ تغير على هذا الموقف الا بتطور نظم الحكم الحديثة التي بدأت تعتبره دعامة الادارة الديمقراطية . وهكذا أصبحنا نجد في الكتابات المعنية بالديموقراطية مفاهيم شاع استخدامها في الكتابات المهتمة بالبيروقراطية كالمسئولية ، والقدرة على التقدير ، وسرعة الاستجابة ^(١١٨) . لقد أصبحت هذه المفاهيم الآن لغة شائعة في الدراسات التي تحاول معالجة المشاكل البيروقراطية بمثل ما هي لغة شائعة في الكتابات التي تحاول تفسير الديمقراطية .

ويمكننا أن نحدد ثلاث منظورات واضحة ازاء نفوذ الموظفين العموميين في الدول الغربية^(١١٩) . الاول يؤكد أن الموظفين قد حصلوا على سلطات متزايدة ، وأنه يجب تحديد اختصاصاتهم في ضوء موقعهم داخل المجتمع . والثاني يذهب الى أن الموظفين قد اكتسبوا بالفعل قوة متزايدة ، وأن من الضروري التأكد من صحة ممارستهم لها . أما المنظور الثالث والأخير فيكشف عن أن الموظفين قد حصلوا بالفعل — على السلطة ، لكن لابد من تحديد الوسائل التي تضمن استغناء المجتمع عن خدماتهم . ويبدو أن المنظور الاخير هو أكثر المنظورات الثلاث تطرفا ، وهو في نفس الوقت أقلها وضوحا . ان الخطر الذي يمثله الموظفون بالنسبة للديموقراطية — كما يبدو في بعض الكتابات — لا يتمثل في عدم كفاءتهم بقدر ما يتمثل في تأثيرهم ونفوذهم وتغلغلهم في كافة وجوه الحياة الاجتماعية ، مما دعا هيوارت Hewart في مؤلفه « الاستبداد الجديد » ^(١٢٠) The New Despotism الى شن هجوم عنيف على التأثير المتزايد الذي يمارسه الموظفون على مختلف جوانب البناء

(118) Kingsley, J; Representative Bureaucracy, Antioch Press Yellow Springs, Ohio, 1959.

(119) Crider, J., The Bureaucrat, Philadelphia and New York, 1954.

(120) Hewart. L. The New Despotism. Ernest Benn. London. 1959.

الاجتماعى بما فى ذلك الاحزاب السياسية • فالقوانين التى تعرض على اللجان التشريعية البريطانية لاعتمادها تحتاج الى موافقة الموظفين المتخصصين ، مما قد يشكل — فى نظر هيوارت — تهديدا كبيرا للديموقراطية • وفى الولايات المتحدة احتج بيك Beck فى مؤلف شهر له ^(١٢١) على النمو المتزايد للبيروقراطية وتأثيرها السلبي على الحياة النيابية • وما لبثت أن اشتدت هذه الحملة خلال ثلاثينيات هذا القرن ، وعلى الاخص بين المفكرين الاستراتيجيين ^(١٢٢) ، الى أن ظهرت اتجاهات متوازنة حديثة تحاول معالجة المشكلة من زاوية أوسع • فعلى سبيل المثال نجد فاينر Finer أن القضية الخطر الذى تمثله البيروقراطية على الديمقراطية ، لكنه يؤكد أن هذا الخطر محتمل ولا يشكل واقعا فعليا • كما يوضح أن المعيار الحقيقى للتعرف على مدى ديموقراطية التنظيمات البيروقراطية هو احساس الموظفين بالمسئولية وقدرتهم على تبني الاهداف العامة •

ولقد دفعت هذه الاعتبارات بعض العلماء الاجتماعيين الى اتخاذ موقف أكثر تحديدا من قضية دور الموظفين فى عملية اتخاذ القرارات السياسية • فاذا كان الموظفون قد أصبحوا أطرافا أساسيين فى العمليات السياسية ، الا أن دورهم لا يتعدى المهام التى يكلفون بها ، والتى من أجلها شغلوا وظائفهم ^(١٢٣) • ولقد أوضح كارل فريدريك Friedrich أن القضية التى يجب أن تشغلنا هى طريقة تفسير الموظف للقواعد ، ونوعية النصائح التى يقدمها ، وبالتالي فإن محاولة تقليص سلطات الموظفين قد لا تكون مفيدة تماما • ان دور الموظف فى رسم السياسة العامة هو دور حيوى لا يمكن استبعاده ، وأن من الصعب الفصل بين صنع القرار وتنفيذه ^(١٢٤) •

(121) Beck, J; Our Wonderland of Bureaucracy, Macmillan, New York, 1955.

(122) See for example : Allen, G., Bureaucracy Triumphant, Oxford University Press, London, 1931.

(123) Hyneman, C., Bureaucracy in a Democracy, op. cit.

(124) Friedrich, K., «Public Policy and the Nature of Administrative Responsibility, in Public Policy (ed.) Friedrich, K., and Mason, E. New York, 1965.

ومن الطبيعي أن قبول وجهة نظر فريدريك هذه تتطلب أولاً قبولاً لمفهوم الإدارة العامة ، إذ أنها تعنى — استناداً لذلك — القيام برسم السياسات . كذلك فإن هذه القضايا جميعاً تجعلنا نؤكد أن ثمة تفسيراً جديداً للإدارة الديمقراطية ، مما قد يعنى وضع مشكلة البيروقراطية في إطار مختلف عن الأطار المألوف . فلم تعد المشكلة الرئيسية هي وجود أو عدم وجود البيروقراطية ، وإنما الآثار الجانبية لها التي تظهر حينما يشمل الموظفون في الاستجابة لاحتياجات الجماهير ومواجهتها بطريقة فعالة . وفي ضوء هذا الفهم يمكننا القول أن البيروقراطية لا تحقق تماماً أهدافها ، وأن تطويرها معيناً يجب إحداثه عليها . كذلك فإن الموظفين الذين يفتقرون إلى المعرفة المتخصصة والخبرة الفنية لا يستطيعون ضمان تحقيق أهداف البيروقراطية . ومن المفترض أن يقوم الموظفون بدور فعال في رسم السياسات بما لديهم من بيانات ومعرفة فنية ، وأن يتيح لهم ذلك التعامل بشكل أفضل مع كل صانعي القرارات السياسية .

ويبدو أن النقطة الأخيرة ما تزال تمثل مصدراً خصيباً للجدل . فمن الأمور الملاحظة أن انتقال المعلومات من الموظفين إلى الجمهور يتوقف على وجود ثقافة مشتركة بين الطرفين ، وعلى فهم متبادل يمكن أن يتحقق من خلال انتماء الموظفين لمختلف قطاعات المجتمع . ولقد أوضح كنجزلى Kingsley هذه النقطة بجلاء في دراسة له عن الخدمة المدنية في بريطانيا ، حيث ذهب إلى أن الموظف المدني هو سياسي بالضرورة ، لأن تنفيذ السياسات الحكومية يتوقف عليه إلى حد بعيد^(١٢٥) . كذلك أشار كنجزلى إلى تأثير الأصول الطبقية والاجتماعية للموظفين على أداء أعمالهم ، وتلك حقيقة أكدها أيضاً جوبرج Sjoberg حينما كشف عن أن الإدارة العامة لا تستجيب بالقدر الكافي لأفراد الطبقة الدنيا ، في الوقت التي تشعر فيه

(125) Kingsley. J. D; Representative Bureaucracy Antioch Press, Yellow Springs. Ohio, 1964.

هذه الطبقة أنها في صراع دائم مع الادارة العليا^(١٢٦) . والواقع أن وجهة نظر جوبرج تثير تساؤلات عديدة حول الموظفين كجماعة اجتماعية ، وقدرتهم على التعبير عن مختلف قطاعات المجتمع . إذ أن هناك دراسات عديدة أوضحت أن الموظفين في مجتمعات مختلفة يكشفون عن ذاتية وكيان محدد ، على الرغم من أنهم قد يشتركون جميعا في نفس الظروف الاجتماعية ، وبالتالي يفترض أن تكون مصالحهم مختلفة عن مصالح الجمهور الذين يتعاملون معه . وتذكرنا هذه النقطة بوجهة نظر ماركس في البيروقراطية التي سبق أن أشرنا إليها ، كما توحى لنا بأن المجتمعات المتباينة اجتماعيا تشهد ضربا من الصراع بين الديمقراطية والبيروقراطية ، وأن كان نمط هذا الصراع يتفاوت من مجتمع لآخر . ففي الحالات المتطرفة قد يتخذ صورة تدخل الموظفين في عملية الانتخابات والاضرابات للتأثير على الحكومة . وحينما يتخذ هذا الصراع شكلا معتدلا فإنه قد يبدو واضحا في تحالف الموظفين مع بعض الجماعات الاجتماعية ، ومقاومة أو رفض التفتيش الخارجي عليهم أو أية محاولة للضغط عليهم^(١٢٧) .

وإذا كان العلماء الاجتماعيون قد طرحوا مشكلة البيروقراطية بطرق مختلفة ، فلنا أن نتوقع حلولاً متباينة لها . فالذين أكدوا أهمية تدخل الموظف في رسم السياسة وتوسيع نطاق اختصاصه ، اقترحوا أشكالا عديدة من المراقبة الرسمية التي يجب أن يخضع لها . ومن بين هذه الاشكال مشاركة الموظف في اصدار القرارات قبل صياغتها بأن يبدى وجهة نظره الخاصة ويزود صانعي القرارات بالبيانات الضرورية . ومن شأن ذلك اتاحة الفرص العديدة للموظف لممارسة سلطاته على كافة المستويات والقطاعات ابتداء من كبار رجال الحكومة حتى المواطنين ، وابتداء من اتخاذ القرارات السياسية

(126) Sjöberg, G; et al. «Bureaucracy and the Lower Class, Sociology and Social Research, vol. 50, 1966.

(127) Woll, P; American Bureaucracy, W. W. Norton, New York, 1963.

الخارجية حتى تحديد الضرائب على الدخول • غير أن المشكلة التي يمكن أن تثار هنا تتعلق بطبيعة القواعد ووظيفتها في الحياة الاجتماعية • فمن الحقائق الثابتة أن القواعد البيروقراطية لا تطبق نفسها بنفسها ، إنما يطبقها موظفون يقومون بتفسير معناها ، وتقييم ملاءمتها للمواقف الفعلية • بعبارة أخرى يتعين على الموظفين أن يصدروا أحكاما عند ممارستهم لأدوارهم ، كما أن تطبيق القاعدة يتوقف على جوانب قيمية هامة • وإزاء هذا الموقف نجد بعض الدارسين يؤكدون صعوبة وجود موظفين أو إداريين «محايدين» ، كما نجد بعضا آخر يذهب إلى أن تطبيق القواعد يجب أن يكون تطبيقا حرفيا حتى يمكن تجنب سوء استخدام السلطة (١٢٨) • ومع ذلك فإن القضية تبدو أكثر تعقيدا • فمشكلة حياد الموظفين يمكن أن تنطبق أيضا على رؤسائهم ، حتى ولو كان هؤلاء الرؤساء منتخبين ويمثلون إرادة شعبية • وعلى أية حال فإن الأمر الذي يبدو واضحا من خلال المناقشات السابقة هو أن البيروقراطية كمفهوم اجتماعي - سياسي - إداري يستطيع أن يعبر لنا عن مجموعة من المشاكل المترابطة والمتعلقة بموقف الإنسان من التنظيمات الكبرى التي تميز مجتمعاتنا الحديثة • إننا لا نتوقع من مفهوم كالبيروقراطية أن يمثل مفتاحا سحريا يمكننا بواسطته فهم الواقع الاجتماعي بأسره • وإذا ما سلمنا بأن هذا المفهوم يعيننا على تحليل تاريخي ومنطقي لعلاقة الإنسان بالإدارة ، فإننا نكون بذلك قد حققنا انجازا كبيرا على المستويين الأكاديمي والتطبيقي •

(128) Bendix, R, Higher Civil Servants in American Society. University of Colorado Studies, Boulder, Colorado, 1949.

الفصل السادس

الحركات الاجتماعية والسياسية

يشير المعنى العام لكلمة « حركة » movement الى سلسلة الأفعال والجهود التي يقوم بها عدد من الأشخاص من أجل تحقيق هدف معين ^(١) . غير أن الاستعمال الفعلي لهذه الكلمة قد يشير الى معاني عديدة . فعلى سبيل المثال نجد بعض المؤرخين يستخدمون مصطلح « حركة » للإشارة الى « اتجاه » أو « ميل » أو « تحول » تاريخي . لذلك نجد من المؤلفين في التحليلات التاريخية استخدام تعبير « الحركة التاريخية » كوسيلة للوصول الى اتجاهات أو تيارات بعيدة المدى . وبغض النظر عن المعاني الخاصة التي قد يقصدها العلماء الاجتماعيون حينما يستخدمون تعبير « الحركة الاجتماعية أو السياسية » ، فإن الهدف النهائي هو إبراز الجهود التي تبذلها الجماعات والطبقات الاجتماعية من أجل تحقيق غايات خاصة . ولقد أوضح ريموند وليامز Williams في مؤلفه الشهير « الثقافة والمجتمع » أن مفهوم الحركة هو أحد المفاهيم الاستراتيجية في العلوم الاجتماعية شأنه في ذلك شأن مفاهيم الصناعة ، والديمقراطية ، والطبقة ، والثقافة ؛ وأنه طبقاً للاستخدام الشائع لمفهوم الحركة فإنه يعني ذلك النمط العام من التغير الذي يمكن التعرف عليه ، وبالتالي يمكن استخدامه في اكتشاف التغيرات التي تطرأ على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية . وهذا يعني — مرة أخرى — أن مفهوم الحركة هو وسيلة لاكتشاف مختلف التغيرات المادية والثقافية التي تطرأ على أي مجتمع من المجتمعات ^(٢) . وربما كان ذلك أحد الأسباب التي جعلت كل جماعة أو طبقة تحاول وصف

(١) وهذا هو المعنى الوارد في قاموس أكسفورد .

(2) Raymond Williams; Culture and Society, 1750-1950, Penguin Books, Harmondsworth, 1961, pp. 187-188.

نشاطاتها ونضالها بأنه « حركة اجتماعية »^(٣) . ان كل جماعة سياسية أو دينية أو ثقافية تطمح في تدعيم وجودها بأن تصف نشاطاتها بالجدية والتأثير ، وبالتالي فهي تمثل حركة اجتماعية متميزة^(٤) . ويكفى أن نشير في هذا المجال الى حركات الشباب والفلاحين والعمال في مختلف أنحاء العالم ، بل ويمكننا أن نضيف الى ذلك الحركات النسائية والطلابية التي أصبحت تحتل مكانة هامة في دول العالم الغربي .

ويعتبر لورنز فون شتاين Stein أول من قدم تعريفا علميا لمصطلح الحركات الاجتماعية . ففي مؤلفه « تاريخ الحركة الاجتماعية في فرنسا : ١٧٨٩ - ١٨٥٠ » نجده يتناول الثورة الفرنسية من زاوية الجهود التي بذلت من أجل ايجاد مجتمع جديد لا مجرد التغيرات الحكومية الرسمية ، بل ويذهب الى أن بناء المجتمع هو الذي يشكل طابع تغيره السياسي . وفضلا عن ذلك يؤكد شتاين - متفقا في ذلك مع ماركس - رفضه للمنطق المثالي المهيكل وضرورة دراسة الصراع الاجتماعي وما ينجم عنه من اغتراب وتناقض ، كما أوضح دور المصالح الفردية المادية للأفراد والطبقات في احداث التغير الاجتماعي قائلا : « ان المصلحة هي مركز التفاعل الانساني ، وبالتالي فهي أساس الحركة الاجتماعية ، والمبدأ الذي يستند اليه المجتمع »^(٥) . ولا شك أن مفهوم الحركة الاجتماعية - كما استخدمه

(٣) وبذلك أصبحت كلمة « حركة اجتماعية » كثيرة التردد على اللسنة ، بل وقد بدأت بعض الجماعات تتخذ منها شعاراً . انظر :

T. D. Weiden, The Vocabulary of Politics, Penguin Books Harmondsworth, 1955.

(٤) ويفسر ماكينزي Mackenzie ذلك بأن الحركات الاجتماعية تتطوى - عادة - على رومانسية فكرية قد تغري المثقفين وعلماء الاجتماع بالاهتمام بها . انظر :

Mackenzie, W. J; Politics and Social Sciences, Penguin Books, Harmondsworth, Middlesex, 1967.

(٥) Rudolf Heberle, Social Movements :An Introduction to Political Sociology, Appleton-Century-Crofts Inc. N. Y. 1956.

شتاين - قد أثر تأثيرا واضحا على المؤرخين الاشتراكيين الالمان خلال القرن التاسع عشر ، حيث نجدهم يتفقون معه على وصف حركات الطبقة العاملة بأنها « حركات اجتماعية » حقيقية . ويعتبر زومبارت Sombart من أبرز الذين تأثروا باتجاه شتاين الفكرى . ففى مؤلفه « الاشتراكية والحركة الاجتماعية » ، نجده يعرف « الصركة » بأنها « كل الجهد والمحاولات الرامية لتحرير طبقة البروليتاريا » ، ذاهبا الى أن « التاريخ لم يعرف طبقة شكلت حركة أقوى من حركة طبقة البروليتاريا » (١) .

وإذا ما انتقلنا الى القرن العشرين وجدنا رودلف هيرل Heberle يقدم لنا محاولة منظمة جادة لتحديد معالم مفهوم الحركة الاجتماعية (٢) . وينتهى من ذلك الى صياغة نظرية فى الحركات الاجتماعية تستند الى مقارنات تاريخية مستقيضة . ولقد قبل هيرل تصور الدارسين الالمان لمفهوم الحركة الاجتماعية الذى يعنى ادخال تغييرات أساسية على النظام الاجتماعى وعلى الاخص فى مجال توزيع الثروة والعلاقات الانتاجية ، لكنه لم يقبل - فى نفس الوقت - ما ذهب اليه شتاين من ضرورة ربط الحركة الاجتماعية بطبقة البروليتاريا فى المجتمعات الصناعية المتقدمة . ودلى ذلك نجد هيرل يوسع من نطاق المفهوم ليشم حركات الفلاحين والزنوج والشباب فضلا عن الفاشية والنازية ، كما يؤكد أن الحركات الاجتماعية تأخذ شكل جماعات اجتماعية ذات بناءات خاصة . وبالإضافة الى ذلك نجد هيرل يحدد معايير للحركة الاجتماعية : الأول يتعلق بإيديولوجيتها أو أفكارها الموجهة ، والثانى يتعلق بقوميتها . اذ أن الحركة الاجتماعية قد تتمسدى النطاق القومى لتصبح عالمية فى طابعها . ثم يحدد بعد ذلك وظيفتين

= ولقد استنتج شتاين من هذه المقدمات أن المصالح والصراعات الطبقة تلعب دورا هاما فى الحياة الاجتماعية ، كما أنه استخدم مفهوم البروليتاريا ويطبقه على الطبقة الحاملة للصناعة التى كانت تنمو وقتئذ فى المدن الاوربية . والملاحظ أن تفكير شتاين فى ذلك كله كان مستقلا عن تفكير ماركس واتلجس .
 (6) Donald MacRae, Ideology and Society : Papers in Sociology and Politics, Heinemann, London, 1961.
 (7) Rudolf Heberle, op. cit.

هامتين للحركات الاجتماعية : الأولى هي الاسهام في تشكيل الارادة العامة للمجتمع ، والثانية هي تنشئة وتدريب الصفوات السياسية . ومن الواضح أن هيبيرل قد حرر المفهوم من كثير من التصورات التي أكدها شستين وزومبارت ، وان كان لم ينجح مع ذلك في حل مشكلات أخرى عديدة . من ذلك أنه قد ظل حريصا على ربط الحركة الاجتماعية بالطبقة قائلا : « ان الحركات الاجتماعية ترتبط ارتباطا وثيقا بالطبقات الاجتماعية ، وأن الأفكار السياسية والاجتماعية لأى حقبة أو مجتمع هي تعبير عن البناء الطبقي والتطور الاقتصادي لهذا المجتمع » ^(٨) . كذلك نجد محاولة هيبيرل تعاني من قصور واضح مردة ذلك التمييز الذي أقامه بين ما أطلق عليه « الحركات الاجتماعية الحقيقية » ذات الدلالة التاريخية العميقة و « الحركات الاجتماعية الثانوية أو العارضة » . ولو أخذنا بهذا التمييز فاننا سنقلل من شأن حركات الطلاب والاضرابات برغم ما تتطوى عليه من أهمية ^(٩) .

وبالإضافة الى ما سبق نجد هيربرت بلومر Blumer يقدم تصورا محددا لمفهوم الحركة الاجتماعية . فهي تعنى — في نظرة — ذلك الجهد انجماعى الرامى الى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة في مجتمع معين . وقد تعنى أيضا ذلك التغير غير الموجه الذى قد تطالب به مجموعات كبيرة من الافراد ^(١٠) . ومن أمثلة ذلك نمو الفلسفة الديموقراطية ، وزيادة

(8) Ibid. p. 14.

(9) Ibid. p. 15.

ومع ذلك نجد هيبيرل في مقال حديث نسبيا يذهب الى أن كل الحركات الاجتماعية الاساسية لها سمة مميزة هي استنادها الى ايدولوجية واضحة نسبيا أو مجموعة افكار تتناول إعادة تشكيل النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . انظر :

Rudolf Heberle. «Types and Functions of Social Movements», in International Encyclopaedia of the Social Sciences, Collier Macmillan, N. Y. 1968, pp. 438-44.

(10) Herbert Blumer, «Collective Behaviour», in Review of Sociology : Analysis of Decade, edited by Gitler, Wiley, N. Y. 1957, p. 145.

الاهتمام بالعلم التطبيقي • وربما كان نيل سميلسر Smelser أكثر طموحا في تحليل وبلاورة مفهوم الحركة الاجتماعية • ففي مؤلفه « نظرية السلوك الجمعي » ^(١١) نجده يقيم تفرقة واضحة بين الحركات المعيارية (أى التى تتحدد من خلال المعايير الاجتماعية) كحركات الإصلاح الاجتماعى والحركات القيمية (أى التى تستند الى القيم الاجتماعية) كالحركات الدينية والثورية • والواقع أن سميلسر قد قدم تفرقته هذه فى اطار نظرية عامة حاول من خلالها تحديد العوامل المؤثرة على السلوك الجمعى بما فى ذلك الحركات الاجتماعية • من ذلك أن الحركات الاجتماعية تميل الى الظهور والنمو خلال فترات الكساد الاقتصادى أو الهزائم العسكرية فى الحروب ، وأن مثل هذه الظروف قد تكون مواتية تماما لانضمام الافراد الى الحركات الاجتماعية ذات الاتجاهات المختلفة •

وبرغم تباين التصورات والتعريفات السابقة ، فان بالامكان الوقوف على بعض العناصر المشتركة التى قد تصلح أساسا لتصور واضح لعنى الحركة الاجتماعية ، تصور يتصف بقدر واضح من الشمول والمرونة والملاءمة الواقعية فى آن واحد • فالحركة الاجتماعية هى بمثابة جهد جماعى مقصود موجه لتغيير المجتمع فى أى اتجاه وبأى وسيلة بما فى ذلك العنف واللاشرعية والثورة والانسحاب من الواقع • ومن الواضح اذن أن الحركات « الاجتماعية » تختلف عن الحركات « التاريخية » كما يقصدها المؤرخون • كما أننا لا نستطيع أن نتجاهل الدور الذى تلعبه العوامل اللاشعورية أو اللاعقلية فى التعرف على طابع الحركات الاجتماعية وأهدافها • كذلك فان الحركة الاجتماعية تتطلب — بالضرورة — توافر حد أدنى من التنظيم • والواقع أن الحركات الاجتماعية تتفاوت تفاوتا كبيرا فى هذا المجال • فالبعض قد يبنى أسلوبا تنظيميا فضفاضا ، والبعض الآخر قد يعتمد على التنظيم البيروقراطى الدقيق • وأخيرا فان الحركات

(11) Neil J. Smelser, Theory of Collective Behavior, Routledge and Kegan Paul, London, 1962.

الاجتماعية تستند في التزامها بالتغيير الى الارادة الواعية للأفراد الذين يلتحقون بها . وهناك اتفاق كبير بين العلماء الاجتماعيين المعنيين بالحركات الاجتماعية حول هذه النقطة . فعلى سبيل المثال نجد هيرل يذهب الى أن انساق المعتقدات هي التعبير الطبيعي عن الارادة الجمعية للأفراد الذين يؤمنون بها ، مؤكدا أن عنصر الارادة هو الذي يمنح المعتقدات فعاليتها الاجتماعية ^(١٢) . ولقد أوضح أنتوني والاس Wallace أن أعضاء الحركات الاجتماعية يميلون الى تغيير سلوكهم بعد انضمامهم اليها ، وأنهم يتجهون الى مطابقة قيمهم مع قيمها ^(١٣) . كذلك أشار ايتزيوني Etzioni في تحليله للتنظيمات البيروقراطية الى أن هناك بعضا منها يميل الى ربط الأعضاء بأهداف وقيم عامة تتبناها هذه التنظيمات ^(١٤) . وفي ضوء هذا المعنى للحركة الاجتماعية يمكننا أن نشرع في تناول بعض التيارات الفكرية المؤثرة في هذا المجال .

(١)

يحتل جان جاك روسو Rousseau وكارل ماركس Marx أهمية خاصة بالنسبة لدراسة الحركات الاجتماعية . فالرجلان قدما تراثا فكريا خصباً لا يزال يشكل دعامة كثيرة من الحركات السياسية — الاجتماعية المعاصرة بوجع اختلاف وتبليغ منطلقاتها الايديولوجية . ويعتقد بعض النقاد أن تأثير هذين المفكرين على أيديولوجيات الحركات الاجتماعية المعاصرة كان تأثيراً بالغاً على المستويين العالمي والقومي ، حتى أن المحافظين من هؤلاء النقاد يلومون ماركس حينما يتأملون التحولات الثورية التي تحدث في

(12) Heberle, Rudolf, «Types and Functions of Social Movements», op. cit.

(13) Anthony Wallace, «Mass Phenomena», in International Encyclopedia of the Social Sciences, vol. 10, Collier Macmillan, N. Y. 1968, pp. 54-58.

(14) A. Etzioni, A Comparative Analysis of Complex Organizations, The Free Press, Glencoe, Ill. 1961.

بعض المجتمعات • ولقد أوضح شلومو أفينيري Avineri أن الهدف الرئيسي للبحث التاريخي في الماركسية يجب أن يكون موجها نحو انقاذ ماركس من أيدي أتباعه ومريديه ^(١٥) • وبغض النظر عن مدى الصدق الذي تتميز به هذه العبارة ، فإن الحقيقة التاريخية الواضحة هي أن روسو وماركس كانا على وعى كبير بالدور الطليعي الذي يمكن أن يقوم به المفكرون السياسيون والاجتماعيون • ولقد حقق مؤلف روسو « العقد الاجتماعي » (١٧٦٣) شهرة واسعة بين البرجوازية الفرنسية المثقفة عند ظهوره ، تماما كما حقق «المنشور الشيوعي» (١٨٤٨) الذي كتبه ماركس ذيوغا كبيرا بين الطبقات العاملة الصناعية في أوروبا بل وفي روسيا أيضا • وعلى ذلك فقد شكل هذان الكتابان مصدرا لالهام كثير من الحركات الاجتماعية • وليس من الصدفة أن يرتبط تاريخ نشرهما ببعض الاضطرابات السياسية في أوروبا •

وينطلق روسو في كتاباته من ايمان قوى بحق كل الناس في تنظيم مصالحهم الجمعية ، وحققهم أيضا في التمرد على الطغيان قائلا : ليس لدى أى انسان التزاما بطاعة أى سلطة الا السلطة الشرعية للدولة » ^(١٦) • ثم يذهب بعد ذلك الى أن السلطة الشرعية الوحيدة في المجتمع الانساني هي تلك التي تستند الى الاتفاق بين الناس • « وطالما أنه ليست هناك سلطة طبيعية للفرد على الآخرين ، فإن الاساس الوحيد الذي يجب أن تستند اليه السلطة الشرعية في المجتمعات الانسانية هو الاتفاق » ^(١٧) • ومن الواضح أن روسو قد أكد حقيقتين أساسيتين انعكستا بعد ذلك على الحركات السياسية الغربية سواء الاصلاحية أو الثورية : الاولى هي حق الثورة ، والثانية هي شرعية الارادة العامة للناس • وربما كان ذلك أحد الاسباب التي جعلت بعض الدارسين من أمثال تالمون Talmon يذهب الى أنه برغم

(15) Shlomo Avineri, The Social and Political Thought of Karl Marx, Cambridge University Press, London, 1968, p. 251.

(16) Locke, Hume, Rousseau, Social Contract, World Classics Edition, Oxford University Press, London, 1947, p. 245.

(17) Ibid. p. 246.

تأكيد روسو لقضية الحرية الطبيعية ، الا أن هناك تحليلات سياسية قد ربطت تأكيديه لحقيقة الشرعية ببعض المظاهر السياسية كالتيسلطية والجماعية ، والنظام السياسى الصارم ، بل وتبرير استخدام العنف السياسى لحماية الدولة^(١٨) . لكن من يتأمل كتابات روسو يلحظ أنه قصد ابراز أهمية «الارادة العامة» فى مواجهة ومحاصرة الطغيان ، ذلك أن «الارادة العامة» — كما ينظر اليها — هى التعبير النهائى عن هدف الدولة ، والتجسيد الحقيقى للتضامن الوطنى . ومن خلال ذلك يمكن تحقيق الانسجام بين الفرد من ناحية ، والارادة العامة من ناحية أخرى . ويذهب روسو بعد ذلك الى ضرورة ايجاد شكل معين من الترابط بين أفراد المجتمع ، بحيث تكون القوة العامة للمجتمع كافية لحماية الافراد وممتلكاتهم^(١٩) .

ويؤكد روسو أنه فى ظل هذا المجتمع يكون من الضرورى أن ينال كل فرد نصيبا كافيا من الثروة ، كما يجب ألا يحصل أى فرد على أكثر من نصيبه العادل . ويجب أن تضمن الدولة تحقيق هذه العدالة . اذ أن كل المواطنين يخضعون لتوجيه الارادة العامة ، تلك التى تستند الى الصواب والمنطق^(٢٠) . لكن الناس لا يدركون دائما الارادة العامة . فهم اذا كانوا يسمعون دائما نحو الخير ، الا أنهم لا يصيبونه فى بعض الاحيان^(٢١) . ويميز روسو بعد ذلك بين ارادة الافراد بوصفهم أفرادا ، والارادة العامة بوصفها تعبيرا عن المصلحة المشتركة . ويبدو أن أفكار روسو هذه قد مثلت أساسا لفكرة الديمقراطية الشمولية التى نلمسها فى الكتابات السياسية المعاصرة . فهو يذهب — مثلا — الى حد القول بأن من يرفض طاعة الارادة العامة استحق القهر والنزب من جانب مواطنيه ، وأن من يهدد الحقوق الاجتماعية للأفراد (عن طريق التمرد أو الجريمة أو الخيانة) نال أقصى الجزاءات .

(18) J. L. Talmon., The Origins of Totalitarian Democracy, Secker and Warburg, London, 1952.

(19) Locke, Hume, Rousseau. op. cit. p. 255.

(20) Ibid. p. 274.

(21) Ibid. p. 274.

والواقع أن كتابات روسو قد أسهمت في تطور الحركات السياسية الأوروبية خلال القرن التاسع عشر اسهاما عظيما . من ذلك تأكيده لفكرة القومية . فعلى الرغم من أن هذه الفكرة قد ارتبطت بأعمال بعض المفكرين من أمثال كانت Kant وفيخته Fichte وهيجل Hegel^(٢٢) ، إلا أنها قد اكتسبت على يد روسو أهمية خاصة حتى أصبحت مذهباً وعقيدة ان لم نقل ايديولوجية . ففي مؤلفه « العقد الاجتماعي » نجده يسلم بأن الاطار الحتمي والملائم لتحقيق النظام السياسي المثالي هو الأمة الحديثة . والمجتمع المتحضر العالمي والارادة العامة لا ينسجمان ولا يتحققان الا في ظل أمة حديثة تأخذ بالنظام الجمهوري ، فضلا عن أن هذه الأمة — كما يقول — ستكون أشد بأساً وقوة من النظم الملكية القديمة . انها أفضل صيغة لتحقيق الشرعية والتضامن في آن واحد . ولسوف يتم القضاء على كل الاعداء في الداخل لحماية الدولة ، وستكون (أي الدولة) في وضع يمكنها من الجمع بين الشرعية والحكمة . والنقطة الهامة التي تجاهلها روسو هنا هي الصراعات التي قد تنشأ بين الدولة وغيرها من الدول ، وهي النقطة التي أولاها من بعده العلماء السياسيون الذين اهتموا بالقومية كمعتقد سياسي . وفضلا عن ذلك فان مؤلف « العقد الاجتماعي » يحتل مكانة خاصة بالنسبة لقضية الثورة . ففكرة الارادة العامة برغم ما تشير اليه من اجماع واتفاق ، إلا أنها متضمنة في النظام الملكي . ومهمة الثوار هنا تحديد الارادة العامة وفهمها (نشأة الحركة الثورية) ، ثم تحقيقها (الاستيلاء الثوري على السلطة) ، وأخيرا القضاء على معارضيها (الاطاحة بالثورة المضادة) . ويعتقد روسو أنه في ظل هذا النظام السياسي الجديد يلعب المشرع القانوني دورا بارزا . فهو قائد الثورة ومصدر المبادئ الثورية الصحيحة ، فضلا عن أنه يسهم في خلق نمط انساني ثوري . وعلى الرغم من أن كثيرا من العلماء الاجتماعيين المعاصرين يصفون فكر روسو بالمحافظة،

(22) H. M. Chadwick., The Nationalities of Europe and the Growth of National Ideologies, Cambridge University Press, London, 1966.

الا أن هذا الفكر يتضمن بدايات ايدولوجية قوية ما لبث أن نمت وتطورت خلال القرن التاسع عشر بما حملته الينا من تيارات فكرية متصارعة •

ولقد انعكس ذلك كله بوضوح على الفكر الاجتماعى الثرى الذى تركه كارل ماركس ، والذى من خلاله يمكن الوقوف على تصور محدد للحركات الاجتماعية والسياسية (٢٣) • ولا يعني هنا استعراض الماركسية كمذهب فكرى بقدر ما يعني اسهامها فى تشكيل أساس قوى لكثير من الحركات الاشتراكية • والملاحظ أن القضايا الاساسية التى قدمها ماركس تؤلف نظرية كبرى فى التطور الاجتماعى والاقتصادى ، أو أن شئنا الدقة « الحركة التاريخية » • فطابع الانتاج المادى هو المحرك والمنظم للتغير الاجتماعى ، أى أن ظروف الوجود المادى للانسان هى التى تحدد علاقاته الاجتماعية ووعيه ، فضلا عن أنها تحدد تطور الطبقات ومسار الصراع الطبقي (٢٤) ويؤكد ذلك ماركس قائلا : « ان تاريخ كل المجتمعات السابقة يتلخص فى نمو التناقضات الطبقيه ، تلك التى اتخذت أشكالا مختلفة باختلاف الحقب التاريخية ... والحقيقة التى تبدو واضحة فى كل العصور هى استغلال أحد أطراف المجتمع للطرف الآخر » (٢٥) • ولقد اعتمد ماركس وانجلز على المنهج الجدلى فى فهم وتفسير أشكال المادية التاريخية والصراع الطبقي • فالحركة التاريخية لا تظهر فجأة وبطريقة عشوائية ، ولكنها تمثل حلقة من حلقات التطور التاريخى ، كل منها تبدأ بثورة جديدة فى شكل العلاقات الاجتماعية الانتاجية والتى تعد — بدورها — استجابة دياكتيكية للتغيرات

(٢٣) انظر على سبيل المثال :

Shlomo Avineri, The Social and Political Thought of Karl Marx, op. cit. Sidney Hook, Marx and the Marxists : The Ambiguous legacy, Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 1955, Bertram D. Wolfe, Marxism : One Hundred Years in the Life of a Doctrine, Chapman and Hall, London, 1967.

(24) K. Marx and F. Engels, Manifesto of the Communist Party, Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1927.

(25) Ibid. pp. 84-85.

التي تطرأ على الظروف المادية والصراع الطبقي في المجتمع • وباستخدام الديالكتيك يمكن القول - استنادا الى نظرية ماركس - ان ظهور البرجوازية وتراكم رؤوس الاموال يشكلان « قضية » ، ما يلبث أن يظهر « نقيضها » وهو الحركة الثورية للبروليتاريا ، الى أن يتكون « مركب القضية » وهو ظهور مجتمع شيوعي لا طبقي • والمشكلة التي يواجهها تطبيق هذا المنهج الجدلي هي أنه قد افترض أن المجتمع الشيوعي العالمي هو « المركب » النهائي الذي لن يؤلف بعد ذلك « قضية » تدخل في اطار العملية الجدلية (٢٦) •

والواقع أن تأثير نظرية ماركس على الحركات الاشتراكية كان تأثيرا بعيد المدى • ذلك أن معاصريه وتلاميذه قد اهتموا بتطبيق نظريته على مرحلة النمو البرجوازي الذي شهدته كل من بريطانيا وألمانيا خلال القرن التاسع عشر • لقد بدت النظرية لهم وكأنها تقدم تفسيرا بسيطا لماضي مجتمعاتهم وحاضرها ومستقبلها • فهي توضح طريق خلاص البروليتاريا من استغلال الرأسمالين ، وتعالج باستفاضة الاستقطاب الطبقي المترتب على الاستغلال ، مما سيكون عاملا حاسما في انتصار الحركة الثورية للعمال • ولن يتحقق مثل هذا الانتصار بجهود البروليتاريا فقط ، بل ان تناقضات المجتمع الرأسمالي سوف تكون أفضل ضمان لنجاح الثورة • وسوف يرث العمال بعد الثورة مجتمعا غنيا يختفى فيه تقسيم العمل وما يرتبط به من استغلال طبقي ، وستتاح أول فرصة في التاريخ لممارسة الديمقراطية الحقيقية (٢٧) • والملاحظ أن ماركس قد أدرك بوضوح أن

٢٦:

(٢٦) عالجا هذه النقطة من زاويتين مختلفتين في مواضع أخرى • انظر : السيد الحسيني ، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٧٧٧ ، وكذلك السيد الحسيني ، التنبيه والتخلف ، دراسة بنائية تاريخية ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٢ • والملاحظ ان معالجتنا للفكر الماركسي قد تركزت في المؤلف الاول على التنظيمات البروقراطية ، وفي المؤلف الثاني انصبت على التخلف والتنبيه •

(٢٧) انظر على وجه الخصوص : السيد الحسيني ، التنبيه والتخلف ،

المرجع السابق •

المتجمع الرأسمالي بقوانينه المتمثلة في تراكم رؤوس الاموال ، وفائض القيمة ، والافتقار المطلق ، يحمل في ثناياه بذور فئائه . فهو أشبه بساحر فقد سيطرته على القوى التي يزعم التحكم فيها ^(٢٨) . واذن فهدف الحركة الثورية للعمال — عند ماركس — هو الاطاحة بالبرجوازية . اذ أن المرحلة الرأسمالية لا تعدو أن تكون نقطة على طريق التحول نحو المجتمع الشيوعي . ومن هنا بدت حركة البروليتاريا وكأنها حركة حاسمة . ولقد أوضح أفنيري Avineri ذلك بقوله : « نظر ماركس الى البروليتاريا على أنها الوسيلة المعاصرة والنهائية لتحقيق الثورة العالمية . لذلك ليس من الدهشة في شيء أن يمنح هذه الطبقة دورا تاريخيا هاما » ^(٢٩) . وتبدو هذه النقطة هامة اذا ما علمنا أن البروليتاريا الصناعية وقت أن كتب ماركس مؤلفاته لم تكن تشكل الا قلة قليلة من السكان ، لكنه يؤكد — مع ذلك — أن كل الحركات التاريخية السابقة قامت بها أقلية لتحقيق أهدافها . أما حركة البروليتاريا فتتميز باستقلالها ووعيتها الذاتي واستنادها الى غالبية كبيرة من أجل تحقيق مصالحها ^(٣٠) . وفي ضوء ذلك كله يمكننا أن نفهم سر الجاذبية التي تميزت بها وجهات نظر ماركس وبدت في نظر قادة الحركات العمالية وبعض قطاعات الطبقة الوسطى مصدر الهام كبير . وعلى الرغم من أن ماركس وانجلز قد كتبا الكثير للدفاع عن « عملية » نظريتهما ، الا أن الطابع الايديولوجي لها قد بلغ درجة من الوضوح بحيث أصبح من الصعب على بعض قادة الحركات العمالية الوقوف كثيرا أمام التحليل الدقيق لحركة تطور المجتمعات والقوى التي تحكمها ^(٣١) .

ولقد كان لتأكيد ماركس « لعالمية » ثورة البروليتاريا أهمية خاصة

(28) Shlomo Avineri, The Social and Political Thought of Karl Marx, op. cit. 152.

(29) Ibid. p. 59.

(30) Manifesto of the Communist Party, op. cit. pp. 67-68.

(31) D. Mac Rae, Ideology and Society : Papers in Sociology and Politics, Heinemann, London, 1961.

بالنسبة للحركات الاجتماعية والسياسية • فكفاح الطبقة العاملة في مختلف أنحاء العالم موجه الى النظام الرأسمالى العالمى • وعلى الرغم من أن النضال الثورى قد يبدأ بداية محلية أو قومية ، الا أنه ما يلبث أن يتخذ طابعا عالميا • ومن هنا يبدو أن دعوة ماركس للأحزاب والحركات الشيوعية والاشتراكية تقوم على تدعيم التعاون بينها وتبنى استراتيجيات دولية • ومع ذلك فلقد واجهت الحركات الاشتراكية الاوربية صعوبات في تلبية هذه الدعوة • اذ أن النظرية الماركسية كنظرية علمية كانت بحاجة الى مزيد من الصدق الواقعى ، على الرغم من أن ماركس نفسه قد اعتبر أن ما توصل اليه في مجال العلم الاجتماعى يوازى في أهمية ما توصل اليه داروين في مجال العلم الطبيعى (٣٢) • وفضلا عن ذلك فلقد أدركت هذه الحركات الاشتراكية أن تنبؤات وتوقعات ماركس المتعلقة بالاستقطاب الطبقي ومستقبل النظام الرأسمالى بحاجة الى تحفظ شديد • فقد تستطيع الطبقة العاملة أن تحقق ما أمله ماركس ، لكن ذلك يتطلب حدوث تغيرات هامة على بناء المجتمع الرأسمالى ووظائفه • وعلى الرغم من أهمية البعد الطبقي في فهم المجتمعات ، الا أن ماركس لم يهتم بأبعاد أخرى لا يمكن التقليل من شأنها • من ذلك — مثلا — القومية وما يرتبط بها من صراعات ، والفرقة العنصرية وما تؤدي اليه من انقسامات ، فضلا عن المنافسة بين الدول الرأسمالية • والمؤكد أن القادة الثوار الذين انطلقوا من نظرية ماركس أمثال لينين وماوتسى تونج كانوا على وعى شديد بهذه النقاط ، وحاولوا أن يقدموا لها تصورات خاصة • وبغض النظر عن النقد التفصيلي الذى يمكن أن يوجه للنظرية الماركسية ، الا أنها قد ظلت — ولا تزال — تمثل مصدر الهام لكثير من الحركات السياسية والاجتماعية المعاصرة على نحو ما سنرى في موضوع لاحق •

(32) Karl Marx, Preface to Capital, vol. I. Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1965, p. 10.

(٣٣) انظر تحليلا موازيا في : ت . ب . ب . بوتومور ، الطبقات في المجتمع الحديث ، ترجمة محمد الجوهرى وزملاؤه ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، الفصل الاول •

(٢)

يشير النظرية التاريخية المتأينة الى أن الحركات الاجتماعية تتخذ أبعادا مختلفة واتجاهات متباينة بحيث يصعب في بعض الأحيان تصديق طابعها الثابت والأشكال العديد التي تتخذها . ولقد أوضحت مارجريت كول Cole أن الاشتراكية البريطانية — مثلا — كانت تتضمن من وقت لآخر خصائص بعض الحركات الطبقة والدينية والأخلاقية والقومية (٣٤) . وإذا كان البعد الطبقي قد ظل هو البعد المسيطر على هذه الاشتراكية ، إلا أن ذلك يجب ألا يجعلنا نتجاهل وجود أبعاد أخرى تمارس تأثيرا هاما عليها . ومثل هذا يمكن أن يقال عن النازية . فلقد استندت فيما استندت اليه على مفاهيم متعددة منها القومية ، والأمبريالية ، والعنصرية . وربما كانت نظرية ماركس من أوضح النظريات التي تناولت بطريقة قاطعة بناء الحركات الاجتماعية وطابعها . فكل حركة تتحدد — أساسا — في ضوء طبيعته انعلاقات الانتاجية السائدة ، بحيث تصبح — أى الحركة — تعبيرا عن المصالح والصراعات الطبقة . ولقد تعرضت وجهة نظر ماركس هذه للنقد المرير . فمن الصعب — كما يقول كوبان Cobban — تطبيق مفهوم الطبقة على المجتمعات التي لم تشهد ثورة صناعية ، إذ أن ذلك ينطوى على تعسف شديد (٣٥) . كذلك فإن اعتماد نظرية ماركس على الطبقة كمفهوم محوري قد يحول دون تقديم تحليلات تاريخية كافية لمختلف أشكال الحركات الاجتماعية (كالدينية والقومية والفكرية) . لكن ذلك لا يقلل — بأى حال من الأحوال — من الأهمية الخاصة التي تمثلها الظروف الاجتماعية المادية عند تفسير الحركات المختلفة تفسيراً تاريخياً .

وبالامكان تفسير الصعوبة التي يواجهها العلم الاجتماعى العربى عند

(34) Margaret Cole, The Story of Fabian Socialism, Heinemann, London, 1961.

(35) Alfred Cobban, The Social Interpretation of French Revolution, Cambridge University Press, London, 1964.

تحديد أشكال الحركات الاجتماعية إذا ما أدركنا أن هذا العلم لم يستطع حتى الآن الوصول الى نظرية شاملة تفسر السلوك الجمعى^(٣٦) . وربما كان آرثر بنتلى Bentley من أبرز العلماء الاجتماعيين الذين حاولوا صياغة نظرية في سلوك الجماعة . فهو لا ينظر الى الجماعة على أنها مجرد قطاع من المجتمع مؤلف من أفراد ، بل على أنها مجموعة من النشاطات يقوم بها الأفراد في نفس الوقت الذى يقومون فيه بنشاطات أخرى في جماعات مختلفة^(٣٧) . ويذهب بنتلى الى أن من الممكن تعريف الجماعة في ضوء « مصالحها » ؛ ثم يعرف « المصلحة » بأنها التزام أعضاء الجماعة ازاء بعض الدعاوى في مواجهة الجماعات الاخرى . ومن ثم يصبح النسق الاجتماعى— في نظر بنتلى—مؤلّفاً من شبكة من الجماعات المتفاعلة . وعلى ذلك نجد هذه النظرية تؤكد — بشكل متزايد — أن حركة الدفع والمقاومة بين الجماعات هي العامل المحرك للتغير السياسى ، وأن حالة المجتمع في وقت معين هي حالة التوازن بين الجماعات الضاغطة^(٣٨) . ومن الواضح أن هذه النظرية تنطوى على تبسيط مبالغ فيه لديناميات المجتمع ، فضلاً عن أنها محدودة للغاية إذا ما حللناها ايدولوجيا وثقافيا . إذ أنها تفترض أن كل الجماعات سوف تقبل أدوار بعضها البعض في ظل نظام جماعى ، وأن أى جماعة سوف تقنع بأن النصر الذى ستحققه سيكون على حساب التنازل الذى ستقدمه الجماعة الاخرى . وإذا ما طبقنا هذه النظرية على الواقع السياسى في الدول الديموقراطية الغربية ، فإننا سنجدها بعيدة عن الصدق . فالجماعات العسكرية المناضلة لا تأخذ في اعتبارها ضرورة الالتزام بالمعايير التى تنظم العلاقات بين الجماعات، فضلاً عن أنها قد تتبنى مفاهيم ومعتقدات سياسية تطالب باحداث تغييرات جذرية على مستوى المجتمع . وبرغم الانتقادات التى تعرضت لها هذه النظرية ، الا أنها لا تزال تجذب بعض

(36) David Truman, «Political Group Analysis», in International Encyclopedia of the Social Sciences, vol. 12, 1968, pp. 241-5.

(37) Arthur Bentley, The Process of Government, University of Chicago Press, 1958, 211.

(38) Ibid. p. 258-259.

العلماء السياسيين المعاصرين بسبب تركيزها على ديناميات العملية السياسية^(٣٩) .

وربما كان غموض مفهوم الجماعة أحد الأسباب التي عاقت العلماء الاجتماعيين عن تقديم تصنيف شامل ومقنع لأنماط الجماعات . فعلى سبيل المثال نجد البعض يميل الى قصر استخدام مفهوم الجماعة الضاغطة على التنظيمات التي تتولى تخطيط السياسة العامة وتنفيذها . بينما نجد آخرون يميلون الى استخدام مصطلح « اللوبي » Lobby للإشارة الى كل أشكال الجماعات التي تهتم بالسياسة العامة سواء من ناحية الاستشارة أو التشريع . بل اننا نجد بعض الدارسين يميزون بين الجماعات التي لديها مطالب أساسية وتلك التي تحاول تفادي الخلافات الثانوية التي تستطيع الحكومة حلها أو الحد منها^(٤٠) . لكننا نجد — مع ذلك — محاولة نظرية هامة قدمها عالم الاجتماع السياسي فرانسيس كاستيل Castles لتصنيف الجماعات على أساس مقارن^(٤١) . فلقد استخدم مفهوم « الجماعة الضاغطة » بمعنى واسع جدا ، وعرفها بأنها « تلك الجماعة التي تحاول احداث تغيير سياسى سواء داخل النشاط الحكومى أو خارجه »^(٤٢) . غير أن كاسيل لم يوضح لنا المقصود بالتغير السياسى ، وأن كان قد أشار فى مواضع أخرى الى أنه يقصد بالضغط السياسى محاولة تغيير نظام الحكم أو على الأقل نمط الحكم . وعلى ذلك نجده ينظر الى الحركات والمنظمات القومية على أنها تدخل فى معنى الجماعات الضاغطة . ومن الانتقادات التي يمكن أن توجه الى تعريف كاستيل أنه لم يفتن الى أن كثيرا من الحركات

(39) Robert A Dahl, Pluralist Democracy in the United States, Rand McNally, Chicago, 1967.

(٤٠) انظر على سبيل المثال :

J. G. La Palombara, Interest Groups in Italian Politics, Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 1964, J. D. Stewart, British Pressure Groups, Oxford University Press London, 1958.

(41) Francis G. Castles, Pressure Groups and Political Culture : A Comparative Study, Routledge and Kegan Paul, London, 1967.

(42) Ibid. p. 2.

الاجتماعية تتخذ — وبطريقة تلقائية — أشكالاً تنظيمية بحيث تبدو وكأنها أقرب ما تكون الى الاحزاب السياسية ، فضلا عن أن التعريف يفتقد الى الشمول والمرونة . فهو يستبعد من نطاقه كثيرا من الجماعات التي تطالب باحداث تغييرات لا تدخل في نطاق السياسة بالمعنى الضيق . من ذلك — مثلا — حركات تحديد النسل ، وحركات احياء التراث الثقافي واللغوي . ان مفهوم الحركة الاجتماعية يعبر عن نطاق واسع جدا من الجهود الجماعية في مختلف المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية . لذلك قد يكون من المفيد النظر الى الجماعة الضاغطة على أنها شكل تنظيمي خاص من أشكال الحركات الاجتماعية .

ان على أى تصنيف شامل دينامي للحركات الاجتماعية أن يأخذ في اعتباره عوامل عديدة منها : طبيعة الالتزام بالتغيير السياسى ، والشكل التنظيمى الذى قد تتخذه الحركات الاجتماعية ، فضلا عن تنوع وتعدد المبادئ التى قد تتبناها. فحركة الحقوق المدنية التى ترعها مارتن لوتر كنج Luther King في الولايات المتحدة الامريكية كانت تمثل حملة أخلاقية ، ودعوة اصلاحية ، وعدالة دينية في آن واحد ^(٤٣) . كذلك فان الحركة الاجتماعية الواحدة قد تتخذ أشكالاً تنظيمية مختلفة . فالحركات القومية والطبقية والاصلاحية والثورية قد تعبر عن نفسها في شكل أحزاب سياسية أو جماعات ضاغطة ، أو نقابات عمالية ، أو تنظيمات ثقافية ، بل انها قد تجمع بين كل هذه الاساليب في وقت واحد . وفي ضوء الاعتبارات السابقة يمكننا الاشارة الى عدة أشكال للحركات الاجتماعية المعاصرة . فهناك الحركات الاجتماعية الدينية ، والريفية ، والحضرية ، والقومية ، والعنصرية والطبقية ، والاخلاقية ، والثورية ، والثقافية ، فضلا عن تلك التى يشكلها الشباب والنساء . وينطوى هذا التصنيف على فوائد عديدة . فهو يمكننا من التعرف على كيفية نشأة الحركات الاجتماعية والظروف الاجتماعية

(43) R. Bainton., Here I Stand : A Life of Martin Luther, The New American Library, New York, 1956.

(44) R. Heberle, «Types and Functions of Social Movements», op. cit.

والاقتصادية والسياسية التي تؤدي من خلالها وظائفها ، كما يساعدنا على تحليل الايديولوجيات المختلفة التي تتبناها الحركات الاجتماعية • وأخيرا فهو يعيننا على فهم الطابع السياسى الذى تتخذه ، وهو الطابع الذى طالما أكدته هيبيرل Heberle في كتاباته • ان النشاط السياسى هو أحد الابعاد الهامة التى تساعدنا على فهم بناء الحركة الاجتماعية ودينامياتها • ونحن نقصد بالنشاط السياسى ذلك العمل المتعلق بتوزيع السلطة وممارستها • ويدخل فى نطاق ذلك المناقشات النقدية التى تدور حول كيفية استخدام السلطة واعادة توزيعها ، فضلا عن تلك التى تطالب بالغاء السلطات الحكومية واستخدام أخرى جديدة • وقد يجد بعض علماء الاجتماع اغراء كبيرا فى دراسة بعض الحركات الاجتماعية ذات النشاط السياسى الواضح كالعنف والتظاهر والتمرد ، لكن ذلك يجب ألا يجعلنا نغفل تلك الحركات ذات التأثير البعيد المدى • فالحركات المناهضة للرق — مثلا — أسهمت اسهاما كبيرا فى التأثير على البناء الاجتماعى الأمريكى ، على الرغم من أن البعد السياسى لهذه الحركات يبدو أقل وضوحا من البعد الاجتماعى (٤٥) •

(٣)

وإذا ما تناولنا الحركات الاجتماعية الريفية لاحظنا تأثيرها الهائل على انبناء الاجتماعى، على الرغم من أن البعض يذهب الى صعوبة رصد هذا بسبب اختلاف طبيعتها (٤٦) • فقد تظهر هذه الحركات فى شكل انتفاضات لاتستمر سوى فترة محدودة بحيث يصعب تحليلها والوقوف على آثارها • وقد تبدو فى صورة تمرد عنيف بحيث لا يستطيع النظام السياسى القائم مقاومته • والواقع أن دراسة الحركات الاجتماعية الريفية هى فى نهاية الامر تحليل لل دور الذى لعبه الفلاحون خلال الانتفاضات والثورات التى شهدتها روسيا

(45) Barrington Moore, Social Origins of Democracy and Dictatorship, Allen Lane, The Penguin Press, London, 1967.

(46) E. J. Hobsbawm, Primitive Rebels, Manchester University Press, 1959.

والمسيك وكوبا والجزائر خلال القرن العشرين • لكن محاولة التعرف على هذه الحركات قد تصطدم بمشكلات نظرية وايدولوجية • فالفلاحون في نظر بعض الدارسين يشكلون « طبقة » ، وفي نظر البعض الآخر يشكلون « برجوازية صغيرة » • ويترتب على ذلك اختلاف واضح في تحديد موقعهم الطبقي • وبغض النظر عن هذا الاختلاف ، فإن الامر الذى يبدو واضحا هو أن موقف الفلاحين ينطوى على قدر من الازدواجية • فهم — من ناحية — يشكلون طبقة اجتماعية خاضعة عموما لسيطرة طبقات أخرى • وهم — من ناحية أخرى — يشكلون عالما مختلفا ، عالما يتصف بالاكتماء الذاتى وبالعلاقات اجتماعية مستقلة متميزة الى حد ما^(٤٧) •

هذا وقد شهدت السنوات الاخيرة محاولات نظرية عديدة سمعت الى تجاوز وتخطى الجدل الذى ثار طويلا حول طبيعة الوضع الطبقي للفلاحين في المجتمع • فعلى سبيل المثال يذهب شانين Shanin الى أن انقسام الفلاحين الى مجتمعات محلية ، وانتمائهم الى جماعات متباينة ذات مصالح متفاوتة داخل هذه المجتمعات المحلية قد حال دون ظهور أهداف قومية واضحة ، وزعامات وطنية قوية ، وتنظيمات سياسية فعالة تعبر عن مصالحهم وآمالهم • كذلك كان للتخلف التكنولوجي (وعلى الاخص في مجال الاسلحة والخبرة التكتيكية) الذى ميز حياة الفلاحين أكبر الاثر في اجهاض كثير من الاعمال السياسية التى حاولوا القيام بها عبر تاريخهم • غير أن الفلاحين — مع ذلك — يملكون مصادر قوة اجتماعية وسياسية لا يمكن تجاهلها • فهم منتجو المواد الغذائية ، وهم منتشرون في مناطق ريفية شاسعة ، وهم بالاضافة الى ذلك كله يشكلون الغالبية العظمى من الجنس البشرى^(٤٨) •

(٤٧) السيد الحسينى ، القرية في البلاد النامية ، دراسة نقدية لاتجاهات التفكير الاجتماعى ، في : دراسات في التنمية الاجتماعية ، المرجع السابق ، ص ٤١١ •

(٤٨) تيودور شانين ، الدور التاريخي للفلاحين ، ترجمة السيد الحسينى ، في : دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضرى ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة ، ١٩٧٣ •

ويبدو أن فرص تأثير الفلاحين في المجال السياسي تزداد بشكل واضح وملحوظ خلال فترات الازمات الوطنية، وعلى الاخص حينما تنتشب صراعات يكون حسمها متوقفا على الدور الذي يمكن أن يلعبه الفلاحون^(٤٩) .

وبالامكان التمييز بين ثلاثة أنماط متميزة من العمل السياسي الذي يقوم به الفلاحون . هناك أولا العمل السياسي الطبقي المستقل ، وهو العمل الذي يمكن أن يتم في ضوء النظرية الماركسية في الطبقة . وفي هذا النمط من العمل السياسي نجد الطبقة الاجتماعية تتبلور وتتحدد من خلال الصراع وتخلق تنظيمها القومي الشامل ، وتقوم بصياغة أيديولوجيتها وأهدافها ورموزها ، وتحدد القيادات الضرورية لممارسة النشاط السياسي. أما النمط الثاني فهو العمل السياسي الموجه حيث نجد الفلاحين يتحركون بتأثير صفوة خارجية متحدة . أى أن التنظيم الخارجى هنا يمثل بالنسبة للفلاحين العامل الملهم الذي يوحد صفوفهم ويجمع شملهم على مستوى الامة بأسرها . أما النمط الثالث والآخر فهو العمل السياسي التلقائى . وقد يتخذ هذا النمط أحد شكلين : الاول الشعب المحلى الذي ينشأ فجأة — ولفترة وجيزة نسبيا — نتيجة للاضطرابات المتراكمة والاحساس بالظلم . وعادة ما تتمكن السلطات الحكومية من قمع هذا الشعب واحداث بعض التعديلات في نظم الدولة . ومع ذلك فقد يكون هذا الشعب عاملا مساعدا على تفجير أزمة حادة كانت قائمة بالفعل ، مما قد يهدد النظام السياسي في المجتمع . أما الشكل الثانى فيتمثل في سلبية الفلاحين . فلقد عرف التاريخ محاولات عديدة أبدى فيها الفلاحون مقاومة سلبية (كتحفيض الانتاج مثلا) من أجل تحديد مجرى أحداث معينة^(٥٠) .

وهناك شواهد معاصرة عديدة تشير الى أن الفلاحين خلال القرن

(49) Alavi, H. «Peasantry and Revolution», The Socialist Register, 1965. Merlin Press.

(٥٠) المرجع السابق وانظر أيضا :

Barrington-Moore, Jr., Social Origins of Dictatorship and Democracy, op. cit.

العشرين قد لعبوا دورا هاما في عدد من الانتفاضات والثورات . من ذلك الثورة المكسيكية في سنة ١٩١٠ ، والثورتان الروسيتان في سنتي ١٩٠٥ و ١٩١٧ ، والثورة الصينية التي تمت على مراحل عديدة تبدأ من سنة ١٩٢١ حتى سنة ١٩٤٨ ، والثورة الفيتنامية التي نبتت جذورها خلال الحرب العالمية الثانية ، والثورة الجزائرية التي بدأت في سنة ١٩٥٤ ، وأخيرا الثورة الكوبية في سنة ١٩٥٨^(٥١) . ولا شك أن الدور الذي لعبه الفلاحون في هذه الثورات قد لفت أنظار بعض الدارسين المحدثين لما يمكن أن يسهم به فلاحو الدول النامية في تغيير مجتمعاتهم . وتبدو أهمية هذه النقطة اذا ما علمنا أن النظرة العلمية التقليدية للفلاحين كانت تميل الى استبعاد فكرة قيامهم بانتفاضة أو حركة اجتماعية . فهم (أى الفلاحون) مضطرون على الدوام للامثال والانصياع والانضباط وتحمل الاخطاء السياسية التي يرتكبها الحكام . وتستند هذه النظرة الى عدة اعتبارات . من ذلك — مثلا — أن الفلاح يفلح أرضه بمفرده ولا يرتبط بالآخرين الا في حدود معينة ، وأنه يدخل في علاقات تنافسية مع الآخرين من أجل الحصول (أو التحكم) على المصادر الاقتصادية في القرية . كذلك فان العبء الشديد الملقى على عاتق الفلاح نتيجة لظروف عمله القاسية ذات الطبيعة الروتينية ، من شأنه أن يحول بينه وبين الاندماج أو الارتباط السياسي . وفضلا عن ذلك فان روابط القرابة الممتدة والتزامات المساعدة المتبادلة داخل القرية قد تحول بينه وبين تبني نظرة أكثر شمولاً للمجتمع الكبير الذي يعيش في ظله . يضاف الى ما سبق أن مصالح الفلاحين — وعلى الاخص الفقراء منهم — غالبا ما تتقاطع تقاطعا عرضيا مع طبقات أخرى داخل المجتمع . فقد يكون الفلاح — في

(51) Eric Wolf., «On Peasant Rebellions», International Social Science Journals», Vol, 21, 1969.

وهذا لا ينفي — بطبيعة الحال — ظهور حركات فلاحية في دول نامية أخرى . وتعد الهند مثلا على ذلك . فليقد سجل شوبري Chaudhuri نشوب إحدى عشر حركة فلاحية ضد كبار ملاك الأرض خلال فترة الحكم الاستعماري البريطاني . انظر :

Chaudhuri., Civil Disturbances During the British Rule in India, 1765-1857, Calcutta, 1955.

وقت واحد — مالكا ، ومستأجرا ، وصاحب متجر . ومن الطبيعي أن يؤثر هذا الانتحاء المتعدد على طبيعة الوضع الطبقي الذي ينتمي اليه الفلاح وبالتالي على نظريته نحو العالم^(٥٢) .

وتشير وقائع الحركات الاجتماعية والسياسية التي أسهم فيها الفلاحون خلال هذا القرن الى حقيقة أساسية تتعلق بأكثر الفئات ميلا للارتباط والمشاركة في حوادث الثورة أو الانتفاضة . ذلك أن هناك فئتين أساسيتين يبدو أنهما وقفتا موقفا ايجابيا من هذه الحوادث هما : الفلاحون ذوو الحيازات الزراعية المتوسطة ، والفلاحون الذين يعيشون في مناطق لاتخضع مباشرة لسيطرة وتحكم الاقطاعيين . فالاولون يمثلون السكان الريفيين الذين يتمتعون — بالفعل — بملكية قطعة معينة من الارض يفلحونها بأنفسهم . ومن شأن هذا الاستقلال النسبي أن يمنح هؤلاء الفلاحين قدرا أدنى من الحرية التكتيكية في مواجهة الاقطاعيين . وما يقال عن هؤلاء يقال أيضا بالنسبة للفلاحين الذين يعيشون في مناطق بعيدة نسبيا عن تحكم الاقطاعيين . والملاحظ أن ملكية الارض بالنسبة لهؤلاء الفلاحين الآخرين ليست هي المصدر الاساسي لحياتهم ، فهم يقومون بأعمال موسمية مختلفة قد لا تخضع مباشرة لسيطرة القوة الخارجية . ولقد أثبت هؤلاء الفلاحون قوتهم التكتيكية خلال انتفاضات الفلاحين . ومن أمثلة ذلك ما حدث في قرية موريلوس Morelos في المكسيك ، والـ كومونات التي أنشئت في الاقاليم الزراعية في روسيا ، وتلك التي أقامها الشيوعيون الصينيون بعد هزيمتهم الكبرى^(٥٣) .

(٥٢) السيد الحسيني ، القرية في الدول النامية ، دراسة نقدية لاتجاهات التفكير الاجتماعي ، في : دراسات في التنمية الاجتماعية ، المرجع السابق ، ص ١١٤ وما بعدها . وانظر أيضا :

J. M. Halpern, The Changing Village Community, Prentice-Hall, 1967, Passim.

(٥٣) Wolf, E., «Peasant Rébellions», op. cit.

هذا وقد أوضح بارنجنون مور Moore — مع ذلك — أن أغلب انتفاضات الفلاحين (باستثناء أكثرها شعبية) كانت أقرب الى العصيان منها الى الثورة . كما أن ضعف البناء الاجتماعي الاقتصادي في بعض الدول النامية (وعلى الاخص

هذا وقد احتد الجدل بين علماء الاجتماع حول امكانية تحول انتفاضة الفلاحين الى ثورة حقيقية ، أى تحول الجهود التى يبذلونها لتصحيح الازخاء الى محاولة قلب نظام الحكم ذاته . هنا يذهب الماركسيون الى أن الفلاحين لا يستطيعون القيام بثورة دون الاستعانة بقيادة خارجية على نحو ما حدث فى الثورة الصينية^(٥٤) . غير أن الشواهد المتعلقة بالانتفاضات (أو الثورات) التى أشرنا إليها من قبل لا تؤيد ذلك تماما . فحينما تمكن الفلاحون بنجاح من التمرد على النظام القائم (فى ظل قياداتهم) استطاعوا — بعد ذلك — إعادة تشكيل البناء الاجتماعى للريف ، بحيث أصبح هذا البناء ملائما لمصالحهم ورغباتهم . لكن قدرات هؤلاء الفلاحين المتمردين لا تستطيع أن تتعدى هذه الحدود ؛ أى أنهم لا يستطيعون الاطاحة بنظام الحكم القائم ككل (الذى يتمركز أساسا فى المدن الكبرى) والتحكم فى النشاطات غير الزراعية . ولعل ذلك هو ما حدث تماما فى المكسيك وروسيا . فلقد ظل الفلاحون المتمردون يقيمون فى مناطقهم الريفية ولم يتمكنوا من مواجهة المركب الصناعى — العسكرى — التجارى المتمركز أساسا فى المناطق الحضرية . بعبارة أخرى فان كلا من التجارة والتصنيع قد وضعت حدودا معينة لانتفاضة الفلاحين^(٥٥) .

== الصين وروسيا) كان عاملا مساعدا على هذه الانتفاضات . غير أن ذلك يجب ألا يدفعنا الى التسليم بأن الدول التى شهدت انتفاضات فلاحية كانت تخبر ظروفها اجتماعية سياسية متماثلة . انظر :

Moore, B. Jr., Social Origins of Dictatorship and Democracy, op. cit. esp. Chap. 4.

(54) D. Mitrany, Marx Against the Peasant, Collier, 1961.

(٥٥) وهناك عوامل أخرى يمكن أن تلعب دورا هاما فى تحديد حجم وتأثير وفعالية الثورة أو الانتفاضة الفلاحية . من ذلك الموقع الجغرافى للتقسيم أو القرية بالنسبة للسلطة المركزية (أى سطة الدولة) . ولقد أوضحت التجارب الثورية المختلفة التى أشرنا إليها أن المناطق الريفية البعيدة عن السلطة المركزية قد تكون أكثر ميلا للتمرد والاحتجاج . وبصدق ذلك على جنوب الصين الذى كان بداية لحركات العنف الثورى ضد الحكومة الصينية . وفى المكسيك كانت المناطق الريفية الشمالية مصدرا للانتفاضات . لكننا — مع ذلك — يجب ألا ننغل عاملا آخر هو الاحتكاك الثقافى . فأحداث جنوب الصين كانت الى حد ما نتيجة

(٤)

وتمثل القومية مصدرا هاما للحركات الاجتماعية والسياسية • وبرغم وفرة التراث المتعلق بالقومية كمفهوم سياسى ، الا أن التراث الذى يتناول القومية كحركة اجتماعية يتصف بالندرة النسبية • والواقع أن أوروبا خلال العصور الوسطى لم تكن تعرف القومية بمعناها المذهبى الحديث • فلقصد كانت وحدة الدول الاوربية مستندة الى انتماء دينى ولغوى واحد فى ظل ملكيات وراثية • ولم تكن الحدود واضحة تماما بين هذه الدول (أو الامبراطوريات فى بعض الاحيان) ، كما أنها (أى الحدود) لم تكن تخضع كثيرا لاعتبارات التجانس العنصرى أو اللغوى أو الدينى. والواقع أن طبيعة النظام السياسى فى المملكة كان يتحدد — الى حد كبير — فى ضوء حصيلة الصراع الذى كان ينشأ بين الملك من ناحية ، ومنافسيه العسكريين والسياسيين من ناحية أخرى • أما ولاء الشعب فكان يتخذ ثلاثة اتجاهات : الاول نحو الكنيسة (بوصفها كيانا مستقلا عن السلطة الزمنية) ، والثانى نحو الملك (بوصفه تعبيرا سياسيا) ، والثالث نحو سيد المقاطعة أو الاقليم • ومن ذلك يبدو واضحا أن مفهوم « الامة » لم يكن له معنى سياسيا حتى نهاية القرن الثامن عشر • ولقد عبر قدورى Kedourie عن ذلك بوضوح حين قال : « ان الامة لم تكن تعنى أكثر من مجموعة من الجماعات تشترك فى مكان ميلاد واحد ، كما أنها كانت أكبر من الاسرة وأقل من العشيرة » (٥٧) •

= للاحتكاك بالغرب ، واحداث المكسيك فى الشمال كانت نتيجة للمؤثرات الوافدة من الولايات المتحدة • لمزيد من التفصيل انظر :

Alavi, H. «Peasantry and Revolution», op. cit.

(56) Elie Kedourie. Nationalism, Hutchinson, London, 1960.

وانظر ايضا : H. M. Chedwick, The Nationalities of Europe and the Growth of National Ideologies, Cambridge University Press, 1966. Hans Kohn, The Age of Nationalism, New York, 1962. L. Snyder, The Dynamics of Nationalism, Readings in its Meaning and Development, Princeton, 1964.

ويبدو أن هناك اتفاقاً واضحاً بين علماء السياسة على أن أصول القومية السياسية الحديثة تكمن في الاتجاهات التاريخية التي شهدتها الدول الأوروبية الغربية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، حينما بدأ الولاء للملك ولحكومته يتسع ليشمل قطاعاً أكبر من الطبقة الحاكمة والتزاماً أقوى بمصالح الشعوب . ومع ذلك يبدو أن هناك اتجاهًا بارزاً لعب دوراً واضحاً في بلورة القومية كمفهوم سياسي يتمثل في زيادة الاحساس بالتشابه الثقافي واللغوي بين الجماعات المختلفة ، ذلك الاحساس الذي ازداد قوة ورسوخاً بفضل سيطرة النزعة التجارية وظهور الحكومات المركزية . وما لبثت الدولة الحديثة أن ظهرت الى حيز الوجود بوصفها وحدة سياسية أوروبية أكثر تعبيراً عن الانتماء الاجتماعي والسياسي (٥٧) . وبرغم ذلك فإن الحركات القومية ومضامينها السياسية لم تتبلور بوضوح الا بقسودوم الثورة الفرنسية (٥٨) . ففى كتابات روسو Rousseau نجد أقوى دفاع عن مفهوم الدولة الحديثة ، بل ان هذا الدفاع لا يزال يمثل أساس القومية كمعتقد سياسي . ولقد طرح روسو أفكاراً هامة منها حق كل أفراد الشعب في السيادة ، وضرورة تحقيق التضامن القومي ، والمواطنة ، والمساواة في الحقوق السياسية والتعامل أمام القانون . ومن الواضح أن هذه الأفكار قد تجاوزت الاختلافات العنصرية والدينية واللغوية ، مؤكدة حق جميع الأفراد في تكوين أمة ذات تنظيم سياسي عام . وهكذا أصبح المجتمع الانساني مؤلفاً من وحدات قومية تشكل أمماً حديثة . والواقع أن الدول النامية شهدت في هذا المجال بعض الاعراض السياسية التي شهدتها الدول الأوروبية الغربية منذ قرنين من الزمان . فبانحسار الاستعمار ابتداء من سنة ١٩٤٥ بدأت فكرة الدولة القومية الحديثة تظهر الى حيز الوجود مرة

(57) E. H. Karr., Nationalism and After, Papermac, London, 1968.

(٥٨) لمزيد من التفصيل انظر : عبد الكريم أحمد ، القومية والمذاهب السياسية ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ١٩٧٢ .

ثانية • ويكفى أن نعلم أن حوالى نصف الدول القائمة اليوم قد ظهرت بعد سنة ١٩٤٥ (٥٩) •

ولقد خضعت القومية كحركة سياسية لانتقادات عديدة • فمن الناحية العملية ذهب البعض الى أنه ليس هناك اتفاقا واضحا على كيفية تحديد الامة • فالشعوب تتقاطع تقاطعا عرضيا فيما يتعلق بالاعتبارات اللغوية والعنصرية والثقافية بحيث يصعب فى بعض الأحيان تحديد معالم خالصة لشعب معين • ففى معاهدة فرساي -مثلا- لم يتم التوصل الى محددات قومية واضحة يمكن الوصول على أساسها الى نتائج منطقية عند رسم الوحدات القومية • ومن الحقائق المعروفة تاريخيا أن حدود سنة ١٩١٩ قد خلقت مشاكل عديدة للقوميات الصغيرة • كذلك فان اصرار القوميين على حق تقرير المصير القومى فى الدول النامية قد حدا ببعض المفكرين الغربيين الى الاعتقاد بأن هذه الدول قد اتخذت من الديمقراطية الغربية وسيلة للتعبير القومى بما يتطلبه ذلك من اقامة حكومات ديموقراطية ذات طابع غربى وتأكيد الحريات المدنية للمواطنين • وربما كان كارر Karr من أوضح الذين حاولوا تقييم الاتجاهات القومية خلال العقود القليلة الماضية • فلقد ذهب الى أن الحركات القومية فى مختلف أنحاء العالم قد أدت الى ظهور «عائلية دولية»، لكنها فى نفس الوقت ساعدت على ظهور «صراع دولى» • فالقومية كعقيدة سياسية كانت مبررا اضافيا للثورات والحروب وسببا كافيا لظهور الدعايات السياسية التى تستخدم لتبرير الصراعات وزيادة حدتها (٦٠) • ومن الواضح

(59) P. Worsley, *The Third World*; Weidenfeld and Nicolson, 1967, Chap. I.

(60) E. H. Karr, *Nationalism and After*, op. cit. Passim.

واللاحظ أن بعض الدارسين قد حاولوا وصف الحركات القومية بالعدوانية والعنف • لكن من المهم أن نبين القومية فى شكلها الخالص والايديولوجيات العنصرية • والواقع أن من الصعب علينا تصور الإنجازات التى حققتها بعض الدول النامية بعد حصولها على الاستقلال دون فهم الدور الذى لعبته القومية كمتقدسلى • انظر :

Paul E. Sigmund, Jr., *The Ideologies of Developing Nations*, London, 1963.

أن وجهة نظر كار تتصف بالمحافظة • فنشوب حروب الاستقلال الوطنى لبس سببا كافيا لاستمرار خضوع بعض القوميات الضعيفة الحديثة للقوميات القديمة القوية •

وتستند القومية كمفهوم سياسى الى دعائم مختلفة • فقد تشكل الاعتبارات الثقافية واللغوية مصدرا هاما لكثير من الحركات القومية كما هو الحال فى دول أوربا الغربية والشرق الاوسط وأفريقيا وتبدأ هذه الحركات عادة بظهور جماعات من المثقفين الوطنيين يسعون الى ابراز الطابع المميز لقومياتهم ومحاولة اكسابها طابعا سياسيا مستقلا^(٦١) • ولاشك أن المفاهيم القومية قد لعبت دورا هاما فى الدول النامية خلال فترة الحكم الاستعماري • فهي — من ناحية — شكلت أساسا للربط بين القوى الاجتماعية المختلفة داخل الدولة ، ومن ناحية أخرى مثلت دافعا قويا لمناهضة الاستعمار • لذلك يمكن القول ان النزعة القومية فى المجتمعات النامية كانت أحد نتائج الصراع من أجل تحقيق الاستقلال عن الحكم الاجنبى ، كما كانت — فى نفس الوقت — نابعة من طبيعة المشكلات التى تواجه هذه المجتمعات بعد تحقيق الاستقلال ، وبخاصة الحاجة الى بناء أمة متماسكة ، فضلا عن الحاجة الماسة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى قومى • واذن فليس من الغريب فى شئ أن نجد فى معظم المجتمعات النامية حزبا واحدا قاد بنجاح حركة الاستقلال ، ثم جعل من نفسه صفوة حكمة

(٦١) ومع ذلك فهناك شواهد تاريخية عديدة تشير الى ان الوعي القومى يزداد قوة حينما يتعرض للضعف نتيجة غزو خارجى أو تخريب متعمد • وما لم يظهر بديل قوى للاحساس القومى ، فان القضاء عليه يبدو امرا عسيرا • ويمكننا ان نستشهد على ذلك بما حدث فى ايرلندا وويلز خلال القرن التاسع عشر • فالجماعات العرقية واللغوية التى تعرضت لهجوم بدرجة اكبر كانت انشط ان الجماعات العرقية الكبيرة التى تتمكن — دون تنازلات كبيرة — من الاندماج فى المجتمع الاكبر تستطيع الإبقاء على جوانب كثيرة من ثقافتها فى اطار الثقافة العامة للمجتمع • انظر : Hans Kahn, The Age of Nationalism, op. cit.

تبرز قوتها بالنظر الى امجادها الماضية ، والوعود التي تقدمها لبناء أمة حديثة . فضلا عن ذلك فلقد لوحظ في بعض الدول النامية ربطا واضحا بين مفهومى القومية والاشتراكية ، وان كنا — مع ذلك — نجد بعض المفكرين يبدون تحفظات عديدة على الدور الذى يمكن أن يلعبه مفهوم القومية في تحقيق التقدم الاقتصادى والتغير الثقافى ، اذ أنه (أى مفهوم القومية) قد يؤدى بالبعض الى التركيز على أمجاد الماضى كما حدث في الهند حينما عمل غاندى على احياء الهندوسية^(٦٢) .

وعلى الرغم من أن القومية تمثل في الأصل مذهباً سياسياً غربياً ، الا أنها قد تطورت بشكل ملحوظ في الدول النامية كنتيجة للخبرة الاستعمارية والرغبة في تحقيق الاستقلال السياسى والاقتصادى . ولقد بذلت هذه الدول جهوداً ضخمة لاقامة أجهزة سياسية وإدارية فعالة تحل محل تلك التى أقامتها الدول الاستعمارية لخدمة أهدافها ، وارتبطت هذه الجهود بالرغبة في تحديد الدعائم القومية والحصول على حق تحديد المصير القومى . لكن المشكلة الجوهرية التى واجهتها الدول النامية هى : أن جانباً كبيراً من المثقفين الذين تولوا الزعامة الفكرية خضعوا لتوجيهات فكرية غربية ، وبدا في نظرهم عن وعى أو غير وعى — النموذج الغربى في التقدم هو النموذج الواجب الاحتذاء . وربما كان ذلك أحد أسباب الاخفاق الذى منيت به الأجهزة السياسية والإدارية والاقتصادية التى أُنشئت في الأصل كتعبير على ذاتية قومية . وبالإضافة الى ذلك فلقد لوحظ أن هذه الأجهزة لم تكن تستند الى أساس شعبى واضح مما حولها في نهاية الأمر الى بيروقراطيات

(٦٢) ت . ب . بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، دراسة في علم الاجتماع السياسى ، ترجمة محمد الجوهري وآخرون ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ : الفصل الخامس . حيث نجد اشارات هامة للدور الذى تلعبه المعتقدات السياسية كالقومية والاشتراكية والشيوعية في الدول النامية وتأثير هذه المعتقدات على الصفوات المختلفة . انظر ايضا : P. Worsley, The Third World, op. cit. Chap. I.

غير فعالة (٦٣) • وربما كان ذلك أحد الأسباب التي حدثت ببعض المثقفين في الدول النامية الى النظر باعجاب شديد للأجهزة الشعبية التي أقامها الثوار في الدول الاشتراكية •

(٥)

ولا نستطيع أن نغفل الدور الذي لعبه العرق (العنصر) في تشكيل الحركات الاجتماعية • ومنذ البداية يمكن النظر الى العرق على أنه تعبير عن جماعات انسانية تشترك في خصائص متماثلة أبرزها لون البشرة • وبسبب الهجرة والتزاوج ظهرت فروق فردية بين بنى البشر في خصائصهم الجسمية كلون الشعر ، والعينين ، وشكل الجمجمة ، وطول القامة ، فضلا عن الخصائص السيكولوجية ، بحيث يصعب علينا في بعض الأحيان إيجاد خصائص فيسيولوجية خالصة لنوع انساني معين (٦٤) • ومع ذلك فلقد ظل لون البشرة من أبرز الخصائص الفسيولوجية المعبرة عن العرق على الأقل في نظر الرجل المعادي ، وما لبث أن شكّل مصدرا للتعصب العنصري والصراع العرقي • والملاحظ أن التعصب العنصري قد استند تاريخيا الى أساطير مختلفة كانت بمثابة دعم كبير لسيطرة عرق معين وتبرير واضح لممارسة الاضطهاد ضد الجماعات العنصرية الضعيفة • وعلى الرغم من أن التاريخ قد شهد حركات عنصرية عديدة (٦٥) ، الا أن أبرزها وأوضحها هي حركات الزنوج من أجل المساواة مع البيض • وربما كان ذلك سببا للتأكيد عليها في هذا المجال والقاء الضوء على أبعادها الاجتماعية •

(63) G. Arrighi and J. S. Saul., «Socialism and Economic Development in Tropical Africa», Monthly Review, May, 1969.

(64) Juan Comas, Racial Myths, UNESCO, 1958.

(٦٥) من ذلك — مثلا — حركة معاداة السامية انظر :

Hannah, Arendt, The Origins of Totalitarianism, Allen and Uniwinn, 3rd edition, 1967, pp. 3-120.

لقد ظهر التحرير العنصرى فى المناطق التى عرفت نظام الرق ، وارتبط بذلك السعى لتحديد الهوية العرقية والكفاح من أجل تغيير البناء القائم المستند الى السيطرة العنصرية . فاذا ما كانت الجماعة العرقية الواعية تشكل غالبية السكان فى دولة محتلة ، فان التحرير يتمثل — أساسا — فى القضاء على العرق أو العنصر المسيطر وتحطيم قواه السياسية . وتظهر هذه الحركات — عادة — فى بعض دول العالم الثالث وعلى الأخص فى افريقيا . أما اذا ظلت الجماعة العرقية تمثل أقلية خاضعة لاستغلال سكان أجانب، لفترة طويلة ، فان الوصول الى استراتيجية موحدة للتحرر العنصرى يصبح أمرا صعبا للغاية . وفى بعض الاحيان قد يكون هدف النضال تحقيق الانفصال العرقى بأن تسعى الجماعة العرقية الضعيفة الى تحديد منطقة خاصة بها بحيث تكون بمنأى عن الجماعة المسيطرة . وقد يكون ذلك بمثابة حل للمسألة « القومية » الخاصة بالجماعة الاولى . وحينما يتحقق ذلك تبدأ هذه الجماعة العرقية الضعيفة فى اتخاذ الاجراءات اللازمة للتعبير عن استقلالها السياسى والاقتصادى والثقافى والدينى . ويبدو أن ذلك هو أمل حركة الزنوج المسلمين فى الولايات المتحدة^(٦٦) . وفى كثير من الاحيان نجد أن الهدف العام للجماعات العرقية الضعيفة هو الحل السلمى لمشكلات التفرقة العنصرية والحصول على الحقوق المدنية الاساسية كما هو الحال فى الولايات المتحدة الامريكية^(٦٧) .

ومن الحقائق التاريخية المألوفة أن النضال ضد نظام الرق كان نضالا مريرا . فلقد عاش العبيد فى ظل ظروف بالغة القسوة حيث لم يعرفوا

(66) C. Eric Lincoln, *The Black Muslims in America*, Boston, 1961. See also, E. Essien Udom, *The Black Muslims*, Pelican, 1966.

(67) Stanley M. Elkins, *Slavery*, Chicago, 1959.

ويمكننا أن نجد استبصارات هامة عن موقف الزنوج داخل البناء الاجتماعى الأمريكى فى :

Stokely Carmichael and C. Hamilton, *Black Power*, Jonathan Cape, 1968.

حقوقا معينة أو قدرأ أدنى من الحرية • فمنذ منتصف القرن الثامن عشر بدأ استيراد العبيد الى الولايات المتحدة بمعدل ٢٥٠٠ عبد سنويا • وخلال الفترة فيما بين ١٧٦٠ و ١٧٧٠ ارتفع هذا المعدل الى ٧٥٠٠ عبدا • وكان السبب الرئيسى لجلب العبيد سببا اقتصاديا ، حيث كانوا يشكلون القوة العاملة الدائمة فى المزارع ، كما أن امكانية ربط العبد الزنجى بالمزرعة كانت أكبر من امكانية ربط الأبيض الفقير بها • ولقد شبه ستانلى الكنز Elkins المزارع التى كان يعمل فيها العبيد بمعسكرات الاعتقال^(٦٨) • ففيها كان يفرض نظام قاس بكل ما تحمله القسوة من معان • ولا يعدم التاريخ محاولات للتمرد قام بها الزوج العبيد كتلك التى قادها نات تيرنر Turner فى سنة ١٨٣١ ، لكنها باءت بالفشل بسبب ضعف تنظيم الزوج وامتلاك أسيادهم أقصى درجات الردع ، وأفتك الأسلحة اللازمة للبطش • وفى داخل الامبراطورية البريطانية نجد أن الجماعات الدينية والسياسية ذات الطابع الانسانى والأخلاقي قد لعبت دورا هاما فى الحد من انتشار نظام الرق وعلى الاخص خلال الفترة فيما بين سنتي ١٨٣٠ و ١٨٦١ • أما فى الولايات المتحدة فقد وضعت الحرب الاهلية نهاية لنظام الرق • فخلال هذه الحرب منى ملاك العبيد فى الجنوب بهزيمة ساحقة نتيجة لانتشار حركة الغاء الرق والصراع الحاد بين الشمال والجنوب حول السماح بدخول ولايات جديدة الى الاتحاد •

والملاحظ أن الزوج الأمريكين لم يحصلوا مرة واحدة على الحد الأدنى من حقوقهم الاجتماعية والسياسية • فلقد حدث أن ظهرت حركات اجتماعية مختلطة (من الزوج والبعض) تطالب بالمساواة القانونية والعدالة الاجتماعية • ومع أن هذه الحركات لم تتجز الكثير فى المجالين الاجتماعى والسياسى ، الا أنها أسهمت — ولاشك — فى تحسين ظروف بعض الزوج^(٦٩) • ولقد عبرت هذه الحركات عن نفسها فى شكل تنظيمات تهدف

(68) Stanley M. Elkins, Slavery, op. cit.

(٦٩) من ذلك « الرابطة القومية من أجل تقدم الشعوب الملونة » التى تأسست فى سنة ١٩١٠ • فلقد كانت تتألف من الزوج وبعض المحامين البيض ،

الى تحسين الاحوال الاجتماعية للزواج في مجال الخدمات الاجتماعية على وجه الخصوص ، وبذلت في هذا المجال جهودا كبيرة في جمع البيانات اللازمة لرسم السياسات الاجتماعية ، وفي كسب تأييد الاحزاب السياسية المستقلة والجماعات الضاغطة ذات التأثير الاجتماعى الواسع النطاق .

وبقدوم خمسينيات القرن العشرين اتخذت الاحداث مسارا مختلفا الى حد ما . فلقد ظهرت بوادر الاحتجاج على التعصب العنصرى عند الزواج الشبان وعلى الأخص في جنوب الولايات المتحدة . لكن هذا الاحتجاج اتخذ - مع ذلك - شكلا تدريجيا سلميا هدفه تحقيق المساواة العنصرية . ولقد كان مارتن لوثر كنج Luher King - الذى تأثر تأثرا عميقا بغاندى - من أبرز قادة الزواج الذين تبنوا أساليب الاحتجاج الاخلاقى ، والتظاهر السلمى ، والاعتماد الطويل^(٧٠) . ولاشك أن هذه الاساليب قد نجحت في لفت الانظار لأخطار التفرقة العنصرية ، وهزت مشاعر كثير من البيض في الجنوب بحيث بدا أن اصلاحا اجتماعيا ضروريا وشيك الحدوث . وفي اطار حركة الزواج يمكن القول ان الاساليب التى استخدمها لوثر كنج قد حققت أهدافها في وقت قصير نسبيا ، مما أكسبه شعبية كبيرة داخل المجتمع الأمريكى . لقد كان يطالب باحداث ثورة في القيم ، ويقتطع روحية نفصى الى ثورة حقيقية في الأخلاق . ان ذلك - في نظره - يقضى على الشك والعداوة والخوف التى سيطرت على علاقة البيض بالزواج ، ويؤدى الى ظهور تفاعل متبادل قائم على الحب والثقة . لكن لوثر كنج كان مقتنعا أيضا - وفي نفس الوقت - بالحاجة الماسة الى تحسين ظروف حياة الزواج

= واستطاعت في بعض الحالات اثبات الحقوق المدنية لبعض الزواج . ومن ذلك يبدو واضحا ان هذه الرابطة كانت تؤدي مهامها في اطار النظم الاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع الأمريكى . انظر :

Hope Franklin, From Slavery to Freedom : A History of Negroes, New York, 1956.

(70) Martin Luther King, Jr., Stride Toward Freedom, Jonathan Cape, 1958.

والاجناس الاخرى الفقيرة التى تعيش فى الولايات المتحدة ، وعلى الاخص فى مجالات التعليم والسكان والرعاية الصحية والتدريب المجنى . وباختصار فلقد طالب كنج بتنفيذ برنامج شامل للإصلاح الاجتماعى يحقق للزواج وللفقراء بوجه عام الحد الأدنى لمقومات المعيشة . ولكى يعبر عن ذلك كله ، نجده ينظم « مسيرة الفقراء » لكى تشكل ضغطا سياسيا على الحكومة الامريكية .

ولايمكن فهم النجاح النسبى الذى حققته حركة الزنوج فى الولايات المتحدة خلال السنوات الاخيرة بمعزل عن التطورات التاريخية التى أدت اليها . ان تاريخ حركة الزنوج يسجل جهودا كبيرة بذلت من أجل ضمان حد أدنى لحياتهم . فعلى مدى فترة زمنية طويلة ظل المفكرون الاشتراكيون يطالبون بأشباع الحاجات الاساسية للفقراء وتحسين الظروف المعيشية للزنوج . ويبدو أن الجاذبية الخاصة التى تمتعت بها الحركة التى قادها كنج تتمثل فى قدرته على تحويل الدعاوى الى التزامات ، ومن ثم الى برامج اصلاحية فى نهاية الامر . ومن خلال رؤيته الشاملة استطاع أيضا أن يربط مصالح الزنوج بمصالح الفقراء بوجه عام^(٧١) . وعن طريق المواجهة المباشرة مع رجال الامن والاحتجاجات المستمرة ، أدرك كنج ورفاقه أن السبيل انوحيد لدفع حركة الحقوق المدنية الى الامام هو اظهار الاحتجاج الاخلاقى والمعارضة السلمية .

والواقع أن ظاهرة التعصب العنصرى ليست حديثة تماما ، على الرغم من أن التحليلات العلمية الجادة لها لم تظهر الا منذ وقت قريب . ومن الحقائق العلمية المستقرة الآن أن النظريات العنصرية التى تبلورت فى أوروبا خلال القرن التاسع عشر والتي انعكست فى الفكر الاجتماعى الداروينى

(71) King, M. L; Chaos or Community; Hodder and Stoughton, London, 1968.

تستند الى مسلمات زائفة لسنا بحاجة الى الافاضة فيها هنا^(٧٣) . لكن الشيء الذى يجدر ذكره هنا هو أن الحركات العنصرية التى تستند الى هذه المسلمات الزائفة لاتزال قائمة فى عالمنا المعاصر حتى أنها تكاد تشكل دعائم لحركات اجتماعية .

ويعتقد بعض الدارسين أن هناك عدة أساطير عنصرية لاتزال تمثل مصدرا لحركات اجتماعية . ومن هذه الاساطير : دونية الزنوج ، وانحطاط اليهود ، وسمو العنصر الآرى ، وتفوق العنصر الأنجلو سكسونى^(٧٣) . والمؤكد أن هذه الاساطير العنصرية قد نبعت من خلال المفاهيم الدارونية الاجتماعية وبعض الافتراضات الشائعة الذاهية الى أن التفوق العنصرى للأهم القوية هو دليل طبيعى على انتصارها فى عملية البقاء للأصلح^(٧٤) . وإذا كان المثقف يستطيع أن يدرك بسهولة خطأ الاساطير العنصرية ، فإن الرجل العادى قد يجد صعوبة فى ادراك هذا الخطأ . وفى معظم الاحيان نجد علاقة بين التصصب العنصرى والمنافسة الاقتصادية والسياسية ، مما قد يؤدى الى زيادة حدة الصراع الاجتماعى .

(٦)

وربما أمكننا فهم طابع الحركات الاجتماعية فى المجتمعات الغربية اذا ما أخذنا فى اعتبارنا طبيعة النظام الديموقراطى الذى تأخذ به وما ينطوى عليه من طابع تعددى . فحركات الاصلاح وحملات الجماعات المضاعطة تهدف — فى نهاية الامر — الى احداث تعديلات جزئية داخل البناء الاجتماعى القائم ؛ أى أنها لا تناقش الاسس التى يستند اليها هذه البناء ، كما لا تهتم

(72) Ruth Benedict, Race, Science and Politics, New York, 1941.

(73) Comas, J., Racial Myths UNESCO, 1958.

(٧٤) يمكننا ان نجد معالجة ضافية الدارونية الاجتماعية كمدرسة فكرية مؤثرة فى "نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، طبيعتها وتطورها ، ترجمة محمود عودة وزملاؤه ، دار المعارف ، القاهرة ص ص ٩٣ — ١١٣ .

كثيراً بالظروف والتحويلات التاريخية التي أدت الى ظهوره . وعلى ذلك تصبح الجهود المبذولة في هذا المجال موجهة لاقتناع الصفوات الحاكمة بضرورة احدث بعض التعديلات الطفيفة كسب بعض القوانين التي تحمي الأحداث والنساء وكبار السن ، أو اعتماد تشريعات تحقق مزايا اضافية للفقراء . أما مبرر بذل هذه الجهود فهو الاحساس بأن بعض قطاعات المجتمع تتعرض لأضرار اجتماعية خلال تحول المجتمع ، وأن من الضروري أن تتال نصيبها الأدنى من الخدمات . وتفترض هذه الحركات والحملات أن الحكومات لديها النية الصادقة لتحقيق هذا المطلب ، لأن من شأن ذلك تدعيم استقرار المجتمع وتوازنه^(٧٥) . وباختصار تصبح المهمة الرئيسية لهذه الحركات الاصلاحية اقناع الزعماء السياسيين بتلبية المطالب الاجتماعية للقطاعات الفقيرة من السكان ، وكسب تأييد الرأي العام ، بحيث تكتسب هذه المطالب طابعاً شرعياً .

ومن الواضح أن مثل هذه الحركات الاجتماعية لا تستطيع أن تؤدي دورها الا في اطار نظام ديموقراطي غربي يوفر عدداً من الظروف منها : درجة معينة من التسامح فيما يتعلق باختلاف وجهات النظر ، والسماح بنقد الجماهير للسياسات المختلفة من خلال ممثليهم السياسيين ، والحصول على البيانات الصادقة اللازمة لرسم الخطط والبرامج ، وضمان وصول آراء الجماهير للقيادة السياسية من خلال وسائل الاتصال الجماهيري ، فضلاً عن وجود أساس تشريعي يلزم الحكومة بتنفيذ تعهداتها . وفي مقابل ذلك تضمن الحكومة استمرار هذه الظروف والدفاع عنها ضد أي تخريب خارجي أو داخلي ، كما أنها تتعهد (أي الحكومة) بتحقيق الضبط السياسي دون اللجوء

(75) William Kornhauser, The Politics of Mass Society, Routledge and Kegan Paul, London, 1960.

وهناك معالجة أكثر شمولاً لهذه النقطة يمكننا أن نجد لها في :

Dahl, Robert, Pluralist Democracy in the United States, Rand Mc Nally, Chicago, 1967.

الى استخدام أساليب ديكتاتورية • وبالإضافة الى ذلك تطلب من الحركات الاجتماعية وجماعات الضغط المختلفة أن تبرهن — بكل ما تستطيع من أساليب — على مرونة النظام السياسى وحيويته ، وأن تكيف نفسها مع المتطلبات والاحتياجات الاساسية للمجتمع • ولقد عالج دى توكفيل De Tocqueville بعض هذه القضايا معالجة ضافية فى مؤلفه الشهير « الديمقراطية فى أمريكا »^(٧٦) • فهو يؤكد الدور الذى تلعبه الهيئات أو التنظيمات فى مجتمع ليبرالى قائم على تكافؤ الفرص ، حتى أنه ذهب الى وجود علاقة قوية بين سعى الناس لاقامة تنظيمات ونضالهم من أجل المساواة^(٧٧) • فالتنظيمات تسهم فى ظهور الافكار الجديدة ، وتتكفل بتنفيذ المشروعات الضخمة ، وتحول دون ظهور نزعة تسلطية • ويؤكد دى توكفيل أن الناس بدون تنظيمات لا يستطيعون بذل جهد مشترك يمكن أن يحقق أهدافا اجتماعية ، لأنهم يفتقدون السلطة التى تمكنهم من تنفيذ ذلك • والملاحظ أن أفكار دى توكفيل لم تكن جديدة تماما عن الفكر الاجتماعى وقت أن نشر مؤلفه • اذ باستطاعتنا أن نجد أفكارا مشابهة لها فى كتابات بعض العلماء أمثال دوركايم Durkheim وزيمل Simmel^(٧٨) •

وخلال القرن العشرين ظهرت محاولات فكرية عديدة حاولت تقديم تفسير مقنع لظاهر انتشار الشمولية Totalitarianism وانهيار الجماعات والروابط الثانوية فى المجتمع الديموقراطى الغربى أو ما يطلق عليه « المجتمع الجمعى » • ويمثل هذه المحاولات الفكرية كارل مانهايم Mannheim وايرك فروم Eric Fromm ووليام كورنهاوزر Kornhauser • والملاحظ أن هؤلاء

(76) Alex De Tocqueville, Democracy in America, World Classics Edition, Oxford University Press, London, 1952.

(77) Ibid, p. 377-18.

(٧٨) انظر على سبيل المثال :

Durkheim, E., The Division of Labour, The Free Press, Glencoe 2nd edn, 1947.

المفكرين قد حاولوا المقابلة بين المجتمع الجمعى الذى نتخذ فيه النظم الاجتماعية طابعا مركزيا قوميا (كالانتخابات القومية ، ووسائل الاتصال الجماهيرى ، والاسواق الكبرى) ومجتمع القرية الذى تتخذ فيه العلاقات الاجتماعية طابعا مركزيا تقليديا . وفى تحليل هام لكورنهاوزر نجده يذهب الى أن سكان المدينة يخبرون — عادة — الاحساس بالعزلة والاغتراب ، وأن روابطهم الدينية والعنصرية والطبقية تميل الى الضعف والذوبان بحيث لا تصبح مصدرا للتفرد والتماسك والتأثير . كذلك أوضح أن سكان المدينة يبدون تطابقا ملحوظا فى نظرتهم للعالم ويخضعون للتأثير الهائل الذى تمارسه التنظيمات البيروقراطية الكبيرة الحجم^(٧٩) . والملاحظ أن أصحاب نظرية « المجتمع الجمعى » يحاولون ابراز الضغوط التى تمارسها التنظيمات الكبرى على الافراد ، وسيطرة الانجاز الكمي كمؤشر على النجاح ، والمنافسة الحادة والدائمة من أجل الحصول على شعبية جماهيرية ، فضلا عن الخداع السياسى الذى تعيش فى ظله الجماهير . والجديد الذى قدمه كورنهاوزر فى هذا المجال محاولته صياغة نظرية فى المركبات الاجتماعية مستندة الى فكرة المجتمع الجمعى . وفى هذا النمط من المجتمعات ينقسم الافراد الى فئتين : الاولى تكشف عن تمثيل واستيعاب لنمط العلاقات الاجتماعية المميزة للمجتمع الجمعى ، والثانية تعبر عن ارتباط الافراد بالظروف المحلية اننى يعيشون فى ظلها . وحينما ينتقل أفراد الفئة الثانية الى المدن الكبرى والمشروعات الصناعية والتجارية الضخمة ، فانهم يتعرضون للتأثير الهائل

(79) W. Kornhauser; «Mass Society and Mass Phenomena», International Encyclopaedia of Social Sciences, Vol. 10, 1968, p. 60.

أما تحليلات مانهيلم وإيرك فروم فيمكن أن نجدها فى :

Karl Mannheim, Ideology and Utopia, Routledge and Kegan Paul, London, 1936. Eric Fromm, The Fear of Freedom, Routledge and Kegan Paul, London, 1942.

الذى تمارسه المؤسسات والتنظيمات الجمعية^(٨٠) . ولقد أكد كورنهاوزر جانباً من أفكاره هذه في مؤلف قديم نسبياً ، حيث أوضح أن المجتمعات الديمقراطية الغربية تتعرض — وبشكل متزايد — لتأثير وتحكم الحركات الشمولية حينما تقتصر الى وجود تنظيمات ثانوية قوية أو هيئات ومؤسسات قادرة على التوسط بين الصفوة والجماهير^(٨١) . ومن الواضح أن وجهة النظر هذه قريبة الشبه من وجهة نظر توكفيل التى تؤكد أنه كلما ازدادت النزعة الجماعية قوة ، تدعمت الحرية والديموقراطية وتعمق الميل الى الابداع .

وبأيدينا تدعيم واقعى لوجهات النظر السابقة قدمه ليبست Lipset وآخرون فى دراسة شهيرة بعنوان « الديمقراطية النقابية »^(٨٢) Union Democracy . فلقد ذهبوا الى أن السياسات الديمقراطية تعتمد — أساساً — على تنظيمات مستقلة متعددة . وهنا نجد هذه الدراسة تؤكد ما سبق أن أكد كورنهاوزر من أن أهم وظائف هذه التنظيمات كونها مصدراً للأفكار الجديدة ، ووسائل للاتصال ، ودعائم للتثقيف السياسى ، فضلاً عن كونها ركائز لتنمية الحكم الذاتى والمعارضة السياسية للحكم المركزى . كذلك يذهب ليبست وآخرون الى أن الطابع الجمعى يعمل على مقاومة الميول الاحتكارية لدى الصفوات اذا ما كانت تمتلك بالفعل مقومات السيطرة والنفاذ . وفى كل الدراسات والتحليلات السابقة نجد أن مفهوم « المجتمع الجمعى » يؤكد النتائج الاجتماعية — النفسية للتحضر والبروقراطية والتصنيع فى الدول الصناعية الغربية . ولاشك أن التسليم المطلق بذلك ينطوى على مخاطر .

(80) W. Kornhauser, «Mass Society and Mass Phenomena», op. cit. p. 60.

(81) W. Kornhauser, The Politics of Mass Society, Routledge and Kegan Paul, London, 1960.

(82) W. Lipset, S. Trow, M. Coleman, J., Union Democracy, The Press, Glencoe, 1956.

فهذه النتائج تبدو وكأنها حتمية الظهور في نمط معين من المجتمعات • ففي الاتحاد السوفييتي نمت المدن وازداد التصنيع في اطار نظام شمولى بعيد عن النزعة « الجمعية » الغربية • كذلك فان نظرية « المجتمع الجمعى » لا تفسر لنا أسباب ظهور الشمولية في بعض الدول الصناعية المتقدمة دون أخرى • والواقع أن هذه النظرية لا تتضمن أية شواهد واقعية تؤكد أسباب زيادة المشاركة السياسية في دول ديموقراطية دون أخرى • وربما كان أهم التساؤلات التى يمكن اثارتهما في هذا المجال ذلك المتعلق « بالاغتراب الاجتماعى » • ان القياس الكمى لمثل هذه الظاهرة ينطوى على تبسيط مخل ، فضلا عن أنه يعكس تجهيلا فكريا ، وانكارا لتنوع النظم السياسية • اذ أن تصور وجود « اغتراب اجتماعى » كامل هو من قبيل التسفس • فلقد ذهب فرانك باركين^(٢٨) Parkin في دراسة حديثة الى أن « الاغتراب الاجتماعى الجزئى » عن القيم الاجتماعية قد يكون أمرا ممكن الحدوث ولا يدعو للدهشة ، وفي هذه الحالة قد يكون سبب هذا النمط من الاغتراب هو وعى الافراد بأن القيم الخاصة التى يؤمنون بها قد تكون أكثر فائدة وفعالية من تلك القيم العامة التى تتعارض مع قيمهم • وفي موضع خر أكد باركين أن التطرف السياسى لبعض أفراد المجتمع قد لا يعكس اغترابا اجتماعيا بقدر ما يعكس اندماجا اجتماعيا في مختلف التنظيمات • فالاغتراب الجزئى عن قيم المجتمع قد يكون مؤشرا على المشاركة الاجتماعية •

وربما كانت الجماعات الضاغطة من أبرز سمات النظام الديموقراطى الغربى القائم على « الجمعية » • ومن أمثلة هذه الجماعات قادة نقابات العمال ، وكبار رجال الصناعة والتجارة ، وجنرالات الجيش ، والقيادات

(83) Parkin, F., Middle Class Radicalism : The Social Bases of the British Campaign for Nuclear Disarmament, Manchester University Press, Manchester, 1968.

السياسية^(٨٤) . وتحاول هذه الجماعات — بفضل ارتباطها الوثيق بالصفوات المختلفة — التأثير على عملية صنع القرارات دون أن تعتمد اعتمادا مباشرا على الحملات الجماهيرية أو اظهار الاحتجاجات . وقد تعتمد بعض هذه الجماعات على عضوية الجماهير ، بينما لا تفعل ذلك بعض الجماعات الاخرى حيث تتولى بنفسها صياغة أهدافها العامة ورسم استراتيجيتها . ومن الاساليب التي قد تستخدمها الجماعات الضاغطة لتدعيم نفوذها السياسى تقديم المشورة للحكومة ، ومساعدتها في اقرار بعض المشروعات ، واشعارها باطلاعها على كثير من الأسرار السياسية . ومن الملاحظ أن الجماعات الضاغطة التي تستند الى قاعدة واسعة من العضوية تستطيع أن تكتسب مزايا عديدة . من ذلك قدرتها على اجتذاب أكبر عدد من أصحاب المهن الفنية العليا القادرين على التأثير ، فضلا عن توافر فرص أفضل للتمويل من خلال الاشتراكات . ومن الطبيعي أن يمكنها ذلك من انضمام بعض أصحاب المواهب والخبرات القادرين على اثراء المنطلقات الفكرية للجماعة . لكن اتساع نطاق العضوية قد يؤدي — في بعض الاحيان — الى ظهور مشكلات وصعوبات . من ذلك صعوبة الاتفاق على أهداف عامة واستراتيجية واحدة ، فضلا عن زيادة تعرض الجماعة لفقدان ثقة الاعضاء بالقيادة كما حدث في بعض النقابات العمالية .

وعلى صعيد العالم العربى تميزت فترة الستينيات من هذا القرن باحتجاجات أخلاقية عديدة . والواقع أن المعتقدات الاخلاقية لم تكن في يوم من الأيام حكرا على حضارة أو حقبة أو طبقة معينة ، وان كنا — مع ذلك — نجد العالم المعاصر قد أصبح الآن — أكثر من أى وقت مضى — أشد حساسية للقضايا الأخلاقية ، مما ساعد على ظهور حركات اجتماعية موجهة نحو ضمان حقوق الانسان وحرية وتلقائيته . وقد تستخدم المظاهرات

(84) Francis, C., Pressure Groups and Political Culture : A Comparative Study. Routledge and Kegan Paul, London, 1967.

والاحتجاجات كوسيلة لتحقيق ذلك ، لكى الانجاز الأكبر لهذه الحركات يتمثل فى اقناع الرأى العام بصواب بعض المعتقدات الاخلاقية . لذلك فان نجاح هذه الحركات يكون نجاحا معنوياً بالدرجة الاولى ، وان أدى فى بعض الاحيان الى انتصارات فعلية . وربما كان لوثر كنج من أبرز الذين عبروا عن هذه النقطة . فلقد أوضح أن اللجوء الى العنف قد يؤدى الى تأزم وتمعد القضايا الاخلاقية التى يدافع عنها . انه (أى العنف) قد يزيد السلطة قسوة وعناداً ، مما قد يؤدى الى عواقب وخيمة^(٨٥) . ومن الامور التى تبدو واضحة أن كثيراً من الحركات الاخلاقية لا تستند الى خطوط ايديولوجية واضحة . اذ أن هذه الحركات غالباً ما تهتم بقضايا انسانية كبرى مثل منع الحرب النووية ، والقضاء على التفرقة العنصرية فى المدارس الامريكية ، والدفاع عن حقوق الانسان . وفيما عدا الالتزام بهذه القضايا العامة لا نجد اتفاقاً ايديولوجياً بين هذه الحركات سواء على مستوى الاساليب التى تستخدم لتحقيق الاهداف أو على مستوى برامج الإصلاح الاجتماعى والسياسى^(٨٦) . وفى حالات الاحتجاج الاخلاقى قد يكون أيسر علينا أن نحدد ما يرفضه المحتجون بينما لانستطيع أن نعرف بسهولة ما يطالبون به . وفضلاً عن ذلك نجد الحركات الاخلاقية تضم أفراداً وجماعات تنتمى الى اتجاهات فكرية متباينة ان لم تكن متعارضة .

ومن الخصائص المميزة للحملات والاحتجاجات الاخلاقية أنها لا تصدر عن منافع ومصالح مادية يريد المحتجون تحقيقها لأنفسهم . لكن بيتر بلاو Blau — مع ذلك — قد استبعد أن يكون السلوك فى هذه الحالة خالياً من الاهداف^(٨٧) . فالسلوك الجماعى فى مظاهرة احتجاج أخلاقى يكون موجهاً

(85) Luther King, M., *Chaos or Community?* Hodder and Stoughton, London, 1968, p. 61.

(86) Heberle, R., *Social Movements; An Introduction to Political Sociology*, op. cit. p. 59.

(87) Blau, P., *Exchange and Power in Social Life*, Wiley, New York, 1964, pp. 5-6.

نحو الدفاع عن قيم أخلاقية سامية • وإلى هذه النتيجة توصل باركين Parkin حينما أوضح أن الاشباع الذى يحققه المحتجون هو اشباع عاطفى أو سيكولوجى • هم ينطلقون — كما يقول فيبر Weber — من « روح الاهداف القصوى » أكثر مما ينطلقون من « روح المسئولية »^(٨٨) • لذلك نجد باركين يؤكد حقيقة أن الافراد قد يؤيدون الحركات السياسية لأنها ترمز الى رفض أو تأكيد قيم معينة^(٨٩) • ويثير بعض الدارسين تساؤلات حول الاصول الاجتماعية والدينية والمهنية والتعليمية لمؤيدى الحركات الاخلاقية • فعلى سبيل المثال نجد باركين يتوصل الى أن معظم مؤيدى نزع الاسلحة النووية يأتون من الطبقات الوسطى وعلى الاخص المهن الفنية العليا التى تتطلب مستوى تعليميا عاليا^(٩٠) • أما لينسكى Lenski فقد ذهب الى أن الافراد الذين لا تتسق ظروفهم المهنية والعنصرية والاقتصادية يكونون أكثر ميلا لتبنى الاتجاهات السياسية الراديكالية^(٩١) •

ويدفعنا ذلك الى ابراز دور المثقفين فى قيادة الحركات الاجتماعية وصياغة اهدافها وأساليبها • فمع أن بعض الكتابات تميل الى تأكيد هذا الدور الا أن باركين لا ينظر الى المثقفين بوصفهم يشكلون فئة واحدة • اذ يفرد أهمية خاصة لمعالجة المثقفين الثوريين الذين يختلفون عن بقية المثقفين من أمثال الأدباء والرسامين والشعراء والصحفيين • فالأخرون يتمتعون بكثير من المزايا التى يتيحها لهم النظام السياسى بما فى ذلك الأمان المهنى والامتيازات المالية والتقدير الاجتماعى • أما الثمن الذى يدفعونه فى

(88) Gerth, H. H. Mills, C. W. (eds), Max Weber : Essays in Sociology, Routledge and Kegan Paul, London, 1948, p. 120.

(89) Parkin, F., Middle Class Radicalism : The Social Bases of the British Campaign for Nuclear Disarmament, op. cit.

(90) Ibid. p. 120.

(91) Lenski, G., «Status Crystallization» : A Non-Vertical Dimension of Social Status, American Sociological Review, Vol. 19, August, 1954.

مقابل ذلك فيتمثل في قبول الضغوط البيروقراطية وتقييد حريتهم عند اتخاذ موقف سياسى معين • أما المثقفون الثوريون فيكونون أكثر قدرة على الاحتجاج والنقد لأنهم لا يعتمدون اعتمادا كليا على النظام السياسى • ومن أمثلة هؤلاء المثقفين الثوريين بيرتراند راسل Russell وكنجلى مارتن Martin وبريستلى Priestley • ولقد أوضح باركين أن هؤلاء المثقفين قد يدون اعتراضا معينا على قضية معينة كإنتاج الاسلحة النووية ، لكن هذا الاعتراض لا يعدو أن يكون رمزا لاحتجاج سياسى على قضايا أكثر عمومية وشمولا •

وبغض النظر عن الاساليب التى تستخدمها الحركات الاخلاقية (ابتداء من المطالبة السلمية حتى الاعتصام) ، فان المعيار الحقيقى لنجاحها يتمثل فى اقناع الرأى العام بالقضايا الاخلاقية التى تتبناها • وهناك شواهد عديدة تشير الى أن بعض الاحتجاجات السياسية قد حققت نتائج هامة خلال فترة قصيرة نسبيا • ويمكننا أن نستشهد على ذلك بمظاهرات الاحتجاج ضد الحروب والمطالبة بتحقيق السلام خلال عشرينيات وثلاثينيات هذا القرن ، مما كان له أكبر الاثر على الحكومات التى تعاقبت على البلاد الاوربية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين • ولعل أقرب الامثلة الى أذهاننا حملات الحرب ضد فيتنام فى الولايات المتحدة الامريكية فى أواخر الستينيات من هذا القرن ، مما كان له أكبر الاثر فى انسحاب القوات الامريكية من القتال • وعلى المدى البعيد استطاعت بعض الحملات الاخلاقية اقناع السياسيين — والرأى العام أيضا — ببعض القضايا الهامة كالغاء عقوبة الاعدام وتغيير النظرة الى المجرمين • ولقد استطاعت بعض الحملات الاخلاقية تجاوز الحدود القومية • فعلى سبيل المثال تجاوزت حركة الغاء الرق حدود الأطلنطى ، كما أن حملة السلام العالمية التى ظهرت خلال ثلاثينيات هذا القرن كانت حملة ذات طابع عالمى • ويمكننا أن نضيف الى ذلك حملات عالمية حديثة كتلك التى تطالب بحقوق الانسان ، ونزع الاسلحة النووية ، وتحسين أحوال المرأة ، والنهوض بأحوال الفقراء •

(٧)

ومن الشواهد التاريخية الهامة أن الطبقة العاملة كانت مصدرا هاما لكثير من الحركات الاجتماعية الهامة • ولقد سبق أن رأينا في موضع سابق كيف أن ماركس قد اهتم اهتماما خاصا بإبراز موقع هذه الطبقة داخل علاقات الانتاج في المجتمعات الصناعية • وعلى الرغم من أن المفكرين البريطانيين قد سبقوا ماركس في تحديد دور الطبقة العاملة في المجتمع البريطانى ، الا أن ماركس قد نظر الى هذا الدور نظرة تاريخية شاملة مؤكدا الانجاز الثورى الذى يجب أن تقوم به • وفي مؤلف هام لهارولد بيركن Perkin نجده يقابل المجتمع الانجليزى الطبقي الذى كان يتطور فى أوائل القرن التاسع عشر بما أطلق عليه « المجتمع القديم » الذى كان قائما خلال القرن الثامن عشر^(٩٢) • فالأخير كان مجتمعا أرستقراطيا تقع فى قمته قلة قليلة تملك السلطة ويتمتع بالثراء ، وكثرة كثيرة تعاني الخضوع وتقاسى من الفقر • ولقد أوضح بيركن أن الوعى والصراع الطبقيين لم يظهرأ بشكل جلى الا خلال عشرينيات القرن التاسع عشر • لذلك نجد بعض المؤرخين المعاصرين من أمثال طومبسون Thompson وهوبسباوم Hobsbawm يذهبون الى أن الاحتجاجات العمالية على نظام العمل الصناعى والأجور قد ظهرت كتعبير عن التناقضات الطبقيه^(٩٣) • وهناك عوامل مساعدة عاونت على ذلك • من ذلك تدعيم الخطوط الطبقيه ووطأتها بحيث بات من الضرورى ارتباط العمال وتعاونهم فى مواجهة الظروف القاسية التى يعيشون فى ظلها •

(92) Perkin, H., *The Origins of Modern English Society 1780-1880*, Routledge and Kegan Paul, London, 1959, p. 17.

انظر ايضا :

Galenson, W. (ed.), *Comparative Labor Movements*, Prentice-Hall, Englewood Cliffs, New Jersey, 1952.

(٩٣) انظر على سبيل المثال :

Hobsbawm, *Primitive Rebels*, Danchester University Press, 1959, pp. 113 ff.

ومن الطبيعي أن يشكل العمل الصناعي مجالا خصباً لذلك • وأيا كان شكل التنظيم السياسى الذى تأخذ به الطبقة العاملة والاستراتيجية التى تتبناها ، فانها (أى الطبقة العاملة) قد لا تتجح بالضرورة فى تغيير النظام السياسى ، بل قد تزداد فيه اندماجا • وربما انطبق ذلك بشكل واضح على موقف الطبقة العاملة فى المجتمعات الصناعية الغربية الحديثة ، حيث لم تتسع الهوة بين البرجوازية والطبقة العاملة بمعدل كبير بسبب ارتفاع مستوى المعيشة بشكل عام وظهور مطامح واتجاهات اجتماعية جديدة بعيدة كل البعد عن المطامح والاتجاهات الثورية • يضاف الى ذلك وعى الحكومات الغربية بضرورة تجنب ظاهرة الاستقطاب الطبقي عن طريق اعادة توزيع الدخل القومى ، وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية ، وزيادة التأمينات ضد البطالة والشيخوخة ، بحيث لم يعد ممكناً خلال النصف الثانى من القرن العشرين أن نتصور الطبقة العاملة فى المجتمعات الصناعية الغربية « مغتربة » تماماً^(٩٤) •

ومن الواضح أن هذه الافكار تتعارض تعارضاً صريحاً مع ما ذهب اليه ماركس قبل قرن من الزمان • فعلى الرغم من أنه لم يرفض الاصلاحات الاجتماعية البرلمانية ، الا أنه يعتبرها غالية فى حد ذاتها • انها وسيلة لتحقيق أهداف ثورية تتكفل بها الطبقة العاملة • والواقع أن أهم انجازات ماركس فى هذا المجال تتمثل فيما يمكن أن نطلق عليه « الاستراتيجية الثورية » • فلقد وضع برنامجاً شاملاً لحركة ثورية تقوم بها الطبقة العاملة لتنتهى بذلك حالة الصراع الطبقي وما يرتبط به من استغلال واغتراب • وبذلك تستطيع الحركة الثورية الحقيقية خلق الوعى الثورى وتحريك البروليتاريا للقبض على مقاليد السلطة من أيدي البرجوازية واقامة ديكتاتورية

(٩٤) انظر تحليلاً جذاباً لهذه النقطة فى ت • ب • بوتومور ، الطبقات فى المجتمع الحديث ، ترجمة محمد الجوهري وآخرون ، دار الكتاب للنزيع ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٨٦ وما بعدها •

البروليتاريا^(٩٥) . ويعتقد ماركس أن النظام الرأسمالي — بحكم طبيعته الانتاجية — لا يستطيع أن يضمن انسانية الانسان ، وأن اصلاح هذا النظام لا يمكن أن يتم على نحو تدريجي . ومن ثم يصبح السبيل الوحيد المتاح هو تدمير دعائم المجتمع الرأسمالي وخلق مجتمع شيوعي يضمن للانسان حريته وتلقائيته وابداعه . والملاحظ أن ماركس قد اعتبر « الاستراتيجية الثورية » هي أفضل صيغة للحركة العمالية . وعلى أية حال فلقد شهدت الفترة الاخيرة من القرن التاسع عشر تطورات فكرية ثورية أخرى أثرت على الحركة العمالية الاوربية . فلقد ظهرت الحركات الفوضوية في اطار الطبقة العاملة ، لكنها لم تحظ الا بتأييد محدود من العمال . كذلك يمكننا الاشارة الى الحركات النقابية التي نالت اهتماما كبيرا في الدول الاوربية الغربية حتى نهاية الحرب العالمية الاولى . والملاحظ أن هاتين الحركتين قد تنبئا استراتيجيات سياسية هدفها الاقصى القضاء على الدولة والسيطرة على الصناعة . ولاشك أن الحركة النقابية قد تركت تأثيرا بالغا على بعض الاحزاب الاشتراكية في فرنسا وايطاليا^(٩٦) .

والملاحظ أن التطورات التي شهدتها الحركة العمالية في العالم الغربي خلال العقود الاخيرة لا تؤيد نظرية ماركس الى حد بعيد . فلقد أوضحت تحليلات اجتماعية حديثة أن الطبقة العاملة في المجتمعات الصناعية الغربية لا تسير في طريق الكفاح من أجل احداث تحول ثوري ، بل انها قد تسهم في تدعيم الانظمة السياسية القائمة بوصفها طرفا يحصل على بعض المزايا التي يتيحها الاحتكار العالمي . ومعنى ذلك أن الطبقة العاملة في الوقت الحاضر قد فقدت خاصيتها الثورية وتحولت الى طبقة منتفعة . وتشير بعض

(95) Avineri, S., The Social and Political Thought of Karl Marx, Cambridge University Press, 1968.

(96) Kendall, W., The Revolutionary Movement in Communist Movement, Weidenfeld and Nicolson, London, 1959. pp. 278-283.

الدراسات الواقعية الى أن العمال الصناعيين في معظم الدول الصناعية الغربية قد أصبحوا أقل توحدا بالاهداف الجماعية ، وأضعف حماسا للتحرك كطبعة من أجل اقامة نظم اجتماعي جديد^(٩٧) . بل ان بعض الدارسين قد وصفوا العامل الغربي بالعزلة عن تقاليد طبخته واغنتقاده الى المبادئ العامة والنظرة العالمية . ولقد حاول جولد ثورب Goldthorpe ولكوود^(٩٨) Lockwood تفسير هذه الظاهرة ، فأوضحنا أن المجتمعات الغربية الصناعية قد شهدت تطابقا بين الطبقة الوسطى القديمة والطبقة العاملة الجديدة ، بحيث أصبحت الاخيرة تسعى الى الحصول على رموز المكانة المعبرة عن الاولى وعلى الاخص فيما يتعلق بفرص الحياة كاللتعليم والمسكن والترويح والمقتنيات المادية . ومن الملاحظات العامة التي يمكن تسجيلها هنا أن عنف الصراع الطبقي قد قل الى حد كبير في الدول الرأسمالية خلال العقود الاخيرة ، وأن الاحزاب العمالية التي لا تزال تعتبر القوة وسيلة لتحقيق أهدافها ، محدودة للغاية ولا تنطوي على أهمية كبيرة . وهناك عوامل عديدة يمكن أن تفسر هذا الموقف . من ذلك تطور الديمقراطية السياسية ، وزيادة فعالية وقوة الحكومات الحديثة بعد التطورات الهائلة في التكنولوجيا والادارة والاتصال . يضاف الى ذلك اتساع نطاق الحراك الاجتماعي الذي مكن أعدادا كبيرة من أفراد الطبقة العاملة من ولوج الطبقة الوسطى بحيث لم يعد المجتمع الرأسمالي منقسما الى طبقتين متعارضتين على نحو ما تصور ماركس . ولعل ذلك هو ما دفع رالف دارندورف Dahrendorf الى القول بأن الصراعات الصناعية قد بدأت تأخذ طابعا نظاميا في المجتمعات الرأسمالية، وأن الطبقة العاملة قد أصبحت بعيدة عن النشاطات السياسية^(٩٩) . ويبدو

(97) F. Zweig, *The Worker in an Affluent Society*, London, 1961.

حيث لاحظ في دراسته أن العامل الصناعي في المجتمع الغربي ينظر الى الجانب الشخصي من المشكلة لا الى الموقف الاجتماعي أو البناء الاجتماعي .
(98) J. H. Goldthorpe, D. Lockwood, «Affluence and the British Class Structures», *Sociological Review*, XI (2), 1963, pp. 29-30.

(99) R. Dahrendorf., *Class and Class Conflict in Industrial Society*, London, 1960.

أن هذه النقطة كانت سببا في وصف المرحلة الحالية التي يشهدها المجتمع الغربى المعاصر « بنهاية الايديولوجيا »^(١٠٠) ؛ بمعنى تدهور المذاهب الاشتراكية التى تقدم نقدا راديكاليا للمجتمع القائم ، وتأمل في ظهور شكل بديل له . غير أن هذا التفسير يتخطى حدود الوقائع التى كشفت عنها البحوث السوسولوجية . فهو يستند — مثلا — الى مقارنة ضمنية بين الوضع الراهن للموعى الطبقي لدى الطبقة العاملة ، وبين حالته في عصر سابق غير محدد تماما ؛ عصر التضحية البطولية والكفاح المستميت . ان من الامور الملاحظة في الآونة الأخيرة أن الاحزاب الاشتراكية في أوروبا (وعلى الاخص فرنسا وإيطاليا) قد حظيت بتأييد ودعم شديدين على الرغم من أن هذه الاحزاب لا تزال ترفع شعار المساواة الاجتماعية^(١٠١) .

ولا نستطيع أن نفهم موقف الحركات العمالية دون فهم التحولات التي طرأت على النظام الرأسمالى الغربى خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . من ذلك اتساع نطاق الملكية العامة للصناعة ، والادارة العامة للاقتصاد ، والتوسع الشامل في طائفة كبيرة من الخدمات الاجتماعية والثقافية . ولقد أدى نمو حجم المؤسسات في الفروع الاساسية للصناعة ، والاتجاه نحو الرقابة الاحتكارية في بعض القطاعات ، الى الحد من التباين والاختلاف بين العمليات التى تقوم بها مشروعات ذات ملكية جماعية ، وتلك التى تشرف عليها مشروعات ذات ملكية خاصة . وربما كانت هذه التحولات سببا في ظهور عدم الرغبة في تأميم الصناعات طالما أن تغير الملكية لن يؤثر كثيرا على الأداء الاقتصادى للمشروعات^(١٠٢) . لكن يبدو — مع ذلك — أن الحركة العمالية قد لعبت دورا أوضح في مجال الخدمات الاجتماعية . فكثير

(100) D. Bell., The End of Ideology.

(١٠١) ت . ب . بوتومور ، الطبقات في المجتمع الحديث ، المرجع السابق ،

ص ١٥٥

(102) Parkin, F., Class Inequality and Political Order, Mac-Gibbon and Kee Ltd, 1971, p. 112.

منها كان نتاجا للايديولوجيات التي تبنتها الاحزاب الاشتراكية والتي رفعت مطلب المساواة وتكافؤ الفرص . لكن يظل صحيحا — برغم كل ما سبق — أن الطبقة العاملة في كافة المجتمعات الغربية ظلت متأثرة بالأفكار السائدة فيها كالقومية والاستعمار ، كما أصبحت تميل الى تحقيق الغاية القصوى للمجتمع وهي تنمية الثروة المادية . ومن الامور المصاحبة لذلك أن نموذج « الدولية » الذي نسمى اليه الطبقة العاملة لم يتحقق الا بصورة جزئية غير مكتملة في مواجهة التسابق والحروب القائمة بين الدول ، والفروق في اللغة والثقافة ، والمشكلات العديدة التي تنطوي عليها محاولات اقامة منظمات على مستوى دولي .

وبرغم الصعوبات التي واجهتها الحركة العمالية ، فان أفكار المساواة والجماعية قد حققت انتشارا واسعا خلال هذا القرن . لكن هذا الانتشار كان بطيئا أكثر مما توقع ماركس ، مما حد ببعض العلماء الاجتماعيين الى التساؤل عن مدى حيوية أفكار الحركة العمالية . فلقد أوضح ليبست^(١٣) أن هناك ضعفا ملحوظا في حماس الطبقة العاملة للأهداف الجماعية . وفقدانا للاهتمام بأية مبادئ اجتماعية ، وانهارا تدريجيا في الثقافة المميزة لها . ومع أن ليبست قد سلم بوجود صراع طبقي من أنواع متعددة في المجتمعات الرأسمالية ، الا أنه (أى الصراع) يتعلق بمشكلة توزيع الدخل أكثر مما يتعلق بأى تغير عميق في البناء الاجتماعى . ولا نستطيع أن نقبل هذه القضية دون تحفظ . فالقول بأن الطبقة العاملة فقدت مثالياتها وأهدافها الجماعية لا تؤكد الضغوط الصناعية والسياسية التي تمارسها هذه الطبقة

(103). Lipset, S., Political Man, London, 1960, p. 403.

ولقد دعم ليبست وجهة نظره هذه في مؤلف آخر له هو « الحراك الاجتماعى في المجتمع الصناعى » ، حيث أوضح أن الحراك الاجتماعى في المجتمعات الصناعية الغربية قد ازداد بحيث حاد ، دون ظهور استقطاب طبقي ، وأن الصراع الاقتصادى لم يعد متزامنا مع الصراع السياسى . انظر :

Lipset, S. Bendix, R., Social Mobility in Industrial Society, Berkeley, 1959.

من أجل توزيع عادل للثروة ، وهي ضغوط غالبا ما تنتهي الى نتائج حاسمة لصالح العمال • والواقع أن كثيرا من التحليلات الاجتماعية التي تناولت الحركة العمالية تفتقد البعد التاريخي • إذ أن هذه التحليلات قد تصورت أن الصراع الطبقي كان يميز المرحلة المبكرة من الرأسمالية الصناعية ، وأنه قد تلاشى حينما استطاعت الطبقة العاملة التخلص من فقرها واكتساب الحقوق الصناعية والتجارية • ان أية دراسة تاريخية مقارنة للحركات العمالية قادرة على أن تكشف بدقة أكبر الدور الذي تلعبه الطبقة العاملة في مجتمعاتنا المعاصرة سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية أو نامية • والى أن تتاح الفرصة لظهور هذه الدراسة ستظل هذه القضية عرضة للمغوض الايديولوجي والتحيز الفكري •

(٨)

هذا وقد شهد القرن العشرون حركات ثورية عنيفة هزت مناطق مختلفة من عالمنا المعاصر • أما الاستراتيجية التي تستند اليها هذه الحركات فتمثل في هدم البناءات الاجتماعية - الاقتصادية - السياسية القائمة واستبدالها بأخرى جديدة • لكننا قد نجد حركات ثورية أخرى ترفض الالتزام الايديولوجي وتتخذ طابعا تخريبيا خالصا ، بحيث يكون الهدف الاساسي الوحيد هو تفويض دعائم النظام الاجتماعي دون تقديم بديل مقنع • ولعلنا قد لاحظنا في مواضع سابقة أن كثيرا من الحركات الاصلاحية والطبقية والريفية قد تبنت مفاهيم ثورية ، على الرغم من أنها قد عجزت عن تحقيق تغييرات بنائية حقيقية بسبب افتقارها الى التنظيم الضروري والقوة البشرية المؤهلة والتأثير الجماهيري • وفي كثير من الاحيان قد يصعب التمييز بين الحركات الاصلاحية والحركات الثورية بسبب تبني الاولى لاهداف الثانية • فعلى سبيل المثال نجد موجات الاستياء الجماهيري واحتجاجات الطبقة العاملة وحملات الاقليات العنصرية قد تأخذ جميعها شكلا متطرفا لا يحد منه الا قمع السلطة الحكومية أو اعتدال القادة الثوريين •

وبفضل حرب العصابات استطاعت الحركات الثورية في دول العالم الثالث احرار انتصارات هامة على نحو ما حدث في الصين والجزائر وكوبا .
ففى هذه البلدان تأسست جبهات شعبية ضمت فقراء الريف ، ثم ما لبثت أن تحولت الى قواعد ناجحة لثورات شعبية قادها رجال العصابات . وبسبب اتساع المجال الجغرافى لحروب العصابات الريفية ، فان فرص اختفاء الثوار ومناورتهم تكون أوسع^(١٠٤) . ولم تكن حروب العصابات مقصورة على دول العالم الثالث وحدها . ففى فرنسا ويوغوسلافيا اتخذ النضال ضد القوات النازية شكل عصابات متفرقة فى مناطق واسعة . لكن رجال العصابات فى المدن يفتقدون — مع ذلك — بعض المزايا التى يتمتع بها قرناؤهم فى القرى وعلى الاخص القدرة على الكر والفر . وعلى أية حال فلقد أوضحت بعض التجارب أن رجال العصابات فى المدن قد كشفوا عن قدرة ملحوظة على التنظيم والتجنيد ومواجهة رجال الامن^(١٠٥) . ففى أحداث بلغاست خلال سنتى ١٩٦٩ و ١٩٧٠ تمكن رجال العصابات من تحقيق احتلال عسكرى لبعض المناطق حينما كان محرما على قوات الامن التوجه اليها . ويمكن أن ينطبق ذلك — ولكن بدرجة أقل — على أحداث الزنوج فى الولايات المتحدة . وبرغم النجاح الذى حققته حروب العصابات فى المدن ، الا أنها لا تستطع وحدها تحريك ثورة سياسية . ويبدو أن رجال العصابات فى القرى يستطيعون تحقيق ما يعجز قرناؤهم فى المدن عن تحقيقه . فعلى الرغم من التقدم التكنولوجى الهائل الذى طرأ على الاسلحة العسكرية فى الولايات المتحدة ، الا أن حرب العصابات الثورية فى فيتنام قد برهنت على امكانية الصمود والتحدى ، وان كانت قد أكدت — فى نفس الوقت — أن قدرة رجال العصابات على الاستمرار فى الحرب متوقفة على المساعدات الخارجية (العسكرية والاقتصادية) .

Debray, R., *Revolution in Revolution*, Penguin Book, London, 1957. (104)

Monthly Review, Vol. 20, No. 3, July-August 1968, «Regis Debray and Latin American Revolution». (105)

وإذا ما أمعنا النظر في الثورات التي يقودها رجال العصابات في مختلف مناطق العالم ، لاحظنا أنها لا تنطلق جميعها من أيديولوجية واحدة وواضحة ، بل ان المبادئ الثورية قد لا تكون هي الدعائم الفكرية التي تستند إليها . صحيح أن الحزب الشيوعي الصيني قد تبنى المبادئ الثورية المشتقة أساسا من الماركسية - اللينينية - الستالينية ، ولكننا لانستطيع القول - في نفس الوقت - ان رجال العصابات الجزائريين قد انطلقوا من نفس هذه المبادئ . وفي حالة كوبا هناك شواهد عديدة تشير الى أن كاسترو ورفاقه من المناضلين لم تكن لديهم حتى سنة ١٩٥٧ أيديولوجية ثورية محددة ، حتى أنهم قد أعلنوا مرارا أنهم ليسوا ماركسيين . لكن كاسترو ورفاقه ما لبثوا بعد ذلك أن اختاروا الانتماء الى الماركسية - اللينينية حتى يتمكنوا من الحصول على مساعدات الاتحاد السوفييتي في مواجهة الحصار الاقتصادي الأمريكي لكوبا^(١٦) . وفي كل الحركات الثورية التي يقوم بها رجال العصابات نجد تجسيدا كبيرا لافكار وتصريحات قادتها الملهمين أمثال ماوتسي تونج وكاسترو . ويبدو أن أهم عنصر مشترك بين هذه الحركات هو مقاومتها للاستعمار ، وتحقيق الاستقلال الذاتي ، والارتباط الوثيق بالجماهير .

وتمثل الاستراتيجية التي تبناها لينين أحد المصادر الفكرية الهامة للحركات الاجتماعية الثورية . ويمكننا أن نحدد ثلاث عناصر أساسية تؤلف نظرية لينين في الثورة : الأول هو عدائه الشديد للبناء السياسي - الاقتصادي الذي كان سائدا في روسيا القيصرية ، فضلا عن عدائه للنظام الرأسمالي العالمي . والثاني هو وعيه القوي بالاستياء الشعبي لجماهير الفلاحين والعمال الصناعيين في روسيا قبل الثورة ، بحيث أصبح على يقين من أن الحركة الثورية يجب أن تستجيب لرغبات الجماهير اذا ما كانت تريد اكتساب التأييد الشعبي الضروري للاستيلاء على السلطة . أما العنصر الثالث والاخير فهو

(١٦) يمكننا ان نحدد توضيحا لهذه الفقرة في :

Matthews, H., Castro : A Political Biography, Allen Lane The Penguin Press, London, 1969.

ادراك لينين أن الاحزاب الديمقراطية وثقافات العمال تفتقد جميعها التنظيم الضروري للقيام بالثورة والقبض على مقاليد القوة^(١٠٧). ولقد سلم لينين بأن اقامة الحزب الثوري المستند الى النظام والطاعة والاخلاص والايامن هو الضمان الوحيد لتحقيق الثورة . وهذا هو السبب الذى من أجله حرص على أن يكون أعضاء الحزب من المدربين المنضبطين المؤمنين بحتمية الحل الثورى^(١٠٨). ويعبر لينين عن موقفه بوضوح قائلاً : « لا يمكن لحركة ثورية أن تقوم وتقوم دون تنظيم مستقر للقادة يضمن الاستمرار . ان ذلك هو في حد ذاته ضمان لاندفاع الجماهير الى النضال وتدعيم الدفع الثورى . أما قادة الحركة فيجب أن يكونوا مؤهلين تماماً لقيادة الثورة»^(١٠٩). وهكذا نجد لينين يؤكد ضرورة قيام تنظيم ثورى منظم مؤهل كشرط ضرورى للاستيلاء على السلطة . ومثل هذا التنظيم — كما يعتقد — هو شئ متميز لأنه يقوم بتوجيه الحركة الجماهيرية الثورية. ومعنى ذلك أن التنظيم الثورى هو الذى يقوم بالمبادأة الثورية وتوجيه مشاعر الاستياء لدى الجماهير . وعلى الرغم من أن لينين قد منح الجماهير أهمية خاصة في الحركة الثورية ، الا أنه كان واعياً أيضاً بأن الحزب القادر على رؤية الماضى وادراك الحاضر والتطلع الى المستقبل مؤهل أيضاً لتدعيم الوعى الجماهيرى . لذلك يمكن القول ان أحد الاسهامات الأصيلية في نظرية لينين وممارساته الثورية ادراكه لدور الحزب في توجيه الجماهير .

هذا وقد شهدت السنوات الاخيرة حركات ماركسية جديدة تسمى الى أحداث تغيرات بنائية شاملة داخل المجتمع الأمريكى . فعلى سبيل المثال نجد كارميكيل Carmichael وهاملتون Hamilton يحاولان صياغة ايديولوجية لحركة تحرير الزنوج في الولايات المتحدة^(١١٠) . والمجتمع الأمريكى — في

(107) Monthly Review, Lenin Today, Vol. 21, April, 1970, p. 25 ff.

(108) Lenin, «What is to be done», in Selected Works» Vol. I, Part I, Moscow, 1950.

(109) Ibid. p. 336.

(110) Carmichael, S. Hamilton, C., Black Power, Jonathan Cape, London, 1968.

نظر هذه الحركة — هو مجتمع عنصرى قائم على استغلال البيض للسود ، ومن ثم وجب تحطيمه • وأحد وسائل ذلك خلق وعى جديد بين الزوج يقوم على تقوية روح النضال والتحرير لديهم • ولقد حاول كارميك وهاملتون اقناع قرائتهم من الزوج بأن المجتمع الأمريكى يتعرض للضعف والتآكل ، وأن اللحظة الثورية المناسبة قد حانت • وبسبب الظروف القاسية التى يعيشها الزوج فى الولايات المتحدة ، نجدهما يخاطران بمطالبتهم بالعنف والانتقام • ذلك لأن نمو قوة الزوج لن تقف عند حد ، وسوف تظل تبحث عن الكرامة والانسانية وتكافؤ الفرص • ومن أجل تحقيق ذلك يجب استخدام أى وسيلة ممكنة ومتاحة • ويمكننا أن نجد توازيا ملحوظا بين حركات الزوج وحركات الشباب فى أواخر الستينيات من هذا القرن فى الولايات المتحدة • فإذا كان الزوج قد رفعوا شعار معاداة « المجتمع الأبيض » ، فإن الطلاب قد رفعوا شعار معاداة المجتمع الأمريكى « الرأسمالى » — « الامبيريالى » — « العسكرية » •

ولقد حاول فرانز فانون Fanon تطويع بعض القضايا الماركسية الكلاسيكية ومزاجتها ببعض القضايا الوجودية كوسيلة لتنظيم حركة معادية للاستعمار^(١١١) • فالعنف — فى رأيه — هو السبيل الوحيد لقضاء الدول النامية على الاستعمار • فالعالم الاستعمارى الذى قام على العنف لا يمكن الخلاص منه الا بالعنف • غير أن الجماهير المستعبدة لا تحول شعورها العدائى نحو الاستعمار الى كفاح مسلح بسبب سيطرة الروح البرجوازية على الأحزاب السياسية واستبعادها لفكرة العنف • لذلك فإن هذه الأحزاب لا تدعو الى العنف لأنها لا تهدف الى قلب الأوضاع التى أنشأها الاستعمار رأسا على عقب • لذلك نجدها (أى الأحزاب) تأخذ دورا وسيطا بين الشعب والمستعمر بحيث تعرض على الطرفين المصالحة وتنصحهما باللاعنف •

(111) Fanon, F., The Wretched of the Earth. Penguin Books, 1970.

هذا وقد نقل هذا الكتاب الى العربية تحت عنوان معذبو الارض ، ترجمة سامى الدروبي وجمال الاتاسى ، بيروت ، ١٩٧٢ •

ولقد أوضح قانون أيضا أن الدور الذى تلعبه البرجوازية فى الدول النامية بعد الاستقلال يختلف عن دورها قبل تحقيقه • فالبرجوازية التى تتسلم مقاليد السلطة فى نهاية الفترة الاستعمارية هى عادة برجوازية متخلفة • فهى تحاول أن تلعب نفس الدور الذى لعبته البرجوازية الغربية ، ولكنها لا تملك المقومات الضرورية لأداء هذا الدور • ويستنتج قانون من ذلك حقيقة أساسية هى ؛ أن الوحدة الأفريقية لا يمكن أن تتحقق الا باندفاع الشعوب نحو الاشتراكية (١١٢) •

وبرغم كل ما سبق فهناك شواهد تشير الى أن الثوار الذين يفتقدون التنظيم الدقيق الواعى قد يواجهون صراعات ومشكلات حادة • وما لم يتم التحكم فى الاندفاع الثورية على نحو معين ، فإن الأمر قد يؤدى الى اضطرابات ومعوقات • ولعل أوضح مثال على ذلك النتائج المترتبة على الثورة الثقافية الصينية فى الفترة فيما بين ١٩٦٥ — ١٩٦٩ ، التى قادها رجال الحرس الأحمر بتوجيه من ماوتسى تونج • ونظرا لتجاوزات رجال الحرس الأحمر فى بعض المواقع اضطروا الى الاستعانة بجيش التحرير الشعبى لضمان عدم المساس بإنتاجية المصانع والمزارع وتحقيق قدر أدنى من الاستقرار الاقتصادى والسياسى • وبدون إدارة ما لهذه الثورة الثقافية كان من الممكن حدوث نتائج اجتماعية وخيمة (١١٣) •

ويتعين علينا أن نشير فى النهاية الى الحركات الفوضوية القابلة التى شهدتها العالم منذ أوائل القرن التاسع عشر حتى العشرينيات من قرننا الحالى (١١٤) • وفى كثير من الأحيان كانت هذه الحركات تنطلق من منطلقات ثورية ، وإن كانت قد ظلت بعيدة عن الجماهير • وبرغم ذلك لا نستطيع أن نغفل التأثير الفكرى الذى أحدثته كتابات وأعمال المفكرين والفنانين

(112) Fanon F., *The Wretched of the Earth*, op. cit.

(113) Schram, S., *The Political Thought of Mao Tse-Tung*, Pe'ican, 1963.

(114) Woodcock, G., *Anarchism*, Penguin Books, Harmondsworth 1968.

الفوضويين وعلى الأخص في روسيا خلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، وفي أسبانيا خلال السنوات الأولى من القرن العشرين • والمشكلة الأساسية التي واجهتها الحركات الفوضوية أنها قد فشلت في إقامة سند شعبي لها في الدول الصناعية المتقدمة • فمبادئها تبدو رومانسية وبعيدة عن الواقع ، كما أن المبادئ والأساليب التي تعتمد عليها قد بدأت تتعرض للضعف بعدما بدأت الحركات الاشتراكية تقدم حلولا اجتماعية للمشكلات التي تواجهها جماهير الفلاحين والعمال •

الفصل السابع

الثورة والعنف

درج علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية على تعريف التنظيم السياسى بأنه « ذلك الذى يعنى بكيفية ممارسة القوة والتحكم فيها »^(١). وبنفس الكيفية يمكن النظر الى الدولة فى ضوء وجود قواعد منظمة لاستخدام القوة . وهذه القواعد تتخذ أشكالا مختلفة وتطبق لأغراض متباينة . فقد تستخدم القوة لمواجهة الأفعال الضارة التى تؤثر على أمن وكيان المجتمع ، وقد تستخدم أيضا فى حل الصراعات التى تنشأ بين مختلف أطراف المجتمع . ويرتبط بذلك كله مفهوم على درجة عالية من الأهمية هو : الثورة . فالمعنى الشائع للثورة هو معنى واسع بحيث يغطى أشكالا عديدة لاستخدام القوة ، قد لا تبدو قانونية أو شرعية بالمعنى المحدود ، ولكنها تهدف فى نهاية الامر الى أحداث التغير السياسى^(٢) . وهنا يمكننا استخدام مفهوم الثورة للإشارة الى مجموعة من الأحداث تستخدم فيها القوة بنجاح للإطاحة بحكومة أو نظام سياسى معين . وإذا لم تتجسّد حركة الثورة أطلق عليها « تمرد » Revolt أو « عصيان مسلح » insurrection أو « انتفاضة » uprising . وعلى الرغم من أن هناك اختلافات لغوية بين هذه المفاهيم ، فإن معانيها قد تتداخل فى بعض الأحيان .

ومن الصعب تحليل مفهوم الثورة دون التعرف على جذوره التاريخية . وواقع الأمر أن هذا المفهوم يعد من أقدم المفاهيم السياسية استخداما ، لذلك فإن تحليله يحتاج الى بصيرة تاريخية وفهما مقارنا . فلو نظرنا الى

(1) A. R. Radcliffe-Brown, Cited in Lucy Mair Primitive Government, Penguin Books, Harmondsworth, Middlesex, 1962.

(2) Peter Calvert, A Study of Revolution, Clarendon Press, Oxford, 1975.

أبسط المجتمعات البدائية التي تعيش في حالة استقرار اجتماعي ، لاحظنا أنها تتردد وعيا بهذا الاستقرار حينما تتعرض لأي قدر من التوتر أو التناقض . ولهذا فإن مفهوم الدولة لا يكتسب معناه الحقيقي الا اذا واجهنا مفهوم الثورة وحللنا أبعاده . ولسوف نحاول تتبع المعاني المختلفة لمفهوم الثورة عند أبرز العلماء الاجتماعيين الذين عنوا به ابتداء من فلاسفة الاغريق حتى منظري الثورة المحدثين .

(١)

يعد أفلاطون من أوائل الفلاسفة الذين عنوا بدراسة التغيرات التي يمكن أن تطرأ على البناء السياسي . فهو الذي أرسى دعائم نظرية عضوية للإنسان السياسية لاتزال تجد لها صدى حتى اليوم في أعمال تالكوت بارسونز^(٣) Parsons . وفي معرض مناقشته لنمو النظم وانهيارها ، ذهب أفلاطون الى أن هناك ضرورة لايجاد الدستور حينما تصبح الدولة تيموقراطية(*) . ولقد كانت الدولة التيموقراطية في نظر أفلاطون تمثل — آنئذ — أكثر أشكال النظم السياسية بدائية كما هو الحال بالنسبة لاسبرطة . ومن المهم أن نلاحظ هنا أن أفلاطون قد نظر الى الدستور على أنه ضرب من المساواة بين الجماعات المتنافسة ، وأن اقامة الدستور تمثل النقطة التي تظهر عندها الدولة مكتملة الأركان .

ويعتقد أفلاطون أن الدولة التيموقراطية لا تتميز بالكمال نظرا لعدم وضوح هويتها . لذلك فهي تتجه الى الأوليغاركية ثم الديمقراطية وأخيرا الاستبداد . وتمثل وجهة النظر هذه التطور السياسي الذي تصوره الاغريق

(3) Johnson, Chalmers, Revolution and the Social System, The Hoover Institution on War, Revolution and Peace, Stanford University Press, Stanford, 1964.

(*) أي أن تحكم الدولة مجموعة من الأفراد يكون دافعهم الرئيسي هو حب الشرف . غير أن أرسطو قد استخدم كلمة « تيموقراطية » للإشارة الى السيادة المستندة الى الملكيات المخصصة كالحكام .

وقت أن كتب أفلاطون كتاباته • وعلى الرغم من أن عملية التطور الشاملة قد تستغرق زمنا طويلا في نظر أفلاطون ، إلا أنه لم يستبعد حدوث بعض الأعمال العنيفة من جانب الأفراد • فالجماعات التي تقبض على مقاليد القوة لا تستسلم بسهولة إلا إذا تعرضت لتحدى استخدام القوة ، وأن التاريخ يسجل محاولات واضحة لاستخدام القوة والعنف من جانب الأفراد • كذلك يذهب أفلاطون الى أن هناك دورة يمكن أن تتعرض لها دولته المثالية وهى « الجمهورية » ، بحيث تظهر جماعات تستولى على السلطة وتحقق نفوذها • غير أن بالامكان تفادى ذلك إذا ما كان هناك حرص شديد على صيانة معايير العدالة فضلا عن تحقيق التوازن بين مختلف القوى التى يتألف منها المجتمع • واستنادا الى ذلك يمكننا اعتبار أفلاطون من رواد دراسة التدخل العسكرى فى المجال السياسى • غير أن أفلاطون قد اشتهر فى تراث الفكر السياسى بأنه — خلال مناقشته للطغيان — قد منح أهمية خاصة للدور الاقتصادى «للرأسماليين» فى ظل الحكومة الديمقراطية • ويتوقع أفلاطون أن تظهر عصابات من الميائسين تطيح بالرأسماليين وتقيم مجتمعا لا يستند الى العدل • وفى ظل هذا المجتمع يتوقع أفلاطون نشوب العنف الداخلى ويكون أكثر عرضة للتدخل السياسى العنيف⁽⁴⁾ •

أما أرسطو فيعد رائد الدراسة المقارنة للنظم السياسية ، حيث تقدم أول محاولة شاملة لدراسة الثورة ، وأفرد لها حيزا كبيرا من مؤلفه الشهير « السياسة »⁽⁵⁾ • ولقد قبل أرسطو مبدأ وجود الدولة ، بمعنى أنه قد وافق على الفكرة الذاهبة الى أن النظام السياسى لا يتحقق الا بوجود حكومة تعمل على صيانتها والمحافظة عليه • غير أنه قد أوضح فى موضع آخر أن الدول «العادية» تتأسس على أفكار خاطئة عن العدالة ، وأنها — أى الأفكار الخاطئة — هى التى تؤدى مباشرة الى الاحساس بعدم الرضا ، وبالتالي

(4) Plato, The Republic, trs, and ed. F. M. Cornford, Clarendon Press, Oxford, 1955, pp. 29 , 32.

(5) Aristotle, Politics, trs, Benjamin Jowett Clarendon Press, Oxford, 1931.

حدوث انقلاب سياسى • ومع أن هذا الانقلاب قد لا يتخذ شكلا عنيفا ظاهرا ، الا أنه قد يعمل على تغيير شكل الدولة بما يترتب على ذلك من نتائج سياسية • واستنادا الى ذلك يمكن اعتبار الثورة في نظر أرسطو ظاهرة استثنائية ، ولكنها حقيقة ضرورية لاحداث التغير السياسى • أى أن الثورة ظاهرة سياسية تمثل عملية أساسية لاحداث التغير الذى قد يؤدى الى استبدال الجماعات الاجتماعية •

ولقد تناول أرسطو قضية الثورة من خلال تصور محدد أقامه عن الدولة • فالملكية — في رأيه — لا تعدو أن تكون صورة الحكم العتيقة التى ما تلبث أن تتعرض للضعف والانحيار • ومع أن أرسطو قد اعتبر الديمقراطية والأوليغاركية أفضل من الملكية ، الا أنهما لا يحققان بالضرورة أهدافهما • ومن خلال تحليل هذه النظم السياسية يقف أرسطو على السبب الرئيسى للثورة وهو الظلم الذى قد يظهر في صور مختلفة • لكننا نجد أيضا اشارة الى مجموعتين من الأسباب المؤدية الى نشوب الثورات^(٦) : الأولى سيكولوجية كالرغبة في تحقيق الكسب والمكانة ، والخوف ، وحب التفوق ، والاحتقار ، والحقد الناجم عن التفوق الذى قد تحققه جماعة أو مجموعة من الجماعات • أما المجموعة الثانية من العوامل فهي اجتماعية كالاهمال المتفشى لدى الصفوات الحاكمة واحتقارها للجماهير فضلا عن تباين الجماعات المؤلفة للمجتمع • كذلك فان أرسطو لم يعتبر القوة هى الوسيلة الضرورية لاحداث الثورة ، فلقد أشار الى وسيلة بديلة هى المناورة أو الخداع •

على أن أرسطو لم يبد اهتماما كبيرا بتحليل نتائج الثورة • بعبارة أخرى لم يهتم بتقديم نظرية تتناول ديناميات الثورة • وربما كانت الملاحظة الوحيدة التى كشفت عن رؤيته لكيفية حدوث الثورة تتمثل في عبارته : « ان الثورات تنشب حينما يحدث توازن بين طرفين متعارضين (مثال ذلك الأغنياء والفقراء) • فاذا ما تفوق أحد الطرفين على الطرف الآخر ، فان الضعيف لن

(6) Ibid, Book V. IV. 1-2.

يخاطر بمهاجمة القوى»^(٧) . ومع أن مضمون هذه العبارة قد يبدو منطقيا في ظاهره ، الا أنه لا يتسق مع كثير من الأحداث المعاصرة . فقضية توازن القوى في المواقف الثورية قد لا تبدو صحيحة . وعند تقييمنا لهذه العبارة نجد أن أرسطو لم يكن يقصد تقديم نظرية عامة تتناول العنف الثوري ، بقدر ما كان معنيا بتسجيل بعض الملاحظات والشواهد . ومع أن الفكر السياسى لأرسطو يستند الى التسليم بالنظام الطبيعى ، الا أنه يبدو أن الامتثال لهذا النظام لا يجعل الفرد معارضا لدافع الثورة والتمرد . كذلك نجد أرسطو يقيم تمييزا أخلاقيا بين أشكال الحكم ، ثم ينظر الى مدى ملاءمة العمل الثورى في ضوء نظام الحكم القائم .

ويحاول أرسطو بعد ذلك مناقشة قدرة نظم الحكم المختلفة على الاستمرار ، وهى مناقشة كان لها صدى كبيرا في الفكر السياسى اللاحق . فعلى الصفة الحاكمة الامتثال للقوانين ، والابتعاد عن الأعمال الضارة بالمجتمع ، والالتزام بالسلطات المخولة لها . وعلى الصفة الحاكمة أيضا مراعاة التوازن بين قوى المجتمع وممارسة الانضباط قدر الامكان . ولقد دفعت مناقشة أرسطو لهذه الخصائص الى دراسة أسباب سقوط الملكيات ، اذ أن بقاءها محدود بفترة زمنية معينة . وتميل الملكيات الى تدعيم الطغيان بوسيلتين متناقضتين : الأولى هى الاستخدام الأقصى للقوة ، والثانية الممارسة المعتدلة لكل شكل آخر من أشكال القوة^(٨) . ومع أن أرسطو قد اهتم بكثير من النقاط التى تدخل الآن تحت مفهوم « الشرعية » الشائع في الفكر السياسى الحديث ، الا أنه قد أوضح — في نفس الوقت — ان الطغيان هو أقصر نظم الحكم عمرا .

(7) Ibid, Book V. IV. 11.

(٨) ويضيف أرسطو الى ذلك اساليب عديدة يستخدمها الطاغية في تدعيم الحكم . من ذلك اشاعة الخوف لدى المواطنين ، والابتعاد عن افراد المجتمع ، واستخدام المخبرين والجواسيس ، واحساس افراد المجتمع بانهم بحاجة الى المساعدات الاقتصادية التى يقدمها لهم . ومع ذلك يتعين على الطاغية ان يهتم بمعرفة دخل الدولة ، ويحرص على رفع مكانتها والحفاظة على أداء الشعائر الدينية

Ibid, Book V. IV. 12.

وعلى أية حال فلقد كان أرسطو ناقدا لتصور أفلاطون عن الثورة •
 فلقد لاحظ أن أفلاطون قد ناقش الأسباب الطبيعية لانتهيار أشكال الحكم
 في ضوء تصوره الدائرى ، وأنه برغم ذلك لم يوضح كيفية انهيار الطغيان
 ممهدا بذلك لدورة جديدة في أشكال الحكم • كذلك نجد أرسطو يفند كثيرا من
 ملاحظات أفلاطون ، كتلك الذاهبة الى أن القلة الحاكمة تكون عرضة
 للانقسام ، وميله (أى أفلاطون) الى التسليم بأن الفقر يمثل العامل
 المشترك في نشوب الثورات • ان القادة المظلومين — في نظر أرسطو — هم
 الذين يقودون الثورات ، بينما لا يفعل ذلك المظلومون من عامة الناس • وهذا
 التفسير لا ينكر — بطبيعة الحال — الفقر كعامل مؤثر من عوامل التمرد
 والثورة • ان كتابات أرسطو في هذا المجال تكشف عن نزعة واقعية واضحة •
 فلقد أبدى استعداده لقبول أى تفسير تؤكد الشواهد الواقعية حتى ولو كان
 ذلك الذى يذهب الى أن الرغبة في التخلص من الفقر يمكن أن تؤدي الى
 انقلاب اجتماعى •

ومما سبق يبدو واضحا أن أرسطو يعد المؤسس الحقيقى لدراسة
 الثورات • ففي الباب الخامس من مؤلفه « السياسة » ، نجده لا يناقش
 فقط التفكك أو التحلل الاجتماعى ، بل يتناول التغير السياسى ، حيث أوضح
 أنه (أى التغير السياسى) يتبع نمطا دائريا يضم مختلف أشكال الحكم • غير
 أنه لم يمنع هذا النمط الدائرى اسما معينا • فضلا عن ذلك نجد أرسطو
 أول من لاحظ وناقش التغير السياسى العنيف • كما أنه — بوصفه فيلسوفا —
 قد أقام اطارا تصورياً يمكن من خلاله ملاحظة هذا التغير • ومع أنه لم يسلم
 تسليما مطلقا بالتصور الدائرى للتغير السياسى ، الا أن الجهد الذى بذله
 في تشكيل هذا التصور يمثل اسهاما كبيرا • واذا كان أفلاطون لم يتمكن من
 اكمال هذا التصور الدائرى ، الا أنه قد ترك هذه المهمة لأرسطو • بيد أن هذا
 الأخير لم يقفل الدائرة نهائيا ، لأنه قد تصور امكان حدوث استثناءات لا تتفق
 بالضرورة مع توقعاته • كذلك فان أرسطو قد لاحظ أنماط الانحلال الاجتماعى
 التى تشكل العوامل الرئيسية في نشوب الثورات^(٩) • ولقد وضع هذا

(٩) ويمكننا فهم كثير من وجهات نظر أرسطو عن الثورة في ضوء الآراء

الانحلال الاجتماعي في إطار تصوره الدائري للتغير السياسي • لذلك فإن انهيار النظام الاجتماعي — في نظره — له معنى ايجابي واضح • انه علامة على الطريق وإشارة الى التطور المرتقب الذي سيتحقق في مجال نظم الحكم •

والملاحظ أن الاغريق قد سلموا بوجود أشكال مختلفة للحكم • لذلك نجد أرسطو يواجه مشكلة ربط أنماط التغير الثوري بأنماط الحكم • وعندما وضع التحلل الاجتماعي في إطار نظريته الشاملة ، استطاع — وعلى أساس علمي — وضع عملية التغير السياسي في سياق اجتماعي أشمل • ولقد مكنته ذلك من رؤية التغير الناجم عن ممارسة القوة ، وذلك المرتبط باستخدام الحاكم لكل أساليب القهر من أجل تدعيم مكانته السياسية • ومن الطبيعي أن يساعد ذلك أرسطو على تبني نظرة لا تفسر فقط الحركات السياسية الناجحة ، بل تساعد أيضا على فهم أسباب فشلها • ولا يعود هذا الفشل الى جدارة أو عدم جدارة قادة هذه الحركات ، بل يرجع الى طبيعة الحاكم وحكمته في اتخاذ السلوك الملائم • والواقع أن مثل هذا التحليل قد ساعد أرسطو على ادخال فكرة السببية في الفكر السياسي • فلقد اعتبر العامل الفردي أو السيكولوجي من العوامل الأساسية في نشوب الثورات ، مانحا اياه أهمية أكبر من العامل الاجتماعي • لذلك نجده في نهاية تحليله يتوصل الى أن الثورة مفهوم سياسي أكثر منه اجتماعي ، وأنها (أي الثورة) ظاهرة لا تؤثر على البناء الاجتماعي الا تأثيرا ثانويا • غير أن أرسطو يذهب في مواضع أخرى الى أن العامل الاجتماعي قد يلعب دورا في تحديد مجرى الحركات الثورية أكبر من ذلك الذي يلعبه في رسم نتائجها •

= السياسية التي كانت سائدة في عصره ، وفي ضوء نظم الحكم التي كانت قائمة آنئذ • فلقد كان هناك اهتماما متزايدا بأشكال الحكم ويتطور النظام الدستوري بوجه عام • فلقد سلم الاغريق بأن كل أشكال الحكم أفضل من الملكية ، وأن كل الأساليب التي تستخدم للحفاظ عليها لها مضمون أخلاقي ايجابي • لذلك فإذا كان العنف من السلطة المخولة لحاكم ، فإنه يصبح عنفا مفيدا في هذا السياق •

انظر :

Andrewes, A., The Greek Tyrants, Hutchinson University Library, London, 1958.

(٢)

وإذا ما تأملنا الفكر السياسي خلال العصور الوسطى وجدناه يركز تركيزا واضحا على مفهوم الطاعة والولاء . لقد تميزت هذه العصور بخاصيتين أساسيتين هما : التفكك الاجتماعى ، والطاعة . ولقد كان مفهوم الطاعة من المفاهيم التى انتقلت مباشرة من التراث اليهودى الى التراث المسيحى خلال القرن الأول الميلادى . فطاعة الانسان لله واجبة ، كما أن الأنبياء اليهود كانوا يلعبون دور الملوك فى آن واحد . لذلك فإن التمرد ضد الملك يعتبر من الأمور المخالفة للدين . بيد أن التطورات اللاحقة التى شهدها العالم المسيحى قد كشفت عن تناقضات واضحة ، بدا ذلك أوضح ما يكون فى الصراع بين السلطتين الدينية والزمنية (١٠) .

وخلال نفس الفترة تقريبا بدأ المفكرون السياسيون فى العالم الاسلامى يهتمون أيضا بمشكلة تدعيم الايمان فى ظل عصر تسوده الفوضى السياسية ، حيث نجد محاولات للفصل بين سلطات القائمين على الشؤون العسكرية والقائمين على رعاية الشؤون الدينية وعلى رأسهم الخليفة . ويذهب الامام الغزالى الى أن الخليفة هو ذلك الذى يستند فى زعامته الى قوة عسكرية تمنحه الشرعية . وعندما تكون سلطة الخليفة مقررة وواضحة ، فإن حكومته تتخذ طابعا قانونيا (١١) . وإذا ما حدث عكس ذلك عمت الفوضى وانتشر العنف . على أن سرعة ظهور وانحيار الملكيات الاسلامية قد أثار جدلا حول أهمية الطاعة فى تدعيم الايمان . ولقد تجسد هذا الجدل فى كتابات ابن خلدون ، حيث أقام نظرية فى تعاقب الملكيات لا تقل شمولا عن نظرية أرسطو . ويمتد ابن خلدون أن مدى استمرار الملكيات هو العامل المحدد للتغير السياسى ، وأن هذا المدى لا يتعدى ثلاثة أجيال . فاقامة السلطة

(10) Walter Ullman; A History of Political Thought, The Middle Age, Penguin Books, Harmondworth, Middlesex, 1965.

(11) Irwin I. J. Rosenthal, Political Thought in Mediaeval Islam, an Introductory Outline, Cambridge University Press, Cambridge, 1962, p. 42.

السياسية في الجيل الاول تؤدي الى ظهور الاوتوقراطية في الجيل الثانى ، ثم تصل الى ذروتها في الجيل الثالث قبل أن ينهار النظام القائم ليظهر نظام سياسى آخر جديد . وتعود أهمية كتابات ابن خلدون السياسية الى فهمه الشامل للظاهرة السياسية . فلقد ذهب روزنثال Rosenthal الى أن ابن خلدون كان واعيا كل الوعى بالتساند السببى بين العوامل المختلفة المشكلة للحياة الاجتماعية داخل الدولة سواء كانت اقتصادية أو عسكرية أو ثقافية أو دينية^(١٢) . وفى معرض مقارنة ابن خلدون بميكافيللى ذهب روزنثال الى أن الاخير قد أقر السببية فى تفسير التاريخ والتطور ، وأنه قد تأثر بوضوح بالمؤرخ الاغريقى بوليبيوس Polybius وخاصة تصوره عن التغير الدائرى لأنظمة الحكم . وعلى الرغم مما قد يبدو من وجوه شبه بين الفكر السياسى عند ابن خلدون وبوليبيوس ، الا أن من المشكوك فيه تماما أن يكون الاول قد قرأ أعمال الاخير .

ويعد توماس الأكوينى Thomas Aquinas من الذين أسهموا فى فهم التمرد السياسى فضلا عن اسهامه العام فى دراسة الدولة . ولقد أثار نقطة فرعية تناول من خلالها قضايا عامة ، حيث تساءل عما اذا كان قتل الطاغية يمثل عملا قانونيا أم أنه يعد انتهاكا للقواعد والمعايير السائدة . ويمتقد توماس الأكوينى أن علاج شهور الطغيان يكمن فى أيدى السلطة العامة أكثر مما يكمن فى الاحكام الخاصة التى يصدرها الافراد . فاذا كان لأفراد المجتمع الحق فى انتخاب الحاكم ، فسوف يكون منافيا للعدالة التخلص من الحاكم الذى انتخبوه^(١٣) . غير أن الأكوينى قد أشار فى مواضع أخرى الى أن باستطاعة المجتمع أن يعزل الطاغية اذا لم يلتزم باليمين الذى أخذه عليه ، وبالتالي يصبح أفراد المجتمع فى حل من الالتزام بطاعته . ويجب ألا يقوم المجتمع نفسه بهذا الاجراء مباشرة ، اذ تتولاه سلطة أعلى . فاذا لم توجد

(12) Ibid. p. 106.

(13) Thomas Aquinas, Selected Political Writings, ed. and Int. A. P. d'Entrèves, Basil Blackwell, Oxford, 1959, p. 21.

هذه السلطة تولاه الله • وبهذه الطريقة نجد الأكويني يقيد الاستخدام المباشر للقوة من جانب الأفراد • إذ أن الفرد وحده لا يستطيع إعلان الحرب • فإذا ما أراد إبداء غضبه واستيائه لجأ إلى سلطة أعلى تدافع عنه • كذلك فليس من حقه تعبئة الناس ضد الحاكم • فهذه التعبئة لا تتم الا وقت الحروب^(١٤) • وبرغم ذلك كله نجد الأكويني في مواضع أخرى يقر حق خلع الطاغية • وحينما يقوم فرد بذلك فإنه لا يعد عملاً غير قانوني • وحتى يكتسب هذا العمل طابعاً شرعياً يتعين أن يكون الضرر المترتب على خلع الطاغية أقل من الضرر المترتب على استمراره في الحكم • على أن هذا الاستثناء ينطوي على أهمية بالغة • فطالما أن هناك حاكماً يكتسب شرعيته من خلال إجماع المجتمع على وجوده ، فإن الفرد — من وجهة نظر الأكويني — سوف يعرض نفسه لخطر بالغ إذا ما استخدم ضده السلاح • حينئذ سيدان وسيستحق أقصى أشكال العقاب • لذلك لا يجد الحكام الذين حصلوا على أوضاعهم عن طريق القوة عذراً ، إذا لم يدركوا الأهمية الكبرى لعملية اكتساب الشرعية • فإذا ما تخاذلوا أو قصرُوا في ذلك استحقوا الخلع أو القتل •

على أن إيطاليا قد شهدت ظروفًا مختلفة عن بقية الدول الأوروبية خلال القرن الثالث عشر • فلقد ظهرت « دولة المدينة » كنمط سياسي شبيه بذلك الذي ساد عند الإغريق القدماء • وفي نمط « دولة المدينة » أقامت عائلات الأمراء قلاعاً وأبراجاً حصينة ، واتخذت حراساً يحمونها ضد الغارات التي تشن فيما بينهم • ولاشك أن النظام السياسي السائد آنئذ كان يفتقد إلى الشرعية • وربما كان المصدران الوحيدان لمثل هذه الشرعية يتمثلان في البابوية والامبراطورية • ولم يكن البحر يفصل بين هذه الدول الصغيرة كما هو الحال عند اليونان • لذلك كان القائد الناجح هو الذي يستطيع أن يتكيف بسرعة مع معايير مجتمع لا أخلاقي ، أو يهاجم الآخرين دون إنذار مسبق • لقد كان التغيير السريع المصحوب بالعنف في أنظمة الحكم هو القاعدة وليس

الاستثناء^(١٥)، ويبدو أن ذلك قد انعكس بوضوح على الفكر السياسي الإيطالي خلال تلك الفترة ، حيث نجده يركز تركيزا واضحا على دور الفرد في العنف السياسي .

ويمكننا أن نجد تجسيدا حيا لذلك كله في أعمال مكيافيلي Machiavelli . ففي مؤلفه « الأمير » The Prince يناقش الاستخدام السياسي للقوة قائلا : « ان الأمراء الذين يستطيعون الاحتفاظ بأوضاعهم هم الذين يملكون القوة البشرية والمال الكافيين لأقامة جيش يستطيع أن يواجهه أى معتدى »^(١٦) . ويعتقد مكيافيلي أن القوة هى دعامة أى نجاح سياسى . وباستطاعة أى أمير أن يحمى نفسه من المؤامرات السرية التى قد تصاكضه ، اذا ما حال دون ظهور مشاعر عدائية ضده ، وعمل على راحة الشعب . وعلى الأمير فى نفس الوقت أن يظهر العلامات الكافية المعبرة عن قوته ، ولا يتردد أحيانا فى ممارسة القسوة لاثاعة الخوف بين مواطنيه عندما يكون ذلك ضروريا . وعليه أيضا أن يعتمد على العناصر التى يمكن أن يتحكم فيها ، لا تلك التى يفقد السيطرة عليها . غير أن مكيافيلي فى مؤلفه « الأمير » قد اهتم فقط بالقوة من وجهة نظر الحاكم ، ولم يحاول اقامة نظرية جديدة فى الدولة أو فى الثورة . لذلك فان « الأمير » يشبه فى كثير من الوجوه مؤلف أرسطو « السياسية » ، من حيث أنهما مؤلفان يستندان الى ملاحظات شخصية . فعلى سبيل المثال يذهب مكيافيلي

(15) Calvert, P., A Study of Revolution, Clarendon Press, Oxford, 1975.

p. 30.

ومع ذلك فان من الصعب اطلاق مصطلح الثورة على مثل هذا النمط من التفكير . إذ ان كلمة ثورة لم تكن قد اكتسبت معناها الحديث . كذلك فان المجتمع الإيطالي خلال العصور الوسطى لم يكن يتلاءم مع التصور الدائرى لنظم الحكم على نحو ما أشار بوليبيوس ، بمعنى أن التطور السياسى لم يكن يتخذ طابعا تقديما منتظما من نظام سياسى الى نظام آخر . انظر :

Lintott, A. W., Violence in Republican Rome, Clarendon Press, Oxford, 1968.

(16) Machiavelli, The Prince and the Discourse, Random House, New York. 1960, p. 396.

الى أن الحكام الذين يفقدون أوضاعهم لا يتمكنون — عادة — من اقامة
تنظيمات عسكرية قوية ، ولا يستطيعون كسب ولاء الشعب . ومن ذلك يبدو
واضحا كيف أن ماكياڤلى قد اعتبر التنظيم العسكرى القوى الدعامه
الاساسية لاستمرار النظام السياسى ، وكيف أنه قد أكد فكرة ولاء الشعب
للقائد (١٧) .

ولقد دعا هذا الموقف بعض العلماء الى الاعتقاد بأن ماكياڤلى كان
مؤيدا للحفاظ على النظام السياسى ومعارضاً للمتمرد عليه . وربما كان تحليله
للأحداث الثورية مضيقاً لآمال كثير من الثوريين الملتزمين . لكن المحقق إن
العلماء السياسيين المعاصرين سوف يجدون في كتاباته تحليلات لانهيـار الدول
لا تخلو من طرافة وجدية . فهو يذهب الى أن الأنظمة السياسية — سواء
كانت ملكيات أو جمهوريات — تميل الى الانهيار لأنها تتجه نحو افتقار
عناصرها الايجابية الأصلية . كذلك يرى أن الخطر الاول على الدولة يتمثل
في مطامع الافراد أو الطغاة المنافسين للحكام . ويقول ماكياڤلى :
« لا يستطيع الأمير أن يعيش آمناً في دولته مادام هناك أفراد يحسون أنهم
قد حرموا من مزايا الحكم » (١٨) . وهنا يبدو الاستخدام القانونى للقوة
ضرورياً للحفاظ على الدولة ، ثم يصبح اللجوء الى العنف بعد ذلك أمراً
لا مفر منه (١٩) . ومن الواضح أن مفهوم المؤامرة السياسية عند ماكياڤلى
يقتررب الى حد بعيد من المفاهيم السياسية الحديثة كالاغتيال السياسى
والانقلاب . لذلك نجده يذهب في مواضع أخرى الى أن أول شرط من شروط
المؤامرة هو الدافع . لذلك يتعين على الأمير أن يتجنب كل التصرفات التى قد
تعتبر من وجهة نظر الشعب خاطئة أو غير عادلة . ويكتفى أن يقوم فرد
لا يخشى العقاب بالاعتداء على حياة الأمير . ويقول ماكياڤلى موضحاً :

(17) Ibid. p. 402.

(18) Ibid. p. 406.

(١٩) ويؤكد ماكياڤلى ذلك قائلاً : « ان التاريخ يخبرنا ان الامراء الذين
فقدوا حياتهم ودولهم نتيجة للمؤامرات كانوا اكبر عددا من الذين ابتعدوا عن
الحكم نتيجة للحروب المباشرة » . Ibid. p. 307.

« قد يظهر شخص أو مجموعة من الاشخاص يقومون بمهام انتحارية للقضاء على الأمير ، على الرغم من أن احتمال موتهم في حالة فشلهم يكون مؤكداً »^(٢٠) . أما الشرط الثاني من شروط المؤامرة فهو الجرأة . لذلك قد يلجأ بعض المتآمرين الى اقامة علاقات قوية مع حاشية الأمير لتسهيل مهامهم .

هذا وقد أفاض ماكيافيلي في مناقشة دور المؤامرات السياسية في قلب نظام الحكم وما يرتبط بذلك من ديناميات . فهو يذهب الى أن اكتشاف معظم المؤامرات يتم وقت تنظيمها ، اما عن طريق تهديد السلطة للقائمين بها ، أو بواسطة جهاز مخابرات الدولة . لذلك فان أفضل وسيلة دفاعية يمكن أن يتخذها المتآمر هي عرض خطته النهائية على زملائه قبل تنفيذها بوقت قصير جداً . وقد تفشل المؤامرة في بعض الاحيان نتيجة للتغير الدائم في خطط تنفيذها أو بسبب الرغبة الشديدة في أدائها . وتصبح الاخطار المترتبة على المؤامرة أكبر وأجسم . وإذا ما كانت تسعى الى الاطاحة بجماعة حاكمة ، فالخوف من افشاء أسرار المؤامرة قد يشكل خطراً كبيراً نتيجة لانتساع المؤامرة الموجهة نحو هذه الجماعة . لذلك نجد ماكيافيلي يذهب الى أن المؤامرة (أو بتعبير حديث الانقلاب أو الاغتيال) ليست هي الطريقة المثلى للاطاحة بنظام سياسى مستند الى سلطات تنفيذية واسعة . وفي هذه الحالة فان على الساعى الى السلطة أن يوجه مؤامراته الى الدولة لا الى الفرد بحيث يقيم — مستخدماً في ذلك العنف اذا ما كان ذلك ضرورياً — سيادة سياسية لا تتعرض بسهولة لأخطار المنافسين أو الطامعين في الحكم . كذلك فان المتآمر ضد الدولة يجب أن يستعين بالمكر والدهاء ، كما يتعين عليه — ما أمكنه ذلك — الاعتماد على مساعدات خارجية^(٢١) .

(20) Ibid. p. 414.

(21) Ibid. pp. 66-77.

ويلاحظ ان ماكيافيلي كان واعياً بكيفية مواجهة الدولة للمؤامرات بطريقة علمية . ويتم ذلك عن طريق العمل السياسى السريع الفعال المنع . وفي خاتمة مؤلفه يذهب ماكيافيلي الى أن الاطاحة بنظام الحكم كانت تحدث دائماً دون اراقة دماء . غير أن الحالات التي ارتبطت بسفك الدماء والانتقام — برغم قلتها — كانت تترك تأثيرات سيكولوجية هائلة .

ومما سبق يبدو واضحا أن ماكياڤلي قد قدم لنا تحليلا واضحا لمراحل الثورة والمتغيرات المختلفة المرتبطة بها . ولما كانت نظريته في الثورة تركز على العمل الفردي ودور الطموح في الشؤون الانسانية ، فاننا نلمس في كتاباته اشارات عديدة للدافع السيكولوجي للناس في المواقف الثورية . غير أن نظرية ماكياڤلي تفتقد الاشارة الواضحة الى العوامل الاجتماعية المؤدية للثورات ، والظروف التي يحس الناس من خلالها ضرورة تغيير النظام السياسى عن طريق العنف . ومع ذلك كله فان من الصعب القول بأن مفهوم الثورة الاجتماعية لم يكن هاما على الاطلاق في كتاباته ، ولكنه تعتمد استبعاد العمليات الاجتماعية حينما كان يصر على أن الطبقة السياسية (النبلاء) تمثل المحور السياسى الهام الذى يجب أن يأخذه الحاكم فى اعتباره . وعلى أية حال فان أهمية ماكياڤلي تتمثل فى تحليله لطبيعة العمل الثورى وأساليبه . لقد كان أول من قدم تحليلا مستفيضا للانقلابات السياسية ، مما أدى الى ظهور دراسات هامة حديثة فى هذا المجال (٣) . واليه أيضا يعود الفضل فى اعادة احياء المفهوم الأرسطى عن الثورة بوصفها ظاهرة سياسية محايدة أخلاقيا . ان كل ذلك جعل من كتابات ماكياڤلي عن الثورة نقطة تحول هامة فى الفكر السياسى الحديث .

(٣)

وبنهاية العصور الوسطى بدأ مفهوم الثورة يتخذ طابعا علمانيا ملحوظا حينما بدأت السلطة الزمنية تنفصل عن السلطة الدينية . وخلال عصر النهضة بدأت العلمانية تحقق استقلالا واضحا بفضل تأثير مارتن لوتر Luther الذى أقر امكانية مقاومة الحاكم حتى ولو كان مخولا سلطة الهية . والمؤكد أن العلمانية كانت تتقوى على خطر كبير للكنيسة آنئذ ، اذ أنها (أى العلمانية) تنترض وجود تحولات فى أنماط تفكير الناس . لذلك قد لا نندهش حينما نجد

(22) Feliks Gross, The Seizure of Political Power in a Century of Revolution, Philosophical Library, N. Y. 1958 Edward Luttwak; Coup d'Etat, A Practical Handbook, Allen Lane, The Penguin Press, London, 1968.

كالفن Calvin يذهب الى أبعد مما ذهب اليه لوثر ، حيث يؤكد أنه لا مجال للثورة في الدولة^(٢٣) . وخلال هذه الفترة ظهر كاتب غامض الهوية^(٢٤) قدم نظرية جديدة في الثورة ، كانت بمثابة بداية لسلسلة من المؤلفات تدافع عن التمرد ضد أنظمة الحكم ، على الرغم من أن الدافع الرئيسي لهذا المؤلف كان دينيا في المحل الاول . ولقد أكد مؤلف هذا الكتاب أن هناك سببا قانونيا لتمرّد الناس ، وأن ذلك يمكن أن يتم في ضوء نظرية العقد الاجتماعي . غير أنه قد ذهب في موضع آخر الى أن الحكام هم من اختيار الله ، وأن مشيئته هي القادرة على تعيين الملوك وتدعيمهم والاطاحة بهم أيضا . فإله يفعل ما هو خير للعباد^(٢٥) . وإذا ما أطاع الناس حاكمهم في تنفيذ شيء مخالف للقانون الإلهي ، فإنهم بذلك يرتكبون نفس الخطأ .

ويبدو أن التحولات الاجتماعية والسياسية الفعلية التي شهدتها أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية قد أسهمت اسهاما كبيرا في بلورة مفهوم الثورة كحركة موجهة . من ذلك الحرب الاهلية الانجليزية وحرب الاستقلال الامريكية فضلا عن بدايات الثورة الفرنسية ذاتها . وبمرور الوقت أصبحت مبررات التمرد أكثر وضوحا ومنطقية . فالحرب الاهلية الانجليزية تمت باسم الشعب ممثلة في البرلمان وضد الملك الذي كان اعدامه خطوة جديدة ورايكية في آن واحد . والملاحظ أن كلمة الثورة لم تكن حتى ذلك الحين جزءا من اللغة الانجليزية المتداولة ، كما أن التنظيم المصاحب لنجاح الثورة لم يكن يشغل بال المهتمين بهذا الموضوع . لذلك نجد لوك Locke يشير — ولأول مرة — الى الأحداث التي أدت الى ثورة ١٦٨٨ ، موضحا مبررات

(23) Syme, Sir R. The Roman Revolution, Clarendon Press, Oxford, 1939.

(٢٤) والواقع أن مؤلف هذا الكتاب لم يعرف بمدى ، وإن كان البعض يستخدم له اسما مستعارا هو جونيوس بروتوس Junius Brutus . ولقد ظهر الكتاب بعنوان Vindiciae Contra Tyrannos . ثم ظهرت له ترجمة انجليزية بعنوان « دفاع عن الحرية ضد الطغاة » .

A Defence of Liberty Against Tyrants, London, 1924.

(25) Ibid. p. 71.

التمرد السابق عليها ، مؤكدا الاجراءات التنظيمية التي يتعين تطبيقها حتى يمكن استعادة النظام والاستقرار^(٢٦) .

على أن مفهوم الثورة قد بدأ يأخذ معاني جديدة بفضل التطورات التي طرأت على فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر . ففي سنة ١٧٨٩ شهدت هذه الدولة ثورة تعدت في آثارها حدودها الإقليمية . ولقد نشبت هذه الثورة وقت أن أصبح التمرد — من وجهة نظر الناس — أمرا ممكنا من الناحية الشرعية . وقبل سنة ١٧٨٩ كان هناك اتفاق عام على أن الثورة في الطريق ، وأن التحولات التي يمر بها المجتمع الفرنسي تمهد لها أفضل تمهيد . ومن هذه الزاوية يمكننا تفسير طبيعة الثورة الأمريكية والنجاح الذي حققته^(٢٧) . فالجنود الفرنسيون الذين شاركوا في هذه الثورة قد ألفوا أهوال الحرب ، ولم يستبعدوا أن يشهد العالم القديم ما يشهده العالم الجديد . أي أن هناك مجالا واسعا لتغيير كثير مما هو مألوف ، وتحطيم ما هو معتاد من قيود ، وإقامة مجتمع جديد مستند الى العقل^(٢٨) . والواقع أن مجريات الثورة الفرنسية قد صدمت مشاعر كثير من الذين تعاطفوا معها منذ بدايتها . ولقد عبر عن ذلك دي توكفيل De Tocqueville حين قال : « إن ما بدا للملوك والسياسيين الاوربيين على أنه لحظة عابرة ، كان في حقيقة الامر تمهيرا عن حركة جديدة لم يسبق لها مثيل في تأثيرها على كل من الفكر والعمل الانسانيين »^(٢٩) .

وليس من الصعب علينا التعرف على أسباب التأثيرات الهائلة التي

(26) Ullman, Walter, A History of Political Thought : The Middle Ages, Penguin Books, Harmondsworth, Middlesex, 1965.

(٢٧) فرنسا لم تلعب فقط دور الحليف للجمهورية الأمريكية الناشئة ، ولكن الفرنسيين قد حاربوا داخل جيوشها وعادوا الى بلدهم وهم يطالبون بزيادة الإصلاحات الاجتماعية والسياسية .

(28) Scale, P. McConville, M., French Revolution, 1968, Penguin Books, Harmondsworth, Middlesex, 1969.

(29) Alexis de Tocqueville, The Ancient Règime and the French Revolution, Intro. Hugh Brogan, Trans. S. Gilbert, London, 1966, p. 35.

أحدثتها الثورة الفرنسية • لقد بدأت — شأنها شأن الثورات الأخرى التي نشبت قبلها — كحادثة سياسية • كانت تمثل في البداية هجوما على السلطة المركزية لأقوى حكومة أوروبية وقتئذ ، كما كان الهدف الظاهر لها تحديث فرنسا وتمكينها من احتلال مكانتها بين الأمم عن جدارة واستحقاق • لقد كان الاحساس بذلك عاما الى حد كبير ، مما حدا بتوكفيل الى القول بأن تأثير الثورة الفرنسية قد امتد الى القارة الأوروبية ، وأنها (أى الثورة) كانت تمثل مرحلة انهيار الاقطاع • ويبدو أن بعض الدارسين المحدثين قد وجدوا في فكرة تأثير الثورة الفرنسية على المجتمع الاوربي ما يبرر مناقشة « الثورة الأوربية » على نحو ما فعل لوكاش^(٣٠) • كذلك يلاحظ أن الثورة لم تنشب في أكثر الدول تخلفا ، بل اندلعت في فرنسا ذاتها • ولقد كانت هذه الحقيقة على درجة بالغة من الاهمية • فلقد برهنت لاتباع سان سيمون ثم ماركس من بعدهم أن الثورة هي مرحلة من مراحل التطور التاريخي ، وأنها لذلك تنشب في الدول التي حققت مرحلة متقدمة من النمو الصناعي^(٣١) • كما برهنت للثوريين الفرنسيين أن حتمية الحركة الثورية تكمن في عدم ملاءمة النظام القديم وضرورة استبداله بنظام آخر أكثر فعالية وتعبيرا عن جماهير الشعب^(٣٢) • ولقد أوضح دي توكفيل De Tocqueville أن سبب انهيار الحكومة الملكية كان يتمثل في عدم فعاليتها بقدر ما كان يتمثل في مقاومتها للتغيير وعدم قدرتها على التكيف مع التغيرات الضرورية •

(30) John Lukacs, *Decline and Rise of Europe : A Study in Recent History With Particular Emphasis on the Development of a European Consciousness*, Doubleday, 1965.

(٣١) انظر تحليلا نقديا لهذه الفكرة في : السيد الحسيني ، التنمية والتخلف ، دراسة بنائية تاريخية ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٢ •

(٣٢) ولقد ذهب دي توكفيل الى أنه برغم عدم استقرار الحكومات التالية على الثورة اذا ما تورنت بتلك السابقة عليها ، إلا أن الأخيرة بحكم رمسيدها الثوري كانت أكثر تأثيرا انظر : De Tocqueville, op. cit. p. 40.

ولاشك أن مجريات أحداث الثورة الفرنسية قد تضمنت إسهامات هامة كان لها أكبر الأثر في تطوير مفهوم الثورة ذاته واكسابه معان لم يكن يتمتع بها من قبل • فهي تمثل — بذاتها — نجاحا منقطع النظير في القضاء على حكومة قديمة واستبدالها بحكومة أخرى جديدة أكثر رشدا ، كما أنها — بذاتها أيضا — قد شكلت مبررا منطقيا لأفعال كثير من الثوريين الذين بدأوا يعتقدون أن الثورة قد أصبحت هدفا في حد ذاته • وربما أمكن تفسير ذلك إذا ما علمنا أن الثورة الفرنسية قد نشبت في نهاية مرحلة سيطرت فيها أفكار جان جاك روسو على قطاع كبير من المجتمع الفرنسى • فلقد ازداد مفهوم « الإرادة العامة » وضوحا ، وشكل أساسا لإعلان حقوق الإنسان ، وانتشرت الفكرة الذاتية إلى أن الثورة ما هي إلا خطوة على طريق الكمال الذى يجب أن يسعى إليه الإنسان^(٣٣) • لقد كانت الثورة الفرنسية في نهاية مراحلها عملية بناء ما خلفته من دمار ، وبدا واضحا أن الثوار قد أصبحوا أحرارا في إقامة النظام الاجتماعى الجديد الذى يريدونه • فلقد اعتمدت القوانين الجديدة المنظمة لعلاقات الملكية والإصلاحات الاجتماعية الأخرى بحيث أصبح من الصعب أن نجد مجالا من مجالات الحياة الاجتماعية لم يتأثر ببصمات الثورة • وربما كان ذلك هو السبب الذى من أجله ذهب البعض إلى أن الثورة الفرنسية كانت اجتماعية أكثر منها سياسية • فالقضاء على النظام الملكى وانتقال السلطة إلى حكام جدد كانا ظاهرتين عارضتين إذا ما قورنتا بالإصلاحات الاجتماعية التى شهدتها فرنسا وقتئذ^(٣٤) •

هذا وقد تركت الثورة الفرنسية تأثيرا كبيرا على القارة الأوروبية ، كما شكلت علامة بارزة في الفكر السياسى المعنى بالثورات • فلقد ذهب ادواردز Edwards إلى أنها (أى الثورة الفرنسية) قد برهنت على أنها

(33) Crane Brinton, *The Anatomy of Revolution*, Vintage Books, N. Y. 1952.

(34) George Sawyer Pettee, *The Process of Revolution*, Harper, N. Y. 1955.

عالمية التأثير ، وأنها بذلك قد استطاعت تخطي الحواجز القومية^(٣٥) . وفضلا عن ذلك فلقد شكلت الثورة الفرنسية مصدر الهام لكثير من حروب الاستقلال اللاحقة عليها . وعلى مستوى النظرية السياسية نجد بعض الدارسين يذهبون الى أن هذه الثورة قد شكلت نموذجا يتعين الوقوف أمامه طويلا . فعلى سبيل المثال نجد برنتون Brinton في دراساته المقارنة الحديثة عن الثورات يتناول فقط تلك التي تقترب من نمط الثورة الفرنسية^(٣٦) . وعندما كان يقارن بين كل من الثورات الانجليزية والامريكية والفرنسية والروسية كان يستخدم المصطلحات والمفاهيم المرتبطة بالثورة الفرنسية . كذلك نجد بيتي Pettee في دراسته « للثورات الاجتماعية الكبرى » يأخذ الثورة الفرنسية معيارا ينظر من خلاله الى الثورات الاخرى . ولاشك أن هذه التحليلات قد أدت الى ظهور تصورات أكثر راديكالية لمفهوم الثورة ، برزت على وجه الخصوص خلال السنوات الاخيرة ، مما يدفعنا الى تناولها في موضع لاحق .

(٤)

ومن الطبيعي أن يختلف تقييم العلماء الاجتماعيين للثورة الفرنسية طبقا لمنطلقاتهم الفكرية . فلقد سبق أن رأينا كيف أن بعض الدارسين قد نظروا اليها على أنها نموذج تتوافر فيه الخصائص الثورية . لكننا نجد دارسين آخرين يذهبون الى أن هناك تحفظات عديدة يجب أن نعيها عندما نحكم على أبعاد هذه الثورة . فهي — كما يقول البعض — « لا تمثل بداية لعصر جديد بقدر ما تمثل تعبرا عن عصر انتهى »^(٣٧) . وربما كان ماركس Marx وإنجلز Engels من أبرز من عبروا عن ذلك مما أدى بعد ذلك الى

(35) L. P. Edwards, The Natural History of Revolution, Russel and Russell, N. Y. 1965.

(36) Crane Brinton, The Anatomy of Revolution, op. cit.

(٣٧) مقتبس من : Chalmers, Johnson; Revolution and the Social System, The Hoover Institution, Stanford, 1964.

ظهور نظرتين الى الثورة الفرنسية : الأولى محافظة ، والثانية راديكالية .
فالنظرة المحافظة تعتبر أن الثورة قد نشبت بسبب خلل اجتماعي طرأ على
فرنسا وكان بالامكان مواجهته ، وأن الأحداث التي تمت كانت نتاجا للاتجاه
الراديكالي الخطير الذي ارتبط بمطامح بعض الافراد . والواقع أن هذا
التحليل المحافظ للثورة ليس جديدا على الاطلاق ، فهو قديم قدم التحليلات
الدينية التي ظهرت خلال العصور الوسطى ، كما أنه لا يزال يجد له أنصارا
في الفكر السياسي الحديث .

على أن اسهام ماركس وانجلز لم يقتصر على بلورة نظرة محددة
للالثورة الفرنسية ، بل تعدى ذلك الى تطوير نظرية في الثورة الاجتماعية
ذاتها . فاليهنا يعود الفضل في تأكيد الجانب الاجتماعي للثورة . ومن هذه
الزاوية نظرا الى الثورة الفرنسية فوجدا أن طابعها السياسي كان أكثر
وضوحا وتأثيرا من طابعها الاجتماعي . فالحكم على أى ثورة — كما يذهبان —
يجب أن يكون نابعا من أهداف اجتماعية معينة . وخلال محاولتهما إقامة
نسق تاريخي للتطور الاجتماعي ركز ماركس وانجلز على الاساس المادى .
حيث فسرا التاريخ بأنه صراع بين الطبقات لا الأجناس . فاحلال نظام
انتاجي بنظام آخر يؤدي الى ظهور ضغوط سياسية وتغيرات تتبعها الثورة .
والواقع أنهما لم يقدموا فقط تفسيراً ماديا للثورة ، بل أسهما أيضا في فهم
التطورات التاريخية المؤدية لها بحيث تصبح — في نهاية الامر — مصيرا
لا بد منه ، كما أن العمليات التاريخية ذاتها تتخذ خطوطا علمية يمكن
تحديدتها في يسر (٣٨) .

وعلى الرغم من أن تصور ماركس للثورة كان أقل تعقيدا من تصور

(38) Karl Marx and Friedrich Engels, Selected Works, Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1962, pp. 21-65.

ويمكننا ان نجد عرضا شاملا لمفهوم الثورة عند ماركس وانجلز في :
Calvert, P., A Study of Revolution, op. cit.

معاصره هيربرت سبنسر Spencer^(٣٩) ، الا أن الأول قد تضمن نقاطا على درجة كبيرة من الاهمية . فلقد أبدى تفاؤلا حينما أشار الى أن باستطاعة الناس أن يلمسوا التحسن الذى يطرأ على ظروفهم خلال حياتهم ، وأن الوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك هي الثورة . كذلك فإن ماركس قد استند فى ايمانه بحتمية الحل الثورى الى التطور التاريخى الذى يؤدى الى ظهور طبقة جديدة هي البروليتاريا ، والتي ستولى — حتما — القضاء على الطبقة البرجوازية بأن تطيح بالدولة الرأسمالية وترسى دعائم حكم جديد قائم على ديكتاتورية البروليتاريا . وبذلك تصبح الثورة الاشتراكية هي نهاية الثورات ، لأنها سوف تقضى — ولأول مرة — على تقسيم العمل والاغتراب، ويصبح الانسان حرا فى أن يفعل ما يشاء دون أن يحترف ما يؤديه^(٤٠) .

هذا وقد تضمن منشور الحزب الشيوعى الصادر فى سنة ١٨٤٨ وجهة نظر ماركسية محددة فى الثورة ، حيث نجد مفهوم التطور التاريخى يستند الى نظرية اقتصادية واضحة المعالم . ولقد أوضح ماركس وانجلز فى هذا المنشور القوى التى تسيطر على حياة طبقة البروليتاريا والاسباب التى من أجلها يجب أن تطيح هذه الطبقة بتلك القوى . وهكذا نجدهما يدعوان عمال العالم الى التضامن وتسوية الامور مع البرجوازية عن طريق الثورة^(٤١) . غير أن هذه الدعوة قد أثارت بعض التساؤلات . فاذا كان

(39) Herbert Spencer, Principles of Sociology, Archon Books, Hamden, Conn, 1969.

(٤٠) والواقع أن كتابات ماركس عن المجتمع الشيوعى والتى تمثل فكره قبل عام ١٩٤٨ تنصف بطابع رومانسى على خلاف كتاباته بعد نشره للمنشور الشيوعى . ويمكننا أن نجد تحليلا لهذه النقطة فى : السيد الحسينى ، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ١٩٨٣ .

(٤١) هنا يتعين الإشارة الى أن ماركس قد نظر الى الثورة فى سياق تاريخى — بنائى . إذ أن الثورة العالمية سوف تنشب حينما تتحول مختلف دول العالم الى دول صناعية رأسمالية تشهد نفس التناقضات والمتبلة فى قوانين تراكم رؤوس الاموال ، وفائض القيمة ، والافتقار المطلق . وفى هذا المجال نجد ماركس فى كتاباته عن الاستعمار يذهب الى أن السدول الصناعية الرأسمالية سوف تخلق صورا لها فى دول آسيا وافريقيا واللاتينية ، وبالتالي

تصور ماركس وانجلز عن العالم صحيحا ، وإذا كانا قد نجحنا في تحديد القوى التي تشكل التاريخ فلماذا إذن كان ضروريا دعوة العمال الى التضامن واخبارهم بأن ساعة الحسم قد أوشكت أو كادت ؟ والاجابة على ذلك واضحة ، اذ أنها تكمن في ضعف وعى طبقة البروليتاريا بأوضاعها وعدم ادراكها للظروف المحيطة بها . وبالإضافة الى ذلك أشار ماركس الى ضرورة تعميق الوعي الطبقي لدى أعضاء الحركات الاشتراكية . فعليهم أن يفهموا طبيعة المجتمع ، وعليهم أن يقبلوا حتمية الحل الثوري ، وفوق كل ذلك هم بحاجة الى فهم أعمق لعملية الثورة . لقد كان ماركس واعيا كل الوعي بهذه النقطة خلال تحليلاته للحركات الثورية التي عاصرها .

على أن ماركس وانجلز لم يقللا من أهمية القوة الفيزيائية في تحقيق نجاح الثورة . ولقد قال انجلز : « إن الانتصار الحقيقي للمتمردين على الجيش النظامي يتم عن طريق القتال في الشوارع » . كذلك نجد ماركس يستنتج من انقلاب بونابرت : « أنه لكي تتمكن البروليتاريا من اقامة ديكتاتوريته ، عليها أن تحطم الجيش القديم والجهاز البيروقراطي البائد »^(٤٢) . ثم يذهب بعد ذلك الى « أن الحق في القيام بالثورة هو الحق التاريخي الحقيقي الوحيد . أى المتاح لكل الدول الحديثة دون استثناء » . ويتعين أن نشير هنا الى نقطة هامة هي ؛ أن ماركس لم يدع أولوية توصله الى أن الثورة هي وسيلة التغيير الاجتماعي . فلقد كتب في سنة ١٨٥٢ رسالة الى فيديمير^(٤٣) Weydemeyer يقول فيها « إن ما حاولت البرهنة عليه هو أن وجود الطبقات يكون مرتبطا بمراحل تاريخية في تطور الانتاج ، وأن الصراع الطبقي يؤدي — بالضرورة — الى ديكتاتورية البروليتاريا ، وأن هذه الديكتاتورية ذاتها تشكل فقط تحولا نحو الغاء كل الطبقات وظهور مجتمع لا طبقي »^(٤٤) .

= سوف تشهد الدول الأخيرة تناقضات الدول الأولى ، ومن ثم تصبح الثورة العالمية أمرا ممكنا . انظر مناقشتنا التفصيلية لهذه النقطة في : السيد الحسيني ، التنمية والتخلف ، المرجع السابق .

(42) Marx and Engels, op. cit. p. 243.

(43) Ibid. p. 135.

(44) Ibid. p. 455.

والواقع أننا لسنا بصدد مناقشة مدى الكفاءة النظرية والواقعية للماركسية بوجه عام . ان ما يعنينا هنا هو توضيح مدى تأكيد ماركس للثورة كوسيلة للتغير السياسى ، مستبعدا بذلك أية احتمالات أخرى للتغير . ومع أنه كان دائم الاشارة الى الاخطاء العديدة التى يقع فيها كثير من المفكرين ، الا أنه — برغم بحوثه التاريخية المستفيضة — لم يخصص حيزا كبيرا من كتاباته لديناميات الثورة الاجتماعية . لذلك نجد انجلز يحاول من بعده تطوير كثير من القضايا الثورية مستندا في ذلك الى الكتابات الماركسية ذاتها . لكننا نجد انجلز يصر على أهمية القوة بالنسبة لطبقة البروليتاريا دون أن يوضح كيفية استخدامها ، مما دفع الماركسيين المحدثين الى تناول هذه النقطة وتوضيح أبعادها . واذا ما أمعنا النظر فى كتابات ماركس عن الثورة ، وجدناها تمثل انعكاسا حقيقيا للواقع الثورى الذى شهدته أوروبا خلال منتصف القرن التاسع عشر ، حين ظهرت وتعددت الحركات الثورية بشكل لا يمكن تغافله . فلقد أشار روبرتسون Robertson الى أن العول الصغيرة فى أوروبا قد شهدت فى سنتى ١٨٤٨ و ١٨٤٩ ما لا يقل عن خمسين حركة^(٤٥) . ولم يحدث بعد هذا التاريخ أن تكررت هذه الحركات الثورية بنفس الكثافة^(٤٦) . ومن الأحداث الهامة التى جذبت اهتمام ماركس كميونه باريس . فلقد لمس انتفاضة الثوار الذين يمثلون الطبقة العاملة التى طالما خصها ماركس باهتمامه ، لكنه — مع ذلك — وجد أن الطريق مايزال طويلا حتى تحقق هذه الطبقة ما أراد لها .

واذا ما حاولنا دراسة التأثير المباشر للفكر الماركسى على الثورات

(45) Priscilla Robertson, *Revolutions of 1948, a Social History*, Harper, New York, 1966.

(٤٦) ومع ذلك فلقد حدث خلال السنوات اللاحقة مباشرة على سنة ١٩٤٨ ان قلت الحركات الثورية فى أوروبا بشكل واضح . لذلك نجد ماركس يخصص جانباً كبيراً من وقته لدراسة هذه الحركات فى مختلف أنحاء أوروبا . وكبراسل صحفى نجده يكتب الكثير عن تطور الاحداث الثورية فى اسبانيا خلال العقد السابع من القرن التاسع عشر . انظر : Ibid. p. 554.

الاجتماعية التي ظهرت خلال البدايات الاولى للقرن العشرين ، وجدنا أنها (أى الثورات) لم تنهل الا القليل من الكتابات الماركسية . فلقد نشبت هذه الثورات في دول مختلفة اقتصاديا كالمغرب وتركيا والمكسيك وايران ، وكانت القوى المشكلة لها مؤلفة من بعض القطاعات المثقفة والفئات الفقيرة من السكان التي تهدف - أساسا - الى احداث بعض التعديلات الاجتماعية الملائمة لمصالحها . ويمكن أن ينطبق ذلك - الى حد ما - على الثورة الروسية الفاشلة التي نشبت في سنة ١٩٠٥ . وباستثناء الثورة الاخيرة ، نجد أن قادة الثورات الاخرى قد استندوا في مبرراتهم النظرية للتمرد على كثير من الأفكار الواردة في الثورة الفرنسية^(٤٧) . لقد أحس هؤلاء القادة أن دولهم قد تخلفت عن ركب التقدم الاقتصادي الذي أحرزته أوروبا الغربية خلال القرن التاسع عشر ، بحيث باتت الرغبة في التحديث هي المحرك الاول لثوراتهم ، وبالتالي تغيير الأنظمة السياسية البالية . وفي هذه الحالات يمكننا التعرف بسهولة على الثورة كوسيلة للتغير الاجتماعي . أما فيما يتعلق بالدول الأوروبية فربما كانت القضية مختلفة الى حد ما . فالثورة لا تظهر كمطلب أساسي وحاسم الا اذا تعرضت الحكومة للضعف وتردت الظروف الاقتصادية والسياسية للشعب .

وربما أمكننا الاستشهاد على ذلك بثورة أكتوبر في روسيا ، حيث تعد مثلا حيا على كيفية الارتباط بين الاسلوب والدافع . لقد كان لينين Lenin هو الذي اتخذ القرار بأن يكون الانقلاب هو طريق الثورة^(٤٨) ، ثم بدأ تنفيذه كل من تروتسكي Trotsky وأوفسينكو Ovseenko ، حيث تمكنا من السيطرة

(٤٧) انظر على سبيل المثال :

Robert E. Quirk, The Mexican Revolution, 1914-1915, Indiana Univ. Press, 1960.

كذلك يمكننا أن نجد تحليلا اضافيا في : السيد الحسيني ، القرية في الدول النامية ، دراسة نقدية لاتجاهات التغير الاجتماعي في : السيد الحسيني ، دراسات التنبيه الاجتماعية ، المرجع السابق .

(48) Goodspeed, D. J., The Conspirators, A Study of the Coup d'Etat, Macmillan, London, 1962.

على بيمتروجراد مستمينان في ذلك بالحركات العمالية النشطة . وهكذا تمكنا من عزل الحكومة بأساليب يغلب عليها الطابع الفنى أكثر من الطابع العسكرى . وما أن قبض لينين على مقاليد القوة حتى بدأ يلجأ الى أساليب من شأنها احداث مزيد من الضعف على موقف الحكومة غير المستقرة ، الى أن استطاع في نهاية الامر ايجاد تنظيم جديد للدولة ، تنظيم بدا في نظر مؤيديه برهانا صادقا على صدق النظرية الماركسية⁽⁴⁹⁾ . على أن نجاح الثورة الروسية في سنة ١٩١٧ قد أدى الى تفسيرات متضاربة لنظرية ماركس في حتمية الحل الثورى . فلم تكن الأحداث التى شهدتها روسيا مجرد أحداث تلقائية قامت بها البروليتاريا ، ولم تكن انقلابا دبرته الجماعة القائدة لهذه الحركة ؛ انها ببساطة تمثل تحالفا مدنيا — عسكريا سعى الى القبض على مقاليد السلطة باسم الطبقة العاملة . والواقع أن قيادة لينين لهذه الحركة قد برهنت على أنه ليس من الضروري الحصول على التأييد المطلق للبروليتاريا حتى يمكن القيام بثورة تحمل اسمها . واذا كان هذا التفسير لا يلقى قبولا من جانب بعض الثوريين المحدثين ، الا أن الأحداث الفعلية التى مرت بها روسيا تؤيده الى حد بعيد .

ومع أن الثورة الروسية كان لها الفضل الاكبر في تعميق معنى الثورة ودينامياتها ؛ الا أنها تمثل — في نفس الوقت — اضافة هامة الى الفكر الماركسى . ولقد اتضح فيما بعد أن انجاز قد أسهم في بلورة مفهوم الثورة بدرجة أكبر من ماركس ، وأن لينين قد أنجز في هذا المجال ما لم يستطيعا انجازه . وليس من الصعب علينا التعرف على أسباب ذلك . إذ أن ماركس لم تتح له فرصة تحليل حادثة ثورية أدت بجماعة معينة الى القبض على مقاليد السلطة وخلق واقع اجتماعى جديد . فلقد كانت الاحداث الثورية التى

(49) Leiden, Carl, and Schmitt, Karl., The Politics of Violence : Revolution in the Modern World, Prentice-Hall, Englewood-Cliffs, N. J. 1968.

حيث نجد ايضا معالجة حديثة لعدد من ثورات القرن العشرين .

وقعت خلال حياته « برجوازية » الطابع ، بما في ذلك كميونة باريس التي بدت « بروليتارية » الى حد ما لكنها باءت بالفشل . لذلك فان وجهات نظر ماركس عن للتطورات الثورية لم تكن مكتملة ، كما أنه قد وجد صعوبة بالغة في الاستشهاد بأمثلة واقعية . لكن ذلك كله لا ينفي أن أفكاره عن الثورة كانت موحية وتنطوى على بصيرة نفاذة .

ولعل الانجاز الرئيسى الذى قدمه انجلز فى هذا المجال هو تأكيده أن التغيير الاجتماعى الذى يطمح فى احداثه لا يمكن أن يتم الا بالتدمير العنيف للدولة . فالدولة هى مصدر قوة البرجوازية التى تتبدى فى الأجهزة البيروقراطية والتنظيمات العسكرية ؛ انها قوة لممارسة الكبت والكبح . ولا يمكن تحطيمها — كما يرى انجلز — الا اذا تم الاستيلاء على وسائل الانتاج باسم البروليتاريا واقامة ديكتاتوريتها . وحتى يمكن ازالة كل معالم الدولة يتعين على الطبقة العاملة أن تطور أساليبها الخاصة فى القمع العسكرى الى أن تتم ازالة السيطرة البرجوازية . حينئذ تستطيع البروليتاريا تصفية قواها العسكرية ، لأن الدولة ستكون قد اختفت وتلاشى معها الاستغلال الطبقي^(٥٠) . ومن الامور الواضحة أن تصور انجلز لطبيعة مجتمع ما بعد الثورة كان مختلفا أشد الاختلاف عن طبيعة أى مجتمع ظهر الى حيز

(٥٠) يتعين الاشارة هنا الى أن ماركس قد ميز بين مرحلتين أساسيتين يمر بهما المجتمع الشيوعى العالى ، ذلك المجتمع الذى سينشأ بعد ثورة البروليتاريا . أما المرحلة الاولى فقد أطلق عليها الشيوعية الاولى التى تمثل النظام الذى يخضع فيه المجتمع لديكتاتورية العمال عشية قلب النظام البرجوازى والسيطرة على وسائل الانتاج وتحويلها الى ملكية جماعية تمارسها الطبقة العاملة . أما المرحلة الثانية فقد أطلق عليها الشيوعية العليا وفيها ستكتفل القوى الانتاجية التى ظهرت بفضل النظام الرأسمالى والتى تحررت بفصل ثورة البروليتاريا من انتاج السلع الكافية للتوزيع بحيث يتم هذا التوزيع طبقا للحاجات . وبذلك تتحقق للأفراد اتسايتهم ، ويصبح العمل وسيلة للتعبير الذاتى . ويمكننا ان نجد تطورا لهذه الفكرة فى :

Tucker, R., The Marxian Revolutionary Idea. Unwin University Press, 1970.

الوجود ، كما كان تصورهم معارضا تماما لتصور الفوضويين ، الذين ذهبوا الى أنه بتدمير الدولة لن يظهر أى حكم آخر ، بل ستظهر ظروف تتيح التفاعل الحر المستقل بين الافراد . وطبقا لوجهة النظر هذه فان الدوافع الانسانية ستحدد بواسطة الافراد وباسم روح المجتمع الجديد . لقد رفض انجلز هذا التصور الفوضوى ، لأنه اعتقد أن ذلك يعود بالمجتمع الى حالة المنافسة والصراع ، وما تلبث الأنانية أن تعود ، مهددة بذلك الفرصة الفريدة لظهور البرجوازية .

وفضلا عن ذلك لم يقدم انجلز التفصيلات الضرورية لشكل الحكم بعد نجاح الثورة . فحينما قبض لينين على مقاليد السلطة في سنة ١٩١٧ وجد من الضروري قيادة وتوجيه السوق من خلال مجالس العمال والفلاحين ، واتخاذ القرارات في كثير من الامور العاجلة ، مما أدى الى نتائج اجتماعية بعيدة المدى . والملاحظ أن هذه المجالس تمثل خاصية هامة من خصائص الحركات الثورية ، كما أن أهميتها تزداد باتساع نطاق الثورة ، فضلا عن أنها (أى المجالس) تشكل بديلا مؤقتا للحكومة التى يريد الثوار تشكيلها . ومع أن لينين كان يعبر عن السوفييت ، الا أنه لم يكن يدين لهم في حصوله على السلطة بقدر ما كان يدين لحركة الاستيلاء على الحكم تحت قيادة تروتسكى . واذا كان لينين قد استند في قراراته الثورية الى مصالح الطبقة العاملة ، فان تروتسكى قد أخذ مكانه التاريخى بفضل الدور النضالى الذى قام به .

ويقدم لينين في مؤلفه « الدولة والثورة »^(٥١) State and Revolution تبويرا قويا واضحا لموقفه . فلقد خصص جانبا كبيرا من مناقشاته لتوضيح

(51) Vladimir Ilych Lenin, State and Revolution, International Publishers, New York, 1968.

على أن يلاحظ أن هذا الكتاب الصغير لا يتضمن كل وجهات نظر لينين في الثورة الروسية . لذلك يمكن الرجوع أيضا الى المجلدات الثلاث من أعماله المختارة .

صحة وجهة نظره الذاهبة الى أن انهيار الدولة كان أمرا حتميا ، وأن ذلك لم يكن ليتحقق دون استخدام العنف . أى أن مؤلفه هذا كان بمثابة أول تبرير ودفاع عن مجرى أحداث ثورة أكتوبر . ولقد كان هذا التبرير ضروريا لأن بعض الماركسيين المتزمتين قد تشككوا في أسلوب الثورة من حيث أنها لم تكن ملائمة للتنبؤات التاريخية التي كان ماركس وانجلز قد توصلا اليها . وكانت طريقة التبرير التي استخدمها لينين تتمثل في الهجوم على الآخرين ، وعلى الأخص ما أطلق عليهم « بالمراجعين » ، حيث نعى عليهم اصرارهم على ضرورة زوال حكومة ما بعد الثورة . كما شن هجوما عنيفا على أولئك الذين أثاروا الشكوك حول مستقبل الحكم بعد الثورة بل وفعالية الاجراءات الثورية ذاتها . ولقد أشار لينين الى أن وجود المجالس واللجان هو أفضل برهان على صدق الطابع البروليتارى للثورة ، كما ألمح الى أن الاجراءات الثورية قد قضت على المزايا الخاصة التي كان يتمتع بها رفاقه الثوريون الذين اشتركوا معه الحكم . ويعتبر لينين أن ذلك — في حد ذاته — يعد كافيا ، وأن على الثوار أن ينفذوا نصيحة انجلز بأن يمارسوا أفضل سيطرة ممكنة على كل جوانب الحياة في الاتحاد السوفييتي^(٥٢) .

ولقد كان لينين واعيا كل الوعى بأن الطابع الديكتاتورى للبروليتاريا هو الطريق الوحيد المؤدى الى ايجاد مجتمع شيوعى حقيقى حين قال : « على المستغلين الذين عانوا من الحرمان طويلا أن يقهروا المستغلين الذين طالما مارسوا الظلم والعدوان » . كذلك يجب مقاومة أى نزعة فردية أو وصولية يمكن أن تلوح في الأفق . وباختصار فإن على البروليتاريا أن تستعين بكل الوسائل والأساليب التي من خلالها يمكن ارساء سيطرتها على دعائم مستقرة ودائمة ، فذلك هو الشرط الضرورى الذى على أساسه يمكن اقامة مجتمع تسيطر عليه الطبقة العاملة . ولا نستطيع أن نخفل تأثير ذلك على بلورة مفهوم الثورة خلال القرن العشرين . لقد كانت الثورة الروسية في حد

(52) Gross, Feliks, The Seizure of Political Power in a Century of Revolution, Philosophical Library, New York, 1958.

ذاتها حدثا غريدا • اذ بدت روسيا القيصرية خلال فترة الحرب العالمية الاولى تتعرض للتحتل والانهيار مؤدية بذلك الى ظهور حركات قومية انفصالية عديدة في مناطق مختلفة من العالم • ولاشك أن كل الثوار قد انجذبوا وانبهروا بما حدث في الاتحاد السوفييتي من اقامة نظام جديد مستند الى دعائم ايدولوجية قوية ، وبدا لأول مرة ان النضال الثوري يمكن أن تكون له نتائج ملموسة^(٥٣) • وفي نفس الوقت نجد لينين يؤكد أن أسلوبه النضالي السياسي يجب أن يتبع ، وأنه بذلك قد حقق انجازات لم تستطع الثورة الفرنسية تحقيقها ، وهي ايجاد مجتمع ثوري لا يمكن الحكام القدامى من العودة الى حكمه مرة ثانية • وهكذا نجد المفهوم الماركسي للثورة يحتل مكانة تاريخية هامة • فهو لا يستند فقط الى مجرد هدم أركان مجتمع ضعيف مترهل ، بل يستند أيضا الى اقامة مجتمع جديد يتمتع بالقوة والدوام والمثالية • ويمكننا الاستشهاد على ذلك بما حدث خلال فترة حكم ستالين Stalin • فعلى الرغم مما تميزت به هذه الفترة من قهر وقص لأجنحة المعارضة ، الا أن كثيرا من المحللين كانوا يفسرون ذلك في ضوء مفهوم « الثورة المضادة » داخل الاتحاد السوفييتي ، وكانت الانجازات المحققة آنئذ تبدو وكأنها تبريرا قويا لسياسة ستالين •

(٥٣) كان لهذه الحقيقة نتائج بالغة على طابع الايديولوجيات المعاصرة والدور الذي تلعبه في مختلف دول العالم • فعلى سبيل المثال نجد الماركسية تجذب كثيرا من المعنيين بقضية تخلف الدول النامية ، على أساس أن الرأسمالية قد فشلت في تحقيق التقدم لهذه الدول ، بينما يستطيع الفكر الماركسي أن يجيب على كثير من قضايا التخلف • ولقد دفع ذلك بعض المفكرين الى تطوير فكر ماركس الكلاسيكي بحيث يتلاءم مع التطورات العالمية المعاصرة • ويمكننا ان نشر في هذا المجال الى أعمال تيول باران Baran وماندل Mandel وبيتهايم Bettlheim وجاليه Jalée • انظر : السيد الحسيني ، التتبع والتخلف ، المرجع السابق ، وانظر أيضا :

J. C. Davies, «Towards a Theory of Revolution» American Sociological Review, Vol. 27, 1962, pp. 5719.

(٥)

هذا وقد أوضحت القطورات اللاحقة أن الثورة الروسية لم تؤثر فقط على خريطة العمل النضالي في مختلف مناطق العالم ، ولكنها انعكست أيضا على الحركات السياسية التي بدأ أنها في تعارض معها . ويمكننا أن نستشهد على ذلك بما حدث في إيطاليا وألمانيا ؛ أعنى الفاشية والنازية . لقد أفاد موسوليني Mussolini من دروس الثورة الروسية ، لكنه ظل — في نفس الوقت — عدوا أيديولوجيا لدودا لها . كما أنه قد تبني مفهوم الديكتاتورية بعد أن جرده من مضامينه الثورية التي أكدها لينين مرارا . والملاحظ أن موسوليني قد تأثر بماكيافيلي تأثرا واضحا ، حيث اعتبر العنف هو الأداة الطبيعية والمألوفة في ممارسة السياسة ، بل انه قد دافع عن مفهوم الانقلاب الذي كان تروتسكي قد بلوره ومنحه معنى خاصا . فضلا عن ذلك فلقد كان موسوليني يعيش في مجتمع يخضع لضغوط داخلية حادة ، لكنه لم يصل الى درجة الانهيار السياسي والاجتماعي الذي شهدته روسيا نتيجة للحرب العالمية الاولى . لذلك نجده يؤكد أن خلاص المجتمع الإيطالي من هذه الضغوط يكمن في تشكيل جيش خاص والقضاء على الجماعة الحاكمة . وكان الفكر السياسي في إيطاليا — وقتئذ — يشجع على مثل هذه الافكار كما يتبدى ذلك في كتابات موسكا Mosca وباريتو Pareto عن « الطبقة » أو الصفوة السياسية^(٥١) . فالأخير يذهب الى أن استمرار صفوة حاكمة في ممارسة السلطة لفترة طويلة يمكن أن يؤدي الى الثورة ، مما أسهم في ظهور مفهوم « دورة الصفوة » . وبذلك يصبح التاريخ — كما يقول باريتو — هو « مقبرة

(٥١) انظر مقدمتنا للترجمة العربية لكتاب ت . ب . بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، دراسة في علم الاجتماع السياسي ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ . كذلك يراجع الفصل الاول من الكتاب حيث نجد تحليلا تاريخيا لمفهوم الصفوة عند ماركس وباريتو وموسكا . انظر أيضا :

James H. Meisel, Pareto and Mosca, Prentice Hall, Englewood Cliffs, N. J., 1965, p. 10-17.

غير أن موسولينى يدين بالكثير للمفكر الفرنسى سوريل Sorel وعلى الأخص فيما يتعلق بفهمه للأسلوب الثورى (٥٦) . فلقد وعى الأخير الظروف التى حالت دون وصول قادة الحركات الاشتراكية الى السلطة ، وذهب الى أنه اذا كان ماركس محقا فيما ذهب اليه ، فلماذا لا تعارض الحركات الاشتراكية نظم الحكم الرأسمالى ؟ ولماذا يندمج قادتها فى العمل السياسى الذى لا يقود الى الاشتراكية بالضرورة ؟ ومن هذين التساؤلين يستنتج سوريل أن هناك خطرا حقيقيا على الثورة حينما تنتشب ، يتمثل فى وجود جماعات محافظة رافضة لها ، ثم يلقى الشكوك على النجاح الذى تحققه الثورات . فهو ليس نجاحا حقيقيا بمعنى الكلمة ، أنه متوهم لا يؤمن به القادة ، على الرغم من أنهم يدفعون الجماهير الى الايمان به . لذلك فان تصديق الناس لأسطورة النجاح الثورى هو أهم ما تأتى به الثورات والانتفاضات . ولقد أيد سوريل وجهات نظره هذه عن أهمية الأسطورة بالاشارة الى مؤلف جوستاف لوبون Le Bon « سيكولوجية الحشد » Psychologie de Foules الذى فيه أكد أن أبشع الأخطاء الاعتقاد بوجود غريزة ثورية للحشود ، وأنها (أى الحشود) ذات ميول محافظة ، بينما الطبقة الوسطى هى التى تحمل فى عقولها النزعات الاشتراكية (٥٧) . لذلك فان هناك

(٥٥) انظر الفصل الذى خصصه تيماشيف لمعالجة باريتو : نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، طبيعتها وتطورها ، ترجمة محمود عودة ومحمد الجوهري والسيد الحسينى ومحمد على محمد ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٦ .

(56) Georges Sorel, Reflections on Violence, Translated by T. Hulme and J. Roth The Free Press, Glencoe, Ill. 1950.

(57) Gustave Le Bon, The Crowd, A Study of the Popular Mind, Intro. Robert K. Merton, Viking Press, New York. 1960.

وهناك دراسة حديثة نسبيا تناولت دور الحشد فى الثورة الفرنسية . انظر :

George Rudé, The Crowd in History, A Study of Popular Disturbances in France and England, John Wiley, New York, 1964.

مجالا لخلق أسطورة جديدة هي «الحرب الطبقيّة» • فمن هذا الطريق يمكن الوصول الى السلطة من خلال اضراب عام تقوم به البروليتاريا • وليس من الضروري أن يحقق الاضراب في النهاية أهدافه المرجوة ، اذ أن الاسطورة سوف تقوم بدورها بحيث تصبح سندا لأي وسيلة ناجحة للحكم •

وعلى الرغم من أن فكرة الاضراب عند سسوريل لم تتل نصيبها من التحليل السياسي المتعمق ، الا أنها قد تحققت بالفعل في عدد من الدول مثل كوستاريكا والسيلفادور ، حيث أدى الاضراب الجماهيري الى اسقاط حكومات قائمة وظهور أخرى جديدة • كذلك نجد موسولينى يبدى إعجابه الشديد بفكرة الخداع المتعمد لعقول الجماهير من أجل خلق أسطورة الحركة الثورية التي يمكن أن تعجل بالانتصار • هكذا نجد مسيرته الى روما في سنة ١٩٢٢ تمثل نموذجا حيا على التضليل والخداع • ولقد دعت هذه الحقائق مالابارت Malaparte الى عقد مقارنة بين ما فعله موسولينى في ايطاليا وما قام به لينين في روسيا ^(٥٨) • فلقد لجأ الأول الى استخدام أساليب معينة في الاتصال الجماهيري وتحكم فيها لكي يخلق الاحساس بسيطرته على السلطة مما ساعده على تشكيل حكومة جديدة • ويذهب مالابارت أيضا الى أنه اذا كان تروتسكى قد سعى الى مجرد عزل حكومة كيرينسكى Kerensky حتى تصبح عاجزة عن اتخاذ أى قرار حاسم ، فان موسولينى قد حاول أن يحقق ذلك في بلده عن طريق الخداع ، بحيث استطاع الوصول الى السلطة متمتعا بأكبر قدر من الشرعية ، قادرا على التحكم في الدولة وتوجيهها الوجهة التي أرادها • لذلك فإن التحكم في وسائل الاتصال كان شرطا لازما لنجاحه في مهمته • ولا نستطيع انكار التأثير الذي تركه وصول موسولينى الى السلطة على التطورات التي شهدتها بعض الدول الأوروبية • فخلال فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى ظهرت عدة انقلابات في دول وسط أوروبا والبلقان ، تبنت بعض المفاهيم الفاشية في برامجها السياسية ، على الرغم من أنها كانت انقلابات ذات طابع قومي استهدفت إعادة تشكيل — لا قلب — الأنظمة السياسية •

(58) Malaparte, Curzio; Coup d'Etat, The Technique of Revolution, Trs. Sylvia Saunders, E. P. Dutton and Co., New York. 1932.

ويمكننا أن نجد تأييدا اضافيا لما سبق اذا ما تأملنا كيفية وصول هتلر الى السلطة في سنة ١٩٣٣ • فلقد بنى أساليب موسوليني ثم أدخل عليها بعض التعديلات ، بالإضافة الى خلق أسطورة القومية والتمركز حولها • غير أن الأسطورة هنا استندت الى بعض الانجازات الواقعية حتى تنهض بـرهانا على الصمود الثوري • والأهم من ذلك كله أن هتلر قد بالغ في استخدام الجيش لتحقيق الأغراض السياسية ، كما أقام جهازا مزدوجا للتحكم في القوات المسلحة يتميز بخصائص فريدة • ولا شك أن استخدام هتلر للجيش قد أثار اهتمام بعض الدارسين بالدور الذي يمكن أن يلعبه في أحداث التغييرات السياسية • ففي سنة ١٩٤٣ نشرت كورلي Chorley مؤلفا هاما ^(٥٩) تضمن عرضا لدراسات عديدة عن دور الجيش في السياسة • ولقد توصلت كورلي الى استنتاج مؤداه : « أن القادة الثوريين — باستثناء الروس — قد عالجوا مشاكلهم بطريقة متعجلة لا تتم عن استيعاب واضح لأية نظرية واضحة أو خبرة تاريخية مفيدة • وليس من المدهش بعد ذلك ألا نجد دراسة تاريخية شاملة عن العصيان المسلح في علاقته بجيش النظام الحاكم في أية دولة » ^(٦٠) • فضلا عن ذلك تذهب كورلي الى أن الاختلافات الايديولوجية للثورات لا تعنى وجود اختلافات موازية في أساليب الوصول الى السلطة • ويشبه ذلك التصور القديم للثورة الذي كان يشمل كل أشكال التغيير السياسى العنيف ^(٦١) •

(٦)

ولقد شهد العالم المعاصر استراتيجيات ثورية جديدة فرضها تعقد المتغيرات القومية والدولية من ناحية ، وتنوع الايديولوجيات والأساليب النضالية من ناحية أخرى • وربما كانت حرب العصابات أوضح مثال يعبر

(59) Katharine C. Chorley, *Armies and the Art of Revolution*, Faber and Faber, London, 1943.

(60) Ibid. p. 20.

(61) Ibid. p. 27.

عن ذلك^(٦٢) . لقد ظهر هذا النوع من الحروب أو النضال (ان ثثنا دقة التعبير) من خلال اليأس والمعاناة لا من خلال القوة والسيطرة . ومن المعروف أن تعبير « حرب العصابات » قد ظهر خلال حرب الاستقلال الأسبانية في سنة ١٨٠٨ للإشارة الى جماعات صغيرة كانت تقوم باشتباكات عسكرية خاطفة ، بحيث تصيب القوات النظامية بالمفاجأة مما يمكنها من الانتصار عليها . وعندما ينتهي الاشتباك العسكري تلجأ هذه الجماعات الى مناطق مجهولة معروفة لها تماما . ومعنى ذلك أن هذه الجماعات كانت تستند الى أسلوبين هما : المفاجأة في الهجوم ، واللجوء الى مناطق نائية منعزلة . غير أن هذا الموقف قد ينطوي على صعوبات من وجهة النظر الثورية . ففي حالة عدم وجود وسائل اتصال فعالة (وهو ما يزال قائما حتى بالنسبة لرجال العصابات في السنوات الأخيرة) يصبح من الصعب على هذه الجماعات الثورية المتفرقة أن تتوصل الى استراتيجية عامة مما قد يحرمها من القدرة على تحديد نوع الحكم المقبل فور نجاح نضالها^(٦٣) .

على أن حرب العصابات كأسلوب ثوري لم تظهر الى حيز الوجود خلال القرن التاسع عشر . لكنها ما لبثت أن ظهرت بعد ذلك في دول أمريكا اللاتينية حينما بلغت حكوماتها درجة كبيرة من الضعف السياسي . وكان الثوريون في هذه الدول يهدفون الى تحقيق هدفهم الأسمى وهو السيطرة على الحكم . ويمكننا أن نجد لذلك تأكيدا اضافيا فيما حدث في الصين .

(62) J. Petras and M. Zeitlin (eds), *Latin America : Reform or Revolution*, 1968.

(٦٣) على أن يلاحظ أن هذا الموقف لا ينطبق تبالا على حالة الحرب الأهلية الأسبانية ، ذلك أن رجال العصابات كانوا يشعرون بالولاء لحكومة كان لها مكافئها خارج منطقة النزاع . كما أن هؤلاء الرجال كانوا يتمتعون بتأييد عام من جانب قطاع كبير من الشعب الأسباني . ومثل هذا التأييد لا يتوافر على الدوام بالنسبة لكل رجال العصابات الذين يشنون حروبا خاطفة . إذ عليهم أن يبذلوا جهدا للحصول على مثل هذا التأييد . لمزيد من التفصيل انظر :

The Guevara, *Guerrilla Warfare*, Pelican, 1969, Stone, Lawrence, «Theories of Revolution», *World Politics*, XVIII, No. 2, January, 1966, pp. 159 ff.

فلقد ظهر مفهوم حرب العصابات منذ فترة مبكرة نسبياً ، لكنه لم يتبلور كوسيلة نضالية الا خلال عشرينيات القرن العشرين ، حينما بات واضحاً أن من الصعب اقامة حكومة مركزية قوية ، مما أدى الى ظهور مقاطعات عديدة خضعت لحروب فيما بينها لا تكاد تنتهى . وفى سنة ١٩٣٢ غزا اليابانيون اقليم منشوريا ، مما ساعد على ظهور حرب العصابات كوسيلة طبيعية للصمود أمام القوى العسكرية اليابانية . ومع ذلك فلقد كان ماوتسى تونج هو أول من منح حرب العصابات معناها الحقيقى ، حينما اضطر الى العودة الى نقاط حصينة فى مقاطعة ينان Yen an ^(٦٤) . ومن خلال هذه الخبرة النضالية بدأ ماو فى تطوير أفكاره ومفاهيمه عن حرب العصابات كأسلوب ثورى ، حيث أبدى وعياً شديداً بقيمة القاعدة التى يستند اليها وبأهمية تعليم المواطنين حتى يضمن تأييدهم لحركته وهى تمارس نشاطها من الخارج . ولقد اعتبر ماو أن الروح الشيوعية التى تتمتع بها جماعاته الصغيرة فى مواجهة عدو قوى هى أفضل ضمان للنجاح فى النضال . لكن على هذه الجماعات ألا تكتفى بتأييد العمال الحضريين ذوى الاتجاهات الماركسية لها ، بل تسعى أيضاً الى الحصول على تأييد الفلاحين الذين يشكلون الغالبية الغالبة فى الصين . ولقد اعتبر ماو الفلاحين بمثابة سند هام ، وان كانوا يفتقدون الثقافة السياسية على حد تعبيره . وهذا هو السبب الذى جعل رفاق ماو يبدون اهتماماً بمعتقدات الفلاحين وأعرافهم كأساس لتكوين اتجاهات اشتراكية لديهم ^(٦٥) .

لكن حرب العصابات لم تدعم وجودها خارج الصين . فلقد نشبت فى مناطق مختلفة من العالم الثالث كوسيلة للتحرر من الاستعمار والتبعية كما هو الحال فى الفيليبين ومصر وكوبا . وكنتيجة لذلك بدأت القوى الاستعمارية

(64) Stuart R. Schram (ed.), *The Political Thought of Mao Tse-Tung*, Paul Mall, London and Praeger, New York, 1964.

(65) Andrew C., Janos, «The Communist Theory of the State and Revolution», in Cyril E. Black and Thomas P. Thornton, *Communism and Revolution, The Strategic Uses of Political Violence*, Princeton University Press, Princeton, 1964.

تغير من أساليبها في الحكم وتركز قواتها في مناطق بعيدة حصينة (٦٦) . وخلال خمسينيات القرن العشرين بدأ مفهوم حرب العصابات يشكل رافدا هاما من روافد المفهوم الأشمل وهو الثورة . ففكرة الثقيف السياسي للجماهير (التي تشكل أحد أسس حرب العصابات) قد أضافت بعدا جديدا للنظرة الى الثورة باعتبارها حركة جماهيرية لا مجرد انقلاب عسكري . ولا ينطبق ذلك فقط على التصورات الماركسية للثورة ، بل ينطبق أيضا على التصورات غير الماركسية لها . وهكذا أصبحت المفاجأة والقتال عن بعد من المفاهيم المرتبطة بالثورة ، مما يعني أن الفكر الماركسي الثوري قد ترك بصمات واضحة على الفكر المحافظ على الأقل فيما يتعلق بالنظرة الى الثورة كحركة اجتماعية هادفة .

لكن يظل صحيحا مع ذلك أن الفكر الماركسي هو الذي أكد فكرة الثورة الدائمة كما يتبدى ذلك في كتابات ماوتسى تونغ . فلقد أقصر ماو تفسير لينين لأهمية ديكتاتورية البروليتاريا ، على الرغم من أن الطبقة العاملة كانت تعني بالنسبة له الفلاحين أولا ثم العمال الحضريين ثانيا (٦٧) . لكن ماو ما لبث أن انتقد فيما بعد العناصر التي ضمنها لينين برنامجه بعد نجاح الثورة . فلقد ذهب ماو الى أن روسيا في عصر خورثشوف وبداية الوفاق والتعايش قد فقدت خواصها الثورية . إذ أن ذلك كان بداية لضعف أو اختفاء الحماس الثوري بما يتطلبه من نضال . وإذا كان لهذا الحماس أن يظهر فلا بد وأن يصبح النضال هو الشعار الرائد . ولكي يحقق ذلك ماو في

(٦٦) وهنا لا يمكن أن نفغل الإشارة الى بعض الكتابات الهامة التي أسهمت في اكتشاف أبعاد ومعاني جديدة لحرب العصابات . انظر على سبيل المثال :

T. E. Lawrence, The Seven Pillars of Wisdom. A Triumph, M. Pike with H. J. Hodgson, London, 1962, F. Fanon, The Wretched of the Earth, Penguin Books, Harmondsworth, Middlesex, 1967.

(٦٧) شاتين ، الدور التاريخي للفلاحين ، ترجمة السيد الحسيني ، في دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري ، مرجع سابق ، حيث نجد تظيلا لست ثورات لعب فيها الفلاحون دورا بارزا .

الصين استعان بالشباب الذين نضجوا خلال فترة حكمه واستوعبوا دروسه ، وشكل منهم قوات الحرس الأحمر التي ما لبثت أن انتشرت في المصانع والحقول للكمّاح ضد أية اتجاهات ثورية مضادة . غير أن الممارسة قد كشفت عن أخطاء عديدة ارتكبتها هذه القوات . من ذلك مثلاً أن استخدام العنف قد أدى الى موت بعض من ذوى التخصصات النادرة (٦٨) .

والمحقق أن فكرة الثورة الدائمة قد لعبت دوراً هاماً في ظهور ما يعرف « بثورة الشباب العالمية » . وعلى الرغم من أننا لا نكاد نعرف دولة واحدة لم تتأثر بهذه الثورة ، إلا أن الأحداث الطلابية في فرنسا خلال عام ١٩٦٨ تعد مثلاً بارزاً على ذلك (٦٩) . وهناك تحليلات سياسية عديدة حاولت تفسير ظهور هذه الثورة في ضوء الواقع الدولي المعاصر . ويمكننا أن نطرح في هذا المجال عدة قضايا يمكن أن تخضع للمناقشة . فالملاحظ أن هذه الثورة قد صاحبت أو عاصرت حركة المد التحريري التي شهدتها دول العالم الثالث . كما أن الماركسية لم تعد تعارض الاستعمار بمعناه التقليدي فقط ، ولكنها مدت معارضتها الى الاستعمار الجديد أو الامبريالية ان شئنا الدقة . فالروابط الاقتصادية والسياسية التي تربط العالم المتقدم بالعالم المتخلف تعكس سيطرة من جانب وخضوعاً من جانب آخر (٧٠) . ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك على نظرة الشباب للنظرية الاجتماعية والسياسية ، مما أسهم في نمو الاتجاهات الراديكالية ونبذ التفكير المحافظ . وفي نفس الوقت بدأت الدراسات الاجتماعية النقدية تحوز على اهتمام دارسي العلوم الاجتماعية

(68) Paul Mall, Permanent Revolution, The Total State in a World War, Harper, New York, 1942.

(٦٩) يمكننا الإشارة الى تحليل سياسي هام لأحداث الطلاب في فرنسا . انظر :

Patrick Searle and Maureen Mc Conville, French Revolution., 1968, Penguin Books, Harmondsworth, Middlesex, 1969.
Che Guevara

(٧٠) السيد الحسيني ، التنمية والتخلف ، مرجع سابق ، الفصل الثاني .

والسياسية ، وبدا واضحا أن النظرية لا تتفصل بأى حال عن الممارسة ، وأن الفكر الاجتماعي بأكمله قد دار حول مسلمات يتعين مناقشتها (٧١) .

ولا شك أن وصول كاسترو الى السلطة باستخدام حرب العصابات قد ترك تأثيرا بعيدا على النظرية السياسية والممارسة النضالية . لقد بدا واضحا أن حرب العصابات تمثل أسلوبا سحريا لتحقيق المعجزات في بلد متخلف مثل كوبا . ويبدو ذلك واضحا في كتاب جيفارا Che Guevara « حرب العصابات » الذي يتضمن مهارات عديدة لازمة لشئ مثل هذا النوع من الحرب (٧٢) . ومن الأمور التي لها دلالتها في هذا المجال أن قادة الثورة الكوبية كانوا شيانا في عصر سيطر على سياسته كبار السن . وبرؤية ثورية نفاده استطاعوا تحقيق أهدافهم ، فحققوا المساواة للعمال والفلاحين الكوبيين واستردوا لهم كرامتهم التي فقدوها خلال فترة الحكم الأجنبي . وفي كل ذلك لعب الشباب دورا هاما كما هو الحال بالنسبة للفرق التي قامت بحملة القضاء على الأمية في سنة ١٩٦١ .

والمحقق أن الممارسات العملية والظروف الواقعية قد أكسبت مفهوم الثورة معانى جديدة ، بحيث بدا على درجة كبيرة من الاتساع والشمول . فلم يعد يشير الى مجرد تحقيق أهداف سياسية عن طريق استخدام وسائل معينة ، بل أصبح يشير أيضا الى ضرورة ايجاد صورة مثالية للحياة . ولا يعنى ذلك أن المعانى القديمة أو التقليدية لمفهوم الثورة قد اختفت . إذ لاتزال الكتابات الثورية تزخر بأفكار العنف ، والاطاحة بالنظام السياسى، والصمود في مواجهة السيطرة ، والاستقلال الداخلى والخارجى . وفي نفس الوقت نجد أفكارا جديدة قد بدأت تظهر الى حيز الوجود . من ذلك — مثلا —

(٧١) يصعب أن نحصر الدراسات النقدية التى ظهرت في هذا المجال . وعموما فلقد كان علم الاجتماع أكثر تقدما من علم السياسة في ابراز أزمة العلوم الاجتماعية . ويعبر عن ذلك بوضوح أعمال جولندر وركس وواتكنسون واصحاب الاتجاه اليسارى الجديد بوجه عام .

(72) Ernste (Che) Guevara, Guerrilla Warfare, op. cit.

مواجهة الانفجار السكاني ، والتغلب على الضغوط الاجتماعية ، وإعادة النظر في النظام العالمي ككل .

وربما شكلت الثورة الكوبية مثالا على ذلك . فلقد سعى الثوار الكوبيون الى تحقيق الزعامة الايديولوجية بالنسبة لدول العالم الثالث ، حيث أكدوا أن التجربة الثورية في كوبا قد اتخذت طريق التحرر من الضغوط السياسية والاقتصادية ، وأن ذلك لم يكن ليتحقق دون شن حرب العصابات والاحتفاظ بروح النضال . كذلك نجد ريجيس دبراي Regis Debray في مؤلفه « ثورة داخل الثورة »^(٧٣) ينظر الى مؤلف جيفارا الشهير على أنه نظرية في العمل الثوري . فهو يؤكد أن جماعة صغيرة من الثوار يمكن أن تشكل أساسا لثورة اشتراكية بفضل شنها حرب عصابات . ومن الواضح أن فكرة حرب العصابات بهذا المعنى قد تبدو جذابة واقتصادية ، فضلا عن أنها ممكنة التحقيق في أي مكان ، ليس فقط في الأحياء الحضرية بالدول المتخلفة بل أيضا في جامعات الدول المتقدمة . وبالإضافة الى ذلك فإن من الامور التي قد تحقق اشباعا سيكولوجيا أن تتمكن أمم صغيرة من هزيمة أمم كبيرة بفضل جهودها وامكانياتها الذاتية .

على أن الفشل الذي لحق بنظرية حرب العصابات يكمن أساسا في كيفية تطبيقها . فلقد سعى الثوار البوليفيون بزعامة جيفارا الى القيام بثورة على مستوى أمريكا اللاتينية بأسرها . وما لبثوا أن تعرضوا للتصفية والمحاصرة من جانب القوات المسلحة البوليفية التي كانت تستخدم بنجاح أساليب ومعدات عسكرية سريعة ومرنة ، مما كان له أكبر الاثر على مقاومة

(73) Regis Debray, Revolution in the Revolution, Penguin Books, Harmondsworth, Middlesex, 1969.

وبلاحظ أن دبراي كان قد طور أفكاره في دراسة سابقة . انظر :

Regis Debray, «Latin America : The Long March», New Left Review, 33, September, October, 1956.

كذلك يمكن للقارئ أن يجد معالجة اضافية لفكر دبراي الثوري في : السيد الحسيني ، التنمية والتخلف ، مرجع سابق .

حرب العصابات في فيتنام • والواقع أن مصرع جيفارا وهو لم يتجاوز تسعة وثلاثين عاما قد شكل مأساة حقيقية وهز مشاعر كثير من المتعاطفين مع الحركات الثورية في مختلف مناطق العالم^(٧٤) • وربما لمنا موقفا مختلفا الى حد ما في فيتنام • فلقد نشبت الحرب على نطاق واسع واستخدمت فيها الاسلحة المتقدمة من كلا الطرفين ، فضلا عن أنها كانت حربا ذات طابع دولي أكثر منه قومي أو داخلي • والواقع أن هذه الحرب قد أكدت الانطباع الذي مؤداه ، أن باستطاعة الطرف الضعيف أن يعتمد على قواه الذاتية في مقاومة هجوم الطرف القوي ، كما ساعدت على ظهور قوى جديدة داخل الولايات المتحدة معارضة للسياسة الخارجية للحكومة الامريكية • ويمكننا أن نضيف انى ذلك حالات العنف التي شهدتها المدن الامريكية ، والتي بدا منها — في بعض الاحيان — قبولاً لشحن حروب عصابات محدودة •

(٧)

وإذا ما أعدنا النظر في التراث النظرى المعاصر الذى يتناول الثورة ، وجدنا أربع مواقف فكرية متميزة وان كانت تشترك جميعها في نقاط معينة • أما الموقف الاول فينطلق من مفاهيم وتصورات اقتصادية • فالثورة هي — في المحل الاول — ظاهرة اجتماعية لها أسباب اقتصادية واضحة • ومع ذلك فليس هناك اتفاق كبير حول طبيعة هذه الاسباب • لكن يبدو أن وجهة نظر ماركس تحتل أهمية خاصة في هذا المجال ، أى أن الثورة تنجم عن زيادة البؤس وانتشار الفقر • وهناك وجهة نظر أخرى أكدها توكفيل Tocqueville هي أن الثورة تنشأ عن زيادة الرخاء • وقد يؤيد ذلك التطورات الحديثة التى طرأت على حركات الشباب في العالم الغربى والتي أئسنا إليها في موضع سابق • وعلى أية حال فلقد ظهرت خلال السنوات الاخيرة تحليلات اقتصادية غير ماركسية للثورة • من ذلك — مثلا — أن «ثورة التوقعات» التى يشهدها العالم المعاصر (وعلى الاخص الدول النامية) تؤدى الى احباطات متزايدة

(74) Daniel James (ed.), The Complete Bolivian Diaries of Che Guevara and Other Captured Documents, Stein and Day, New York, 1968.

نتيجة عجز الحكومات عن تحقيق الآمال الاجتماعية للجماهير (٧٥).

أما الموقف الفكرى الثانى فينبطق من أن الثورة ظاهرة اجتماعية ، ومن المحاولات النظرية التى تتسق مع هذا الموقف تلك التى قدمها جونسون Johnson حيث عرض تصنيفا لمختلف الحركات الثورية ميز فيه بين التمرد الفوضوى ، والثورة الشيوعية ، والانقلاب التأمري ، والعصيان الجماهيرى المسلح (٧٦) . ومع أن هذا التصنيف يعانى من جمود نظري مصدره عدم ارتباط هذه الحركات الثورية بأسبابها الاجتماعية ، إلا أن استخدام جونسون لهذا التصنيف كان ينطوى على أهمية كبيرة بالنسبة لدراسة مختلف أنماط الحركات الثورية . ولقد أشار لورانس ستون Stone فى مقال له (٧٧) الى أن تصنيف جونسون يمكن أن يفيد المؤرخ فائدة محققة فى دراسة الاحداث الثورية التاريخية .

ويستند الموقف الفكرى الثالث الى قضية أساسية هى ؛ أن الثورة تستند الى احساس الفرد بالاغتراب عن المجتمع الذى يعيش فيه . ويمكننا أن نجد تأكيدا وتطويرا لهذه القضية فى كتابات بعض علماء الاجتماع البارزين أمثال تالكوت بارسونز Parsons وروبرت ميرتون Merton . والواقع أن هذين العالمين قد تأثرا — بدرجات متفاوتة — فى كتاباتهما عن الثورة بأعمال علماء النفس السلوكيين والمحليين النفسيين . وعلى الرغم من أن بارسونز وميرتون قد ذهبا فى معظم أعمالهما النظرية الى أنهما ينطلقان من مفاهيم سوسبولوجية فى معالجة الظواهر الاجتماعية ، إلا أن تحليلاتهما للثورة قد كشفت عن نزعة سيكولوجية واضحة . وهكذا بدت الحركات الثورية — فى نظرهما — وكأنها حالات مرضية علاجها ربط الفرد بالمجتمع وتكامله معه .

(75) James C. Davies, «Towards a Theory of Revolution», The American Sociological Review, XXVII. No. 1, February, 1962, p. 5.

(76) Chalmers Johnson., Revolution and the Social System., op. cit.

(77) Chalmers Stone, «Theories of Revolution». World Politics, XVIII. No. 2. January 1966. p. 159.

ويمكننا أن نجد تفسيراً أعمق لذلك إذا ما علمنا أن هذين العالمين قد انطلقا في تحليلاتهما من النزعة البنائية الوظيفية في علم الاجتماع التي لا تمنح التغيير الثوري دوراً هاماً في تحديد حركة المجتمع^(٧٨) .

وأخيراً ينطلق الموقف الفكري الرابع من أن الثورة ظاهرة سياسية تتعلق أساساً باستبدال القوة السياسية . ويمثل هذا الموقف أرسطو وماكيافيلي ولوك . ونتيجة لذلك يمكن تفسير التحولات الاجتماعية في ضوء المعنى السياسي للثورة . إذ أنه دون وجود عنصر التغيير السياسي فإنه يصعب وصف التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والسيكولوجية بأنها تغيرات ثورية بأى معنى من المعانى . والواقع أن تقييم هذا الموقف الفكري من الثورة — شأنه شأن المواقف الفكرية الثلاث السابقة — يعتمد على مضمونه الايديولوجى ونظرته الى الغاية القصوى للحدث الثورى . ولاشك أن ذلك يطرح قضايا هامة في هذا المجال . من ذلك — مثلاً — الشرعية ، واستخدام القوة في العلاقات الانسانية . ان كل ثورة تسعى الى اكساب نفسها قدراً كبيراً من الشرعية حتى قبل أن تظهر الى حيز الوجود . وبدون هذه الشرعية تصبح الثورة عملاً موضوعياً لا معنى له الا التمرد والعصيان .

وتتصل المواقف الفكرية السابقة بتقييم السلوك الجماعى المرتبط بالثورة بما في ذلك سلوك الزعماء والجماهير والصفوة الحاكمة بوجه عام . ومع أن هناك ارتباطاً واضحاً بين هذه الأطراف الثلاث ، الا أن الصفوة الحاكمة قد حظيت بأكبر اهتمام من جانب علماء الاجتماع^(٧٩) . ويعتبر جوستاف لوبون

(78) Talcott Parsons and Edward A. Shils (eds), Towards a General Theory of Action, Harber, New York, 1962. Robert K. Merton, Contemporary Social Problems, An Introduction to the Sociology of Deviant Behavior and Social Disorganization., Harcourt Brace and World. New York, 1961.

ويمكننا أن نجد انتقادات اضافية لكتابات هذين العالمين في مؤلفنا : النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، المرجع السابق .
(٧٩) أنظر مقدمتنا للترجمة العربية لكتاب ت . ب . بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، دراسة في علم الاجتماع السياسى ، مرجع سابق .

Le Bon من أوائل العلماء الاجتماعيين الذين حاولوا فهم سلوك الجماهير أو الحشود^(٨٠). فالفرد داخل الحشد يكتسب في سلوكه خصائص الانسان البدائي ، حيث يتحرر - وقت الضرورة - من التزاماته الجماعية ويتبع غرائزه التي تملئ عليه القتال والقتل . ولقد بدت وجهة نظر لوبون جذابة لبعض العلماء بسبب بساطتها الشديدة وتأكيدھا المزايد على المظاهر الأخلاقية . غير أن نظرية لوبون ما لبثت أن خضعت لنقد مريع من جانب سيجموند فرويد Freud ، حيث أوضح أنه برغم ما كشفت عنه هذه النظرية من بصيرة نافذة ، الا أنها أغفلت جانبا هاما هو علاقة الحشد بالقائد أو الزعيم^(٨١). فالفرد - في نظر فرويد - يتوحد مع الزعيم بتثبيت طاقته الغريزية عليه بوصفه بديلا عن الأب . وبالإضافة الى ذلك استخدم بعض العلماء نظرية في تفسير ما أطلقوا عليه « بالعصاب الجماعي » ، وفهم السلوك الجماعي في الدول الاشتراكية^(٨٢).

وخلال السنوات الأخيرة تطور الاهتمام بدراسة السمات السيكولوجية للزعامة أو القيادة . وربما كان مؤلف « الشخصية التسلطية »^(٨٣) علامة هامة في هذا المجال ، مما دفع بعض العلماء المحدثين الى ادخال مفهوم التسلطية في دراسة الثورات . فعلى سبيل المثال نجد فولفينشتاين^(٨٤) Wolfenstein بعد تحليله لحياة ثلاثة زعماء بارزين هم لينين وتروتسكي وغاندي يثير عدة تساؤلات يمكن أن تكون بمثابة موجبات لبحوث تاريخية هامة . وبرغم أهمية هذه الدراسات ، الا أن التساؤل الرئيسي يظل قائما وهو : هل هناك

(80) Gustave Le Bon, The Crowd., A Study of the Popular Mind, (tran), Viking Press, New York, 1960.

(81) Sigmund Freud, Group Psychology and the Analysis of the Ego, tran. Sames Strachey, Bantam Books, New York, 1956.

(٨٢) انظر على سبيل المثال :

Hannah Arendt, On Revolution, Faber and Faber, London, 1963.

(83) T. W. Adorno, et al. The Authoritarian Personality, John Wiley, N. Y. 1960.

(84) E. Victor Wolfenstein, The Revolutionary Personality; Lenin, Trotsky, Ghandi, Princeton University Press, Princeton, 1967.

خصائص سيكولوجية معينة تميز الثوار ؟ والاجابة على ذلك ليست يسيرة بطبيعة الحال ، وان كان بالامكان القول ان اهم ما يميز الثوار قوة التزامهم السياسى ، وقدراتهم التنظيمية ، واستعدادهم لتجاوز الواقع الخاص الذى يعيشون فيه وخلق واقع جديد . والواقع أن هذا المعنى الاجتماعى هو ما يؤكده علماء الاجتماع على الدوام . فلقد ظهرت خلال السنوات الاخيرة محاولات سوسيولوجية عديدة لدراسة الحركات الاجتماعية والسياسية . من ذلك - مثلاً - دراسة سملسر Smelser بعنوان « نظرية السلوك الجمعى ^(٨٥) » ، حيث نجد تطويرا وتطبيقا لفكرة « الأنومى » كما بسطها اميل دوركايم Durkheim . والملاحظ أن هذه الفكرة قد استخدمت فى هذا السياق للإشارة الى حالة اعتراب الفرد عن المجتمع ، مما شجع بعض العلماء السياسيين على تطبيقها على الدول النامية . وطبقا لهذا الاستخدام يمكن تفسير أحداث الشعب والعصيان والتمرد على أنها انعكاس لحالة « الأنومى » أو الاعتراب عن المجتمع ، وأنها علامة على أن النظام السياسى بحاجة الى اعادة النظر فى بعض جوانبه .

وبرغم ذلك كله فلايزال بعض العلماء الاجتماعيين يعتقدون ان من الضرورى التمييز بين ما يطلق عليه « الثورات الكبرى » من ناحية والعنف السياسى أو الحرب الداخلية من ناحية أخرى ، وان كنا نجد اهتماما أكبر « بالثورات الكبرى » لما تتضمنه من دلالات ايديولوجية عميقة وقدرة على أحداث تأثيرات بعيدة المدى ، فضلا عن أنها أقل تكرارا من « الحروب الداخلية » . ولاشك أن اهتمام بعض علماء الاجتماع باقامة نظريات كبرى شاملة قد ساعد على دراسة المشكلات والقضايا الاساسية التى تعد الثورات احداها . وفى سنة ١٩٢٨ نشر ادواردز Edwards مؤلفا شهيرا بعنوان « التاريخ الطبيعى للثورات » ^(٨٦) ذهب فيه الى أن الثورة حادثة لها دلالة

(85) N. J. Smelser, Theory of Collective Behavior, Routledge and Kegan Paul, London, 1962.

(86) Lyford, P. Edwards, The Natural History of Revolution, Russell and Russel, New York, 1965.

اجتماعية أقوى من دلالتها السياسية • ذلك أن الاطاحة بالملكية والنظام
الاقطاعي في فرنسا لم يحدث نتيجة الثورة الفرنسية • ان الشيء البارز
الذى أوضحته هذه الثورة هو أن السلطة الحقيقية في فرنسا قد انتقلت الى
أيدي أفراد الطبقة الوسطى • وبغض النظر عن تأثير ادواردز بوجهة نظر
ماركس في هذا المجال ، فان الامر الواضح هنا هو أنه قد رفض كل الحركات
والأحداث الأخرى لأنها تخلو من أى معنى اجتماعى واضح • وعلى ذلك فان
الأحداث العنيفة التى شهدتها دول البلقان وأمريكا اللاتينية لا تعد ثورات
بالمعنى الحقيقى ، ولكنها مجرد انتفاضات لم تسهم في تغيير الأنظمة
الاجتماعية السياسية القائمة ^(٨٧) • وفضلا عن ذلك يذهب ادواردز الى أن
عملية الثورة تبدأ « بتحول ولاء المثقفين » من النظام القديم والسمى لاقامة
تصور واضح عن شكل المجتمع الجديد • بذلك تصبح الثورة بمثابة اعادة
تكامل للمجتمع • ويؤدى انهيار النظام القديم الى زيادة حركة المجتمع ،
وسيطرة روح التفاؤل ، وانخفاض معدل الجرائم العادية • وخلال هذه
الفترة يظهر الثوار كقوة متميزة ويتصرفون بثقة من أجل تشكيل المجتمع
الجديد • ولا تخلو هذه الفترة — في نظر ادواردز — من ممارسة قدر من
الارهاب حتى يمكن تحقيق الانسجام بين قطاعات المجتمع • وما أن يتحقق
ذلك كله حتى تسود الظروف الطبيعية ويتجه المجتمع نحو الاستقرار •

ومن الواضح أن تحليل ادواردز « للثورات الكبرى » قد استند في
معظمه الى مجريات أحداث الثورة الفرنسية • لذلك نجد برنتون Brinton
وبيتي Pettes يقدمان تعديلات على وجهة نظر ادواردز • فعلى سبيل المثال
نجد برنتون في دراسته يقيم تفرقة واضحة بين الثورات الفرنسية
والانجليزية والأمريكية والروسية ، بل ويحذر الدارسين الآخرين من الاعتماد
على نموذج واحد في دراسة الثورات ^(٨٨) • ومن المحاولات القليلة التى تأثرت

(87) Ibid, pp. 16-17.

(88) Crane Brinton, The Anatomy of Revolution, op. cit. p. 3.

ويلاحظ أن معظم الدارسين المعاصرين لم يأخذوا — بالفعل — بالتحذير
الذى أشار اليه برنتون •

بوجهة نظر برنتون تلك التي قام بها ليدن Leiden وشميت Schmitt حيث درسوا الثورات في أربع دول هي المكسيك وتركيا ومصر وكوبا^(٨٩) ، وإن كانا قد تراجعا عما ذهب اليه ادواردز من أن مفهوم الثورة يجب أن يقتصر على الظواهر النادرة . لذلك نجد الثورة عندهما تضم كل التغييرات السياسية العنيفة الناجحة . والواقع أن دراسة الثورات تتطلب المأما شاملا بمختلف جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، والا يكون الاهتمام مقصورا على الأحداث العنيفة المرتبطة بها . ولقد قال بيتي Pettee « إن الانقلاب لا يعمد أن يكون جزءا من عملية الثورة . فبدون دراسة الجوانب الاجتماعية — بمعناها الشامل — تصبح الثورة وكأنها مجرد حادث من حوادث العنف السياسي »^(٩٠) .

وفضلا عن الاهتمام « بالثورات الكبرى » نجد اهتماما بأحداث العنف داخل المجتمع أو ما يطلق عليه « بالحروب الداخلية » . فلقد قدم سوروكين Sorokin دراسة مبكرة عن « سوسيولوجية الثورة »^(٩١) اعتمد فيها على خبراته الشخصية ، وإن كانت قد فتحت المجال لأجراء مزيد من الدراسات الواقعية . غير أن سوروكين ما لبث أن وضع نتائج دراسته في المجلد الثالث من مؤلفه الشهير « الديناميات الاجتماعية والثقافية »^(٩٢) Social and Cultural Dynamics . وفي هذا المجال نجد تحليلا لأهم الاضطرابات الداخلية المسجلة التي حدثت في عدد من الدول كالليونان وإيطاليا وفرنسا وألمانيا وانجلترا وأسبانيا وهولندا وروسيا . أما معيار الأهمية فهو ورودها في الحوليات

(89) Carl Leiden and Karl M. Schmitt, *The Politics of Violence : Revolution in The Modern Wor'ld*, Prentice-Hall, Englewood Cliffs, N. Y, 1968.

(90) George Sawyer Pettee, *The Process of Revolution*, Harper, and Brothers, New York, 1938, p. XI.

(91) Pitrim A. Sorokin, *The Sociology of Revolution*, J. B. Lippincott Co., Philadelphia, 1925.

(92) Pitrim A. Sorokin, *Social and Cultural Dynamics, III : Fluctuation of Social Relationships, War and Revolution*, American Book Co. N. Y. 1937.

التاريخية كحوادث مؤثرة • ثم قدم سوروكين بعد ذلك تحليلا كميا وكيفيا لهذه الاضطرابات • ومن المظاهر الكمية التي اعتمد عليها : المدى النسبي للمنطقة الاجتماعية التي حدثت فيها الاضطرابات ، وعدد السكان المشاركين فيها ، ومدى العنف والتخريب المترتب عليها • ومن النتائج التي توصل اليها سوروكين أنه كلما ازداد المدى النسبي للمنطقة الاجتماعية للاضطرابات ، ازداد عدد السكان المشاركين فيها ، وازدادت كثافتها وديمومتها (٩٣) • والواقع أن أهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة كانت بسيطة كل البساطة ، ولكنها تنطوي على أهمية كبيرة وهي ، أن هناك عددا كبيرا جدا من الاضطرابات السياسية تستحق الدراسة والتحليل ، وأن المجتمعات تتفاوت فيما بينها فيما يتعلق بشدة هذه الاضطرابات وديمومتها ، حتى أنه قد قدر أن كل دولة من الدول التي درسها تشهد اضطرابا اجتماعيا واحدا بمعدل كل ست سنوات • وفيما يتعلق بعنف هذه الاضطرابات ، ذهب سوروكين الى أن هناك شبيها كبيرا بين الدول التي درسها في هذا المجال باستثناء روسيا ، حيث بلغ فيها العنف أقصاه • وعلى الرغم من طرافة هذه النتائج ، إلا أن النظرة الدائرية التي تبناها سوروكين في دراسته للتغير الاجتماعي تجعلنا نتحفظ على كثير منها • ان الثورة تعد واحدة من أهم الأحداث المؤثرة على تطور المجتمعات ، وهي أحد وسائل التغير السياسي الذي ينبغي النظر اليه من زاوية واسعة تضم فيما تضم أنساق المعتقدات السياسية ، والأهداف القصوى ، والمصالح المختلفة • وبدون أن نأخذ ذلك في الاعتبار نكون أسرى تصور متحيز جامد • ان الثورة لا تعنى فقط مجرد الاطاحة بنظام معين واستبداله بنظام آخر ، ولكنها تعنى أيضا إعادة تنظيم المجتمع ، وتنظيم ممارسة السلطة ، واقامة نظام دستوري جديد ، ووضع قواعد اجتماعية جديدة •

(93) Ibid. p. 340.

قائمة ببلوجرافية

لولا : باللغة العربية :

- ابراهيم أبو الفار : نظرية السلطة في المفهوم الاجتماعي ، في دراسات في علم الاجتماع والانثروبولوجيا ، تليف مجموعة من أساتذة علم الاجتماع ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ص ٢٩٧ — ٣١٠ .
- ابراهيم الدسوقي شتا : الثورة الايرانية : الجذر الايديولوجية ، مطبعة دار الكتب ، بيروت ، ١٩٧٩ .
- ابراهيم درويش : ظاهرة الثورة كدالة للتفسير الاجتماعي ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٣٩ ، يناير ١٩٧٠ .
- ابراهيم عامر : ثورة مصر القومية ، دار النديم ، القاهرة ، ١٩٥٦ .
- احمد أبو زيد : العلوم الانسانية والصراع الايديولوجي ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الثاني ، ص ص ١٤١ — ١٦٥ .
- احمد البندادى : المضمون السياسى لمفهوم الأمة في القرآن ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الثانى ، يونيو ١٩٨٢ .
- احمد خضر ، علم الاجتماع العسكرى : التحليل السوسيلوجى لنسق السلطة العسكرية ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- احمد زايد ، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .
- _____ ، البناء السياسى فى الريف المصرى : تحليل لجماعات الصفوة التقليدية والجديدة ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .
- اسماعيل صبرى متلد ، ظاهرة الصراع فى العلاقات الدولية : الاطار النظرى العام ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الرابع ، يناير ١٩٧٧ ، ص ص ١٠٤ — ١٢٠ .
- اسعد عبد الرحمن ، « ظاهرة الانقلاب العسكرية فى ضوء نظرية للنسق » ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الاول ، ابريل ١٩٧٧ ، ص ص ٦٣ — ٧٨ .
- اسعد عبد الرحمن ، الناصرية : البيروقراطية والثورة فى تجربة البناء الداخلى ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨١ .
- ادورنيس العكرة ، « الفلسفة السياسية : تصويب وتعريف » ، الفكر العربى ، العدد ٢٢ ، اكتوبر ١٩٨١ ، ص ص ١٠٩ — ١١٩ .
- ادوارد كارديلى ، فى النقد الاجتماعى ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
- ارنست باركر ، الديمقراطية الاجتماعية ، ترجمة حبيب سعيد ، القاهرة ، المطبعة العصرية ، ١٩٤٩ .

- السيد الحسيني ، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٣ .
- _____ ، نحو نظرية اجتماعية نقدية ، مطابع سجل العرب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١ .
- _____ ، التنمية والنخلف ، دراسة بنائية تاريخية ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٢ .
- السيد يسمن ، علم الاجتماع بين الثورة والنزعة المضادة ، مجلة الكاتب ، العدد ١٢٠ ، مارس ، ١٩٧١ .
- أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ١٩١٩ ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ، بدون تاريخ .
- أميل تومبا ، الحركات الاجتماعية في الاسلام ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٨١ .
- بويوف ، نقد علم الاجتماع البرجوازي المعاصر ، ترجمة نزار عيون السود ، دار دمشق للطباعة والنشر .
- بول باران ، الاقتصاد السياسي والتنمية ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، سلسلة الألف كتاب ، ٦٢٩ ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة .
- برنار بورجوا ، فكر هيجل السياسي ، ترجمة الأب الياس الزحلاوي ، وزارة الثقافة السورية ، ١٩٨١ .
- برهان غليون ، السياسة والأخلاق ، الفكر العربي ، العدد ٢٢ ، أكتوبر ١٩٨١ ، ص ١٤٩ — ١٦٥ .
- بطرس غالي وخيري عيسى ، التدخل الى علم السياسة ، مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
- بيار كلاستر ، مجتمع اللادولة ، ترجمة وتقديم محمد حسين دكروب ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨١ .
- بوتومور وروبل ، في سوسيولوجيا ماركس ونلسفته الاجتماعية ، ترجمة محمد حافظ يعقوب ، دار دمشق للطباعة والنشر ، دمشق ، ١٩٧٢ .
- بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، دراسة في علم الاجتماع السياسي ، ترجمة محمد الجوهري وزملائه ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٨ .
- _____ ، الطبقات في المجتمع الحديث ، ترجمة محمد الجوهري وزملائه ، دار الكتاب للتوزيع ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩ .
- _____ ، الصفوة والمجتمع : دراسة في علم الاجتماع السياسي ،

- ترجمة محمد الجوهري وعلياء شكرى والسيد الحسينى ومحمد على محمد ،
الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- ، علم الاجتماع والنقد الاجتماعى ، ترجمة محمد الجوهري
والسيد الحسينى وعلى ليلة وأحمد زايد ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ،
القاهرة ، ١٩٨١ .
- ، تمهيد فى علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهري وعلياء
شكرى والسيد الحسينى ومحمد على محمد ، دار المعارف ، القاهرة ،
الطبعة الخامسة ، ١٩٨١ ، (وعلى الاخص فصل النظم السياسية) .
- تيودور شاتين ، « الدور التاريخى للفلاحين » ، ترجمة السيد الحسينى فى
محمد الجوهري وعلياء شكرى والسيد الحسينى ومحمد على محمد ،
دراسات فى علم الاجتماع الريفى والحضرى ، دار الكتاب للتوزيع ،
القاهرة ، ١٩٧٤ .
- ثروت بدوى ، النظم السياسية ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- جورج جيرفنتش ، دراسات فى الطبقات الاجتماعية ، ترجمة أحمد رضا
محمد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢ .
- جى رورشيده ، علم الاجتماع الأمريكى : دراسة لأعمال تالكوت بارسونز ،
ترجمة محمد الجوهري وأحمد زايد ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ،
القاهرة ، ١٩٨١ .
- جورج سببان ، تطور الفكر السياسى ، ترجمة حسن جلال العروسي ،
دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٤ .
- جوليان فروند ، علم الاجتماع عند ماكس فيبر ، ترجمة فيسير شينخ
الأرض ، دمشق ، وزارة الثقافة والإرشاد القومى ، ١٩٧٦ .
- ، ما هى السياسة ، ترجمة يحيى على أديب ، منشورات
وزارة الثقافة والإرشاد القومى ، دمشق ، ١٩٨١ .
- جورج كلاوس ، لغة السياسة ، ترجمة ميشال كيلو ، دمشق ، ١٩٧٧ .
- جبرار لترك ، الأنثروبولوجيا والاستعمار ، ترجمة جورج كنورة ، معهد
الأنماء العربى ، بيروت ، ١٩٨٢ .
- حازم صاغية ، فيكولو ماكيافيللى : محفل اولى ، الفكر العربى ، العدد ٢٢ ،
أكتوبر ، ١٩٨١ ، ص ص ٤٠١ — ٤١٢ .
- حسن سفعان ، « العقد الاجتماعى لجان جاك روسو » ، تراث الانسانية ،
المجلد الاول ، العدد السابع ، يوليو ، ١٩٦٣ ، ص ص ٥٦٩ — ٥٨٨ .
- حسن صعب ، علم السياسة ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٧٦ .
- حمود العودى ، المثقفون فى البلدان النامية ، عالم الكتب ، القاهرة ،
١٩٨٠ .

- دولت خنافر ، « الاستبداد ومسألة السلطة في جمهورية أفلاطون » ، الفكر العربى ، العدد ٢٢ ، أكتوبر ١٩٨١ ، ص ص ٢٠٤ — ٢١٨ .
- رفعت المسعيد ، الأساس الاجتماعى للثورة العربية ، مكتبة مبدولى ، القاهرة ، ١٩٦١ .
- روجيه جارودى ، كارل ماركس ، ترجمة جورج طرابيشي ، دار الآداب ، بيروت ، ١٩٧٠ .
- روبرت كارنيرو ، نظرية في نشأة الدولة ، ترجمة رضوان السيد ، الفكر العربى ، العدد ٢٢ ، أكتوبر ١٩٨١ ، ص ص ٧ — ٢١ .
- روبرت هولت وجون تيرنر ، الأسس السياسية للتطور الاقتصادى ، ترجمة خمري حماد ، دار الأفاق الجديدة ، بيروت (غير وارد سنة النشر) .
- ريمون آرون ، المجتمع الصناعى ، ترجمة فكتور باسل ، منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٦٥ .
- ——— ، ثمانية عشر درساً عن المجتمع الصناعى ، ترجمة بسيم محرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
- رينه دومون ، الاشتراكية والتنمية ، التجربة الكوبية ، ترجمة نزيه الحكيم ، دار الطليعة بيروت ، ١٩٦٦ .
- ساطع الحصرى ، نشؤ الفكرة القومية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٥٥ .
- ——— ، ماهى القومية ، بيروت ، ١٩٥٩ .
- سعد الدين ابراهيم ، علم الاجتماع الأمريكى بين التواطؤ والثورة ، مجلة دراسات عربية ، بيروت ، يوليو ١٩٧٣ .
- ——— ، (محرر) مصر في ريع قرن : ١٩٥٢ — ١٩٧٧ ، دراسات في التنمية والتغير الاجتماعى ، معهد الانماء العربى ، بيروت ، ١٩٨١ .
- ——— ، النظام الاجتماعى العربى الجديد : دراسة في الآثار الاجتماعية للثروة النفطية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ .
- سعاد مشيخانى ، فرانز فانون : فكرة السياسى ، الفكر العربى ، العدد ٢٣ ، ١٩٨١ ، ص ص ١٠١ — ١١٣ .
- سليمان الطماوى ، التطور السياسى للمجتمع العربى ، القاهرة ، ١٩٦١ .
- سمير نعيم أحمد ، النظرية في علم الاجتماع ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
- صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسى ، بغداد ، مطبعة الارشاد ، ١٩٧٣ .
- طارق البشرى ، الحركة السياسية في مصر : ١٩٤٥ — ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢ .

- عاطف أحمد فؤاد ، السلطة والطبقت الاجتماعية في مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، مكتبة كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٥ .
- _____ ، الحرية والفكر السياسى المصرى ، دراسات تحليلية في علم الاجتماع السياسى ، دار المعارف ، ١٩٨٠ .
- _____ ، الزعامة السياسية في مصر : عرض تاريخى وتحليل سوسىولوجى ، دار المعارف ، ١٩٨٠ .
- عاصم الدسوقي ، كبار ملاك الأرض ودورهم في المجتمع المصرى ، دار الثقافة الجديدة القاهرة ، ١٩٧٥ .
- عبد الله العروى ، مفهوم الأيديولوجيا ، دار الفارابى ، بيروت ، ١٩٧٩ .
- عبد الله النفيسى ، معالم الفكر السياسى الإسلامى ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الثالث ، أكتوبر ، ١٩٧٧ ، ص ٧ — ٢٤ .
- عبد الباسط حسن ، « تشارلز رايت ميلز وفلسفة البحث في علم الاجتماع » ، مجلة عالم الفكر ، الكويت ، سبتمبر ، ١٩٧٥ ، ص ٢٥٧ — ٣٠١ .
- عبد الباسط عبد المعطى ، « علم الاجتماع بين العقل المنهجى والتبرير الأيديولوجى » ، الفكر المعاصر ، العدد ٧٩ ، سبتمبر ١٩٧١ ، ص ١٣٤ — ١٤٢ .
- عبد العظيم رمضان ، قيادة الثورة وفكرة السلطة ، مجلة الطليعة ، العدد التاسع ، السنة السابعة ، سبتمبر ١٩٧١ .
- _____ ، صراع الطبقات في مصر ١٨٣٨ — ١٩٥٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٥ .
- عبد العزيز عزت ، السلطة في المجتمع ، القاهرة ، ١٩٥٥ .
- عبد الغفار رشاد ، « تبقراط العملية السياسية » ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الأول ، إبريل ، ١٩٨٠ ، ص ٥٧ — ٧٦ .
- عبد القادر جفول ، الاشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسى عند ابن خلدون ، دار الحداثة ، بيروت ، ١٩٧٩ .
- عبد الكريم أحمد ، القومية والمذاهب السياسية ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- عبد الكريم درويش ، البيروقراطية والاشتراكية ، دراسة في الإدارة والتغير الاجتماعى ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٥ .
- عبد المنعم الغزالى ، الحركة النقابية المصرية ، ١٨٩٩ — ١٩٥٢ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
- عزت حجازى ، عرض نقصى لكتاب « أزمة المجتمع الصناعى » ، مجلة عالم الفكر ، العدد الثالث ، المجلد الثانى ، ١٩٧١ .

- على جليبي ، « نماذج السلطة والبيروقراطية عند ماكس فيبر » ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد السابع ، العدد الثاني ، مايو ١٩٧٠ ، ص ١١١ — ١٢٩ .
- على ليلة ، النظرية الاجتماعية المعاصرة : دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .
- على الدين هلال ، السياسة والحكم في مصر : العهد البرلماني ١٩٢٣ — ١٩٥٢ ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- عصام الخفاجي ، راسمالية الدولة الوطنية ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٧٩ .
- عصمت مسيف الدولة ، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر ، دار المسيرة ، بيروت . (غير وارد سنة النشر) .
- على بركات ، تطور الملكية الزراعية في مصر . (١٨١٣ — ١٩١٤) وآثره على الحركة السياسية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة .
- فاروق يوسف أحمد ، القوة السياسية ، اقتراب واقعي من الظاهرة السياسية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
- فرانتر غانون ، سوسيولوجيا الثورة ، ترجمة ذوقان قرقوط ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٧٠ .
- ——— ، معذبو الأرض ، ترجمة سامي العروبي وجمال الاناسي ، بيروت ، ١٩٧٢ .
- ف . ن . فيكتوروف ، الشرق والتاريخ العالمي : حول أسلوب الانتاج الآسيوي ، ترجمة توفيق سلوم ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٨١ .
- نؤاد اسحق الخوري ، « مفهوم السلطة لدى القبائل العربية » ، الفكر العربي ، العدد ٢٢ ، اكتوبر ١٩٨١ ، ص ٧٥ — ٨٧ .
- فلاديمير رازين ، حول نظرية التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية ، ترجمة عادل اسماعيل ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٨١ .
- فيصل دراج ، « مفهوم السلطة عند بولانتزاس » ، الفكر العربي ، العدد ٢٢ ، اكتوبر ١٩٨١ ، ص ٤١٣ — ٤٣٤ .
- كارل بوبر ، عمق المذهب التاريخي ، دراسة في مناهج العلوم الاجتماعية ، ترجمة عبد الحيد صبره ، الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٥٩ .
- كارل ماركس وفريدريك انجلز ، الأيديولوجية الألمانية ، ترجمة جورج طرابيشي ، دار دمشق للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ .
- كرين برنتون ، دراسة تحليلية للثورات ، ترجمة عبد العزيز فهمي ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة .

- كمال المنوفى ، « التنشئة السياسية في الأدب السياسى المعاصر » ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الرابع ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٧ — ٢٨ .
- — — — — ، السياسة المقارنة : مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الرابع ، يناير ١٩٨٠ ، ص ٧ — ٢٦ .
- — — — — ، « السياسة : مفهوم وتطور وعالم » ، الفكر العربى ، العدد ٢٢ ، أكتوبر ١٩٨١ ، ص ٧٥ — ٨٧ .
- كلود جوليان ، « انتخاب الديمقراطيات » ترجمة عيسى عصفور ، دمشق ، وزارة الثقافة والإرشاد القومى ، ١٩٧٥ .
- كول ، ج ، هـ ، تاريخ الفكر الاشتراكى ، ترجمة عبد الكريم احمد ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والبناء والنشر ، القاهرة .
- لطفى الخولى ، الدولة والتنظيم السياسى فى التجربة المصرية ، الطليعة ، العدد السابع يوليو ١٩٦٥ ، ص ١٠٩ — ١٣١ .
- لويس موسى ، تاريخ الفكر المصرى الحديث : الخلفية التاريخية ، كتاب الهلال ، العدد ٢١٦ ، فبراير ١٩٦٩ .
- — — — — ، تاريخ الفكر المصرى الحديث ، الفكر السياسى والاجتماعى ، كتاب الهلال ، العدد ٢١٧ ، ابريل ١٩٦٩ .
- — — — — ، تاريخ الفكر المصرى الحديث ، الفكر المصرى السياسى والاجتماعى ، كتاب الهلال ، الجزء الثانى ، ١٩٦٩ .
- ليونارد بايندر ، الثورة العقائدية فى الشرق الأوسط ، دار القلم ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
- ليون تروتسكى ، الثورة المفدورة ، نقد التجربة الستالينية ، ترجمة رفيق سامر ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٠ .
- مارلو البريتنى ، معنى الأمة ، ترجمة اديب الحاسن ، وزارة الثقافة السورية ، ١٩٧٦ .
- مارسيل غوشيه ، « أصل الدولة » ، ترجمة على حرب ، الفكر العربى ، العدد ٢٢ ، أكتوبر ١٩٨١ ، ص ٢٢ — ٦٠ .
- محمد احمد خلف الله ، القرآن والدولة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨١ .
- محمد الجوهري ، علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .
- محمد عاطف غيث ، الموقف النظرى فى علم الاجتماع المعاصر ، دار الكتب الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٢ .

- ، نظريات غفرينو باريتو في علم الاجتماع ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية ، المجلد الثاني عشر ، ١٩٥٨ ، ص ص ١٥٥ — ١٩٣ .
- محمد عبد العزيز نصر ، في الدولة والمجتمع ، الاسكندرية ، مطبعة الاسكندرية ، ١٩٦٣ .
- ، فلسفة السياسة عند الالمان : دراسة في الفكر الالمانى الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٥٩ .
- ، « صراع المذاهب السياسية في القرن العشرين » كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية ، المجلد التاسع ، ١٩٥٥ ، ص ص ٥٧ — ٦٣ .
- محمد على محمد ، علم اجتماع التنظيم : مدخل للتراث والمشكلات ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٣ .
- ، اصول علم الاجتماع السياسى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ .
- محمد كامل ليله ، النظم السياسية : الدولة والحكومة ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
- محمود حسين ، الصراع الطبقي في مصر (١٩٤٥ — ١٩٧٠) ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٧١ .
- محمود عودة ، علم الاجتماع بين الرومانسية والراديكالية ، مكتبة سعيد رانت ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
- ، « نشأة علم الاجتماع : دراسة في سوسيولوجيا المعرفة » ، في دراسات في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا ، تأليف مجموعة من أساتذة علم الاجتماع المصريين ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
- ، الفلاحون والدولة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ .
- مصطفى حلمى ، نظام الخلافة في الفكر الاسلامى ، دار الانصهار ، القاهرة ١٩٧٧ .
- مصطفى الخشاب ، المذاهب السياسية : اصولها الفلسفية ودعائمها الاجتماعية وتطبيقاتها العملية ، القاهرة ، مطبعة لجنة البيان العربى ، ١٩٥٣ .
- ، النظريات والمذاهب السياسية ، مطبعة لجنة البيان العربى ، ١٩٥٨ .
- مراد وهبة ، « مواقع الانتلجنسيا في العالم الثالث » ، الطليعة ، ابريل ، ١٩٧٣ .

- مونتمجرى وات ، الفكر السياسى الإسلامى : المفاهيم الأساسية ، ترجمة
صبرى الصديدى ، دار الحداثة ، بيروت ، ١٩٨١ .
- مورو بيرجر ، البيروقراطية والمجتمع فى مصر الحديثة ، ترجمة محمد
توفيق رمزى ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٦ .
- موريس كرانستون ، اعلام الفكر السياسى ، بيروت ، ١٩٧١ . (ترجم
عن الانجليزية دون ذكر اسم المترجم) .
- نبيل السمالوطى ، بناء القوة والتنمية السياسية : دراسة فى علم الاجتماع
السياسى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ، ١٩٧٨ .
- _____ ، الايديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر ، دراسة
تحليلية للمشكلات النظرية والمنهجية ، الاسكندرية ، الهيئة المصرية
العامة للكتاب ، ١٩٧٥ .
- نيكوس بولانتزاس ، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية ، ترجمة
عادل غنيم ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٨٠ .
- _____ ، أزمة الديكتاتوريات : اليونان والبرتغال وإسبانيا ، ترجمة
عبد القادر ضللى ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٨١ .
- نيتولا تياشيف ، نظرية علم الاجتماع ، ترجمة محمود عودة ومحمد
الجوهري ومحمد على محمد والسيد الحسنى ، دار المعارف ، الطبعة
السابعة ، ١٩٨١ .
- وضاح شرارة ، حول بعض مشكلات الدولة فى الثقافة والمجتمع ، دار
الحداثة ، بيروت ، ١٩٨٠ .
- وليد جمارنة ، علاقات السيادة المثالية أم مثالية سيادة العلاقات : نحو
نقد سوسيولوجيا السياسة عند ماكس فيبر ، الفكر العربى ، العدد ٢٢ ،
أكتوبر ١٩٨١ ، ص ١٢٠ — ١٣٠ .
- وليد نويهض ، « الحزب والسلطة الحديثة : فكرة الحزب فى أوروبا والوطن
العربى » ، الفكر العربى ، العدد ٢٣ ، نوفمبر ١٩٨١ ، ص ١٤٢ — ١٧٢ .
- وليم غرايداند وكارل روزترج (محرران) ، الاشتراكية الأفريقية ،
ترجمة راشد البراوى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
- وليم رود ، « النظرية السياسية وتطبيقها فى مصر القديمة » ، الفكر
العربى ، العدد ٢٢ ، أكتوبر ١٩٨١ ، ص ١٦٦ — ١٨٠ .
- هارى . و . ليدر ، الحركات الاشتراكية ، المؤسسة المصرية العامة
للتأليف والبناء والنشر ، القاهرة .
- هاولد لاسكى ، الحرية فى الدولة الحديثة ، ترجمة أحمد رضوان
عز الدين ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٦ .

- هابمان لومر ، « الجوهر الايديولوجى لمفهوم مجتمع ما بعد الصناعة » ، دراسات اشتراكية ، مارس ، ١٩٧٣ .
- هانز اكمنان ، « العلم والتكنولوجيا والسلطة السياسية والاقتصادية » ، ترجمة راشد البراوى ، العلم والمجتمع ، اليونسكو ، العدد التاسع ، السنة الثالثة .
- هيربرت ماركيز ، العقل والثورة : هيغل ونشأة النظرية الاجتماعية ، ترجمة فؤاد زكريا ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ١٩٧٠ .
- هنرى ايكن ، عصر الايديولوجية ، ترجمة فؤاد زكريا ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٣ .
- هنرى لوفيفر ، ماركس وعلم الاجتماع ، ترجمة بدر الدين قاسم الرفاعى ، دمشق ، وزارة الثقافة والارشاد القومى ، ١٩٧١ .
- يورى كرازين ، سوسيولوجيا الثورة ، ترجمة شوقى جلال ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٤ .
- يونان رزق ، الاحزاب المصرية قبل الثورة ١٩٥٢ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

ثانياً : باللغة الانجليزية

المجتمع والسياسة والعلم :

- Alavi, H. The State in Post-Colonial Societies : Pakistan and Bangladesh,» New left Review, No. 74, July / August, 1972.
- Alex de Tocqueville, Democracy in America (1835 - 1840), English Translation, Oxford Univ. Press, 1946.
- Almond, G., «Comparative Political System», Journal of Politics, 18 : 391 - 409.
- ————— , Coleman, J., (eds) The Politics of Developing Areas, Princeton University Press, 1966.
- ————— , and Powell, G., Comparative Politics. A developmental Approach, Boston : little, 1969.
- ————— , and Verba, S., The Civic Culture : Political Attitudes and Democracy in five Nations Princeton Univ. Press, 1963.
- Andrzejewski, S., Military Organization and Society, London, 1954.
- Apter, D., Ghana in transition, New York, 1963. (first published in 1955 as the Gold Coast in transition).
- ————— , The Politics of Modernization, Univ. of Chicago Press, 1965.
- Avineri, S., Hegel's Theory of the Modern State, Cambridge Univ. Press, 1972.
- Bachrach, P., The Theory of Democratic Elitism : A Critique, Boston : little, Brown, 1967.
- Bell, D., the end of Ideology : On the Exhaustion of political ideas in the fifties, New York : Collier, 1963.
- Berelson, B., et al; Voting : A Study of Opinion Formation in a Presidential Campaign, Univ. of Chicago Press, 1954.
- Binder, L., Iran : Political Development in a Changing Society, Univ. of California Press, 1962.

- Birnbaum, N., «Conflicting Interpretations of the rise of Capitalism : Marx and Weber», *British Journal of Sociology*, vol. IV, June : 1963, pp. 125-141.
- Black, C., *The Dynamics of Modernization*, N. Y. : Harper and Row, 1966.
- Bottomore, T., *Karl Marx : Selected Readings in Sociology and Social Philosophy*, Penguin Books, London, 1971.
- ————, *Political Sociology*, Hutchinson Lo, London, 1979.
- Bramson, L., *the Political Context of Sociology*, Princeton Univ. Press, 1961.
- Brecht, A., *Political Theory : The Foundations of Twentieth Century Political thought*, Princeton Univ. Press, 1963.
- Brown, B., *New Directions in Comparative Politics*, London : Asia Publishing House, 1962.
- Coleman, J., (eds) *Education and Political development*, Princeton Univ. Press, 1965.
- Crick, B., *the American Science of Politics*, New York, 1966.
- Dahl, R., *Modern Political Analysis*, Englewood Cliffs, N. J. : Prentice - Hall, 1968.
- Davis, J., *Human Nature in Politics : The Dynamics of Political Behavior*, New York : Wiley, 1963.
- Dawson, R., and Prewitt, R., *Political Socialization*, Boston : little, Brown, 1969.
- Dean, D., «Alienation and Political Apathy», *Social Forces*, Vol. 38, No. 3, 1960, pp. 185 - 184.
- Deutsch, K., *Nationalism and Social Communication : An inquiry into foundation of nationality*, Cambridge, Mass : Mit Press, New York, 1956.
- ————, «On Political theory and Political Action», *American Political Science Review*, 55, 1971, pp. 11-27.
- Domhoff, G., and Ballard, H., (eds.) *C. Wright Mills and the Power elite*, Boston : Beacon Press, 1968.

- Downs, A., *An Economic Theory of Democracy*, New York : Harper, 1957.
- Easton, D., *A system Analysis of Political life*, Wiley, 1960.
- —————, «Political Science», in *International Encyclopedia of Social Sciences*, Vol. 12, The free Press, New York, 1972.
- Eckstein, A., Apter, D., (eds.) *Comparative Politics : A reader*, New York : free Press, 1969.
- Eckstein, H., «Group Theory and the Comparative Study of Pressure groups», in Eckstein, H., and Apter, D., (eds) *Comparative Politics : A Reader*, New York, free Press, 1963, pp. 398-397.
- Fallers, L., «Populism and Nationalism», *Comparative Studies in Society and History*, Vol. IV, No. 4, July, 1964.
- Field, G., *Comparative Political Development : the Precedent of the West*, ithaca : Cornell Univ. Press, 1967.
- Friendlant, W., Rosbeg G. C., (eds.) *African Socioclism*, London, 1964.
- Geertz, C., (ed.) *old Societies and New States*, London, 1963.
- Gregor, J., «Political Science and Uses of functional Analysis», *American Political Science Review*, 52 (1968), pp. 425-439.
- Hagan, C., «The Group in Political Science», in Young, R., (ed.) *Approaches to the Study of Politics*, Evanston, Ill. : Northwestern Univ. Press, 1958, pp. 38-51.
- Hanna, S., Gardner, G., (eds.) *Arab Socialism*, London, 1959.
- Heckscher, G., *the Study of Comparative Government and Politics*, London, Unwin, 1966.
- Hein, W., Stenzel, W., *the Capitalist State and Underdevelopment in Latin America «The Case of Venezuela»* in Goulbourne, H., (ed.) *Politics and State in the Third World*, London, 1979.
- Holt, R., and Turner, J., *the Political Basis of Economic Development*, Princeton : Van Nostrand, 1966.
- Huntington, S., *Political Order Changing Societies*, New York, 1972.

- — — — — , *The Soldier and the State*, Cambridge, Mass, 1957.
- Hyman, H., *Political Socialization : A Study in the Psychology of Political Behavior*, Glencoe, Ill : free Press, 1959.
- Janowitz, M., «Political Sociology», in *International Encyclopedia of the Social Sciences*, the free Press, New York, Vol. 12, pp. 299-305.
- — — — — , *The last Half - Century : Societal Change and Politics in America*, Chicago Univ. Press, 1978.
- — — — — , *The Military in the Political Development fo New Nations*, Chicago, 1964.
- Jensen, R., «History and the Political Scientist,» in Lipset, S., (ed.) *Politics and Social Sciences*, N. Y., Oxford Univ. Press, 1964, pp. 1-28.
- Johnson, J., *the Military and Society in Latin America*, Stanford, 1964.
- — — — — , (ed.) *the Role of Military in Underdeveloped Countries*, Princeton, 1962.
- Kahin, G., et al., «Comparative Politics of Non - Western Countries», *American Political Science Review*, 49 : 1022-1041.
- Kaplan, M., «Systems Theory», in Charles Worth, J., (ed.) *Contemporary Political Analysis*, New York, free, 1967, pp. 105-163.
- — — — — , *System and Process in International Relations*, New York : John Wiley and Sons, 1957.
- Kautsky, J., «Rvolutionary and Managerial elites in modernizing Regimes», *Comparative Politics*, I (1969), pp. 441-467.
- Keller, S., «Elites» in *International Encyclopedia of the Social Sciences*, the Free Press, New York, 1972.
- Key, V., JR., *Puplic Opinion and American Democracy*, New York : Knopf, 1967.
- Kornhauser, W., *The Politics of Mass Society*, Glencoe, Ill. : Free Press, 1966.
- Lane, R., *Political Ideology*, New York, free Press, 1968.

- , **Political Life : Why People get involved in Politics**, Glencoe, Ill. : free Press, 1965.
- La Palombara, J., (ed.) **Bureaucracy and Political Development**, Princeton Univ. Press, 1963.
- , **Interest groups in Italian Politics**, Princeton Univ. Press, 1964.
- Lasswell, H., Kaplan, A., **Power and Society : A framework for Political Inquiry**, Yale, law School Studies, Vol. 2. New Haven Univ. Press, 1950.
- , and Ierner, D., (eds.) **World Revolutionary elites**, Cambridge : Mit Press, 1965.
- , **Power and Personality**, New York, Norton, 1948.
- Latham, E., «Political Science», *Encyclopedia Britannica*, London, 1981, pp. 702-707.
- Levy, M., JR., «Some aspects of Structural - functional analysis and Political Science», in Young, R (ed.) **Approaches to the Study of Politics**. Evanston, Ill. : Northwestern Univ. Press, 1968, pp. 52-66.
- Lipset, S., **Political Man : The Social Bases of Politics**, Garden City, N. Y., Doubleday, 1966.
- Lowry, R., «The Function of Alienation in Leadership», *Sociology and Social Research*, Vol. 46, No. 4, 1962, pp. 426-435.
- Lukes, S., **Power : A Radical View**, Macmillan, London, 1974.
- Mackenzie, W., **Politics and Social Science**, Baltimore : Penguin Books, 1967.
- Macridis, R., **The Study of Comparative Government**, Garden City, N. Y. : Doubleday, 1955.
- , and Word, R., (eds.) **Modern Political Systems**; Englewood Cliffs, N. J. : Prentice - Hall, 1972.
- March, J., «The Power of Powers», in Easton, D., (ed.) **Varieties of Political Theory**, Englewood Eliffs, N. J. : Prentice - Hall, 1966, pp. 39-70.

- Merritt, R., Rokkan, S., (ed.) *Comparing Nations : The Use of Quantitative Data in Cross - National Research*, New Haven, Conn : Yale Univ. Press, 1966.
- Michael, A., and Hage, J., «Organizational Alienation : A Comparative analysis», *American Sociological Review*, Vol. 31, No. 4, 1966, pp. 497 - 507.
- Michels, R. *Political Parties; A Sociological Study of the oligarchical Tendencies of Modern Democracy*, free Press, N. Y., 1962.
- Mills, C. Wright: *the Power Elite*, New York, Oxford University Press, 1956.
- Mitchell, W., «Political Systems», in *International Encyclopedia of Social Sciences*, Vol. 15, the free Press, 1972, pp. 473-479.
- Moore, Barrington, Jr., *Political Power and Social Theory*, New York : Harper Torchbook, 1962.
- ————, *Social origins of Dictatorship and Democracy*, Allen lane, 1967.
- ————, *Terror and Progress*, Harvard Univ. Press, 1954.
- Morton, F., «On the Evolution of Social Stratification and the State», in Diamond, S., (ed.) *Culture in History*, New York, 1962.
- Mosca, G., *the Ruling Class*, English Translation, McGraw - Hill, New York, 1939.
- Nisbet, R., *The Sociological Tradition*, New York, Basic Books, 1966.
- ————, *Tradition and Revolt : Historical and Sociological Essays*, New York, Random House, 1968.
- Parry, G., *Political Elites*, New York : Praeger, 1969.
- Pizzorno, A; (ed.) *Political Sociology*, Penguin Books, 1971.
- Poulantzas, N., *Social Class and Political Power*, Redwood Burn, London, 1979.
- ————, *State, Power and Socialism*, Redwood Burn, London, 1978.

- Pye, L., *Aspects of Political Development : An Analytic Study*
Boston : little, 1966.
- —————, *Politics, Personality and Nation Building :
Burma Search for Identity*, New Haven : Yale Univ. Press, 1962.
- —————, «Political Culture», in *International Encyclop-
edia of Social Sciences*, New York, Macmillan and Free Press, 1972.
Vlo. 12, pp. 218-225.
- —————, and Verba, S., (eds.) *Political Culture and
Political Development*, Princeton Univ. Press, 1965.
- Richard, S., et al., *Decision - Making as an Approach to the Study
of International Politics*, Princeton Univ., 1961.
- Rokkan, S., «The Comparative Study of Political Participation»,
in Ranney, A., (ed.) *Essays on the Behavioral Study of Politics*.
Urbana, Univ. of Illinois Press, 1966.
- Rothman, S., «Functionalism and its Critics : An Analysis of
Writings of Gabriel Almond», *Political Science Reviewer*, 1 (1971)
pp. 236-276.
- Runciman, W., *Social Science and Political Theory*, Cambridge
Univ. Press, 1968.
- Rustow, D., «New Horizons for Comparative Politics», *World
Politics*, 9 : 530-459.
- Said, E., *Orientalism*, Vintage Books, New York, 1979.
- Scarrow, H., *Comparative Political Analysis : An Introduction*.
New York : Harper and Row, 1969.
- Shils, E., *Political Development of the New States : the Hague :*
Moriton, 1966.
- Simon, H., *Administrative Behavior*, N. Y., 1961.
- Snyder, R., et al (eds.) *Foreign Policy decision Making : An App-
roach to the Study of International Politics*, New York, 1967.
- Somit, A., and Tanenhous, J., *American Political Science : A Profile
of a Discipline*. New York : Atherton Press, 1964.
- Spiro, H., «An Evaluation of Systems theory», in Charles worth, J.,

- (ed.) **Contemporary Political Analysis**, New York, Free Press, 1967, pp. 164 - 174.
- Storing, L.t., (ed.) **Essays on the Scientific Study of Politics**, New York, 1971.
 - Strasser, H., **the Normative Structure of Sociology**, London, Routledge and Kegan Paul, 1976.
 - Swingewood, A., **Marx and Modern Social Theory**, the Macmillan Press, London, 1979.
 - Thompson, W., and Horton, J., «Political Alienation as a force in Political action», *Social forces*, Vol. 38, No. 3, 1960, pp. 190-195.
 - Touraine, A., **The Post - industrial Society**, Random House, New York, 1971.
 - Truman, D., **the Governmental Process : Political interests and Public Opinion**, New York : Knof, 1968.
 - Verba, S., **Small Groups and Political Behavior**, Princeton Univ. Press, 1961.
 - Weber, M., «Class, Status and Party», in Weber, M., from **Max Weber : Essays in Sociology**, trans. by Gerth, H., and Mills, C. Wright, New York, 1946, pp. 180-195.
 - Weiner, M., **the Politics of Scarcity : Public. Pressure and Political Response in India**, Univ. of Chicago Press, 1962.
 - Young, O., **Systems of Political Science**, Englewood Cliffs, N. S. : Prentice - Hall, 1968, pp. 27-37.

الطبقة والنظام السياسي :

- Abrams, M. and Rose, R., *Must Labour lose?* London, 1960.
- Allen, V. L., *Militant Trade Unionism*, London, 1966.
- Almond, G., *The Appeals of Communism*, Princeton, 1963.
- Aron, R., «Social Structure and the Ruling Class», *British Journal of Sociology*, January and March, 1950.
- Azrael, J. R., «The Party and Society» in Kassoff, A. (ed.) *Prospects for Soviet Society*, London, 1966.
- Barber, B., «Social Stratification», in *International Encyclopedia of the Social Sciences*, 1968.
- Bauman, Z., «Economic Growth, Social Structure, Elite Formation», *International Social Science Journal*, No. 2, 1964.
- Bendix, R. and Lipset, S., *Class, Status and Power*, Glencoe, 1953.
- B'au, P. M., and Duncan, O. D., *The American Occupational Structure*, New York, 1967.
- Blau, P., *Exchange and Power in Social Life*, New York, 1964.
- Bonham, J., *The Middle Class Vote*, London, 1954.
- Bottomore, T. B., «Social Stratification in Voluntary Organizations», in Glass, D. V. (ed.), *Social Mobility in Britain*, London, 1954.
- Bottomore, T. B., *Classes in Modern Society*, London, 1965.
- Bruce, M., *The Coming of the Welfare State*, London, 1965.
- Childs, D., *From Schumacher to Brandt : The Story of German Socialism 1945-1960*, London, 1966.
- Cliff, T., *Stalinist Russia : A Marxist Analysis*, London 1959.
- Converse, P. E., «The Nature of Belief Systems in Mass Publics», in Apter, D. E. (ed.) *Ideology and Discontent*, Glencoe, 1964.
- Crosland, C. A. R., *The Future of Socialism*, London, 1956.
- Dahrendorf, R. *Class and Class Conflict in Industrial Society*, London, 1959.

- ————, *Society and Democracy in Germany*, London, 1968.
- ————, «On the Origin of Inequality among Men», in Bêteille, A., (ed.) *Social Inequality*, London, 1969.
- Djilas, M., *The New Class*, London, 1956.
- Engels, F., *The Condition of the Working Class in England in 1844*, London, 1892.
- Feinstein, W., «Income Distribution in the United Kingdom», Marchal, J. and Ducros, B. (eds.) *The Distribution of National Income*, London, 1968.
- Feldmesser, R., «Social Classes and Political Structures» in Black, C. E. (ed.), *The Transformation of Russian Society*, Harvard, 1969.
- ————, «Towards the Classless Society», in Inkeles, A. and Geiger, K., *Soviet Society*, London, 1961.
- Galbraith, J. K., *The Affluent Society*, London, 1958.
- Galbraith, J. K., *The New Industrial State*, London, 1967.
- Gerth, H. H. and Mills, C. W., *From Max Weber*, London, 1948.
- Glennerster, H., «Democracy and Class», in Lapping, B. and Radice, G., *More Power to the People*, London, 1968.
- Glezerman, G. E., «From Class Differentiation to Social Homogeneity» in Hollander, P. (ed.) *American and Soviet Society*, Englewood Cliffs, 1969.
- Goldthorpe, J., H. Lockwood, D. Bechhofer, F. and Platt, J., *The Affluent Worker : Industrial Attitudes and Behaviour*, Cambridge, 1968.
- Goudsblom, J., *Dutch Society*, New York, 1967.
- Gouldner, H., and Gouldner, A., *Modern Sociology*, London, 1963.
- Hoggart, R., *The Uses of Literacy*, London, 1958.
- Hollander, P. (ed.) *American and Soviet Society*, Englewood Cliffs, 1969.
- Inkeles, A., «Social Stratification and the Modernization of Rus-

- sia» in Black, C. E. (ed.), *The Transformation of Russian Society*, Harvard, 1960.
- Jackson, B. and Marsden, D., *Education and the Working Class*, London, 1962.
- Kerr, C. Dunlop, J. T. Harbison, F. H., and Myres, C. A., *Industrialism and Industrial Man*, London, 1962.
- Kornhauser, W., *The Politics of Mass Society*, London, 1959.
- Kriesberg, L., «The Bases of Occupational Prestige : The Case of Dentists», *American Sociological Review*, April 1962.
- Lenski, G., *Power and Privilege*, New York, 1966.
- Lewis, O., *A Study of Slum Culture*, New York, 1968.
- Lipset, S. M., and Bendix, R., *Social Mobility in Industrial Society*, London, 1959.
- Lockwood, D., «Sources of Variation in Working Class Images of Society», *Sociological Review*, November 1966.
- Marchal, J. and Ducros, B. (eds), *The Distribution of National Income*, London, 1968.
- Marx, K., *Selected Writings in Sociology and Social Philosophy*, edited by Bottomore, T. B., and Rubel, M. London, 1958.
- Mayer, W. B., *Class and Society*, New York, 1955.
- Meade, J. E., *Efficiency, Equality and the Ownership of Property*, London, 1964.
- Merton, R. K., *Social Theory and Social Structure*, Glencoe, 1957.
- Michels, R., *Political Parties*, New York, 1962.
- Miliband, R., *The State in Capitalist Society*, London, 1959.
- Miller, S. M., «Comparative Social Mobility», *Current Sociology*, No. 1, 1960.
- Mills, C. W., *White Collar*, New York 1956.
- Moser, C. A., and Hall, J. R. «The Social Grading of Occupations» in D. V. Glass (ed.), *Social Mobility in Britain*, London, 1954.

- Newton, K., *The Sociology of British Communism*, London, 1959.
- Osipov, G. V., (ed.) *Industry and Labour in the USSR*, London, 1966.
- Ossowski, J., *Class Structure in the Social Consciousness*, London, 1965.
- Reissman, L., «Social Stratification», in Smelser, N. J. (ed.) *Sociology*, New York, 1967.
- Runciman, W. G., «Class, Status and Power», in J. A. Jackson (ed.) *Social Stratification*, Cambridge, 1968.
- Skharaton, O. I., «The Social Structure of the Soviet Working Class»; in Hollander, P. (ed.) *American and Soviet Society*, Englewood Cliffs, 1969.
- Svalastoga, K., «Social Mobility : The Western European Model» *Acta Sociologica*, 1965.
- Titmuss, R. M., *Income Distribution and Social Change*, London, 1962.
- Veblen, T., *The Theory of the Leisure Class*, New York 1899.
- Waterman, H., *Political Change in Contemporary France*, Columbus, 1969.
- Westergaard, J. H., «The Withering Away of Class : A Contemporary Myth» in Anderson, P. and Blackburn, R. (eds.) *Towards Socialism*, London, 1905.
- Witt De N., *Soviet Professional Manpower*, Washington, 1955.

المصنفة وبناء القوة :

- Aron, R., «Social Structure and the Ruling Class», *British Journal of Society*, I (1), March, 1950, pp. 6-16. I (2) , June, 1950, pp. 126-43.
- ————— , *The Opium of the Intellectuals* (London; Secker and Warburfi), 1957.
- Armstrong, J., *The Soviet Bureaucratic Elite : A Case Study of the Ukranian Apparatus* (London; Stevens and Sons), 1959.
- Almond, G. Coleman, J., *The Politics of the Developing Areas* (Princeton, Princeton University Press), 1960.
- Borkenau, F., *Pareto*, London, Chapman and Hall, 1936.
- Burham, J., *Machiavellians : Defenders of Freedom*, London, Putnam and Co. 1943.
- Baltzell, E. *An American Business Aristocracy*, New York, Collier Books, 1962.
- Berle, A. Means, G., *The Modern Corporation and Private Property*, New York, Macmillan, 1933.
- Burnham, J., *The Managerial Revolution*, London, Putman and Co. 1943.
- Bottomore, T. B. «Higher Civil Servants in France», *Transactions of the Second World Congress of Sociology*, London, International Sociological Association, 1954.
- Clifford-Vaughan, M., «Some French Concepts of Elites», *British Journal of Sociology*, XI (4), December, 1960, pp. 419-331.
- Cole, G. *Studies in Class Structure*, London Routledge and Kegan Paul, 1955.
- Clements, R., *Managers : A Study of Their Careers in Industry*, London, Allen and Unwin, 1958.
- Djilas, M., *The New Class*, London, Thames and Hudson, 1957.
- Eisenstadt, S. N., *The Political Systems of Empires : The Rise and Fall of the Historical Bureaucratic Empires*, New York, Collier — Macmillan, 1963.

- Florence, P., *The logic of British and American Industry*, London, Routledge and Kegan Paul, 1953.
- Finer, S., *The Man on Horseback : The Role of Military in Politics*, London, Pall Mall Press, 1962.
- Ginsberg, M., «The Sociology of Pareto», in *Reason and Unreason in Society*, London, Longmans, Green and Co., 1947.
- Guttsman, W., *The British Political Elite*, London, Mac - Gibbon and Kee, 1963.
- Kelsall, R., *Higher Civil Servants in Britain*, London, Routledge and Kegan Paul, 1955.
- Kerr, C., et al. *Industrialism and Industrial Man*, Cambridge, Harvard University Press, 1960, Chap. 3.
- Lasswell, H. et al. *The Comparative Study of Elites* (Hoover Institute Studies, Series B : Elites, No. 1, Stanford, 1952.
- Lipset, S., *Political Man*, London, Heinemann, 1960, Chap. X.
- ————, and Bendix, R., *Social Mobility in Industrial Society*, University of California Press, 1949.
- Meisel, J., *The Myth of the Ruling Class : Gaetano Mosca and the Elite*, Ann Arbor, University of Michigan Press, 1958.
- Mills, C. Wright, *The Power Elite*, New York, Oxford University Press, 1956.
- Mosca, G., *The Ruling Class*, New York, McGraw-Hill, 1939.
- Marvick, D. (ed.) *Political Decision Makers*, Glencoe, The Free Press, 1961.
- Michels, R., *Political Parties*, Glencoe, The Free Press, 1962.
- Müller, W. (ed.), *Men in Business : Essays on the Historical Role of the Entrepreneur*, New York, Harper and Rownew, 1962.
- Michels, R., «Intellectuals», *Encyclopedia of the Social Sciences*, (ed.) by Seligman, E. R., New York, Macmillan, 1932.
- Nadel, S., «The Concept of Social Elites, *International Social Science Bulletin*. VIII (3), 1956, pp. 413-424.

- Niel, R., *The Emergence of the Modern Indonesian Elite*, The Hague, W. Van Hoeve, 1960.
- Ostrogorski, M., *Democracy and the Organization of Political Parties*, London, Macmillan, 1957.
- Pareto, V., *The Mind and Society*, London, Jonathan Cape, 1953.
- Runciman, W.; *Social Science and Political Theory*, Cambridge, Cambridge University Press, 1963. Chap. IV.
- Schumpeter, J. A., *Imperialism and Social Classes*, Oxford, Basil Blackwell, 1951.
- Shils, E., *The Intellectual Between Tradition and Modernity : The Indian Situation*, The Hague, Mouton and Co. 1961.
- Smythe, H. H. and Smith, M. M., *The New Nigerian Elits*, Stanford University Press, 1960.
- Titmus, R., *Income Distribution and Social Change*, London, Allen and Unwin. 1961.
- UNESCO, *International Social Science, Bulletin*, VIII (3), 1956, Symposium on «African Elites», pp. 413-488.

الحراك والتغير السياسى :

- Abrams, M., and Rose, R., *Must Labour Lose ?* Penguin Books, Harmondsworth, Middlesex, 1960.
- Almond, Gabriel, A., and Coleman, James (eds.), *The Politics of The Developing Areas*, Princeton University Press, Princeton, 1960.
- Apter, D. *The Politics of Modernization*, University of Chicago Press, Chicago, 1955.
- Arikpo, O., *The Development of Modern Nigeria*, Penguin Books, Harmondsworth, Middlesex, 1967.
- Bell, D., *The End of Ideology*, Collier-Macmillan, New York, 1961.
- Bendix, R., *Max Weber : an Intellectual Portrait*, Heinemann, London, 1961.
- Bendix, R., Lipset, S. (eds.), *Class, Status and Power*, Routledge and Kegan Paul, London, 1966.
- Blau, P. and Duncan, O., *The American Occupational Structure*, John Wiley, New York, 1967.
- Blauner, R., *Alienation and Freedom*, University of Chicago Press, Chicago, 1964.
- Blondel, J., *Voters, Parties and Leaders*, Penguin Books, Harmondsworth, Middlesex, 1963.
- Burnham, J., *The Managerial Revolution*, Penguin Books, Harmondsworth, Middlesex, 1941.
- Cohen, P., *Modern Social Theory*, Heinemann, London, 1968.
- Crosland, C. A., *The Future of Socialism*, Jonatha Cape, London, 1956.
- Dahrendorf, R., *Class and Class Conflict in Industrial Society*, Routledge and Kegan Paul, London, 1959.
- Davies, I., *African Trade Unions*, Penguin Books, Harmondsworth, Middlesex, 1966.
- Dijas, M., *The New Class*, Thames and Hudson, London, 1957.

- Durkheim, E., *The Division of Labour in Society*, Free Press, Glencoe, Ill.: 1947.
- Easton, D., *The Political System*, Knopf, New York, 1953.
- Eisenstadt, S., *Modernization : Protest and Change*, Prentice-Hall, Englewood-Cliffs, N. J. 1966.
- Esien-Udom, E., *Black Nationalism*, Penguin Books, Harmondsworth, Middlesex, 1962.
- Etzioni, A., *The Active Society*, The Free Press, New York, 1968.
- Fanon, F., *The Wretched of the Earth*, Mac Gibbon and Kee, London, 1965.
- Freedman, M., *Capitalism and Freedom*, University of Chicago Press, Chicago, 1962.
- Freund, J., *The Sociology of Max Weber*, Allen Lane, Penguin Press, London, 1968.
- Germani, G., «Social Change and Inter-Group Conflicts», in I. L. Horowitz (ed.), *The New Sociology*, New York, 1964.
- ————, «Social and Political Consequences of Mobility», In N. J. Smelser and S. M. Lipset, *Social Structure and Mobility in Economic Development*, Routledge and Kegan Paul, London, 1966.
- Gerth, H., and Mills, C., *Wright, From Max Weber*, Oxford University Press, New York, 1946.
- Guttsman, W., *The British Political Elite*, Mac Gibbon and Kee, London 1963.
- Halsey, A., Floud, J., and Anderson, C., (eds.), *Education, Economy and Society*, The Free Press, New York, 1961.
- Hobsbawn, E., *Primitive Rebels*, University of Manchester Press, Manchester, 1959.
- Kornhauser R., et al., *Industrial Conflict*, McGraw-Hill, New York, 1956.
- Landekker, W., «Class Boundaries», *American Sociological Review*, 25, 1960, pp. 969-77.

- J. Landsberger, H., «The Labor Elite : Is It Revolutionary», in S. M. Lipset and A. Solari (eds.), *Elites in Latin America*, Oxford University Press, New York, 1968.
- Lefebvre, H., *The Sociology of Marx*, Allen Lane, The Penguin Press, London, 1968.
- Lerner, D., *The Passing of Traditional Society*, University of Chicago Press, Chicago, 1958.
- Lipset, S. M., and Bendix, R., *Social Mobility in Industrial Society*, Heinemann, London, 1959.
- Lockwood, D., «Social Integration and System Integrations», in G. K. Zollschan and W. Hirsh (eds.), *Explorations in Social Change*, Routledge and Kegan Paul, London, 1964, pp. 244-56.
- Lockwood et al. *The Affluent Worker*, 4 vols. Cambridge University Press, Cambridge, 1965-70.
- McClelland, D., *The Achieving Society*, John Wiley, New York 1961.
- Marsh, R., *Comparative Sociology*, Harcourt, Brace and World, New York, 1967.
- Marx, K., «The Eighteenth Brumaire of Louis Napoleon», in K. Marx and F. Engels, *Selected Works*, Foreign Language publishing House, Moscow, 1950.
- Marx K., *Selected Writings in Sociology and Social Philosophy*, edited and introduced by T. B. Bottomore and M. Rubel, Publisher Books, Harmondsworth, Middlesex, 1963.
- Merritt, R., and Rokkan, S., (eds). *Comparing Nations*, Yale University Press, New Haven, 1966.
- Michels, R., *Political Parties*, Collier Books, New York, 1962.
- Miller, S., «Comparative Social Mobility», *Current Sociology*, 9, 1960.
- Moore, B. Jr., *Social Origins of Dictatorship and Democracy*, Allen Lane, The Penguin Press, London, 1966.
- Nettl, J., *Political Mobilization*, Faber and Faber, London, 1966.
- Nisbet, R., *The Sociological Tradition*, Routledge and Kegan Paul, London, 1967.

- Rokkan, S., *Comparative Research Across Cultures and Nations*, Mouton et Cie, Paris, 1968.
- Runciman, W., *Relative Deprivation and Social Justice*, Routledge and Kegan Paul, London, 1966.
- Sahlins, M. and Service, E., *Culture and Evolution*.
- Schueller, G., «The Politburo», in H. D. Lasswell and D. Lerner (eds.), *World Revolutionary Elites*, The M. I. T. Press, Cambridge, Mass. 1966, 97-178.
- Smelser, N., «Mechanics of Change and adjustment to Changes», in T. Burns (ed.), *Industrial Man*, Penguin Books, Harmondsworth, Middlesex, 1969.
- Smelser, N., and Lipset, S., *Social Structure and Mobility in Economic Development*, Routledge and Kegan Paul, London, 1966.
- Sorokin, P., *Social and Cultural Mobility*, The Free Press, Glencoe, Ill. 1959.
- De Tocqueville, A., *Democracy in America*, Doubleday, Garden City, N. Y. 1959.
- Tumin, M., *Class and Social Change in Puerto Rico*, Princeton University Press, Princeton, 1964.
- Veliz, C., (ed.), *Obstacles to Change in Latin America*, Oxford University Press, 1965.
- Weber, M., *Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism*, Allen and Unwin, London, 1930.
- Wittfogel, K., *Oriental Despotism*, Yale University Press, New Haven, 1957.
- Worsley, P., *The Trumpet Shall Sound*, MacGibbon and Kee, London, 1968.
- Zeitlin, M., *Revolutionary Politics and the Cuban Working Class*, Princeton University Press, Princeton, 1967.

البيروقراطية والسلطة :

- Albrow, M., «The Study of Organizations - Objectivity or Bias ?», in Penguin Social Sciences Survey 1968, edited by Julius Gould, Penguin Books, Harmondsworth, Middlesex, 1968, p. 146-76.
- Allen, C., *Bureaucracy Triumphant*, Oxford University Press, London, 1931.
- Baum, B., *The Decentralization of Authority in a Bureaucracy*, Prentice-Hall, Englewood Cliffs, N. J. 1961.
- Beck, C., «Bureaucracy and Political Development in Eastern Europe», in *Bureaucracy and Political Development*, edited by J. La Palombara, 1963, pp. 268-300.
- Bendix, R., «Bureaucracy : The Problem and its Settings», *American Sociological Review*. Vol. 12, 1947, pp. 493-507.
- ————, *Higher Civil Servants in American Society*, University of Colorado Studies, Boulder, Colorado, 1949.
- ————, *Work and Authority in Industry*, John Wiley, New York, 1956.
- ————, *Max Weber : An Intellectual Portrait*, Heinemann, London, 1960.
- Berger, M., *Bureaucracy and Society in Modern Egypt*, Princeton University Press, Princeton, 1957.
- Blau, P., *Bureaucracy in Modern Society*, Random House, New York, 1956.
- Burin, F., «Bureaucracy and National Socialism : A Reconsideration of Weberian Theory», in *Reader in Bureaucracy*, edited by R. K. Merton et al. 1952, pp. 33-47.
- Burnham, J., *The Managerial Revolution*, Penguin Books, Harmondsworth, Middlesex, 1955.
- Cohen, H., *The Demons of Bureaucracy*, Iowa State University Press, Ames, Iowa, 1965.
- Cole, G., *History of Socialist Thought*, Macmillan, London, 1963.

- Constat, H., «Max Weber's Two Conceptions of Bureaucracy», *American Journal of Sociology*, Vol. 63, 1957-58, pp. 400-9.
- Crider, J., *The Bureaucrat*, J. B. Lippincott, New York, 1944.
- Crossman, R., *Planning For Freedom*, Hamish Hamilton, London, 1965.
- Eisenstadt, S., «Bureaucracy and Bureaucratization», *Current Sociology*, Vol. 7, 1958, pp. 97-164.
- ———, *The Political System of Empires*, The Free Press, Glencoe, Ill, 1963.
- Etzioni, A., *Modern Organizations*, Prentice - Hall, Englewood Cliff, N. J. 1964.
- Fainsod, M., «Bureaucracy and Modernization : The Russian and Soviet Case», in *Bureaucracy and Political Development*, edited by J. La Palombara, 1963, pp. 233-267.
- Friedman, G., *Industrial Society*, The Free Press, Glencoe, Ill. 1955.
- ———, «Some Observations on Weber's Analysis fo Bureaucracy, in *Reader in Bureaucracy*, edited by R. K. Merton et al. 1952, pp. 27-33.
- Gouldner, A., «Metaphysical Pathos and the Theory of Bureaucracy», *American Political Science Review*, Vol. 49, 1955, pp. 496-507.
- Hall, R. H., «Concept of Bureaucracy — an Empirical Assessment», *American Journal of Sociology*, Vol. 69, 1963, pp. 32-40.
- Handman, Max, «The Bureaucratic Culture Pattern and Political Revolutions», *American Journal of Sociology*, Vol. 39, 1933, pp. 301-13.
- Hefel, G. W. F., *Hegel's Philosophy of Right*, translated by T. M. Knox, Oxford University Press, London, 1924.
- Hewart, Lord, *The New Despotism*, Ernest Benn. London, 1929.
- Hinings, C. R., Pugh, D. S., Hickson, D. J., Turner, C. «An Approach to the Study of Bureaucracy», *Sociology*, Vol. 1, 1967. pp. 61-72.

- Jacob, C. E., *Policy and Bureaucracy*, Jan Nostrand, New York, 1966.
- Jacobs, P. and Landau, S., *The New Radicals*, Penguin Books, Harmondworth, Middlesex, 1966.
- Kingsley, J. D., *Representative Bureaucracy*, Antioch Press, Yellow Springs, Ohio, 1944.
- Laski, Harold, «Bureaucracy», *Encyclopaedia of the Social Sciences*, Vol. 3. Macmilan, New York, 1930, pp. 70-40.
- Lasswell, H. and Kaplan, Abraham, *Power and Society : A Framework for Political Inquiry*, Yale University Press, New Haven, 1950.
- Lenin, V. I., «The State and the Revolutions», in *Collected Works*, Vol. 25, Foreign Language Publishing House, Moscow, 1964.
- Lichtheim, G., *Marxism*, Routledge and Kegan Paul, London, 1961.
- Mannheim, R., *Freedom, Power and Democratic Planning*, Routledge and Kegan Paul, London, 1951.
- Mao Tse-Tung, *Thoughts of Chairman Mao Tse-Tung*, Anthony Gibls, London, 1967.
- March, J. G. and Simon Herbert A., *Organizations*, John Wiley, New York, 1958.
- Meisel, J. H., *The Myth of the Ruling Class*, University of Michigan, Ann Arbor, 1958.
- Merton, R., «Bureaucratic Structure and Personality», in *Reader in Bureaucracy*, edited by R. Merton et al, The Free Press, Glencoe, Ill. 1952, pp. 361-71.
- Meyanud, Jean, *Technocracy*, Faber, and Faber London, 1968.
- Michels, R; *Political Parties*, Collier Books, New York, 1962.
- Mills, C. W; *The Power Elite*, Galaxy Books, New York, 1959.
- Mouzelis, N, P; *Organization and Bureaucracy : An Analysis of Modern Theories*, Routledge and Kegan Paul, London, 1967.

- Muir, R., *Peers and Bureaucrats*, Constable, London, 1919.
- Mussolini, B. *The Corporate State*, Vallachi, Florence, 1938.
- ————, *The Doctrine of Fascism*, Ardita, Rome, 1935.
- ————, *My Autobiography*, Hutchinson, London, 1952.
- Nettl, J. P., *Political Mobilization*, Faber and Faber, London, 1967.
- Schachtman, M., *The Bureaucratic Revolution*, Donald Press, New York, 1962.
- Schumpeter, J. A., *Capitalism and Democracy*, Allen and Union, London, 1950.
- Selzinc, P., «An Approach to a Theory of Bureaucracy», *American Sociological Review*, Vol. 8, 1943, pp. 47-54.
- ————, *T. V. A. and the Grass Roots*, Harper Torch-books, New York, 1966.
- Sjoberg, G. Brymer, R. A. and Faris, B. «Bureaucracy and the Lower Class», *Sociology and Social Research*, Vol. 50, 1966.
- Stewart, R., *The Reality of Management*, Heinemann, London, 1963.
- Strauss, E., *The Ruling Servants*, Allen and Unwin, London, 1961.
- Stroup, H. *Bureaucracy in Higher Education*, Free Press, New York, 1966.
- Tullock, G. *The Politics of Bureaucracy*, Public Affairs Press, Washington, D. C. 1965.
- Udy, S. R. «Bureaucracy and Rationality in Weber's Organization Theory», *American Sociological Review*, Vol. 24, 1959, pp. 791-5.
- Wittfogel, Karl A. *Oriental Despotism*, Yale University Press, New Haven, 1957.
- ————, «Ruling Bureaucracy of Oriental Dispotism :

A phenomenon that Paralyzed Marx», *Review of Politics*, Vol. 15, 1953, pp. 350-9.

- Woll, P., *American Bureaucracy*, W. W. Norton, New York, 1963.
- Yang, C. K. «Some Characteristics of Chinese Bureaucratic Behaviour», in *Confucianism in Action*, edited by D. S. Nivison and A. F. Wright, Stanford University Press, Stanford, California, 1959, pp. 134-64.

الحركات الاجتماعية والسياسية :

- Almond, G. Coleman, J., The Politics of the Developing Areas, Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 1960.
- Arendt, H., The Origins of Totalitarianism, Allen and Unwin, London, 1967.
- Avineri, S., The Social and Political Thought of Karl Marx. Cambridge University Press, 1968.
- Benedict, R., Race, Science and Politics, Modern Age Books, New York, 1940.
- Berlin, I. Karl Marx, Oxford University Press, London, 1960.
- Blackham, H., Religion in a Modern Society, Constable, London, 1960.
- Blau, P., Exchange and Power in Social Life, Wiley, New York, 1964.
- Briggs, A. Saville, J., (ed.), Essays in Labour History, London, 1960.
- Bullock, A., Hitler : A Study in Tyranny, Odhams, London, 1952.
- Carmichael, S. Hamilton, C., Black Power, Jonathan Cape, London, 1968.
- Carr, E., Nationalism and After, Papermac Edition, London, 1968.
- Carsten, F., The Rise of Fascism, Batsford, London, 1967.
- Castles, F., Pressure Groups and Political Culture : A Comparative Study, Routledge and Kegan Paul, London, 1967.
- Chadwick, H., The Nationalities of Europe and the Growth of National Ideologies, Cambridge University Press, London, 1966.
- Cobban, A., National Self Determination, Methuen, London, 1970.
- Cole, G., A Short History of the British Working Class Movement 1789-1947, Allen and Unwin, London, 1948.
- Cole, M., The Story of Fabian Socialism, Heinemann, London, 1961.

- Comas, J., *Racial Myths*, Unesco, 1958.
- Dahl, R., *Pluralist Democracy in the United States*, Rand McNally, Chicago, 1967.
- Dumois, W. E. B., *Bloch Folk, Then and Now. An Essay in the History and Sociology of the Negro Race*, H. Holt and Co. New York, 1940.
- Durkheim, E., *The Division of Labour*, The Free Press, Glencoe, III. 2nd edn. 1947.
- Duverger, M., *Political Parties*, Methuen, London, 1964.
- Eisenstadt, S. N., *Max Weber on Charisma and Institution Building*, Chicago University Press, Chicago, 1968.
- Elkins, Stanley M., *Slavery*, Chicago University Press, Chicago, 1959.
- Essien — Udom, E., *The Black Muslims*, Penguin Books, Harmondsworth, Middlesex, 1966.
- Etzioni, A. A., *Comparative Analysis of Complex Organization*, The Free Press, III. 1961.
- Figgis, J., *Churches in the Modern State*, Longmans, London, 1913.
- Franklin, J., *From Slavery to Freedom : A History of American Negroes*, Alfred A. Knopf, New York, 1948.
- Friedrich, C. and Brezezinski, Z., *Totalitarian Dictatorship and Autocracy*, Harvard University Press, Cambridge, Mass, 1956.
- Galenson, W., *Comparative Labor Movements*, Prentice-Hall, Englewood Cliffs, New Jersey, 1952.
- Gerth, H. and Mills, C. W., *From Max Weber*, Oxford University Press, London, 1948.
- Gierke, O., *Natural Law and the Theory of Society, 1500-1800*, 2 Vol., Cambridge University Press, London, 1913.
- Glazer, N., *The Social Basis of American Communism*, Harcourt Brace, New York, 1961.
- Goldthorpe, J. and Lokwood, D. «Affluence and the British Class Structure», *Sociological Review*, Vol., XI, No. 2, July 1963.

- Heberle, R., *Social Movements : An Introduction to Political Sociology*, App'eton — Century Crofts Inc., New York, 1951.
- ————, «Types and Functions of Social Movements», in *International Encyclopaedia of the Social Sciences*, Collier Macmillan, New York, 1968, pp. 438-44.
- Hertz, F. O., *Nationality in History and Politics*, London, 1944.
- Hobsbawn, E., *Primitive Remels*, Manchester University Press, Manchester, 1959.
- Hobson, J. A., *Imperialism : A Study*, Allen and Unwin London, 1902.
- Hoggart, R., *The Uses of Literacy*, Penguin Books, Harmondsworth, Middlesex, 1958.
- Hook, S., *Marx and the Marxists : The Ambiguous Legacy*, Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 1955.
- Horowitz, D., *The Italian Labour Movement*, Harvard University Press, Cambridge, Mass, 1963.
- Kaebner, R. and Schruft, H. D., *Imperialism — A Political World, 1840-1960*, Cambridge University Press, London, 1964.
- Kedourie, E., *Nationalism*, Hutchinson, London, 1960.
- Kendall, W., *The Revolutionary Movement in Britain 1900-1921*, Weidenfeld and Nicolson, 1969.
- King, M. L., *Chaos or Community ?* Hodder and Stoughton, London, 1958.
- Kohn, H., *The Idea of Nationalism : A Study in its Origins and Background*, Macmillan and Co. New York, 1945.
- Kolarz, W., *Religion in the Soviet Union*, St. Martin's Press, New York, 1961.
- Kornhauser, W. «Mass Society and Mass Phenomena», in *International Encyclopedia of Social Sciences*, Vol. 10, Collier Macmillan, 1968, pp. 59-64.
- ————, *The Politics of Mass Society*, Routledge and Kegan Paul, London, 1960.

- Lanternari, V., *The Oppressed*, Montor Books, New York, 1965.
- La Palombara, J. G., *Interest Groups in Italian Politics*, University Press, Princeton, New Jersey, 1964.
- Lashi, H., *A Grammar of Politics*, Yale University Press, New Haven, 1925.
- Le Bon, G., *The Crowd*, Ernest Benn, London, 1896.
- ————, *The Psychology of Peoples*, Macmillan, New York, 1896.
- ————, *The Psychology of Socialism*, Macmillan, New York, 1966.
- ————, *The Psychology of Revolution*, Putnam, New York, 1913.
- ————, *The World in Revolt*, T. F. Unwin, London, 1921.
- Lenin, V. «'Left-Wing' Communism, An Infantile Disorder», in *Selected Works*, Vol. II, Part 2, Moscow, 1951.
- Lincoln, C. E., *The Black Muslims in America*, Boston, 1961.
- Lipset, S. M., *The First New Nation : The United States in Historical and Comparative Perspective*, Heinemann, London, 1964.
- Locke, Hume, Rosseau, *Social Contract*, World Classics Edition, Oxford University Press, London, 1947.
- Lorwin, L., *The International Labour Movements : History, Policies, Out-look*, Harper, New York, 1953.
- Lorwin, V. R., *The French Labour Movement*, Harvard University Press, Cambridge, Mass. 1954.
- Lowenthal, and Guterman, *Prophet of Deceit, A Study of the Techniques of the American Agitator*, Harper, New York, 1949.
- McBriar, A. M; *Fabian Socialism and English Politics*, Cambridge University Press, London, 1962.
- Mackenzie, W. J. M., *Politics and Social Science*, Penguin Books, Harmondsworth, Middlesex, 1967.
- Mcmurry, D., Coxcy; Army, *A Study of the Industrial Army Movement of 1894*, Introduction by John D. Hicks. University of Washington Press, 1968.

- MacRae, D., *Ideology and Society, Papers in Sociology and Politics*, Heinemann, London, 1961.
- Mannheim, K., *Ideology and Utopia*, Routledge and Kegan Paul, London, 1936.
- Marx, K., *Capital*, Progress Publishers, Moscow, 1965.
- ————, *Economic and Philosophic Manuscripts of 1844*, Progress Publishers, Moscow, 1959.
- Marx, K. and Engels, F., *The Communist Manifesto*, Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1957.
- ————, *Selected Correspondence*, Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1953.
- Matthews, Herbert, *Castro : A Political Biography*, Allen Lane, London, 1969.
- Moore, B., *Social Origins of Democracy and Dictatorship*, Allen Lane, The Penguin Press, London, 1967.
- Myrdal, J., *Objectivity in Social Research*, Duckworth, London, 1970.
- Newton, K., *The Sociology of British Communism*, Allen Lane The Penguin Press, London, 1969.
- Neibuhr, H. R., *The Social Sources of Denominationalism*, first published 1929, Harper, New York, 1957.
- Parkin, F., *Middle Class Radicalism : The Social Bases of the British Campaign for Nuclear Disarmament*, Manchester Press, Manchester, 1968.
- Perlman, S., *The Theory of the Labour Movement*, Kelley, New York, 1928.
- Robertson, R., *The Sociological Interpretation of Religion*, Blackwell, Oxford, 1969.
- Rudé, G., *The Crowd in the French Revolution*, Clarendon Press, London, 1959.
- Schapiro, L., *The Communist Party of the Soviet Union*, Second edition, Methuen, London, 1970.

- Schumpeter, J., A., *Capitalism, Socialism and Democracy*, Harper, New York, 1942.
- Sleznick, P., *The Organizational Weapon. A Study of Bolshevik Strategy and Tactics*, Rand Corporation Research Study, New York, 1952.
- Semmel, B., *Imperialism and Social Reform*, Allen and Unwin, London, 1960.
- Smelser, N., *Theory of Collective Behaviour*, Routledge and Kegan Paul, London, 1962.
- Sombart, W., *Socialism and the Social Movement*, First English Translation, Dent, London, 1909.
- Sorel, G., *Reflections on Violence*, Translation by T. E. Hulme and J. Roth, with an introduction by Edward A. Shils, Collier Books, New York, 1961.
- Stark, W., *The Sociology of Religion : A Study of Christendom*, Vol. 4, Routledge and Kegan Paul, London, 1969.
- Stein, Lorenz Von., *The History of the Social Movement in France 1789-1850*, edited and translated by Dr. K. Mengelberg, Bedminster Press, Totowa, New Jersey, 1964.
- Talmon, J. L., *The Origins of Totalitarian Democracy*, Secker Books, Harmondsworth, Middlesex, 1969.
- Thornton, A. P., *The Imperial Idea and its Enemies*, Macmillan, London, 1959.
- Tocqueville, Alexis De., *Democracy in America*, World Classics Edition, Oxford University Press, London, 1952.
- Tonnies, F., *Community and Association*, Routledge and Kegan Paul, London, 1955.
- Troeltsch, *The Social Teachings of the Christian Churches*, English Translation by Olive Wyon, Allen and Unwin, London, 1931.
- Webb, S., and B., *Industrial Democracy*, Longmans, London, rev. edn., 1920.

- Weber, M., *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism*, Allen and Unwin, London, 1965.
- ————, *The Sociology of Religion*, Methuen, London, 1965.
- ————, *The Theory of Social and Economic Organization*, edited and introduced by Talcott Parsons. The Free Press, Glencoe, Ill, 1964.
- Weldon, T. D., *The Vocabulary of Politics*, Penguin Harmondsworth, Middlesex, 1955.
- Williams, R., *Culture and Society 1750-1950*, Penguin Books, Harmondsworth, Middlesex, 1961.
- Wilson, B., *Patterns of Secterianism : Organization and Ideology in Social and Religious Movements*, Heinemann, London, 1967.
- ————, *Religion in Secular Society*, Watts and Co. London, 1966.
- Woodcock G., *Anarchism*, Penguin Books, Harmondsworth, Middlesex, 1967.
- Woolf. S. J., *European Fascism*, Weidenfeld and Nicolson, London, 1966.
- Worsley, P., *The Trumpet Shall Sound : a Study of «Cargo» Cults in Melanesios*, MacGibbon and Kee, London, 1957.
- Young, Coretta, *My Life with Martin Luther King*, Hodder and Stoughton, London, 1970.
- Young, Michael, *The Rise of the Meritocracy 1870-2033 : an essay on education and equality*, Thames and Hudeon, London, 1958.

الثورة والعنف :

- Almond, G. and Coleman, James S. The Politics of the Developing Areas, Princeton University Press, Princeton, 1960.
- Arendt, H., On Revolution, Faber and Faber, London, 1963.
- Brogan, E. A. Wallis, The Papyrus of Ani, Putnam, New York, 1913, 3 Vols.
- Caesar, J., The Civil War, Penguin Books, Harmondsworth, Middlesex, 1967.
- Calvert, P., Study of Revolution, Clarendon Press, Oxford, forthcoming.
- Chorley, C., Armies and the Art of Revolution, Faber and Faber, London, 1943.
- Debray, R., «Latin America : The Long March», New Left Review, 33, September — October 1955, p. 17.
- ———, Revolution in the Revolution; Penguin Books, Harmondsworth, Middlesex, 1969.
- Denton, F. and Philip, W., «Some Pattern in the History of Violence», The Journal of Conflict Resolution, XII, No. 2, June 1968, p. 182.
- Fall, B., Ho Chi Minh On Revolution : Selected Writings, 1920-66, Pall Mall, London, 1967.
- Fanon, F., The Wretched of the Earth, Penguin Books, Harmondsworth, Middlesex, 1967.
- Feierabend, Ivo K. and Feierabend, R. L. «Aggressive Behaviours within Politics, 1948-1962, a Cross — National Study», Journal of Conflict Resolution, X, N. 3, September 1966, p. 249.
- Finer, Samule E., The Man on Horseback, Pall Mall, London, 1962.
- Freud, S., Group Psychology and the Analysis of the Ego (1921), trs. James Strachey, Bantam Books, New York, 1950.
- Goodspeed, D. J., The Conspirators, A Study of the Coup d'Etat, Macmillan, Dondon, 1962.

- Cross, F., *The Seizure of Political Power in a Century of Revolutions*, Philosophical Library, New York, 1958.
- Guevara, De La Serna, Ernesto. *The Complete Bolivian Dairies of the Guevara and other Captured Documents*, ed. and intro. Daniel James, Stein and Daz New York. 1968.
- Hegel, G. W. F., *Hegel's Philosophy of Rights*, trs. T. M. Knox, Claredon Press, Oxford, 1962.
- Hoffer, E., *The True Believer : Thoughts on the Nature of Mass Movements*, Harper, New York, 1951.
- Jamos, Andrew C., *The Seziure of Power : a Study of Force and Popular Consent*, Center of international Studies, Woodrow Wilson School of Public and International Affairs, Prince.on University, Research Monograph N. 16 1964.
- Kropotkin, A., *Memoirs of a Revolutionist*, ed. James Allen Rogers, Doubleday, Garden City, New York, 1972.
- Lenin, J., *Selected Works*, Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1968, 2 vols.
- Luttwak, E. *Coup d'Etat, a Practical Handbook.*, Allen Lane The Penguin Press, Lon.on, 1968.
- Machiavelli, N., *The Prince and the Discourses*, Random House, New York, 1950.
- Mao Tse - and Guevara, E; *Guerri.le Warfare*, Cassell, London, 1964.
- Mazzini, G., *The Duties of Man and other Essays* by Joseph Marzini Dent, London and Duton, New York, 1912.
- Nasution, Abdul Haris, *Fundamentals of Guerilla Warfare*, fascimils; ed. intro. Otto Heilbrunner, Praeger. New York, 1965.
- Neumann, S., *Permanent Revolution, Totalitarianism in the Age of International Civil War*, Pall Mall, London 1965. Second edn. of *Permanent Revolution : The Total State in a World at War*, Harper, New York, 1942.
- Nkrumah, K., *Handbook of Revolutionary Warfare, a Guide to the Armed Phase of the African Revolution*, Panaf Books, London, 1968.

- Pettee, S., *The Process of Revolution*, Harper Brothers, New York, 1938.
- Rosenau, James N. *International Aspects of Civil Strife*, Princeton University Press, Princeton, 1964.
- Rudé, G. *The Crowd in History : A Study of Popular Disturbances in France and England, 1730-1848*. John Wiley and Sons, New York, 1964.
- Smelser, Neil J., *Theory of Collective Behaviour*, Routledge and Kegan Paul, London, 1962.
- Sorel, G., *Reflections on Violence*, trs. T. B. Hulme and J. Roth, intro. Edward A. Shils, The Free Press, Glencoe, Ill. 1950.
- Sorokin, P., *The Sociology of Revolution*, J. B. Lippincott Company, Philadelphia and London, 1926.
- Tanter, R., and Midlarsky, M., «A Theory of Revolution», *The Journal of Conflict Resolution*, XI, No. 3, September 1967, p. 264.
- Tilly, C. and T. J. W. R. J., *Measuring Political Upheaval*, Center of International Studies, Woodrow Wilson School of Public and International Affairs, Princeton University, 1965, Research Monography No. 19.
- Trotsky, L., *History of the Russian Revolution to Brest-Litovsk*, Gollancy, London 1966.
- Vo Nuyen Giap. *People's War, People's Army* Prager, New York 1965, 2nd edn.
- Wolfenstein, E. Victor, *The Revolutionary Personality : Lenin, Trotsky, Gandhi*, Princeton University Press. Princeton, 1907.

سلسلة علم الاجتماع المعاصر

مصدر منها :

الكتاب الأول :

مبادئ علم الاجتماع : اختيار وترجمة الدكاترة محمد الجوهري وعلياء شكري ومحمود عودة ومحمد على محمد والسيد الحميني ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب الثاني :

نظرية علم الاجتماع : تأليف نيقولا تيماشيف ، ترجمة الدكاترة محمود عودة ومحمد الجوهري ومحمد على محمد والسيد الحسيني ، دار المعارف ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

الكتاب الثالث :

أساليب الاتصال والتفكير الاجتماعي : تأليف الدكتور محمود عودة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

الكتاب الرابع :

تمهيد في علم الاجتماع : تأليف بوتومور ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهري وعلياء شكري ومحمد على محمد والسيد الحسيني ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الخامس :

مجتمع المصنع : دراسة في علم اجتماع التنظيم : تأليف الدكتور محمد على محمد ، الهيئة العامة للكتاب بالاسكندرية ، ١٩٧٢ .

الكتاب السادس :

الصفوة والمجتمع : تأليف بوتومور ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهري وعلياء شكري والسيد الحسيني ومحمد على محمد ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

الكتاب السابع :

الطبقات في المجتمع الحديث : تأليف بوتومور ، ترجمة الدكتورة محمد الجوهري وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الثامن :

علم الاجتماع الفرنسى المعاصر : تأليف الدكتورة علياء شكرى ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ١٩٧٩ .

الكتاب التاسع :

قراءات معاصرة في علم الاجتماع : للدكتورة علياء شكرى ومحمد على محمد ومحمد الجوهري ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب العاشر :

دراسات في التنمية الاجتماعية : تأليف الدكتورة السيد الحسينى ومحمد على محمد وعلياء شكرى ومحمد الجوهري ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب الحادى عشر :

مشكلات اساسية في النظرية الاجتماعية : تأليف جون ركس ، ترجمة الدكتورة محمد الجوهري ومحمد سميد فرج ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٣ .

الكتاب الثانى عشر :

التغير الاجتماعى : تأليف الدكتور محمد الجوهري وآخرون ، الطبعة الثانية ، دار المعارف .

الكتاب الثالث عشر :

دراسة علم الاجتماع : اختيار وترجمة الدكتورة محمد الجوهري وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الرابع عشر :

علم الاجتماع الريفى والحضرى : للدكتور محمد الجوهري والدكتورة علياء شكرى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

الكتاب الخامس عشر :

مقدمة في علم الاجتماع : تأليف الكسب انكز ، ترجمة وتقديم الدكتورة محمد الجوهري وعلياء شكرى والسيد الحسينى ومحمد على محمد ، الطبعة السادسة ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٣ .

الكتاب السادس عشر :

مقدمة في علم الاجتماع الصناعى : تأليف الدكتور محمد الجوهري ، دار الثقافة ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

الكتاب السابع عشر :

علم الفولكلور : الجزء الاول ، تأليف الدكتور محمد الجوهري ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الثامن عشر :

النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم : تأليف الدكتور السيد الحسينى ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨١ .

الكتاب التاسع عشر :

مصادر دراسة الفولكلور العربى : اشراف الدكتور محمد الجوهري ، دار الثقافة ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣ .

الكتاب العشرون :

الدراسة العلمية للمعتقدات الشعبية : اشراف الدكتور محمد الجوهري ، دار الثقافة ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣ .

الكتاب الحادى والعشرون :

علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث : تأليف الدكتور محمد الجوهري ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الثانى والعشرون :

علم الفولكلور ، الجزء الثانى ، دراسة المعتقدات الشعبية : تأليف الدكتور محمد الجوهري ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٠ .

الكتاب الثالث والعشرون :

بعض ملامح التغير الاجتماعى الثقافى في الوطن العربى ، دراسات ميدانية لثقافة بعض المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية : تأليف الدكتورة علياء شكرى ، الطبعة الثانية ، دار الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

الكتاب الرابع والعشرون :

التراث الشعبي المصرى فى المكتبة الأوربية : تأليف الدكتورة علياء شكرى ،
دار الثقافة ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣ .

الكتاب الخامس والعشرون :

الاتجاهات المعاصرة فى دراسة الأسرة : تأليف الدكتورة علياء شكرى ،
الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

الكتاب السادس والعشرون :

دراسات معاصرة فى علم الاجتماع : تأليف الدكتورة علياء شكرى ، دار
المعارف ، القاهرة ، تحت الطبع .

الكتاب السابع والعشرون :

عادات الطعام فى الوطن العربى : تأليف الدكتورة علياء شكرى ،
تحت الطبع .

الكتاب الثامن والعشرون :

الفلاحون والدولة : تأليف الدكتور محمود عودة ، دار الثقافة للطباعة
والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب التاسع والعشرون :

تاريخ علم الاجتماع : الجزء الأول : تأليف الدكتور محمد على محمد ،
دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ .

الكتاب الثلاثون :

علم الاجتماع والمنهج العلمى : تأليف الدكتور محمد على محمد ، الطبعة
الأولى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ .

الكتاب الحادى والثلاثون :

أصول علم الاجتماع السياسى : تأليف الدكتور محمد على محمد ، الطبعة
الأولى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ .

الكتاب الثانى والثلاثون :

جماعات الفجر مع اشارة لفجر مصر والبلاد العربية : تأليف الدكتور
نبيل صبحى حنا ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

الكتاب الثالث والثلاثون :

الانثروبولوجيا : أسس نظرية وتطبيقات عملية : تأليف الدكتور محمد الجوهري ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٠ .

الكتاب الرابع والثلاثون :

علم الاجتماع السياسي : المفاهيم والقضايا : تأليف الدكتور السيد الحسيني ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، ١٩٨٢ .

الكتاب الخامس والثلاثون :

علم الاجتماع العسكري : التحليل السوسولوجي لتسحق السلطة العسكرية : تأليف الدكتور أحمد خضر ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

الكتاب السادس والثلاثون :

الفكر الاجتماعي : نظرة تاريخية عالمية ، تأليف هاينز موس ، ترجمة الدكتور السيد الحسيني والدكتورة جهينة سلطان الميسى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب السابع والثلاثون :

التنمية والتخلف : دراسة تاريخية بنائية ، تأليف الدكتور السيد الحسيني ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الثامن والثلاثون :

الحديثة : دراسة في علم الاجتماع الحضري ، تأليف الدكتور السيد الحسيني ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب التاسع والثلاثون :

النظرية الاجتماعية المعاصرة : دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع ، تأليف الدكتور على ليلة ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣ .

الكتاب الأربعون :

علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والتقنية : تأليف الدكتور أحمد زايد ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الحادى والأربعون :

البناء السياسى فى الريف المصرى : تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة ، تأليف الدكتور أحمد زايد ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الثانى والأربعون :

علم الاجتماع الأمريكى : دراسة لأعمال تالكوت بارسونز ، تأليف جى روشيه ، ترجمة الدكتور محمد الجوهري والدكتور أحمد زايد ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الثالث والأربعون :

البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا : المفاهيم والقضايا : تأليف الدكتور على ليلة ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الرابع والأربعون :

علم الاجتماع والنقد الاجتماعى : تأليف بوتومور . ترجمة الدكاترة محمد الجوهري والسيد الحسينى وعلى ليلة وأحمد زايد ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الخامس والأربعون :

الاقتصاد والمجتمع فى العالم الثالث : تحرير آلان موننجوى ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهري وعلى ليلة وأحمد زايد ، دار المعارف ، تحت الطبع .

الكتاب السادس والأربعون :

وقت الفراغ فى المجتمع الحديث : تأليف الدكتور محمد على محمد ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨١ .

الكتاب السابع والأربعون :

علم الاجتماع : تأليف جونسون ، ترجمة وتعليق الدكاترة علياء شكرى ومحمد الجوهري وعلى ليلة وأحمد زايد وحسن الخولى . تحت الطبع .

الكتاب الثامن والأربعون :

الريف والدينة فى مجتمعات العالم الثالث : مدخل اجتماعى ثقافى ، تأليف الدكتور حسن الخولى ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ١٩٨٢ .

الكتاب التاسع والأربعون :

المرأة المصرية بين البيت والعمل : تأليف الدكتور محمد سلامة آدم ،
الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ١٩٨٢ .

الكتاب الخمسون :

النظرية الاجتماعية في الفكر الإسلامى : تأليف الدكتورة زينب رضوان ،
دار المعارف ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ .

الكتاب الحادى والخمسون :

نحو نظرية اجتماعية نقدية : تأليف الدكتور السيد الحسنى ، الطبعة
الأولى ، ١٩٨٢ .

الكتاب الثانى والخمسون :

التفكير الاجتماعى : اخيار وترجمة : الدكتورة محمد الجوهري وعلياء
شكرى وعلى ليله ، دار المعارف ، الطبعة الأولى . ١٩٨٢ .

الكتاب الثالث والخمسون :

النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة : تأليف الدكتورة سامية الخشاب ،
الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

الكتاب الرابع والخمسون :

البناء الاجتماعى والثقافة في مجتمع الفجر : دراسة انثروبولوجية لتأثير
البناء والثقافة والشخصية على التكامل الاجتماعى : تأليف الدكتور نبيل صبحي
حنا ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

الكتاب الخامس والخمسون :

المجتمع والثقافة والشخصية : مدخل الى علم الاجتماع : تأليف الدكتورة
محمد على محمد ، وغريب سيد أحمد ، وعلى عبد الرازق جليى ، دار المعرفة
الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٣ .

الكتاب السادس والخمسون :

التصنيع في الدول النامية : تأليف آلان مونتجوى ترجمة وتقديم الدكتور
السيد الحسنى ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

الكتاب السابع والخمسون :

علم اجتماع الإدارة : مفاهيم وقضايا : تأليف الدكتور عبد الهادي الجوهري
دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٣ .

الكتاب الثامن والخمسون :

دراسات في علم الاجتماع الطبي : للدكاترة محمد على محمد ، وعلى
عبد الرازق جليبي ، سناء الخولي ، وسامية جابر . دار المعرفة الجامعية .
الاسكندرية ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٣ .

الكتاب التاسع والخمسون :

نقد علم الاجتماع الماركسي . دراسة في النظرية الاجتماعية : تأليف بوتومور
ترجمة وتعليق الدكتور محمد على محمد والدكتور على عبد الرازق جليبي ، دار
المعرفة الجامعية ١٩٨٣ .

رقم الايداع ٣٣٠٩ / ١٩٨٤

مطابع سجل العرب

